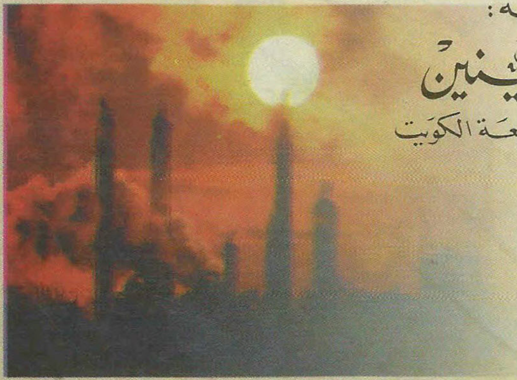
النفط في الكويت

مقتطفات من جريدة الكويت اليوم
١٩٥٤-١٩٦١



إعداد:

عبد العزيز أحمد الخطيب



تحرير ومراجعة:

أ.د. حسن أبو العينين

أستاذ الجغرافيا الطبيعية - جامعة الكويت







مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت ١٩٩٨

النفط في الكويت

مقتطفات من جريدة الكويت اليوم

١٩٥٤ - ١٩٦١

مركز البحوث والدراسات الكويتية ص. ب: ٦٥١٣١ المنصورية. (35652) - كويت
فاكس: ٢٥٧٤٠٧٨ - هاتف: ٢٥٧٤٠٨١ /٣
بريد الإنترنت: E-mail: Webmaster @crsk.org
شبكة الإنترنت: Homepage: http:/www. crsk.org

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

يتابع المركز نشر رسالته التي قام من أجلها، فيعني بتوثيق كل ما يتصل بمسيرة الحياة على أرض الكويت منذ نشأتها، في نهج علمي، واختيار هادف، وبصر بأحداث التاريخ، ووعي بدواعي الحاضر وتطلعات المستقبل، حرصا منه على توثيق مسار الحياة على أرض الكويت ورصد متغيراتها.

فهناك تفصيلات كثيرة يطويها النسيان إن لم تتداركها أيد أمينة بالتحقيق والتسجيل، لتكتسب حجيتها وتضاف إلى نسيج الحياة مكونة ذاكرة حية يمكن الرجوع إليها واعتمادها مرجعا للبحث والدراسة.

والمقالات التي بين أيدينا اليوم مختارة من جريدة الكويت اليوم في أعدادها الصادرة من عام ١٩٥٤ - ١٩٦١م وتأتي أهميتها من أنها تتناول الكثير من الوقائع والأحداث الأولى لتطور المجتمع الكويتي وتأسيس بنيته الاجتماعية والعمرانية بعد أن بدأ النفط يتدفق من أرضه.

وتوضح كيف كان العالم يرقب بإعجاب تلك الدولة الوليدة وهي تخطو خطواتها الأولى في ثقة نحو المستقبل في ظل نظام يعمل بإصرار على إسعاد شعبه بهذه الثروة الجديدة.

لقد كانت رغبة حكام الكويت أن يخصصوا الجزء الأكبر من الأموال العائدة من النفط لتنفيذ المشروعات التي تعود على الشعب بالرفاهية والتقدم.

وكانت سياسة حكومة الكويت منذ ظهور النفط هي أن توفر لكل كويتي فرصة عمل مناسبة، ومرتبا عاليا لسواد المواطنين، إلى جانب توفير الخدمات الطبية

الحديثة والتعليم المجاني، ومنح المواطن تعويضا ضخما عن بيته الذي يلزم هدمه لتنفيذ مشروعات التنظيم الحديثة.

وما نشر في المجلات القديمة حول وقائع الحياة وتطورات النهضة يجعلنا نهتم بإعادة نشر ما جاء فيها إما بنشر مختارات منها بحسب موضوعات كل مجلة أو بنشرها كاملة.

وقد بدأ المركز هذا النشاط بإعادة نشر مجلة البعثة التي كانت تصدرها البعثة الكويتية التعليمية بمصر، فجاءت في ثمانية مجلدات قيمة، وأضاف المركز إليها مقدمة وفهارس تفصيلية دعما لهذا العمل العلمي واستكمالا لتوثيقه، وتمكينا للفائدة منه.

وإننا إذ نقدم هذه الأعمال ونفرغ الجهد في تحقيقها ونشرها فإننا نضعها بين يدي الباحثين والدارسين فنتيح لهم مجموعة من المصادر النادرة التي تسهم في إثراء الحياة العلمية والثقافية وتحفظ للوطن ذاكرته لتكون رصيدا حضاريا لحاضرنا ومستقبلنا.

والمركز يتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ عبد العزيز الخطيب الذي قام بإعداد مادة الكتاب، والدكتور حسن أبو العينين الذي قام بتحرير المادة وتنظيمها، وللأساتذة الذين قاموا بمراجعة الكتاب وإخراجه على هذا النحو المميز.

ونأمل أن يجد القراء في هذه المنشورات ما يتجاوب مع طموحهم في البصر بتاريخهم والوقوف على جذور نهضتهم الحضارية، ليصلوا واقعهم بماضيهم امتدادا في مجال التقدم والبناء.

أ. د. عبد الله يوسف الغنيم

رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

مقدمة :

يعرض هذا الكتاب لموضوع «النفط في الكويت» في ضوء ما قامت بنشره بعض الصحف الأجنبية خلال الفترة من ديسمبر عام ١٩٥٤م إلى فبراير عام ١٩٦١م. وقد صادف يوم السبت ١١ من ديسمبر عام ١٩٥٤م الموافق ١٦ من ربيع الآخر عام ١٣٧٤هـ. صدور العدد الأول من جريدة **«الكويت اليوم»**. وهذه الجريدة هي جريدة رسمية أسبوعية صدرت في مدينة الكويت بناء على قرار اتخذته اللجنة التنفيذية العليا بعد أن رأت الحاجة ملحة إلى ضرورة وجود أداة إعلامية تنقل إلى الجمهور الكويتي أخبار الدوائر الحكومية وتنشر بيانات الأنظمة والقوانين والإعلانات والمناقصات الحكومية وما يشابه ذلك من الأخبار الرسمية التي تهم شؤون المواطن الكويتي.

ولا ريب في أن قرار إصدار هذه الجريدة كان قرار حكيما رحب به كل كويتي، إذ أنه كان خطوة عملية تمهد للتنظيم الشامل الذي تعمل اللجنة العليا على تحقيقه تلبية لرغبة حضرة صاحب السمو حاكم البلاد المرحوم الشيخ عبدالله السالم الصباح إبان ذلك الوقت.

وإنشاء جريدة رسمية باسم **«الكويت اليوم»** ليس بالشيء الجديد بالنسبة للأقطار والدول الأخرى، ومن ثم أصبح ضرورة مهمة لاسيما في بلد ناشئ سريع التطور مثل دولة الكويت. وتناظر جريدة «الكويت اليوم» ما تصدره جمهورية مصر العربية من جريدة رسمية معروفة باسم «الوقائع المصرية»، تلك التي تختص بنشر القوانين والأنظمة والإعلان عنها، حيث لا تعتبر نافذة المفعول إلا بعد نشرها والإعلان عنها بالجريدة الرسمية.

غير أن جريدة **«الكويت اليوم»** لم تقتصر أهدافها في سنواتها الأولى على نشر القوانين والبيانات وأعمال كل من الدوائر الرسمية والقضاء والتشريع في الدولة، بل أخذت على عاتقها كذلك تنوير الرأي العام الكويتي، وإطلاعه على الأعمال النافعة التي قامت أو ستقوم حكومة الكويت بها. ومن بين ما كانت الجريدة تهتم بنشره

تعريبها لمقالات ظهرت في صحف يومية وأسبوعية في مختلف أنحاء العالم عن النفط الكويتي.

وتركزت أعمال تعريب هذه المقالات ونشرها في الفترة من ديسمبر ١٩٥٤م إلى فبراير ١٩٦١م، ونشرت الجريدة خمسة وثمانين مقالا تختص بمعالجة موضوع النفط الكويتي من مختلف جوانبه.

وقد رأى مركز البحوث والدراسات الكويتية أنه من المفيد تجميع هذه المقالات التي نشرت في جريدة **«الكويت اليوم»** وإظهارها بعد إعادة طبعها وتنظيمها على شكل كتاب يبرز قصة النفط الكويتي عند بدايات ظهور النفط واستخراجه.

والأمل في أن تكون معلومات هذه المقالات ومضمونها مفيدة للدارسين تعرفهم الأحوال والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المرتبطة بتطور اكتشافات النفط الكويتي وإنتاجه وتصديره، وإسهامات العوائد منه في تطوير مختلف المجالات في دولة الكويت.

وبناء على ذلك قام الأستاذ عبدالعزيز الخطيب بجمع المقالات التي عرضت للنفط الكويتي والمنشورة باللغة العربية في جريدة **«الكويت اليوم»**. وقد بلغ عدد هذه المقالات خمسة وثمانين مقالا. وبتكليف من معالي رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم قمت بمراجعة ما جاء في هذه المقالات من بيانات وإعادة ترتيبها وتنظيمها ثم تصنيفها إلى ثمانية موضوعات مختلفة، يختص كل واحد منها بتناول مجال مستقل من مجالات دراسة النفط الكويتي ومؤثراته.

ولما كانت مقالات كل موضوع من هذه الموضوعات الثمانية تعبر عن مجال من مجالات شؤون النفط الكويتي خلال فترة قديمة تمتد من ديسمبر عام ١٩٥٤م إلى فبراير عام ١٩٦١م، وجدت أنه من الأفضل أن أقدم لكل موضوع منها **بتمهيد** يظهر الوضع الراهن آنذاك لما يعرض له إضافة إلى ما طرأ عليه من مستجدات. وهكذا أصبح هذا الكتاب يجمع إلى قصة النفط الكويتي عند بدايات استكشافاته،

ومؤثراته في الحياة الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية في الكويت عمليات الاكتشافات النفطية الحديثة وتطور إنتاج النفط وتذبذب أسعاره، وطرق نقله وتكريره وحجم عائداته وأثرها في تنفيذ مراحل خطط التنمية الشاملة في الكويت حتى الوقت الحاضر.

ويتألف الكتاب من ثمانية موضوعات، يختص الموضوع **الأول** منها بالاكتشافات النفطية في الكويت والشرق الأوسط واحتياطي النفط الخام ويقع ذلك في ستة مقالات. ويختص الموضوع **الثاني** بإنتاج النفط في الكويت والشرق الأوسط ويقع في ثلاثة وثلاثين مقالا. ويعرض الموضوع **الثالث** للثروة النفطية وأثر ذلك في التقدم الاقتصادي والعمراني والاجتماعي في الكويت والشرق الأوسط ويقع في أربعة عشر مقالا. ويعرض الموضوع **الرابع** من هذا الكتاب لامتيازات تنقيب نفط الكويت ويقع في خمس مقالات. ويناقش الموضوع **الخامس** أسعار النفط وحجم أرباحه في الكويت والشرق الأوسط في خمسة مقالات. في حين يتناول الموضوع **السادس** دراسة الحركة التجارية وموانى شحن النفط وطرق نقله في الخليج العربي والعالم في أربعة عشر مقالا. ويناقش الموضوع **السابع** محطات توليد الكهرباء وتقطير المياه وتكرير النفط في الكويت في أربعة مقالات. ويختتم الكتاب بالموضوع **الثامن** الذي يعرض للمؤتمرات الدولية للنفط العربي واقتصاديات الشرق الأوسط وحرص مؤسسات دولة الكويت على المشاركة فيها، وذلك في أربعة مقالات.

وقد زود كل موضوع من هذه الموضوعات الثمانية -كما سبقت الإشارة من قبل- بتمهيد موجز يضم بعض البيانات والمعلومات الحديثة التي عرض لها كل موضوع خلال فترة زمنية ماضية. رنأمل أن يكون ذلك وافيا بالمطلوب.

والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق.

أ.د. حسن أبو العينين

الموضوع الأول

الاكتشافات النفطية في الكويت والشرق الأوسط والاحتياطي من النفط الخام

- تمهيد
- الكشف عن النفط في شمال الكويت

العدد (٦٤) السنة الثانية في (١٠/ ٣/ ١٩٥٦)

- اكتشاف بئر جديدة للنفط في الكويت قد يكون أكبر آبار العالم

العدد (٦٨) السنة الثانية في (٧/ ٤/ ١٩٥٦)

- العثور على طبقات من النفط سمكها ألف وخمسمائة قدم في الروضتين

العدد (١٢٥) السنة الثالثة في (٢٦/ ٥/ ١٩٥٧)

- احتياطي النفط في المنطقة المحايدة

العدد (١٩١) السنة الرابعة في (٢١/ ٩/ ١٩٥٨)

- الحفر الياباني في الخليج العربي

العدد (٢٣٠) السنة الخامسة في (٥/ ٧/ ١٩٥٩)

- نفط الخليج العربي (الاكتشافات النفطية)

العدد (٢٧٠) السنة السادسة في (١٠/ ٤/ ١٩٦٠)

الموضوع الأول

الاكتشافات النفطية في الكويت والشرق الأوسط والاحتياطي من النفط الخام

تمهيد: [١]

تقع دولة الكويت على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي ويحدها من الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن الشمال والغرب الجمهورية العراقية. ويبلغ طول حدودها ٦٨٥كم من بينها ١٩٥كم حدودا بحرية تطل على الخليج العربي والباقي منها عبارة عن حدود برية مشتركة تجمع المملكة العربية السعودية على امتداد حوالي ٢٥٠كم والجمهورية العراقية على امتداد ٢٤٠كم. وتبلغ مساحة الأراضي الكويتية ١٨٠٠٠كم٢. وقد صدر مرسوم أميري في ١٧من ديسمبر ١٩٦٧م يحدد المياه الإقليمية لدولة الكويت باثني عشر ميلا ويشمل البر الرئيسي والجزر الكويتية ويعتبر جون الكويت مياها داخلية بحتة، وتقدر مساحة المياه الإقليمية الكويتية بحوالي ٢٢٠٠ ميل مربع وتنقسم إلى منطقتين، الشمالية منهما وهي ضحلة لا يزيد عمق المياه فيها على ٥م وتتغطى أرضية البحر فيها برواسب طينية في حين أن الجنوبية تعد عميقة نسبيا وتنتشر الرواسب الرملية السليكية فوق أرضية البحر. وقد أقيمت معظم موانى الكويت على طول الساحل الجنوبي للبلاد تبعا لعمق المياه الساحلية[٢]. وقد بلغ عدد السكان في الكويت نحو ١,٤٣ مليون نسمة في عام ١٩٩٣م، ووصل إنتاج النفط إلى نحو مليوني برميل يوميا في عام ١٩٩٤م والاحتياطي منه نحو ٩٦,٥ مليار برميل في عام ١٩٩٥م، بينما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي ٥,٢ مليارات متر مكعب في عام ١٩٩٣م والاحتياطي

---

(١) جميع مقدمات كل موضوع من الموضوعات الثمانية في هذا الكتاب هي من إعداد وتعليق أ. د. حسن أبو العينين.

(٢) «الكتاب السنوي» دولة الكويت -وزارة الإعلام- الكويت ١٩٩٤م ص ٢١-٢٢.

منه ١٤,٥ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٥م، وبلغت طاقة التكرير نحو ٧٩٠ ألف برميل يوميا في عام ١٩٩٣م، ويوجد في الكويت ثلاث مصاف كبرى للنفط.

التكوينات الصخرية وقباب النفط في الكويت:

إذا كانت الأهمية الاقتصادية للتكوينات الصخرية المنكشفة على سطح دولة الكويت محدودة فإن تلك التي تقع تحت السطح قد حباها الله عز وجل بثروة هائلة من النفط. وتعد دولة الكويت من بين أكبر دول العالم إنتاجا للنفط (المعدل السنوي للإنتاج من عام ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥م نحو ١٠٠ مليون طن) ويقدر حجم احتياطي النفط بأكثر من ٨,٦ مليارات طن في أرض الكويت ونحو ١,٨ مليار طن في المنطقة المحايدة وهو ما يمثل ٢٥٪ من إجمالي احتياطي العالم.

وقد بدأت شركة الكويت الوطنية للنفط عمليات التنقيب منذ عام ١٩٣٥م، وحفر أول بئر للنفط في منطقة بحرة الواقعة على الساحل الشمالي لخليج الكويت عام ٣٦/ ١٩٣٧م. ثم حفر البئر الثاني في البرقان في عام ١٩٣٨م، وأثبت الكشف صلاحية استغلال النفط اقتصاديا. وعلى ذلك تم حفر ثمانية آبار أخرى في منطقة البرقان خلال الفترة من عام ١٩٣٨م إلى عام ١٩٤٢م، وأثبتت النتائج مدى غنى التكوينات الصخرية السفلية في الكويت بالنفط. ويتركز النفط في تكوينات وارة Wara التابعة للكريتاسي الأوسط وتكوينات البرقان الرملية على أعماق تتراوح من ٣٥٧٠ إلى ٤٨٠٠ قدم من سطح الأرض.

وبعد الحرب العالمية الثانية استخرج النفط من آبار الكويت بكميات اقتصادية (بعد أن توقف الإنتاج خلال فترة الحرب) وتم تصدير أول شحنة منه في عام ١٩٤٦م. وقد شجع العثور على النفط في منطقة البرقان استمرار عمليات التنقيب عنه في مناطق أخرى خاصة في المقوع في عام ١٩٥١م (إلى الشمال من حقول البرقان) وفي منطقة الأحمدي في عام ١٩٥٢م. وتم الإنتاج الفعلي من هذين الحقلين الأخيرين في عام ١٩٥٢م. واعتبرت الدراسات الجيولوجية أن كلا من

مناطق البرقان والمقوع والأحمدي يعد حقلا نفطيا مشتركا سمي باسم «حقل البرقان الكبير». ويستخرج النفط من ثلاثة مستويات مختلفة في هذا الحقل الكبير تتمثل في نفط تكوينات وارة ونفط تكوينات الرمال الثالثة في البرقان ونفط تكوينات الرمال الرابعة في البرقان وجميع صخور هذه التكوينات يعود عمرها إلى الكريتاسي الأوسط.

وفي عام ١٩٥٥م بدأت عمليات التنقيب عن النفط في شمال الكويت وقد بشرت بنتائج طيبة. وحقق أول بئر تم حفرها في منطقة الروضتين كميات من النفط أمكن استغلالها اقتصاديا. ويستخرج النفط هنا من تكوينات تعود إلى الكريتاسي الأوسط. كما يستخرج النفط كذلك من رمال زبير التابعة للكريتاسي الأسفل.

وقد بدأت عمليات التنقيب عن النفط في منطقة أم قدير في عام ١٩٥٤م جنوب غرب الكويت على عمق ٨٠١٧ قدم من السطح، وفي منطقة مطربة Mutraiba فيما بين عام ١٩٥٧م إلى عام ١٩٦٢م على أعماق ١١,٥١٦ قدما و١٥,٦١٠ أقدام على التوالي، ولكن لم يعثر فيهما على النفط.

وفي هذه الفترة الزمنية نفسها تم حفر بئر أخرى في منطقة المناقيش غرب حقل البرقان (شمال غرب أم قدير) وتم العثور على النفط في الحجر الجيري الرطاوي Ra-tawi Limestones التابع للكريتاسي الأسفل. ولم تحقق نتائج عمليات التنقيب العميق (٣٣٠٠ قدم) في مناطق أم قدير وفي جزيرة بوبيان العثور على النفط.

وأنتجت شركة نفط الكويت من حقول البرقان والمقوع والروضتين وأم قدير نحو ١٠٥ ملايين طن في عام ١٩٦٤م مقارنة بإنتاجها الذي بلغ ٧٩٧ ألف طن في عام ١٩٤٦م.

ومنذ عام ١٩٤٩م اشتركت شركة البترول الأمريكية (أمين أويل) American Independent Oil Co. (AminOil) مع شركة جيتي للنفط Getty Oil Co. في إنتاج النفط من المنطقة المحايدة. وفي عام ١٩٥٤م ظهر إنتاج شركة أمين أويل

التجاري للنفط من موقعين في المنطقة المحايدة هما حقل الوفرة وحقل الفوارس الجنوبي. ويوجد اليوم أربعة مواقع لإنتاج النفط من المنطقة المحايدة.

وتتراوح أعماق التكوينات الحاملة للنفط والتابعة لتكوينات الإيوسين من ١١٠٠ إلى ٢٣٠٠ قدم تحت السطح (الماسترخي عند عمق ٢٧٠٠ قدم) وعمق تكوينات البرقان التابعة للكريتاسي الأوسط عند ٣٦٦٠ قدما في حين أن عمق تكوينات الرطاوي Ratawi التابعة للكريتاسي الأسفل عند ٦٩٠٠ قدم، غير أن تكوينات الإيوسين هي الأكثر إنتاجا.

وقد أجرت شركة أمين أويل عمليات التنقيب عن النفط على أعماق بعيدة وصلت إلى ٩٩٤٩ قدما في تكوينات الجوراسي وذلك في حقل وفرة (٢)، ولكن لم ينتج منها النفط، غير أن البئر نفسها قد أنتجت كميات من النفط على عمق ٧٠٢٢ قدما في تكوينات الرطاوي، وحقق الإنتاج منها في عام ١٩٥٤م نحو ٢,٩ مليون طن ارتفع إلى ٣٣ مليون طن في عام ١٩٩٤م. ويتمثل في منطقة الخفجي Khafji أربع مناطق منتجة للنفط هي:

أ- تكوينات الحجر الجيري (A) عند عمق ٤٨٠٠ قدم.

ب- رمال البحرين الأولى عند عمق ٥١٠٠ قدم.

جـ- رمال البحرين الثانية عند عمق ٥٧٠٠ قدم.

د- تكوينات الرطاوى عند عمق ٧٢٠٠ قدم.

وقد ارتفع إنتاج النفط التابع لشركة النفط العربية من ٥,٧ ملايين برميل أمريكي في عام ١٩٦١م إلى أكثر من ٦٣ مليون برميل أمريكي في عام ١٩٦٤م.

ووصل الإنتاج اليومي للنفط في دولة الكويت إلى نحو ١,١ مليون برميل في عام ١٩٥٧م وارتفع إلى ١,٧ مليون برميل في عام ١٩٦١م، وقفز إلى ٣ ملايين برميل في عام ١٩٧٣م. ومنذ ذلك الحين انخفض الإنتاج اليومي للنفط في الكويت إلى مليوني برميل في عام ١٩٧٥م وإلى ١,٦ مليون برميل في عام ١٩٨٠م وإلى

١,١ مليون برميل في عام ١٩٩٠م ثم وصل إلى نحو مليوني برميل في عام ١٩٩٥م.

ويعتمد الدخل القومي الكويتي أساسا على إنتاج النفط الذي يسهم بنسبة تتراوح من ٨٦ إلى ٩٧٪ من إجمالي الدخل السنوي العام.

وفي عام ١٩٧٥م كان نسبة الدخل من النفط ٩٧٪ من إجمالي الدخل القومي الكويتي والذي بلغ ٣٦٣٤ مليون دينار كويتي ثم بلغت نسبته نحو ٨٥,٦٪ من إجمالي الدخل الذي بلغ ٢٩١٠ مليون دينار كويتي في عام ١٩٩٥م.

وعلى ذلك يمكن أن نوجز تاريخ الاكتشافات النفطية في الكويت في أربع مراحل هي:[1]

أ- المرحلة الأولى (من عام ١٩١٣م-١٩٣٥م):

وتمثل المرحلة التي سبقت الاكتشافات النفطية في الأراضي الكويتية، حيث قامت البعثة الملكية البريطانية في عام ١٩١٣م بأول مسح جيولوجي للأراضي الكويتية لتقويم إمكاناتها النفطية، وعلى أساس نتائج دراساتها أوصت بالتنقيب في منطقة البرقان. واستمرت أعمال التنقيب والكشف عن النفط خلال الفترة من عام ١٩١٧م حتى عام ١٩٣٤م واستطاعت شركة البترول البريطانية (BP) وشركة الخليج (غلف Gulf) الحصول على حق التنقيب في كافة الأراضي الكويتية ومياهها الإقليمية في عام ١٩٣٤م وذلك تحت اسم شركة نفط الكويت وبدأ الاستكشاف الفعلي للنفط في عام ١٩٣٥م.

ب- المرحلة الثانية (من عام ١٩٣٥م-١٩٦٠م):

وهي المرحلة الرئيسية للاكتشافات النفطية في أراضي الكويت وتحقق خلالها

---

(١) «التنقيب عن البترول في الوطن العربي» منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول-الكويت-الطبعة الثالثة (١٩٩٦م) ص ١٦٢-١٦٤.

العلاقة بين عدد السكان في الكويت والدخل القومي
السنوي ومتوسط الإنتاج اليومي من النفط

السنوات	الجنسية	عدد السكان (حسب الإحصاء السنوي)	النسبة المئوية ٪	الدخل القومي (مليون دينار كويتي): إجمالي الدخل	الدخل من النفط	نسبته إلى إجمالي الدخل ٪	العجز والإضافة في المصروفات	متوسط الإنتاج اليومي (١٠٠٠ برميل من النفط)
١٩٥٧	كويتي	١١٣,٦٢٢	٥٥	-	-	-	-	١,١٧١
	غير كويتي	٩٢,٨٥١	٤٥					
	المجموع	٢٠٦,٤٧٣	٪١٠٠					
	كويتي	١٦١,٩٠٩	٥٠,٣	١٨٠	١٦٧	٩٢,٤	١٩,١+	١,٧٣٥٠
١٩٦١	غير كويتي	١٥٩,٧١٢	٤٩,٧					
	المجموع	٣٢١,٦٢١	٪١٠٠					
١٩٧٣	كويتي	٣٤٧,٣٩٦	٤٧	٣٤٣	٢٩٧	٨٦,٦	٣٩,١+	٢,٩٨٩ (أكبر إنتاج كان عام ١٩٧٣ حوالي ٣,٠٠٠ برميل)
	غير كويتي	٣٩١,٢٦٦	٥٣					
	المجموع	٧٣٨,٦٢٢	٪١٠٠					
١٩٧٥	كويتي	٤٧٢,٠٨٨	٤٧,٥	٣٦٣٤	٣٥٢٨	٩٧,١	٢٥٩٩+	٢,٠٨٤
	غير كويتي	٥٢٢,٧٤٩	٥٢,٥					
	المجموع	٩٩٤,٨٣٧	٪١٠٠					
١٩٨٠	كويتي	٥٦٥,٦١٣	٤١,٧	٤٦٧٥	٤٤٣٤	٩٤,٨	١٩٧٣+	١,٦٦٣
	غير كويتي	٧٩٢,٣٣٩	٥٨,٣					
	المجموع	١,٣٥٦,٩٥٢	٪١٠٠					

(تابع) العلاقة بين عدد السكان في الكويت والدخل القومي السنوي ومتوسط الإنتاج اليومي من النفط (١)

السنوات	الجنسية	عدد السكان (حسب الإحصاء السنوي)	النسبة المئوية ٪	الدخل القومي (مليون دينار كويتي)				متوسط الإنتاج اليومي (١٠٠٠ برميل من النفط)
				إجمالي الدخل	الدخل من النفط	نسبته إلى إجمالي الدخل ٪	العجز والإضافة في المصروفات	
١٩٨٥	كويتي	٦٨١,٢٨٨	٤٠,١	٢٣٤٥	٢٠٩٤	٨٩,٣	-٧٦٠	٩٣٦
	غير كويتي	١,٠١٦,٧٩١	٥٩,٩				(بدأ العجز من	
	المجموع	١,٦٩٧,٣٠١	٪١٠٠				عام ٨٢/٨٣)	
				(٢٧٣)				
١٩٩٠	كويتي	٥٦٤,٠٧٧	٢٦,٥	٢٧٣٥	٢٤٦١	٩٠,١	-٧٣٤٠	١,١٧٧
	غير كويتي	١,٥٦٠,٧٩١	٧٣,٥					
	المجموع	٢,١٢٤,٨٦٨	٪١٠٠					
١٩٩٥	كويتي	٦٥٥,٨٢٠	٤١,٦	٢٩١٠	٨٥,٦	٢٤,٩٠	-١١٩٠	٢,٠٠٠
	غير كويتي	٩٢٠,١٦٣	٥٨,٤					
	المجموع	١,٥٧٥,٩٨٣	٪١٠٠					

مصادر الجدول :

- Ministry of Planning «Statistical Abstract in 25 Years» (Kuwait: Ministry of Planning, 1990 p. 21).
- Ministry of Planning «Statistical Facts and Figures, 1993».
- Ministry of Planning «Statistical Diary 1995» Kuwait: Ministry of Planning, Dec 1995.

Ministry of Planning «Annual Statistical Abstract, 1993, vol 30 Kuwait Ministry of Planning (1994) p. 234. «Annual Statistical Abstract 1992» vol 29 Kuwait Ministry of Planning, Sept. (1992) p. 240 «Statistical Abstraction 25 Years»

Kuwait Ministry of Planning, 1990 p. 214.

- Statistical Bulletin (1992) - (1995)

Vienna: Organization of Petroleum Exporting Countries (1993) p. 48.

أهم الاكتشافات النفطية في تاريخ الكويت. وقد بدأت عمليات الاكتشافات النفطية في منطقتي بحرة في عام ١٩٣٦م والبرقان في عام ١٩٣٧م، وذلك في ضوء نتائج أعمال المسح الجيولوجي والسيزموجرافي (الزلزالي).

وقد تم إنتاج النفط بكميات تجارية من البرقان في عام ١٩٣٨م وفي عام ١٩٤٢م تم حفر ثماني آبار أخرى في هذه المنطقة الأخيرة. وتوقفت عمليات التنقيب عن النفط في الكويت خلال فترة الحرب العالمية الثانية (٣٩ـ١٩٤٥م).

وخلال عام ٥١/ ١٩٥٢م تم اكتشاف النفط في المقوع والأحمدي، وأجريت أعمال استكشافية للنفط في شمال الكويت وبوبيان والجهرة والمناقيش والأحمدي خلال الفترة من ٥١ـ ١٩٥٤م، وفي منطقة الروضتين في عام ١٩٥٤م وبحرة في عام ١٩٥٦م والصابرية والمطربة في عام ١٩٥٧م، والدبدبة في عام ١٩٥٩م. ويعود المسح الزلزالي (السيزموجرافي) البحري للتنقيب عن النفط في جون الكويت إلى عام ١٩٥٧م

جـ- المرحلة الثالثة (من عام ١٩٦٠م ـ ١٩٧٥م):

وقد استخدمت في هذه المرحلة التقنيات الجيوفيزيقية المطورة للتنقيب عن النفط وأدت إلى اكتشافه في طبقة الرطاوى على أعماق بعيدة في كل من حقلي المناقيش وأم قدير.

د- المرحلة الرابعة (من عام ١٩٧٦م حتى الوقت الحاضر):

تميزت هذه المرحلة بالتنقيب عن النفط في الطبقات الصخرية العميقة التابعة للتكوينات الجوراسية العليا وتكوينات الكريتاسي الأدنى وتتراوح أعماق الآبار المنتجة للنفط فيها من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ قدم من السطح. وتركزت الأعمال الاكتشافية باستخدام المسح السيزموجرافي في منطقة البرقان وفي مناطق شرق الكويت وغربها ووصل الحفر في حقل البرقان إلى عمق ٦٧٧٧ قدما من السطح.

وقد كان نتيجة لاستمرار عمليات الاكتشافات النفطية في الأراضي الكويتية

وخاصة في التكوينات الصخرية على أعماق بعيدة أن ارتفعت كميات الاحتياطي من النفط المؤكد، من ٤٢٩ مليون برميل في عام ١٩٥٤م إلى ٦٦,٨ مليار برميل في عام ١٩٨٣م وإلى نحو ٩٤,٥ مليار برميل في عام ١٩٨٧م[١].

وفي اليوم الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م قام العراق باجتياحه الغاشم لدولة الكويت وتوقفت عمليات شركة نفط الكويت، وفي فبراير عام ١٩٩١م فجرت القوات العراقية الغازية ما يزيد على ٧٠٠ بئر نفطية ثم بدأت الحرب البرية لتحرير الكويت. وفي يوم ١١ من مارس عام ١٩٩١م بدأ العمل لمكافحة ما أطلق عليه «حريق القرن» في آبار النفط ونجحت الكويت في تصدير أول شحنة للنفط بعد التحرير وذلك في يوم ٢٧ من يوليو ١٩٩١م، وفي يوم ٦ من نوفمبر عام ١٩٩١م تفضل صاحب سمو أمير البلاد المفدى الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بإطفاء آخر بئر نفطية مشتعلة وهي البرقان ١١٨، ونجحت الكويت كذلك في معالجة ٩٧٪ من نفط البحيرات في أكتوبر ١٩٩٤م.

وفي ٢٦ من سبتمبر ١٩٩٥م وقعت شركة نفط الكويت اتفاقية المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد وثلاثي الأبعاد في ٢٣ أكتوبر عام ١٩٩٥م. وفي يوم ١٨ من أكتوبر عام ١٩٩٥م تم اكتشاف بئر كراع المرو[٢] في غرب الكويت، وفي يوم ٩ من يناير ١٩٩٦م تم الانتهاء من إنشاء منصتين رحويتين لشحن البواخر[٣].

---

(١) المرجع السابق ص ١٦٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٦٤.

(٣) «تقدم ورخاء» شركة نفط الكويت - إصدار خاص بمناسبة الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على تصدير أول شحنة من نفط الكويت - الكويت ١٩٩٦م ص ٥٦.

الكشف عن النفط في شمال الكويت

العدد (٦٤) السنة الثانية في ١٠/ ٣/ ١٩٥٦

نشرت صحيفة «ريكوردر» اللندنية بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٦م مقالا تحت هذا العنوان جاء فيه ما يلي :

نتيجة لبرامج الاستكشافات الجيولوجية بواسطة آلات قياس الهزات الأرضية الطبيعية التي أشارت إلى وجود هيكل في القاع اختير موقع الروضتين رقم ١ لحفر بئر اختبارية .

ولما كان ذلك الموقع يقع على بعد حوالي ٦٠ ميلا من منطقة العمليات الحالية فقد استدعى الأمر أعمالا تحضيرية كبيرة اشتملت على تهيئة أماكن لسكنى الموظفين الذين يعملون في المنطقة ونقل جهاز كامل للعمل والتزود بالوقود والماء . . . إلخ .

وبدأت عمليات الحفر في ١٢ سبتمبر ١٩٥٤م وكان القصد هو التوغل للوصول إلى أصول النفط التي كان يرجى العثور عليها على عمق حوالي ٩٠٠٠ قدم .

وفي أثناء الحفر نتجت من البئر رمال نفطية تشبه من وجوه كثيرة تلك التي تحتوي عليها آبار منطقة البرقان .

وتم حفر البئر على عمق ١٠٣٠١ قدما أي في أسفل قاعدة الرمال المقصودة .

وعند الوصول إلى ذلك العمق بدئ في اختبار الإنتاج وقد أثبتت الاختبارات التي تمت في آخر نوفمبر ١٩٥٥م وجود كميات متراكمة كبيرة من الزيت في تلك المنطقة . أما عن امتداد الزيت في باطن أرض تلك المنطقة وقيمته التجارية فسيتقرران بعد إجراء حفريات اختبارية أخرى .

وقد ترتب على ذلك أن عيِّن في ١٢ ديسمبر ١٩٥٥م موقع آخر أطلق عليه اسم الروضتين رقم ٢ على مسافة ١.٨ ميل من الروضتين رقم ١ وبدئ في حفره وقد وصل الحفر إلى عمق ٥٧٠٠ قدم حتى الآن .

اكتشاف بئر جديدة للبترول في الكويت
قد تكون أكبر الآبار في العالم

العدد (٦٨) السنة الثانية في ٧/ ٤/ ١٩٥٦م

جاءتنا الأخبار التالية من شركة بترول الكويت، وقد نشرت كل من مجلة (النفط والغاز) الصادرة في ١١/ ١٠/ ١٩٥٤م ومجلة (النفط) اللندنية الصادرة في مارس ١٩٥٦م مقالات حول هذا الموضوع نلخصها فيما يلي:

آبار جديدة في الروضتين

قامت شركة بترول الكويت، خلال السنوات الثلاث الماضية بسلسلة عمليات للتنقيب عن البترول في شمال الكويت. وقد دلت التجارب على وجود طبقة صخرية في هذه المناطق. فتقرر حفر بئر اختبار في منطقة الروضتين الواقعة على بعد حوالي ٥٠ ميلا شمالي مدينة الكويت، وعلى بعد ٢٧ ميلا جنوبي الحدود العراقية.

وبدأ الحفر في شهر سبتمبر ١٩٥٤م. وقد عثر على عمق ٩ آلاف قدم على رمال مشبعة بالنفط، مشابهة في كثير من الخصائص لرمال آبار منطقة البرقان وأطلق على هذه البئر اسم «الروضتين رقم ١» وتم حفر البئر على عمق ١٠٣٠١ قدم ودلت التجارب التي انتهت في نوفمبر ١٩٥٥م على وجود تجمعات كبيرة من البترول في هذه المنطقة.

وقد صرح بعض المسؤولين أن إنتاج بئر الروضتين كان غير منتظر بالنسبة لمعدل إنتاج البترول في الشرق الأوسط.

وبدأ حفر بئر جديدة في شهر ديسمبر ١٩٥٥م على بعد حوالي ١,٨ من الأميال إلى الجنوب الشرقي من البئر الأولى وأطلق عليها اسم «الروضتين» ويبلغ عمقها الآن ٧٢٠٠ قدم.

ويبدو أن حقلا مهما جديدا من البترول قد انتهى إليه الكشف، مما سيؤدي إلى زيادة مجموع المدخرات الضخمة الحالية للحقلين الجاري فيهما الإنتاج بالفعل ويبلغ أكثر من ٢٠٠ ألف برميل سنويا.

وتقول شركة بترول الكويت إنه لا يمكن الحكم على مدى اتساع وامتداد تجمعات البترول في هذه المنطقة، وتقدير مدى قيمتها التجارية إلا بعد القيام بحفر آبار اختبار جديدة.

وتقول مجلة النفط والغاز «ومع أنه لا توجد أي معلومات رسمية فإن بئر الروضتين رقم ١ التابع لشركة النفط الكويتية المحدودة سوف يكون أغنى بئر بترول في الشرق الأوسط».

ارتفاع أسعار أسهم شركة البترول البريطانية

ونشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة في يوم ٤ من فبراير ١٩٥٦م خبرا تحت عنوان «ارتفاع أسعار أسهم شركة البترول البريطانية» قالت فيه:

لقد ارتفعت أسعار أسهم شركة البترول البريطانية في البورصة على أثر إعلان شركة بترول الخليج (وهي التي تمتلك شركة بترول الكويت مناصفة مع شركة البترول البريطانية) وإن البئر الجديدة التي تم حفرها في الروضتين تثبت أن حقلا مهما جديدا من البترول قد اكتشف.

توسع ضخم في محطة التقطير

ولو أن هذا الكشف الجديد كان مياها عذبة، بدلا من البترول لقوبل بالترحاب نفسه. إذ أن الكويت التي تتمتع الآن بما يعود عليها به النفط من إيرادات ضخمة، هي بلاد قليلة الأمطار ولكي يسودها الرخاء لابد لها من مزيد من الماء النقي.

ولهذا تقرر القيام بتوسع ضخم في محطة تقطير المياه وسيبدأ قريبا إنشاء وحدة

ثالثة لتقطير الماء مما سيضاعف الإنتاج الحالي من الماء الصالح للشرب من ٥, ١ مليون جالون يوميا إلى ٣ ملايين جالون. وعلاوة على هذا فقد تقرر إنشاء ١٤ وحدة أخرى من نفس النوع والقوة الإنتاجية وسوف يتم هذا على مرحلتين. كما سيبدأ فورا القيام بتحريات واسعة في كل من أوروبا وأمريكا لمعرفة أسرع الطرق الممكنة لبناء سبع وحدات أخرى تنفيذا لرغبة سمو أمير الكويت المعظم.

وبالإضافة إلى ذلك، سيزيد إنتاج الماء من آبار الصليبية[١] إلى ٥, ٣ مليون جالون يوميا لأغراض الخلط والري وعندما يتم هذا التوسع سوف تزيد الإمدادات الكلية المتوافرة في النهاية على ٢٠ مليون جالون يوميا. وهذا يكفي لإمداد العدد المتزايد من السكان بمعدل ٥٠ جالونا يوميا للفرد الواحد -وهو المعدل الحالي في أوروبا- كما سيتقرر الماء اللازم للاستهلاك المنزلي والحدائق وملحقاتها.

توسع ضخم في تكرير البترول بالأحمدي

ومن التطورات الجديدة الأخرى في إمارة الكويت التي أصبحت الآن تتمتع بمركز مهم، ذلك التوسع الضخم الذي سيبدأ في شهر يوليو ١٩٥٦م في معمل تكرير البترول بميناء الأحمدي.

ومن المنتظر أن يتم مشروع التوسع كله قرابة نهاية عام ١٩٥٧م، وعندها يصبح معمل التكرير حوالي ستة أضعاف ما هو عليه الآن. وبذلك يقفز إنتاج المعمل من ٠٠٠, ٤٠٠, ١ طن سنويا (وهي الطاقة التقطيرية للمعمل في الوقت الحاضر) إلى ٠٠٠, ٥٠٠, ٨ طن سنويا.

والغرض الرئيسي من هذا التوسع هو إنتاج كميات أكبر من منتجات التقطير

(١) يطلق اسم مياه الصليبية على المياه الجوفية المولحة والمستخرجة خاصة من منطقة الصليبية. وتصلح هذه المياه للاستخدامات الزراعية كما أنها تخلط مع المياه المقطرة من البحر لتزويدها بالمعادن والأملاح المناسبة حتى تكون المياه الممتزجة صالحة للشرب.

المتوسطة، وزيت الديزل وزيت الوقود الثقيل، لاستعمالها في تموين ناقلات البترول.

ويتضمن برنامج التوسع، إنشاء وحدتين جديدتين لتقطير البترول الخام تحت ضغط جوي عادي، تقطر كل منهما ١٨٠ ألف برميل يوميا، ولكل منهما وحدة تثبيت الغازولين.

هذا بالإضافة إلى إنشاء مستودعات تخزين مختلفة الاتساع للبترول الخام ولمنتجات التقطير المختلفة، وتوصيلها بالأنابيب والمضخات اللازمة. كذلك ستوفر المعدات اللازمة لزيادة القوة والبخار والماء.

كما ستجري توسيعات للنظام الحالي لشحن البترول في ميناء الأحمدي، ومما هو جدير بالذكر أن كمية البترول التي تشحن من ميناء الأحمدي هي أكبر كمية في العالم تشحن من ميناء واحد.

وخلال العام الماضي تم شحن ما يزيد على ٢٧٠٠ ناقلة بترول من ميناء الأحمدي في الكويت، التي تعتبر أيضا مركزا مناسبا يزود بالوقود الناقلات التي تنقل النفط العراقي من الفاو أو النفط الإيراني من بندر مشهور.

بترول أكثر نقاوة لسيارات الكويت

جاءنا من شركة بترول الكويت البيان التالي:

تتخذ التدابير لبيع بترول ذي درجة عالية من النقاوة في إمارة الكويت، بالإضافة إلى البترول ذي النقاوة المتوسطة الذي يباع حاليا.

وسيحضر هذا البترول الجديد من معمل التكرير في عدن حيث تتوافر طرق التكرير الكيميائية وسيكون هذا البترول مشابها في درجة النقاوة للبترول الذي يباع في إنجلترا. وسيصبغ هذا البترول باللون الأحمر لتمييزه عن البترول ذي درجة النقاوة المتوسطة وسيجري تسليم هذا البترول الجديد إلى مركز توزيع الشركة بالشويخ بوساطة خط أنابيب منفصل والعمل جار الآن في مد هذا الخط.

وسيستمر استعمال خط الأنابيب الحالي في إمداد مركز توزيع الشركة بالشويخ بالبترول ذي درجة النقاوة المتوسطة من معمل تكرير ميناء الأحمدي.

وسيباع كل من نوعي البترول، ذي درجة النقاوة العالية وذي درجة النقاوة المتوسطة، في جميع محطات بيع البترول.

العثور على طبقات من النفط
سمكها ألف وخمسمائة قدم في الروضتين

العدد (١٢٥) السنة الثالثة في ٢٦/ ٥/ ١٩٥٧م

كتبت واندا . م . جابلونسكي في مجلة «النفط في أسبوع» الأمريكية الصادرة بتاريخ ٣ من مايو ١٩٥٧م مقالا تحت عنون «ألف وخمسمائة قدم، سمك طبقة النفط في منطقة الروضتين» قالت فيه :

هل القصة التي أعرفها أنا وأنت وكل شخص عن بئر غزيرة للنفط في شمال الكويت، حقيقية؟

هذا ما تحاول شركة نفط الكويت، صاحبة الاكتشاف الجديد أن تتوصل إليه . وإنها ستتوصل إلى معرفة الحقيقة عاجلا، إذ أنها ماضية في حفرياتها بسرعة كبيرة في منطقة الروضتين .

وتقوم شركة النفط في الوقت الحاضر بإرسال آلة حفر أخرى إلي تلك المنطقة وهي تعتزم أن تكون لديها أربع آلات حفر في نهاية العام الحالي، تعمل في حفر الآبار في تلك المنطقة، وستقوم الشركة بتشغيل اثنتين من هذه الآلات وستترك الآلتين الأخريين للمقاولين يديرونهما . وهذه أول مرة تتعاقد فيها شركة النفط مع المقاولين لإتمام عمليات الحفر . فقد كانت تقوم هي دائما بهذه العمليات .

الاكتشاف الجديد في الروضتين

عندما اكتشفت شركة نفط الكويت بئرا للنفط في منطقة الروضتين (وقد سميت بالروضتين لأن بقعتين في رمال تلك المنطقة تمتلئان بالعشب الأخضر عندما تسقط الأمطار) انتشرت الشائعات بسرعة حول غزارة هذه البئر . وقيل إن الشركة قد عثرت على حقل جديد من النفط أكبر من حقل البرقان الواقع في جنوب

الكويت. وكانت هذه الشائعة مثيرة، إذ أن حقل البرقان هو الذي قفز بالكويت، التي تتساوى مع ولاية كونكتيكوت في المساحة، إلى سماء الشهرة، بوصفها مالكة لأكبر حقل منفرد من النفط. (ومن المعروف أن مدخرات النفط في هذه الإمارة الصغيرة تفوق مدخرات النفط في الولايات المتحدة كلها).

وقد صرح أحد موظفي شركة نفط الكويت بأنه لو تحققت هذه الأنباء، فمما لا شك فيه أن النتائج ستكون رائعة، ولكن لا يبدو أن هذه الأنباء ستتحقق بحذافيرها.

وفي الوقت الحاضر لا يعرف عن هذا الاكتشاف الجديد سوى أمرين، وذلك طبقا لما يردده المسئولون في الشركة، معتمدين على التقارير التي لم تستوف بعد عن هذا الاكتشاف.

وأول هذين الأمرين، أنه قد ثبت من عملية حفر البئر الجديدة أن هناك ست طبقات نفطية يبلغ مجموع سمكها ألف وخمسمائة قدم وهذه الطبقات تقع بين العمقين التاليين، سبعة آلاف وثلاثمائة وسبع وستين قدما، وعشرة آلاف وثلاثمائة قدم وقدم واحدة. وهذا يعتبر أمرا رائعا حقا، إذ أن الطبقة النفطية في حقل البرقان تتراوح بين ثمانمائة قدم وألف قدم (وهذا في المنطقة الوسطى من حقل البرقان أي في المنطقة التي تحتوي على أكثر طبقات النفط سمكا).

والأمر الثاني هو أن عملية الحفر في هذه البئر قد كشفت عن وجود طبقات أرضية تحتوي على الماء، بين الطبقات الأرضية المنفردة المحتوية على النفط، وهذا أمر ليس بالمستحب في عملية استخراج النفط. فبينما تقع كل الطبقات الأرضية المحتوية على النفط في حقل البرقان، فوق مستوى الماء الجوفي تتكون الطبقة الأرضية المحتوية على النفط في حقل الروضتين، من عدة طبقات نفطية تفصل بينها طبقات مائية جوفية.

وصرح أحد المسئولين في شركة نفط الكويت، بقوله «إننا لسنا متأكدين من درجة الجودة التي سيكون عليها الإنتاج. وقال إننا نستطيع أن نستخرج النفط من

حقل البرقان بعيدا عن مستوى الماء الجوفي، أما في منطقة الروضتين فلسنا متأكدين بعد مما إذا كنا نستطيع استخراج النفط من الطبقات الأرضية المختلفة دون اختلاطه بالماء الجوفي. ولن نستطيع التأكد من هذه المسألة ما لم نبدأ الإنتاج فعلا من هذه المنطقة. كما أننا لم نعرف بعد ما إذا كنا سنستخرج النفط من حقل الروضتين بفعل ضغط المياه الجوفية كما في حقل البرقان، أم بفعل محلول الغاز، ثم ما هي قوة الجاذبية الأرضية في تلك المنطقة؟ كل هذا لم نعرفه بعد».

وقد أتمت شركة النفط حفر البئر الرابعة في تلك المنطقة. وحصلت على نفس النتيجة التي حصلت عليها من الآبار الأخرى. وتنتشر هذه الآبار الأربع في مسافة عشرين ميلا. وهي تؤيد لأول وهلة احتمال وجود حقل كبير جدا للنفط. ولكن الخبراء الجيولوجيين، يشكون في أن تكون البئر «بحرة رقم٢» وهي تبعد حوالي عشرين ميلا إلى الجنوب الشرقي، ضمن حقل الروضتين.

والمدى الوحيد المحدد لاتساع حقل الروضتين حتى الآن هو بئر الروضتين رقم٢ التي تبعد ميلين إلى الجنوب الشرقي من بئر الروضتين رقم١ وهو الاكتشاف الأول لشركة النفط في تلك المنطقة. وتشرع الشركة في الوقت الحالي في البدء في حفر البئر الخامسة. وهذه ستكون في منطقة «مطربة» على بعد ثلاثين ميلا إلى الجنوب الغربي من الروضتين.

عمليات التوسع في الأحمدي والمقوع:

وبينما تجري عمليات الحفر في منطقة الروضتين تستمر عمليات التوسع التي تقوم بها شركة النفط في حقول البرقان والمقوع والأحمدي الواقعة في جنوب الكويت. وتهدف عمليات التوسع هذه إلى زيادة الإنتاج وتسهيل وسائله.

وقد أتمت الشركة بناء مركز التجميع الحادي عشر في البرقان - المقوع، مما أدى إلى زيادة معدل الإنتاج إلى حوالي مليون ونصف المليون من براميل النفط يوميا. ويجري في الوقت الحاضر بناء مركز التجميع الثاني عشر.

وكذلك تجري عمليات توسع في وسائل التعبئة في ميناء الأحمدي الذي يعتبر أكبر ميناء لتعبئة الناقلات بالنفط في العالم.

وتسير عمليات التوسع في معمل تكرير النفط في الأحمدي بسرعة مما سيؤدي إلى زيادة معدل الإنتاج الحالي (وهو ثلاثون ألف برميل يوميا) إلى مائة وتسعين ألفا من البراميل في نهاية العام الحالي.

وخلاصة القول أن جميع الدلائل تشير إلى أن شركة نفط الكويت واثقة من استمرار الاستقرار وثبات الأوضاع في إمارة الكويت الصغيرة.

التقدم في مدينة الكويت:

منذ عشر سنوات فقط، لم يكن في ميناء الكويت الواقعة على رأس الخليج العربي، من مظاهر المدنية سوى طريق طويل مغطى بالأسفلت وبرجين من أبراج اللاسلكي.

واليوم، يكاد منظر مدينة الكويت يخطف الأبصار، (ومدينة الكويت هي المدينة الكبيرة الوحيدة في إمارة الكويت). وترتفع مباني عاصمة الإمارة فوق الرمال المسطحة مثل السراب، وحولها تبنى ضواحي من المنازل العصرية، وكل ضاحية لها مدارسها وعياداتها الطبية ومساجدها ومتاجرها الخاصة.

وفي الوقت الحالي يبدو منظر مدينة الكويت غريبا حقا، إنها في منتصف الطريق بين الهدم والبناء: فالبنايات الأنيقة العصرية، محاطة بأساسات مبان أخرى جديدة، ترتفع وسط منازل صغيرة مبنية من الطين في دورها إلى الهدم. إن كل شيء في مدينة الكويت يعاد بناؤه. حتي الحائط الشهير الذي كان يحيط بالمدينة القديمة قد تم هدمه. وعملية البناء تسير بسرعة مذهلة، لدرجة أنه إذا تغيب المرء عن المدينة ثلاثة أشهر، فإنه من المحتمل عندما يعود ألا يستطيع الاهتداء إلي الشارع الذي كان يسكن فيه!

وما السبب..؟ هناك سببان، أولهما أن هذه الإمارة الصغيرة تحصل على

عائدات نفط بمعدل خيالي، وهو ثلاثمائة مليون من الدولارات سنويا. وكل القرائن تشير إلى أن هذا المعدل سيتضاعف في خلال عشر السنوات العشر القادمة. والسبب الثاني هو رغبة حاكم الكويت، سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح، في تخصيص الجزء الأكبر من هذه الأموال لتنفيذ المشروعات التي تعود على شعبه بالرفاهية والتقدم.

وسياسة سمو الحاكم العام هي أن يوفر لكل كويتي كل فرص العمل والمرتبات العالية، والخدمات الطبية الحديثة، والتعليم، وأن يمنحه تعويضا ضخما عن بيته الذي يلزم هدمه لتنفيذ مشروعات التنظيم الحديثة. ومما يذكر أن أحد الكويتيين حصل على تعويض قدره ثلاثة عشر ألفا من الجنيهات الاسترلينية، ثمنا لبيته الصغير الذي استولت عليه الحكومة.

وعلى الرغم من أن برنامج الإنشاء والتعمير لم يبدأ في الكويت إلا في عام ١٩٥١م، إلا أن النتائج التي ظهرت حتى الآن تبدو رائعة. فقد تم بناء إحدى وخمسين مدرسة على أحدث طراز، وهناك مدارس أخرى كثيرة في دور التصميم. وتم تشييد ألف وخمسمائة وحدة سكنية، وهناك كثير غيرها يطرح في المناقصات العامة. وتم بناء ستة مستشفيات، وأضخم محطة من نوعها في العالم لتقطير المياه العذبة الصالحة للشرب من مياه البحر المالحة، وتوليد الكهرباء لإنارة مدينة الكويت وضواحيها. وكذلك أنشئت شبكة من الطرق الواسعة التي تحفها الأشجار وتنيرها الأضواء الحديثة.

إن الكويت تتحدى المثل القديم الذي عرفناه عن الشرق. فبدلا من أن يزداد الغني ثراء على ثرائه، ينتفع كل فرد من أفراد الشعب الكويتي من عائدات النفط.

احتياطي النفط في المنطقة المحايدة

العدد (١٩١) السنة الرابعة في ٢١/٩/١٩٥٨م

نشرت مجلة النفط «اللندنية» في عددها الصادر بتاريخ أغسطس ١٩٥٨م وصحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٥٨م مقالا بعنوان «احتياطي النفط في المنطقة المحايدة) قالت فيه :

لقد أضفى امتياز التنقيب عن النفط في بحار المنطقة المحايدة الواقعة بين الكويت والمملكة العربية السعودية الذي منح مؤخرا أهمية زائدة على النتائج التي حصلت عليها الشركات التي تعمل في أراضي تلك المنطقة المحايدة . فلكل من شركتي جيتي وأمين أويل مقدار نصف غير مقسم في امتيازات التنقيب عن النفط في أراضي تلك المنطقة البالغة مساحتها ٢٦٠٠ ميل مربع .

وقد بدأت كل من الشركتين عمليات الحفر في نهاية عام ١٩٤٩م . وقد قدر الاحتياطي في عام ١٩٥٤ بمقدار ٤٢٩ مليون برميل، وفي شهر مارس من السنة الحالية قدر الخبيران ديجوليدو ماكنوتون الاحتياطي في منطقتي الوفرة وفوارس بمقدار ١٣,٥٠٠ مليون برميل وتوقعا أن يؤدي التوسع في أعمال الحفر إلى زيادة هذا الاحتياطي . ويوجد هناك أربعة مستودعات أرضية وهي طبقة كلسية من العصر الإيوسيني الأعلى على عمق ألف قدم وتحتوي على ٨٨٠٠ مليون برميل، وطبقة من العصر الإيوسيني الأسفل على عمق ٢٠٠٠ قدم وتحتوي على ١٤٣٠ مليون برميل، ورمال برقان على عمق ٣٥٠٠ قدم وتحتوي على ١١٧٠ مليون برميل .

وطبقة رطاوي الكلسية على عمق ٦٨٠٠ قدم وتحتوي على ٢١٠٠ مليون برميل، ولم يتم التأكد بعد من الحدود الإنتاجية لطبقات الإيوسين والرطاوي وهناك دلائل على وجود طبقات تحتوي على النفط على عمق ٢٧٠٠ قدم ويتصف النفط الموجود في طبقة الإيوسين بنحو ١٦ درجة من درجات معهد النفط الأمريكي والنفط الموجود في البرقان بنحو ٢٤,٥ درجة ونفط الرطاوي بنحو ٢٥ درجة .

وفي نهاية عام ١٩٥٧م، كان مجموع الآبار المنتجة للنفط مائة وخمس عشرة بئرا منها ٥٩ بئرا إيوسينية و٤٧ بئرا من مستودع البرقان وتسع آبار من مستودع الرطاوي تنتج جميعها يوميا ١١٢٠٠٠ برميل. ومع أن التنقيب قد توقف الآن إلا أنه يتوقع أن يكون للتقدم الذي سيشمل منطقة الرطاوي دور هام في إنتاج النفط في المستقبل ،وقد كان مستوى الإنتاج في العام الماضي بمعدل ٨٠٠٠ برميل يوميا أما في الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية فقد كان معدل الإنتاج حوالي ٧٠٥٠٠ برميل يوميا. وبلغ مجموع صادرات العام الماضي ٢٢,٦٩٦,٠٠٠ برميل منها ١٣,٩٧٩,٠٠٠ برميل من إنتاج شركة جيتي والباقي من إنتاج شركة أمين أويل. ومن مجموع النفط المصدر شحن ١٣,٣١٩,٠٠٠ برميل إلى الولايات المتحدة و٥,٠٧٧,٠٠٠ برميل إلى اليابان و٢,٧٣٨,٠٠٠ برميل إلى إيطاليا كما صدرت كميات صغيرة إلى بلاد أخرى.

وتقوم الشركتان بشحن نفط من مينائين مستقلين على الخليج العربي، كما أن كلا منهما تقوم ببناء معمل لعزل الغاز عن النفط الخام ونفط الوقود في الميناء الذي تشحن منه نفطها. ولدى شركة جيتي معمل طاقته ٥٠٠٠٠ برميل يوميا في ميناء سعود في المنطقة المحايدة على بعد ٣٠ ميلا من حقول النفط ويقوم هذا المعمل بإزالة كبريتات الهيدروجين وإنتاج الوقود وزيت السفن «ج» والغازولين الذي يحتوي على أوكتين بكمية ضئيلة والمعزول عن الغازات. ويمكن إعادة مزجه بالنفط الخام لتحسين صفاته وأسعار بيعه وتقوم شركة أمين أويل بإقامة معمل للتقطير البسيط طاقته الإنتاجية ٤٠٠٠٠ برميل يوميا في ميناء عبدالله في الكويت ويجري الآن بناء مساكن ثابتة لتحل جزئيا محل المعسكرات المؤلفة من عربات مقطورة مكيفة الهواء ومقامة في حقول النفط، وتكاد المنطقة المحايدة في الواقع تكون خالية من السكان على الرغم من أن هناك عددا قليلا من البدو الرحل يعيشون فيها، ويجلب إليها العمال من الكويت سواء من الكويتيين أوالعرب القادمين من إمارة عمان أو من أنحاء أخرى في الخليج العربي، هؤلاء الذين يفدون إلى الكويت سعيا وراء العمل في حقول النفط.

ونشرت جريدة «الفينانشيال تيمس» في نفس العدد إحصائية عن إنتاج النفط الخام في العالم. نوردها فيما يلي:

إنتاج النفط الخام في العالم

الدولة	الإنتاج من يناير-يونيو ١٩٥٨ (مقدراً بملايين الأطنان)	التغيير المئوي ٪ عن	
		يناير-يونيو ١٩٥٧	يناير-يونيو ١٩٥٦
الولايات المتحدة	١٥٥,٥	-١٤,٩	-١١,٥
كندا	١١	-١٤	+٤,٣
فنزويلا	٦٦,٣	-١١	+٧,٥
الكويت	٣٣,٩	+٣٣	+١٧,٥
المملكة العربية السعودية	٢٤,٣	+١٢,٥	-٥
إيران	١٩,٨	+١٧,٥	+٥٩
العراق	١٦,٢	+٩٧	٥
مجموع إنتاج الشرق الأوسط	١٠٢,٧	+٣١	+١٤,٦
مجموع إنتاج العالم الحر	٣٧١,٥	+٢,٥	+١

الحفر الياباني في الخليج العربي

العدد (٢٣٠) السنة الخامسة في ٥/ ٧/ ١٩٥٩

نشرت مجلة «النفط» اللندنية الصادرة بتاريخ يونيو (حزيران) ١٩٥٩ مقالا بعنوان «الحفر الياباني في الخليج العربي» قالت فيه :

ستقوم في هذا الشهر الشركة اليابانية، المسماة شركة النفط العربية، بحفر أولى آبارها في الامتياز البحري الواقع على بعد ٦ أميال تجاه المنطقة المحايدة، وهو الامتياز الذي حصلت عليه من حكومتي المملكة العربية السعودية والكويت في أوائل عام ١٩٥٨ .

وقد قامت الشركة الأمريكية «جيوفيزكال سيرفس إنترناشيونال» بأعمال المساحة الزلزالية، ولأول مرة سيجري تشغيل مقاولي الحفر في مياه الخليج . وستقوم بالعمل شركة الحفر العالمية الهولندية، مستخدمة منصة حفر من طراز «لي تورنو» والمعدات الأخرى الخاصة بعمليات الحفر، أمدتها بها شركة «ريدنغ وبيتس للحفر البحري أوف تلسا» . وقد تم جر هذه المنصة من تكساس بطريق قناة السويس . وقد وردت اليابان أنابيب الحفر ومعدات التغليف والصنادل وكثيرا من المواد الأخرى . وسيكون مركز مخيم القاعدة على شاطئ البحر في «خور المفتي» بالمنطقة المحايدة . ويبلغ عدد الموظفين حوالي ٣٠ يابانيا و٦٠ موظفا أجنبيا آخر وحوالي مائة عربي .

والمزمع وصول الحفر إلى عمق يبلغ حوالي ٨ آلاف من الأقدام، حتى إذا عثر على النفط قبل ذلك . وحيث إن الأحوال الجيولوجية في هذا الإقليم شديدة التعقيد فمن المستحيل القيام باستنتاجات ثابتة من الخبرة التي اكتسبت في المناطق المجاورة . وعلى أي الحالات يتضح من المنافسة التي واجهها اليابانيون من عدة شركات نفط في أثناء محاولتهم الحصول على هذا الامتياز أنهم سيقومون بأعمال الحفر في منطقة تعتبر واعدة . فإن حقلي شركة أرامكو تجاه الشاطئ بالمملكة العربية السعودية

وهما «السفانية» و«منيفة» لا يبعدان إلا مسافة عشرة أميال و٤٥ ميلا على التوالي من الحدود الجنوبية لمنطقة شركة النفط العربية، كما تقع على بعد ٢٥ ميلا من حدودها الغربية منطقة وفرة في داخل المنطقة المحايدة، بحقولها الأربعة المنتجة التي تبلغ مدخراتها المعروفة الآن حسب آخر التقديرات الموثوق بها ما لا يقل عن ١٣,٥ بليون برميل. وتقع حقول الكويت الغنية إلى الشمال الغربي من منطقة شركة النفط العربية.

وقد عثر على النفط في حقل «منيفة» لدى حفر البئر الأولى إلى عمق ٨٨٠٠ قدم، كما عثر على النفط كذلك في حقل «السفانية» لدى حفر البئر الأولى إلى ٥٥٠٠ قدم. غير أنه تم حفر ستة آبار في منطقة وفرة قبل العثور على النفط على عمق حوالي ٣٨٠٠ قدم في «منطقة رمال برقان»، وعقب هذا عثر على النفط كذلك في منطقة «الرطاوي» على عمق حوالي ٦٨٠٠ قدم، وفي مناطق «إيوسين» على عمق ألف قدم و١٢٥٠ قدما وكذلك على عمق حوالي ألفي قدم. إن درجة الجاذبية منخفضة في نفط حقل وفرة كما أن نفط حقول المملكة العربية السعودية تجاه الشاطئ ثقيل نوعا ما. ولكن اكتشاف خام ثقيل لن يخيب أمل اليابانيين كثيرا، إذ أن سوقهم المحلية تتطلب كميات متزايدة من زيت الوقود. ففي العام الماضي عندما استورد حوالي ١,٧٥ مليون طن. من زيت الوقود كان ذلك بمثابة ٥٥٪ من مجموع طلب البلاد على النفط البالغ حوالي ١٤ مليون طن. والمتوقع أن تتضاعف حاجة البلاد من زيت الوقود ومن حيث المجموع في خلال السنوات العشر القادمة أو أقل من ذلك. ولهذا فإن أي اكتشاف تجاري للنفط سواء بيع هذا النفط خارج اليابان أو أرسل إليها، سيؤدي إلى بعض التحسن في مركز البلاد من العملة الأجنبية، الأمر الذي لابد وأن يظل لسنوات كثيرة في المستقبل أهم اعتبار في أية عمليات خارجية يقوم بها اليابانيون.

نفط الخليج العربي (الاكتشافات النفطية)

العدد (٢٧٠) السنة السادسة في ١٠/ ٤/ ١٩٦٠

نشرت مجلة النفط اللندنية في عددها الصادر في مارس ١٩٦٠ المقال التالي عن «الاكتشافات النفطية التي تمت وأعمال التنقيب الجارية الآن في منطقة الخليج العربي».

نجاح اليابانيين في الخليج العربي:

إن الاكتشاف الذي حققته شركة النفط العربية في يوم ٢٩ يناير تجاه الشاطئ من المنطقة المحايدة قد يؤذن ببدء شركة نفط يابانية عالمية. لقد ساهمت شركة النفط العربية في الحظ الحسن الذي تمتعت به شركات قليلة أخرى بعثورها على النفط من أول بئر قامت بحفرها وتقع هذه البئر في مياه يبلغ عمقها ١٠٤ أقدام على بعد ٢٨ ميلا في الخليج العربي من وسط ساحل المنطقة المحايدة. وقد أنتجت البئر خاما متوسط النوع تبلغ درجته حوالي ٢٦ حسب مقاييس معهد النفط الأمريكي، من عمق يبلغ حوالي ٤,٩٠٠ قدم وبمعدل يبلغ حوالي ٦ آلاف من البراميل يوميا، وعلى ذلك فإنه يتمشى في الوقت الحاضر مع مستويات الخليج العربي. وقد بدأ المقاولون بأعمال الحفر في شهر يوليو الماضي، ولكن الحفر توقف لمدة أربعة أشهر تقريبا عندما تبع اكتشاف الغاز على عمق ١,٥٠٠ قدم حريق مروع دمر برج الحفر. وجيء بمعدات جديدة من الولايات المتحدة، واستؤنف الحفر في شهر نوفمبر. إن اكتشافا بهذا الحجم في منطقة تعتبر مواتية يعطي سببا قويا للتفاؤل، ولكن على الرغم من أن الوقت لا يزال مبكرا للتحدث عن حجم الناتج، إلا أنه ينتظر فعلا أن يبلغ الإنتاج عدة ملايين من الأطنان سنويا في القريب العاجل. ويجري الآن حفر بئر ثانية على بعد ثلاثة أميال غربي البئر الأولى. وأقرب حقل منتج لهذا الاكتشاف، وهو حقل السفانية التابع لشركة أرامكو، والواقع تجاه الشاطئ على بعد حوالي ٤٠ ميلا إلى الجنوب الغربي، وعلى البر حقل وفرة بالمنطقة المحايدة وحقل برقان على بعد حوالي ٦٠ ميلا إلى الغرب والشمال الغربي على التوالي.

ماذا عن منافذ هذا النفط الجديد؟ إن اليابان هي المنفذ البديهي، بل الواقع أنها ربما تكون المنفذ الوحيد في الوقت الحاضر. فإنتاج اليابان نفسها لا يزيد على مجرد ٧ آلاف من البراميل يوميا -أي أكثر قليلا من الناتج المقدر للبئر الاستكشافية الحالية- وعلى ذلك فهي تضطر إلى استيراد جميع ما تحتاجه من النفط لاستهلاكها، كما أن بعض وارداتها يأتي فعلا من الخليج العربي. وقد ارتفع استهلاك اليابان في المتوسط بنسبة ١٥٪ سنويا خلال السنوات الأربع الماضية ووصل إلى أكثر قليلا من ٣٦٠ ألف برميل يوميا أو ١٨ مليون طن في عام ١٩٥٩، مع التوقع بثقة في استمرار توسع الطلب. أما طاقة التكرير اليابانية فتزيد عن هذا بمراحل، إذ تبلغ حوالي ٣٠ مليون طن سنويا. وعند المكررين اليابانيين فعلا ترتيبات للحصول علي معظم إمداداتهم، ولكن تزايد الطلب والمنافسة الحادة التي تتميز بها سوق النفط اليابانية سيجعلان هناك مرونة تكفي لاستيعاب الناتج المحتمل لشركة النفط العربية في السنوات القليلة القادمة، خصوصا وأن هذا النفط أثقل من معظم خامات الخليج العربي وعلى ذلك سيكون مناسبا لطلب اليابان الضخم لزيت الوقود.

إن الدفعات التي ستقوم بها الشركة بناء على اتفاقيتي الامتياز لابد وأن تكون بالدولارات الأمريكية للكويت، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فستكون هذه الدفعات بالدولارات الأمريكية أو بعضها بعملات أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب، على أن تختار الحكومة هذه العملات الأخرى. ولكن بما أن هناك حدا مفروضا علي مجموع العملات الأجنبية التي يجوز استعمالها لواردات النفط فلا شك في أن السلطات ستعامل مبيعات شركة النفط العربية معاملة ممتازة، إذ أن عملياتها في النهاية ستحقق لليابان اقتصادا في العملات الأجنبية.

إن اكتشاف شركة النفط العربية هو مصدر جديد آخر من مصادر الإمدادات، وربما يكون مصدرا مهما، سيفرض نفسه على سوق عالمية مغمورة فعلا بالإمدادات. ومهما يكن الأمر فلن يكون لهذا الاكتشاف الرابع تجاه الشاطئ في الخليج العربي الأمر الذي يؤيد أن يؤدي تزايد الطلب العالمي وتباطؤ عمليات الاستكشاف في بعض المناطق إلى تخفيض الزيادة في طاقة إنتاج الخام.

الباحثون الآخرون في الخليج

إن الاكتشاف المأمول الذي قامت به شركة النفط العربية هو الاكتشاف الرابع تجاه الشاطئ في الخليج العربي، وهو الأمر الذي يؤيد الآمال المعقودة فعلا على هذه المنطقة. فمن هي الشركات الأخري التي عثرت على النفط أو تبحث عنه في شواطئ الخليج أو بالقرب منها؟ تقوم شركتان من شركات الاستكشاف بأعمال الحفر تجاه الشاطئ في الجزء الشمالي، وقد وصل الحفر إلى أعماق أعظم من الأعماق التي وصلت إليها شركة النفط العربية، ولكن دون العثور على نفط. وهاتان الشركتان هما شركة إيران بان أمريكان (شركة إنديانا استاندارد وشركة النفط الإيرانية الوطنية) التي تقع بئرها في مياه يبلغ عمقها ١٢٦ قدما في منتصف الطريق بين جزيرة خرج وشط العرب، وقد وصل الحفر إلى عمق يزيد على عشرة آلاف من الأقدام، وشركة سيريب، وهي شركة إيطالية إيرانية مشتركة أسستها شركتان مملوكتان للدولتين وهما شركتا إيني والنفط الإيرانية الوطنية، وهذه تقع بئرها على بعد ستة أميال تجاه الشاطئ الإيراني، ووصل عمقها حتى الآن إلى أكثر من سبعة آلاف من الأقدام.

وفي الجزء الشمالي من الخليج تمتلك شركة أرامكو حقلين تجاه الشاطئ من المملكة العربية السعودية هما حقل السفانية الذي يجري الإنتاج منه فعلا، وحقل منيفة الذي لم يبدأ الإنتاج بعد. ويقوم برج بحري تابع لشركة أرامكو بحفر بئرها السادسة حاليا في حقل منيفة، كما ستستمر الشركة خلال العام في حفر الآبار الاستكشافية وآبار التنمية في هذا الحقل.

وبدأت شركة شل في منتصف شهر ديسمبر بأعمال الحفر في منطقة امتيازها البحرية تجاه قطر، مستعملة رصيفها الجديد (سيشل) في موقع يبعد ٥٠ ميلا من الساحل على بعد حوالي ٦٠ ميلا شمال شرقي الدوحة وقد وصل الآن عمق البئر إلى حوالي ٤ آلاف من الأقدام. وهذه هي المحاولة الثالثة التي تقوم بها الشركة بعد أن قضت عاصفة هبت في نهاية عام ١٩٥٦ على ثقبين جافين حفرا بوساطة

الرصيف المذكور أعلاه. وعلى الأرض في شبه جزيرة قطر تم التخلي عن البئر الاختبارية دخان رقم ٦٥ على عمق ١٣٢٦١ قدما، بعد فشل محاولة العثور على مصادر جديدة للنفط تحت الحقل المنتج الحالي، الذي لا تسمح مدخراته بالتوسع أكثر من مستوي الناتج الحالي الذي يبلغ حوالي ٨ ملايين من الأطنان سنويا.

وأبعد من هذا في الجنوب بالخليج العربي تجاه الشاطئ قامت شركة مناطق أبو ظبي البحرية (شركة النفط البريطانية وشركة النفط الفرنسية) بحفر بئرها الثالثة تجاه جزيرة داس بأم الشيف حيث عثر في عام ١٩٥٨ على نفط بكميات واعدة وكذلك على غاز. وعلى البر بمشيخة أبو ظبي تقوم شركة تنمية النفط التابعة لشركة نفط العراق بحفر بئرها الثالثة في تركيبات مربان، حيث عثر على دلائل محيرة لوجود النفط، ولكن لا يعرف حتي الآن إذا كان هذا النفط بكميات تجارية أم لا. وقد وصلت بئر مربان رقم ٤ حتي الآن إلى عمق ٧,٥٠٠ قدم. وبعيدا جدا في داخل هذا الإقليم في عمان، قامت شركة أخرى تابعة لشركة نفط العراق في ١٤ من فبراير بحفر بئر عفر رقم (١)، بعد فترة قصيرة من تخليها عن بئرها الثالثة الجافة، حيما، في الإقليم على عمق ١١,٢٥٥ قدما.

وتقوم شركة الاستكشاف التابعة لحلف الشركات بأعمال الاستكشاف البري في عدة أماكن على طول ساحل إيران. وفي الجزء الشمالي على بعد خمسة أميال إلى الداخل يجري اختبار اكتشاف بيناك الأخير، بينما في كوهي موند رقم ٢ على بعد ٧٥ ميلا جنوب شرقي بوشهر وعلى بعد ٢٠ ميلا إلى الداخل يجري إعادة حفر الجزء الأسفل من البئر بسبب صعوبات فنية. وتسير قدما الاستعدادات التي تتضمن بناء رصيف وطريق، للقيام بأعمال الحفر في سورو بالقرب من بندر عباس. وعلى طول هذا الساحل من بندر عباس غربا، تقوم شركة الحلف الآن بعملية مساحة الجاذبية البحرية.

وفي جنوب العراق تقوم شركة نفط البصرة (التابعة لشركة نفط العراق) بأعمال الحفر في طوبة، في منتصف الطريق بين حقل الرميلة والزبير، حتى وصلت

إلى عمق ألف قدم تقريبا. وقد تخلت الشركة عن حقوق امتيازها في المياه الإقليمية العراقية في شهر ديسمبر ١٩٥٨ . ولم تمنح هذه الحقوق لأية شركة أخرى.

هذا ولا تجري أية أعمال تجاه الشاطئ في الكويت، ولكن شركة نفط الكويت تقوم بحفر بئر مناقيش رقم ٢ البرية على بعد ٢٠ ميلا غربي برقان، حيث أنتجت البئر الاستكشافية في العام الماضي ١٠ آلاف من البراميل يوميا من عمق يبلغ ١٠,٠٣٠ قدما. وستبدأ الشركة قريبا بحفر بئر جديدة في مطربة على بعد ٣٠ ميلا جنوب غربي حقل الروضتين الشمالية، بعد أن تخلت عن بئر مطربة رقم ١ في شهر نوفمبر عام ١٩٥٩ على عمق يزيد على ١١,٥٠٠ قدم. ولم تثمر حتى الآن أعمال استكشاف مصادر جديدة في البحرين. فقد تم التخلي عن بئر جديدة في بوري، شمالي الحقل المنتج، على عمق يبلغ حوالي ٦,٩٠٠ قدم، كما لم يظهر أي أمل من أعمال المساحة الجيوفيزيقية البحرية.

يتضح من هذه النظرة السريعة فيما يدور في هذا الإقليم الواعد تجاه الشاطئ وبالقرب من الساحل أن اثنتي عشرة بئرا يقوم بحفرها عدد مماثل من الشركات على الرغم من أعمال الاستكشاف الضخمة التي تجري في المناطق الجديدة من الصحراء وليبيا. إن المدخرات العظيمة بالخليج العربي والأراضي المحيطة به اكتشفت في الماضي بحفر عدد صغير جدا من الآبار. وهذا هو مقياس أهمية النطاق الحالي من أعمال الاستكشاف في المنطقة.

الموضوع الثاني

إنتاج النفط في الكويت والشرق الأوسط

- تمهيد :

- بيان شركة نفط الكويت .K.O.C

العدد (٢) السنة الأولى في (١٨/ ١٢/ ١٩٥٤)

- النفط في عام ١٩٥٥

العدد (١٠) السنة الأولى في (١٢/ ٢/ ١٩٥٥)

- صادرات المملكة المتحدة إلى الكويت في عام ١٩٥٤ ، وإنتاج النفط في العالم

العدد (١٢) السنة الأولى في (٢٦/ ٢/ ١٩٥٥)

- إنتاج البترول في عام ١٩٥٥) بلغ رقما قياسيا

العدد (١٤) السنة الأولى في (١٢/ ٣/ ١٩٥٥)

- المنطقة المحايدة تحصل على محطتها النهائية

العدد (٢٥) السنة الأولى في (٤/ ٦/ ١٩٥٥)

- البترول في الشرق الأوسط

العدد (٣١) السنة الأولى في (١٦/ ٧/ ١٩٥٥)

- الكويت ثالثة دول العالم إنتاجا للبترول

العدد (٣٤) السنة الأولى في (١٣/ ٨/ ١٩٥٥)

- ازدياد بترول الشرق الأوسط يقلق منتجي البترول في ولاية تكساس الأمريكية

العدد (٣٥) السنة الأولى في (٢٠/ ٨/ ١٩٥٥)

- الكويت . . . أكبر بلد منتج للبترول في الشرق الأوسط

العدد (٣٦) السنة الأولى في (٢٧/ ٨/ ١٩٥٥)

- ارتفاع الإنتاج العالمي للبترول يزداد حدة

العدد (٣٧) السنة الأولى في (٣/ ٩/ ١٩٥٥)

- الشرق الأوسط يتزعم إنتاج البترول في العالم

العدد (٣٨) السنة الأولى في (١٠/ ٩/ ١٩٥٥)

- إنتاج البترول في الكويت والخليج العربي

العدد (٣٩) السنة الأولى في (١٧/ ٩/ ١٩٥٥)

- البترول في العالم الحر يبز مثيله في أمريكا

العدد (٤٠) السنة الأولى في (٢٤/ ٩/ ١٩٥٥)

- بترول الشرق الأوسط خلال عام ١٩٥٥

العدد (٦٩) السنة الثانية في (١٤/ ٤/ ١٩٥٦)

- بترول الشرق الأوسط هو عامل الموازنة بين الإنتاج والطلب في العالم

العدد (٧٠) السنة الثانية في (٢١/ ٤/ ١٩٥٦)

- زيادة قياسية في إنتاج النفط في العالم

العدد (٧٣) السنة الثانية في (١٢/ ٥/ ١٩٥٦)

- تقديرات نتاج النفط الخام في العالم

العدد (٧٥) السنة الثانية في (٢/ ٦/ ١٩٥٦)

- تقارير شركات النفط العالمية

العدد (٨٢) السنة الثانية في (٢٨/ ٧/ ١٩٥٦)

- التوسع في إنتاج النفط في الشرق الأوسط

العدد (٨٥) السنة الثانية في (١٨/ ٨/ ١٩٥٦)

- الإنتاج العالمي للنفط في عام ١٩٥٦

العدد (١١٦) السنة الثالثة في (٢٤/ ٣/ ١٩٥٧)

- عودة نفط الشرق الأوسط إلى التدفق

العدد (١١٧) السنة الثالثة في (٣١/ ٣/ ١٩٥٧)

- قصة النفط في الكويت (الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق)

العدد (١٢٣) السنة الثالثة في (١٢/ ٥/ ١٩٥٧)

- زيادة إنتاج النفط في الكويت بنسبة ٢٥٪ في عام ١٩٥٨

العدد (١٢٨) السنة الثالثة في (١٦/ ٦/ ١٩٥٧)

- إنتاج النفط في عام ١٩٥٧

العدد (١٣٠) السنة الثالثة في (٣٠/ ٦/ ١٩٥٧)

- الكويت تحضر مؤتمر مقاطعة إسرائيل ـ الاتحاد السوفيتي ينتج مائة مليون طن من النفط

العدد (١٤٩) السنة الثالثة في (١٧/ ١١/ ١٩٥٧)

- عالم النفط - تزايد إنتاج النفط في الشرق الأوسط

العدد (١٦٩) السنة الرابعة في (٦/ ٤/ ١٩٥٨)

- نفط الشرق الأوسط (الإنتاج والمدخرات)

العدد (١٨٥) السنة الرابعة في (١٠/ ٨/ ١٩٥٨)

- عالم النفط - أقل إنتاج للنفط منذ عام ١٩٤٩ - الصناعة الأمريكية تواجه أزمات شديدة - تكوين حقول نفط الكويت

العدد (٢٠٩) السنة الرابعة في (٢٥/ ١/ ١٩٥٩)

- مناقشة إنتاج العالم من النفط الخام في عام ١٩٥٨

العدد (٢١٢) السنة الخامسة في (١٥/ ٢/ ١٩٥٩)

- إنتاج الشرق الأوسط من النفط الخام يصل أرقاما قياسية

العدد (٢٤٨) السنة الخامسة في (٨/ ١١/ ١٩٥٩)

- الحساب الختامي لإنتاج النفط في العالم - ١

العدد (٢٦٦) السنة السادسة في (١٤/ ٣/ ١٩٦٠)

- الحساب الختامي لإنتاج النفط في العالم - ٢

العدد (٢٦٨) السنة السادسة في (٢٦/ ٣/ ١٩٦٠)

- الحساب الختامي لإنتاج النفط في العالم - ٣

العدد (٣١٢) السنة السابعة في (٢٩/ ١/ ١٩٦١)

الموضوع الثاني

إنتاج النفط في الكويت والشرق الأوسط

تمهيد:

يعد العائد من إنتاج النفط والغاز الطبيعي المصدر الأساسي للدخل القومي الكويتي، ومن ثم يحظى النفط بمكان الصدارة في المشروعات التنموية التي تقوم بها الدولة. ومنذ بداية عمليات الاكتشافات النفطية في الكويت في عام ١٩١٣ اهتمت الدولة بعمليات المسح الجيوفيزيقي لأراضيها سعيا وراء زيادة إنتاج النفط والاحتياطي الخام منه، وتحقيق مصدر مهم للدخل القومي يسهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي لدولة الكويت. وبينما كان الإنتاج اليومي من النفط في الكويت نحو ١٦ ألف برميل في عام ١٩٤٦م ارتفع إلى ١,١ مليون برميل في عام ١٩٥٦ وإلى نحو ٢,١ مليون في عام ١٩٧٦ وقد وصل إلى نحو مليوني برميل في عام ١٩٩٤. ويوضح الجدول الآتي تطور الإنتاج اليومي من النفط في دولة الكويت خلال الفترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٩٤.

تطور الانتاج اليومي من النفط في دولة الكويت (١٩٤٦ - ١٩٩٤) (١)

السنة	متوسط الإنتاج اليومي(٢)	السنة	متوسط الإنتاج اليومي (٢)	السنة	متوسط الإنتاج اليومي (٢)
١٩٤٦	١٦	١٩٦٤	٢٣٠١	١٩٨٢	٨٢٤
١٩٤٧	٤٤	١٩٦٥	٢٣٦٠	١٩٨٣	١٠٥٤
١٩٤٨	١٢٧	١٩٦٦	٢٤٨٤	١٩٨٤	١١٦٣
١٩٤٩	٢٤٦	١٩٦٧	٢٤٩٩	١٩٨٥	٩٣٦
١٩٥٠	٣٤٤	١٩٦٨	٢٦١٣	١٩٨٦	١٢٣٧
١٩٥١	٥٦١	١٩٦٩	٢٧٧٣	١٩٨٧	٩٧١
١٩٥٢	٧٤٧	١٩٧٠	٢٩٨٩	١٩٨٨	١٣٩٦
١٩٥٣	٨٦١	١٩٧١	٣١٩٦	١٩٨٩	١٤٦٣
١٩٥٤	٩٥٩	١٩٧٢	٣٢٨٣	١٩٩٠	١٧٧
١٩٥٥	١١٠٣	١٩٧٣	٣٠٢٠	١٩٩١	١٩٣
١٩٥٦	١١٠٨	١٩٧٤	٢٥٤٦	١٩٩٢	١٨٨١
١٩٥٧	١١٧١	١٩٧٥	٢٠٨٤	١٩٩٣	١٠٥٨
١٩٥٨	١٤٣٥	١٩٧٦	٢١٤٥	١٩٩٤	٢٠٠٦
١٩٥٩	١٤٤١	١٩٧٧	١٩٦٩		
١٩٦٠	١٦٩١	١٩٧٨	٢١٣١		
١٩٦١	١٧٣٥	١٩٧٩	٢٥٠٠		
١٩٦٢	١٩٥٧	١٩٨٠	١٦٦٣		
١٩٦٣	٢٠٩٦	١٩٨١	١١٢٩		

(1) Annual Statistical Abs. - Several Years- Kuwait- Ministry of Planning.

(٢) ألف برميل يوميا.

ولا تصدر الدولة كل الناتج السنوي من النفط والغاز الطبيعي، بل يستخدم قسم منهما لتزويد معامل التكرير للوفاء بحاجة البلاد محليا. ويوضح الجدول الآتي الإنتاج السنوي من النفط والغاز المسيّل والغاز الطبيعي في الكويت خلال الفترة من عام ١٩٨٥ وحجم المستخدم والمصدر منها.

النفط الخام (ألف برميل)[1]

البيان	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الإنتاج السنوي	٤١١,١٧٤	٣٠٠,٢٢١	٣٨٤,١٠٧	٤٢٤,٦١٧	٣٨٧,٣٦٣
المزود لمعامل التكرير	١٠٤,٩٦٧	١٥٤,٣٣٠	١٧٤,٥٢٧	١٧٧,٢١٠	٢٠٨,٢٠٥
حجم المصدر	٢٩٧٠,٤٧	١٣٤,٦٠١	١٩٨,٦٩٨	٢٤٢,٥٨٤	١٧٣,٧٠٩

المنتجات المكررة من النفط (ألف برميل)

البيان	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الإنتاج السنوي	١٠٢,٤٥٦	١٥٣,٤٢٤	١٧١,٨٣٥	١٧٦,٤٤٧	٢٠٦,٧٣٨
المصدر	٩٣,٢٠٢	١٢٩,١٣٥	١٤٠,٧٣٣	١٤٩,٤٢٦	١٦٩,٩٤١
وقود السفن	٩,٣٤٩	٥,٥٤٩	٥,١٨٧	٤,٨٦٠	٥,١٣٠
المستخدم محليا	٦٣,٧٨٩	٣٨,٨١٣	٤٣,١٢٢	٣٥,٩٨١	٤٠,٥٠١
إنتاج الغاز المسيّل	٢٢,٠٠٣	١٤,٢٨٤	٢٣,٦١٦	٢٥,١٦٤	٢٤,١٠٧

المنتج والمستخدم من الغاز الطبيعي سنويا (بالمليون قدم مكعب)

البيان	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الإنتاج السنوي	٢٢٣,٥٢٥	١٦٢,٧٢٨	١٩١,٨٧٠	٢٠٥,٤١٠	٢٠٥,٩٤١
المستخدم محليا	١٩٦,٣٥٢	١٤٥,٨٥٣	١٧٠,٧٧٥	١٨٣,٤٤٥	١٧٨,٩٣٥

---
(1) Annual Statistical Abs. - (1995) p. 151 - Ministry State of Kuwait Planning.

ويلاحظ من هذه الجداول السابقة أن كمية الصادرات السنوية من النفط الخام الكويتي تتذبذب من عام إلى آخر، فبينما كانت نحو ٢٩٧ مليون برميل في عام ١٩٨١ (٤١ مليون طن) انخفضت إلى ١٣٤ مليون برميل في عام ١٩٨٢، وإلى نحو ١٧٣ مليون برميل في عام ١٩٨٥. وحسب بيانات عام ١٩٨٥ كانت مجموعة الدول الآسيوية تحتل الصدارة في قائمة صادرات النفط الكويتي حيث صدر إليها نحو ١١٤ مليون برميل وكانت أهم الدول المصدر إليها النفط على الترتيب هي اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والفلبين وماليزيا وتركيا. وفي ذلك العام صدرت الكويت إلى مجموعة الدول الأوروبية نحو ٤٤ مليون برميل من النفط وخاصة إلى هولندا وإيطاليا وبريطانيا وأسبانيا واليونان. وصدرت الكويت إلى أستراليا ونيوزيلندا نحو ٢,٨ مليون برميل في عام ١٩٨٥[١]

وتمتلك الكويت احتياطيا ضخما من النفط يقدره الخبراء بأكثر من ١٢٩٦٠ مليون طن وهو ما تبلغ نسبته نحو ١١٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي المقدر في عام ١٩٩٤. في حين يصل الاحتياطي الكويتي من الغاز الطبيعي إلى نحو ١٢٩٧ مليار متر مكعب حسب بيانات عام ١٩٩٤.

وإذا كان إنتاج النفط في الكويت بلغ أعلى قمته في عام ١٩٧٢ حيث كان متوسط الإنتاج اليومي نحو ٣٢٨٣ مليون برميل، فإنه بسبب الاجتياح العراقي الغاشم لأرض الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، انخفض إنتاج النفط في الكويت إلى نحو ١٩٣ مليون برميل فقط في عام ١٩٩١. ويعزى السبب في ذلك إلى عمليات التدمير المتعمدة التي قام بها الغزاة لآبار النفط في الكويت وتفجيرها وإشعالها. حيث قام الغزاة بتدمير ١١٦٤ بئرا نفطية بما يمثل ٩١,٨٪ من مجموع الآبار المنتجة في ذلك العام والتي كانت تبلغ ١٢٦٨ بئرا[٢].

ويوضح البيان التالي عدد الآبار النفطية وحالتها بعد الغزو العراقي سواء أكانت مشتعلة أو نازفة أو مدمرة:

---

(١) المرجع السابق: ص ١٥٣.

(٢) «تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية» مركز البحوث والدراسات الكويتي، إشراف أ. د. عبدالله يوسف الغنيم. الكويت ١٩٩٥ ص ١٨-١٩.

عدد الآبار النفطية	نسبتها من المجموع الكلي	حالتها بعد الغزو العراقي (٢ أغسطس ١٩٩٠)
٦٥٢	٥١,٤٪	**مشتعلة** : اشتعلت بعد تفجيرها
٧٥	٥,٩٪	**نازفة** : تدفق منها النفط بعد تفجيرها دون أن تشتعل وكون النفط بحيرات نفطية
٤٣٧	٣٤,٥	**مدمرة** : تم تدميرها تماما (خاصة في منطقة الوفرة).
١٠٤	٨,٢٪	**سليمة** : وهي التي أمكن تشغيلها مباشرة بعد التحرير

ومن الجدول السابق يتضح أن إجمالي عدد الآبار النفطية المشتعلة والنازفة بلغ ٧٢٧ بئرا نفطية وكان عدد هذه الآبار النفطية في كل من : البرقان ٣٢٥ بئرا والمقوع ١١٧ بئرا والأحمدي ٧٣ بئرا والروضتين ٦٧ بئرا والصابرية ٤٦ بئرا وأم قدير ٣٤ بئرا والوفرة ٣١ بئرا والمناقيش ٢٨ بئرا وبحرة خمسة آبار وخشمان بئرا واحدة[١].

وتوقع العالم بسبب حدوث هذه الكارثة الاقتصادية والبيئية الكبرى أن تستغرق عملية إطفاء الآبار المشتعلة والنازفة أكثر من عدة سنوات، وأكد خبراء شركة ريد أدير العاملة في مكافحة حرائق النفط في العالم أن عملية إطفاء الآبار الكويتية يلزمها خمس سنوات على الأقل. وبفضل الجهود الرائعة التي بذلتها دولة الكويت وعزمها الأكيد على عودة الحياة الطبيعية إلى الكويت تمكن الفريق الكويتي لمكافحة حرائق النفط من قيادة الفرق العالمية والسيطرة على الآبار النفطية المشتعلة

(١) المرجع السابق ص ٢١.

في غضون عدة أشهر . وتحققت المعجزة، وأمكن للكويت إطفاء الآبار جميعها خلال ٢٤٠ يوما فقط . وفي يوم ١١ من مارس عام ١٩٩١ ابتدأت عمليات إطفاء آبار النفط المشتعلة، وفي يوم ٦ نوفمبر عام ١٩٩١ تفضل سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بإطفاء آخر بئر نفطية مشتعلة وهو البرقان ١١٨ .

واستطاعت الكويت أن تصدر أول شحنة من النفط بعد التحرير في يوم ٢٧ من يوليو ١٩٩١ .

وبفضل هذه الجهود الرائعة نجحت الكويت في إعادة الحياة إلى أرضها بعد أن لوثها الغزاة وأرادوا لها التدمير ودبروا لها الفناء، وكذلك بالجهود المخلصة التي بذلها خبراء شركة نفط الكويت عادت الآبار النفطية تعمل من جديد وارتفع إنتاجها، وبلغ متوسط الإنتاج اليومي من النفط نحو ١٨٨١ مليون برميل في عام ١٩٩٢ وارتفع إلى ٢٠٠٦ ملايين برميل في عام ١٩٩٤ .

وفي ظل العمل المخلص والتنسيق المنظم بين مؤسسة البترول الكويتية والفرق الأجنبية والشركات المتخصصة أمكن للكويت إعادة تشغيل مصافي الشعيبة وميناء الأحمدي وميناء عبدالله، وشفط النفط من البحيرات النفطية[1] التي تكونت من نزيف البترول وانسيابه من الآبار النازفة غير المشتعلة . ووضعت الخطط المدروسة والمقننة للقيام بعمليات الحفر والإصلاح والصيانة السريعة لآبار النفط وترميم شبكات الأنابيب وإصلاح مراكز التجميع، وعادت الحياة إلى آبار النفط الكويتية لتعمل من جديد لبناء دولة الكويت وتعمير أرضها الطيبة .

(١) كانت هذه البحيرات تحتوي على ٢٠ مليون برميل من النفط .

بيان شركة نفط الكويت K. O. C

العدد (٢) السنة الأولى في ١٨/ ١٢/ ١٩٥٤م

يؤخذ من بيان شركة نفط الكويت K.O.C المنشور بجريدة (الفينانشيال تيمس) Financial Times بتاريخ ٣٠ نوفمبر و١ ديسمبر سنة ١٩٥٤م، ومما نشرته جريدة (الديلي إكسبريس) Daily Express بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤م أن إنتاج الكويت من النفط الخام قد بلغ في أكتوبر ١٩٥٤م رقما قياسيا، إذ وصل إلى ٩٥٠ , ٤٨٨ , ٤ طنا، وبزيادة ١٢ بالمائة عما وصل إليه إنتاج النفط في أكتوبر ١٩٥٣م، إذ كان ٧٩١ , ٩٩١ , ٣ طنا. ويقدر إنتاج الكويت من النفط الخام في الفترة بين ١ يناير و٣١ أكتوبر ١٩٥٤م بـ ٦١٩ , ٥٤٣ , ٣٨ طنا، يبلغ ثمنها ١٦٦ مليون جنيه بالسعر الحالي. وهذا مقابل ١٦٧ , ٢٥٩ , ٣٥ طنا هي حصيلة الشهور العشرة المناظرة في العام الماضي. ويبدو ازدياد الإنتاج أكثر وضوحا إذا قارنا إنتاج الشهور العشرة الأولى من ١٩٥٤م، والذي يبلغ كما سبق حوالي ٥ , ٣٨ مليونا من الأطنان، بإنتاج ١٩٤٧م الذي كاد لا يتجاوز مليونين من الأطنان.

وتضيف جريدة الفينانشيال تيمس Financial Times في عدد أول ديسمبر سنة ١٩٥٤م أن شركة AIO تقوم الآن بالتنقيب عن البترول على مسافة عشرين ميلا من الحدود العراقية، وينتظر أن تظهر نتيجة هذا التنقيب في القريب العاجل.

وتقول الجريدة السابقة في عدد ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤م تحت عنوان «رسوم النفط في الكويت - محادثات بشأن شروط جديدة»: من المعلوم أنه ربما تجرى في القريب العاجل مباحثات بين سمو أمير الكويت وشركة نفط الكويت، وهذا بشأن إعادة النظر في مواد اتفاقيات رسوم النفط التي عقدت في عام ١٩٥١م.

ويبدو أن هذه المحادثات ستدور حول محاولة تعديل هذه المواد بحيث تتلاءم مع ما جدّ من تطورات في دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول، وبخاصة إيران بعد اتفاقية الزيت التي وقعها (الشاه) في ٢٩ من أكتوبر من العام الحالي.

النفط في عام ١٩٥٥م

العدد (١٠) السنة الأولى في ١٢/ ٢/ ١٩٥٥م

(نشرت جريدة الفينانشيال تيمس) في عددها الصادر في ٧ يناير ١٩٥٥م المقال التالي، وهو ليس خاصا بالكويت وحدها، ولكننا ننشره لما تضمنه من معلومات اقتصادية تهم القارئ الكويتي خاصة، لما للكويت من مكانة معروفة بين الدول المنتجة للنفط).

إنتاج الزيت في العالم

الوحدة: مليون طن

الدولة أو الإقليم	١٩٤٧	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٨٠	٢٨٦	٣٥٠	٣٧٠
الشرق الأوسط	٤٥	٧٥	١٠٠	١٣٠
فنزويلا	٦٢	٧٠	٩٠	٩٢
الاتحاد السوفيتي والدول الضالعة معه	٣٣	٤٠	٤٩	٦٢

يلقى الطلب الحالي للزيت رواجا ملموسا، ولكننا لا نستطيع التكهن بما إذا كان هذا الرواج سيستمر، على أن الدلائل توحي بالارتياح سواء في المستقبل القريب أو البعيد. وإذا تناولنا العالم الحر كمجموعة وجدنا أن استهلاك منتجات البترول يصل الآن إلى أكثر من ٦٠٠ مليون طن سنويا، كما أن طلب البترول يزداد في بعض الجهات بنسبة ٥٪ و٦٪ سنويا.

استهلاك الولايات المتحدة

ورغم أن الاستهلاك في الولايات المتحدة في العام الماضي كان غير مشجع إذ لم يزد على نظيره في سنة ١٩٥٣م بأكثر من ١٪، فإن الطلب في الربع الأخير من العام قد ارتفع ارتفاعا محسوسا. وكانت الزيوت السوداء بصفة خاصة تلقى سوقا رائجة ذات أسعار ثابتة، ويميل الرأي إلى أن الاستهلاك في سنة ١٩٥٥م ربما يرتفع بنسبة ٤٪ إلى ٥٪ فوق مستواه في العام الماضي.

وفي جهات أخرى من العالم وصل الاستهلاك إلى أرقام قياسية جديدة، وقد كان الاستهلاك الكلي في العام الماضي أزيد من نظيره في عام ١٩٥٣م بنسبة ٩٪، وكان ازدياد الطلب ملموسا في أوروبا الغربية خاصة. وكذلك في الشرق الأقصى، أما عن المستقبل، فإن ثمة ما يدعو إلى التفاؤل: إذ مادام النشاط الصناعي بوجه عام هو المؤثر الأول في هذا الميدان، فإن كساد صناعات الفحم لابد أن يكون له ردّ فعل على طلب البترول. وكيفما كان الأمر فإن المشكلات المترتبة على عجز مناجم الفحم عن ملاحقة الطلب، من شأنها أن تسبب بعض المتاعب لصناعات الزيت.

الزيوت السوداء

وبينما نرى رواسب زيت الوقود المستعملة للاحتراق تحت المراجل، والناتجة عن صناعات الزيت في أمريكا الشمالية آخذة في التناقص نجد الاتجاه في جهات أخرى يسير نحو العكس. ويغذي هذا الاتجاه ما نشأ من آثار معاكسة مترتبة على ارتفاع الضرائب على زيت وقود السيارات وعلى قصور برامج تحسين طرق المواصلات. وحينما يصل طلب النفط الأسود المترتب على النقص في الفحم إلى درجة ينقلب معها الميزان الحالي لمستوى منتجات البترول لن يمكن تحقيق التوازن إلا بإحداث تغيير في معدل الأسعار.

فإذا التفتنا إلى وضعية الإمداد (الاحتياطي)، وجدنا أن أبرز ما يثير اهتمامنا في هذه الناحية ثلاثة معالم: مستقبل الإنتاج في أمريكا الشمالية، والشرق الأوسط (مع اهتمام خاص بإيران)، ومستقبل الصادرات من دول الستار الحديدي.

وإمكانات الإنتاج في الولايات المتحدة وفي كندا آخذة في الازدياد، وربما لم يكن من الخطأ أن نقدر أن الانتاج في كلا القطرين سيزداد في العام المقبل. ولكن وضعية أمريكا الشمالية باعتبارها مستوردة أصيلة للزيت لا ينتظر أن يطرأ عليها تغير ملموس.

الشرق الأوسط

وفيما يتصل بالإنتاج في الجهات الأخرى، فإنه من المتوقع أن تستمر فنزويلا في الإنتاج بمستوى لا يقل عن مستواها الحالي، ويقدر بثمانية وتسعين مليون طن في العام، ويحتمل أن يزداد. وكيفما كان الأمر فإن الشرق الأوسط هو المنطقة التي ينتظر أن يعتمد عليها لسد الجانب الأكبر من الحاجة المتزايدة في أي جهة من العالم خارج أمريكا الشمالية. وينتج الشرق الأوسط حاليا ما يقرب من ١٣٦ مليون طن في العام، ويمكن عند الضرورة رفع هذه الدرجة من الإنتاج بشكل محسوس، فبالإضافة إلى قابلية المملكة السعودية والكويت والعراق لزيادة الإنتاج، فهناك كذلك عودة البترول الإيراني إلى الأسواق العالمية. وحينما توقفت الصادرات من إيران في يوليو سنة ١٩٥١م كانت إيران تنتج ٣٢ مليون طن من الزيت الخام سنويا، وتقدر بمقياس الإنتاج بما يعادل نحو ٢٩,٥ مليون طن سنويا، ينتج منها حوالي ٢٣ مليون طن من عبدان، ويجد القارئ في ذيل المقال جدولا يبين ما يتوقع إنتاجه في إيران من زيت خام ومنتجات في ثلاث السنوات التالية، طبقا لما هو وارد في الاتفاقية الجديدة بين إيران وشركات النفط العالمية.

الستار الحديدي

وبينما زودت إيران في سنة ١٩٥١م العالم الحر (باستثناء أمريكا الشمالية) بحوالي ١٨,٥٪ من مجموع استهلاكه، نجد أن الأرقام في الجدول التالي تبين أن النسبة المناظرة في عام ١٩٥٥م قد لا تتعدى ٦٪ وفي الحق أن تدفق الزيت الإيراني المتزايد سينتظم في المجرى الرئيسي للمئونة العالمية دون أن يؤثر هذا في تدفق النهر من المنابع الأخرى.

وعلى أية حال تبقى مشكلة خاصة بمستقبل اتجاه الإمدادات الصادرة من دول الستار الحديدي. وتقدر هذه الإمدادات في سنة ١٩٥٤م بحوالي ٥,٤ مليون طن. وبينما نجد هذا الرقم ضئيلا بالنسبة إلى مجموع الاستهلاك في العالم الحر فإنه مع ذلك كان كافيا لإحداث قلق ملموس في أسواق معينة خاصة في فنلندا وأيسلندا. لقد كان هذا ضربا من المنافسة لم يستطع المتسوقون الغربيون أن يتغلبوا عليه. وهذا راجع إلى أن المعاملات المالية كان معظمها مع أقطار كانت ومازالت تعترضها صعوبات في الحصول على صادرات لأسواقها التقليدية. ومثال ذلك أيسلندا التي تتخذ من روسيا الآن سوقا رئيسيا لتصريف صادراتها من السمك.

ويبدو على العموم أن المتسوقين السوفييت قد راحوا يتاجرون ببترولهم على أساس قيم واقعية، وإلى هذا الحد فإن نشاطهم لم يبلغ غير الاعتبارات التجارية ولا يمكن بالطبع تحديد ما إذا كانت صادرات البترول من النطاق السوفييتي ستستمر في ازدياد ولكن هناك دائما إمكان حدوث انقلاب في الاتجاه الحالي بصادرات السوفييت نتيجة لأي تغير في السياسة الداخلية.

اتجاه الأسعار

أما فيما يخص مستقبل اتجاه الأسعار، فإنه ليس ثمة ما يدعونا إلى أن نتوقع أن وكالة سكك حديد تكساس .T.R.C وسلطات الصيانة الأخرى بالولايات المتحدة - ليس ثمة ما يدعونا إلى أن نتوقع أنها لن تستمر في اتباع سياسة هدفها العمل على استقرار أسعار النفط الخام. ولا يبدو كذلك -في ضوء الظروف الحاضرة- أن أسعار البترول الخام سترتفع في أي جهة من العالم بحيث تبعد كثيرا عن مستواها الحالي. وفيما يتصل بأثمان المنتجات، فإنه لا شك في أنها ستتأثر بمدى قوة الطلب على أنواعها المختلفة. فإذا حدث مثلا -وهذا يبدو محتملا- أن ثبتت سوق النفط الأسود بوجه عام، فإن هذا يكون من أثره تضييق النسبة في السعر بين البنزين وزيت الوقود. ورغم هذا، فإننا إذا نظرنا إلى أسعار منتجات البترول بوجه عام نجد أن مستويات الأسعار التي نالها استقرار معقول، يحتمل أن تبقى سائدة، هذا إذا احتفظ الطلب على البترول باتجاهه الحالي.

إنه لجلي أن صناعات البترول في مركز يمكنها من زيادة الانتفاع بالمنتجات بشكل جوهري، بشرط أن يفسح المجال للمؤثرات الطبيعية للسوق لتحدث آثارها.

ولا ريب في أن من ينظر إلى المستقبل البعيد للبترول لا يجد أي مبرر للتشاؤم.

الإنتاج المتوقع في إيران (الوحدة مليون طن)

السنة	الإنتاج المنتظر من الزيت الخام	المجموعة الأولى بحساب المنتجات	كميات من المجموعة الثانية ينتظر إنتاجها في معامل تكرير في عبدان	كميات من المجموعة الثانية ينتظر إنتاجها في معامل تكرير في أماكن أخرى
١٩٥٥	١٤,٧	١٣,٥	٥,٨	٧,٧
١٩٥٦	٢٣,١	٢١,٣	٩,٣	١٢,٠
١٩٥٧	٢٩,٤	٢٧,١	١١,٦	١٥,٥

ملاحظة:

يقصد بعبارة «المجموعة الأولى» في الجدول السابق: كميات الإنتاج المنتظر من الزيت الخام، ويقصد بعبارة «المجموعة الثانية» الكميات السابقة بحساب المنتجات.

صادرات المملكة المتحدة إلى الكويت

العدد (١٢) السنة الأولى في ٢٦/ ٢/ ١٩٥٥م

نشرت (الفينانشيال تيمس) بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٥٤م أن صادرات المملكة المتحدة إلى الكويت في عام ١٩٥٤م قد نقصت بنسبة ٤٠٪.

وذكرت جريدة الوسترن ميل The Western Mail بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٥٤م أنه ينتظر أن يصل دخل العراق والكويت والمملكة العربية السعودية من البترول في نهاية عام ١٩٥٤م أكثر من خمسمائة مليون جنيه استرليني.

ويؤخذ مما نشرته الفينانشيال تيمس Financial Times بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٥٤م والجلاسجو هرالد بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٥٤م والجورنال أف كومرس Journal of Commerce بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٥م وجريدة سكوتسمان Scots-man بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٥م وجريدة التايمس The Times بتاريخ ١/ ١/ ٥٥ أن إنتاج الكويت من الزيت الخام في شهر نوفمبر ١٩٥٤م يقدر بنحو ٤,١٧٣,٢٢٣ طنا، مقابل ٣,٣٦٠,٨٣٥ طنا في نوفمبر ١٩٥٣م ومجموع الإنتاج للفترة من ١ يناير حتى ٣٠ نوفمبر هو ٤٢,٧١٦,٨٤٢ طنا، مقابل ٣٨,٦٢٠,٠٠٢ طنا في المدة المناظرة لها من عام ١٩٥٣م وجاء في إعلان لشركة K.O.C أن إنتاج أكتوبر سنة ١٩٥٤م يقدر بنحو ٤,٤٨٨,٠٩٥ طنا.

ونشرت جريدة شبنج ويرلد Shipping World بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٥٤م المقال التالي، وقد وردت معلوماته كذلك في جريدة الريكوردر The Recorder بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٥٤م.

إنتاج الزيت في العالم

ينتظر -لأول مرة- أن يفوق إنتاج الزيت في العالم ٧٠٠ مليون طن وطبقا للتقديرات التي نشرها مكتب استعلامات البترول فإن الإنتاج هذا العام (١٩٥٤م)

سيصل إلى نحو ٧١٠ ملايين طن متري (بما في ذلك الجازولين الطبيعي) مقابل ٦٧٨ مليون طن متري في العام الماضي (١٩٥٣م) ولا تزال الولايات المتحدة هي المنتج الأول للزيت الخام، إذ يبلغ إنتاجها هذا العام (١٩٥٤م) حوالي ٣٤٠ مليون طن متري مقابل ٣٤٣ مليون طن متري في العام الماضي (١٩٥٣م).

على أنها للمرة الأولى منذ أكثر من نصف قرن يقل إنتاجها عن مجموع إنتاج الأقطار الأخرى، وكانت آخر مرة لذلك في عام ١٩٠٢ حين أنتجت كل من الولايات المتحدة وروسيا ما ينقص قليلا عن نصف إنتاج العالم الذي بلغ إذ ذاك ٢٥ مليون طن متري. وفي سنة ١٩٥٤م بلغ إنتاج الولايات المتحدة ٤٨٪ من إنتاج العالم، بينما انخفض إنتاج روسيا (وهو أزيد قليلا من ثمانين مليون طن) إلى أقل من ١٠ بالمائة من إنتاج العالم. وكان للشرق الأوسط أكبر الأثر في ازدياد إنتاج العالم في سنة ١٩٥٤م، إذ قدر إنتاج هذه المنطقة من الزيت الخام بمقدار ١٣٦ مليون طن مقابل ١٢٢ مليون طن في سنة ١٩٥٣م، وتنتج كل من الكويت والمملكة العربية السعودية حوالي ٤٧ مليون طن، والعراق نحو ٣٠ مليون طن أو تزيد قليلا، ويقدر إنتاج فنزويلا ٩٨ مليون طن أو تقل قليلا مقابل ٩٣ مليون طن في العام الماضي (١٩٥٣م)، وتعد كندا أكثر أقطار الكومنولث إنتاجا للبترول، وينتظر أن يصل إنتاجها إلى ١٢,٥ مليون طن، ومن دول الكومنولث المنتجة للبترول بورنيو البريطانية (حوالي ٥ ملايين طن أو أقل قليلا) وترينداد (حوالي ٣,٥ ملايين طن).

ونشرت الفينانشيال تيمس في عدد ٣١ يناير سنة ١٩٥٥م مقالا جاء فيه أن صادرات الكويت إلى بريطانيا بلغت قيمتها في سنة ١٩٥٣م نحو ١٢٩ مليون جنيه استرليني، وفي سنة ١٩٥٤م نحو ١٣٥ مليون جنيه استرليني.

وجاء في جريدة (المنار) العراقية بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٥٥م ما يلي:

العراق سيحافظ على منشآت مشروع إيصال المياه العراقية للكويت، وهي الجهة التي ستدفع تكاليف الحراسة حتى الحدود العراقية ـ الكويتية.

علما بأن الحكومة العراقية قد وافقت على مشروع نقل المياه إلى الكويت من شط العرب وقد أبلغت السفارة البريطانية بهذا الأمر .

ويقال إن جهة مختصة قد أبدت رأيها في الموضوع وفيما يخص حراسة مؤسسات المشروع ، فأيدت قيام السلطات العراقية المختصة بحراسة هذه المنشآت حتى الحدود العراقية ـ الكويتية على أن تستوفي ما تتكبده الحكومة العراقية نتيجة قيامها بالحراسة من إمارة الكويت إلا إذا وجدت هناك منافع للعراق في الكويت تتطلب العكس .

والجدير بالذكر أن الحكومة العراقية قد أبدت تحفظا بشأن هذا المشروع ، ويقضي هذا التحفظ على إكمال المشروع بأن يتم باتفاقية خاصة تعرض على الجهات المختصة .

إنتاج البترول عام ١٩٥٥م بلغ رقما قياسيا

العدد (١٤) السنة الأولى في ١٢/ ٣/ ١٩٥٥م

نشرت مجلة «بتروليوم تيمس» في عددها الصادر في شهر مارس سنة ١٩٥٥م ما يلي:

ينتظر أن يربو إنتاج البترول العالمي في عام ١٩٥٤م على ٧٠٠ مليون طن وذلك لأول مرة منذ سنين خلت، وبموجب التقديرات الأخيرة الموضوعة يتضح أن إنتاج العام الماضي بلغ ٧١٠ ملايين طن بما في ذلك الغازولين الطبيعي، مقابل ٦٧٨ مليون طن في عام ١٩٥٣م.

ولا تزال الولايات المتحدة متفوقة في إنتاج البترول حتى الآن، ويقدر إنتاجها بنحو ٣٤٠ مليون طن مقابل ٣٤٣ ٣٤٣ طن عام ١٩٥٣م ولكنها لأول مرة منذ نيف وخمسين عاما أنتجت أقل من مجموع إنتاج الأقطار الأخرى معا. وكانت المرة الأخيرة في عام ١٩٠٢م عندما أنتجت كل من الولايات المتحدة وروسيا ما يقرب من نصف مجموع الإنتاج العالمي البالغ ٢٥ مليون طن. وفي عام ١٩٥٤م أنتجت الولايات المتحدة ٤٨ بالمائة بينما قدر إنتاج روسيا بما يزيد قليلا على ٦٠ مليون طن، ويعتبر ذلك أقل من عشرة بالمائة من مجموع إنتاج العالم.

وقد لعب الشرق الأوسط دورا كبيرا في ارتفاع إنتاج البترول في عام ١٩٥٤م حيث يقدر إنتاج هذه المنطقة منه بنحو ١٣٦ مليون طن مقابل ١٢٢ مليون طن في عام ١٩٥٣م. ومن هذا المجموع أنتجت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية حوالي ٤٧ مليون طن وأنتج العراق ما يزيد قليلا على ٣٠ مليون طن.

أما الأقطار الأخرى ومن ضمنها فنزويلا، فقد قدر إنتاجها بحوالي ٩٨ مليون طن مقابل ٩٣ مليون طن عام ١٩٥٣م. ولا تزال كندا في مقدمة أقطار رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث» المنتجة للبترول، إذ ينتظر أن يبلغ إنتاجها ١٢ مليونا ونصف المليون طن. وأن يتدنى إنتاج بقية أقطار الكومنولث بما فيها بورنيو البريطانية عن ٥ ملايين طن، وأن تنتج ترينيداد ٣ ملايين ونصف المليون طن تقريبا.

المنطقة المحايدة تحصل على محطتها النهائية

العدد (٢٥) السنة الأولى ٤/ ٦/ ١٩٥٥م

نشرت (مجلة النفط) اللندنية في نسخها العربية الصادرة في شهر مايو (أيار) المنصرم المقال التالي:

تم إنجاز محطة نهائية جديدة لشحن النفط على الساحل المجدب على الخليج العربي، وقد قامت ببنائها شركة أمريكية، وهي اتحاد نفط غرب الباسيفيكي، التي تقوم الآن بحصتها التي تبلغ نصف الإنتاج من حقل وفرة في المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وتقع المحطة النهائية الجديدة، المعروفة باسم ميناء سعود، على بعد عشرة أميال تقريبا من حدود الكويت، وتتضمن تسهيلاتها خطوطا للتعبئة تحت سطح البحر، وصهريجين يبلغ كل منهما ١٨٠ ألف برميل، كما أنها تتصل بالحقل ومركز التجميع بخط أنابيب طوله ٣٢ ميلا وقطره ١٠ بوصات، ولقد كان إنتاج حقل وفرة برمته، لحساب اتحاد نفط غرب الباسيفيكي وللشركة الشريكة الأخرى في المنطقة، وهي شركة النفط الأمريكية المستقلة يصدر عن طريق المحطة النهائية التابعة للشركة آنفة الذكر، وهي ميناء عبدالله، داخل إمارة الكويت ولكن مع أن شركة أمين أويل Aminoil تمتلك نصف ترخيصها في المنطقة المحايدة غير المقسمة من أمير الكويت، إلا أن اتحاد نفط غرب الباسيفيكي يحوز حقوقا مماثلة بمقتضى ترخيص من المملكة العربية السعودية، غير أن شروطها لا تسمح باستعمال خط للأنابيب خارج المنطقة. وتدفع شركة أمين أويل إلى الكويت ٦٢٥ ألف دولار سنويا بحد أدنى كحقوق امتياز على أساس ٣٥ سنتا لكل برميل و١٥٪ من الأرباح في حين أن اتحاد نفط غرب الباسيفيكي يدفع مليون دولار بحد أدنى على أساس ٥٥ سنتا للبرميل وربع صافي الأرباح، ويلتزم اتحاد غرب الباسيفيكي بإنشاء تسهيلات جوهرية في أعمال التكرير عندما تصل حصته من الإنتاج ٧٥ ألف برميل في اليوم لفترة تبلغ ٩٠ يوما. وقد بدأت الصادرات في شهر يناير عام ١٩٥٤م وبلغ متوسط نصيب الشركة من الإنتاج ٨١٥٦ برميلا يوميا أي

بجملة قدرها ٢,٩٧٧,١٠٠ برميل في العام الماضي، وتتبع الكميات المأخوذة من المنطقة الطلب في الأسواق كما أنها غير منتظمة، وقد بلغت جملة الواردات إلى الولايات المتحدة من المنطقة المحايدة ٢٩٨٣ ألف برميل في عام ١٩٥٤م، ذهب بعضها إلي معمل تكرير شركة تايد ووتر Tide Water بكاليفورنيا وبعضها إلى ساحل خليج الولايات المتحدة، والبعض الآخر إلى الساحل الشرقي كما أرسلت شحنات إلى أوروبا واليابان.

ومنذ بداية هذا العام حفرت ١٦ بئرا في طبقات وفرة وثبت وجود منطقة إنتاجية بلغ طولها ٥ أميال وعرضها ثلاثة أميال. ويبلغ الثقل النوعي للنفط الذي يجري إنتاجه حاليا من رمال برقان ٢٤,٥ درجة على عمق ٣٦٠٠ قدم. ومن المعتقد أن هناك مدخرات هائلة من النفط يبلغ ثقلها النوعي ٢٥ درجة تقريبا ترقد في الحجر الجيري الأعمق في رطاوي على عمق ٧٠٠ قدم، ومن المعتقد كذلك أن هناك نفطا أقل ثقلا - حوالي ١٦ درجة في المناطق الضحلة فوق ٢٥٠٠ قدم ويجري الآن حفر بئر اختبارية عميقة في حقل وفرة. وقد وصل عمقها إلى ١٠ آلاف قدم ولكنها لم تصادف أي إنتاج في المنطقة العربية، ومن هذا العمق على بعد ٧٠٠٠ قدم تقريبا يأتي الإنتاج الرئيسي في المملكة العربية السعودية، أما في خارج منطقة وفرة فقد حفرت ثلاث آبار لاختبار رمال برقان في طبقات أخرى بالمنطقة المحايدة غير أنها جميعها كانت جافة.

البترول في الشرق الأوسط

العدد (٣١) السنة الأولى في ١٦/ ٧/ ١٩٥٥م

نشرت صحيفة (الإيكونوميست) التي تصدر في لندن بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٩٥٥م مقالا ضافيا عن «البترول والتغير الاجتماعي في الشرق الأوسط» قالت فيه:

«العالم كله يعلم أن صحاري الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي قد تفجرت أرضها بالبترول الذي يحمل في طياته الثروة الطائلة. وأغلب سكان العالم يحملون في خيالهم صورا لهذه المناطق، هي صور الصحاري التي تتناثر فيها أبراج البترول.. !».

وفي الشرق الأوسط ستة بلاد تنتج البترول بكميات هائلة وهي مرتبة بحسب ضخامة إنتاجها في العام الماضي: الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق وقطر وإيران والبحرين.

والجداول التالية تبين إنتاج البترول ودخل الحكومات من إيراده.

إنتاج البترول الخام (مقدرا بملايين الأطنان)

سنة	البحرين	إيران	العراق	الكويت	قطر	المملكة السعودية	المنطقة المحايدة
١٩٣٨	١,١	١٠,٣	٤,٢	...	...	٠,٠٦٧	...
١٩٤٠	٠,٩	٨,٨	٣,٢	...	...	٠,٦٧	...
١٩٥٠	١,٥	٣٢,١	٦,٢	١٧,٣	١,٦	٢٦,٢	...
١٩٥١	١,٥	١٦,٨	٨,٢	٢٨,٢	٢,٤	٣٧,٢	...
١٩٥٢	١,٥	١,٤	١٨,٣	٣٧,٦	٣,٣	٤٠,٥	...
١٩٥٣	١,٥	١,٣	٢٧,٧	٤٣,٣	٤,١	٤١,٤	٠,٠٣
١٩٥٤	١,٥	٤,٨	٣٠,١	٤٧,٧	٤,٨	٤٦,٦	٠,٧٥

حصيلة الحكومات من إيراد البترول (مقدرة بملايين الدولارات)

السنة	البحرين	إيران	العراق	الكويت	قطر	المملكة العربية السعودية
١٩٤٠	١	١٦	٨,١	٠٠٠	٠٠٠	١,٥
١٩٥٠	٣,٢	٤٤,٩	١٤,٨	١٢,٤	١	١١٢
١٩٥١	٣,٤	٢٣,٣	٣٨,٥	٣٠,٠	٣,٨	١٥٨
١٩٥٢	٤,٢	٠٠٠	١١٠,٠	١٦٥,٢	٩,٧	١٦٠
١٩٥٣	٥	٠٠٠	١٤٣,٧	١٩١,٨	١٧,٨	١٦٦
١٩٥٤	٨,١	٠٠٠(١)	١٩١,٤	٢١٧,٣	٢٣,٣	٢٦٠(٢)

وتبين هذه الجداول أنه منذ عام ١٩٥٠م، وبترول الشرق الأوسط، والأموال التي تتدفق على حكومات هذه المنطقة في ازدياد مستمر، بل إنها في بعض البلدان في ازدياد يثير الدهشة. ويبين جدول الإيرادات أن المستقبل المنتظر لهذه البلاد خير من ماضيها. والمعتقد الآن أن البترول الموجود في آبار هذه البلاد الست يقدر بنحو ٦٤٪ من بترول العالم أجمع، بينما لا يزيد تعداد سكان هذه البلاد مجتمعة على ٣٠ مليون نسمة.

وفي عام ١٩٥٤م، صدرت هذه البلاد إلى أوروبا الغربية ٧٧٪ مما تحتاجه من البترول. ومن المنتظر أن تزيد هذه النسبة إلى ٩٠٪ في عام ١٩٥٩م.

وفي بداية اكتشاف البترول كانت شركات البترول تعامل حكومات هذه المناطق على أساس دفع ضريبة معينة على كل طن من المستخرج، وكانت هذه الضريبة تختلف باختلاف الحكومات والشركات. ولم تكن حكومة أي منطقة من

(١) تم الاتفاق بين الشركات الثماني والحكومة الإيرانية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٤م على أن تدفع هذه الشركات للحكومة ٣١ مليون جنيه في السنة الأولى.

(٢) هذا المبلغ يتضمن الضريبة المتأخرة وهي مبلغ ضخم.

المناطق تعلم عن الأخرى أي شيء نظرا لانقطاع وسائل المواصلات بين هذه المناطق، ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٠م، علمت هذه الحكومات بأنباء الضريبة المرتفعة التي كانت حكومة فنزويلا تجنيها من ترشيح بترول الشرق الأوسط. وفيما بين عام ١٩٥٠م و١٩٥٢م تم الاتفاق بين حكومات هذه البلاد والشركات، على أساس اقتسام الأرباح مناصفة (٥٠٪).

وكانت الضريبة التي تدفعها الشركات إلى الحكومات على الطن تختلف باختلاف تكاليف الإنتاج ولكن من الممكن القول إنها تتراوح بين جنيهين وجنيهين و١٠ شلنات. وكل تغير في نسبة الأرباح المقتسمة بين أي شركة بترول وأي حكومة من حكومات هذه البلاد يقتضي تغيير كل الاتفاقيات الأخرى بين باقي الشركات والحكومات، إذ أن كل حكومة تراقب الحكومة الأخرى وتريد أن تتساوى معها فيما تحصل عليه من زيادة في أرباح البترول.

ويبين جدول الإيرادات أيضا أن دخل بعض البلاد يزيد كثيرا على درجة نشاطها الاقتصادي. فمثلا بلغ الدخل المعتاد السنوي في العراق ١٨,٥ مليون دينار (٧٥ مليون دولار) في عام ١٩٤٧ـ١٩٤٨ وبلغ دخل الملك عبدالعزيز آل سعود ٢١٥ مليون ريال سعودي (٥٥ مليون دولار) والكويت في الوقت الحاضر أغنى بكثير من إيران نظرا لأن تعداد سكان الكويت ٢٠٠ ألف نسمة، وتعداد سكان إيران ١٦ مليون نسمة.

والعراق لديها أنهار جارية أخرجت للعالم حضارات القرون الماضية وأفاضت الثروة والرفاهية على أهلها، وتستطيع استصلاح كثير من الأراضي البور، كما أن شمالها ترويه الأنهار. وعلى النقيض منها الكويت، فليس لديها من الأمطار إلا القليل وليس لها مورد للمياه العذبة، بل إنها كانت تضطر إلى نقل المياه العذبة من البصرة بالسفن على بعد ٥٠ ميلا، حتى أدت زيادة الدخل من البترول إلى إنشاء محطة التقطير الضخمة لاستخراج مياه الشرب من البحر.

وكما تختلف موارد الثروة كذلك تختلف أوجه إنفاق هذه الثروة، فبينما تنفق

العراق الكثير على إقامة السدود والسيطرة على فيضانات الأنهار المروعة، وعلى وسائل الري المختلفة لزيادة المساحة المنزرعة، نجد في الكويت، أن الكثير ينفق على توفير مياه الشرب أولا للسكان. ويعتزم الكويتيون تنفيذ مشروع جلب الماء من شط العرب بوساطة أنابيب تحت الأرض.

وتسير الإصلاحات بسرعة مدهشة في الكويت، ففي عام واحد هو عام ١٩٥٣م - ١٩٥٤م تغير مظهر المدينة تغيرا شاملا وصار أهلها فخورين بها، وازداد نشاطهم في جميع الأعمال، وازداد الطلب على البضائع فزادت الأسعار ولكن الأجور ارتفعت أيضا. والأموال تنتقل من يد إلى أخرى بسرعة كبيرة وكل إنسان لديه فرص كثيرة في جميع أنواع التجارة.

ولقد استعانت إمارات الخليج بالفنيين الأوروبيين والمصريين واللبنانيين والهنود، في مختلف الشؤون.

البترول في روسيا والكويت

نشرت جريدة الحرية العراقية الصادرة في بغداد بتاريخ ٧ يوليه ١٩٥٥م نقلا عن تقرير قدم إلى مؤتمر حزب المحافظين، أن روسيا السوفييتية على سعة أرجائها لم تنتج من البترول في عام ١٩٥٤م إلا قدرا يجاوز ما أنتجته الكويت بمقدار الخمس فقط.

زيادة إنتاج الشرق الأوسط

ويستفاد من إحصاءات الخبراء أن إنتاج البترول في الشرق الأوسط قد زاد من ١٦ مليون طن في عام ١٩٣٨ إلى ١٣٦ مليون طن في عام ١٩٥٤م وقال الخبراء إن كمية البترول التي تنقل سنويا عبر قناة السويس تبلغ نحو ٥٠ مليون طن وقد رأوا أن هذه الكمية ستتجاوز ٨٠ مليون طن سنويا في غضون خمسة أعوام.

الكويت . . . ثالثة دول العالم إنتاجا للبترول

العدد (٣٤) السنة الأولى في ١٣/ ٨/ ١٩٥٥م

إذا استمر إنتاج البترول في الكويت على مستواه الحالي، فقد تحتل الكويت مكان روسيا وتصبح ثالث دولة منتجة للبترول في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا.

ولقد قدر إنتاج روسيا من البترول في العام الماضي ٥٨ مليون طن بينما بلغ إنتاج البترول في الكويت في شهر مايو الماضي ٥,١٤٠,٠٠٠ طن أي بمعدل ٦٠ مليون طن في العام.

وكان إنتاج البترول في الكويت في الشهور الأولى من العام الحالي في مستوى منخفض نسبيا، ولكنه بلغ حتى آخر مايو ٢٣ مليون طن. وهذه الكمية أكثر قليلا من كل إنتاج الشرق الأوسط في هذه المدة نفسها من عام ١٩٤٨م أي منذ سبعة أعوام فقط. ومنذ ذلك العام تضاعف إنتاج البترول في الكويت بمعدل خمسة عشر ضعفا.

اكتشاف بئر (البرقان)

ولقد اكتشف أكبر بئر للبترول وهو بئر «البرقان» في عام ١٩٣٨م، ولكن نظرا لنشوب الحرب العالمية الثانية لم يبدأ الإنتاج التجاري من هذه البئر إلا في عام ١٩٤٦م. وهكذا كانت الكويت من أحدث الدول التي تنتج أكبر كميات البترول في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن أي بلد من بلاد الشرق الأوسط لم يتقدم بالسرعة الفائقة التي تقدمت بها الكويت في إنتاج البترول إلا أن مستوى إنتاج البترول في المملكة العربية السعودية والعراق قد ارتفع أيضا بشكل كبير. فالإنتاج قد زاد في المملكة السعودية من أقل من ٢٠ مليون طن في عام ١٩٤٨م إلى ٤٧ مليون طن في العام

الماضي، وهذه الكمية تكاد تساوي إنتاج الكويت في العام نفسه، بينما ارتفع الإنتاج في العراق من أقل من ٤ ملايين طن في عام ١٩٤٨م إلى ٣٠ مليون طن في الوقت الحاضر.

وكذلك بدأت إيران تعود تدريجيا إلى سابق إنتاجها الكبير من البترول بعد استئناف عمل شركات البترول في الخريف الماضي. وقد أنتجت إيران منذ بدء العام الحالي حتى الآن ١٥ مليون طن.

ازدياد احتياجات أوروبا

ومن أهم الأسباب في هذا التوسع العظيم في صناعة البترول في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الماضية، ازدياد احتياجات أوروبا الغربية وطلباتها من البترول للأغراض الصناعية وغيرها، هذا إلى جانب الحركة التي قامت في المملكة المتحدة (بريطانيا) وفرنسا وإيطاليا وبلاد أوروبا الأخرى لبناء مصانع لتكرير البترول الخام المستورد من الشرق الأوسط.

وفي العام الماضي حصلت المملكة المتحدة على ٢٠ مليون طن من بترول الكويت وهذه الكمية تساوي ٤٠٪ من صادرات الكويت من البترول. وحصلت فرنسا وهولندا وإيطاليا وبلاد أوروبا الأخرى على ٣٠٪ من بترول الكويت.

ومن البلاد الأخرى المهمة التي تستهلك بترول الكويت، الولايات المتحدة الأمريكية فقد حصلت على ١٢٪ من إنتاجه في العام الماضي.

رقم قياسي جديد لإنتاج الزيت

نشرت جريدة (البلاد) العراقية الصادرة في ٤ أغسطس الجاري الخبر التالي:

«لندن ـ ضرب إنتاج الخام في الشرق الأوسط في النصف الأول من هذا العام رقما قياسيا إذ بلغ ٧٩ مليون طن. وقد كشف عن ذلك مكتب معلومات الزيت في لندن.

«وهذا الرقم يزيد بنسبة ١٠٪ تقريبا عن إنتاج الشهور الستة السابقة كما يربو بمقدار ١٤ مليون طن عما أنتج في المدة ذاتها من العام الماضي.

«وللمرة الثانية جاءت الكويت على رأس الدول المنتجة للزيت إذ بلغ مجموع إنتاجها ٢٧ مليون و٦٠٠ ألف طن تليها المملكة العربية السعودية إذ أنتجت ٢٣ مليون طن، ثم العراق وأنتجت ١٦ مليون و٩٠٠ ألف طن. ثم إيران وأنتجت ٦ ملايين و٩٠٠ ألف طن».

وقد نشر مكتب استعلامات البترول البريطاني تقريرا قال فيه: إن شركة البترول البريطانية حصلت على ٢٦ مليون و٥٠٠ ألف طن من إنتاج عام ١٩٥٤م الذي بلغ ٤٧ مليون طن، وأن الحكومة الكويتية صدرت إلى المملكة المتحدة ٢٠ مليون طن من البترول.

التوسع في صناعة البترول

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» اللندنية الصادرة في ٢٩ يوليه ١٩٥٥م مقالا عن التوسع في صناعة البترول قالت فيه:

لقد تضاعف إنتاج العالم الحر من البترول خلال عشر السنوات الماضية وبلغ هذا العام ٦٧٠ مليونا. وهذا الإنتاج يزداد في اطراد بمعدل ١٠٪ كل عام. وزاد أيضا استغلال البترول للحصول على القوة المحركة في العالم أجمع، إذ بينما كان البترول في عام ١٩٣٨م يمثل ٢٤٪، والغاز المتولد عنه ٧٪ من مجموع المواد التي يستخدمها العالم للحصول على القوة المحركة، نراه في وقتنا الحاضر قد بلغ ٥٠٪.

ومحصول العالم من البترول في النصف الأول من عام ١٩٥٥م، يعادل في القوة المحركة لأكثر من ألف مليون طن من الفحم سنويا، وإنتاج العالم كله من الفحم لا يزيد إلا قليلا على هذه الكمية.

وتبين التقارير التي تنشرها الصحف المعنية بشؤون البترول وصناعته، أنه منذ

نهاية الحرب الماضية -باستثناء إنتاج البترول في روسيا الذي لم يتوقف خلال الحرب- قد تضاعف إنتاجه في بقية أنحاء العالم بمعدل ثلاث مرات ونصف منذ عام ١٩٤٥م إذ ارتفع الإنتاج من ٩٦ مليونا إلي حوالي ٣٤٠ مليون طن هذا العام.

مصادر جديدة

وقد تضاعفت نسبة الإنتاج في فنزويلا وزادت هذه النسبة أيضا في الشرق الأوسط بمعدل ستة أضعاف. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح كثير من الدول منتجا للبترول وارتفع معدل الإنتاج في ثلاثة مصادر جديدة -الكويت والمملكة العربية السعودية وكندا- بنسبة عالية جدا.

ومازال الشرق الأوسط يحتفظ بأكبر نسبة في هذه الزيادة في إنتاج البترول هذا العام. فقد زاد الإنتاج في الشهور الستة الأولى من العام الحالي بمعدل ١٤ مليون طن على المدة ذاتها من عام ١٩٥٤م. وزاد إنتاج البترول في الولايات المتحدة بمعدل ٨ ملايين طن في النصف الأول من عام ١٩٥٥م، على المدة ذاتها من العام الماضي، بينما زاد الإنتاج في فنزويلا في نفس المدة بمعدل ٦ ملايين طن، وفي كندا بمعدل مليوني طن، وفي بقية أجزاء العالم الحر بمعدل مليون طن.

زيادة سنوية بنسبة ١٠٪

وبينما بلغ إنتاج العالم الحر كله في النصف الأول من العام الحالي حوالي ٣٣٥ مليون طن كان ٣٠٤ ملايين طن في المدة نفسها من العام الماضي، وكان ٣١١ مليون طن في النصف الثاني من العام الماضي. وبذلك تكون نسبة الزيادة السنوية هي ١٠٪.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أنتجت روسيا والبلاد الشيوعية في العام الحالي ٣٩ مليون طن، بزيادة حوالي ٦ ملايين طن عن العام الماضي.

ولا عجب، بعد معرفة هذا التوسع الضخم في صناعة البترول إذا أصبحت

هذه الصناعة أكبر مصدر لاستثمار الأموال الفردية العالمية منذ نهاية الحرب الماضية .

ولقد اقتضى هذا التوسع زيادة متكافئة في أعمال الاستكشاف والتكرير والنقل والتوزيع . وبعض هذه الأعمال قد تأثر كثيرا بسبب الحرب .

ولم يقتصر التغيير في عالم البترول في عشر السنوات الماضية على زيادة الكمية فحسب ، بل إن الاتجاه التجاري قد تغير أيضا بشكل ملحوظ ، وفي بعض البلاد حدث تغيير هائل في الإقبال على طلب وشراء البضائع .

تغيير في الطلب

فمثلا لم تعد الولايات المتحدة أكبر دولة مصدرة للبترول ، بل إنها في الحقيقة أصبحت أكبر دولة مستوردة للبترول .

وأصبحت فنزويلا والدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط أكبر موردين للبترول للعالم الحر .

ونظرا للكمية الكبيرة التي تصدرها هذه البلاد ، بالإضافة إلى الأرباح الناتجة عن اقتسام أرباح البترول بين حكومات هذه البلاد وشركات البترول ، جعل هذه البلاد غنية بصورة لم تكن تصدق منذ عشر سنوات .

ولقد زادت في أوروبا -وهي أكبر مستهلكة للبترول بعد الولايات المتحدة- صناعة تكرير البترول الخام ، فأصبحت أوروبا أكبر مستوردة للبترول الخام بعد أن كانت أكبر مستوردة للبترول المكرر .

حجم ناقلات البترول

أما فيما يختص بوسائل نقل البترول فلقد شهدت السنوات الماضية ثورة في حجم ناقلاته ، وفي بناء أنابيب البترول الممتدة عبر الصحارى وإدارتها ، وكذلك توسعت أعمال البيع والتوزيع بدرجة استلزمت فصل إدارة كل من هذه الأعمال عن الأخرى .

وشهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية حركة ونشاطا عظيمين للتنقيب عن البترول، ولقد ثبت نتيجة لأعمال التنقيب المستمرة هذه أن المخزون في باطن الأرض من البترول، علي الرغم من زيادة الإنتاج، أكثر من أي وقت مضى (١٥٨ ألف مليون برميل، بينما كان في عام ١٩٤٥م يقدر بنحو ٦٤ ألف مليون برميل) ونسبة الزيادة في التوسع في صناعة البترول وهي ١٠٪ حوالي ضعف نسبة الزيادة في صناعة البترول منذ ٣٠ عاما.

وعلى الرغم من هذه الزيادات المستمرة في هذه الصناعة وفي أحوال البلاد المتقدمة وفي بقية أجزاء العالم، لا تبدو أية بشائر تدل على أن هذا التوسع الضخم في صناعة البترول مشرف على الانتهاء.

ازدياد بترول الشرق الأوسط
يقلق منتجي البترول في ولاية تكساس الأمريكية

العدد (٣٥) السنة الأولى في ٢٠/ ٨/ ١٩٥٥

نشرت صحيفة «ستار تلجرام» الصادرة يوم ٣ يوليو ١٩٥٥م في ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية مقالا عن بترول الشرق الأوسط قالت فيه :

من المتوقع أن تؤثر ضخامة المخزون في باطن أرض الشرق الأوسط من البترول الخام في صناعة البترول بولاية تكساس ، لمدة طويلة أو على الأقل حتى يزداد استهلاك العالم من البترول في الشرق الأوسط باطراد في المدة الأخيرة عن التقدير الأولي له وهو مائة ألف مليون برميل إلى مائة وخمسين ألف مليون برميل .

وهذا مقابل المختزن من هذه المادة في باطن الأرض في الولايات المتحدة ويقدر بنحو ٢٩,٥٦٠,٧٤٦,٠٠٠ برميل ، ونصيب تكساس منه ١٤,٩٨٢,٠٠٣,٠٠٠ برميل أي بنسبة ٥٠,٦٨٪ .

وبالرغم من أن المخزون في باطن الأرض من البترول في الشرق الأوسط يعادل عشرة أضعاف المخزون منه في ولاية تكساس إلا أن إنتاج الشرق الأوسط اليومي لا يزيد إلا قليلا عن إنتاج تكساس . فبينما ينتج الشرق الأوسط ٣ ملايين برميل يوميا ، تنتج ولاية تكساس ٢,٧٧٢,٥٠٠ برميل يوميا . والعامل الوحيد الذي يعرقل الإنتاج الضخم في الشرق الأوسط هو قلة وسائل نقل البترول . ومن المنتظر أن يزداد الإنتاج زيادة ضخمة كلما كثرت وتيسرت وسائل النقل .

وهذا الأمر يقلق بال منتجي البترول في ولاية تكساس ويجعل المستقبل مظلما في نظرهم ، ولكن يجب أن نعرف في الوقت نفسه ، أن شركات البترول في الشرق الأوسط لا تسير بخطى واسعة في حفر الآبار كما تسير شركات البترول في الولايات المتحدة .

ففي الشرق الأوسط كله لا تستعمل شركات البترول سوى ١٣ آلة فقط لحفر الآبار بينما تستعمل شركات البترول في الولايات المتحدة ٩٠٨ , ٢ آلة.

وإنتاج الشرق الأوسط من البترول، يبلغ ٣ ملايين برميل يوميا، يتدفق من ٦٠٠ بئر فقط بينما إنتاج ولاية تكساس وهو ٥٠٠ , ٧٧٢ , ٢ برميل يوميا، يتدفق من ١٠٠ , ١٥٨ بئر.

وإذا نظرنا إلى السنوات العشر الماضية من عام ١٩٤٥م إلى عام ١٩٥٥م لاحظنا التقدم العظيم الذي حدث في إنتاج بترول الشرق الأوسط. ففي عام ١٩٤٥م كان إنتاج المملكة السعودية ٠٠٠ , ٣٥ برميل يوميا أما الآن فإنتاجها ٠٠٠ , ١٠٠ , ١ يوميا. ولم تكن الكويت تنتج أي بترول من آبارها الثمانية في عام ١٩٤٥م، فإذا بها تنتج الآن ٠٠٠ , ٢٠٠ , ١ برميل يوميا.

وقد أنشئت معامل التكرير الكبيرة، ومدت الأنابيب الضخمة عبر الصحاري مسافة ألف ميل ليتدفق بترول الخليج العربي على شاطئ البحر الأبيض المتوسط. ونشطت حركة نقل البترول بواسطة السفن، وحركة بناء ناقلات جديدة. أما وسائل الإنتاج فقد تحسنت كثيرا وتراقب خزانات البترول باستمرار لملافاة الضغط المرتفع.

ولقد بلغ الإنتاج في الخليج العربي أكثر من مائة ألف مليون طن منذ بدء إنتاج البترول.

ومما لا شك فيه أن إنتاج البترول في العالم اليوم قد فاض عن الحاجة. ولكن الاستهلاك يزداد في كل من أوروبا وآسيا. وتوجد في الكويت أكبر ميناء في العالم لتعبئة الناقلات بالبترول. وفي أوروبا وآسيا تقام معامل جديدة. ومن المنتظر أن يزداد استهلاك البترول في أوروبا وآسيا بنسبة ٧٪ أو ٨٪. وهذه الزيادة في الاستهلاك كفيلة بامتصاص الزيادة في إنتاج البترول في العالم.

ويقول أحد كبار رجال صناعة البترول في ولاية تكساس إن منتجي البترول في

العالم يجب أن يستعينوا بالصبر وألا يغالوا في إنتاج البترول حتى يجيء الوقت الذي تتطلب فيه زيادة الاستهلاك زيادة في الإنتاج .

اقتصاد أوروبا يعتمد على بترول الشرق الأوسط

وكتبت صحيفة «سكوتس مان» Scotsman الصادرة في أدنبره بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٥٥م مقالا عن بترول الشرق الأوسط قالت فيه :

ستحدث ثغرة بين ما تتطلبه الصناعة من القوة المحركة والإنتاج للقوة المحركة المنتظرة في أوروبا الغربية ، الذي يقدر بنحو ٧٠ مليون طن من الفحم سنويا وذلك في عام ١٩٦٨م . وقد صرح بذلك الدكتور ن . هـ ـ فرانكل الخبير البريطاني في مؤتمر البترول الذي عقد في روما في شهر مايو الماضي . وتدل الأبحاث البريطانية الحديثة على أن تقدير الدكتور فرانكل قليل نسبيا وذلك مع توقع ازدياد المستورد من الفحم في بريطانيا إلى ١٢ مليون طن . ويؤخذ من الإحصائيات الرسمية أن الثغرة التي ستحدث في بريطانيا وحدها بين الوقود اللازم لإنتاج القوة المحركة وما يمكن الحصول عليه بأكثر من ٥٠ مليون طن من الفحم سنويا في عام ١٩٦٨م ، وبالطبع لم يدخل في هذه الإحصائيات حساب القوة الذرية التي يقال إنها ستستخدم في الصناعة . ولذلك اضطرت بريطانيا ودول أوروبا للتحول إلى البترول للحصول منه على القوة المحركة وتبعا لذلك ازداد اهتمامها بالشرق الأوسط ومصيره كثيرا عن ذي قبل .

وتعتبر دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول أحد العناصر الحيوية بالنسبة لاقتصاد أوروبا الغربية . فلقد صدر الشرق الأوسط إلى أوروبا في العام الماضي أكثر من ٧٧٪ من مستورداتها من البترول . بينما كانت هذه النسبة لا تزيد عن ١٩٪ في عام ١٩٣٨م .

وفي المدة ما بين عامي ١٩٣٨م و١٩٥٥م زاد استهلاك البترول في العالم بنسبة ١٦٣٪ . وهذا يبين التغيير الذي طرأ على وسائل الحصول على الطاقة أو القوة

المحركة. فقبل الحرب العالمية الثانية كان العالم يحصل على ٨٢٪ مما يحتاجه من القوة المحركة من الفحم وبعد الحرب بدأت هذه النسبة تنخفض حتى صارت في العام الماضي ٤٣٪ بينما ارتفعت نسبة القوة المحركة المتوالدة من البترول إلى ٤٩٪.

ولقد ازداد إنتاج البترول في الشرق الأوسط بصورة مذهلة. فقبل الحرب كان الإنتاج ١٦ مليون طن سنويا، بينما بلغ في العام الماضي ١٣٦ مليون طن أي أنه تضاعف ثماني مرات.

وقد كان نصيب الكويت من هذا الانتاج ٤٧ مليون طن ومثلها المملكة السعودية. وكان إنتاج إيران قبل توقف العمل في عبدان ٤٠ مليون طن سنويا، وتنتج العراق الآن ٢٦ مليون طن سنويا.

ويصدر من هذا الإنتاج ٨٠ مليون طن سنويا إلى أوروبا و٢٥ مليون طن إلى المحيط الهندي و١٣ مليون طن إلى الولايات المتحدة.

الكويت
أكبر بلد منتج للبترول في الشرق الأوسط

العدد (٣٦) السنة الأولى في ٢٧/ ٨/ ١٩٥٥

نشرت صحيفة «ستار تلغرام» الصادرة في ولاية تكساس الأمريكية بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩٥م مقالا بعنوان «الكويت أكبر بلد منتج للبترول في الشرق الأوسط» قالت فيه :

إن أكبر إنتاج يومي للبترول في الشرق يتفجر من إمارة الكويت الواقعة على رأس الخليج العربي، وهي لا تزيد في مساحتها عن مقاطعة ديلاوير الأمريكية .

والكويت صحراوية، مثلثة الشكل، تتاخم العراق، وهي إمارة عربية مستقلة، مساحتها حوالي ستة آلاف ميل مربع وتعداد سكانها حوالي ٢٠٠ ألف نسمة يسكن أغلبهم في مدينة الكويت .

ورغم صغر مساحة هذه الإمارة فإنها تنتج يوميا ١,٢٠٠,٠٠٠ برميل من البترول مما يجعلها أكبر بلد منتج للبترول في الشرق الأوسط واحتياطي البترول المختزن في باطن الأرض في الكويت يبلغ ٣٠ ألف مليون برميل، مما يجعلها ثاني دولة في احتياطي البترول في العالم أجمع بعد المملكة السعودية التي يبلغ احتياطي البترول فيها أكثر من ٣٦ ألف مليون برميل وتفصل البلدين عن بعضهما منطقة محايدة. وحقوق امتياز استخراج البترول تملكها شركة بترول الكويت المتحدة (وتملكها شركتان بالمناصفة، وهما شركة اتحاد بترول الخليج، وشركة البترول البريطانية المتحدة ـ سابقا شركة البترول الإنجلو إيرانية) .

ولقد جرت أولى عمليات التنقيب عن البترول في الكويت في منطقة بحرة، شمالي خليج الكويت، حيث عثر عليه على عمق ٧,٩٥٠ قدما. وكانت كمية البترول مشجعة لعمليات حفر وتنقيب في منطقة أخرى هي منطقة «البرقان» على مسافة ٢٨ ميلا جنوبي خليج الكويت و ١٤ ميلا إلى الداخل من الخليج العربي .

وقد عثر على البترول في هذه المنطقة على عمق ٣,٦٧٢ قدما وذلك في عام ١٩٣٨م.

ومنذ ذلك العام حفرت ثماني آبار بترول أخرى، حتى عام ١٩٤٢م فأقفلت جميع هذه الآبار بالأسمنت وتوقف العمل فيها بسبب الحرب العالمية الثانية. ولم تستأنف أعمال استخراج البترول إلا في أكتوبر عام ١٩٤٥م. ومنذ هذا التاريخ حتى الآن وعمليات حفر آبار جديدة تسير بسرعة معتدلة ولكن الاحتياطي المختزن في باطن الأرض والذي أمكن التأكد من وجوده يرتفع مقداره بصورة مذهلة. وكانت منطقة «البرقان» أكبر منطقة مفردة تنتج البترول في العالم أجمع حتى تم إيصال الآبار الخمس في المملكة العربية السعودية بعضها ببعض ليكونوا ما يسمى الآن بمنطقة «الغوار».

وتبلغ مساحة بئر «البرقان» ٤٠ ميلا مربعا وسمك الاحتياطي المختزن في باطن الأرض ١,١٠٠ قدم في وسط البئر. والأرض هناك كلها رملية عدا جزء صغير فهو من الحجر الجيري.

وقد اكتشفت ثلاث آبار جديدة في الأشهر الأخيرة، إحداها تقع في أقصى شمال الكويت. فقد عثر على البترول على عمق ألف قدم. وثاني هذه الآبار الثلاث يقع في منطقة «المقوع» ومساحتها أكثر من ٦٠ ألف فدان، أما البئر الأخيرة فتقع في منطقة الأحمدي. والمعروف أن الآبار في هاتين المنطقتين «الأحمدي» و«المقوع» متصلة في جوف الأرض، والمعتقد أنهما أيضا متصلتان ببئر «البرقان» بالرغم من وجود بعض المناطق الصلبة الصخرية في جوف الأرض بينهما. ولقد استغرقت أعمال الحفر للوصول إلى آبار البترول الجوفية في هذه المناطق الثلاث خمسين يوما في المتوسط.

وتوجد في الكويت كلها أربع آلات فقط لأعمال الحفر وفي هذه المناطق الثلاث الآن ١٧٢ بئرا تنتج ما يتراوح بين ألف برميل وعشرة آلاف برميل يوميا. وقد تم حفر هذه الآبار كلها خلال السنتين الماضيتين.

ولا تستعمل المضخات أبدا في رفع البترول من أي بئر من هذه الآبار بل إن البترول يتدفق طبيعيا. ومساحة كل بئر من هذه الأبار تتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٦٠٠ فدان.

والكويت تصدر كل البترول المستخرج من أراضيها، فيما عدا ٣٠ ألف برميل من البترول الخام للاستهلاك المحلي. وقد أعد ميناء الأحمدي لملء ثماني ناقلات ضخمة للبترول في وقت واحد. ومما يجدر ذكره أن الكويت تستهلك حوالي مليون جالون من البنزين كل شهر.

اكتشاف آبار بترول جديدة في الشرق الأوسط

نشرت صحيفة «تيمس يونيون» الأمريكية الصادرة في نيويورك بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٥٥م مقالا بعنوان «اكتشاف آبار بترول جديدة واسعة في الشرق الأوسط» ننشره فيما يلي:

كان لاكتشاف آبار بترول جديدة واسعة في منطقة الشرق الأوسط أهمية كبرى في تطور الاقتصاد العالمي خلال السنتين الماضيتين.

وقد بلغت الكمية المختزنة في باطن الأرض والتي أمكن معرفتها من الضخامة ما جعل الشركات الكبرى تتردد في الإفضاء بحقيقة اتساعها ومواقعها بالضبط.

ويقول أحد كبار المشرفين على صناعة البترول إن الاكتشافات الجديدة قد اضطرت الاقتصاديين أن يعيدوا النظر في تقديراتهم لمواد الوقود في العالم.

ويمكن أخذ فكرة مبدئية عن المختزن من البترول في باطن الأرض في منطقة الخليج العربي إذا ما عرفنا أن خبراء البترول قدروه في عام ١٩٥٢م بنحو (٥٠) مليون برميل، وهذا قبل الاكتشافات الجديدة.

وإذا قارنا هذه الكمية بالمختزن في باطن الأرض من البترول في الولايات المتحدة لوجدنا أن المختزن في الولايات المتحدة كلها لا يتعدى ٢٩ بليون برميل.

ثم فوجئ العالم بالاكتشافات الجديدة في المملكة السعودية والكويت والعراق. والظاهر في الوقت الحاضر أن البترول موجود على طول امتداد شاطئ الخليج العربي البالغ ٨٠٠ ميل سواء في المملكة السعودية أو في الأراضي الإيرانية، بل إن آبار البترول هذه تمتد من رأس الخليج داخل الأراضي العراقية إلى مسافة طويلة.

وهذه الكمية سالفة الذكر المختزنة في باطن الأرض من البترول في الخليج العربي قد ارتفعت الآن وقدرت رسميا بحوالي ٩٠ إلى ١٠٠ بليون برميل.

ولا يحب كبار رجال صناعة البترول التحدث أو الاعتراف إلا بالمختزن في الآبار التي تستغل فعلا في الوقت الحاضر، ولكن ليس من الصعب علينا ولا من التجني أن نقول إن الرقم الحقيقي للمختزن في باطن الأرض من البترول في منطقة الخليج العربي هو حوالي ٢٠٠ بليون برميل.

وقد ينفي رجال صناعة البترول هذا مدعين بأن كثيرا من الآبار لم تكتشف بعد ولكنهم يعترفون خارج المجالات الرسمية بأن آبارا جديدة واسعة منفصلة يستخرج منها البترول الآن في منطقة الخليج العربي.

ويؤكد جميع علماء الجيولوجيا تقريبا، أن كل القرائن تؤيد أن جميع المناطق الواقعة بين المملكة السعودية وإيران والعراق غنية بالبترول وأنها كلها منطقة واسعة متصلة تحت الأرض.

ولقد كان الاقتصاديون الرسميون يتحدثون منذ عدة سنوات عن احتمال استهلاك العالم للمختزن من البترول في باطن الأرض في أقل من ٢٥ عاما. أما الآن، وقد اتسع نطاق استخراج البترول في منطقة الخليج العربي، فلن يستهلك العالم المختزن من البترول في باطن الأرض في أقل من ١٠٠ عام حتى إذا لم تكتشف آبار جديدة.

وتخشى شركات البترول الكبرى إن هي توسعت في الإنتاج بكثرة أن ينخفض السعر العالمي للبترول.

هذا وتبلغ كمية البترول المختزنة في باطن الأرض التي أمكن تقديرها في الكويت ٥٠ بليون برميل وكانت قدرت منذ عامين بحوالي ٢٥ بليون برميل. أما المختزن من البترول في المملكة السعودية فقد بلغ حوالي ٩٠ إلى ١٠٠ بليون برميل وليس ٣٠ بليون برميل كما كان معتقدا في عام ١٩٥٣م ومما لا شك فيه أن منطقة «الغوار» هي أكبر مخزن للبترول اكتشف في باطن الأرض حتى الآن.

وبذلك يرتفع الرقم التقديري للمختزن من البترول في باطن الأرض من ١٦٠ بليون برميل إلى ٢٦٠ بليون برميل.

ارتفاع الإنتاج العالمي للبترول يزداد حدة

العدد (٣٧) السنة الأولى في ٣/ ٩/ ١٩٥٥م

نشرت مجلة «النفط» اللندنية بتاريخ أغسطس ١٩٥٥م، مقالا بعنوان: «ارتفاع الإنتاج العالمي للبترول يزداد حدة» قالت فيه:

إن إنتاج العالم الحر من النفط الخام وهو الإنتاج الذي وصل إلى أكثر من الضعف في خلال السنوات العشر الماضية قد أخذ في الازدياد في الوقت الحاضر بمعدل يزيد على ١٠٪ في السنة. وقد بلغ في الفترة من يناير إلى يونيو هذا العام حوالي ٣٣٥ مليون طن، مقابل ٣٠٣ ملايين طن في النصف الأول من عام ١٩٥٤م، و٣١١ مليون طن في النصف الأخير من العام المذكور. وبالإضافة إلى ذلك فقد بلغ إنتاج اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والبلدان الدائرة في فلكها أكثر من ٣٥ مليون طن، بزيادة تقارب ستة ملايين طن عما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتتجلى الأهمية المتزايدة للنفط كمصدر للطاقة في بلوغ معدل ناتج العالم الحر خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٥٥م إلى ما يعادل القيمة الحرارية لأكثر من ألف مليون طن من الفحم في العام. وهذا لا يقل كثيرا عن الإنتاج الفعلي للعالم الحر من الفحم الذي تراوح بين ١١٠٠ مليون و١٢٠٠ مليون طن سنويا خلال النصف الأول من القرن الحالي(١).

هذا ولا تزال الزيادة الكبرى تأتي من الشرق الأوسط، حيث ارتفع الإنتاج حوالي ١٤ مليون طن، مقابل زيادة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية قدرها حوالي ٨ ملايين طن، وأكثر من ٦ ملايين طن في فنزويلا ومليوني طن في كندا، ومثلهما في بقية أقطار العالم الحر. وقد بلغ إنتاج الولايات المتحدة بالنسبة لجملة

---

(١) لاحظ أن هذا الموضوع سبق أن نشر بصورة متشابهة إلى حد ما في العدد (٣٤) السنة الأولى في ١٣/ ٨/ ١٩٥٥ تحت عنوان الكويت... ثالثة دول العالم إنتاجا للبترول (المراجع).

إنتاج العالم الحر الآن أقل من النصف وذلك للمرة الأولى، بينما ارتفع إنتاج الشرق الأوسط بالنسبة لإنتاج العالم إلى ما يقرب من الربع.

وكان إنتاج العالم الحر من النفط الخام خلال منتصف عام ١٩٥٥م يسير على المعدل نفسه الذي كان عليه في الشهور الستة الأولى من العام الحالي كوحدة واحدة، أي قرابة ٦٧٠ مليون طن سنويا، والمتوقع أن يرتفع معدل الإنتاج نوعا ما في النصف الأخير من السنة الحالية عما كان عليه في الفترة من يناير إلى يونيو باستثناء إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب الطلبات الموسمية، ومن المتوقع أن يبلغ الإنتاج رقما قياسيا في هذا العام فيزيد على ٦٧٠ مليون طن، وهذا الرقم ينطوي على زيادة قدرها حوالي ٦٠ مليون طن عن الإنتاج في عام ١٩٥٤م.

والمرة السابقة الوحيدة التي حدثت فيها مثل هذه الزيادة كانت إبان الأزمة الكورية فقد قفز إنتاج العالم الحر حينئذ من ٤٨٠ مليون طن في عام ١٩٥٠م إلى ٥٣٨ مليونا في عام ١٩٥١م أي بزيادة ٥٨ مليون طن.

وارتفع الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من المتوقع فقد زاد من معدل يومي قدره ٦,٣ ملايين برميل في نهاية العام الماضي، إلى ما يقرب من ٧,٥ ملايين برميل يوميا في شهر مارس (أي ما يعادل ٣٦٥ مليون طن سنويا). ثم انخفض الإنتاج فبلغ ٦,٨ ملايين برميل يوميا في أبريل، و٦,٦ ملايين برميل يوميا في مايو و٦,٧ ملايين برميل في يونيو.

وقد ارتفع الطلب في الولايات المتحدة تمشيا مع الظروف الاقتصادية المواتية، ومما أدى إلى ذلك فترة الطقس البارد الطويلة في أوائل هذه السنة. ورغم ذلك فإن الإنتاج الداخلي في الشهور الأخيرة - مضافا إليه واردات تزيد كثيرا على مليون برميل يوميا- كان يزيد على الاحتياجات. ومن المتنبأ به حدوث انخفاض ضئيل في معدل الإنتاج في النصف الأخير من هذا العام.

وقد تنبأ أخيرا رئيس مجلس إدارة شركة جيرسي استاندارد بأن إنتاج الولايات المتحدة سوف يزيد هذا العام بنسبة ٤,٥٪ عن العام الماضي.

أما الإنتاج في كندا وقد تضاعف من ٤ , ٦ ملايين طن في عام ١٩٥١م إلى حوالي ٢٣ مليونا في عام ١٩٥٤م، فقد اتسع إلى أبعد من ذلك ومن المتوقع أن يبلغ حوالي ١٦ مليونا هذا العام.

أما إنتاج فنزويلا فقد ازداد من ٤٨,٢ مليونا في النصف الأول من عام ١٩٥٤م إلى ٥٤,٥ مليون طن في الفترة نفسها من عام ١٩٥٥م. لمواجهة طلبات الاستيراد المتزايدة لبلدان أمريكا الشمالية والجنوبية التي أصبحت الآن هي الأسواق الرئيسية لفنزويلا.

أما إنتاج المكسيك، فقد زاد بعد بدء عدد من الحقول الجديدة في الإنتاج، من ١٠,٢ ملايين طن في عام ١٩٥٣م إلى ١١,٧ مليونا في عام ١٩٥٤م ثم إلى حوالي ١٣ مليون طن في النصف الأول من العام الحالي. ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الإنتاج خلال هذا العام ١٤,٥ مليون طن وقد ثبت إنتاج الأرجنتين في الوقت الحالي على معدل يبلغ قرابة ٤,٣ ملايين طن مقابل حوالي ٣,٥ ملايين طن سنويا في الفترة من عام ١٩٥٠م إلى عام ١٩٥٢م.

ومرد هذا التوسع في إنتاج الشرق الأوسط يعود إلى استئناف استخراج البترول في إيران وكذلك إلى الزيادة الجديدة في إنتاج الكويت. وسوف يستمر إنتاج إيران في الاطراد، إذ أن الكونسرتيوم(١) (اتحاد الشركات الثماني) يرمي إلى تصدير كمية لا تقل عن ١٥ مليون طن من النفط الخام ومنتجاته في عام ١٩٥٥م، تزداد إلى ٢٣ مليون طن في عام ١٩٥٦م، وإلى ٣٠ مليونا في عام ١٩٥٧م بحيث تعود صناعة النفط الإيرانية مرة أخرى إلى مستواها الذي كانت عليه قبل عام ١٩٥١م.

وقد كان إنتاج الكويت في النصف الأول من عام ١٩٥٥م يزيد بما يقرب من ٦ ملايين من الأطنان عما كان عليه في الفترة نفسها من عام ١٩٥٤م وقد بلغ في شهر

(١) الكونسرتيوم: مكون من شركة البترول الإنجليزية ٤٠٪ وشركة شل الهولندية ١٤٪ وشركة سكوني فاكوم، الخليج، وهي مكونة من شركة ستاندارد نيوجرسي، وشركة ستاندارد كاليفورنيا وتكساس، كل منهما ٧٪ وشركة البترول الفرنسية ٦٪ وتسع شركات أمريكية مستقلة تحصل كلها على ٥٪.

مايو معدلا قياسيا أربى على ٦٠ مليون طن سنويا. ورغم أن إنتاج البترول في الكويت لم يبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنها تعتبر الآن أكبر بلد منتج للبترول في الشرق الأوسط.

وبعد أن كان الإنتاج في المملكة السعودية يقفز إلى الأمام في العام الماضي، فقد هبط أخيرا كنتيجة حتمية لاستئناف الصادرات الإيرانية على نطاق متزايد.

وقد بلغ الناتج حوالي ٢٣ مليون طن في الفترة من يناير إلى يونيو من هذا العام فكان بذلك أقل بمقدار نصف مليون طن عن الإنتاج في مثل هذه الفترة من عام ١٩٥٤م. أما العراق، فإن الإنتاج الذي ساعدته منافذ خطوط الأنابيب الجديدة من الحقول الشمالية وكذلك تنمية المدخرات في الجنوب، فقد بلغ أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٥١م وسوف يصل في هذه السنة إلى حوالي ٣٣ مليونا.

وبالرغم من أنه لا يمكن للأنابيب في الوقت الحاضر أن تحمل أكثر من ٢٥مليونا من الحقول الشمالية إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، إلا أن طاقة هذه الأنابيب سوف تتسع لتسعة ملايين طن إضافية عند إتمام مشروع خط جديد من المحطة النهائية لشركة نفط العراق في طرابلس إلى حمص في سوريا.

والإنتاج في قطر مستمر في الزيادة باطراد وهو الآن يقترب من معدل قدره ٥,٥ ملايين طن سنويا.

وقد ظل الإنتاج في البحرين زمنا طويلا ثابتا على حوالي ١,٥ مليون طن في السنة بينما هبط الإنتاج في مصر، ويرجع ذلك جزئيا إلى توقف أعمال الاستكشاف في السنوات الأخيرة، ومع ذلك فهناك الآن بعض مصادر النفط التي اكتشفت أخيرا ولا يعرف مداها بعد، وسوف تجري تنميتها في شبه جزيرة سيناء.

أما المنطقة المحايدة الكويتية، التي أصبحت من المناطق المنتجة للنفط في أوائل عام ١٩٥٤م، فقد كان معدل إنتاجها يزيد كثيرا على المليون طن سنويا.

وقد ظل الإنتاج من الحقول التي تديرها الحكومة التركية، حتى الآن في جنوب شرقي تركيا منخفضا جدا من جراء عدم توافر تسهيلات التكرير المحلية الكافية.

وفي الشرق الأقصى، استمر الإنتاج في أندونيسيا في الارتفاع ولكن لم يجر القيام بأي استثمار في عمليات الاستكشاف في المناطق الجديدة. ولا يزال الإنتاج في بورنيو البريطانية ثابتا. ولم تنجح حتى الآن الجهود التي تبذل للعثور على امتداد لحقول البترول تحت مياه البحر هناك.

وفي غينيا الجديدة الغربية، بدأ الإنتاج في حقلين جديدين للنفط في شهر مارس ١٩٥٤م ولكن إنتاجهما غير مرض. وقد زاد الإنتاج الهندي (وكله في أسام) فأربى كثيرا على ٣٠٠ ألف طن وهو المستوى الذي ظل محافظا عليه سنوات عديدة، وسبب ذلك يعود إلى تنمية حقل نفط عند ناهوركاتيا.

هذا ولم يحدث تغير يذكر في مستوى الإنتاج في اليابان أو الباكستان أو بورما. ومن التطورات الهامة الأخيرة في إنتاج النفط الأوروبي هو ما ينتظر من تنحي الاتحاد السوفييتي عن الإشراف على حقول النفط النمسوية، والمقدر أن الإنتاج من هذه الحقول قد بلغ ٤ , ٣ ملايين طن في عام ١٩٥٤م مقابل ٢ , ٣ ملايين طن في عام ١٩٥٣م.

وقد صاحبت عمليات الحفر الواسعة النطاق في ألمانيا الغربية زيادة في الإنتاج من ٤٠٠ ألف طن سنويا إلى ٥٠٠ ألف طن سنويا في كل سنة من السنوات القليلة الماضية، وأصبح معدل الإنتاج الآن يزيد على ٣ ملايين طن سنويا. وفي كل من هولندا وفرنسا والجزائر ومراكش ينتظر أن يرتفع الإنتاج إلى حوالي مليون طن سنويا. وفي إيطاليا بدأ الإنتاج في العام الماضي بالقرب من راقوصة في جزيرة صقلية. والإنتاج في يوغوسلافيا آخذ في الارتفاع كذلك وقد بلغت جملته ١٢٥ ألف طن في النصف الأول من عام ١٩٥٥م والمتوقع أن يصل إلى ٢٧٠ ألفا في عام ١٩٥٥م مقابل ٢٢٦ ألف طن في عام ١٩٥٤م و١٧١ ألفا في عام ١٩٥٣م.

ونشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» اللندنية الصادرة بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٥٥م تقول: إن إنتاج البترول في الكويت في شهر يونيو الماضي بلغ ٤,٣٧٥,٢٨١ طنا بينما كان الإنتاج في شهر يونيو ١٩٥٤م نحو (٣,٦٩٨,٠٢٨) طنا. وبينما كان الإنتاج في الشهور الستة الأولى من العام الحالي ٢٧,١٢٣,٥٥٧ طنا كان الإنتاج في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٥٤م نحو (٢١,٩٥٤,١٥١) طنا.

الشرق الأوسط يتزعم إنتاج البترول في العالم

العدد (٣٨) السنة الأولى في ١٠/ ٩/ ١٩٥٥

نشرت صحيفتا «كلومبس أوهيود سباتش» و«إنديانا بولس ستار» الأمريكيتان، بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٥٥م مقالا عن البترول في الشرق الأوسط، بعنوان «ازدياد إنتاج البترول في إيران» قالتا فيه:

لقد بدأ البترول الإيراني يسترجع مكانته في الأسواق العالمية بسرعة كبيرة بعد انقطاعه ثلاث سنوات كاملة. وجاء في الإحصائيات الأخيرة: أن إنتاج البترول الخام في إيران يربو على ٣٠٠ ألف برميل يوميا. وهذا يعني أن الإنتاج قد استعاد نصف ما فقده خلال السنوات الثلاث الماضية التي أمم فيها إنتاج البترول، فلقد كان ناتج البترول الخام حوالي ٧٠٠ ألف برميل يوميا في مارس عام ١٩٥١م حينما أصدرت الحكومة الإيرانية أمرها بتأميم البترول. وقد ظل الناتج يتدنى حتى بلغ أقل من ٥٠ ألف برميل يوميا ثم وافق شاه إيران على استئناف العمل.

ولقد وعد الكونسرتيوم (وهو مكون من ثماني شركات إنجليزية وأمريكية هولندية وفرنسية) بأن يرتفع بمعدل التصدير من البترول الخام في إيران في السنوات الثلاث الأولى من بدء العمل إلى ٣٠٠ ألف برميل يوميا في العام الأول و٤٦٠ ألفا يوميا في العام الثاني و٦٠٠ ألف برميل في العام الثالث.

وأعربت الشركات الثماني عن أملها في أن يبلغ إنتاج البترول المكرر في السنوات الثلاث الأولى ١٣٠ ألفا و٢١٠ آلاف و٢٦٠ ألف برميل يوميا على التوالي.

وبمقتضى الاتفاقية التي عقدت بين الشركات الثماني والحكومة الإيرانية تحتفظ الأخيرة بملكية منشآت شركة البترول الأنجلو إيرانية السابقة، وتعمل الشركات الثماني كمديرة للمصانع وتشتري البترول من الحكومة الإيرانية وتبيعه في الخارج.

وكانت إيران فيما مضى تعتبر أكثر بلاد الشرق الأوسط إنتاجا للبترول الخام أما اليوم فهي تحتل المركز الرابع تبعا لكثرة الإنتاج من مناطق أخرى.

وتحتل الكويت المركز الأول، فقد قفز إنتاجها من البترول من ٣٠٠ ألف برميل إلى أكثر من ١,١٠٠,٠٠٠ برميل يوميا. وارتفع الإنتاج في المملكة السعودية من ٥٥٠ ألفا إلى ٩٧٠ ألف برميل يوميا، وزاد الإنتاج في العراق من ١٤٠ ألف برميل إلى ٧٠٠ ألف برميل يوميا. وهذه الأرقام أكبر دليل على أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على إنتاج البترول الخام في العالم قد بدأت في الانهيار.

ففي عام ١٩٤٥م كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتج أكثر من ٦٦٪ من البترول الخام في العالم وفي عام ١٩٥٣م انخفضت هذه النسبة إلى ٤٩,٧٪ وفي العام الماضي (١٩٥٤م) انخفضت أيضا هذه النسبة إلى ٤٦,٥٣٪ وفي أبريل الماضي دلت الإحصائيات على انخفاض هذه النسبة للمرة الثالثة إلى ٤٥,٤٪.

وعلى الرغم من انخفاض مستوى الإنتاج في إيران، فإن إنتاج البترول في دول الشرق الأوسط الأربع: (الكويت والمملكة السعودية والعراق وإيران) قد تضاعف خلال السنوات الخمس الماضية، فقد كان إنتاج الشرق الأوسط في عام ١٩٥٠م يبلغ حوالي ١,٧٥٠,٠٠٠ برميل وقد ارتفع هذا الإنتاج في الوقت الحاضر إلى أكثر من ٣,٣٠٠,٠٠٠ برميل. وعندما يبلغ الإنتاج أشده ويعود إلى ما كان عليه في الماضي سيرتفع هذا الرقم إلى أكثر من أربعة ملايين برميل يوميا.

ولدى مقارنة الإنتاج في الشرق الأوسط بالإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية، يتضح أن معظم شركات البترول في أمريكا تعمل بمقتضى لوائح ضيقة الحدود تهدف إلى وضع إجراءات تحفظية على الإنتاج. وبينما يقدر كبار رجال صناعة البترول الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من مليون برميل يوميا كان الإنتاج في عام ١٩٥٠م يبلغ ٥,٤٠٧,٠٠٠ برميل يوميا. وكان معدل الإنتاج حتى ١٥ يوليو الماضي ٦,٦٢٦,٤٠٠ برميل يوميا.

إنتاج البترول في الكويت والخليج العربي

العدد (٣٩) السنة الأولى في ١٧/ ٩/ ١٩٥٥م

نشرت صحيفتا «الفينانشيال تيمس» و«سكوتس مان» الإنجليزيتان بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٥م النبأ التالي :

أعلنت شركة بترول الكويت أن إنتاج البترول الخام في الكويت في شهر يوليو الماضي بلغ ٤,٨٢٤,٦٦٥ طنا مقابل ٤,٠٨٩,٢٩٤ طنا في شهر يوليو ١٩٥٤م وبذلك بلغ معدل الإنتاج في الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٥٥م نحو ٣١,٩٤٨,٢٢٢ طنا مقابل ٢٦,٠٤٣,٤٤٥ طنا في عام ١٩٥٤م.

وأعلنت شركة إنتاج البترول الإيرانية أن إنتاج البترول الخام في جنوب إيران بلغ في شهر يوليو الماضي ١,٤٢٩,٠٠٠ طن وبلغ مثل هذه الكمية في شهر يونيو أيضا، وبذلك يكون مجموع الإنتاج في الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٥٥م نحو ٨,٣٢٠,٠٠٠ طن.

وأعلنت شركة تكرير البترول الإيرانية أن إنتاج معامل التكرير في عبدان كان في شهر يوليو الماضي ٦٣٤,٠٠٠ طن وبذلك يكون معدل إنتاج هذه المعامل في الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٥٥م نحو ٤,٣٤٧,٠٠٠ طن.

تقدير إنتاج النفط الخام في العالم
(مقدرا بآلاف الأطنان)

أمريكا الشمالية

المنطقة	من يناير إلى يونيو ١٩٥٤	من يوليو إلى ديسمبر ١٩٥٤	من يناير إلى يونيو ١٩٥٥	النسبة المئوية للزيادة بين النصف الأول لعام ١٩٥٤ والنصف الأول لعام ١٩٥٥
كاليفورنيا	٢٤,١٣٨	٢٣,٨٢٠	٢٣,٧٠٠	
شرق كاليفورنيا	١٣٣,٢٨٨	١٣١,٠١١	١٤١,٦٠٠	
المجموع	١٥٧,٤٢٦	١٥٤,٨٣١	١٦٥,٣٠٠	٥٪
كندا	٥,٦٩٧	٧,٢٥٦	٧,٦٠٠	٣٣,٢٪
المجموع الكلي	١٦٣,١٢٣	١٦٢,٠٨٧	١٧٢,٩٠٠	٦٪

أمريكا اللاتينية :

منطقة البحر الكاريبي

المنطقة	من يناير إلى يونيو ١٩٥٤	من يوليو إلى ديسمبر ١٩٥٤	من يناير إلى يونيو ١٩٥٥	النسبة المئوية للزيادة بين النصف الأول لعام ١٩٥٤ والنصف الأول لعام ١٩٥٥
فنزويلا	٤٨,١٨١	٥٠,٤٠٥	٥٤,٥٠٠	
كولومبيا	٣,٠٠٠	٢,٧٩٢	٢,٧٩٥	
ترينداد	١,٦٦٤	١,٧٣٤	١,٧٥٠	
المجموع	٥٢,٨٤٥	٥٤,٩٣١	٥٩,٠٤٥	١١,٧٪

تابع تقدير إنتاج النفط الخام في العالم

البلاد الأخرى

المنطقة	من يناير إلى يونيو ١٩٥٤	من يوليو إلى ديسمبر ١٩٥٤	من يناير إلى يونيو ١٩٥٥	النسبة المئوية للزيادة بين النصف الأول لعام ١٩٥٤ والنصف الأول لعام ١٩٥٥
المكسيك	٥,٨١٨	٥,٩١١	٦,٥٠٠	
الأرجنتين	٢,٠٩٥	٢,١٤٣	٢,١٥٠	
بيرو	١,١٣٠	١,١٤٢	١,٢٠٠	
أكوادور	٢٠٢	٢١٨	٢٢٠	
بوليفيا	٩١	١٢٥	١٦٠	
شيلي	١٠٦	١٢٠	١٢٠	
البرازيل	٥٠	٨٦	١١٠	
كوبا	٣	١٠	١٥	
المجموع	٩,٤٩٥	٩,٧٥٥	١٠,٤٧٥	٪١٠,٥

الشرق الأوسط

الدولة	من يناير إلى يونيو ١٩٥٤	من يوليو إلى ديسمبر ١٩٥٤	من يناير إلى يونيو ١٩٥٥	النسبة المئوية للزيادة بين النصف الأول لعام ١٩٥٤ والنصف الأول لعام ١٩٥٥
الكويت	٢٢,٣٠٦	٢٥,٤١٧	٢٨,٠٠٠	
المملكة السعودية	٢٣,٥٥٣	٢٣,٣٢٢	٢٣,٠٠٠	
العراق	١٤,٧٤٦	١٥,٩٢١	١٦,٣٠٠	
إيران	١,٠٢٠	١,٩٨٠	٦,٧٠٠	
قطر	٢,٣٠١	٢,٤٧٧	٢,٦٢٠	
مصر	١,٠٠٠	٩٩٥	٨٦٠	
البحرين	٧٤٥	٧٦٠	٧٥٠	
(المنطقة المحايدة الكويتية)	٢٨٢	٥٦٩	٦٣٠	
تركيا	١٧	٤٢	٧٠	
المجموع	٦٥,٩٧٠	٧١,٤٨٣	٧٨,٩٣٠	٪١٩,٧م

الشرق الأقصى

الدولة	من يناير إلى يونيو ١٩٥٤	من يوليو إلى ديسمبر ١٩٥٤	من يناير إلى يونيو ١٩٥٥	النسبة المئوية للزيادة بين النصف الأول لعام ١٩٥٤ والنصف الأول لعام ١٩٥٥
أندونيسيا	٥,٠٩٨	٥,٥٠٠	٥,٧٥٠	
بورنيو	٢,٤٥٧	٢,٤٤٦	٢,٥٠٠	
غينيا الجديدة	٢٣٠	٣٢٠	٢٦٠	
الهند	١٥٢	١٤٧	١٧٨	
اليابان	١٥١	١٥٣	١٥٥	
الباكستان	١٣٥	١٣٩	١٤٠	
بورما	١٠٣	٩٩	١٠٦	
المجموع	٨,٣٢٦	٨,٨٠٤	٩,٠٨٩	٩,٢٪

المنطقة الأوروبية:

الدولة	من يناير إلى يونيو ١٩٥٤	من يوليو إلى ديسمبر ١٩٥٤	من يناير إلى يونيو ١٩٥٥	النسبة المئوية للزيادة بين النصف الأول لعام ١٩٥٤ والنصف الأول لعام ١٩٥٥
النمسا	١,٦٥٠	١,٧٥٠	١,٧٥٠	
ألمانيا	١,٢٦٠	١,٤٠٦	١,٥٠٠	
هولندا	٤٥٠	٤٨٩	٥٠٠	
فرنسا	١٩٨م	٣١٠	٣٦٠	
مراكش والجزائر	١٠١	٩٢	٩٠	
يوغسلافيا	٩٧	١٩م١	١٢٥	
إيطاليا	٣٦	٣٣	٧٥	
المملكة المتحدة	٣١	٢٩	٢٧	
المجموع	٣,٨٢٣	٤,٢٢٨	٤,٤٢٧	١٥,٧٪

العالم الحر

الإقليم	من يناير إلى يونيو ١٩٥٤	من يوليو إلى ديسمبر ١٩٥٤	من يناير إلى يونيو ١٩٥٥	النسبة المئوية للزيادة بين النصف الأول لعام ١٩٥٤ والنصف الأول لعام ١٩٥٥
نصف الكرة الغربي	٢٢٥,٤٦٣	٢٢٦,٧٧٣	٢٤٢,٤٢٠	٧,٥٪
نصف الكرة الشرقي	٧٨,١١٩م	٨٤,٥١٥	٩٢,٤٤٦	١٨,٤٪
المجموع	٣٠٣,٥٨٢	٣١١,٢٨٨	٣٣٤,٨٦٦	١٠,٣٪

أوروبا الشرقية والصين(١)

الدولة	من يناير إلى يونيو ١٩٥٤	من يوليو إلى ديسمبر ١٩٥٤	من يناير إلى يونيو ١٩٥٥	النسبة المئوية للزيادة بين النصف الأول لعام ١٩٥٤ والنصف الأول لعام ١٩٥٥
الاتحاد السوفييتي	٢٨,٢٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	
رومانيا	٤,٦٠٠	٤,٨٠٠	٥,٢٠٠	
هنغاريا (المجر)	٥٧٠	٦٤٠	٧٠٠	
ألبانيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
بولندا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
تشيكوسلوفاكيا	٧٠	٧٠	٧٠	
بلغاريا	-	-	٢٠	
الصين	١٢٠	٢٣٠	٢٩٠	
المجموع	٣٣,٨١٠	٣٥,٩٤٠	٣٩,٤٨٥	١٦,٧٪
إجمالي التقدير العالمي	٣٣٧,٣٩٢	٣٤٧,٢٢٨	٣٧٤,٣٥١	١١٪

(١) بقدر الإمكان، بني تقدير إنتاج النفط في الصين على ما أمكن الحصول عليه من التصريحات الرسمية.

البترول في العالم الحر يبز مثيله في أمريكا

العدد (٤٠) السنة الأولى في ٢٤/ ٩/ ١٩٥٥

نشرت صحيفة «نيويورك هيرالدتريبيون» الأمريكية الصادرة في ٦ سبتمبر ١٩٥٥م مقالا بعنوان «إنتاج العالم الحر قد يبز إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية في البترول في النصف الثاني من عام ١٩٥٥م» هذا نصه:

نشرت صحيفة «البترول والغاز» اليوم أن بلاد العالم الحر قد تنتج بترولا أكثر من الولايات المتحدة في النصف الثاني من عام ١٩٥٥م. فبينما ارتفع إنتاج البترول في هذه البلاد بنسبة ١٠٪ في النصف الأول من العام لم يزد ارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة عن ٥٪.

ولأول مرة في التاريخ، قد يزيد إنتاج البلاد الأجنبية عن إنتاج الولايات المتحدة في المعدل المحسوب لمدة ستة شهور، هذا إذا استمرت هذه الزيادة في الإنتاج كما هي.

فلقد بلغ إنتاج بلاد العالم الحر حوالي ٥٠٠ , ٦٨٤ , ٦ برميل يوميا، مقابل ٠٠٠ , ٧٧٧ , ٦ برميل يوميا أنتجتها الولايات المتحدة. وفي شهر مايو الماضي زاد إنتاج بلاد العالم الحر عن إنتاج الولايات المتحدة لأول مرة. وفي شهر يونيو، زاد إنتاج العالم الحر بمعدل ٠٠٠ , ٩٧ برميل يوميا أي أنه أصبح ٠٠٠ , ٧١٠ , ٦ برميل يوميا مقابل ٠٠٠ , ٦١٣ , ٦ برميل يوميا أنتجتها الولايات المتحدة.

وكانت تلك أكبر زيادة في إنتاج البترول في منطقة الشرق الأوسط. ومع أنه قد لوحظ خفض طارئ في إنتاج هذه المنطقة في شهر يونيو بنسبة ٧ , ٢٪ إلا أن معدل الإنتاج وهو ٩٠٠ , ١٩٨م، ٣ برميل يوميا كان أكبر معدل شهري للمرة الرابعة في منطقة الشرق الأوسط.

وتدنى إنتاج البترول في الكويت بنسبة ٧ , ١٠٪ عن مايو فأصبح

١,٠٧٩,٠٠٠ برميل يوميا، كما تدنى إنتاج المملكة العربية السعودية بنسبة ٢,٦٪ عن شهر مايو فأصبح ٨٨٥,٣٠٠ برميل يوميا. وضربت العراق رقما قياسيا في الإنتاج إذ بلغ إنتاجها للمرة الأولى منذ تفجر البترول من أراضيها، ٧٠١,١٠٠ برميل يوميا وارتفع إنتاج البترول في إيران إلى ٣٦٤,٠٠٠ برميل يوميا مسجلا زيادة قدرها ٢٥,٨٪ عن إنتاج شهر مايو الماضي.

وبلغ الإنتاج في فنزويلا في شهر يونيو ٢,٠٧٢,٥٠٠ برميل يوميا بزيادة قدرها ٣١,٠٠٠ برميل عن إنتاج شهر مايو، ولكن هذا الإنتاج منخفض عن معدل إنتاج الشهور الستة الأولى من عام ١٩٥٥م بنسبة ١,٨٪.

وضربت كندا رقما قياسيا في إنتاجها فبلغ ٣٥٠,٠٠٠ برميل يوميا في شهر يونيو بزيادة قدرها ١٣,٦٪ عن إنتاج شهر مايو.

وأنتج الشرق الأقصى ٣٦١,١٠٠ برميل يوميا في شهر يونيو مقابل ٣٦١,٣٠٠ في شهر مايو. وبلغ إنتاج البترول في أوروبا الغربية ١٠٢,٠٠٠ برميل يوميا مقابل ١٠١,٢٠٠ برميل يوميا في شهر مايو.

بترول الشرق الأوسط خلال عام ١٩٥٥

العدد (٦٩) السنة الثانية في ١٤/ ٤/ ١٩٥٦

نشرت مجلة (الإحصائي) اللندنية الصادرة في ٢٤ مارس ١٩٥٦م مقالا بعنوان «بترول الشرق الأوسط خلال عام ١٩٥٥م» قالت فيه :

بالرغم من أن نسبة إنتاج البترول في الولايات المتحدة كانت ٤٥ في المائة من إنتاج العالم، خلال عام ١٩٥٥م، إلا أن مظاهر التقدم المثيرة في صناعة البترول، حدثت في بلاد أخرى، وعلى الأخص بلاد الشرق الأوسط وفنزويلا والشرق الأقصى وروسيا.

ويبين الجدول التالي تزايد إنتاج البترول في هذه المناطق الأربع خلال الثلاثين عاما الأخيرة.

الإنتاج مقدرا بآلاف الأطنان المترية

المنطقة أو الدولة	السنوات			
	١٩٢٥	١٩٣٥	١٩٤٥	١٩٥٥
الشرق الأوسط	٤,٧٠٠	١١,٧٠٠	٢٦,٩٠٠	١٦١,٧٠٠
فنزويلا	٢,٨٠٠	٢٢,٠٠٠	٤٧,٣٠٠	١١١,٠٠٠
الشرق الأقصى	٥,٠٠٠	٨,٣٠٠	٢,٠٠٠	١٧,٧٠٠
روسيا	٧,٢٠٠	٢٠,٥٠٠	٢٥,٢٠٠	٧٠,٠٠٠

وقد جرت المباحثات في خلال عام ١٩٥٥م، ومازالت جارية لاستئناف المفاوضات بين المملكة السعودية وبريطانيا لتسوية النزاع حول واحة البوريمي تسوية مرضية للجانبين.

البحرين

أما في البحرين فلقد ثبت إنتاج البترول فيها منذ عام ١٩٤٨م حتى الآن عند كمية ٣٠,٠٠٠ برميل يوميا وقد تم إنجاز مشروع توسيع معمل التكرير، في العام الماضي. فأنشئت وحدة جديدة للتقطير في جو مفرغ من الهواء طاقتها ٢٣,٠٠٠ برميل يوميا. كما أنه ستنشأ وحدتان إضافيتان هذا العام طاقة كل منها ١٠,٠٠٠ برميل يوميا.

إيران

وكان عام ١٩٥٥م هو أول عام كامل تعمل في أثنائه شركات الكونسورتيوم الدولي لاستخراج البترول في إيران. ولقد اتفقت هذه الشركات فيما بينها على زيادة الإنتاج عما اتفق عليه في البداية، ومع ذلك فإنه لا ينتظر أن تحقق هذه الزيادة ما تريده الحكومة الإيرانية من التزايد المستمر لإنتاج البترول في أراضيها. ومما يذكر أن قانون تأميم صناعة البترول في إيران صدر في أوائل عام ١٩٥١م، ثم عقد في أكتوبر عام ١٩٥٤م، اتفاق بين شركة البترول الإيرانية الوطنية الحكومية من جهة وبين مجموعة من شركات البترول العالمية (الكونسورتيوم) من جهة أخرى، ينص على استئناف عملية استخراج البترول على نطاق واسع. وطبقا لهذا الاتفاق ارتفع إنتاج البترول في إيران إلى ٢٩ مليون متر مكعب في العام الحالي وكان ١٩ مليونا في عام ١٩٥٥م -ومن المنتظر أن يصل إلى ٣٧ مليونا في عام ١٩٥٧م (وهذه الكمية هي ذروة الإنتاج في عام ١٩٥٠م قبل أن يصدر قانون التأميم). ونصف هذه الكميات يكرر في عبدان أما النصف الآخر فيصدر على هيئة بترول خام. وفي الوقت نفسه تقدمت صناعة البترول في إيران من الناحية الفنية واستعملت أحدث الطرق والآلات حتى تتمشى مع أحدث التطورات في العالم وحتى تستطيع الصمود في وجه المنافسة من ناحية النوع والثمن. والواقع أن منابع البترول الإيرانية يجري إعدادها لكي تشغل مكانا رئيسيا لسد احتياجات السوق العالمية خاصة في نصف الكرة الشرقي.

وفي خلال العام الماضي، قامت شركات الكونسورتيوم، بتنمية العمل في جميع حقول البترول وخاصة في حقل «آجار جاري» الكبير الجديد وأحدثت توسيعات في محطة التعبئة في بندر مشهور، وذلك بجانب أعمال الصيانة والتجديد الشاملة في جميع منشآت الشركة. وكذلك قامت شركة التكرير بتجديد وتوسيع معامل التكرير في عبدان حتى تستطيع مواجهة الزيادة في الإنتاج.

وفي عام ١٩٥٥م بلغ إنتاج البترول في إيران ١٧,٧٢,٩٠٠ طنا طوليا كررت منها معامل التكرير الإيرانية ٧,٢٧٦,٠٠٠ طنا. وفي أوائل العام الحالي عرضت الحكومة الإيرانية على شركات الكونسورتيوم تعديل اتفاقية ١٩٥٤م، بحيث يسمح التعديل الجديد بزيادة كمية الإنتاج من البترول في العام الحالي والأعوام المقبلة. وستساعد زيادة حصيلة الحكومة الناتجة عن زيادة كمية الإنتاج (أرباح البترول الإيراني تقسم مناصفة بين الحكومة وشركات الكونسورتيوم) على سد العجز في ميزانيتها أو على الأقل تخفيضه، بمبلغ يتراوح بين ١٠ ملايين و٢٠ مليون جنيه استرليني.

ولقد أعلن المسؤولون في الحكومة الإيرانية منذ وقت قريب عن ملحق سري لاتفاقية ١٩٥٤م، يسمح بتخفيض النسبة التي تحصلها الحكومة على كل طن من البترول الخام في حالة زيادة كمية الإنتاج عما اتفق عليه من ١٩٥٥م إلى ١٩٥٧م. وهذه الكميات هي ١٥ مليون طن لعام ١٩٥٥م و٢٣ مليون طن لعام ١٩٥٦م و٣٠ مليون طن لعام ١٩٥٧م ودخل الحكومة في هذه الأعوام على التوالي سيكون ٢٣ مليون جنيه استرليني و٤٨ مليون جنيه و٦٨ مليون جنيه، وتشجيعا لزيادة الإنتاج ستسمح الحكومة بتخفيض نسبة ٥٪ عن العشرة أطنان الأولى، و٧,٥٪ عن العشرة أطنان الثانية و١٠٪ عن العشرة أطنان الثالثة، في كمية الزيادة عن الإنتاج المتفق عليه في اتفاقية ١٩٥٤م.

وإذا وافقت شركات الكونسورتيوم على هذه المقترحات فإن الحكومة الإيرانية تتوقع أن يبلغ دخلها عام ١٩٥٦م مبلغ ٦٨ مليون جنيه وعام ١٩٥٧م مبلغ ٩٠

مليون جنيه. وبطبيعة الحال ستساعد الزيادة في الإنتاج على توزيع المصاريف الإدارية على العمليات وبذلك تنخفض تكاليف الإنتاج

العراق

وفي العراق بلغ إنتاج حقل البترول في كركوك رقما قياسيا هو ٥٣٤,٣٠٠ برميل يوميا في أغسطس الماضي. وقد أجريت تحسينات كبيرة خلال عام ١٩٥٥م في حقلين آخرين في نفس المنطقة هما حقلي جامبور وباي حسن والأول يقع على بعد حوالي ٢٥ ميلا إلى الجنوب الشرقي من كركوك.

وقد مدت خطوط الأنابيب من جامبور إلى كركوك وحفر في نفس المنطقة بئران آخران للإنتاج على نطاق تجاري. أما حقل باي حسن الذي اكتشف عام ١٩٥٣م فهو يقع على بعد حوالي ٢٠ ميلا إلى الجنوب الغربي من كركوك.

وتقوم شركة بترول البصرة باستخراج البترول من الزبير ومن الآبار الجديدة في منطقة الرميلة. وستقوم الشركة بإنشاء محطة للتنقية طاقتها ٨٠,٠٠٠ برميل يوميا، وبمد خط أنابيب قطرها ١٤,٢٥ بوصة وطولها ٢٠ ميلا في الاتجاه الشمالي الشرقي إلى الزبير، وذلك لرفع الإنتاج في الرميلة إلى مستوى الإنتاج التجاري.

وتعمل شركة بترول الموصل في حقلين صغيرين -عين زيلة وبوتماه- ويقعان إلى الشمال الغربي من كركوك ويتدفق إنتاجهما خلال خط أنابيب قطرها ١٢ بوصة وطولها ١٣٥ ميلا إلى محطة التوصيل ك ٢ الواقعة على نهر دجلة والتابعة لشركة بترول العراق.

ومن المقرر مد خط أنابيب قطرها ٢٤ بوصة وطولها ٧٥ ميلا من حمص في سوريا إلى طرابلس في لبنان لمواجهة الزيادة في إنتاج البترول الخام في كركوك ونقلها إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط. ومن المنتظر أن ينقل هذا الخط الجديد ١٨,٠٠٠ برميل يوميا، بمساعدة محطتي مضخات إضافيتين.

وخطوط الأنابيب الحالية تتكون من خط ثنائي كل منهما يتكون من أنبوبتين قطرهما ١٢ بوصة و١٦ بوصة، وخط قديم مكون من أنبوبتين قطرهما ٣٠ و٣٢ بوصة. ويحمل أحد خطوط الأنابيب ذات القطر ١٢ و١٦ بوصة البترول الخام إلى طرابلس. أما الخط الثاني فهو ناقص وكان في الماضي يمتد إلى معمل تكرير البترول في حيفا.

وتعتزم شركة بترول العراق مد خط أنابيب ثالث من حمص إلى طرابلس وتحويل الخط الممتد من المفرق إلى حيفا وغير المستعمل إلى صيدا، مما سينتج عنه زيادة حصيلة الحكومة اللبنانية من مدفوعات الشركة.

ولقد بلغ دخل العراق من البترول خلال عام ١٩٥٥م حوالي ٧٢ مليون جنيه بزيادة ٤ ملايين عن عام ١٩٥٤م. وقد عدلت في العام الماضي ١٩٥٥م الاتفاقية المعقودة بين شركة بترول العراق والحكومة العراقية في عام ١٩٥٣م والتي تنص على اقتسام الأرباح مناصفة بحيث زادت نسبة الحصيلة التي تجنيها الحكومة العراقية على البترول الخام. وتخصص العراق حوالي ٧٠ في المائة من دخل البترول لتنفيذ المشروعات الاقتصادية والعمرانية والصحية.

الكويت

أما إمارة الكويت الصغيرة المساحة فجاء ترتيبها الرابعة في إنتاج البترول في العام الماضي، بعد الولايات المتحدة وفنزويلا وروسيا، ولقد بلغ عدد الآبار حتى آخر يونية ١٩٥٥م، ١٨١ بئرا، منها ١٣٧ بئرا في منطقة البرقان و٤٤ بئرا في منطقة المقوع والأحمدي، ومن هذه الآبار كلها ١٢٦ بئرا تنتج بترولا بالفعل ومعدل الإنتاج اليومي لكل منها هو ٦٢٠٠ برميل ومنابع البترول في الكويت تقع في ثلاث طبقات من الأحجار الرملية يرجع تكوينها إلى العصر الطباشيري (الكريتاسي) وهي بذلك تختلف عن حقول البترول في الشرق الأوسط إذ أن أغلب هذه الحقول يستخرج بترولها من طبقات من الأحجار الجيرية، وقد تم حفر بئر جديدة في منطقة الروضتين على بعد ٧٠ ميلا من مدينة الكويت، ويجري العمل الآن في حفر بئر

ثانية في نفس المنطقة، ولم يعرف بعد على وجه التحديد مدى اتساع هذا الحقل الجديد في الروضتين.

وتصدر الكويت إلى معامل التكرير في المملكة المتحدة حوالي ٥٠ في المائة من كميات البترول الخام الذي تستورده هذه المعامل سنويا.

وقد صدر في بريطانيا في العام الماضي قانون خاص بضرائب الدخل، استفادت منه شركة بترول الكويت في إعفاء الأرباح التي تدفعها لحكومة الكويت من ضرائب الدخل في بريطانيا. وفي عام ١٩٥٥م بلغ الإنتاج من البترول الخام في الكويت ٥٣,٨٩٤,٠٦٨ طنا في مقابل ٤٦,٩٦٩,٤١٥ طنا في عام ١٩٥٤م.

وقد أذاعت شركة بترول الخليج في شهر فبراير الماضي أنباء اكتشاف حقل مهم جديد للبترول في الكويت.

المنطقة المحايدة

ويأتي ترتيب المنطقة المحايدة في مؤخرة المناطق المنتجة للبترول في الشرق الأوسط. والمنطقة المحايدة هي منطقة صغيرة تشبه الوتد في شكلها العام، وتقع على الخليج بين إمارة الكويت والمملكة السعودية وإنتاجها يأتي من حقل «وفرة» وقد بلغ في عام ١٩٥٥م (٢٥,٠٠٠) برميل يوميا، بزيادة ٨,٥٠٠ برميل يوميا عن إنتاج عام ١٩٥٤م. وأول بئر بترول في هذه المنطقة اكتشفته «شركة أمين أويل» في عام ١٩٥٣م بعد أن أنفقت مبلغ ١٠,٥ مليون جنيه في أعمال الحفر والتنقيب. وتنقل شركة أمين أويل بترولها خلال خط أنابيب قطرها ١٠,٨ بوصة وطولها ٣٤ ميلا في اتجاه الشمال الشرقي إلى (ميناء عبدالله) في الكويت. أما شريكتها (شركة باسيفك وسترن) فتنقل بترولها شرقا إلى ميناء خاص بها في المنطقة المحايدة، وذلك خلال خط أنابيب قطرها ١٠ بوصات، كما أنها انتهت من مد خط أنابيب قطرها ٢٠ بوصة إلى داخل ميناء الخليج لشحن البواخر بالبترول. وتقوم شركة أمين أويل في الوقت الحاضر بحفر بئر جديدة على بعد ١,٢٥ ميلا إلى الشرق من حقل

(وفرة) الشرقي. وعدد الآبار المنتجة للبترول بالفعل في المنطقة المحايدة هو ٢٩ بئرا.

قطر

وإنتاج إمارة قطر من البترول يأتي من حقل واحد يسمى (دخان) اكتشف في عام ١٩٤٠م. وكان إنتاجه في عام ١٩٥٥م حوالي ١١٠,٠٠٠ برميل يوميا.

وقد أنشئت في الربيع الماضي محطة تكرير طاقتها ٦٠٠ برميل يوميا في نهاية خط أنابيب قطرها ١٤ بوصة وطولها ٦٥ ميلا، تنقل البترول إلى الشاطئ الشرقي، وكذلك تجري عمليات التنقيب عن البترول تحت سطح البحر. وتملك مجموعة شركات شل الهولندية الملكية امتيازا للتنقيب عن البترول خارج المياه الإقليمية لقطر.

المملكة السعودية

وفي أواخر عام ١٩٥٥م قامت شركة أرامكو في المملكة السعودية بتنفيذ مشروع إنشائي رئيسي لاستغلال منطقة آبار جديدة. وهي تقوم الآن بمد خط أنابيب قطرها ٢١ بوصة وطولها ١٥٠ ميلا تبدأ من حقل «سفانية» الواقع تحت سطح البحر، لنقل ١٥٠,٠٠٠ برميل يوميا. وقد تم حفر ٦ بئرا في هذا الحقل.

الشرق الأوسط

وموجز القول إن الشرق الأوسط ينتج في الوقت الحاضر من البترول أكثر مما كان العالم كله ينتج في عام ١٩٢٥م. ولولا هذا النمو المتزايد في إنتاج البترول في هذه المنطقة الاستراتيجية -مضافا إليه الإنتاج الكبير في فنزويلا- لما استطاعت صناعة البترول أن تسد احتياجات عالم ما بعد الحرب.

إن منابع البترول في الشرق الأوسط قد ضاعفت موارد القوى المحركة في العالم على في مدى ربع القرن الأخير، وذلك في الوقت الذي لم يتزايد فيه إنتاج

الفحم بل ثبت عند حد معين ، كما لا يزال أمام القوة الذرية المحركة ربع أو نصف قرن من الزمان حتى يمكن استغلالها استغلالا تجاريا .

وقد صرحت المصادر المسؤولة في لندن أن حصيلة العراق وإيران والكويت من دخل البترول في عام ١٩٥٥م بلغت في مجموعها ٢٢٥ مليون جنيه استرليني ومن المنتظر أن تبلغ حصيلة هذه الدول الثلاث ٣٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٦٠م .

بترول الشرق الأوسط
هو عامل الموازنة بين الإنتاج والطلب في العالم

العدد (٧٠) السنة الثانية في ٢١/ ٤/ ١٩٥٦

نشرت صحيفة القانون (ذي لو جورنال) البريطانية الصادرة في ٦ مارس عام ١٩٥٦م مقالا بعنوان (مستقبل البترول) قالت فيه:

سيظل البترول لأعوام عديدة مقبلة، هو المورد الوحيد لسد احتياجات العالم المتزايدة من القوى المحركة. فإنتاج العالم من الفحم لا يمكن زيادته بنسبة الحاجة إليه. والقوة الذرية ستزيد أهميتها في كل عام عن سابقه، ولكن سيمضي وقت طويل قبل أن يمكن استغلالها تجاريا. ولكي يفي إنتاج البترول بزيادة الطلب عليه يجب على العالم الحر أن ينفق أكثر من ١٠٠,٠٠٠ مليون جنيه استرليني في خلال السنوات العشر المقبلة على صناعته، وبطبيعة الحال سيكون من الضروري أن تساهم شركات البترول نفسها بأكبر قسط من هذا المبلغ الضخم.

أغنى الآبار في منطقة الخليج العربي

وقد أعد قسم البترول في بنك (تشيس مانهاتن) في الولايات المتحدة تقريرا يعتمد عليه، يتناول النمو المنتظر لصناعة البترول في العالم واحتياجاتها المالية المحتملة. ويؤكد التقرير الأهمية العظمى لبترول الشرق الأوسط كعامل الموازنة بين الإنتاج والطلب في العالم الحر.

وقد تأكدت النتائج التي انتهى إليها التقرير السابق بتقرير آخر وضعه مستر و. آ. برات (وهو من أكبر علماء الجيولوجيا والبترول، وكان يشغل منصب نائب مدير شركة ستاندارد للبترول في نيوجرسي بالولايات المتحدة) وقدمه إلى لجنة الطاقة الذرية المشتركة في الولايات المتحدة. بل إن التقدير الذي وضعه مستر برات في تقريره لاحتياطي البترول المختزن في باطن الأرض في الشرق الأوسط قد زاد زيادة كبيرة عن جميع التقديرات السابقة. إذ أنه يقدر المختزن في باطن الأرض في

الشرق الأوسط من البترول بنحو ثلاثة أرباع احتياطي البترول الخام في العالم الحر (واحتياطي البترول في العالم حسب تقدير مستر برات هو ٢٣٠,٠٠٠مليون برميل) وكان أعلى التقديرات السابقة لاحتياطي البترول في العالم هو ١٤٥,٠٠٠ مليون برميل. ولم يدخل في حساب هذه التقديرات، الاكتشافات الجديدة التي تمت في الأشهر القليلة الماضية، والمعتقد أن هذه الاكتشافات قد أضافت آلاف الملايين من البراميل إلى احتياطي البترول في الشرق الأوسط، وتتركز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لأغنى آبار البترول حول منطقة الخليج العربي.

إنتاج الشرق الأوسط

ومن المنتظر أن يبلغ إنتاج الشرق الأوسط من البترول ثلث إنتاج العالم الحر، في خلال السنوات العشر المقبلة. وفي العام الماضي كانت نسبة إنتاج الشرق الأوسط أقل قليلا من ربع إنتاج العالم الحر. وقد لا يمضي ربع قرن إلا ويبلغ إنتاج الشرق الأوسط ثلاثة أمثال ما هو عليه الآن.

وتدل الإحصائيات على أن الطلب على البترول في الولايات المتحدة في ربع القرن الماضي قد ازداد بنسبة مركبة سنوية قدرها ٥,٨ في المائة. أما في بقية أنحاء العالم الحر فقد ازداد الطلب على البترول في الثلاثين عاما الأخيرة بنسبة مركبة سنوية قدرها ١١ في المائة. وهذه مظاهر لها دلالاتها وأهميتها.

زيادة الطلب على البترول في المستقبل

وعلى ضوء هذه الزيادة في الطلب وبمساعدة عوامل أخرى أمكن التوصل إلى عمل إحصاء لما سيكون عليه الطلب في المستقبل.

المنطقة	الطلب مقدرا بآلاف البراميل في اليوم		
	عام١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥
الولايات المتحدة	٨,٣٨٠	١٠,٣٠٠	١٢,٨٠٠
البلاد الأخرى ولا تدخل ضمنها بلاد المعسكر الشرقي	٥,٩٠٠	٨,٤٠٠	١٢,٠٠٠
مجموع الطلب في العالم الحر	١٤,٢٨٠	١٨,٧٠٠	٢٤,٨٠٠

وهذه الأرقام تفيد بأن التوسع في الطلب على البترول في خلال العشرة أعوام المقبلة سيكون بنسبة ٥٣ في المائة في الولايات المحدة، وبنسبة ١٠٣ في المائة في بقية أنحاء العالم الحر. وهذه التقديرات غير مبالغ فيها، كما تشير التجارب الماضية. إذ أنه لم يضف إلى زيادة الطلب في الولايات المتحدة أكثر من ثلاثة أرباع النسبة المركبة ٥,٨ في المائة وفي بقية انحاء العالم الحر أكثر من ثلثي النسبة المركبة ١١ في المائة.

هل يمكن مواجهة الزيادة في الطلب؟

واذا كان الطلب سيرتفع إلى المستويات التي تنبأوا بها، فهل يمكن التوسع في الإنتاج لمواجهة هذه الزيادة في الطلب؟

وللإجابة عن ذلك نقول إنه لايبدو أدنى شك في أنه يمكن سد جميع الاحتياجات المنتظرة في ربع القرن القادم من احتياطي للبترول المخزون في باطن الأرض. ولقد ثبت حتى نهاية العام الماضي وجود احتياطي للبترول الخام في أنحاء العالم الحر، يقدر بكمية ١٧٨,٠٠٠ مليون برميل منها ١٧ في المائة في الولايات المتحدة. أما الباقي ونسبته ٨٣ في المائة والموجود خارج الولايات المتحدة، فيوجد

على الأقل ثلاثة أرباعه - حوالي ١٢٠,٠٠٠ مليون برميل - في بلاد الشرق الأوسط. وهذا الاحتياطي من البترول يكفي لمواجهة الاستهلاك في العشرة أعوام المقبلة (١٩٥٦م - ١٩٦٥م) والذي يقدر بكمية ٣٩,٠٠٠ مليون برميل في الولايات المتحدة وبكمية ٣٢,٠٠٠ مليون برميل في بقية أنحاء العالم الحر.

أهمية بترول الشرق الأوسط

إن أهمية بترول الشرق الأوسط أكبر مما تبدو لأول وهلة. إذ أن احتياطي البترول في الولايات المتحدة وفي فنزويلا (وهي ثانية بلاد العالم إنتاجا للبترول) لا يمكنه مواجهة الاستهلاك إلا لمدة ١٠ إلى ١٥ عاما فقط. هذا إلى جانب تحكّم الاكتشافات الجديدة لآبار البترول في هذين البلدين إلى حد كبير في الإنتاج.

ولا يوجد أي سبب ظاهري يمنع استمرار اكتشافات آبار جديدة من البترول ولكن تكاليف الإنتاج ترتفع باستمرار. ففي الولايات المتحدة، ارتفعت تكاليف إنتاج البرميل من البترول الخام، وبالتالي تكاليف تكريره، من ٨٤ سنتا في عام ١٩٤٦م إلى دولار واحد و٧٦ سنتا في عام ١٩٥٤م. وبالإضافة إلى هذا، قد جف حوالي (خمسي) عدد الآبار التي يستخرج منها البترول في الولايات المتحدة. أما الآبار الباقية، وهي التي تنتج البترول في الوقت الحاضر، فمن الضروري أن تتعمق الآلات فيها أكثر من العمق الحالي حتى يمكن استخراج البترول منها. وكذلك فإن عددا من الآبار الجديدة الكبيرة، قد بدا إنتاجها يقل. وأغلبية الآبار التي تكتشف في الوقت الحالي آبار صغيرة جدا، أما في كندا فتبدوا الحالة أكثر تفاؤلا، حيث إن حركة اكتشاف منابع للبترول مازالت في مهدها إذا ما قورنت بالتقدم الذي بلغته صناعة البترول في الولايات المتحدة.

والمقارنة بين بترول الشرق الأوسط، الذي يعثر عليه دائما في حقول كبيرة وعلى أعماق قريبة، وبترول نصف الكرة الغربي مثيرة للدهشة حقا. ففي نهاية عام ١٩٥٥م، كان معدل الإنتاج اليومي لكل بئر في المملكة السعودية هو ٩٠٠ طن من

البترول، بينما كان معدل الإنتاج اليومي لكل بئر في الولايات المتحدة طنين فقط، والعامل الوحيد الذي يحد من إنتاج البترول في الشرق الأوسط هو عدم توافر وسائل النقل والتكرير، أما البترول الخام فهو موجود بكثرة.

زيادة الإنتاج:

يقدر واضعو التقرير، أنه بعد عشرة أعوام سيزيد الإنتاج اليومي في نصف الكرة الغربي من ٦ , ١٠ مليون برميل إلى ١ , ١٥ مليون برميل بينما ينتظر أن يقفز إنتاج البترول في الشرق الأوسط من ٢ , ٣ مليون برميل يوميا، إلى ٣ , ٨ مليون برميل يوميا وحقيقة الأمر أنه لا يمكن سد احتياجات العالم الحر من موارد القوى المحركة بدون بترول إيران والعراق والمملكة السعودية والكويت وقطر والبحرين. فالولايات المتحدة نفسها أصبحت تستورد البترول، ولقد بلغ ما استوردته خلال عام ١٩٥٥م أكثر من مليون برميل يوميا من البترول الخام، ومن المنتظر أن ترتفع هذه الكمية المستوردة إلى ٥ , ٣ مليون برميل يوما في عام ١٩٦٥م.

ولكي يتمشى إنتاج البترول دائما مع الطلب، يجب إنفاق مبالغ ضخمة على صناعته، ويقدر واضعو التقرير المال الذي يجب إنفاقه لإتمام التوسع اللازم في إنتاج البترول، بمبلغ ٥٠٠ , ٧٣ مليون دولارا في الولايات المتحدة وأكثر من نصف هذا المبلغ في بقية أنحاء العالم الحر. وحيث إن رؤوس الأموال في الدول المنتجة للبترول لا يمكنها أن تقدم أكثر من جزء يسير من هذا المبلغ الضخم. فإن بقية المبلغ يجب أن تدبر من الأرباح المحفوظة.

إن صناعة البترول تنمو بسرعة فائقة، ولكن ليس من المنتظر أن تزيد أرباح أسهمها بنسبة هذا النمو والتوسع. بل إنها لن تعدو أن تكون أرباحا متواضعة نظرا للحاجة الماسة إلى تمويل عمليات التنقيب والتوسيع المقبلة.

خطوط أنابيب جديدة للبترول

نشرت صحيفة «سكوتسمان» البريطانية الصادرة في ٢٦ من مارس ١٩٥٦م

خبرا تحت عنوان «أنابيب لبترول الشرق الأوسط» قالت فيه إن المصادر المسئولة في لندن صرحت بأن شركات البترول في الشرق الأوسط قد قررت أن تمد خطوط أنابيب جديدة لنقل البترول من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط لمواجهة احتياجات أوروبا المتزايدة منه.

وخطوط الأنابيب الرئيسية الموجودة حاليا تمتد من المملكة السعودية ومن شمال العراق. وترفض هذه المصادر أن تصرح بمكان وطريق ومصب خطوط الأنابيب المزمع إنشاؤها لأنها تعتبر من الأسرار التجارية والسياسية.

ولقد صرح خبراء البترول بأن إنتاج البترول يتزايد باستمرار في الكويت والعراق وإيران وهي البلاد الواقعة حول رأس الخليج العربي. وقد درس مشروع مد خط انابيب من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط منذ ثماني سنوات ولكنه لم ينفذ. هذا وتستغرق عملية النقل البحري للبترول من الخليج العربي إلى البحر الأبيض وقتا طويلا، حتى لو استعملت الناقلات الضخمة السريعة، إذ أن المسافة من الخليج إلى البحر الأبيض حول شبه الجزيرة العربية تساوي المسافة من البحر الأبيض إلى أوروبا.

محطة جديدة لبيع البترول:

جاءنا البيان التالي من شركة بترول الكويت المحدودة بتاريخ ٣ أبريل عام ١٩٥٦م:

ستفتح محطة جديدة لبيع البترول في خلال أسبوع في موقع قريب من قصر الشعب على الطريق الساحلي المؤدي إلى السالمية والفنطاس وستكون هذه سادسة محطات بيع البترول في الكويت. (افتتحت هذه المحطة فعلا) والمحطات الخمس الأخرى هي:

١- محطة المدينة - في شارع الجهرة قريبا من ميدان ا لصفاة.

٢- محطة باب الجهرة - خارج السور.

٣- محطة نايف ـ داخل السور .

٤- محطة الشويخ ـ على الطريق الرئيسي المؤدي من الكويت إلى الجهرة .

٥- محطة باب الشعب ـ خارج السور .

وتعد المشروعات في الوقت الحاضر لإنشاء محطة سابعة لبيع البترول في مدينة الكويت في مكان قريب من دائرة الكهرباء . ومحطة ثامنة على طريق الشامية ، ومحطة تاسعة في قرية الجهرة ومحطة عاشرة في قرية الفحيحيل .

زيادة قياسية في إنتاج النفط في العالم

العدد (٧٣) السنة الثانية في ١٢/ ٥/ ١٩٥٦

نشرت صحيفة «النفط» اللندنية الصادرة في يناير ١٩٥٦م مقالا بعنوان «زيادة قياسية في إنتاج النفط في العالم» قالت فيه:

إن العام الماضي قد شهد أضخم زيادة في إنتاج النفط سجلت حتى الآن منذ عرفت صناعته. فقد ارتفع ناتج العالم من النفط الخام بمقدار ٧٧ مليون طن متري وبلغت جملةالناتج في السنة كلها ٧٦٣ مليون طن. وكانت أكبر زيادة حدثت قبل ذلك هي الزيادة التي بلغت ٦٥ مليون طن في عام ١٩٥١م. وكان معدل العام الماضي للتوسع مرتفعا ارتفاعا غير متوقع. فقد كان المتوقع أن تكون الزيادة في عام ١٩٥٥م أكثر بعض الشيء من الزيادة التي تحققت في عام ١٩٥٤م (حوالي ٣٠ مليون طن)، ولكن لم يكن ممكنا التنبؤ بمدى الزيادة على الطلب وفي الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية. إن إنتاج النفط الخام في العالم الحر قد تقدم على مر العقود الثلاثة الماضية من الزمن بمعدل سنوي بلغ متوسطه حوالي ٥,٥٪ ولكن زيادة العام الماضي كانت تعادل أكثر من ١٠٪.

لقد حدثت في عام ١٩٥٥م زيادات قياسية فوق العام السابق، في الشرق الأوسط (٢٤ مليون طن)، وفي فنزويلا (أكثر من ١٢ مليون طن)، وفي كندا (٤ مليون طن)، وفي أوروبا الغربية (١,٥ مليون طن) وإن كان الإنتاج في الولايات المتحدة قد هبط بمقدار ٥,٥ مليون طن في عام ١٩٥٤م، فقد حدثت زيادة أكثر من ٢٠ مليون طن في العام الماضي، أي ما يعادل نسبة ٦,٦٪ ومع ذلك فقد كانت هذه الزيادة أصغر نسبيا مما حدث في جميع المناطق الأخرى باستثناء الشرق الأقصى. وبالتالي فإن نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من جملة إنتاج العالم الحر قد هبط لأول مرة إلى أقل من ٥٠٪ بينما أصبح نصيب الشرق الأوسط الآن يمثل حوالي الربع، ونصيب المنطقة الكاريبية يمثل ما يزيد على السدس. ومنذ عام ١٩٤٦م (راجع الجدول رقم ١) بلغ الإنتاج الضعف تقريبا في العالم الحر على وجه

الإجمال، وقد كانت نسبة الزيادة أكثر من ٣٦٠٪ في الشرق الأوسط، وحوالي ١٠٠٪ في فنزويلا وحوالي ٤٠٪ في الولايات المتحدة الأمريكية. وقرب نهاية العام الماضي وصل الإنتاج في العالم الحر على وجه الإجمال إلى معدل حوالي ٦٩٠ مليون طن سنويا. ونظرا إلى أن ظروف الفورة الحالية في إنتاج النفط لا تنبئ عن أي دليل على الهبوط، فسوف يستمر مستوى الإنتاج في الارتفاع وإن كان يحتمل أن يكون ذلك في سرعة أقل مما سار عليه ارتفاعه في العام الماضي. إن المعدل الحالي لإنتاج النفط في العالم الحر يعادل من حيث القيمة الحرارية (بافتراض أن الطن الواحد من النفط يعادل ٥ , ١ طن من الفحم)، ما يزيد كثيرا على ألف مليون طن من الفحم الصلب في السنة، في مقابل الرقم البالغ حوالي ١١٥٠ مليون طن الذي ظل إنتاج العالم الحر السنوي من الفحم يتأرجح حوله منذ قبيل الحرب العالمية الأولى.

جدول رقم (١)

إنتاج النفط الخام في العالم (مقدرا بملايين الأطنان المترية)

اسم المنطقة	١٩٤٦	١٩٤٩	١٩٥٢	١٩٥٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٤	٣٥٣	٣٠٩	٣٣٣
المنطقة الكاريبية	٦٣	٧٦	١٠٣	١٢٠
الشرق الأوسط	٣٥	٧١	١٠٦	١٦٢
مناطق أخرى	١٥	٢٩	٤٣	٦٥
أوروبا الشرقية ـ الصين	٢٧	٤٠	٦٠	٨٣
المجموع	٣٧٤	٤٦٩	٦٢١	٧٦٣

الولايات المتحدة وكندا

وتقارن زيادة العام الماضي البالغة نسبتها ٦,٦٪ في الولايات التحدة الأمريكية بزيادة تتنبأ بها الدوائر المسؤولة، تتراوح بين ٣ و٤,٥٪. كما أن الزيادة الكبيرة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية قد ساندتها زيادة في الواردات، وانخفاض بسيط في المختـزن من النفط في باطن الأرض. إن كل هذا إنما يدل على أن النشـاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية قد اتسع اتساعا فوق المتوقع. وقد ارتفع المعدل اليومي لإنتاج النفط الخام من ٦,٣ ملايين برميل في نهاية عام ١٩٥٤م. إلى حوالي٦,٧ ملايين برميل في فترة شهري مارس وأبريل ثم تأرجح بعد ذلك بين ٦,٥ و٦,٨ ملايين برميل خلال معظم الفترة الباقية من السنة حتى بلغ حوالي ٦,٩ ملايين برميل خلال شهر ديسمبر. وفي هذا المستوى الإنتاجي لا تزال توجد طاقة إنتاجية احتياطية ضخمة وقد جاءت جميع الزيادات الإنتاجية في العام الماضي من الولايات المتحدة الواقعة إلى الشرق من جبال الروكي، أما إنتاج كاليفورنيا فقد هبط هبوطا طفيفا.

وقد ارتفع إنتاج النفط الكندي في عام ١٩٥٥م بما يقرب من الثلث إلى حوالي ١٧ مليون طن، فبلغ معدلا قدره حوالي ٢٠ مليون طن قرابة نهاية العام، وإذا احتاج الأمر فإنه يمكن رفع الإنتاج من الحقول الموجودة إلى حوالي ٣٧ مليون طن في العام منها ٣٠ مليونا من منطقة البرتا ومعظم الباقي من منطقة ساسكا تشيوان. وقد ساعدت التوسيعات الكبيرة التي أدخلت على معامل التكرير في منطقة شمال غرب المحيط الهادي في الولايات المتحدة على زيادة إنتاج منطقة البرتا في عام ١٩٥٥م. بينما ساعد خطان من خطط الأنابيب الجديدة على أن يرتفع الناتج من منطقة ساسكاتشيوان من مليون طن سنويا في أواخر عام ١٩٥٤م إلى حوالي ٥ ملايين طن سنويا -أي ربع جملة إنتاج كندا- في أواخر عام ١٩٥٥م.

فنزويلا والمكسيك والأرجنتين وبيرو

وكنتيجة طبيعية للفورة الاقتصادية ارتفع كذلك إنتاج النفط في فنزويلا فبلغت

جملته حوالي ١١١ مليون طن. وقد تعدى الإنتاج مليونين من البراميل يوميا لأول مرة في أواخر عام ١٩٥٤م وظل فوق هذا المستوى طيلة عام ١٩٥٥م. وقرابة أواخر عام ١٩٥٥م بلغ الإنتاج ذروة تزيد على ٢,٢ مليون برميل يوميا بمعدل يبلغ ١١٦ مليون طن سنويا.

إن فنزويلا مازالت محتفظة بالمركز الثاني في ترتيب البلدان المنتجة للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. ومما يذكر أن إنتاج فنزويلا يبلغ ثلث إنتاج الولايات المتحدة.

وفي المكسيك حيث تم اكتشاف عدد من الحقول الجديدة في السنوات الأخيرة قارب الإنتاج ١٣ مليون طن في عام ١٩٥٥م ولا يزال التوسع مستمرا في اطراد. وفي الأرجنتين ارتفع الإنتاج مرة أخرى فبلغ حوالي ٥,٤ ملايين طن في عام ١٩٥٥م أي بزيادة مليون طن عما بلغه في أعوام ١٩٥٠م و١٩٥١م و١٩٥٢م. أما في دولة بيرو فقد ظل الإنتاج على مستواه الماضي وهو ٢,٣ مليون طن سنويا.

الشرق الأوسط

إن حوالي نصف زيادة العام الماضي في الشرق الأوسط -وقد بلغت ١٣ مليون طن من جملة قدرها ٢٤ مليون طن- كانت بسبب استئناف الصادرات من إيران عند أواخر عام ١٩٥٤م. وقد صدرت إيران إلى الخارج حوالي ١٥ مليون طن من جملة الإنتاج البالغ حوالي ١٦ مليون طن. ومن المتوقع أن ترتفع الصادرات إلى ٢٣ مليون طن في عام ١٩٥٦م وإلى ٣٠ مليون طن في عام ١٩٥٧م عندما يعود الإنتاج إلى مستواه السابق قبل حدوث النزاع بين الحكومة الإيرانية والذي انتهى بتأميم الشركة.

ولقد ارتفع إنتاج الكويت فبلغ ٥٥ مليون طن في عام ١٩٥٥م بزيادة قدرها ٥,٤ ملايين طن في عام ١٩٥٤م.

كما أن إنتاج العراق أيضا قد زاد أكثر من الزيادة التي حققها في عام ١٩٥٤م

فقد ارتفع بمقدار ٣ ملايين طن فبلغ أكثر من ٥ , ٣٣ مليون طن ولم يزد ناتج المملكة العربية السعودية في العام الماضي -كما سبق التنبؤ بذلك- ولكن ظلت البلاد تتمتع بمركزها الثابت كثاني بلد منتج للنفط في الشرق الأوسط، ومن العوائق التي تقف في وجه زيادة الإنتاج، عدم إمكان تحويل العملات مقترنا بالأسواق المحدودة التي يمكن أن يباع فيها النفط لقاء دولارات.

والإنتاج في قطر، الذي بدأ في عام ١٩٥٠م مستمر في تقدمه المطرد وهو الآن يقارب ستة ملايين طن في السنة.

وحدث في مصر هبوط متزايد في خلال العامين الماضيين في إنتاج بعض الحقول القديمة وإن كان قد عوض منه جزئيا الحقل الجديد الذي بدأ إنتاجه أخيرا في البلاعيم في منطقة شبه جزيرة سيناء.

وظل إنتاج البحرين ثابتا لم يتغير منذ عام ١٩٤٨م حتى الآن، عند معدل قدره ٥ , ١ مليون طن سنويا.

وارتفع الإنتاج في المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، الذي بدأ في عام ١٩٥٤م، إلى معدل سنوي قدره ٢٥ , ١ مليون طن. أما في تركيا حيث تتوافر الآن بقرب حقول النفط تسهيلات جديدة في عمليات التكرير طاقتها تبلغ حوالي ٣٠٠ ألف طن سنويا، فقد زاد الإنتاج في العام الماضي إلى ٢٠٠ ألف طن.

الشرق الأقصى

وفي الشرق الأقصى حدثت زيادة أخرى في إنتاج أندونيسيا قدرها ٥٠٠ ألف طن وصلت بإنتاجها إلى رقم قياسي يزيد على ١١ مليون طن. وبفضل استمرار تقدم أعمال التنمية فإن المتوقع أن تحدث زيادة تدريجية أخرى. وقد حدثت أخيرا زيادة في الإنتاج من حقل سيريا في بورنيو البريطانية، الذي ظل إنتاجه ثابتا تقريبا على معدل ٥ ملايين طن سنويا لعدة سنوات ماضية وفي الهند (أسام) زاد الناتج في

عـام ١٩٥٤م بمقـدار حـوالي ٣٠ ألـف طن، ثم ارتفع ثانيـة في عـام ١٩٥٥م بمقـدار حوالي ٥٠ ألف طن، بسبب ارتفـاع في الناتج من الحقل القديم الواقع في ديغبوي وبسبب الإنتاج الجديد من حقل ناهوركاتيا الذي ينتج الآن بمعدل قدره حوالي ٧٠ ألف طن سنويا وإن كـان من المتوقع أن يبلغ إنتاجه من الآبار الجديدة التي حفرت فعلا أكثر من ٢٠٠ ألف طن سنويا.

القارة الأوروبية

وقد أثمرت التطورات الأخيرة التي أدخلت على تنمية إنتاج النفط في القارة الأوروبية. فقد أنتجت حقول البترول النمساوية، التي أصبحت الآن تحت الإدارة النمساوية حوالي ٣,٧ ملايين طن في العام الماضي أي بزيادة حوالي ٣٠٠ ألف طن عما كان عليه إنتاجها في عام ١٩٥٤م.

وفي ألمانيا الغربية استمرت أعمال الحفر والإنتاج في التوسع إذ شجع على ذلك ما لقيته صناعة النفط من حماية جمركية عالية وقد استمر الإنتاج في الارتفاع بما يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ ألف طن في العام الماضي.

وفي هولندا ارتفع الإنتاج إلى أكثر من مليون طن، وارتفع الإنتاج في فرنسا بما يقرب من ٤٠٠ ألف طن فبلغ ٨٧٠ ألف طن. ويرجع ذلك إلى أعمال التنمية لحقل بارنتي الواقع في جنوب غربي فرنسا والمكتشف في عام ١٩٥٤م، وقرابة نهاية عام ١٩٥٥م، وصل الإنتاج في فرنسا إلى معدل سنوي قدره ١,٩ ملايين طن إذ ظل إنتاج حقل بارنتي على معدل يزيد على ٨٠٠ ألف طن.

وفي يوغوسلافيا أيضا، سار الإنتاج إلى الأمام في الأعوام القليلة الماضية على الرغم من أن بعض الحقول المكتشفة في عام ١٩٥٤م لم تتم تنميتها تماما. وفي إيطاليا ارتفع الإنتاج من النفط في العام الماضي إلى ٢٠٠ ألف طن بفضل الإنتاج الجديد الذي بدأ في صقلية وهو يجري الآن على معدل قدره ٣٠٠ ألف طن سنويا.

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

ومن أهم ما يجدر ذكره تلك الزيادة الضخمة في إنتاج اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. ويرجع هذا إلى النسبة المتزايدة من الناتج من مقاطعة البحرية (بحر قزوين) التي جرت تنميتها أخيرا. أما منطقة باكو قديمة التأسيس والتي بلغت ذروتها في الإنتاج عام ١٩٤٠م وقدرها ٢٢ مليون طن فقد ظلت تقريبا ثابتة عند معدل ١٧ مليون سنويا في السنوات الخمس أو الست الماضية. أما الإنتاج في إقليم أورال - فولجا الروسي (باكو الثانية) فقد بلغ أربعة أمثاله في الفترة من عام ١٩٥٠م، ووصل إلى حوالي ٤٠ مليون طن في العام الماضي، بما في ذلك حوالي ١٧ مليون طن من كل من المنطقتين الرئيسيتين وهما تاتاريا وبشكيريا.

وفي رومانيا أعلن رسميا أن الناتج في عام ١٩٥٥م بلغ ١٠,٥٧٥,٠٠٠ طن وكذلك زاد إنتاج النفط في المجر في العام الماضي وتأتي معظم هذه الزيادة من الحقول الجديدة الواقعة ضمن منطقة النفط المعروفة بالقرب من بحيرة بالاتون. وفي بلغاريا بدأ الإنتاج منتظما في العام الماضي.

نظرة إلى المستقبل

إن النمو المستمر في إنتاج العالم من النفط الخام مصحوب بإضافة المزيد تلو المزيد من البلدان إلى قائمة الدول المنتجة للنفط، والبالغ عددها الآن ٤٦ دولة. ولابد أن نتطلع في الحقيقة إلى المناطق المنتجة للنفط التي توطد إنتاجها فعلا بشكل مرض إذا أردنا أن نواجه احتياجات الغد المتزايدة. ولكن بفضل ازدياد نشاط الأعمال الاستكشافية في كثير من أنحاء العالم بقدر لم يسبق له مثيل من قبل فإن لنا اليوم أن نثق في أنه بمرور الوقت سيتم العثور على المزيد من المناطق المنتجة الجديدة التي تضمن الاستمرار لسنوات عديدة في الاتجاه الصاعد في الإنتاج لمواجهة طلبات العالم المتزايدة.

تقديرات إنتاج النفط الخام في العالم

العدد (٧٥) السنة الثانية في ٢/٦/١٩٥٦

نشرنا في العدد (٧٣) مقالا عن الزيادة القياسية في إنتاج النفط في العالم، وفيما يلي ننشر جدولا إحصائيا إلحاقا بالموضوع، نقلا عن مجلة «النفط» اللندنية الصادرة في يناير ١٩٥٦م.

تقديرات إنتاج النفط الخام في العالم (بآلاف الأطنان المترية)

أمريكا الشمالية

المنطقة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	عام ١٩٥٥	
				الزيادة عن عام ١٩٥٤٪	نسبة الإنتاج إلى إنتاج العالم
كاليفورنيا	٤٩,٠٠٠	٤٧,٩٥٨	٤٧,٩٠٠		
شرق كاليفورنيا	٢٦٨,٧٥٧	٢٦٤,٢٩٩	٢٨٤,٩٠٠		
المجموع	٣١٧,٧٥٧	٣١٢,٢٥٧	٣٣٢,٨٠٠	٦,٦	٤٣,٧
كندا	١٠,٨٣٧	١٢,٩٣٥	١٧,٠٠٠	٣١,٤	٢,٢
المجموع الكلي	٣٢٨,٥٩٤	٣٢٥,١٩٢	٣٤٩,٨٠٠	٧,٦	٤٥,٩

أمريكا اللاتينية: أ) المنطقة الكاريبية

المنطقة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	عام ١٩٥٥	
				الزيادة عن عام ١٩٥٤٪	نسبة الإنتاج إلى إنتاج العالم
فنزويلا	٩٢,٢٦١	٩٨,٥٨٦	١١١,٠٠٠		
كولومبيا	٥,٥٠٧	٥,٧٩٢	٥,٦٠٠		
ترينداد	٣,٢٤٥	٣,٣٩٨	٣,٤٥٠		
المجموع	١٠١,٠١٣	١٠٧,٧٧٦	١٢٠,٠٥٠	١١,٩	١٥,٨

ب) بلاد أخرى:

المنطقة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	عام ١٩٥٥	
				الزيادة عن عام ١٩٥٤٪	نسبة الإنتاج إلى إنتاج العالم
المكسيك	١٠,٢٠٧	١١,٧٢٩	١٢,٨٠٠		
الأرجنتين	٣,٩٩٤	٤,٢٣٨	٤,٤٥٠		
بيرو	٢,١٠٧	٢,٢٧٢	٢,٣٠٠		
الأكوادور	٣٩١	٤٢٠	٤٥٠		
بوليفيا	٧٨	٢١٦	٣٥٠		
شيلي	١٦٤	٢٢٦	٣٢٠		
البرازيل	١٢١	١٣٦	٢٤٠		
كوبا	٦	١٣	٤٠		
المجموع	١٧,٠٦٨	١٩,٢٥٠	٢٠,٩٥٠	٨,٦	٢,٧

الشرق الأوسط

المنطقة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	عام ١٩٥٥	
				الزيادة عن عام ١٩٥٤٪	نسبة الإنتاج إلى إنتاج العالم
الكويت	٤٣,٢٨٦	٤٧,٧٢٣	٥٥,٠٠٠		
المملكة السعودية	٤١,٣٨٢	٤٦,٨٧٥	٤٦,٨٠٠		
العراق	٢٨,٢١١	٣٠,٦٦٧	٣٣,٦٠٠		
إيران	١,٣٤٥	٣,٠٠٠	١٦,٠٠٠		
قطر	٤,٠٦٢	٤,٧٧٨	٥,٤٠٠		
مصر	٢,٣٥٠	١,٩٩٥	١,٨٠٠		
البحرين	١,٥٠٤	١,٥٠٥	١,٥٠٠		
المنطقة المحايدة	-	٨٥١	١,٢٥٠		
تركيا	٢٦	٥٩	٢٠٠		
المجموع	١٢٢,١٦٦	١٣٧,٤٥٣	١٦١,٥٥٠	١٧,٥	٢١,٢

الشرق الأقصى

المنطقة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	عام ١٩٥٥	
				الزيادة عن عام ١٩٥٤٪	نسبة الإنتاج إلى إنتاج العالم
أندونيسيا	١٠,٢٢٥	١٠,٥٩٨	١١,١٠٠		
بورنيو البريطانية	٤,٩٥٥	٤,٩٠٣	٥,٣٠٠		
غينيا الجديدة	٢٦٢	٥٥٠	٤٨٠		
الهند	٢٦٦	٢٩٩	٣٥٠		
اليابان	٢٩٠	٣٠٤	٣٢٠		
باكستان	٢٣٦	٢٧٤	٢٨٠		
بورما	١٥٦	٢٠٢	٢٢٠		
المجموع	١٦,٣٩٠	١٧,١٣٠	١٨,٠٥٠	٥	٢,٦

المنطقة الأوروبية

المنطقة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	عام ١٩٥٥	
				الزيادة عن عام ١٩٥٤٪	نسبة الإنتاج إلى إنتاج العالم
النمسا	٣,٢٠٠	٣,٤٠٠	٣,٧٠٠		
ألمانيا	٢,١٨٩	٢,٦٦٦	٣,١٥٠		
هولندا	٨٢٠	٩٣٩	١,٠٢٠		
فرنسا	٣٦٩	٥٠٨	٨٧٠		
مراكش ـ الجزائر	١٨٧	١٩٣م	١٦٠		
يوغوسلافيا	١٧٢	٢١٦	٢٦٠		
إيطاليا	٨٦	٦٩	٢٠٠		
بريطانيا	٥٦	٦٠	٥٥		
المجموع	٧,٠٧٩	٨,٠٥١	٩,٤١٥	١٧	١,٢

العالم الحر

المنطقة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	عام ١٩٥٥	
				الزيادة عن عام ١٩٥٤٪	نسبة الإنتاج إلى إنتاج العالم
نصف الكرة الغربي	٤٤٦,٦٧٥	٤٥٢,٢١٨	٤٠,٩٨٠٠	٨,٥	٦٤,٤
نصف الكرة الشرقي	١٤٥,٦٣٥	١٦٢,٦٣٤	١٨٩,٠١٥	١٦,٤	٢٤,٨
المجموع	٥٩٢,٣١٠	٦١٤,٨٥٢	٦٧٩,٨١٥	١٠,٥	٨٩,٢

أوروبا الشرقية والصين (١)

المنطقة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	عام ١٩٥٥	
				الزيادة عن عام ١٩٥٤٪	نسبة الإنتاج إلى إنتاج العالم
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية	٥٢,٨٠٠	٥٩,٢٨٠	٧٠,٠٠٠		
رومانيا	٩,٠٠٠	٩,٤٠٠	١٠,٥٧٥		
هنغاريا	٨٣٠	١,٢٠٨	١,٥٠٠		
ألبانيا	١٧٠	٢٠٠	٢٢٠		
بولندا	١٩٠م	٢٠٠	٢٠٠		
تشيكوسلوفاكيا	١٣٥	١٤٠	١٤٠		
بلغاريا	-	-	٠٠٠(٢)		
الصين	٤٧٢	٥١٣	٦٦٧		
المجموع	٦٣,٥٩٧	٧٠,٩٤١	٨٣,٣٠٢	١٧,٥	١٠,٨
مجموع الإنتاج العالمي	٦٥٥,٩٠٧	٦٨٥,٧٩٣	٧٦٣,١١٧	١١,٢	١٠٠

(١) الأرقام التي وردت في الجدول الخاص باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في عامي ١٩٥٣م و١٩٥٤م هي أرقام رسمية. أما الأرقام الخاصة بالمناطق الأخرى فهي مبنية بقدر الإمكان على دلائل رسمية.

الأرقام الخاصة بالإنتاج في الصين قد تكون محتوية على كميات صغيرة من الزيت الحجري

(٢) لم يمكن الحصول على الأرقام الدالة على الإنتاج في بلغاريا لعام ١٩٥٥م ولكنها في الغالب كميات صغيرة.

مصدر الجدول هو مجلة «النفط» اللندنية الصادرة بتاريخ ١٩٥٦م

تقارير شركات النفط العالمية

العدد (٨٢) السنة الثانية في ٢٨/ ٧/ ١٩٥٦م

يسجل هذا المقال بعض الحقائق التي تسترعي الانتباه والظواهر التي احتوتها التقارير السنوية التي نشرت أخيرا عن عام ١٩٥٥م والخاصة بشركات النفط الرئيسية التي تقوم بالتجارة على نطاق عالمي. وقد تمكنت جميع الشركات من توسيع تجارتها، وكما يتضح من الجداول المرفقة زادت الشركات كذلك حاجتها الاستثمارية وإيراداتها. وعلى ذلك فإن البنود التي يحتويها هذا المقال قد تم اختيارها بسبب أهميتها الخاصة لتوضيح الخصائص التي تستحق الذكر.

نشرت (مجلة النفط) اللندنية في عددها الصادر في يونيو ١٩٥٦م مقالا بعنوان (تقارير الشركات) قالت فيه:

إن تقارير شركات النفط لعام ١٩٥٥م، التي نشرت خلال الشهر الماضي تشترك في ثلاث خصائص بارزة وهي:

أولا - توقع استمرار توسع الطلب.

ثانيا - استمرار ارتفاع النفقات والمنصرف الرأسمالي

ثالثا - تخصيص أموال طائلة للمستقبل.

وقد زادت حدة المنافسة من حيث النوع وكذلك من حيث حجم المبيعات ويعتبر عام ١٩٥٥م عام رواج تجاري طيب لشركات النفط العالمية الرئيسية، التي جنت جميعها مزيدا من الأرباح تمشيا مع ازدياد إنتاجها.

إن مجموع صافي أرباح الشركات أو المجموعات السبع الرئيسية التي تقوم فيما بينها بالمتاجرة فيما يقرب من نصف مجموع إنتاج النفط الخام في العالم قد زاد في عام ١٩٥٥م بما يعادل حولي ١٤٠ مليون جنيه إذا ما قورن بعام ١٩٥٤م غير أنه لم يخصص سوى ثلث الأرباح الإضافية لزيادة حصص أرباح الأسهم أما الثلثان

الباقيان ويبلغان حوالي ٩٣ مليون جنيه فقد تم الاحتفاظ بهما في الأعمال بالإضافة إلى الأموال التي خصصت للاستهلاك وغيره، قبل الحصول على الأرباح الصافية .

الجدول رقم (١)

نتائج شركات النفط العالمية الرئيسية (أ)

اسم الشركة	صافي الأرباح بعد خصم الضرائب والاستهلاك بملايين الجنيهات *		سعر الفائدة العادية		المبالغ التي وزعت على جميع المساهمين مقدرة بملايين الجنيهات *		المبالغ التي احتفظ بها للاعمال مقدرة بملايين الجنيهات *	
	١٩٥٤	١٩٩٠	١٩٥٤	١٩٩٠	١٩٥٤	١٩٩٠	١٩٥٤	١٩٩٠
شركة النفط البريطانية	١٧	٤٦/٢	١٥٪	١٥٪ب	٩/٢	١٥/٧ ب	٧/٨	٣٠/٥
مجموعة شل الملكية الهولندية	١٣٤/٥	١٦٠	-	-	٢٦/٨هـ	٣٣/٤هـ	١٠٧/٧	١٢٦/٦
الملكية الهولندية	١٩٥/٢ فلورين	٢٤٤/١ فلورين	١٦٪	٢٠٪	١٩٤/٧ فلورين	٢٤٣/٣ فلورين	٥/ جـ فلورين	٨/ جـ فلورين
شركة شل	١٠/٥	١٣	١٥٪ب	١٨ ٣/٤٪ب	١٠/٣./ب	١٢/٧/ب	٣/ جـ	٢/ جـ
	(مقدرة بملايين الدولارات)		(مقدرة بالدولارات)		(مقـدرة بملايين الـدولارات)			
شركة نفط الخليج	١٨٢,٨	٢١٨,١	٢	٢,٢٥	٤٩/١	٥٧,٥	١٣٣,٧د	١٦٠,٦د
سكوني موبيل	١٨٣,٨	٢٠٧,٤	٢,٢٥	٢,٥	٧٨,٧	٨٧,٥	١٠٥,١	١٢٠
كاليفورنيا ستاندارد	٢١١,٩	٢٣١,١	٣	٣	٧٨,١	٩٠,٣	١٢٤,٨د	١٤٠,٨د
ستاندارد (نيوجرسي)	٥٨٤,٨		٤,٥٥	٥,٢٥	٢٨٠,٥	٣٤٢,٨	٣٠٤,٥	٣٦٦,٥
شركة تكساس	٧٠٩,٣		٣,٧٥	٤,٥٢	١٠٣	١١٦,٦	١٢٣,١	١٤٦,١

إن الزيادة في أرباح شركة النفط البريطانية في العام الماضي كانت ترجع بصفة كبيرة إلى تسوية المشكلة الخاصة بموضوع ضريبة الدخل في المملكة المتحدة وضريبة الدخل في الكويت. وفي مقابل صافي أرباح قدره ٤٦,٢ مليون جنيه، حول مبلغ ٢٨,٥ مليون جنيه إلى الاحتياطي العام ومبلغ مليون جنيه إلى احتياطي السندات. وبالإضافة إلى ذلك حول مبلغ ٢٣,٨ مليون جنيه مباشرة إلى احتياطي رأس المال، وهو المبلغ الذي تسلمته الشركة في خلال عام ١٩٥٥م والناتج من المبالغ التي يدفعها إليها الأعضاء الآخرون في الحلف الذي يقوم الآن بتشغيل صناعة النفط الإيرانية

أ- هذه الارقام مأخوذة من حسابات مصدق عليها. ب- حرة من الضرائب. جـ- أرقام المبالغ التي احتفظ بها للأعمال داخلة ضمن الرقم السابق للمجموعة. د-هذه الأرقام أخذت قبل ضبط الحسابات للرصيد المقسم ولكن هذا لايؤثر. هـ-خالصة الضريبة.

* يقصد بالجنيهات هنا الجنيهات الإسترلينية.

بينما حول مبلغ ١٠,٥ ملايين جنيه إلى الاحتياطي العام وهو المبلغ الذي يمثل التعديلات الناشئة بصفة رئيسية من تسوية ضريبة الكويت. ونتيجة لهذه التحويلات زاد الاحتياطي العام خلال العام ١٩٥٥م من ٣٦ مليون جنيه إلى ٧٥ مليون وزاد احتياطي رأس المال من ١٠,٩ ملايين جنيه إلى ٣٤,٨ مليون، وهي إضافات يمكن مقارنتها مع المصروفات الرأسمالية التي بلغت ٤٣ مليون جنيه خلال السنة. وبلغ مجموع إنتاج شركة النفط البريطانية من النفط الخام في عام ١٩٥٥م - وكله تقريبا من الشرق الأوسط - كمية تقديرها ٤٦ مليون طن طولي أي بزيادة نسبتها ٢٥٪ تعزي بصفة رئيسية إلى زيادة الناتج في كل من الكويت وإيران.

أما مجموع الكميات الداخلة إلى معامل تكرير المجموعة فقد ارتفعت في العام الماضي بمقدار ٥,٥ ملايين طن حتى وصلت إلى ٢٩,٥ مليون طن بينما ساعد توسعها إلى مناطق تسويق جديدة على زيادة مبيعاتها من النفط الخام والمنتجات المكررة إلى رقم قياسي هو ٤٨ مليون طن أي بزيادة تفوق ٦ ملايين طن أو ١٥٪ من عام ١٩٥٤م.

ويقوم النقل بالناقلات بدور أكبر كثيرا في عمليات شركة النفط البريطانية (وكذلك شركة شل) عما يقوم به في عمليات الشركات الأمريكية التي توجد أكثر مصالحها في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتكون أسطول شركة الناقلات البريطانية - وهي شركة فرعية تابعة لشركة النفط البريطانية - من ١٤٤ سفينة يبلغ مجموع حمولتها ١٨٠٠٠٠ , ٢٠ طن صافي بالإضافة إلى سفن أخرى مستأجرة تبلغ حمولتها ٢,٥ مليون طن أخرى. أما القيمة المدونة للناقلات التي يجري استخدامها في ٣١ ديسمبر الماضي، فكانت ٣ جنيهات و١٨ شلنا و ٧ بنسات للطن الصافي، وكانت القيمة المدونة في نهاية عام ١٩٥٤م، ٥ جنيهات و٥ شلنات و١١ بنسا للطن. وتوجد طلبات لصنع ٤١ ناقلة سيتم توريدها في الفترة ما بين ١٩٥٧ - ١٩٦٠م وتبلغ حمولتها ١,٢٥ مليون طن صاف ونفقاتها ٨٠ مليون جنيه.

الجدول رقم (٢)

المنصرف الرأسمالي لشركات النفط العالمية الرئيسية مقدرا بملايين الأطنان

أسماء الشركات	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦ب
شركة النفط البريطانية	٤٦,٨	٥٧,٤	٧٥	٥٥	٤٣	(و)
مجموعة شل الهولندية الملكية	١٦٤	١٨٨	٢٢٠	٢٢٦	٢٨٣	٣٠٠
			(مقدر بملايين الدولارات)			
شركة نفط الخليج	١٦٥,٤	١٩٢,٧	٢٢١,٦	٢٩٢	٢٧٤,٥	٣٢٠
سكوني موبيل	١٧٦,٢جـ	٢٣٩,٢جـ	٢٢٥,٢جـ	٢٦٤,٦جـ	٢١٢,٨جـ	٤١٩
كاليفورنيا ستاندارد	١٤٣,٥	١٧٣,١	١٨٣,٨	٢٢٤,٥	٢٧٦	٣٥٠
ستاندرد (نيوجرسي)	٤٤٢,٦	٥٦٥,٥	٥٨٦,٥	٦٠٠,٤	٦٨٩,٨	١,١٠٠,٠
شركة تكساس	١٧٧	٢٢٤,٨	٢٣٠	٢٩١,٥	٢٦٢,٦	٣٢٥
المجموع مقدرا بملايين الجنيهات	٦٠٥,٣	٧٤٣,٧	٨٠٨,٢	٨٧٨,٥	٩٣٨,٥	١,١٩٨,٠ز
النسبة المئوية للزيادة عن السنة السابقة	-	٢٣	٩	٩	٧	٣٤

تحليل المنصرف الرأسمالي لعام ١٩٥٥ مقدار بملايين الجنيهات

أسماء الشركات	الانتاج	التكرير	النقل	التسويق	مصاريف اخرى	المجموع
شركة النفط البريطانية	١٠	٨	٥ هـ	٢٠	-	٤٣
مجموعة شل الهولندية الملكية	١٢٤	٨٦	٣٠ هـ	٣٦	٧	٢٨٣
			(مقدر بملايين الدولارات)			
شركة نفط الخليج	١٤٨,٧	٤٩,٥	١٤,٩	٣٦,٨	٢٤,٦	٢٧٤,٥
كاليفورنيا ستاندارد	١٨٩,٤	٤٨,١	٩,٧	٢٥,٦	٣,٢	٢٧٦
ستاندرد (نيوجرسي)	٢٨٣,٩	١٩٤	٨٨,٩	١١١,٨	١١,٢	٦٨٩,٨
شركة تكساس	١٦٥,٧	٤٧,٢	١٦,٧	٣١,٧	١,٣	٢٦٢,٦
المجموع للشركات الستة مقدرا بملايين الجنيهات	٤١٥,٣	٢١٥,٠	٨١,٥	١٢٩,٥	٢١,٤	٨٦٢,٧
النسبة المئوية للمجموع	٤٨	٢٥	٩	١٥	٣	١٠٠

أ ـ هذه الأرقام مأخوذة من الإحصائيات المالية للتقارير السنوية.
ب ـ نفقات مقدرة أو مقدم صرفها.
د ـ لم يتمكن من الحصول على التفاصيل.
هـ ـ بواسطة أسطول الناقلات.
و ـ لم يمكن الحصول على هذا الرقم.
ز ـ للشركات الست.

وبما أن أغلبية مصالح شركات النفط الأمريكية الرئيسية توجد في الولايات المتحدة الأمريكية فإن تقارير هذة الشركات توجه عناية خاصة إلى التطورات هناك، وخاصة في المناطق الاتحادية ومناطق الولاية الواقعة تجاه الشاطئ في خليج المكسيك. ومن بين شركات الولايات المتحدة الأمريكية تحتل شركة نفط الخليج مكانة بارزة، ومما يذكر أن حوالي خمسة أسباع إنتاجها من النفط الخام يأتي من وراء البحار وحوالي نصف مصالحها في الكويت أي أن أكثر من نصف إنتاجها يجري في نصف الكرة الأرضية الشرقي ولقد بلغ مجموع إنتاج شركة نفط الخليج من النفط الخام في العام الماضي ٨٨٦,١٨٦ برميلا يوميا، وكان نصيب الكويت منه ٤٧٩,٥٧١ برميلا يوميا.

وبلغت الكميات الداخلة إلى معامل تكرير الشركة في عام ١٩٥٥م حوالي ٥٨٧,٨٦٧ برميلا يوميا أي ثلثي صافي إنتاجها فقط، وكانت كميات كبيرة من ناتج النفط الخام عبارة عن توريدات من نفط الكويت إلى مجموعة شل الهولندية الملكية، بناء على عقود طويلة الأجل.

ويدل تحليل أجري لمدة عشر سنوات على أنه رغم ازدياد عدد موظفي شركة الخليج منذ عام ١٩٤٦م حتي الآن من ٤٢,٦٠٠ إلى ٤٧,٢٠٠ موظف فقط، إلا أن رأس المال المستغل عن كل موظف ازداد من ١٤,٢٩٨ دولارا إلى ٣٦,٢٣١ دولارا.

وهكذا ازداد رأس المال المستغل بما يقرب من ثلاثة أضعاف في نفس الفترة حتى وصل إلى ١٧١١ مليون دولار، دفع منه مبلغ ٥٧,٥ مليون دولار كحصص أرباح في عام ١٩٥٥م.

التوسع في إنتاج النفط في الشرق الأوسط

العدد (٨٥) السنة الثانية في ١٨/ ٨/ ١٩٥٦م

نشرت صحيفة (الفينانشيال تيمس) في عددها الصادر بتاريخ ٢٥ يونيو - حزيران) عام ١٩٥٦م مقالا بعنوان (التوسع في إنتاج البترول في الشرق الأوسط) قالت فيه :

كان إنتاج الشرق الأوسط في عام ١٩٥٥م من النفط الخام ١٥٩ مليون طن بزيادة ٢٤ مليون طن على إنتاج عام ١٩٥٤م وكانت منطقة الشرق الأوسط أكثر إنتاجا للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ إنتاجها في عام ١٩٥٥م كمية قدرها ٣٣٠ مليون طن بزيادة ٢٣ مليون طن عن إنتاج عام ١٩٥٤م .

وكانت أكثر البلاد إنتاجا للنفط في منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٥٥م هي الكويت إذ بلغ إنتاجها ٥٤ مليون طن، تليها المملكة العربية السعودية وقد بلغ إنتاجها ٤٦ مليونا . وقد أنتجت العراق حوالي ٣٣ مليون طن، بينما أنتجت إيران حوالي ١٦ مليون طن . وكذلك أنتجت إمارة قطر الواقعة على الخليج العربي ٥ ملايين طن من النفط الخام .

أثر فعال

ومثل هذه الكميات الكبيرة في الحقيقة ذات أثر فعال وخاصة إذا علم أنه قبل الحرب العالمية الثانية لم يزد إنتاج منطقة الشرق الأوسط بأكملها على ١٦ مليون طن من النفط الخام في العام، وان الكويت وهي الآن أكبر بلاد الشرق الأوسط إنتاجا للنفط ، لم تصدر أية كمية من النفط قبل عام ١٩٤٦م .

وكذلك ترتفع قيمة هذه الكميات الكبيرة وأثرها الفعال في ضوء الظروف الاقتصادية الحالية ، إذ أن أوروبا الغربية تستورد من الشرق الأوسط أكثر من ثلاثة أرباع احتياجها من النفط .

وبالنسبة إلى فشل العثور على منافع للنفط في مناطق أخرى مناسبة فإن أوروبا الغربية (التي لم يزد إنتاجها في عام ١٩٥٥م على ٩,٥ مليون طن من النفط الخام) ستظل تعتمد على منظمة الشرق الأوسط لمواجهة احتياجاتها المتزايدة من النفط، وحتى إذا صرفنا النظر عن مشاكل العملة فإنه لا ينتظر من أمريكا الشمالية والجنوبية أن تقدما كثيرا من النفط لأوروبا حيث تمتص الطلبات المتزايدة فيهما معظم الإنتاج الضخم للنفط هناك.

أكبر عميل

وبذلك تستطيع منطقة الشرق الأوسط أن تعتبر أوروبا الغربية أكبر عميل للنفط الناتج فيها وتمشيا مع السياسة التي رسمت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تقضي بإنشاء معامل التكرير في أقرب المناطق لأسواق الاستهلاك، جرى إنشاء توسيعات في قدرة معامل التكرير في أوروبا الغربية في السنوات الأخيرة.

وبذلك ازدادت الطلبات على إنتاج الشرق الأوسط من النفط الخام أكثر من النفط المكرر، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت معامل التكرير الضخمة في الشرق الأوسط (الذي لا يزيد استهلاكه من النفط على ١٢ مليون طن يجرى تكريرها في نفس المنطقة) في عمليات تكرير النفط لمواجهة طلبات الأسواق المختلفة، وبخاصة الأسواق الواقعة شرقي مدينة السويس.

وقدرة كل من معمل التكرير في رأس التنورة (المملكة العربية السعودية) وفي البحرين تبلغ حوالي ١٠ ملايين طن في العام، أما معامل التكرير في عبادان فكانت قدرتها ٢٥ مليون طن في عام ١٩٥٥م ولكن في عام ١٩٥٥م لم يزد ما قامت بتكريره من النفط الخام على ٧,٥ مليون طن.

وقد أنشئت معامل جديدة للتكرير في عدن في عام ١٩٥٤م قدرتها ٥ ملايين طن في العام بينما يزمع إجراء توسيعات في معامل التكرير في مدينة الأحمدي في الكويت لكي ترتفع قدرتها من ١,٥ مليون طن في العام إلى ٨,٥ ملايين طن. هذا

بالإضافة إلى كثير من معامل التكرير الصغيرة التي تمد الأسواق المحلية بما تحتاجه من النفط المكرر، مثل معامل التكرير في (الدورة) بالقرب من بغداد وقدرتها مليون طن في العام وتديرها إدارة معامل التكرير التابعة للحكومة العراقية، ومثل معامل التكرير في كرمنشاه في شمال غربي إيران وقدرتها ١٢٥,٠٠٠ طن وتديرها شركة النفط الإيرانية الوطنية.

احتياطي النفط

وبالرغم من أن احتياطي النفط المختزن في باطن الأرض في منطقة الشرق الأوسط قد بلغ ١٧,٠٠٠ مليون طن، فإن البحث عن منابع جديدة مازال مستمرا، هذا بجانب أعمال التقدم والتحسين المستمرة في حقول النفط الحالية. وقد اكتشفت عدة حقول جديدة للنفط في العراق خلال السنوات الأخيرة كما اكتشفت أيضا في الكويت في منطقة تبعد عن منابع النفط الحالية مسافة ٦٠ ميلا حقول جديدة وصفت بانها تحتوي على كميات كبيرة مما يستدعي مزيدا من الحفريات للتثبت من مدى امتداد هذه الحقول وقيمتها التجارية. وبالإضافة إلى ذلك تجري بنشاط عظيم أعمال الحفر والتنقيب في جنوب شرقي الجزيرة العربية وتحت مياه الخليج العربي. وشركات النفط ليست لديها أدنى رغبة في الاكتفاء بالاحتياطي المختزن في باطن الأرض في الشرق الأوسط، والعمل على تقدم وتحسين حقول النفط الحالية، بل إنها جادة أيضا في البحث عن مزيد من الحقول الجديدة.

شركات النفط في الشرق الأوسط

والعمليات في حقول النفط الرئيسية في الشرق الأوسط في أيدي البريطانيين والأمريكيين والفرنسيين والهولنديين. ففي الكويت تقتسم شركة النفط البريطانية وشركة اتحاد نفط الخليج الأمريكية مناصفة أسهم شركة نفط الكويت.

وفي العراق وقطر تمتلك كل من شركة النفط البريطانية ومجموعة الشركات الهولندية الملكية - شل، وشركة النفط الفرنسية، واتحاد الإنشاء في الشرق الأدنى -

الذي تمتلكه مناصفة شركة استاندارد (نيوجرسي) وشركة سكوني موبيل - أسهما نسبتها ٧٥ ,٢٣٪ . والشركات الأمريكية وحدها تعمل في حقول نفط المملكة العربية السعودية بواسطة شركة أرامكو التي تتكون من شركة استاندارد (نيوجرسي) وشركة استاندارد (كاليفورنيا) وتمتلك كل منهما ٣٠٪ من الأسهم، وشركة سكوني موبيل وتمتلك ١٠٪ من الأسهم.

وكذلك تعمل الشركات الأمريكية وحدها في حقول نفط البحرين وتتقاسم العمل هناك شركتا استاندارد (كاليفورنيا) وشركة تكساس.

وفي إيران تتقاسم الشركات التالية أسهم شركة النفط الإيرانية الوطنية: - شركة النفط البريطانية (٤٠٪) ومجموعة شل الهولندية الملكية (١٤٪) وشركة اتحاد نفط الخليج وشركة سكوني موبيل وشركة استاندارد (نيوجرسي) وشركة استاندارد (كاليفورنيا) وشركة تكساس وتمتلك كل منها (٧٪) أما الأسهم الباقية ونسبتها (٥٪) فتتقاسمها ٩ شركات أمريكية صغيرة مستقلة. ولم يقتصر تدخل الشركات الأمريكية الصغيرة المستقلة في نفط الشرق الأوسط على إيران فقط، بل إنها نشطت أيضا في الكويت وفي المنطقة المحايدة وتركيا واليمن ومصر.

وتبدي هذه الشركات الأمريكية الصغيرة المستقلة رغبة أكيدة في الحصول على نصيبها من نفط الشرق الأوسط، هذا بينما تمتلك الشركات الكبرى في أمريكا حوالي ٥٠٪ من أسهم نفط الشرق الأوسط كله.

اقتسام الأرباح

ويسود الآن في منطقة الشرق الأوسط نظام اقتسام الأرباح مناصفة بين شركات النفط وحكومات البلاد التي يستخرج من أرضها النفط. ولقد ازداد دخل الحكومات تبعا لزيادة إنتاج النفط في السنوات الأخيرة ويستغل أغلب حكومات هذه المنطقة هذه العوائد الكبيرة من استخراج النفط لتنفيذ المشروعات التي تعود بالرفاهية والخير على شعوبها.

مشكلة نقل النفط :

وفي خلال عشر سنوات ينتظر أن يبلغ إنتاج منطقة الشرق الأوسط من النفط أكثر من ٣٠٠ مليون طن من النفط الخام، سيذهب منها ٢٠٠ مليون طن إلى أوروبا الغربية . وفي خلال عشرين عاما تدل التنبؤات على أن هذا الإنتاج قد يرتفع إلى ٦٦٠ مليون طن من النفط الخام، سيذهب منها ٤٦٠ مليون طن إلى أوروبا الغربية . وبقليل من التعديل والتوسيع تستطيع خطوط الأنابيب الممتدة إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط أن تحمل عبر الصحاري ٤٠ مليون طن سنويا إلى موانى التعبئة على سواحل سوريا ولبنان وهذا يكفي بالإضافة إلى مرور ناقلات النفط عبر قناة السويس لإمداد أوروبا بكمية ٢٠٠ مليون طن من النفط في عام ١٩٦٥م . ولكن في عام ١٩٧٥م حيث ينتظر أن يرتفع نصيب أوروبا من نفط الشرق الأوسط إلى ٤٦٠ مليون طن حينئذ لن تكفي وسائل المواصلات الحالية، ولابد من زيادة وسائل نقل النفط . وهذه واحدة من المشاكل الرئيسية التي تفكر فيها الآن شركات النفط ذات المصالح الكبرى في نفط الشرق الأوسط .

هل يكون حل هذه المشكلة بتوسيع قناة السويس؟ أو بإنشاء قناة جديدة بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط أو بتمديد خطوط أنابيب جديدة من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط؟ أو هل يكون حل هذه المشكلة بتنفيذ جميع هذه الاقتراحات أو بعضها؟ .

وقد يجوز القول من الوجهة الاقتصادية بتسيير كبريات ناقلات النفط وهي محملة من الشرق الأوسط إلى أوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح ثم عودتها فارغة عن طريق قناة السويس ثانية إلى الشرق الأوسط .

المستقبل :

وبغض النظر عن هذه المشكلة وغيرها فإنه من الواضح أن الشرق الأوسط سيقوم بدور أكثر أهمية في سد احتياجات العالم من النفط . فصادرات الشرق

الأوسط من النفط في الوقت الحالي تبلغ نصف صادرات العالم من النفط ، ومن المنتظر أن تبلغ نسبة هذه الصادرات ثلاثة أرباع صادرات العالم من النفط في خلال عشرين عاما . ومثل هذه الزيادة لا تتيح فقط فرص التقدم والنماء لاقتصاد الدول الغربية بل تتيح أيضا فرصا عظيمة لتقدم ونماء اقتصاد دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط .

الإنتاج العالمي للنفط في عام ١٩٥٦

العدد (١١٦) السنة الثالثة في ٢٤/ ٣/ ١٩٥٧

كانت الزيادة التي حصلت في السنة الماضية في إنتاج النفط الخام في العالم كله من أعظم الزيادات في تاريخ صناعة النفط، رغم تدني إنتاج الشرق الأوسط اعتبارا من أوائل نوفمبر (نتيجة للعدوان على مصر).

نشرة مجلة «النفط» اللندنية الصادرة في شهر فبراير عام ١٩٥٧م مقالا تحت عنوان (الإنتاج العالمي في عام ١٩٥٦م) قالت فيه:

لقد ارتفع الإنتاج العالمي بمقدار (٦٥) مليون طن متري فبلغ بذلك رقما قياسيا جديدا، وهو (٨٣٥) مليون طن.

وكانت الزيادة في هذه السنة أقل من الزيادة التي حدثت في سنة ١٩٥٥م عندما ازداد الإنتاج بكمية قياسية مقدارها (٨٤) مليون طن، ولكن الزيادة التي حدثت في سنة ١٩٥٦م عدلت الزيادة التي حدثت في عام ١٩٥١م والتي بلغ مقدارها (٦٥) مليون طن. وكانت تعتبر حتى ذلك الحين ثاني الزيادات الكبرى المسجلة. ولقد بلغت نسبة الزيادة في السنة الماضية نحو ٨,٥٪ مقابل زيادة نسبتها ١٢٪ في سنة ١٩٥٥ أي بزيادة سنوية معدلها ٦٪ خلال الأعوام الثلاثة المنصرمة. وارتفع الإنتاج في العالم الحر بمقدار (٥٢) مليون طن، ومرد ذلك زيادات مقدارها (١٧) مليون طن في إنتاج كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، و٩ ملايين طن في الشرق الأوسط، وخمسة ملايين طن ونصف الطن في كندا. وكانت الزيادة في الإنتاج التي حدثت في فنزويلا وكندا أكبر زيادة تم تسجيلها في كل من هذين البلدين.

وقد ارتفع الإنتاج في روسيا بنحو (١٣) مليون طن أو ما يقرب من ١٩٪ وبذلك كانت نسبة الارتفاع فيها أعلى من أية نسبة في بقية البلاد الرئيسية المنتجة للنفط باستثناء كندا. (وبلغ الارتفاع في إنتاج النفط في إيران في السنة الماضية نسبة

٦٤٪ غير أن الإنتاج هناك لـم يصل بعد إلى المستوى الذي كان عليه قبل تأميم شركة النفط الإيرانية).

أما التوسع العظيم، الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية في منطقة الشرق الأوسط، فهو الآن متوقف بصفة مؤقتة (نتيجة للعدوان على مصر).

وقد تقدم الإنتاج في الشرق الأوسط تقدما حثيثا من ٣٥ مليون طن في سنة ١٩٤٦م، إلى ١٠٦ ملايين طن في سنة ١٩٥٢م، وإلى ١٦٢ مليون طن في عام ١٩٥٥م، وإلى نحو ١٧٢ مليون طن في سنة ١٩٥٦م، أي أنه أصبح خمسة أضعاف ما كان عليه قبل ذلك بعشر سنوات. وكان سيصل إلى قرابة ١٩٠ مليون طن في السنة الماضية لو لم تتعطل الملاحة في قناة السويس.

وكانت الكويت قد وصلت إلى معدل إنتاج سنوي مقداره حوالي ٦٠ مليون طن قبل تعطيل الملاحة في قناة السويس. غير أن الإنتاج نقص منذ ذلك الحين إلى نحو ٣٥ مليون طن. وكذلك نقص الإنتاج في المملكة العربية السعودية، فبعد أن كان يسير بمعدل ٥٠ مليون طن سنويا قبل تعطيل الملاحة في قناة السويس أصبح الآن نحو ٣٤ مليون طن، ينقل حوالي نصفه إلى البحر الأبيض المتوسط بخط التابلاين الذي لم يصب بأذى.

وكان وقع أزمة قناة السويس شديدا على العراق. وتقوم كركوك الآن بإنتاج ما يكفي لسد احتياجات السوق المحلية أي بمعدل ١,٢٥ مليون طن سنويا، بعد أن كان معدل إنتاجها العادي ٢٦ مليون طن في السنة. ولكن إنتاج النفط في الحقول الواقعة في جنوب العراق استمر كما كان قبل وقوع الأزمة، أي نحو ٩ ملايين طن سنويا.

ويرجع السبب في الزيادة الإجمالية التي حدثت في إنتاج النفط في الشرق الأوسط في السنة الماضية إلى زيادة الإنتاج زيادة كبيرة في إيران، وكان تأثرها بأزمة قناة السويس أقل وطأة من تأثير بقية بلدان الشرق الأوسط.

وقد تجاوزت إيران في إنتاجها الحد المرسوم لها وهو ١٦ مليون طن في عام ١٩٥٥م، و٢٣ مليون طن في سنة ١٩٥٦م (و٣٠ مليون طن في عام ١٩٥٧م) إذ بلغ إنتاجها الفعلي في السنة الماضية أكثر من ٢٦ مليون طن بالرغم مما أصاب الإنتاج خلال شهري نوفمبر وديسمبر من نقص بلغ نحو ٢٥٪. وتسويق النفط الإيراني يتم بصورة رئيسية في منطقة تقع شرق السويس حيث يزداد الطلب بسرعة.

وقد تم إرسال بعض الإمدادات إلى مصنع التكرير في البحرين لتحل محل الإمدادات المرسلة عادة من العربية السعودية.

ولم يحدث نقص كبير في نسبة الإنتاج في قطر أو البحرين ولكن الإنتاج في المنطقة المحايدة في الكويت نقص بنسبة تبلغ حوالي ٥٠٪، أما في مصر، فلما كان الإنتاج في شبه جزيرة سيناء قد توقف، فإنه من المعتقد أن يقل الإنتاج الحالي كثيرا عن مليون طن في السنة. ،وقد ارتفع الإنتاج في تركيا إلى نحو ٣٠٠ ألف طن في السنة الماضية، وهي طاقة مصنع التكرير الجديد فيها.

وقد دخلت إسرائيل في السنة الماضية ضمن البلاد التي تنتج النفط إذ بلغ إنتاجها ٣٠ ألف طن، ويسير إنتاجها الآن بمعدل ٨٠٠ برميل في اليوم أي بمعدل ٤٢ ألف طن في السنة.

وفي الشرق الأقصى استمر الإنتاج في أندونيسيا في الازدياد، وهذا راجع إلى زيادة الإنتاج في حقل النفط الجديد هناك. كما ارتفع الإنتاج كذلك في حقل «سيريا» في بورنيو البريطانية.

وتقوم الهند الآن بإنتاج ٤٠٠ ألف طن في السنة وذلك من حقول النفط في منطقة «دغبوي» وفي منطقة «ناهور كاتيا» الجديدة في أسام. وعندما تتيسر وسائل النقل ستسمح المدخرات في «ناهور كاتيا» بإنتاج سنوي مقداره ٢,٥ مليون طن. وقد تم أخيرا استكشاف منطقة جديدة، ينتظر لها مستقبل كبير في موران الواقعة على مسافة ٢٥ ميلا نحو الغرب. وأما في غرب غينيا الجديدة، فقد خابت الآمال

التي كانت معقودة على الحقول الجديدة التي بدأت في الإنتاج في عام ١٩٥٤م، إذ انخفض الإنتاج عن أوجه الذي بلغ ٥٥٠ ألف طن في تلك السنة.

وقد سبقت ألمانيا الغربية النمسا فأصبحت أكبر دولة منتجة للنفط في أوروبا الغربية. وبفضل عدد من الاستكشافات الواسعة، تمكنت ألمانيا الغربية من الاستمرار في التوسع خلال السنوات القلائل المنصرمة، فارتفع إنتاجها من مليون و١١٠ آلاف طن في سنة ١٩٥٠م إلى ٣ ملايين و١٤٧ ألف طن في سنة ١٩٥٥م وإلى ٣ ملايين و٥٠٦ آلاف طن في سنة ١٩٥٦م والمقدر لها أن تبلغ كمية ٣ ملايين ٧٧٠ ألف طن من النفط في إنتاجها لعام ١٩٥٧م. ويرجع الفضل في زيادة الإنتاج في فرنسا إلى تنمية حقل «بارنتي» الذي وصل إنتاجه الآن إلى ١,٢ مليون طن في السنة، على أن يزداد فيما بعد إلى ١,٥ مليون طن. ومن المنتظر أن يزداد الإنتاج في صقلية - وهي المنطقة الرئيسية المنتجة للنفط في إيطاليا - وتبلغ كميته مليونا ونصف المليون طن سنويا.

وعقب زيادة بلغت نحو ٢٣ مليون طن في عام ١٩٥٥م، ارتفع الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٥٦م حوالي ١٦,٧ مليون طن فوصل مجموع الإنتاج إلى ٣٥١,٦ مليون طن، ولكن نسبة الارتفاع البالغة ٥٪ كانت أصغر نسبة مما حدث في أية منطقة أخرى ما عدا الشرق الأوسط حيث نقص الإنتاج فجأة منذ أوائل شهر نوفمبر نتيجة لأزمة قناة السويس.

وإذا قارنا نسبة الإنتاج اليومي في الولايات المتحدة بنسبة الإنتاج البالغة ٦,٣ مليون برميل يوميا عام ١٩٥٤م، و٦,٨ مليون برميل يوميا عام ١٩٥٥م، اتضح لنا أن هذه النسبة زادت ٧ ملايين برميل يوميا، أي حوالي ٣٤٥ مليون طن سنويا، وذلك بصورة مستمرة خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر. فتسبب عن ذلك زيادة في الموجودات أوجبت تقليل الإنتاج خلال شهر أكتوبر. ولكن بالنظر إلى حدوث طلبات عاجلة ارتفع الإنتاج مرة أخرى حتى وصل إلى معدل قياسي مقداره ٧,٢٥ مليون برميل في اليوم في أواخر شهر ديسمبر ١٩٥٦م، كما ازداد عن هذا المعدل في شهر يناير ١٩٥٧م.

وجاءت هذه الزيادة كلها في المنطقة الواقعة في شرق جبال الروكي ، أما الإنتاج في كاليفورنيا فقد استمر على المعدل السائر عليه منذ بضع سنوات ولم يحدث أي تبديل يذكر .

والتوسع السريع الذي حدث في كندا ، قد مكنها في خلال عشر سنوات من إحتلال المكانة الثامنة بين دول العالم المنتجة للنفط ، ولا يسبقها إلا الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا وروسيا والبلاد الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط .

وسارت فنزويلا مرة أخرى إلى الأمام ، وقد وجدت دافعا إضافيا لزيادة سرعة إنتاجها وهو رغبتها في تلافي النقص الحاد في إمدادات الشرق الأوسط . ولقد بلغ إنتاجها اليومي في نهاية السنة الماضية أوجه ، فأصبح مليونين و ٧٠٠ ألف برميل (نحو ١٤٧ مليون طن سنويا) مقابل مليونين و٥٣٦ ألف برميل في شهر أكتوبر ومليونين و١٥٧ ألف برميل في يناير ١٩٥٦م . وفي الوقت الحاضر يفوق معدل الإنتاج اليومي في فنزويلا معدل الإنتاج في الشرق الأوسط وفي كافة البلاد غيرالشيوعية الواقعة في نصف الكرة الشرقي مجتمعة . وقد أعطت مناطق الامتياز الجديدة التي منحتها الحكومة منذ وقت قريب تشجيعا جاء في أوانه ، للاستمرار في زيادة الإنتاج وقد حدث أيضا بعض التوسع في الإنتاج في معظم البلاد الأخرى المنتجة للنفط والواقعة في نصف الكرة الغربي . وأبرزها كولومبيا وترينداد والمكسيك والبرازيل .

إنتاج العالم من النفط الخام
(مقدرا بآلاف الأطنان المترية)

أسماء البلاد	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٦: الزيادة المئوية عن إنتاج ١٩٥٥	١٩٥٦: النسبة المئوية من إنتاج العالم
أمريكا الشمالية					
أمريكا: كاليفورنيا	٤٨,٣٠٠	٤٧,٨٢١	٤٧,٣٩٦		
شرقي كاليفورنيا	٢٦٣,٧٢٥	٢٨٧,١١٠	٣٠٤,٢٥١		
المجموع	٣١٢,٠٢٥	٣٣٤,٩٣١	٣٥١,٦٤٧	٥	٤٢,١
كندا	١٢,٩٥٣	١٧,٤٢٦	٢٢,٨٠٠	٣٠,٨	٢,٧
الإجمالي العام	٣٢٤,٩٧٨	٣٥٢,٣٥٧	٣٧٤,٤٤٧	٦,٣	٤٤,٨
أمريكا اللاتينية:					
المنطقة الكاريبية					
فنزويلا	٩٨,٥٨٦	١١٢,٣٧٩	١٢٩,٠٠٠		
كولومبيا	٥,٧٩٢	٥,٧٦٨	٦,٢٠٠		
ترينداد	٣,٣٩٨	٣,٥٦٤	٤,١٥٠		
المجموع	١٠٧,٧٧٦	١٢١,٧١١	١٣٩,٣٥٠	١٤,٥	١٦,٧
أمريكا اللاتينية:					
البلاد الأخرى					
المكسيك	١١,٧٢٩	١٢,٥٩٩	١٣,٣٠٠		
الأرجنتين	٤,٢٣٨	٤,٤٦٩	٤,٣٥٠		
بيرو	٢,٢٧٢	٢,٣٠٤	٢,٤٠٠		
البرازيل	١٣٦	٢٦٠	٥٩٠		
أكوادور	٤٢٠	٤٦٥	٤٨٠		
شيلي	٢٢٦	٣٣٢	٤٨٠		
بوليفيا	٢١٦	٣٥١	٤٤٠		
كوبا	٠١٣	٠٤٩	٠٩٠		
المجموع	١٩,٢٥٠م	٢٠,٨٢٩	٢٢,١٣٠	٦,٢	٢,٧

أسماء البلاد	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٦ الزيادة المئوية عن إنتاج ١٩٥٥	النسبة المئوية من إنتاج العالم
الشرق الأوسط					
الكويت	٤٧,٧٢٣	٥٤,٧٥٦	٥٤,٩٨٢		
المملكة العربية السعودية	٤٦,٨٧٥	٤٧,٥٣٥	٤٧,٨٧٤		
العراق	٣٠,٦٦٧	٣٣,٦٤٨	٣١,٣٢٥		
إيران	٣,٠٠٠	١٦,٢٠٥	٢٦,٥٣٠		
قطر	٤,٧٧٨	٥,٤٣٨	٥,٨٧٦		
مصر	١,٩٩٥	١,٨٢٣	١,٨٠٠		
المنطقة المحايدة في الكويت	٨٥١	١,٣٦٢	١,٦٠٠		
البحرين	١,٥٠٥	١,٤٩٩	١,٥٠٠		
تركيا	٠٥٩	٢٠٢	٣٠٠		
فلسطين المحتلة	-	-	٣٠		
المجموع	١٣٧,٤٥٣	١٦٢,٤٦٨	١٧١,٨١٧	٥,٧	٢٠,٦
الشرق الأقصى:					
أندونيسيا	١٠,٥٩٨	١١,٧٩٠	١٢,٥٠٠		
بورنيو البريطانية	٤,٩٠٣	٥,٣٠٨	٥,٧٤٠		
الهند	٢٩٩	٣٣٠	٣٨٠		
غينيا الجديدة الغربية	٥٥٠	٤٧٤	٣٦٠		
اليابان	٣٠٤	٣١٩م	٣٢٠		
باكستان	٢٧٤	٢٧٦	٢٩٠		
بورما	٢٠٢	١٩٩م	٢٢٥		
المجموع	١٧,١٣٠	١٨,٦٩٦	١٩,٨١٥م	٦	٢,٤

أسماء البلاد	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٦	
				الزيادة المئوية عن إنتاج ١٩٥٥	النسبة المئوية من إنتاج العالم
المنطقة الأوروبية					
ألمانيا	٢,٦٦٦	٣,١٤٧	٣,٥٠٦		
النمسا	٣,٤٤٨	٣,٦٦٦	٣,٤٢٠		
فرنسا	٥٠٨	٨٧٥	١,٢٦١		
هولندا (البلاد المنخفضة)	٩٣٩	١,٠٢٢	١,١٠٠		
إيطاليا	٦٩	٢٠٥	٥٠٠		
يوغوسلافيا	٢١٦	٢٥٧	٢٨٥		
مراكش	١١٨	١٠٢	٩٨		
المملكة المتحدة	٦٠	٥٤	٦٧		
الجزائر	٧٥	٥٧	٤٥		
المجموع	٨,٠٩٩	٩,٣٨٥	١٠,٢٨٢	٩,٧	١,٢
العالم الحر:					
نصف الكرة الأرضية الغربي	٤٥٢,٠٠٤	٤٩٤,٨٩٧	٥٣٥,٩٢٧	٨,٣	٦٤,٢
نصف الكرة الأرضية الشرقي	١٦٢,٦٨٢	١٩٠,٥٤٩	٢٠١,٩١٤	٦	٢٤,٢
المجموع	٦١٤,٦٨٦	٦٨٥,٤٤٦	٧٣٧,٨٤١	٧,٦	٨٨,٤
أوروبا الشرقية والصين:					
جمهوريات الاتحاد السوفييتي	٥٩,٢٨٠	٧٠,٧٩٣	٨٤,٠٠٠		
رومانيا	٩,٤٠٠	١٠,٥٧٥	١٠,٩٢٠		
هنغاريا (المجر)	١,٢٠٨	١,٦٠٠	٩٠٠		
ألبانيا	٢٠٠	٢٢٠	٢٩٠		
بلغاريا	-	١٥٠	٢٤٠		
بولندا	١٨٤	١٨٠	٢٠٠		
تشيكوسلوفاكيا	١٤٠	١٤٠	١٤٠		
الصين	٧٩٥	٩٦٦	١,١٧٦		
المجموع	٧١,٢٠٧	٨٤,٦٢٤	٩٧,٨٦٦	١٥,٨	١١,٦
مجموع إنتاج العالم	٦٨٥,٨٩٣	٧٧٠,٠٧٠	٨٣٥,٧٠٧	٨,٥	١٠٠,٠

عودة نفط الشرق الأوسط إلى التدفق

العدد (١١٧) السنة الثالثة في ٣١/ ٣/ ١٩٥٧م

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة بتاريخ ٨ مارس ١٩٥٧م مقالا بعنوان، عودة نفط الشرق الأوسط إلى التدفق، قالت فيه:

من المنتظر أن تقوم فرق الإصلاح التابعة لشركة نفط العراق بإصلاح الأنابيب الممتدة عبر الأراضي السورية. والمأمول أن تنتهي من هذا العمل في الأسبوع القادم وبذلك يعود نفط العراق مرة ثانية إلى التدفق إلى مينائي بانياس وطرابلس. وهذا يعني تخفيف العبء عن الاقتصاد العراقي. فقد كانت العراق تخسر يوميا (١٦٠٠٠٠) جنيه استرليني بسبب نسف الأنابيب الممتدة عبر الأراضي السورية، وكذلك سيحدث تغير كبير في نظام إنتاج النفط في الشرق الأوسط. فلقد تدنى إنتاج النفط، في شهر نوفمبر الماضي - عقب توقف الملاحة في قناة السويس وتخريب الأنابيب في سوريا - عن إنتاج العشرة شهور الأولى من عام ١٩٥٦م بنسبة ٤٣٪ وذلك من مجموع إنتاج بلاد الشرق الأوسط الرئيسية المنتجة للنفط.

ولكن الإنتاج بدأ يعود إلى حالته الطبيعية، تدريجيا، وذلك بفضل تغيير نظام سير الناقلات وزيادة عددها وسرعتها لمواجهة هذه الحالة الجديدة. وآخر إحصائيات أمكن الحصول عليها هي إحصائيات شهر يناير ١٩٥٧م، وهي تبين أن الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط بأكملها قد ارتفع بنسبة ٣٠٪ عن إنتاج شهر نوفمبر ١٩٥٦م، وأن النسبة التي انخفض بها الإنتاج في تلك الفترة (فترة العدوان على مصر) عن إنتاج العشرة شهور الأولى من عام ١٩٥٦م قد نقصت وصارت ٢٧,٥٪ فقط بدلا من ٤٣٪ وإذا استثنينا إنتاج شمال العراق، وجدنا أن إنتاج منطقة الخليج العربي في شهر يناير ١٩٥٧م لا ينقص عن إنتاجها عندما كانت قناة السويس مفتوحة، إلا بنسبة ١٥,٦٪ فقط.

وبصفة عامة، فإنه يبدو أن الإنتاج في شهر فبراير ١٩٥٧م، يميل إلى

الاستمرار في الارتفاع وذلك رغم أن أرقام الإنتاج الفعلية في هذا الشهر سجلت انخفاضا في الإنتاج وذلك لأن شهر فبراير ٢٨ يوما فقط .

وهناك سببان رئيسيان لهذه النتائج المرضية في منطقة الخليج العربي . السبب الأول هو أن ناقلات النفط استطاعت أن تنقل كمية من النفط أكبر مما كان متوقعا ، عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وذلك نتيجة لزيادة سرعتها ، والإسراع في عمليات الشحن والتفريغ . والسبب الآخر ، هو أن جزءا كبيرا من إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي - حوالي ٦٠ مليون طن من مجموع الإنتاج البالغ حوالي ١٣٥ مليون طن سنويا - يصدر عادة إلى مناطق تقع شرق قناة السويس ، وقد استمر تصدير هذا الجزء الكبير إلى تلك المناطق كالعادة د ون حدوث أي تغيير .

وإذا نظرنا إلى كل بلد من بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط لرأينا تباينا واضحا في كيفية **تأثرها بأزمة قناة السويس .**

العراق

أصابها الضرر أكثر من غيرها . فلقد توقف الإنتاج تماما من حقل «عين زيلة» واقتصر الإنتاج في كركوك على كميات ضئيلة لتغذية معمل التكرير في مدينة بغداد ، وذلك بسبب نسف الأنابيب الممتدة إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي السورية . وعلى كل حال فإنه إذا استؤنف تدفق النفط من كركوك عبر الأنابيب كما هو مأمول في الأسبوع القادم ، فإنه من الممكن وصول الإنتاج إلى نصف ما كان عليه سابقا ، أي حوالي ٢٦ مليون طن سنويا .

ولقد ثبت أنه من الممكن زيادة الإنتاج من حقل الزبير ، بالقرب من البصرة بحوالي نسبة ١٢٪ . ومن بين الأسباب التي أعاقت زيادة الإنتاج عن هذه النسبة هو أن نفط الزبير يعبأ في الناقلات من ميناء «الفاو» وهذا الميناء لا يستطيع استقبال ناقلات حمولتها أكثر من ٠٠٠ , ١٨٠ طن .

والنتيجة العامة ، هي أن دخل العراق من عائدات النفط نقص من ٨٠ مليون جنيه استرليني إلى حوالي ١٥ مليون جنيه استرليني .

الكويت:

انخفض الإنتاج في الكويت إلى أقل من ٥٠٪ في شهر نوفمبر ١٩٥٦م. ولكنه عاد فارتفع في شهر يناير، حتى صارت نسبة الانخفاض من ٩ - ٢١٪ فقط. وكان حوالي ثلاثة أرباع نفط الكويت يمر عبر قناة السويس، وترجع الزيادة في الإنتاج إلى ازدياد قدرة الناقلات عن طريق رأس الرجاء الصالح. ومنذ شهر يناير ١٩٥٧م، استمر الإنتاج في الكويت في الازدياد، وهذا أيضا يرجع إلى ازدياد المشحون منه إلى أوروبا. والأرقام التي تبين دخل الكويت من عائدات النفط ليست معلومة بالضبط. إلا أنه من المعروف أنها كانت أكثر من (١٠٠ مليون) جنيه استرليني سنويا قبل توقف الملاحة في قناة السويس. وعلى هذا الأساس تكون نسبة النقص الذي أصاب هذا الدخل هي حوالي ٢٥ مليون جنيه استرليني في السنة.

المملكة العربية السعودية

أصيبت المملكة العربية السعودية بأضرار كبيرة بسبب توقف الملاحة في قناة السويس ومنذ بداية هذا العام زادت شركة أرامكو طاقة خط أنابيب التابلاين الذي ينقل نفط السعودية إلى البحر الأبيض المتوسط، من ١٦ مليون طن سنويا إلى ٢٠ مليون طن سنويا.

وبالرغم من ذلك فقد كان الإنتاج في شهر يناير ١٩٥٧م أقل بنسبة ٣, ٣٥٪ عن إنتاج عشرة الشهور الأولى من العام الماضي وأسباب هذا النقص هي، حظر تصدير النفط الخام إلى معامل التكرير في البحرين - وكانت حوالي ٨ ملايين طن سنويا - وحظر تعبة الناقلات الإنجليزية والفرنسية بالنفط من مينائي رأس تنورة في السعودية، وصيدا في لبنان.

إيران

كان إنتاج النفط في إيران، خلال شهر يناير ١٩٥٧م أعلى بنسبة ٥, ٢٣٪ من إنتاجها في المدة من يناير إلى أكتوبر العام الماضي.

وسار الإنتاج في شهر فبراير١٩٥٧م أيضا على نفس المعدل. وشركة النفط الإيرانية الوطنية مضطرة بحسب الاتفاقية المعقودة بينها وبين الحكومة على أن تحافظ عل حد أدنى يبلغ ٣٢ مليون طن سنويا للمعدل الإنتاجي في الفترة ما بين مارس ١٩٥٧م ومارس ١٩٥٨م. ويمر نصف إنتاج إيران عادة، عبر قناة السويس. ولكن بعد أن توقفت الملاحة فيها ترسل الآن كمية ٤٠٠,٠٠٠ طن من النفط شهريا إلى معامل التكرير في البحرين لتعويض النقص الناشئ عن امتناع المملكة العربية السعودية عن إرسال النفط إلى معامل التكرير البريطانية في البحرين. وكذلك زيدت كمية النفط المشحون من إيران إلى الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا واستراليا.

قطر

لم يتغير إنتاج قطر كثيرا خلال شهر يناير ١٩٥٧م إذا قارناه بالمستوى الذي كان عليه قبل تعطيل قناة السويس. ويمتاز نفط قطر بأنه ذو صفات عالية تجعل الطلب يشتد عليه في الظروف الحاضرة.

كيف تغير إنتاج النفط في الشرق الأوسط؟
المعدل الشهري مقدرا بآلاف الأطنان المترية

الدولة أو الإقليم	(١) يناير ١٩٥٧	(٢) ديسمبر ١٩٥٦	(٣) نوفمبر ١٩٥٦	(٤) العشرة شهور الأولى من عام ١٩٥٦	النسبة المئوية لتغير (١) عن (٤)
الكويت	٣,٨٦٩	٣,٤٤٠	٢,٢٧٥	٤,٩٦٠	-٢٢٪
العربية السعودية	٢,٧٣٥	٢,٨٥٨	٢,٨٦٤	٤,٢١٧	-٣٥,٣٪
إيران	٢,٧٢٥	٢,١٦٥	٢,١٢٧	٢,٢٠٥	+٢٣,٦٪
شمال العراق	١٠٧	١٢٦	٢١٨	٢,٢م١٩	-٩٥,٢٪
جنوب العراق	٨١٦	٧٧١	٥٢٣	٧٢٧	+١٢,٢٪
قطر	٥٠٧	٤٦٥	٣٤٨	٥٠٦	-
المجموع	١٠,٧٥٩	٩,٨٢٥	٨,٣٥٥	١٤,٨٣٤	-،٢٧٥٪

قصة النفط في الكويت

العدد (١٢٣) السنة الثالثة في ١٢/ ٥/ ١٩٥٧م

* **الإنتاج**
* **التكرير**
* **النقل**
* **التسويق**

كتبت مجلة «نفط العالم» الصادرة في نيويورك بتاريخ ١٥ يناير عام ١٩٥٧م مقالا عن تاريخ النفط في الكويت، تحت عنوان «الكويت» قالت فيه:

إن امتياز استخراج النفط من منطقة الكويت بأكملها، تملكه شركتان، هما شركة الخليج وشركة النفط الكويتية البريطانية (وهي منبثقة عن شركة النفط البريطانية في لندن). وتقوم شركة نفط الكويت (وتملكها الشركتان مناصفة) باستغلال هذا الامتياز.

ولقد بدأت عمليات الاستكشاف بعد الحصول على الامتياز مباشرة وذلك في عام ١٩٣٤م وحفرت أول بئر في شمال خليج الكويت عام ١٩٣٦م، قرب منطقة «بحرة» ولكن تبين أن هذه البئر جافة وأوقف العمل فيها بعد أن بلغ الحفر مسافة ٧٩٥٠ قدما. وفي فبراير عام ١٩٣٨م تم اكتشاف حقل «البرقان» الواقع إلى الجنوب، والذي مازال يعتبر المورد الأول لنفط الكويت.

وفي المدة ما بين عام ١٩٤٢م ونهاية الحرب العالمية الثانية، أغلقت جميع الآبار. ثم استؤنفت عمليات الحفر مرة أخرى في منطقة «البرقان» في عام ١٩٤٥م. ونشطت هذه العمليات بصورة كبيرة في أواسط عام ١٩٥١م. وفي شهر أكتوبر من ذلك العام - عام ١٩٥١م - تم اكتشاف حقل «المقوع» على بعد حوالي سبعة أميال شمالي البرقان وفي شهر أبريل عام ١٩٥٣م اكتشف حقل آخر على بعد

تسعة أميال شمال شرقي برقان ومن الممكن اعتبار الحقلين الأخيرين جزءا من حقل البرقان الكبير.

وفي خلال عام ١٩٥٥م، حفرت بئر استكشافية في منطقة الروضتين الواقعة في شمال الكويت، على مسافة قدرها عشرون ميلا من «سفوان» التي تقع على الحدود العراقية. وأطلق على هذه البئر اسم «الروضتين رقم ١» وعندما بلغ الحفر عمقا قدره ١٠,٣٠١ قدما بدأ الظن يسود بأن هذه المنطقة فيها حقل جديد غزير. ولقد كتب القائمون بعمليات الحفر في تقريرهم، أنهم عثروا في هذه البئر على منطقة من الرمال سمكها ألفا قدم تشابه طبقة الرمال التي يستخرج منها النفط في البرقان وفي الزبير الواقعة في جنوب العراق.

وكان لابد من حفر آبار أخرى. فحفرت بئر «الروضتين رقم٢» في أوائل عام ١٩٥٦م على بعد ١,٨ ميلا جنوبي بئر الروضتين رقم ١. ثم بدأت بعد ذلك عمليات حفر البئر «الصابرية رقم١» على بعد عشرة أميال جنوبي بئر الروضتين رقم٢.

وتجرى أيضا عمليات استكشافية في منطقة «بحرة» على مسافة اثني عشر ميلا جنوبي الصابرية، قريبا من مكان أول بئر حفرت في الكويت. وبالرغم من أن عمق البئر قد بلغ ثمانية آلاف قدم فإنه لم يعثر على النفط فيها.

وفي أوائل عام ١٩٥٦م، دعا حاكم الكويت، شركات النفط الكبرى إلى تقديم عروضها للحصول على امتياز التنقيب عن النفط تحت المياه الإقليمية للكويت، خارج المنطقة التي تملك امتياز استخراج النفط فيها شركة نفط الكويت. ولكن عام ١٩٥٦م انتهى دون أن يمنح هذا الامتياز لأي شركة كانت.

الإنتاج:

بدأ أول إنتاج تجاري للنفط في الكويت خلال عام ١٩٤٦م. ومنذ ذلك الحين، استمر الإنتاج يتزايد بصورة رائعة حتي أنه بلغ في عام ١٩٥٥ كمية قدرها

١,٠٩١,٨٠٠ برميل في اليوم. وبذلك تبوأت الكويت المركز الرابع في ميدان إنتاج النفط في العالم، بعد الولايات المتحدة وفنزويلا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي. ولقد استمر الإنتاج في الزيادة خلال عام ١٩٥٦م، حتى شهر أكتوبر، حينما توقفت الملاحة في قناة السويس.

ولقد زاد الإنتاج اليومي عن مليوني برميل من النفط خلال شهر مايو عام ١٩٥٦م، وبذلك تكون الكويت قد ضربت رقما قياسيا في قصر المدة التي يمكن لأي دولة منفردة أن تستغرقها لبلوغ مثل هذا المستوى من الإنتاج.

وبلغ عدد الآبار المنتجة للنفط في الكويت منذ أول يناير عام ١٩٥٦م، مائة وخمسة وثمانين بئرا، بينما لم تكن تزيد على مائة وخمسين بئرا في يناير ١٩٥٥م.

ويبلغ معدل إنتاج كل بئر أكثر من ستة آلاف برميل يوميا من النفط، وقد أمكن الوصول إلى هذا المعدل بفضل التكوين المناسب للطبقة الأرضية التي يستخرج منها النفط، إذ أنها من الحجر الطباشيري الرملي.

والعمق الذي يستخرج منه النفط في آبار الكويت يتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسمائة قدم إلى أربعة آلاف وثمانمائة قدم. ويحتوي النفط الخام على نسبة ٢٪ - ٥,٢٪ من الكبريت.

وقد قدرت مدخرات النفط في يناير عام ١٩٥٦م، بكمية قدرها أربعة وثلاثون مليون برميل، وهي تأتي في المرتبة الثانية في العالم بعد مدخرات المملكة العربية السعودية. إلا أن بعض الخبراء يقدرون مدخرات النفط في الكويت بأكثر من هذه الكمية.

عمليات النقل:

تعتبر مشكلة النقل في الكويت، سهلة نسبيا، إذ أن حقل البرقان لا يبعد أكثر من عشرين ميلا عن الخليج العربي. وقد أنشئت شبكة من خطوط الأنابيب تربط

بين الآبار وبين الخزانات الرئيسية في الأحمدي وسعتها خمسة ملايين وستون ألف برميل، والتي تقع على بعد ستة أميال من الخليج العربي. وتمتد من منطقة الخزانات الرئيسية ثمانية خطوط من الأنابيب تتراوح أقطارها بين اثنين وعشرين بوصة وأربع وثلاثين بوصة، إلى رصيف ميناء التعبئة «ميناء الأحمدي» حيث يمكن لثماني ناقلات أن تعبأ في وقت واحد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك خمسة خطوط أخرى من الأنابيب لإمداد الغواصات بالنفط وطاقة هذه الخطوط جميعا، تبلغ أكثر من مليون برميل يوميا، وهي أكبر طاقة من نوعها في العالم.

ولا يوجد خط أنابيب لنقل نفط الكويت إلى البحر الأبيض المتوسط. وكانت شركات ستاندارد (نيوجرسي) وسكوني فاكوم والشركة الإيرانية البريطانية، وقد وضعت مشروعا في عام ١٩٤٨م، لإنشاء خط أنابيب يربط الكويت بساحل البحر الأبيض المتوسط (على أن يسمى خطوط أنابيب الشرق الأوسط المتحدة) ولكن هذا المشروع لم يحز موافقة العراق، فلم يتم تنفيذه.

التكرير:

يوجد مصنع واحد فقط لتكرير النفط في ميناء الأحمدي. وكانت طاقة هذا المصنع في عام ١٩٥٥م ثلاثين ألف برميل يوميا أي مليونا ونصف المليون من الأطنان المترية من النفط المكرر في العام. وتملك هذا المصنع شركة نفط الكويت. وكان هذا المصنع يستغل أساسا لإمداد الناقلات بالوقود اللازم لها، ولسد احتياجات الاستهلاك المحلي القليلة. وبالإضافة إلى إنتاج هذا المصنع من النفط المكرر فإنه ينتج يوميا ثلاثين طنا من البيوتمين الذي يستخدم في تعبيد الطرق.

وقد أعلنت شركة نفط الكويت أنها تعتزم توسيع مصنع التكرير حتى يبلغ إنتاجه مائة وتسعين ألف برميل يوميا في آخر عام ١٩٥٧م.

هذا بالإضافة إلى إنشاء وحدتين جديدتين للتقطير، طاقة كل منها ثمانون ألف برميل يوميا. وهذه التوسعات الجديدة من شأنها أن تزيد من إنتاج مقطرات النفط المتوسطة الكثافة، والثقيلة ومنها الديزل الذي يستعمل وقودا للبواخر. وقد تعطلت

أعمال هذه التوسعات من جراء الحوادث العدوانية على مصر، مما ترتب عليه تأخير موعد انتهاء تنفيذها.

التسويق:

استهلاك منتجات النفط في الكويت ضئيل جدا. وكان معدل هذا الاستهلاك في عام ١٩٥٢م هو ١٨,٢٩٤ برميلا يوميا، منها ١٧,٢٦٢ برميلا من المنتجات الثقيلة التي تستخدم وقودا للناقلات، وبذلك يكون الاستهلاك المحلي الفعلي هو ١,٠٣٢ برميلا يوميا (منها ٤٨٩ برميلا من الغازولين و٣٦٣ برميلا من نفط الوقود المقطر و١٧٥ برميلا من الكيروسين، وخمسة براميل من زيوت التشحيم) والجزء الأكبر من هذه الكمية يستهلك في مدينة الكويت التي تتصل بمصنع التكرير في الأحمدي بعدة خطوط من الأنابيب.

وكل إنتاج الكويت تقريبا يصدر إلى الخارج، وقليل منه يصدر إلى البلاد الآسيوية، أما أغلبه فيصدر إلى أوروبا التي تعتبر أكبر مستهلك لنفط الكويت منذ بدء الإنتاج التجاري للنفط في عام ١٩٤٦م. وقد ازداد اعتماد أوروبا على نفط الكويت منذ أزمة النفط الإيراني.

والكويت تعتبر في الوقت الحاضر المورد الرئيسي لنفط بريطانيا وفي عام ١٩٥٥م بلغت كمية النفط المصدر من الكويت ٣٨٨,١٢٧,٠٦٠ برميلا من النفط الخام والمكرر، منها ٣٨٦,٣٩٨,٠٠٠ برميلا من النفط الخام.

واستمرت صادرات النفط في الزيادة خلال عام ١٩٥٦م، وبلغ المصدر من النفط الخام حتى آخر نوفمبر ١٩٥٦م، كمية قدرها ٣٦٦,٩٤٦,٤٥٨ برميلا، ومن النفط المكرر ٩٥٢,٦٥٧ برميلا.

والبلاد الرئيسية التي صدر إليها النفط خلال عام ١٩٥٦م، هي المملكة المتحدة ٢٩,٥٪ والولايات المتحدة ١٤,٢٪ وفرنسا ١٣,٩٪ وهولندا ٨,٨٪ وعدن ٧,٣٪ وبلاد أخرى صدرت إليها كميات قليلة.

صادرات الكويت من النفط خلال ١٩٥٥م

(مقدرة بآلاف البراميل)

البلد المصدر إليه	الكمية
الولايات المتحدة	٥٣,٣٠٧
الأرجنتين	١١,٦٩٣
البرازيل	٧,٢٣٦
بلجيكا	٣,٩٢٩
فرنسا	٤٩,٠٨٠
إيطاليا	٢٧,٥٠٠
هولندا	٣٣,٩٤٣
المملكة المتحدة	١٣٢,٥٨٥
عدن	٣٠,٥٢٥
الهند	٤,٦٢٢
اليابان	٤,١٠٣
جزر الكناري	٥,٧٩٤
أستراليا	١٥,٣٧٥
بلاد أخرى	١٤,٥٧١
المجموع	٣٨٦,٣٩٨

ويحدد نظام تسويق نفط الكويت عقودا طويلة الأجل وهذه العقود نوعان: النوع الأول يمثله العقد المبرم بين شركة الخليج وشركة شل، وينص على أن تشتري شركة شل كمية قدرها ١,٥ بليون برميل في مدة اثنين وعشرين عاما. وتتراوح كمية المشتريات السنوية بين خمسة عشر ألف برميل في عام ١٩٤٧م، ومائة وخمسة وسبعين ألف برميل في السنوات التالية ولم يحدد في العقد سعر ثابت للشراء، بل اتفقت الشركتان على إضافة تكاليف التسويق والنقل والتكرير إلى تكاليف الإنتاج، ثم تقسيم الربح الصافي بعد بيع النفط مناصفة بينهما.

والنوع الثاني من العقود يمثله العقد المبرم بين (شركة سوكوني موبيل - وشركة ستاندارد نيوجرسي) من جهة والشركة الإيرانية البريطانية (وهي الآن شركة النفط البريطانية) من جهة أخرى وينص العقد على أن تشتري الشركتان (سوكوني وستاندارد) كمية قدرها ١,٣ بليون برميل من النفط الخام في مدة عشرين عاما (٨٠٠ مليون برميل لشركة ستاندارد و٥٠٠ مليون برميل لشركة سوكوني) وهذا العقد نافذ المفعول ابتداء من أول يونية ١٩٥٢م. وسعر الشراء في هذا العقد، محدد على أساس إضافة ربح معين من تكاليف إنتاج كل وحدة.

أما فيما يختص بتوزيع النفط فتوجد شروط جزائية ملحقة بالعقد المبرم بين شركة الخليج وشركة شل. والجزاءات المنصوص عليها في هذه الشروط توقع على شركة الخليج إذا تسببت زيادة مبيعاتها في نصف الكرة الأرضية الشرقي، في نقص مبيعات شركة شل في تلك المنطقة.

وكذلك نص العقد المبرم بين (ستاندارد وسوكوني) وبين شركة النفط البريطانية على تحديد مبيعات الطرف الأول في أسواق أوروبا وغرب أفريقيا. كما أن الطرف الأول معرض لتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في شروط العقد، إذا مازادت شحناته إلي المناطق الواقعة شرقي قناة السويس عن ٥٪ من الكميات المنصوص عليها في العقد.

هدف شركة نفط الكويت هو:

زيادة الإنتاج بنسبة ٢٥٪ في عام ١٩٥٨م

العدد (١٢٨) السنة الثالثة في ١٦/ ٦/ ١٩٥٧

نشرت صحيفة التجارة «جورنال أوف كومرس» الصادرة في نيويورك بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٥٧م مقالا بعنوان «هدف شركة نفط الكويت في عام ١٩٥٨م هو زيادة الإنتاج بنسة ٢٥٪» بقلم لويس بلاي. جاء فيه:

إن شركة نفط الكويت، التي كانت اكتشافاتها الخيالية سببا في تحويل إمارة الكويت من صحراء قاحلة إلى أغنى دولة في العالم، مازال في جعبتها بعض المفاجآت. وطبقا لبرنامج التوسع الحالي للشركة، فإنها تعتزم زيادة إنتاج النفط في عام ١٩٥٨م بنسبة ٢٥٪.

وقد أذاعت الشركة المعروفة في عالم النفط بتكتمها فيما يتعلق بعملياتها الحالية والمقبلة، أن عمليات الاستكشاف في منطقة يحتمل أن يكون فيها حقل جديد للنفط، تتقدم باطراد طبقا للخطة الموضوعة، بالرغم من أن الإنتاج لم يعد إلى مستواه الذي كان عليه قبل توقف الملاحة في قناة السويس. وحالما يتم الانتهاء من حفر بئر اختبارية في هذا الحقل الجديد المحتمل - وسيتم ذلك في خلال الأسبوعين القادمين - ستنقل آلة الحفر إلى منطقة أخرى جديدة كل الجدة لم تمس، حيث دلت اختبارات «السيزموجراف» على وجود النفط فيها.

وبالإضافة إلى هذه العمليات الاستكشافية فإن الشركة ستتم في نهاية هذا العام إنشاء مستودعين جديدين للنفط الخام، وخط أنابيب جديد، لتعبئة الناقلات، وبذلك يصبح عدد أنابيب التعبئة تسعة أنابيب. كما أن الشركة ستجري توسعات في معمل التكرير الموجود في الأحمدي، ليرتفع إنتاجه من المستوى الحالي وهو ٣٠,٠٠٠ برميل يوميا، إلى ١٩٠,٠٠٠م برميلا يوميا، حتى تستطيع الوفاء باحتياجات الوقود اللازم لمئات الناقلات التي تعبأ شهريا بالنفط الخام من ميناء الأحمدي.

عاملان مساعدان:

وشركة نفط الكويت تشعر أنها تستطيع تنفيذ مثل هذا النوع من برامج التوسع في منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة، لسببين رئيسيين: السبب الأول هو أن إنتاج النفط في الكويت، قد يكون أكثر المشاريع الاقتصادية سلامة في العالم. والسبب الثاني هو أن حكومة الكويت، راضية كل الرضى عن تقدم إنتاج النفط في خلال السنوات العشرة الماضية، ولذلك يحرص الحاكم العام سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح على المحافظة على الاستقرار الداخلي في البلاد.

وسلامة عمليات استخراج النفط في الكويت، من الناحية الاقتصادية، مؤسسة على العوامل التالية: العامل الأول أن المساحة الكلية لمنطقة العمليات صغيرة (حوالي مساحة ولاية نيوجرسي في الولاية المتحدة) والعامل الثاني أن النفط موجود على عمق قريب، وطبيعة الأرض ليست بالصعبة، والعامل الثالث أن الطبيعة قد حبت مدينة الأحمدي بتل صغير وسط مساحات شاسعة من الأراضي المنبسطة أقيمت عليه «مزرعة» المستودعات التي يبلغ عددها اثنان وثلاثون مستودعا، والتي لا تبعد أكثر من ستة أميال عن أكبر ميناء لتعبئة الناقلات في العالم، وهو ميناء الأحمدي، والعامل الرابع أنه من الممكن ترك النفط يسيل عبر الأنابيب إلى الناقلات بفعل الجاذبية الأرضية وحدها، دون حاجة إلى دفعه بالمضخات، وذلك لوجود المستودعات في مكان مرتفع، والعامل الخامس أن عمق المياه أمام مدينة الأحمدي (ويبلغ سبعة وأربعين قدما) يتيح لأكبر ناقلات النفط أن ترسو في ميناء الأحمدي.

التقدم العظيم في الإنتاج:

كان إنتاج الكويت في عام ١٩٤٦م حوالي ١٨٠,٠٠٠ برميل يوميا. وكاد الإنتاج يبلغ مليون برميل يوميا في العام الماضي، لولا توقف الملاحة في قناة السويس، مما أدى إلى قلة عدد الناقلات التي تعبأ من ميناء الأحمدي.

وإنتـاج العـام الحـالي مـازال تحت مسـتـوى ٤ , ١ مليـون برمـيل يومـيـا . والإحصـائيات الرسمية تبين أن إنتـاج شـهـر يناير بلغ ٩١٢ , ٠٠٠ برمـيل يومـيا ، وإنتاج شهر فبراير بلغ ٩٩٦ , ٠٠٠ . أما شهر مارس فالإحصائيات غير الرسمية تبين أن الإنتاج بلغ ٨٥٠ , ٠٠٠ برميل يوميا .

والجزء الأكبر من هذا الإنتاج ينبع من حقل البرقان الذي تبلغ مساحته مائة وخمسة وثلاثين ميلا مربعا ، والذي يقال إن مدخرات النفط فيه ، هي أكبر مدخرات من نوعها في العالم . وفي هذا الحقل حفرت مائة وسبع وأربعون بئرا . وفي حقل «المقوع» حفرت إحدى وأربعون بئرا . وفي الأحمدي ثلاث وعشرون بئرا . ومركز الشركة الرئيسي في مدينة الأحمدي .

وفي منطقة الروضتين ، التي تبعد ستين ميلا إلى الشمال من الأحمدي ، حفرت الشركة بئر «الروضتين رقم١» إلى عمق ١٠ , ٣٠٠ قدم وتمخضت هذه البئر عن نتائج تبشر بإنتاج غزير . ثم حفرت البئر «الروضتين رقم٢» إلى عمق ٩ , ٦٩٥ قدما ، على بعد حوالي ١ , ٨ ميلا إلى الجنوب من «الروضتين رقم١» وذلك في أواسط عام ١٩٥٦م . وقد حفرت بئر ثالثة في منطقة «بحرة» قريبا من جون الكويت ، إلى عمق ٨ , ٤٩٠ قدما ، ولكن من المحتمل ألا تكون هذه البئر الأخيرة ضمن حقل الروضتين .

آبار تبشر بالخير :

ويجري حاليا حفر بئر أخرى في منطقة «الصابرية» على بعد عشرة أميال إلى الجنوب الشرقي من الروضتين . وقد بلغ الحفر مسافة ٩ , ٨٠٠ قدم وينتظر الانتهاء منها قريبا . وقد يثبت أولا يثبت وقوع هذه البئر ضمن حقل الروضتين . وبالرغم من اتساع حقل الروضتين فإنه ليس من المحتمل أن يبلغ مستوى الإنتاج فيه مستوى الإنتاج في حقل البرقان .

وعندما تنتهي العمليات في بئر «الصبرية» ستنقل آلة الحفر إلى منطقة أخرى

تبعد ثلاثين ميلا إلى الغرب من الروضتين. ومن المحتمل ظهور نتائج العمليات في هذه المنطقة الجديدة بعد أربعة أو خمسة أشهر.

وكل العمليات التي تحدث في الكويت، تعتبر من أنباء النفط الهامة، وهذا راجع إلى النجاح الذي صاحب كل عملية استكشاف أجريت في الكويت خلال السنوات الماضية. والبرنامج الذي تسير أعمال الشركة بمقتضاه يقضي بزيادة الإنتاج إلى ١,٥ مليون برميل يوميا في آخر عام ١٩٥٧م، وإلى ١,٨ مليون برميل في عام ١٩٥٨م. وهذه الزيادة مرتبطة ارتباطا مباشرا بانتهاء العمل في بناء مركزين جديدين من مراكز التجميع وهما المركز الثاني عشر والثالث عشر. ولن يمضي وقت طويل حتى يتم ملء المركز الحادي عشر بالنفط وسيتم ذلك قبل استعمال أنبوب التعبئة التاسع الجديد.

الناقلات ودرجة الطلب على النفط:

والسرعة التي سيتم بها إنشاء مراكز التجميع الجديدة، تتوقف على سهولة الحصول على الناقلات وعلى درجة الطلب على النفط، ولكن شركة النفط تفضل مرونة الإنتاج، بدلا من بلوغه مستوى يقرب من الحد الأقصى. كما كان قبل توقف الملاحة في قناة السويس. ذلك أن ميناء الأحمدي يقفل في بعض الأحيان بسبب العواصف الرملية التي تهب في مثل هذا الوقت من العام (أبريل - مايو)، كما أنه ليست هناك أوقات محددة لوصول وإبحار الناقلات. فللحصول على إنتاج يومي بمعدل من النفط الخام، يلزم الوصول إلى طاقة لإنتاج ٢,١ مليون برميل.

ولكن التسهيلات لتنفيذ التوسعات. موجودة، بما في ذلك بعض الأنابيب التي قد يحتاج إليها في خلال السنتين أو الثلاث القادمة إذا ما تقرر البدء في الإنتاج التجاري من حقل الروضتين.

أخبار متفرقة

العدد ١٣٠ السنة الثالثة ٣٠/٦/١٩٥٧

إنتاج النفط في عام ١٩٥٧

ونشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» اللندنية الصادرة بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٥٧م إحصائية عن إنتاج النفط في عام ١٩٥٧م في الكويت وقطر والعراق جاء فيها :

الإنتاج في الكويت :

بلغ الإنتاج في الكويت في شهر مارس ١٩٥٧م، كمية قدرها ٣١١ , ٥٠٣ , ٣ طنا (في مقابل ٨٤٤ , ٩٢٢ , ٤ طنا في شهر مارس ١٩٥٦م) وقد بلغ إنتاج ثلاثة الأشهر الأولى من عام ١٩٥٧م (من أول يناير إلى آخر مارس) كمية قدرها ٦٥٧ , ٠٨٠ , ١١ طنا (في مقابل ٤٥٢ , ٠٤٣ , ١٤ طنا في ثلاثة الأشهر الأولى من عام ١٩٥٦م).

الإنتاج في قطر :

بلغ الإنتاج في إمارة قطر في شهر مارس ١٩٥٧م، كمية قدرها ٠٥٦ , ٤٨٦ طنا طوليا، وبلغ الإنتاج في ثلاثة الأشهر الأولى من عام ١٩٥٧م، كمية قدرها ٩٨٣ , ٤٣٥ , ١ طنا طوليا. وقد عدل الرقم الدال على إنتاج شهر فبراير ١٩٥٧م من ٢١٩ , ٤٥١ طنا إلى ٢٢٧ , ٤٥١ طنا.

الإنتاج في العراق:

(الإنتاج مقدرا بالأطنان الطولية)

المدة الزمنية	شركة نفط العراق	شركة نفط البصرة	شركة نفط الموصل
مارس ١٩٥٧	٥٧٠,٦٧٠	٦٨٩,٨٩٤	٢٤,٣٢٤
فبراير ١٩٥٧	١٠٨,٣٠١	٦١١,٠٨١	١١٦
مارس ١٩٥٦	٢,١١٢,١٢٠	٦٩٣,٥٩١	١٠٧,٢٠٧
إنتاج ثلاثة الأشهر الأولى ١٩٥٧	٧٨٣,٧٣٩	٢,١٠٣,٧٦٣	٢٤,٤٤٨
إنتاج ثلاثة الأشهر الأولى ١٩٥٦	٥,٩٢٣,٢٤١	٢,٠٧٩,٢١٨	٣١٢,١٦٦

وقد بدأ الضخ عبر الخطوط الممتدة إلى شاطىء البحر الأبيض في الحادي عشر من شهر مارس ١٩٥٧م بمعدل ٥,١٠ طنا في العام.

الكويت تحضر مؤتمر مقاطعة إسرائيل
الاتحاد السوفيتي ينتج مائة مليون طن من النفط

العدد (١٤٩) السنة الثالثة في ١٧/ ١١/ ١٩٥٧

نشرت صحيفة «التيمس» الصادرة في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٧م الخبر التالي نقلا عن مراسلها في مدينة طرابلس في لبنان:

افتتح مؤتمر مقاطعة الدول العربية لإسرائيل في بلدة طرابلس في لبنان. وقد حضرت الموتمر وفود من مصر وسوريا والعرا ق والمملكة السعودية ولبنان والكويت وليبيا. وهذه أول مرة تحضر الكويت مثل هذا المؤتمر بعد انضمامها رسميا إلى مكتب مقاطعة إسرائيل. وقد رحب الوفد المصري بالكويت وطلب من وفدها إبلاغ حاكم الكويت عظيم تقدير شعب مصر لانضمام الكويت إلى مكتب المقاطعة.

وكانت جميع الوفود تردد، عند إلقائها كلمة الافتتاح الجملة التالية بقوة وعزم: «إن الحاجة ملحة إلى تضييق الحصار الاقتصادي على إسرائيل حتى تزول من الوجود هذه الدولة الدخيلة المعتدية».

إنتاج الاتحاد السوفيتي من النفط يبلغ مائة مليون طن هذا العام

نشرت صحيفة (إيفننج ستاندارد) البريطانية الصادرة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٥٧م الخبر التالي نقلا عن مراسلها في نيويورك:

تسير عمليات استخراج النفط في الاتحاد السوفيتي - الذي يحتل المكانة الثالثة في إنتاج النفط في العالم - بسرعة كبيرة لزيادة الإنتاج. وقد بلغت صناعة النفط في الاتحاد السوفيتي ذروتها في ثلاث السنوات الأخيرة، وذلك لتوافر حقول النفط الغنية الجديدة، ومعدات الحفر الضخمة، والخبراء الفنيين، ورأس المال، والسوق المحلية الكبيرة.

ومن المنتظر أن يزيد الإنتاج هذا العام بحوالي خمسة عشر مليون طن عن العام

السابق وبذلك يصل مجموع الإنتاج إلى مائة مليون طن.

وهكذا يكون إنتاج الاتحاد السوفيتي حوالي ربع إنتاج الولايات المتحدة، وأقل من الإنتاج المتوقع لفنزويلا هذا العام بنسبة ٣٠ في المائة. ولكن إنتاج الاتحاد السوفيتي يكاد يساوي مجموع إنتاج الكويت والمملكة العربية السعودية وهما الدولتان اللتان تنتجان أكبر كمية من النفط في الشرق الأوسط.

وكانت روسيا قد واجهت أزمة نفطية كبرى في عام ١٩٤٥، إذا انخفض الإنتاج بنسبة ٤٠ في المائة عن الإنتاج عام ١٩٤٠، وذلك بسبب زيادة استغلال آبار باكو العظيمة، على ساحل بحر قزوين، وكانت هي أكبر مصدر للنفط الروسي. ولكن اكتشفت آبار جديدة خلال الحرب الماضية، وذلك في المنطقة الواقعة بين نهر الفولجا وجبال الأورال. وقامت الحكومة السوفيتية بمجهودات جبارة لزيادة الإنتاج في تلك المنطقة. وقد أثمرت هذه المجهودات فالحقول الجديدة تنتج حوالي ثلثي الإنتاج الروسي كله. هذا بالإضافة إلى المدخرات النفطية الهائلة الموجودة بها. ومن المتوقع أن يزداد إنتاج النفط في تلك المنطقة وأن يستمر في الزيادة لفترة طويلة في المستقبل.

تعثر مشروع الأنابيب الجديد

كتبت صحيفة «الفينانشيال تيمس» البريطانية الصادرة بتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٥٧م نقلا عن مراسلها في دوائر النفط، تقول إن العمل مازال جاريا في تصميم مشروع خط الأنابيب الجديد في الشرق الأوسط (الذي كان سيمتد من الخليج إلى العربي إلى ميناء اسكندرونة في تركيا) إلا أنه يسير متعثرا نيتجة للتطورات الأخيرة في المنطقة. وأصبح من غير المستحب، بل من غير المنتظر أن يعد المشروع النهائي ليقدم إلى الاجتماع المقبل لشركات النفط العالمية قبل نهاية العام الحالي كما كان مأمولا من قبل.

وإن تطور الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط يجعل مثل هذا المشروع غير

عملي على الإطلاق. وبالإضافة إلى ذلك فإن تفضيل العراق لأن يمر مثل هذا الخط الجديد من الأنابيب في أرض عربية وتأييد السعودية للعراق في هذا الرأي يعترض تنفيذ المشروع الجديد.

العثور على بئر جديدة في السعودية

نشرت صحيفة «التيمس» اللندنية بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٧م نقلا عن مراسلها في نيويورك الخبر التالي:

أعلنت شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) نبأ اكتشاف بئر جديدة للنفط على بعد تسعين ميلا شمال شرقي مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، وعلى بعد مائة وخمسين ميلا جنوب غربي مدينة الظهران، حيث مقر شركة أرامكو. وقد أطلق على البئر الجديدة اسم «خرس رقم١».

وبين عمقي ٤,٧٥٥ قدما و٤,٨٩٨ قدما، كان إنتاج النفط ثلاثة آلاف برميل يوميا. ومازالت العمليات جارية لتقدير مدى غزارة هذه البئر الجديدة.

عالم النفط

تزايد إنتاج النفط في الشرق الأوسط

العدد (١٦٩) السنة الرابعة في ٦/ ٤/ ١٩٥٨

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة في أول مارس ١٩٥٨م مقالا بعنوان «تزايد إنتاج النفط في الشرق الأوسط» قالت فيه:

بدأ إنتاج النفط الخام في الشرق الأوسط لعام ١٩٥٨م بداية عالية نسبيا إذا ما قورن بالركود الذي أصاب مناطق الإنتاج في أمريكا الشمالية. وقد زاد الإنتاج في الشهر الماضي في الدول الخمس الرئيسية في إنتاج النفط في الشرق الأوسط عن المستوى الذي بلغه في الصيف الماضي بمقدار ١٦,٤ مليون طن. وقد نتج ذلك عن عدة عوامل من بينها انتظام مواعيد وصول ناقلات النفط إلى موانى التعبئة، وإذا قارنا مقدار الطلب في أسواق النصف الشرقي للكرة الأرضية (وهي التي يمدها الشرق الأوسط بحاجتها من النفط) بكمية الاستهلاك في الولايات المتحدة، وجدنا أن الطلب في أسواق النصف الشرقي يتزايد بينما تتجه كمية الاستهلاك في الولايات المتحدة إلى الانخفاض. والإنتاج المرتفع الذي بلغته منطقة الشرق الأوسط في شهر يناير ١٩٥٨م يتركز بصورة رئيسية في قفزة مفاجئة في إنتاج إيران. فقد استطاعت مؤسسة الكونسورتيوم -وأكبر المساهمين فيها هما شركة النفط البريطانية تملك ٤٠٪ وشركة شل الهولندية وتملك ١٤٪- إنتاج ٣,٥ ملايين طن من النفط الخام خلال شهر يناير، أي بزيادة نسبتها ١٠٪ على مستوي الإنتاج السابق. وكان إنتاج شركة نفط الكويت -وتملكها شركتا نفط الخليج وشركة النفط البريطانية مناصفة- عاليا أيضا فقد بلغ ٥,٦ ملايين طن، ولكن هذا المستوى كان أقل قليلا من المستوى الذي بلغه الإنتاج عقب عودة الملاحة إلى قناة السويس مباشرة.

وقد ظل إنتاج العراق على المستوى الذي كان عليه. وهو ٢,٦ مليون طن في شهر يناير، ولكن من المنتظر أن يزداد ابتداء من شهر أبريل، حين تستعيد الأنابيب

التي تنقل نفط المناطق الشمالية طاقتها الكاملة قبل أزمة قناة السويس، وهي ٢٥ مليون طن سنويا.

انخفاض الإنتاج في السعودية

أما إنتاج شركة أرامكو الأمريكية في المملكة السعودية، فمازال أقل بمقدار مليون طن عن مستواه السابق. وقد بلغ الإنتاج في يناير كمية ١ , ٤ ملايين طن. وستزاد طاقة خط أنابيب التابلاين الممتد إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط، إلى طاقة مقدارها ٢٥ , ٢٢ مليون طن سنويا في القريب العاجل.

ولكن الإنتاج عموما أقل من طاقة الإمكانات المتوافرة لدى الشركة. ويبدو أن هذا يرجع أساساً إلى تخفيض كمية مستوردات أمريكا من النفط. وإلى الأزمة الاقتصادية الأمريكية. وإذا نظرنا إلى الشرق الأوسط كوحدة، وجدنا أن الإنتاج لم يعد يتزايد بالنسبة التي كان يتزايد بها في سنوات ما بعد الحرب العالمية.

مرحلة جديدة من مراحل نمو الكويت

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة في ١١ يناير ١٩٥٨م، مقالا بعنوان «مرحلة جديدة من مراحل نمو الكويت» قالت فيه:

ستبدأ مرحلة جديدة من مراحل نمو الكويت السريع في بداية عام ١٩٥٩م، ففي ذلك الوقت ستبدأ، طبقا لما هو مقرر، أولى عمليات تصدير النفط من منطقة الإنتاج الكبيرة الحديثة الاكتشاف في الروضتين الواقعة في شمال الكويت.

وتعتزم شركة نفط الكويت (التي تبيع نسبة كبيرة من إنتاج الكويت إلى شركة شل الهولندية الملكية بمقتضى اتفاق خاص بينهما) إنشاء خط أنابيب قطرها ٣٠ بوصة، وطولها ٧٠ ميلا، من منطقة الإنتاج في الروضتين إلى رصيف التعبئة الجديد الذي سيتكلف ثمانية ملايين جنيه استرليني، . والذي يجري إنشاؤه في الوقت الحاضر في ميناء الأحمدي.

ومن المتوقع أن يتم تصدير إنتاج الحقول الشمالية في الروضتين والحقول الجنوبية في البرقان والمقوع عن طريق هذا الرصيف الجديد الذي ستستطيع الناقلات ذات الحمولة التي تبلغ مائة ألف طن الرسوّ بجانبه. وكان إنتاج الكويت من النفط الخام في العام الماضي والذي بلغ كمية ٥٧ مليون طن، كله من الحقول الجنوبية، وهو أعلى بنسبة ٤٪ من مثيله في عام ١٩٥٦م، إلا أن نسبة الزيادة هذه أقل من النسبة العادية التي يزداد بها الإنتاج عادة في الكويت، وهذا نتيجة لأزمة قناة السويس، ولانخفاض الطلب على النفط في الأشهر القلائل المنصرمة.

وطاقة ميناء الأحمدي على تعبئة الناقلات في الوقت الحاضر، قد زيدت إلى كمية ٧٥ مليون طن سنويا وذلك بإنشاء أنابيب إضافية للتعبئة في البحر. أما الرصيف الجديد المزمع إنشاؤه فسيضيف كمية خمسين مليون طن سنويا إلى طاقة الميناء الحالية. وهذا يستلزم إنشاء خزانات جديدة للنفط في مدينة الأحمدي، وإنشاء خطوط أنابيب محلية جديدة، تصل ما بين مناطق الإنتاج والخزانات وأرصفة التعبئة.

ويعتبر مشروع إنشاء خط أنابيب يمتد من مناطق الإنتاج في الروضتين إلى ميناء الأحمدي، أول دلالة قوية على أن هذه المنطقة ستستغل استغلالا تجاريا، وذلك على الرغم من أنه قد مضى على استكشافها مدة عامين، وقد أعقب استكشاف حقل الروضتين استكشاف حقول أخرى في منطقتي «صابرية» و«بحرة» وحقل آخر في الروضتين.

حركة المرور في قناة السويس

نشرت مجلة «النفط» اللندنية الصادرة في مارس عام ١٩٥٨م نبذة عن حركة المرور في قناة السويس قالت فيها ما يلي:

تفوق حركة المرور في قناة السويس في الوقت الحاضر، المستوى الذي كان سائدا قبل توقف الملاحة فيها في أكتوبر ١٩٥٦م، ويبلغ غاطس السفن المسموح

بمرورها (٣٤ قدما) وينتظر قريبا السماح بمرور السفن ذات غاطس قدره ٣٥ قدما. وقد جاء في تقرير نشرته هيئة إدارة قناة السويس في الجمهورية العربية المتحدة أن معدل السفن التي مرت يوميا في القناة كان في أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٥٧م قد وصل إلى ٤٦,٧ و٤٧,٩ و٤٧,١ على التعاقب. فكأن حركة المرور قد بلغت خلال شهر نوفمبر معدلا لم يسبق له مثيل. ونذكر على سبيل المقارنة أن معدل حركة المرور اليومية في ديسمبر ١٩٥٥م كان أربعين سفينة وكان معدلها ٤٤,٦ سفينة في النصف الأول من عام ١٩٥٦م. وفي الربع الأخير من عام ١٩٥٧م مرت في القناة ٣٣٤ سفينة بلغت حمولتها ٣٦٣٥٥ ألف طن صاف مقابل ٣٨٠٤ سفينة حمولتها الإجمالية ٢٩٦٣٧ ألف طن خلال المدة المماثلة من عام ١٩٥٥م.

وكانت نسبة الناقلات وعددها ٧٧٣ ناقلة وهي تكون ٦٨٪ من الحمولة الصافية للسفن التي مرت في القناة خلال ديسمبر ١٩٥٧م مقابل ٦٦٪ خلال ديسمبر ١٩٥٥م.

والجدير بالذكر أن عدد الناقلات المشحونة نفطا التي اتجهت شمالا في ذلك الشهر ارتفع بنحو ٣٠ ناقلة عن عددها في ديسمبر ١٩٥٥م في حين أن عدد الناقلات الفارغة المتجهة جنوبا ارتفع بنحو ٨٢ ناقلة.

وبلغت كميات النفط التي مرت في القناة متجهة شمالا خلال ديسمبر ١٩٥٧م، نحو ٧١٣٥ ألف طن منها ٦٤٩٨ ألف طن من النفط الخام. وبلغ مجموع كميات النفط التي مرت في القناة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٥٧م نحو ٢١٣٠١ ألف طن منها ١٩٣٧٢ ألف طن من النفط الخام.

وكانت البلدان الرئيسية التي جاء منها النفط خلال ثلاثة الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥٧م هي الكويت ١٠٩٧٢ ألف طن وإيران ٣٤٧٥ ألف طن والمملكة العربية السعودية ٢٦١٠ ألف طن والعراق ١٣٨٤ ألف طن وقطر ١١٢٦ ألف طن. وسجلت الشحنات المرسلة من إيران أكبر زيادة ٢١١٥ ألف طن عن المدة نفسها من

عام ١٩٥٥م.

وكانت الدول الرئيسية التي أرسل النفط إليها هي المملكة المتحدة ٤٤٦٨ ألف طن وفرنسا ٣٨٠٥ ألف طن وإيطاليا ٣٣٩٧ ألف طن والولايات المتحدة الأمريكية ٢٤٥٦ ألف طن وهولندا ٢٢٧٢ ألف طن وبلجيكا ١٤٤٨ ألف طن وقد سجلت الشحنات المرسلة إلى إيطاليا أكبر زيادة وقد بلغت ١٣٣٥ ألف طن.

وكانت حركة مرور النفط جنوبا أقل خلال الربع الأخير من عام ١٩٥٧م بنحو ٩٨ ألف طن عما كانت عليه خلال الربع الأخير من عام ١٩٥٥م. إذ بلغ مجموعها ٢٨٧ ألف طن. والدول التي جاء منها النفط هي الاتحاد السوفيتي ١٤٢ ألف طن ورومانيا ١٧٥ ألف طن والمنطقة الكاريبية ٢٩ ألف طن والولايات المتحدة الأمريكية ٢١ ألف طن وكانت البلاد التي أرسل إليها النفط هي مصر ١٥٦ ألف طن وسيبيريا ٤١ ألف طن والصين ٢٣ ألف والهند ١٣ ألف طن.

نفط الشرق الأوسط

(الإنتاج والمدخرات)

العدد (١٨٥) السنة الرابعة في ١٠/٨/١٩٥٨

١ - إيران
كونسرتيوم النفط الإيراني (أمريكي - بريطاني - هولندي - فرنسي)
الإنتاج: ٨٤٣٠٠٠ برميل يوميا
المدخرات: ٣٢ بليون برميل

٢ - العراق
شركة النفط العراقية وشركائها
(أمريكية - بريطانية - هولندية - فرنسية - مستقلة)
الإنتاج: ٦٣٣,٠٠٠ برميل يوميا
المدخرات: ٢٥ بليون برميل

٣ - المملكة العربية السعودية
شركة النفط العربية الأمريكية
(أرامكو) (أمريكية)
الإنتاج: ٩٢٨,٠٠٠ برميل يوميا
المدخرات: ٤٥ بليون برميل

٤ - الكويت
شركة نفط الكويت
(أمريكية - بريطانية)
الإنتاج: ١,٣٩٨,٠٠٠ برميل يوميا
المدخرات: ٦٠ بليون برميل

٥ - البحرين
شركة نفط البحرين
(أمريكية)
الإنتاج: ٤٠,٠٠٠ برميل يوميا
المدخرات: ٢٠٠ مليون برميل

٦ - المنطقة المحايدة
شركة النفط الأمريكية المستقلة (أمين أويل)
شركة جيتي للنفط (أمريكيتان)
الإنتاج: ٧٠,٠٠٠ برميل يوميا
المدخرات: ٥ بلايين برميل

٧ - قطر
شركة نفط قطر
(أمريكية - بريطانية - هولندية - فرنسية - مستقلة)
الإنتاج: ١٨٧,٠٠٠ برميل يوميا
المدخرات: ١,٧٥ بليون برميل

هذه الدول السبع الرئيسية في إنتاج النفط في الشرق الأوسط، يمثل مجموع إنتاجها ربع احتياجات العالم الحر. ومن هذا الإنتاج يذهب ٦٠٪ إلى أوروبا الغربية الشديدة الحاجة إلى النفط، والباقي يذهب إلى آسيا وأفريقيا، وبلدان الشرق الأوسط للاستهلاك المحلي، والولايات المتحدة وبلاد نصف الكرة الغربي الأخرى.

عالم النفط

* أقل إنتاج للنفط منذ عام ١٩٤٩
* الصناعة الأمريكية تواجه أزمات شديدة
* تكوين حقول نفط الكويت

العدد (٢٠٩) السنة الرابعة في ٢٥/ ١/ ١٩٥٩

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» البريطانية الصادرة في ٣ يناير ١٩٥٩م مقالا بعنوان «عالم النفط» قالت فيه:

لأول مرة منذ عام ١٩٤٩م، لم يزد إنتاج النفط العالمي السنوي (باستثناء الكتلة الشيوعية) بقدر مذكور، وفي الشهور الستة الأولى من العام الماضي، انخفض الإنتاج عن مستوى السنوات السابقة، ولولا استعادة النشاط الصناعي في عدد من الدول خلال النصف الثاني من العام، لأظهرت الإحصائيات النهائية انخفاضا في مجموع الإنتاج في الولايات المتحدة. وقد أظهرت الإحصائيات التي نشرتها مجلة النفط أن مجموع إنتاج العام الماضي بلغ ٧٧٦ مليون طن متري، بزيادة قدرها واحد في المائة عن إنتاج عام ١٩٥٧م. وأبرز المظاهر التي تبينها الإحصائيات هي أن إنتاج منطقة الشرق الأوسط قد ارتفع وأن إنتاج أمريكا الشمالية قد انخفض. ومن جهة المستقبل فإن الخبراء يتوقعون مستقبلا باهرا ينتظر لأفريقيا إذ أن إنتاجها قد حقق ارتفاعا ملحوظا.

إنتاج الشرق الأوسط

لم تكن زيادة إنتاج الشرق الأوسط كلها راجعة إلى التوسع في التسويق. وإنما استخدم بعضها لتعويض نقص الإنتاج في بعض البلدان. فقد بلغت هذه الزيادة ٣٤ مليون طن عن إنتاج عام ١٩٥٧م. خصمت منها كمية قدرها ١٠ ملايين لتعويض النقص الذي حدث في إنتاج العراق من آثار أزمة السويس. ومع ذلك فقد سجلت البلدان الأربع الرئيسية في إنتاج النفط أرقاما قياسيا جديدة، ومن المنتظر أن تزيد إنتاجها هذا العام أيضا.

أما في نصف الكرة الغربي، حيث وضعت قيود على الإنتاج عقب أزمة السويس (وخاصة في فنزويلا) فقد أدى الركود الاقتصادي في أمريكا وكندا إلى انخفاض أكثر في مستوى الإنتاج. وقد بلغ هذا الانخفاض ٧٪ في أمريكا و٥٪ في فنزويلا وأكثر من ١١٪ في كندا، ولكن في النصف الثاني من العام بدأ الإنتاج يستعيد قليلا مما فقد في أمريكا وفنزويلا، وهذا راجع إلى استئناف الصناعة الأمريكية سابق نشاطها.

قيود على الاستيراد

ولا يمكننا مناقشة الإنتاج المنتظر هذا العام إلا بحذر تام وبصفة عامة حيث إن أية تقديرات يمكن أن تغيرها الأحوال غير المستقرة في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر. ولكننا نلاحظ أن هناك مشكلتين مباشرتين تواجهان صناعة النفط في أمريكا الشمالية حيث تبلغ نسبة إنتاجها ٣٩٪ من إنتاج العالم.

وأولى هاتين المشكلتين هي مستقبل الاستيراد. فإن التخطيط الاختياري الحالي الذي كان يجب أن ينتهي بانتهاء العام الماضي، مدد شهرين آخرين لأنه لم يتم حتى الآن وضع تخطيط جديد.

والتخطيط الحالي واجه صعوبات لأن كثيرا من الشركات الجديدة تريد أن تحصل على حصص لها وبذلك أصبح التوازن الذي حققه التخطيط في العام الماضي معرضا للانهيار.

ويبدو أن كل محاولة للمحافظة على التخطيط الحالي الذي يقوم على أساس اختياري ستبوء بالفشل إذا لم يتم الوصول سريعا إلى اتفاق بين الشركات. كما يبدو أيضا أن كل تخطيط جديد يجب أن يضع في حسابه مستوى استيراد منتجات النفط.

أما المشكلة الثانية فتختص بفنزويلا. وقد نشأت هذه المشكلة عندما قضت الحكومة الحاضرة -وهي حكومة الثورة- على نظام اقتسام الأرباح بالمناصفة، وذلك عن طريق سن قانون جديد للضرائب.

وقد احتجت شركات النفط الأمريكية العاملة في فنزويلا، على هذا القانون الجديد. وتقول هذه الشركات إن هذا سيضطرها لرفع أسعار النفط الفنزويلي فوق مستوى الأسعار الحالية. مما قد يؤدي إلى تحول مشتريات أمريكا من النفط العالي، إلى منطقة الشرق الأوسط بدلا من فنزويلا.

إنتاج النفط الخام (مقدرا بملايين الأطنان المترية)

نصف الكرة الغربي	١٩٥٧	١٩٥٨
أمريكا	٣٥٣,٠	٣٢٧,٥
كندا	٢٤,٥	٢١,٧
فنزويلا	١٤٥,٣	١٣٨,٠
الشرق الأوسط		
الكويت	٥٧,٣	٧٠,١
السعودية	٤٩,٠	٥٠,٤
إيران	٣٥,٥	٤١,٠
العراق	٢١,٩	٣٥,٨
مجموع إنتاج الشرق الأوسط	١٧٧,٩	٢١٤,٨
مجموع إنتاج العالم (ماعدا الكتلة الشيوعية)	٦٩,٥	٧٧٦,٠

مصدر الإحصائيات: مجلة النفط

تكوين حقول نفط الكويت

نشرت مجلة «النفط» اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٨م مقالا بعنوان «التحقيق في أسرار حقول نفط الكويت» قالت فيه :

بالرغم من المعلومات الجديدة التي أمكن التوصل إليها ، والتقدم الذي تم تحقيقه في كل مرحلة من المراحل الفنية الخاصة بصناعة النفط ، فإن هناك أمرا يعد أساسا للتعقيدات التي تحيط بهذه الصناعة ، وهو سر مصدر النفط . ولا ريب في أن الأحوال التي أدت إلى تكوين التجمعات الموجودة في جنوب شرقي الكويت ، والتي تعد أكبر تجمعات معروفة للنفط الخام في العالم ، تثير اهتماما خاصا لدراستها .

وقد قام مستر فوكس من شركة نفط الكويت في تقرير قدمه إلى معهد النفط في لندن ، بمناقشة نواحي متعددة من الأحوال الجيولوجية السائدة في تلك المنطقة والتطورات التي حدثت في الماضي ، كما أنه كشف الستار عن معلومات جديدة .

إن الكويت تنفرد بوضع جغرافي معين . فإنها جزء من شبه الجزيرة العربية يقع على حافة البحر وفي نهاية حوض دجلة - الفرات الرسوبي وعلى حدود جبال زجروس . ولذا فإن التشكيلات الجيولوجية فيها تتراوح بين الأنواع العراقية في الشمال والأنواع السعودية في الجنوب . وقد دلت المشاهدات الجيولوجية الطبيعية على أن عمق طبقتها السفلي لا يقل عن عشرين ألف قدم تحت سطح الأرض ، وإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى الطبقات السطحية في السعودية والصخور التي عثر عليها في منطقة «البرقان» على عمق ١٣,٨٥٣ قدما أصبح من المعقول تقدير سمك الطبقة الرسوبية بنحو خمسة وعشرين ألف قدم .

ويعتبر تشكيل مستودع البرقان - المقوع - الأحمدي تشكيلا مركبا إذ أنه مستودع ذو مساحة كبيرة جدا ولكنه ليس بذي عمق كبير تحت الأرض . ويتكون هذا المستودع من ثلاثة خزانات ثانوية منفصلة عن بعضها البعض . وتختلف

الخامات الموجودة في كل من هذه الخزانات اختلافا طفيفا في تركيبها. فتعتبر خامات الأحمدي خفيفة، وخامات المقوع متوسطة وخامات البرقان ثقيلة. وفي الأحمدي توجد كميات كبيرة من الغاز، بينما لا توجد أية كميات من الغاز في البرقان، وتوجد منه كميات قليلة في المقوع.

ويبدو أن تركيب النفط في الأجزاء القاعدية من الخزان متشابهة في مستوياته المختلفة إلا أن كثافته تزداد بازدياد العمق.

ويواجهنا الآن سؤال هو:

كيف حدث أن تجمع النفط في منطقة كبيرة واحدة وكيف تم توزيعه داخل الخزان؟

هناك رأيان مختلفان يجب النظر إليهما بعين الاعتبار.

- الرأي الأول يقول إن كافة الخامات تنزح من مسافات طويلة قبل وصولها إلى الخزان.

- والرأي الآخر يقول إن التشكيلات والتجمعات تتكون محليا. فإذا افترضنا أن الأساليب الطبيعية كانت تعطي غلة من الرواسب القديمة تعادل جالونات الخام الثلاثة التي تحصل عليها من كل طن من الرواسب الحديثة بالتقطير، وجدنا أنه كان من الواجب أن يتجمع الخام الموجود في البرقان والمقوع والأحمدي ضمن دائرة لا يتعدى نصف قطرها بضع عشرات من الأميال، وأنه ليس هناك ما يستوجب نزوحه مسافة أكثر من ذلك.

ولكننا إذا افترضنا من جهة أخرى أن الخام تكون في أجسام السجيل العضوية وفي أحجار الكلس الغنية بالقار -وتعتبر هذه الصخور عامة أنها أرجح مصدر للنفط- فمن المحتمل أن يكون الخام قد نزح من وسط حوض زجروس الرسوبي المنحدر الواقع في شمال شرق حقل نفط الروضتين في شمال الكويت، وعلى ذلك يكون قد تحرك مسافة طويلة من موضع تجمعه.

أما توزيع النفط داخل الخزان فليس من المحتمل أن يكون السبب فيه هو عامل الجاذبية للأجزاء المكونة الثقيلة فإن حقل «غاج سران» في إيران مثلا لا يظهر أي اختلاف في الكثافة بين الخامات المأخوذة من رأس العمود النفطي الذي يبلغ طوله أكثر من أربعة آلاف قدم والخامات في أسفله. ولكن من المحتمل أن يكون توزيع النفط داخل الخزان له علاقة بنزوح الخام، نتيجة الترشيح في أثناء تحرك النفط من صخور مصدرة إلى الخزان، فعند مرور سيل الخام من الحجر الرملي تلتصق الجزئيات الثقيلة من الخام بحبيبات الرمل وتبقى في موضع التصاقها بعد مرور النفط حتى تزيلها مياه التشكيلات الرملية. وبذلك يتحول الخام من مادة متجانسة الأجزاء إلى مادة تحتوي على سائل خفيف في مقدمتها ويتبعه سائل تزداد كثافته. وهكذا يمتلئ الخزان بصوره منتظمة مبتدئا بالتركيبات السفلى وينتهي بالتركيبات العليا وتزداد كثافة الخام بمقدار ارتفاع التركيبات. أما الغاز فيتم توزيعه على نفس الأساس.

وبذلك يصنف الخام في كل خزان وفقا لعمقه وتختلف صفاته باختلاف الخزانات الموجود فيها.

وقد ظهر في أثناء مناقشة تقرير مستر فوكس أن كافة الخامات الموجودة في الرمال تزداد كثافة بازدياد عمقها في حين أن الخامات الموجودة في معظم حقول أحجار الكلس تتمتع بكثافة متشابهة وربما كان السبب في ذلك أنها لم تنزح من بعيد. كما أننا نجد أن النفط الخام الموجود في الرمال يكون خاليا من كبريتور الهيدروجين والكبريت الموجودين في النفط المستخرج من حقول أحجار الكلس.

ولا يعد وجود الكبريت دليلا على الصخور المصدرية لأن الكبريت لا يعد جزءا من النفط الأصلي، بل يتسرب إليه فيما بعد من مصادر غير عضوية.

ولا ريب في استحالة الوصول إلى قرار قاطع في مثل هذه الأمور. إلا أن التعاون القائم بين الكيميائيين والجيولوجيين في إيجاد العلاقة بين صفات النفط الخام والأحوال السائدة في الخزانات الأرضية المختلفة، يلقي كثيرا من الضوء على المشاكل الحيوية الخاصة بمصدر تجمعات النفط الخام ونزوحه ويؤثر تأثيرا كبيرا في ميدان البحث عن النفط.

مناقشة إنتاج العالم من النفط الخام في عام ١٩٥٨م (٢)

*** الكويت وصلت إلى معدل إنتاج ٧٥ مليون طن سنويا**

*** قطر والمنطقة المحايدة والإقليم المصري والبحرين تسجل زيادة كبيرة**

*** بدء الإنتاج في الصحراء الكبرى في المغرب العربي**

*** عدد الدول المنتجة للنفط يبلغ ٥٠ دولة**

العدد (٢١٢) السنة الخامسة في ١٥/ ٢/ ١٩٥٩

إنتاج الشرق الأوسط

يسجل الشرق الأوسط أرقاما قياسية جديدة في إنتاج النفط كل عام. وقد بلغ إنتاج العام الماضي ٢١٥ مليون طن ونسبته أكثر من نصف إنتاج العالم الحر باستثناء أمريكا الشمالية، كما أن هذا الإنتاج يبلغ ستة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٤٦م.

وكانت أكبر زيادة هي التي حدثت في إنتاج الكويت الذي لم يبدأ إلا في عام ١٩٤٦م ووصل حديثا إلى معدل أكثر من ٧٥ مليون طن سنويا. والكويت منذ عام ١٩٥٣م تعد أكبر بلدان الشرق الأوسط إنتاجا للنفط وإنتاجها يبلغ نحو ثلث إنتاج المنطقة كلها.

أما في المملكة السعودية فقد حدثت زيادة سريعة جدا خلال الأعوام الأولى التي تلت الحرب إلا أن هذا التوسع السريع في الإنتاج وصل إلى ٤٩ مليون طن في عام ١٩٥٧م وإلى ٥٠ مليون ونصف المليون طن في عام ١٩٥٨م.

وإذا نحينا جانبا صعوبة بيع النفط لقاء الدولارات في بلاد نصف الكرة الشرقي وجدنا أن الإنتاج قد تأثر بالانخفاض العالمي للطلب على النفط وبالقيود التي فرضت على الواردات في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد استمرت إيران في تحقيق تقدم جوهري ثابت وفقا لاتفاقاتها مع اتحاد الشركات (الكونسورتيوم) فارتفع إنتاجها في العام الماضي بنحو ٥,٥ ملايين طن، وبلغ معدلا قياسيا وهو نحو ٤١ مليون طن.

ولم يؤثر قيام ثورة ١٤ يوليو (تموز) المنصرم على إنتاج النفط في العراق وهو يقرب الآن من ٤٠ مليون طن في العام. وقد استأنفت خطوط الأنابيب الممتدة إلى البحر الأبيض المتوسط العمل بكامل طاقتها في منتصف ١٩٥٨م، وهناك مشروعات تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية في البلاد إلى أكثر من ٦٠ مليون طن سنويا في نهاية عام ١٩٦١م. وقد سجل الإنتاج في كل من قطر والمنطقة المحايدة في الكويت والإقليم المصري والبحرين زيادة كبيرة نسبيا.

إنتاج الجزائر وأفريقيا

ويبدأ الإنتاج في الصحراء الكبرى منذ عام وبلغ أكثر من ٤٠٠ ألف طن خلال عام ١٩٥٨م. إلا أن هذا الإنتاج لا يتعدى كونه إنتاجا رمزيا. ووفقا للمشاريع الحالية ينتظر أن يصل الإنتاج إلى معدل سنوي قدره ثمانية ملايين من الأطنان في نهاية عام ١٩٦٠م مع احتمال ارتفاعه من ٢٥ - ٣٠ مليون طن سنويا في عام ١٩٦٥م. وأن تمد خطوط الأنابيب التي توصل هذا الإنتاج إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط.

ومن الجدير بالذكر أن إنتاج النفط الخام بشكل منتظم بدأ في خلال العامين الماضيين في ثلاث مناطق أفريقية أخرى، وهي الجابون ونيجيريا وأنجولا. كما ظهرت أيضا آثار للنفط في ليبيا.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الإنتاج القليل في مراكش، وجدنا أن مجموع إنتاج المناطق الأفريقية (باستثناء الإقليم المصري) بلغ في العام الماضي نحو ١,٤ مليون طن. إلا أن الإنتاج في الجزائر، أي في شمال الصحراء الكبرى توقف في الوقت الحاضر.

إنتاج الشرق الأقصى

زاد الإنتاج في أندونيسيا نتيجة لبدء استغلال حقول جديدة للنفط اكتشفت حديثا في مناطق منح امتيازها قبل الحرب العالمية الثانية. بينما انخفض الإنتاج في بورنيو البريطانية بنحو ٥٠٠ ألف طن، وتجرى أعمال التنقيب في البر والبحر للعثور على مدخرات جديدة، كما انخفض الإنتاج أيضا في غينيا الغربية (الهولندية).

ويبلغ الإنتاج الحالي في الهند نحو ٤٢٥ ألف طن سنويا إلا أنه من المنتظر أن يرتفع الإنتاج قريبا إلى نحو ثلاثة ملايين من الأطنان سنويا وذلك عندما تتيسر وسائل إضافية للنقل والتكرير. ويرجع الفضل في مضاعفة الإنتاج القليل نسبيا في بورما خلال العامين الماضيين إلى إعادة بناء معمل التكرير بالقرب من رانجون، وإلى تحسين المواصلات مع الحقول الواقعة في داخل البلاد.

إنتاج أوروبا الغربية

وفي أوروبا كان الإنتاج في ألمانيا الغربية (وهو يتمتع بحماية ضرائبية قوية) قد ارتفع ارتفاعا ثابتا من ١١٩, ١ ألف طن في عام ١٩٥٠م إلى ٩٦٠, ٣ ألف طن في عام ١٩٥٧م وإلى أكثر من ٤٠٠, ٤ ألف طن في عام ١٩٥٨م. ولكن ليس من المتوقع أن يستمر الإنتاج في التوسع بهذا المعدل مدة طويلة.

ويسجل الإنتاج في إيطاليا، وكله يأتي من جزيرة صقلية، توسعا سريعا في الوقت الحاضر وكان قد بلغ مقدار ٠٥٠, ١ ألف طن في العام الماضي، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج إلى خمسة ملايين من الأطنان في عام ١٩٦١م.

إنتاج الاتحاد السوفيتي

ارتفع إنتاج النفط الخام في الاتحاد السوفيتي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية

بمعدل يماثل نوعا ما معدل ارتفاع الإنتاج في الشرق الأوسط.

فقد ارتفع من ٢٣ مليون طن في ١٩٤٦م إلى ٩٨ مليون طن في عام ١٩٥٧م وإلى ١٣٠,٥ مليون طن في عام ١٩٥٨م. ومن المتوقع بعد إذاعة مشروع السنوات السبع الذي سيجرى تنفيذه في الاتحاد السوفيتي، أن يحدث ارتفاع جديد في إنتاج النفط الخام حتى يبلغ ٢٣٠ - ٢٤٠ مليون طن في عام ١٩٦٥م. كما وضع هدف آخر لبلوغه في عام ١٩٧٢م وهو أن يصل إنتاج النفط الخام في الاتحاد السوفيتي من ٣٥٠ - ٤٠٠ مليون طن.

وتدل المعلومات التي أمكن الحصول عليها عن الإنتاج في الصين أنه قد حدث ارتفاع في إنتاج عام ١٩٥٨م نسبته ٥٠٪ فبلغ ٢,٢ مليون طن تتألف من نحو ١,٦ مليون طن من النفط الخام الطبيعي والباقي من النفط المستخرج من أحجار السجيل والفحم. وقد جاء هذا الارتفاع في الإنتاج نتيجة لاكتشاف حقول جديدة في منطقة زشوان.

ويبشر المستقبل بتوسع إضافي سريع بفضل إنجاز أعمال مد خطوط السكك الحديدية إلى مناطق النفط البعيدة وتنفيذ مشروع إيجاد وسائل جديدة لاستخراج النفط من أحجار السجيل حتى يبلغ إنتاج النفط بهذه الوسيلة مقدار مليوني طن سنويا.

عدد الدول المنتجة للنفط في العالم

ومن الملاحظ أن عدد الدول المنتجة للنفط يزداد باستمرار وذلك على الرغم من أن الارتفاع المطرد في الإنتاج العالمي يأتي معظمه من مناطق قديمة وجديدة في بلاد يرجع اكتشاف النفط فيها إلى عهد بعيد.

ويبلغ عدد الدول المنتجة للنفط في الوقت الحاضر خمسين دولة في مقابل ثمان وثلاثين دولة عند انتهاء الحرب العالمية الثانية. فمنذ ذلك الحين بدأ الإنتاج في هولندا (١٩٤٥م) والكويت (١٩٤٦م) وتركيا وغينيا الغربية (١٩٤٨م) وشيلي

وقطر (١٩٤٩م) والمنطقة المحايدة في الكويت (١٩٥٤م) وبلغاريا (١٩٥٥م) وفلسطين المحتلة وأنجولا (١٩٥٦م) والجابون (١٩٥٧م) وفي الصحراء الكبرى ونيجيريا (١٩٥٨م).

وبالنظر إلى أعمال البحث والتنقيب التي تجرى باستمرار على نطاق واسع في كافة أنحاء العالم فيمكننا أن نتوقع استمرار ازدياد عدد المناطق النفطية الجديدة وعدد البلاد التي تنتج النفط.

الإنتاج العالمي من النفط الخام
(مقدر بآلاف الأطنان المترية)

الدولة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	نسبة التغير عن ١٩٥٨	نسبة الإنتاج إلى العالم
أمريكا الشمالية					
ولاية كاليفورنيا	٤٧,٣٧٦	٤٥,٧٩٠	٤٣,٠٠٠		
الولايات الأخرى	٣٠٥,٤٧٣	٣٠٧,٢٥٥	٢٨٤,٥٠٠		
المجموع	٣٥٢,٨٤٩	٣٥٣,٠٤٥	٣٢٧,٥٠٠	٧,٢-	٣٦,٣
كندا	٢٣,١٢٦	٢٤,٤٨١	٢١,٧٠٠	١١,٣-	٢,٤
المجموع الكلي	٣٧٥,٩٧٥	٣٧٧,٥٢٦	٣٤٩,٢٠٠	٧,٥-	٣٨,٧
أمريكا اللاتينية					
منطقة البحر الكاريبي					
فنزويلا	١٢٨,٩٢٣	١٤٥,٣١٥	١٣٨,٠٠٠		
كولومبيا	٦,٢٨٤	٦,٤٧٩	٦,٦٠٠		
ترينداد	٤,١٢٩	٤,٩٠٥	٥,١٠٠		
المجموع	١٣٩,٣٣٦	١٥٦,٦٩٩	١٤٩,٧٠٠	٤,٥-	١٦,٥

الدولة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	نسبة التغير عن ١٩٥٨	نسبة الإنتاج إلى العالم
الدول الأخرى					
المكسيك	١٢,٧٩٦	١٢,٤٩١	١٣,٢٥٠		
الأرجنتين	٤,٤٠٨	٤,٥٤٢	٤,٩٠٠		
بيرو	٢,٥٤٠	٢,٥٥٠	٢,٥٥٠		
البرازيل	٠,٥٣٠	١,٣٢١	٢,٤٠٠		
شيلي	٠,٤٦٢	٠,٥٦٥	٠,٨٠٠		
بوليفيا	٠,٤١٧	٠,٤٦٥	٠,٤٧٠		
اكوادور	٠,٤٥٠	٠,٤٢١	٠,٤٢٠		
كوبا	٧٠	٧٠	٧٠		
المجموع	٢١,٦٧٣	٢٢,٤٢٥	٢٤,٨٦٠	+١٠,٨	٢,٦
الشرق الأوسط					
الكويت	٥٤,٩٨٢	٥٧,٢٨٦	٧٠,١٠٠		
المملكة السعودية	٤٨,٦٢٢	٤٩,٠٠٢	٥٠,٤٠٠		
إيران	٢٦,٥٣٠	٣٥,٥٠٠	٤١,٠٠٠		
العراق	٣١,٣١٣	٢١,٨٨٠	٣٥,٨٠٠		
قطر	٥,٨٧٦	٦,٦٤٨	٨,٠٧٠		
المنطقة المحايدة	١,٦٧٠	٣,٣٢٨	٤,٠٠٠		
الإقليم المصري (ج.م.ع)	١,٦٢٩	٢,٣٣٨	٣,٠٠٠		
البحرين	١,٥٠٧	١,٥٩٧	٢,٠٠٠		
تركيا	٢٩٦	٢٩٩	٣٠٠		
فلسطين المحتلة	٣٠	٧٠	٩٠		
المجموع	١٧٢,٤٥٥	١٧٧,٩٤٨	٢١٤,٧٦٠	+٢٠,٧	٢٣,٧

الدولة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	نسبة التغير عن ١٩٥٨	نسبة الإنتاج إلى العالم
الشرق الأقصى					
أندونيسيا	١٢,٧٣٠	١٥,٤٧٠	١٦,٨٨٠		
بورنيو البريطانية	٥,٦٩٠	٥,٩٥٠	٥,١٠٠		
الهند	٣٨٠	٤٢٩	٤٢٥		
بورما	٢٣٦	٣٩٨	٤٦٥		
اليابان	٤١٣	٣٢١	٣٦٠		
الباكستان	٢٨٣	٣٠٩	٣١٥		
غينيا الغربية	٣٧٥	٣٣٠	٣٠٠		
المجموع	٢٠,٠٠٨	٢٢,٨٤٧	٢٣,٧٦٥	+٤,٠	٢,٦
أوروبا الغربية					
ألمانيا	٣,٥٠٦	٣,٩٦٠	٤,٤٢٠		
النمسا	٣,٤٢٨	٣,١٨٦	٢,٨٥٠		
هولندا وبلجيكا ولكسمبرج	١,٠٩٤	١,٥٢٣	١,٥٥٠		
ايطاليا	٥٦٧	١,٢٦١	١,٥٥٠		
فرنسا	١,٢٦١	١,٤١٥	١,٤٠٠		
يوغسلافيا	٢٩٣	٣٩٦	٥٠٠		
المملكة المتحدة	٦٧	٨١	٨٠		
المجموع	١٠,٢١٦	١١,٨٢٢	١٢,٣٠٠	+٤,٠	١,٤
أفريقيا					
الجابون	٠٠٠	١٧٣	٥٠٠		
الصحراء الكبرى	٠٠٠	٠٠٠	٤٣٥		
نيجيريا	٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠		
أنجولا	٩	٢٠	١٠٠		
مراكش	٩٧	٧٥	٧٥		
الجزائر (باستثناء الصحراء)	٣٤	١٣	١		
المجموع	١٤٠	٢٨١	١,٤١١	+٤٠٢,١	٠,٢

الدولة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	نسبة التغير عن ١٩٥٨	نسبة الإنتاج إلى العالم
العالم الحر					
النصف الغربي	٥٣٦,٩٨٤	٥٥٦,٦٥٠	٥٢٣,٧٦٠	-٥,٩	٥٧,٨
النصف الشرقي	٢٠٢,٨م١٩	٢١٢,٨٩٨	٢٥٢,٢٣٦	+١٨,٤	٢٧,٩
المجموع	٧٣٩,٨٠٣	٧٦٩,٥٤٨	٧٧٥,٩٩٦	+٠,٨	٨٥,٧
أوروبا الشرقية والصين					
الاتحاد السوفيتي	٨٣,٧٩٦	٩٨,٢٨٠	١١٣,٥٠٠		
رومانيا	١٠,٩٢٠	١١,١٨٨	١١,٥٠٠		
هنغاريا (المجر)	١,٢٠٢	٦٧٤	٨٤٠		
ألبانيا	٢٨٠	٤٩٠	٥٨٠		
بلغاريا	٢٣٠	٢٨٥	٣٠٠		
بولندا	١٨٤	١٨١	١٨٠		
تشيكوسلوفاكيا	١٤٠	١٤٠	١٤٠		
الصين	١,١٧٦	١,٤٦٠	٢,٢٠٠		
المجموع	٩٧,٩٢٨	١١٢,٦٩٨	١٢٩,٢٤٠	+١٤,٧	١٤,٣
إنتاج العالم	٨٣٧,٧٣١	٨٨٢,٢٤٦	٩٠٥,٢٣٦	+٢,٦	٪١٠٠

إنتاج الشرق الأوسط من النفط الخام يصل أرقاما قياسية

العدد (٢٤٨) السنة الخامسة في ٨/ ١١/ ١٩٥٩م

«نشرت صحيفة الفاينانشيال تيمس اللندنية في عددها الصادر في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٩م مقالا عن إنتاج الشرق الأوسط من النفط قالت فيه» :

يمكننا القول إن المنافسة ستزداد في أسواق النفط في السنوات القليلة القادمة. فقد حدثت تطورات جديدة في الصناعة، وعثر على مصادر جديدة لإنتاج النفط، وبدأ الغاز الطبيعي ينافس النفط كمصدر للوقود. هذا علاوة عن أن الزيادة في مبيعات النفط في البلاد الصناعية الرئيسية قد انخفضت عما كانت عليه في عشر السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب العالمية.

وقد أثرت هذه التطورات على مستويات الإنتاج في العالم ولكن تأثيرها لم يكن متعادلا في جميع الجهات. ففي نصف الكرة الغربي وخصوصا في أمريكا الشمالية نجد أن الإنتاج قد انخفض، بينما نجده في أماكن أخري وخصوصا في الشرق الأوسط آخذا في الارتفاع. ففي الشهور التسعة الأولى من هذا العام زاد إنتاج الدول الرئيسية المنتجة للنفط في الشرق الأوسط بنسبة ٥ ,٧٪ عما بلغه في نفس الفترة من العام الماضي.

العراق وإيران:

وقد حازت العراق على أعلى نسبة من ارتفاع الإنتاج في هذا العام فقد ازداد إنتاج شركة نفط العراق من ٢٥ , ٢٥ مليون طن في الشهور التسعة الأولى من سنة ١٩٥٨م إلى ٩١ , ٢٩ مليونا في الفترة ما بين يناير وسبتمبر من هذا العام.

وتكاد تجد نفس النسبة في زيادة الإنتاج في إيران، فقد استطاع اتحاد الشركات هناك أن ينتج حوالي ٣٣ مليون طن مقابل ما يقل عن ٣٠ مليونا في الشهور التسعة الأولى من سنة ١٩٥٨م.

وأما نسبة زيادة إنتاج النفط في البلدين الأولين وهما الكويت والمملكة العربية السعودية، فقد كانت أقل من سابقتيهما فقد ارتفع إنتاج الكويت من ٥٠,٧ مليون طن إلى ٥١,٥ مليونا فقط. وفي السعودية ارتفع إنتاج شركة أرامكو إلى حوالي ٤١,٨ مليون طن مقابل ٣٩,٣ مليون في الشهور التسعة الأولي من العام الماضي. أما نسبة الزيادة في إنتاج قطر فلا تكاد تذكر. ولو تمعنا في إمكانات أسواق النفط لاستيعاب الإنتاج الجديد لوجدنا أن الزيادة في إنتاج الشرق الأوسط والتي بلغت ٥,٧٪ عن إنتاج العام الماضي قد زادت عما كان متوقعا لها. ولكن عائدات هذه البلاد من النفط لا يتوقع أن تبقى على ما كانت عليه سابقا وذلك لأن أسعار النفط قد انخفضت منذ مطلع هذا العام بنسبة ١٠٪. ولهذا السبب إن لم يكن لغيره ستضغط حكومات الشرق الأوسط على شركات النفط لتزيد من إنتاجها.

وفي فنزويلا أيضا، تضغط الحكومة على شركات النفط حتى لا تخفض من أسعارها، وذلك لتحول دون انخفاض دخلها من العملات الصعبة. وقد وافق أكبر حزب سياسي في فنزويلا في مؤتمر له عقد مؤخرا على مذكرة حول سياسة نفطية تبين أنها تتفق وآراء الدكتور ألفونسو وزير المعادن في حكومة فنزويلا ودول الشرق الأوسط لاقتسام الأسواق والاتفاق على أسعار للنفط ثابتة والعمل على إنشاء شركات نفط وطنية. ويصعب الآن تحديد موعد لتنفيذ هذه المقترحات خصوصا وأن وفدا من فنزويلا لم ينجح في أوائل هذا العام في الاتفاق مع دول الشرق الأوسط على سياسة موحدة للإشراف على الإنتاج.

إنتاج الشرق الأوسط من النفط (مقدر بملايين الأطنان)

الدولة	سبتمبر ١٩٥٩	سبتمبر ١٩٥٨	يناير ١٩٥٩	سبتمبر ١٩٥٨
الكويت	٥,٢٨	٥,٨٤	٥١,٤٨	٥٠,٧١
المملكة العربية السعودية	٤,٥٢	٤,٦٣	٤١,٨٥	٣٩,٢٨
إيران	٤,٠٠	٣,٦٠	٣٣,٠٣	٢٩,٨٥
العراق	٣,٦٢	٣,١٦	٢٩,٩١	٢٥,٢٥
قطر	٠,٦٩	٠,٦٦	٥,٩٩	٥,٩٨

الحساب الختامي لإنتاج النفط في العالم - ١

العدد (٢٦٦) السنة السادسة في ١٤/ ٣/ ١٩٦٠م

ألف مليون طن تقريبا

نشرت مجلة النفط اللندنية في عددها الصادر في يناير ١٩٦٠م مقالا إضافيا عن إنتاج النفط في العالم قالت فيه :

كان إنتاج النفط الخام الذي بلغ في السنة الماضية نحو ٨٣١ مليون طن في البلاد غير الشيوعية و١٤٦ مليون طن في البلاد الشيوعية يعادل نحو ضعف الإنتاج الذي تم إنتاجه قبل عشر سنوات، ويتوقع له أن يصل بحلول ١٩٦٥م إلى كمية تتراوح بين ١,٣٠٠ مليون طن و١,٤٠٠ مليون وكان الارتفاع الذي حل في ١٩٥٩م والذي بلغ نحو ٧٠ مليون طن أو ٧,٦٪ قد شمل ارتفاعا فاق ١٦ مليون طن في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي قد بلغ كذلك ٨,٥ ملايين طن في فنزويلا. وإذا نظرنا إلى المدى البعيد وجدنا أن أهم حوادث السنة كان استمرار الزيادة الكبرى في الاتحاد السوفيتي، واكتشاف واستغلال المصادر النفطية في شمال أفريقيا التي قدر لها أن تكون خامسة المناطق المنتجة الرئيسية في العالم.

بعد مائة سنة من تأسيس صناعة النفط العصرية أوشك الإنتاج العالمي للنفط الخام على الوصول إلى ألف مليون طن متري في السنة، ولا ريب في أنه سيتجاوز هذه الكمية بسهولة خلال ١٩٦٠م، وبلغ الإنتاج في عام ١٩٥٩م كله نحو ٩٧٧ مليون طن -أي نحو ٧٠ مليون طن أو ٧,٦٪ أعلى من إنتاج ١٩٥٨م. وكان مجموع السنة الماضية قد فاق ضعف إنتاج ١٩٤٩م الذي بلغ ٤٧٠ مليون طن، وكانت نسبة الزيادة السنوية أعلى قليلا من معدل الزيادة السنوية التي تفوق قليلا ٧٪ والتي كانت سائدة في العقدالمنصرم. وكانت الزيادة المطلقة أعلى في ١٩٥٩م منها في أية سنة تلت الحرب باستثناء عام ١٩٥٥م عندما ارتفع الإنتاج العالمي بنحو ٨٤ مليون طن.

إلا أن الزيادة النسبية في العالم غير الشيوعي بصورة إجمالية كانت أقل من نصف الزيادة النسبية التي حلت في الاتحاد السوفيتي. وفي البلاد غير الشيوعية، عدا الولايات المتحدة الأمريكية، حل بالإنتاج انتعاش قرب نهاية ١٩٥٨م، فاستمر في الأشهر الأولى من ١٩٥٩م مدفوعا بالانتعاش الاقتصادي والطلب الموسمي. ولكن الأمر الذي يفوق ذلك أهمية الارتفاع الحاد الذي حل في أوائل السنة الماضية بواردات الولايات المتحدة لسبق فرض أنظمة الاستيراد الجديدة. ونرى عكس ذلك أن توسع الإنتاج يصاب برادع في النصف الثاني من السنة نتيجة فرض القيود الاستيرادية في الولايات المتحدة. وهكذا نرى أن الإنتاج غير الشيوعي خارج الولايات المتحدة كان في النصف الثاني من السنة أعلى بنحو ثمانية ملايين من الأطنان أو بنسبة ٤٪ فقط من إنتاج المدة المماثلة من عام ١٩٥٨م. إلا أننا إذا نظرنا إلى السنة بصفة إجمالية ظهر لنا أن مجموع الزيادة في الإنتاج غير الشيوعي بلغ ٥٠ مليون طن تقريبا أو نحو ٦,٥٪.

وكان توسع السنة الماضية منتشرا انتشارا واسعا. وقد ارتفع الإنتاج بكمية فاقت قليلا ١٦ مليون طن في كل من ثلاث مناطق رئيسية، أي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط وبكمية مقدارها ٨,٥ ملايين طن في فنزويلا، و٢,٥ مليون طن في كندا. وبلغ إنتاج السنة الماضية في الصحراء الكبرى ١,٥ مليون طن، إلا أنه أصبح في الإمكان، بعد فتح خط الأنابيب الممتد من حاسي مسعود، إدراك معدل إنتاج بلغ نحو ٦ ملايين من الأطنان قرب نهاية السنة. كما حل ارتفاع بالإنتاج في بلاد كثيرة أخرى، فكان لهذا الارتفاع أحيانا أهمية محلية كبرى. وكان الإنتاج في معظم المناطق أعلى من إنتاج أية سنة سابقة، وإن استمر سير الإنتاج في الولايات المتحدة بمعدل يقل عن المعدلات القياسية التي تم الوصول إليها بتأثير أزمة السويس في ١٩٥٦م و١٩٥٧م في حين أن الإنتاج في فنزويلا وكندا فاق أوجه في عام ١٩٥٧م بكمية صغيرة نسبيا.

وإذا نظرنا إلى المدى البعيد وجدنا أن استغلال المصادر النفطية في الصحراء

الكبرى والعثور على اكتشافات كبيرة في ليبيا المجاورة كانا أهم حوادث العام في عالم النفط غير الشيوعي. ولما كان إنتاج الصحراء الكبرى يتمتع بميزة قربه من الناحية الجغرافية إلى أوروبا، وهي أكبر منطقة مستوردة للنفط في العالم، فإنه سيزداد إلى عشرة ملايين من الأطنان في هذه السنة، ثم إلى ٢٥ مليون طن في ١٩٦٢م أو ١٩٦٣م، وربما إلى نحو ٥٠ مليون طن بحلول ١٩٦٥م. وسيبدأ الإنتاج التجاري في ليبيا ويصل إلى مستويات عالية في بحر السنتين القادمتين أو السنوات الثلاث القادمة. وكانت نسبة تقترب من ٩٠٪ من الإنتاج العالمي للنفط الخام تنتج حتى الآن في أربع مناطق رئيسية: الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة الكاريبية، والخليج العربي والعراق، والاتحاد السوفيتي. وفي العقد السادس أصيبت أمريكا الشمالية بانحطاط واستمرت حصة المنطقة الكاريبية ثابتة إلى حد ما، بينما حل ارتفاع ثابت في حصتي الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي. ومن المحتمل أن تصبح منطقة الصحراء الكبرى وليبيا خامسة المناطق الإنتاجية الرئيسية في العالم خلال العقد السابع.

وفي الوقت الذي استمر فيه احتشاد معظم الإنتاج العالمي للنفط الخام في بضع مناطق رئيسية، ظهرت مناطق جديدة تنتج النفط في أنحاء كثيرة من العالم. وكان عدد الدول التي تنتج النفط في أوائل القرن العشرين (آخذين بعين الاعتبار الحدود الحالية) لا يتعدى ١٣ دولة، إلا أن عددها قد ارتفع الآن إلى ٥٠ دولة تتفاوت في درجة أهميتها. وتوجد مناطق إنتاجية منفردة ضمن عدد كبير من هذه الدول. وبدأت ثماني دول بالإنتاج في كل عقد من العقود الثلاثة الماضية، وقد أصبح من اليقين بدء الإنتاج في الكونغو الأوسط في هذه السنة، وقد تم العثور على اكتشافات في ليبيا وأبو ظبي وسوريا، ولا ريب في أن استمرار البحث عن المصادر النفطية في كافة أنحاء العالم سيضيف عددا آخر إلى البلاد المنتجة.

وقد قدر لإنتاج النفط الخام في العالم غير الشيوعي أن يستمر في ارتفاع ثابت وإن عجز عن الوصول إلى المعدلات العالية التي سار بها في السنوات التي تلت

الحرب العالمية الثانية. فقد تنبأت شركتا جرسي استاندارد وكاليفورنيا استاندارد بأن استهلاك الولايات المتحدة سيرتفع على وجه المعدل بنحو ٣,٥٪ سنويا في بحر السنوات القلائل القادمة مقابل ٦٪ سنويا خلال المدة من ١٩٤٦م إلى ١٩٥٩م. وفي بقية أنحاء العالم الحر، حيث بلغ معدل نسبة الزيادة ١٢٪ في السنة خلال المدة من ١٩٤٦م إلى ١٩٥٩م، تتنبأ شركة جيرسي استاندارد بوصول معدل نسبة الزيادة في المستقبل إلى ٦٪ وتتنبأ شركة كاليفورنيا استاندارد بوصولها إلى ٩٪. وعلى أساس تقدير شركة جيرسي استاندارد سيضطر العالم غير الشيوعي بصورة إجمالية إلى إنتاج كمية تفوق كثيرا ألف مليون طن من الخام بحلول ١٩٦٥م (حتى لو أخذنا بعين الاعتبار زيادة الصادرات الروسية)، وذلك لمواجهة ازدياد الطلب، في حين أن تقدير شركة كاليفورنيا استاندارد المرتفع يقضي بإنتاج كمية تحوم حول ١,١٥٠ مليون طن. وفوق ذلك، فإن برنامج الاتحاد السوفيتي للسنوات السبع من ١٩٥٩م إلى ١٩٦٥م يتنبأ بأن الإنتاج في الاتحاد المذكور سيرتفع على وجه المعدل بنسبة ١١٪ سنويا بحيث يصل بحلول ١٩٦٥م إلى كمية تتراوح بين ٢٣٠ مليون طن و٢٤٠ مليونا. ويعد الإنتاج في بقية أنحاء العالم الشيوعي صغيرا نسبيا ومع أنه يرتفع أيضا إلا أن ارتفاعه يسير بسرعة تقل كثيرا عن سرعة ارتفاعه في الاتحاد السوفيتي. وعليه يتضح من كافة هذه الأدلة أن الإنتاج العالمي الإجمالي سيصل بحلول ١٩٦٥م إلى كمية تتراوح بين ١,٣٠٠ مليون طن و١,٤٠٠ مليون طن.

أمريكا الشمالية

وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان إنتاج السنة الماضية الذي بلغ نحو ٣٤٦ مليون طن أو ٧,٠٤٦ ألف برميل في اليوم يمثل زيادة عن عام ١٩٥٨م بلغت نسبتها نحو ٥٪ وكان قد سجل استئناف نمو الاستهلاك الداخلي بعد ركوده خلال الارتداد، إلا أنه يعكس أيضا التبدلات التي حلت بالمخزونات (التي انحطت عن مستواها العالي الذي كانت قد وصلت إليه بعد أزمة السويس). وأننا نشك في إمكان وقوع هذه الزيادة لولا فرض القيود على الواردات في شهر مارس المنصرم.

وبالرغم من الإنتاج المرتفع كان عدد الأيام الإنتاجية للآبار التي تخضع إلى تقنين نسبي ١٢٦ يوما في ١٩٥٩م أي أنه فاق بأربعة أيام فقط عددها في ١٩٥٨م، كما أنه قل ٣٥ يوما عن عددها في ١٩٥٧م عند انتعاش الإنتاج خلال أزمة السويس.

وأما النفط الكندي، فنتيجة لإعفائه من القيود الاستيرادية المفروضة في الولايات المتحدة وارتفاع طلبه المحلي، فقد حظي في السنة الماضية بزيادة في الإنتاج بلغت نحو ١١٪ فوصل إلى أوج جديد قريب من ٢٥ مليون طن.

أمريكا اللاتينية

وكانت فنزويلا منذ زمن بعيد أكبر البلاد المصدرة للنفط في العالم وثانية البلاد حجما في إنتاج النفط الخام (بعد الولايات المتحدة الأمريكية). إلا أنها في هذه الناحية الأخيرة قد تصادف قريبا منازعا لها في الاتحاد السوفيتي حيث يرتفع الإنتاج بسرعة تفوق سرعة ارتفاعه فيها. وكان الإنتاج في فنزويلا قد ارتفع في السنة الماضية بنسبة ٦٪ فوصل إلى ١٤٧ مليون طن، وهو أكبر رقم تم الوصول إليه. وتوقعا لفرض أنظمة استيراد جديدة في الولايات المتحدة، ونظرا للعوامل الموسمية، ارتفع الإنتاج ارتفاعا حادا في أوائل السنة، فوصل إلى مستوى قياسي بلغ ٣,١٥٧ ألف برميل في اليوم في الأسبوع المنتهي في ٣ مارس، إلا أنه انحط خلال معظم ما تبقى من السنة إلى مستوى قل كثيرا عن أوجه خلال أزمة السويس حيث قرب من ثلاثة ملايين من البراميل في اليوم. وكان الإنتاج الفنزويلي، في النصف الثاني من السنة، أدنى قليلا من إنتاج النصف الثاني من ١٩٥٨م. وتستأثر الولايات المتحدة الأمريكية بنحو نصف صادرات فنزويلا وجزر الهند الغربية، وعليه فإن القيود المفروضة على الواردات في الولايات المتحدة تهم فنزويلا أكثر من أية دولة مصدرة أخرى بعد استثناء كندا من هذه القيود.

وفي الوقت عينه انحط شأن الميزة التي كانت تتمتع بها فنزويلا حتى الآن من الناحية الجغرافية نتيجة انحطاط أجور الشحن بالناقلات في الوقت الحاضر، كما أن شأنها في هذه الناحية سيستمر في الانحطاط في المدى البعيد كلما زاد حجم

الناقلات المستخدمة. ولا ريب في أن هذه العوامل، بالإضافة إلى اتجاه كندا والأرجنتين والبلاد المستوردة الأخرى نحو الاكتفاء الذاتي، وإلى التطورات القائمة في أفريقيا الشمالية، ستقف في سبيل نمو الإنتاج في فنزويلا في المستقبل.

ويستمر الإنتاج في التوسع في كولومبيا وترينداد، كما أنه أصبح في الإمكان في المكسيك تعويض الانحطاط الذي كان قد حل بإنتاج الحقول القديمة وذلك بزيادة الإنتاج في الحقول الجديدة في سان أندريس وتباسكو. وكان الإنتاج في الأرجنتين قد ارتفع في السنة الماضية بنسبة لم تقل عن ٣٠٪ فوصل إلى ٦,٧ ملايين طن، وهو يستمر في الارتفاع بفضل الترتيبات الجديدة التي تستخدم رؤوس الأموال والمهارات الفنية الأجنبية في سبيل استغلال النفط وإنشاء وسائل جديدة.

ويرتفع الإنتاج بحدة في البرازيل أيضا وتسير الأعمال الآن في إنشاء وسائل إضافية لإزالة الشمع وذلك لمعالجة إنتاج سنوي يفوق خمسة ملايين من الأطنان، ذلك الإنتاج الذي تتوقع البلاد الحصول عليه قريبا من حقولها الحالية.

الشرق الأوسط

وكان التوسع السريع الذي حل بالإنتاج في الشرق الأوسط، بعد أن أعيق وقتيا خلال أشهر أزمة السويس أهم صفة اتسمت بها صناعة النفط العالمية منذ الحرب العالمية الثانية. وكما كانت الحال في كافة السنوات السابقة وصل الإنتاج في السنة الماضية إلى مستوى قياسي فاق ٢٣١ مليون طن، وكانت العراق وإيران الدولتين اللتين سجلتا الزيادات الرئيسية. ومن المتوقع أن تسير نسبة النمو في العقد السابع بمعدل يقل عن النسبة التي سادت في العقد السادس والتي عادلت ١٢٪ في السنة. إذ بغض النظر عن أن ارتفاع الطلب الأوروبي سيفقد بعض سرعته فإن أوروبا ستأخذ جزءا من حاجاتها من مصادر جديدة تقع في أفريقيا الشمالية لاسيما إذا نجحت محاولات فرنسا لإعطاء خام الصحراء الكبرى نوعا من الحماية الضرائبية في البلاد التابعة للهيئة الاقتصادية الأوروبية، وفوق ذلك، فإن صادرات النفط التي يرسلها الاتحاد السوفيتي إلى العالم غير الشيوعي توجه بصورة رئيسية إلى بلاد

أوروبية حيث تنافس بصورة مباشرة النفط المرسل من الشرق الأوسط. وتفرض القيود الاستيرادية النافذة في الولايات المتحدة تأثيرا معاكسا أيضا على نمو الإنتاج في الشرق الأوسط.

ومن جملة البلاد المنتجة الرئيسية في المنطقة، تمكنت الكويت في السنة الماضية من المحافظة على مستوى إنتاجها العالي الذي وصل إلى ٧٠ مليون طن بعد وثبته الكبيرة في ١٩٥٨م، فتمكنت البلاد بسهولة من البقاء في مركز الزعامة. وارتفع الإنتاج بنحو نصف مليون طن في المملكة العربية السعودية، وبخمسة ملايين من الأطنان في إيران وبستة ملايين من الأطنان في العراق. وتقوم الكويت والمملكة العربية السعودية بإرسال شحنات جوهرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (بلغت في ١٩٥٨م نحو ٩,٥ مليون طن ،و٥,٢٥ مليون بالتعاقب) وقد تأثر نمو هذه التجارة بالقيود الاستيرادية المفروضة في تلك البلاد. نرى مقابل ذلك أن تخفيف القيود المالية في أوروبا الغربية وفي أنحاء أخرى قد ساعد هذه التجارة لاسيما في المملكة العربية السعودية. وارتفعت طاقة التصدير في الكويت ارتفاعا إضافيا خلال السنة نتيجة فتح الرصيف الشمالي الجديد في ميناء الأحمدي كما أن مدخراتها الواسعة ازدادت نتيجة اكتشاف الحقل الجديد في المناقيش التي تبعد ٢٠ ميلا في غرب برقان. وتحث إيران، ولها مدخرات واسعة، اتحاد الشركات على رفع الإنتاج وستتسع طاقة الإنتاج عندما تبدأ المحطة النهائية الجديدة في جزيرة الخرق بالعمل في هذه السنة. وقد أدركت أعمال البحث بعض النجاح وهي تقوم الآن في منطقة اتحاد الشركات وفي أنحاء أخرى من البلاد. ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج العراقي، وقد قدر بأكثر من ٤١,٥ مليون طن في ١٩٥٩م، بحيث سيصل إلى ٤٦ مليون طن في هذه السنة. وستتخذ التدابير قريبا لزيادة طاقة جهاز خطوط الأنابيب الممتدة من الحقول الشمالية في العراق إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط من ٢٨ مليون طن إلى ٣٥ مليونا في السنة في حين سترفع طاقة التصدير من الحقول الجنوبية من ١٢ مليون طن إلى ٢٢ مليونا بحلول ١٩٦١م، وذلك بعد إنجاز مشروع إنشاء محطة نهائية عميقة جديدة بالقرب من الفاو.

وفي قطر حيث يأتي الإنتاج كله من حقل دخان، وحيث فشلت الجهود في العثور على اكتشافات أخرى، ويستمر الإنتاج بمعدل يحوم حول ثمانية ملايين من الأطنان في السنة. وأما في المنطقة المحايدة فقد ارتفع الإنتاج الآن إلى نحو ستة ملايين من الأطنان. وقد رفعت مصر إنتاجها إلى مستواه الحالي الذي يبلغ نحو أربعة ملايين من الأطنان، وهي تأمل إدراك إنتاج معدله ٥,٥ ملايين طن بحلول ١٩٦٢م بفضل تطور حقل البلاعيم والحقول الأخرى في شبه جزيرة سيناء.

أفريقيا

ونجد بغض النظر عن الصحراء الكبرى أن الإنتاج كان قد بدأ منذ سنتين أو ثلاث سنوات في ثلاثة أقطار أفريقية أخرى -أنغولا والغابون ونيجيريا- وكان إنتاج الغابون قد بلغ في السنة الماضية ٧٥٠ ألف طن، إلا أنه سيضاف إليه قريبا الإنتاج القائم في الكونغو الأوسط المجاور بحيث يتوقع وصول إنتاجة القطرين سويا إلى نحو مليون طن في هذه السنة وإلى كمية تتراوح بين مليون و٥,١ مليونا خلال مدة وجيزة نسبيا. وبلغ الإنتاج في نيجيريا نحو ٦٠ ألف طن في السنة الماضية ويتوقع وصول معدله السنوي إلى ما لا يقل عن ٥,١ مليون طن بنهاية ١٩٦٠م، ثم يحتمل رفعه إلى ما بين أربعة ملايين وخمسة ملايين من الأطنان بحلول ١٩٦٥م. ويخضع الإنتاج في أنغولا في الوقت الحاضر إلى حدود تفرضها طاقة التكرير المحلية.

أوروبا الغربية

وارتفع الإنتاج في الهيئة الاقتصادية الأوروبية من ٨,٩٧٣ ألف طن في ١٩٥٨م إلى أكثر من عشرة ملايين من الأطنان في ١٩٥٩م، وكان الفضل الرئيسي في هذا الارتفاع يرجع إلى زيادة الإنتاج في هانوفر (بألمانيا)، وفي المنطقة الغربية من هولندا، وفي صقلية، وإلى الإنتاج النامي في حوض باريس. ونجد من الجهة الأخرى أن النمسا، وهي ثانية بلاد أوروبا الغربية كثرة في الإنتاج، كانت إحدى الدول القليلة المنتجة للنفط التي شهدت انحطاطا في إنتاجها، وكان الإنتاج ينحط مدة سنوات متعاقبة كثيرة، ويرجع بعض السبب في ذلك إلى الإفراط في الإنتاج

تحت الاحتلال الروسي، إلى أن ظهر حديثا أن بعض السبب يرجع أيضا إلى صعوبة تسويق زيت الوقود المستخرج من الخامات المحلية بالتنافس مع زيوت الوقود الرخيصة المستوردة. وفي يوغوسلافيا أدى اكتشاف حقل مهم جديد حديثا إلى التنبؤ بأن الإنتاج سيصل إلى نحو ٩٠٠ ألف طن هذه السنة وإلى ١,٢ مليون طن في السنة التالية مقابل ٥٧٠ ألف طن في ١٩٥٩م.

الشرق الأقصى

وفي الشرق الأقصى تضاعف إنتاج إندونيسيا خلال السنوات السبع الماضي فوصل إلى نحو ١٧ مليون طن في ١٩٥٩م، بفضل استغلال حقول تعد جديدة نسبيا في سومطرة. وبالنظر إلى عدم العثور على حقول جديدة استمر الإنتاج في بورنيو البريطانية بمعدل ساد منذ عدة سنوات وهو يفوق نوعا ما خمسة ملايين من الأطنان سنويا. ويرتفع الإنتاج في بورما تدريجيا كما أن الإنتاج في الهند ثلاثة ملايين من الأطنان في السنة بعد إنجاز مشروع إنشاء معمل تكرير جديد ووسائل النقل بخطوط الأنابيب، وربما تم ذلك بحلول ١٩٦٢م. وقد كان في الإمكان الحصول على الإنتاج في وقت مبكر جدا لولا تأخر ذوي الشأن تأخرا كبيرا في تعيين أساس المساهمة الحكومية وتعيين مواقع معامل التكرير.

العالم الشيوعي

وقد أكمل الاتحاد السوفيتي الآن السنة الأولى من برنامجه للسنوات السبع ١٩٥٩م/ ١٩٦٥م فارتفع الإنتاج بحيث وصل إلى ١٢٩ مليون طن أو ١٤٪ أعلى مما كان عليه في ١٩٥٨م. وهذه الزيادة تفوق الزيادة التي كانت منتظرة، ويتوقع الآن أن تليها زيادة نسبتها ١١٪ فيصل الإنتاج في هذه السنة إلى نحو ١٤٤ مليون طن. ويعكس هذا التوسع الجهود الكبيرة التي تبذل في الاتحاد السوفيتي لتعميم استعمال النفط (والغاز الطبيعي أيضا) وفي رومانيا لم يرتفع الإنتاج إلا قليلا جدا خلال السنوات القلائل المنصرمة، ويظهر أن الأمل ضعيف جدا في الوصول إلى هدف ١٩٦٠م البالغ ١٣,٥ مليون طن وفقا لبرنامج السنوات الخمس الحالية. وعاد

الإنتاج في المجر في السنة الماضية إلى أكثر من مليون طن ويتوقع وصوله إلى ما يتراوح بين ١,٧ مليون طن و١,٨ مليون بحلول ١٩٦٥م بالمقارنة بالرقم القياسي البالغ ١,٦ مليون طن تقريبا الذي أدركه في ١٩٥٥م قبل كارثة دخول المياه إلى حقل نيغلينغيل. وتظهر أرقام الإنتاج الرسمية في ألبانيا تباينا غريبا لا سبب له في السنوات الأخيرة، إلا أنه قد تم الآن وضع هدف طموح لعام ١٩٦٥م يتراوح بين مليونين و٢,٥ مليون طن. وأخيرا حلت في السنة الماضية زيادة حادة أخرى بإنتاج الصين للنفط الخام بما في ذلك نفط السجيل والفحم بحيث فاق ٣,٦ مليون طن. وبفضل الاكتشافات الجديدة يتوقع وصول الإنتاج بحلول ١٩٦٢م إلى مستوي يفوق كثيرا المستوى الذي يتراوح بين خمسة ملايين وستة ملايين من الأطنان والذي هدف إليه برنامج السنوات الخمس الحالية.

ولا ريب في أن الطلب العالمي للنفط سيستمر في ارتفاعه الثابت. ولكن الإنتاج في العالم الحر خارج الولايات المتحدة سيرتفع بسرعة تقل عن السرعة التي كان سيرتفع بها لولا فرض السيطرة على واردات الولايات المتحدة. ويجب علينا أيضا أن نتوقع حلول تبدلات بنسق الإمداد نتيجة استغلال مصادر نفطية جديدة في مناطق جديدة كما أن دولا كثيرة ستسعى في سبيل اكتشاف واستغلال ما وجد فيها من مصادر نفطية على أوسع قياس.

الحساب الختامي لإنتاج النفط في العالم - ٢

العدد (٢٦٨) السنة السادسة في ٢٦/ ٣/ ١٩٦٠

التقديرات التقريبية لإنتاج النفط في العالم

(مقدرا بآلاف الأطنان المترية)

المناطق والدول	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	الزيادة بالنسبة المئوية لسنة ٥٩ عن سنة ٥٨
أمريكا الشمالية:					
الولايات المتحدة	٣٥٢٨٤٩	٣٥٣٠٤٥	٣٣٠١٢١	٣٤٦٥٠٠	٥
كندا	٢٣١٢٦	٢٤٤٨١	٢٢٢٨٣	٢٤٨٠٠	١١,٢
المجموع	٣٧٥٩٧٥	٣٧٧٥٢٦	٣٥٢٤٠٤	٣٧١٣٠٠	٥,٤
أمريكا اللاتينية:					
منطقة الكاريبي:					
فنزويلا	١٢٨٩٢٣	١٤٥٣١٥	١٣٨٦٣٦	١٤٧٠٠٠	
كولومبيا	٦٢٨٤	٦٤٧٩	٦٦٣١	٧٣٤٠	
ترينداد	٤١٢٩	٤٩٠٥	٥٣٤٢	٥٧٥٠	
كوبا	٧٠	٥٦	٤٩	٣٠	
المجموع	١٣٩٤٠٦	١٥٦٧٥٥	١٥٠٦٥٩	١٦٠١٢٠	٦,٣

المناطق والدول	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	الزيادة بالنسبة المئوية لسنة ٥٩ عن سنة ٥٨
بلاد أخرى:					
المكسيك	١٢٧٩٦	١٢٤٩١	١٣٣٣١	١٣٥٠٠	
الأرجنتين	٤٤٠٨	٤٥٤٢	٥١١٤	٦٧٠٠	
البرازيل	٥٣٠	١٣٢١	٢٤٧٣	٣١٥٠	
بيرو	٢٥٤٠	٢٥٥٣	٢٥١٥	٢٣٥٠	
شيلي	٤٦٢	٥٦٥	٧٢٦	٨٧٠	
بوليفيا	٤١٧	٤٦٦	٤٥٠	٤٣٠	
أكوادور	٤٥٠	٤٢١	٤٠٦	٣٨٠	
المجموع	٢١٦٠٣	٢٢٣٥٩	٢٥٠١٥	٢٧٣٨٠	٩,٥
الشرق الأوسط:					
الكويت	٥٤٩٨٢	٥٧٢٨٦	٧٠٢١٧	٧٠٠٠٠	
المملكة العربية السعودية	٤٨٦٢٢	٤٩٠٠٢	٥٠١٢٨	٥٣٦٠٠	
إيران	٢٦٥٣٠	٣٥٥٠٠	٤٠٥٩٠	٤٥٥٠٠	
العراق	٣١٣١٣	٢١٨٨٠	٣٥٦٧٠	٤١٧٠٠	
قطر	٥٨٧٦	٦٦٤٨	٨٢٢٢	٨١٥٠	
المنطقة المحايدة	١٦٧٠	٣٣٢٨	٤٢٥٨	٦٠٠٠	
الإقليم المصري	١٦٢٩	٢٣٦٢	٣١٦٥	٣٦٠٠	
البحرين	١٥٠٧	١٥٩٧	٢٠٣٥	٢٢٥٠	
تركيا	٢٩٦	٢٩٩	٣٢٨	٣٣٠	
بلاد أخرى	٣٠	٧٠	٨٩	١٣٠	
المجموع	١٧٢٤٥٥	١٧٧٩٧٢	٢١٤٧٠٢	٢٣١٢٦٠	٧,٧

المناطق والدول	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	الزيادة بالنسبة المئوية لسنة ٥٩ عن سنة ٥٨
أفريقيا (باستثناء الإقليم المصري):					
الجزائر ومنطقة الصحراء	٣٤	٢١	٤٢٩	١٥٠٠	
الغابون	-	١٧٣	٥٠٥	٧٥٠	
نيجيريا	-	-	٣٠٠	٦٠٠	
أنجولا	٩	٢٠	١٠٠	١٠٠	
مراكش	٩٧	٧٥	٧٤	١٠٠	
المجموع	١٤٠	٢٨٩	١٤٠٨	٣٠٥٠	١١٦,٦
أوروبا الغربية:					
ألمانيا	٣٥٠٦	٣٩٦٠	٤٤٣٢	٥١٢٠	
النمسا	٣٤٢٨	٣١٨٦	٢٨٣٦	٢٥٠٠	
هولندا	١٠٩٤	١٥٢٣	١٦٢١	١٨٠٠	
إيطاليا	٥٦٧	١٢٦١	١٥٣٤	١٦٠٠	
يوغوسلافيا	٢٩٣	٣٩٦	٤٦٢	٥٧٠	
المملكة المتحدة	٦٧	٨١	٨١	٨٠	
المجموع	١٠٢١٦	١١٧١٧	١٢٣٥٢	١٣٢٢٠	
الشرق الأقصى:					
أندونيسيا	١٢٧٣٠	١٥٤٦٩	١٦١٠٩	١٧٠٠٠	
بورنيو البريطانية	٥٦٩٠	٥٥٩٠	٥٢٩٦	٥٥٠٠	
بورما	٢٣٦	٣٩٨	٤٣٥	٥٠٠	
الهند	٣٨٠	٤٢٩	٤٢٠	٤٢٠	
الباكستان	٢٨٣	٣٠٩	٣٠٣	٣١٥	
غينيا الغربية الجديدة	٣٧٥	٣٣٠	٣٠٠	٢٦٠	
المجموع	٢٠٠٠٨	٢٢٨٤٦	٢٣٢٢١	٢٤٣٧٥	٥

المناطق والدول	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	الزيادة بالنسبة المئوية لسنة ٥٩ عن سنة ٥٨
أوروبا الشرقية والصين :					
الاتحاد السوفيتي	٨٣٧٩٦	٩٨٣٤٠	١١٢٩٠٠	١٢٩٠٠٠	
رومانيا	١٠٩٢٠	١١١٨٠	١١٣٣٦	١١٥٠٠	
هنغاريا	١٢٠٢	٦٧٥	٨٢٩	١٠٥٠	
ألبانيا	٢٨٠	٤٩٠	٤٠٣	٥٥٠	
بلغاريا	٢٤٧	٢٨٦	٢٢٢	٢٠٠	
بولندا	١٨٤	١٨١	١٧٥	١٧٠	
تشيكوسلوفاكيا	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	
الصين	١١٧٦	١٤٦٠	٢٢٣٠	٣٦٥٠	
المجموع	٩٧٩١٥	١١٢٧٢٢	١٢٨٢٠٥	١٤٦٢٣٠	١٤,١
مجموع الإنتاج العالمي	٨٣٧٧١٨	٨٨٢٢٨٦	٩٠٧٩٦٥	٩٧٦٩٣٥	٧,٦

الحساب الختامي لإنتاج النفط في العالم-٣

العدد (٣١٢) السنة السابعة في ٢٩/ ١/ ١٩٦١

نورد فيما يلي نص المقال الذي نشرته مجلة النفط اللندنية في عددها الصادر في يناير ١٩٦١م، عن إنتاج العالم من النفط خلال العام المنصرم والتطورات التي حلت بصناعة النفط عموما:

أكثر من بليون طن:

بعد زيادة بلغت (٣٦) مليون طن متري في الشرق الأوسط، و١٨ مليون طن في بقية أنحاء العالم بالرغم من انحطاط صغير حل بإنتاج الولايات المتحدة و٥, ١٧ مليون طن في الاتحاد السوفيتي، ارتفع الإنتاج العالمي للنفط الخام في عام ١٩٦٠م بنسبة عادلت نحو ٥, ١٧٪ حتى وصل إلى (١, ٠٥٢) مليون طن. وجاءت الزيادة الصافية البالغة (٧٣) مليون طن تفوق الزيادة التي حلت في السنةالسابقة فأسعفت إلى حد ما أحوال الكساد التي سادت في التجارة. وبالنظر إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية بصورة عامة من المحتمل تأخر توسع إنتاج النفط في ١٩٦١م عما كان عليه في السنة الماضية.

ارتفع إنتاج النفط الخام في العالم كله في عام ١٩٦٠م بكمية لم تقل عن (٧٣) مليون طن متري حتى وصل إلى مستوى قياسي قرب من (١, ٠٥٢) مليون طن فجاوزت ألف مليون طن للمرة الأولى. وقد حلت ثلاثة أرباع الزيادة في العالم الحر خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استأثر الشرق الأوسط بثلثيها. ونجد على أساس النسبة المئوية أن الزيادة التي حلت في السنة الماضية بإنتاج العالم الإجمالي والبالغة نحو ٥, ١٧٪ تفوق قليلا الزيادة السنوية التي سادت خلال العقد السادس والتي أدت إلى مضاعفة الإنتاج العالمي تقريبا في بحر السنوات العشر الماضية (أي من ٥٢٣ مليون طن في ١٩٥٠م). ونجد على أساس الكمية أن زيادة السنة الماضية فاقت نوعا ما زيادة عام ١٩٥٩م، ولكن بينما أظهرت الولايات

المتحدة في عام ١٩٥٩م زيادة بلغت ١٧ مليون طن أظهر الإنتاج فيها في عام ١٩٦٠م انحطاطا مقداره مليون طن. وارتفع الإنتاج في الاتحاد السوفيتي ارتفاعا حادا، أي أن الزيادة فاقت (١٧) مليون طن، فحافظت على مستوى تقدمها في السنوات الست الماضية.

وبلغ الإنتاج في البلاد غير الشيوعية في السنة الماضية (٨٨٥) مليون طن، فاستأثرت البلاد المذكورة بستة أسباع الإنتاج العالمي للنفط الخام.

وبالنظر إلى انحطاط الإنتاج انحطاطا طفيفا في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاعه ارتفاعا صغيرا في كندا وفنزويلا، فقد سجل نصف الكرة الغربي في السنة الماضية زيادة صغيرة نسبتها ٥ , ١٪ بينما وصلت الزيادة في نصف الكرة الشرقي إلى نسبة لم تقل عن ٧ , ١٦٪ في البلاد غير الشيوعية و٣ , ١٣٪ في البلاد الشيوعية. وبلغت نسبة الزيادة التي حلت في العالم غير الشيوعي بصورة إجمالية ٥ , ١٦٪، أي أنها عادلت أقل قليلا من نصف الزيادة التي حلت في العالم الشيوعي، إلا أن الزيادة التي حلت في العالم غير الشيوعي، باستثناء الولايات المتحدة، التي لم تقل - إلى أي حد يذكر - عن الزيادة التي حلت في الاتحاد السوفيتي وشملت كمية من النفط تفوق تقريبا أربعة أضعاف كمية الزيادة التي حلت في الاتحاد السوفيتي.

وتوجد سابقة للزيادة الصافية البالغة (٥٤) مليون طن التي حلت في السنة الماضية في البلاد غير الشيوعية إلا أنه خلافا لما حدث في السنوات السابقة جاء تسعة أعشار الإنتاج الإضافي في ١٩٦٠م من مناطق مصدرة تقع خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه قضت الضرورة بنقل النفط عبر مسافات واسعة. وتعد الزيادة البالغة (٣٦) مليون طن والتي حلت بإنتاج الشرق الأوسط في السنة الماضية أعظم زيادة حلت في المنطقة المذكورة إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الزيادة التي فاقتها قليلا والتي حلت هناك في ١٩٥٨م جاءت تعوض الخسارة التي نجمت عن أزمة السويس.

وإذا غضضنا النظر عن ظهور الصحراء الكبرى كمنطقة إنتاجية مهمة، وجدنا

أن السنة الماضية شاهدت استمرار الاتجاهات المختلفة التي كانت تسير نحوها المناطق الإنتاجية الرئيسية في العالم. فقد ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من ٢٧١ مليون طن في ١٩٥٠م إلى ٣٤٧ مليون طن في ١٩٥٩م وبنحو المعدل نفسه في ١٩٦٠م - وهذه مستويات لم يسبق تجاوزها إلا ببضعة ملايين من الأطنان في عامي ١٩٥٦م و١٩٥٧م عندما زيد الإنتاج لمقاومة أزمة السويس. ولا ريب في أن إنتاج الولايات المتحدة كان يسير في مستوى أدنى لولا فرض القيود على الواردات في ١٩٥٩م. وقد تضاعف تقريبا إنتاج فنزويلا منذ عام ١٩٥٠م، ولكن حتى إذا أخذنا بنظر الاعتبار زيادة الإنتاج في أثناء أزمة السويس وجدنا أن معدل الارتفاع السنوي خلال المدة من ١٩٥٥م إلى ١٩٦٠م لم يتجاوز ٦٪ مقابل ٥ , ١٧٪ خلال السنوات الخمس السابقة. ومقابل ذلك نرى أن الإنتاج في الشرق الأوسط وفي الاتحاد السوفيتي قد وثب إلى الأمام، وقد ازداد ثلاثة أضعاف في الشرق الأوسط ونحو أربعة أضعاف في الاتحاد السوفيتي خلال العقد المذكور. ولم يرتفع الإنتاج الإجمالي في الشرق الأوسط في ١٩٥٠م إلا بنسبة ١٢٪ عن إنتاج فنزويلا، بينما بلغت الزيادة في الاتحاد السوفيتي أقل من نصف المستوى الفنزويلي. ونجد اليوم أن إنتاج الشرق الأوسط يفوق الإنتاج الفنزويلي بنحو ٧٥٪، بينما أوشك الاتحاد السوفيتي على سبق فنزويلا وعلى استئناف مركزه كثانية البلاد المصدرة للنفط كثرة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية - وهذا مركز احتلته البلاد المذكورة زمنا طويلا حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

الولايات المتحدة:

لا ريب في تباطؤ طلب المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية تباطؤا نسبيا حتي في أحسن الأحوال، إلا أنه أصيب برادع في السنة الماضية نتيجة التراخي غير المتوقع الذي حل في النشاط التجاري واستمرار فوز الغاز الطبيعي في سوق التدفئة المحلية. ويجوز الاعتقاد بصورة إجمالية باحتمال ارتفاع الطلب بنسبة ٣٪ أو نحو عشرة ملايين من الأطنان. إلا أن إنتاج الخام قل كثيرا نتيجة السيطرة الدقيقة

التي فرضتها الولايات التي تخضع إلى التقنين النسبي. فقد بلغت أيام الإنتاج في الآبار الخاضعة للتقنين النسبي في تكساس ١٠٤ فقط في ١٩٦٠م مقابل ١٢٦ يوما في ١٩٥٩م و١٢٢ يوما في ١٩٥٨م و١٦١ يوما في ١٩٥٧م. وإذا أخذنا الخام والمنتجات سوية وجدنا أن الواردات في السنة الماضية وصلت إلى نحو ٩٠ مليون طن مقابل نحو ٨٦ مليون طن في ١٩٥٩م، كما ارتفع أيضا إنتاج سوائل الغاز الطبيعي، وانحطت مختزنات النفط الخام. ولما كان التوسع حادا في الأنحاء الأخرى فقد راحت الأهمية النسبية التي يتمتع بها إنتاج الولايات المتحدة تمضي في انحطاطها. فالإنتاج المذكور يستأثر اليوم بنحو ٣٣٪ من الإنتاج العالمي الإجمالي وبنحو ٣٩٪ من إنتاج العالم الحر، مقابل ٥٢٪ و٥٧٪ بالتعاقب في ١٩٥٠م.

كندا:

وفي كندا، التي تواجه الآن صعوبات اقتصادية كبيرة، ارتفع إنتاج النفط الخام في السنة الماضية بنحو ٣٪ فقط حتى وصل إلى نحو ٢٥,٧ مليون طن. وعليه فإنه كان بعيدا عن الهدف الذي يقرب من ٣٥ مليون طن سنويا، والذي توقعت لجنة بوردون الوصول إليه بنهاية ١٩٦٠م. وفوق ذلك، كان الفضل في زيادة الإنتاج يرجع بصورة مطلقة إلى زيادة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعفى النفط الكندي من القيود المفروضة على الواردات. ولم يحل أي تبدل يذكر بالاستهلاك الداخلي في كندا في السنة الماضية.

فنزويلا:

ويرجع مصدر الزيادة الصغيرة البالغة ٣٪ التي حلت في فنزويلا في السنة الماضية إلى المنتجين الصغار بصورة مطلقة وقد جاءت نتيجة أوضاع يحتمل استمرارها في ١٩٦١م وبعدها. وتشمل هذه الأوضاع استمرار الأسعار المعلنة في مستوى غير تنافسي، وتقلص مجال الحسومات التي يمنحها البائعون، والقيود المفروضة على الواردات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد سوق فنزويلا الرئيسي، وتقلص الأسواق الأخرى أو ضياعها مثل الأرجنتين بالنظر إلى ارتفاع

الإنتاج المحلي، وكوبا التي يمدها الروس الآن. وبغض النظر عن عوائق ارتفاع النفقات المحلية والضرائب فإن شأن الميزة الجغرافية التي تمتعت بها فنزويلا في السابق قد ضعف نوعا ما نتيجة انحطاط أجور الشحن اليوم، وقد تضعف أكثر من هذا بعد انتشار استعمال الناقلات الضخمة. ولم يظهر بعد مناهض للوضع الذي احتلته فنزويلا باعتبارها أكبر مصدرة للنفط، إلا أن نصيبها في تجارة النفط الدولية، ويعادل الآن نحو الثلث، سيستمر في الانحطاط إلا إذا حسنت الحكومة موقفها، واقعيا وتجاريا، في ناحية الأسعار.

وحلت في المكسيك زيادة في إنتاج النفط الخام بلغت نسبتها ٧, ٥٪ ويرجع الفضل الرئيسي في هذه الزيادة إلى الإنتاج في حقول تباسكو. إلا أن إنتاج الغاز الطبيعي قد ارتفع ارتفاعا حادا وحل محل النفط إلى حد ما. وتتوقع مؤسسة النفط الحكومية، بيمكس، وقوع زيادة أكبر من هذه في إنتاج النفط في هذه السنة، أي بنحو مليوني طن حتي يصل الإنتاج إلى نحو ٥, ١٦٪ مليون طن.

وفي الأرجنتين أدى قبول رؤوس الأموال والمهارات الفنية الأجنبية، وهو المبدأ الذي أيده الآن الرئيس افرونديزي، إلى زيادات حادة في الإنتاج، أي من ١, ٥ مليون طن في ١٩٥٨م إلى ٣, ٦ مليونا في ١٩٥٩م وإلى نحو تسعة ملايين من الأطنان في ١٩٦٠م، ويعادل الإنتاج الشهري الآن هو ٩٠٠ ألف طن ومن المأمول زوال ضروة استيراد النفط الخام بنهاية ١٩٦١م. والزيادات التي حلت خلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية في الإنتاج في كولومبيا والبرازيل وشيلي وترينيداد تتسم كلها بأهمية محلية كبيرة.

الشرق الأوسط:

وجاءت الزيادة التي بلغت نسبتها ٦, ١٥٪ التي حلت في إنتاج الشرق الأوسط في السنة الماضية، والتي أوصلت الإنتاج هناك إلى نحو ٢٦٧ مليون طن، تؤيد التوسع الشاذ في سرعته الذي حل في الطلب في أوروبا الغربية حيث يتوقع ارتفاع الاستهلاك بعد اليوم بسرعة تقل نوعا ما عن سرعته في الماضي القريب.

وستؤدي زيادة الإمداد من الصحراء الكبرى. وبدء الصادرات الليبية بعد سنة، وارتفاع الصادرات من روسيا، إلى ابطاء معدل التوسع الذي ساد حديثا في الشرق الأوسط.

وارتفع الإنتاج في الكويت في السنة الماضية بأكثر من ١٤ مليون طن حتى وصل إلى نحو ٨٤ مليون طن، بينما ارتفع الإنتاج في المملكة العربية السعودية بنحو ٥, ٧٪ مليون طن حتى وصل إلى ٥, ٦١ مليون طن. وارتفع في إيران بنحو ٦, ٢٥ مليون طن حتي وصل إلى ٥٢ مليونا، وفي العراق بكيمة مماثلة حتي وصل إلى ٤٨ مليون طن. وفي كافة الأحوال ارتفع الإنتاج إلى أقصى مستوياته خلال النصف الثاني من السنة. وازدادت طاقة الإنتاج والتصدير في هذه المنطقة ازديادا آخر. وذلك نتيجة بدء الإنتاج في حقول كبيرة جديدة في الكويت والمملكة العربية السعودية (أي في الروضتين والخرسانية بالتعاقب)، وفتح المحطة النهائية الجديدة في جزيرة الخرق في إيران، وزيادة طاقة جهاز خط الأنابيب في شمال العراق. وستزداد أيضا طاقة وسائل التصدير الخاصة بالحقول الواقعة في جنوب العراق في بحر السنة القادمة وذلك من نحو ١٢ مليون طن إلى ٢٢ مليونا نتيجة الانتهاء من أعمال وضع خطوط أنابيب إلى المحطة النهائية العميقة في الفاو.

وكان توسع السنة الماضية أقل شأنا في الأنحاء الأخرى من الشرق الأوسط إلا أن الإنتاج المرتفع من المنطقة المحايدة في الكويت سيزداد قريبا بالإنتاج البحري الذي تقوم به شركة النفط العربية، التي تعود ملكيتها إلى مصالح يابانية، وهو الإنتاج الذي يتوقع في الوقت الحاضر وصوله إلى نحو مليوني طن في السنة. وسوف لا تؤثر الاكتشافات الأخرى التي تم العثور عليها في الشرق الأوسط مستوى الإنتاج إلا في عام ١٩٦٢م أو بعده.

الصحراء الكبرى:

وكما بينا آنفا لقد شاهدت هذه السنة ارتفاعا كبيرا حل بالانتاج في الصحراء الكبرى. وكان الإنتاج من حقل حاسى مسعود قد بلغ ٣, ١ مليون طن فقط في

١٩٥٩م إلا أنه وصل إلى نحو ٦,٥ مليون طن في ١٩٦٠م وبدأت الصادرات من مجموعة ثانية من الحقول، في شرق الصحراء الكبرى، في سبتمبر المنصرم بعد إنجاز مد خط الأنابيب إلى سكرة في تونس. وقد وصل إنتاجها الآن إلى معدل سنوي مقداره سبعة ملايين من الأطنان، ومن المأمول وصول الإنتاج من كافة الحقول في الصحراء الكبرى في ١٩٦١م إلى ١٨ مليون طن أو أكثر. ويتسع الإنتاج أيضا في نيجيريا حيث يؤمل إدراك إنتاج يتراوح بين أربعة ملايين وخمسة ملايين من الأطنان بحلول ١٩٦٥م، بينما تتوقع مضاعفة الإنتاج الذي يتم في الغابون والكونغو (التابعين لفرنسا سابقا) بحيث يصل إنتاجهما الموحد إلى كمية تتراوح بين ١,٥ مليون ومليوني طن في بحر مدة وجيزة نسبيا.

أوروبا الغربية:

وفي الهيئة الاقتصادية الأوروبية (أي ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا ودول البنلوكس) ارتفع إنتاج النفط من نحو ١,٣ مليون طن في ١٩٥٠م إلى تسعة ملايين من الأطنان في ١٩٥٨م، و٢,١٠ مليون طن في ١٩٥٩م ونحو ١١,٤ مليون طن في ١٩٦٠م مع احتمال توسعه توسعا آخر. وقد أبطأ حديثا انحطاط الإنتاج الحكومي في النمسا، وقد وجد ما يعوضه إلى حد ما في ارتفاع الإنتاج من الحقول الصغيرة التابعة لشركة راغ (أي موبيل - شل). وبفضل الاكتشافات الجديدة من المأمول وصول الإنتاج في يوغوسلافيا في هذه السنة إلى ١,٢ مليون طن، أي ضعف إنتاج ١٩٥٩م.

الشرق الأقصى:

وفي الشرق الأقصى راح إنتاج أندونيسيا يطرد في التوسع بفضل ارتفاع الإنتاج من حقول جديدة نسبيا في سومطرة، وقد وصل معدله الآن إلى نحو ٢٠ مليون طن في السنة - أي أنه ارتفع ثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٥٠م. وفي بورنيو البريطانية لقد جاوز حقل سيريا الذي يستأثر بمعظم الإنتاج أوجه. وعليه انحط الإنتاج هناك للمرة الأولى في السنة الماضية انحطاطا كبيرا بلغ ٨٠٠ ألف طن فأنزله

إلى نحو ٦ , ٤ مليون طن ويستمر الإنتاج في الهند في مستوى ثابت يعادل نحو ٤٤٠ ألف طن في السنة، ولكن بغض النظر عن الإمكانيات التي تتمتع بها الناحية الجنوبية من البلاد، فمن المتوقع ارتفاعه إلى نحو ثلاثة ملايين من الأطنان في السنة عند الانتهاء -ربما في عام ١٩٦٢م- من إنشاء وسائل التكرير وخطوط الأنابيب لمناولة المصادر الجديدة في أسام.

الاتحاد السوفيتي:

وجاء الارتفاع السريع الذي حل في الاتحاد السوفيتي يسبق نوعا ما مشروع السنوات السبع الطموح الذي توقع ارتفاع الإنتاج من ١٣ مليون طن في ١٩٥٨م إلى كمية تتراوح بين ٢٣٠ و٢٤٠ مليون طن في ١٩٦٥م. وإضافة إلى الحقول القديمة بالقرب من باكو، وحقول باكو الثانية التي تفوق الأولى أهمية والواقعة في منطقة أورال - فولجا، ويدعي الروس الآن عثورهم على منطقة رئيسية أخرى تحتوي على النفط والغاز وقد أشير إليها كمنطقة باكو الثالثة وهي تقع في شرق بحر قزوين. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار مصادر الطاقة الأخرى الموجودة بوفرة في الاتحاد السوفيتي اتضح لنا احتمال حصوله على النفط الذي يحتاجه لإدراك المستوى غير المعين الذي يرغب في الوصول إليه في الصادرات. وقد تم في ١٩٥٩م تصدير ٥ , ١٤٪ مليون طن أو ١١٪ من إنتاجه للنفط، إلى العالم الحر، ومن المحتمل أن هذه الصادرات قد تعدت في السنة الماضية ٢٠ مليون طن. ومن جملة البلاد الشيوعية الأخرى تسبق رومانيا غيرها في الإنتاج سبقا كبيرا، إلا أن إنتاجها لا يظهر أي ارتفاع يذكر. وتأتي بعدها الصين التي هدفت في السنة الماضية إلى زيادة إنتاجها بأكثر من ٤٠٪ حتي يصل إلى ٢ , ٥ مليون طن (بما فيها النفط المستخرج من السجيل والفحم). ولم يتأيد بعد إدراكها هذا الهدف، إلا أن الدلائل تشير إلى احتمال وصولها إليه بالنظر إلى المصادر التي تم اكتشافها.

وبالنظر إلى نشاط طلب النفط في أنحاء كثيرة من العالم، لاسيما في أوروبا، ذلك النشاط الذي ظهر أثره في الارتفاع الجوهري الذي حل في السنة الماضية بإنتاج

العالم الحر، جاز لنا توقع تحسن الأوضاع التجارية والأرباح. إلا أن المنافسة الحادة التي ظهرت داخل الصناعة، ومنافسة النفط الروسي، قد أديتا إلى كساد الأسعار وإلى ضيق مجال ربح المنتجين والمكررين والمسوقين بصورة عامة، كما أديتا، إلى حد غالب، إلى انحطاط الفائدة الناتجة عن رؤوس الأموال المستثمرة. ولولا زيادة الكميات التي تمت مناولتها والفوائد الجديدة التي نتجت عنها، لزاد الوقع سوءا على الأرباح. ولا ريب في أن طلبات النفط وإنتاجه في العالم الحر سيستمران في التوسع إلا أنه بالنظر إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية بصورة عامة في الوقت الحاضر يبعد احتمال نجاحهما في عام ١٩٦١م في مضارعة التقدم الذي تم إدراكه في السنة الماضية.

إنتاج النفط العالمي
(مقدرا بآلاف الأطنان المترية):

المناطق والدول	السنــــوات		
	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
أمريكا الشمالية:			
الولايات المتحدة	٣٣٠١٢١	٣٤٧٠٧٣	٣٤٥٠٠٠
كندا	٢٢٢٨٣	٢٤٨٧٥	٢٥٧٠٠
المجموع	٣٥٢٤٠٤	٣٧١٩٤٨م	٣٧٠٧٠٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي:			
فنزويلا	١٣٨٦٣٦	١٤٦٥٧٣	١٥١٠٠٠
كولومبيا	٦٦٣١	٧٥٨١	٨٠٧٠
ترينداد	٥٣٤٢	٥٩٠٤	٦٠٥٠
كوبا	٤٩	٢٧	٢٠
المجموع	١٥٠٦٥٨	١٦٠٠٨٥	١٦٥١٤٠

	السنــــوات		
	١٩٥٨م	١٩٥٩م	١٩٦٠م
بلاد أخرى:			
المكسيك	١٣٣٣١	١٣٧١٦	١٤٥٠٠
الأرجنتين	٥١١٤	٦٣٥٠	٩٠٠٠
البرازيل	٢٤٧٣	٣٠٨٣	٤٠٠٠
بيرو	٢٥١٥	٢٣٧٧	٢٤٠٠
شيلي	٧٢٦	٨٣٧	١٠٠٠
بوليفيا	٤٥٠	٤١٣	٤٢٠
الأكوادور	٤٠٦	٣٦٣	٣٦٥
المجموع	٢٥٠١٥	٢٧١٣٩	٣١٦٨٥
الشرق الأوسط:			
الكويت	٧٠٢١٧	٦٩٥٣٣	٨٤٠٠٠
العربية السعودية	٥٠١٢٨	٥٤١٦٢	٦١٥٠٠
إيران	٤٠٥٩٠	٤٥٦٣٠	٥٢٠٠٠
العراق	٣٥٦٧٠	٤١٧٣٠	٤٨٠٠٠
قطر	٨٢٢٢	٧٩٩٣	٨٣٠٠
المنطقة المحايدة:	٤٢٥٨	٦٠٥١	٧٠٠٠
(الكويت)	١٩٥٨	(٢)١٩٥٩	١٩٦٠

الإقليم المصري	٣١٦٥	٣٠٧٦	٣٣٥٠
البحرين	٢٠٣٥	٢٢٥٣	٢٢٥٠
تركيا	٣٢٨	٣٧٢	٣٦٠
بلاد أخرى	٨٩	١٢٨	١٤٠
المجموع	٢١٤٧٠٢	٢٣٠٩٢٨	٢٦٦٩٠٠
أفريقيا:			
الجزائر والصحراء	٤٢٩	١٣٠٣	٨٤٠٠
نيجيريا	٢٦٥	٥٧٠	٩٠٠
الغابون/ الكونغو (الفرنسي سابقا)	٥٠٥	٧٥٣	٨٥٠
مراكش	٧٥	٩٤	١٠٠
أنغولا	٥١	٥٠	٧٠
المجموع	**١٣٢٥**	**٢٧٧٠**	**١٠٣٢٠**
أوروبا الغربية	**١٢٣٥٢**	**١٣٣٢٨**	**١٤٧٩٠**
الشرق الأقصى	**٢٣٢٠٢**	**٢٥٥٨٤**	**٢٦١٦١**
أوروبا الشرقية والصين	**١٢٨٢٠٥**	**١٤٦٦٣١**	**١٦٦٠٥٠**
المجموع العالمي	٩٠٧٨٦٣	٩٧٨٤١٣	١٠٥١٧٤٦

الموضوع الثالث

الشروة النفطية والمدخرات وأثر ذلك في التقدم الاقتصادي والعمراني والاجتماعي في الكويت والشرق الأوسط

- تمهيد :

- تقدم الكويت الفريد

العدد (٣٠) السنة الأولى في (٩/ ٧/ ١٩٥٥)

- التقدم الاجتماعي في الشرق الأوسط

العدد (٣٣) السنة الأولى في (٣٠/ ٧/ ١٩٥٥)

- الثروة الجديدة في الدول المنتجة للنفط

العدد (٨٤) السنة الثانية في (١١/ ٨/ ١٩٥٦)

- تقرير هيئة الأمم المتحدة عن التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط

العدد (٩٠) السنة الثانية في (٢٢/ ٩/ ١٩٥٦)

- أماكن وكميات مدخرات النفط في العالم

العدد (٩٢) السنة الثانية في (٦/ ١٠/ ١٩٥٦)

- مقتطفات من تقرير هيئة الأمم المتحدة عن عائدات النفط في الشرق الأوسط

العدد (٩٦) السنة الثانية في (٣/ ١١/ ١٩٥٦)

- عالم النفط (الأمل في تقدم طويل الأجل في الكويت)

العدد (١٢٠) السنة الثالثة في (٢١/ ٤/ ١٩٥٧)

- قصة النفط في الكويت (اتفاقيات النفط القديمة والجديدة واستثمار العائدات في مشروعات الإنشاء والتعمير)

العدد (١٢٤) السنة الثالثة في (١٩/ ٥/ ١٩٥٧)

- أخبار متفرقة (مدخرات النفط في العالم)

العدد (١٣٠) السنة الثالثة في (٣٠/ ٦/ ١٩٥٧)

- ثروة الكويت

العدد (١٤٤) السنة الثالثة في (١٣/ ١٠/ ١٩٥٧)

- ثروة الكويت (الكويت ثانية دول العالم المصدرة للنفط ونسبة دخل الفرد فيها من أعلى النسب في العالم)

العدد (١٤٥) السنة الثالثة في (٢٠/ ١٠/ ١٩٥٧)

- شرايين الحياة للغرب

العدد (١٨٦) السنة الرابعة في (١٧/ ٨/ ١٩٥٨)

- تقدم الكويت في ١٢ سنة

العدد (٢١٥) السنة الخامسة في (٨/ ٣/ ١٩٥٩)

- الكويت في طريق التقدم

العدد (٢٩٩) السنة السادسة في (٣٠/ ١٠/ ١٩٦٠)

الموضوع الثالث

الثروة النفطية والمدخرات وأثر ذلك في التقدم الاقتصادي والعمراني والاجتماعي في الكويت والشرق الأوسط

تمهيد:

مع زيادة الإنتاج السنوي من النفط الكويتي وزيادة حجم المصدر منه سنويا زادت حصيلة الدخل السنوي من تصدير النفط عاما بعد آخر.

وطوال الفترة من عام ٦٠/ ١٩٦١ إلى عام ٨٠/ ١٩٨١ كان هناك فائض سنوي في الميزانية الكويتية حيث كان الدخل السنوي من النفط يفوق حجم المصروفات السنوية للدولة. ونظرا لاختلاف أسعار النفط وحدوث الحروب الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتحديد حجم الإنتاج السنوي من النفط الكويتي في ضوء اتفاقيات الدول المصدرة للنفط أخذت المصروفات السنوية للدولة تفوق قيمة الدخل السنوي، ومن ثم حدوث عجز في الميزانية خاصة منذ عام ٨٢/ ١٩٨٣. وقد بلغ أعلى مدى للعجز في ميزانية الدولة نحو ٧٤٣٠ مليون دينار كويتي في عام ٩٠/ ١٩٩١، وذلك بسبب الغزو العراقي الغاشم على الأراضي الكويتية. وبدأ التحسن في ميزانية الدولة بعد ذلك العام، غير أن المصروفات السنوية للدولة لا تزال تفوق قيمة الدخل الوطني العام منذ ٩٠/ ٩١ حتى الوقت الحاضر.

وقد انخفضت قيمة هذا العجز من ١٨٧٢ مليون دينار كويتي في عام ٩٢/ ١٩٩٣ إلى ١٥٤٨ مليون دينار كويتي في عام ٩٤/ ١٩٩٥ وبلغ نحو ١١٩٠ مليون دينار كويتي في عام ١٩٩٥.

وبفضل حكمة القيادة السياسية، وسعيها الدؤوب نحو تحسين الأوضاع

الاقتصادية وتأسيس البيئة التحتية للبلاد وتعزيز تطور الأنشطة غير النفطية تغيرت صورة الكويت من أرض صحراوية إلى دولة عصرية متقدمة. ونتج عن النمو المتزايد في الاقتصاد الكويتي وتنفيذ مشروعات التنمية الشاملة في الدولة طلب العمالة الخارجية لتغطي احتياجات العمل ومجالاته. وتتراوح نسبة عدد الكويتيين من ٤٠ إلى ٥٠٪ من إجمالي عدد السكان. وفي عام ١٩٥٧ كان عدد الكويتيين نحو ١١٣ ألف نسمة يمثلون نحو ٥٥٪ من إجمالي عدد السكان، . وانخفضت هذه النسبة بشكل خطر في التركيبة السكانية لدولة الكويت في عام ١٩٩٠ حيث بلغت نحو ٢٦٪ فقط من إجمالي عدد السكان. وفي عام ١٩٩٥ بلغ عدد الكويتيين نحو ٦٥٥ , ٢٨٠ نسمة أي بنسبة ٤١,٦٪ من إجمالي عدد سكان الكويت في ذلك العام والذي بلغ نحو ١,٥٧٥,٩٨٣ نسمة.

وقد شهد عام ١٩٦١ بداية التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت. ففي ذلك العام ألغيت معاهدة عام ١٨٩٩ مع بريطانيا وأصبحت الكويت دولة مستقلة منذ يوم ١٩ يونيو ١٩٦١ وانضمت إلى جامعة الدول العربية في ٢٠ يوليو ١٩٦١ وأصدرت الدولة في ٢٦ من أغسطس من ذلك العام عددا من القوانين والتشريعات المنظمة لمختلف مرافق الحياة، وفي يوم ٧ من سبتمبر ١٩٦١ رفع العلم الجديد لدولة الكويت في عهد المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح وقبيل نهاية هذا العام كذلك أصدرت الدولة قانون إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وانضمت الكويت إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة في ١٥ من مايو ١٩٦٣ لتصبح العضو رقم ١١١ في أسرة المجتمع الدولي.

ومنذ استقلال الكويت في مطلع الستينيات سارعت الدولة بخطوات ثابتة في تنفيذ مشروعات التنمية الشاملة وتطوير مجالات الأنشطة الأخرى غير النفطية حتى لا يعتمد الدخل القومي كلية على قيمة المصدر من النفط الخام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية لسكان الكويت. ومن ثم اهتمت

عدد السكان وإجمالي الدخل من النفط والمصروفات (الإنفاق العام للحكومة الكويتية)(١)

السنوات	عدد الكويتيين ونسبتهم المئوية ٪		عدد غير الكويتيين ونسبتهم المئوية ٪		إجمالي عدد السكان	إجمالي الدخل القومي (مليون دينار كويتي)	الدخل من النفط (مليون دينار كويتي) ونسبته المئوية ٪		المصروفات (مليون دينار كويتي)	الزيادة أو العجز في الميزانية (مليون دينار كويتي)
١٩٦١	١٦١,٩٠٩	٥٠,٣	١٥٩,٧١٢	٤٩,٧	٣٢١,٦٢١	١٨٠	١٦٧	٩٢,٤	١٦١	١٩ +
١٩٧٠	٣٤٧,٣٩٦	٤٧	٣٩١,٢٦٦	٥٣	٧٣٨,٦٢٢	٣٤٣	٢٩٧	٨٦	٣٠٤	٣٩ +
١٩٨٠	٥٦٥,٦١٣	٤١,٧	٧٩٢,٣٣٩	٥٨,٣	١,٣٥٦,٩٥٢	٤٦٧٥	٤٤٣٤	٩٥	٢٧٠٢	١٩٧٣ +
١٩٩٠	٥٦٤,٠٧٧	٢٦,٥	١,٥٦٠,٧٩١	٧٣,٥	٢,١٢٤,٨٦٨	٢٧٣	٢٤٦	٩٠	٧٦١٣	٧٣٤١ -
١٩٩٥	٦٥٥,٨٢٠	٤١,٦	٩٢٠,١٦٣	٥٨,٤	١,٥٧٥,٩٨٣	٢٩١٠	٢٤٩٠	٨٥	٤١٠٠	١١٩٠ -

(1) a- Ministry of Planning, Statistical Abs. in 25 years (1990) p.21- Kuwait.
b- Ministry of Planning, Statistical Abs. Diary,(1995) p.23- Kuwait.

الدولة بوضع الخطط المدروسة لتطوير الصناعات الكويتية وتنويعها وزيادة الإنتاجية في البلاد عن طريق تنمية القوى العاملة بالتدريب والتنظيم وإشراك المرأة في قوة العمل الكويتية لتوسيع القاعدة الإنتاجية والاهتمام بتطوير الأنشطة الاقتصادية والخدمات وذلك باستخدام التقنيات الحديثة.

ومع الزيادة السنوية في إنتاج النفط الكويتي ازدهرت الأنشطة الصناعية المتعلقة بالنفط وخاصة صناعات البتروكيماويات والأسمدة والأسمنت والطابوق الجيري والأنابيب المعدنية وتوليد الطاقة الكهربائية، وتحلية المياه البحرية وإنتاج الملح والكلورين. هذا إلى جانب الاهتمام بالإنتاج الزراعي والثروة السمكية وحفظ الأسماك وتعليبها. ولقد وضعت دولة الكويت خطتين خمسيتين للتنمية كمنهج للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي الأولى من ٧٥/ ١٩٧٦ إلى عام ٧٩/ ١٩٨٠ والثانية من ٨٠/ ٨١ إلى عام ٨٤/ ١٩٨٥[١] وقدمت الدولة كافة المساعدات لتطوير الصناعات الوطنية وإعفائها من ضريبة الواردات على السلع الرأسمالية والمواد الأولية، ودعم أسعار كل من المياه والطاقة لدفع الإنتاج الصناعي خطوات رائدة نحو التقدم. ويمكن القول إن الإنتاج الصناعي الكويتي يعتمد على ستة مصادر أولية رئيسية تتمثل في: النفط الخام، والغاز الطبيعي، والأسماك، والمنتجات التعدينية، ومواد البناء، والمواد الغذائية. ومن بين أهم المنتجات الصناعية التي تصدرها دولة الكويت كبريتات الأمونيا واليوريا والأنابيب اللولبية الملتحمة وأنابيب الأسبستوس ومواد الطلاء والمنازل الجاهزة والمبيدات والصودا الكيماوية وملح الطعام ومنتجات النفط المكررة.

وتمثل الصناعات التحويلية قطاعا مهما في الأنشطة الصناعية الكويتية. وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد المصانع المشتغلة بالصناعات التحويلية في الكويت نحو ٦٣٢ مصنعا وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها نحو ٤٠٥٨ مليون دولار أمريكي، كما بلغ عدد العاملين فيها ٣٩٣٠٣ عاملا. وتحتل الكويت المرتبة الثالثة بعد كل من

---

(١) «الكتاب السنوي»، دولة الكويت، وزارة الإعلام، الكويت ١٩٩٤ ص ٣٣.

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من حيث عدد العاملين في الصناعات التحويلية بالنسبة لإجمالي عدد عمال الصناعة، وتبلغ هذه النسبة نحو ٤٩,٧٪ في المملكة العربية السعودية ونحو ٢٤,٥٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة ولا تزيد على ٤٪ في سلطنة عمان. ويوضح الجدول الآتي عدد المصانع وحجم رأس المال المستثمر وعدد العاملين في الصناعات التحويلية في الدول الخليجية لعام ١٩٩٣[١].

الدولة	عدد المصانع	حجم رأس المال	عدد العاملين في الصناعات التحويلية	نسبتهم بالنسبة لإجمالي العمالة الصناعية
دولة الإمارات	١٤٢٣	٦٩٨,٠٣	٩٠,٥٨٧	٢٤,٥٪
البحرين	٣٩٢	١٥٢٠,٥	٢٤,١٨٠	٦,٥٪
السعودية	٢٤٦٦	٢٥٩٥٩,٠	١٨٣,٦١٧	٤٩,٧٪
سلطنة عمان	٤٦٦	١٠٧٩,٤	١٤,٧٨٢	٤,٠٪
قطر	٣٢٦	١٣٤٢,٦	١٦,٨٧٦	
دولة الكويت	٦٣٢	٤٠٥٨,٢	٣٩,٣٠٣	١٠,٧٪
المجموع	٥٧٠٥	٤٠٩٤٠,٠	٣٦٩,٣٤٥	١٠٠٪

وانعكاسا للتزايد الكبير قي العائدات النفطية في دولة الكويت (من ١٦٧ مليون دينار عام ١٩٦١ إلى ٢٤٩٠ مليون دينار عام ١٩٩٥) تزايد حجم المصروفات

(١) أ- «النفط والتنمية في الدول العربية» المجلد (٢١) لسنة ١٩٩٥ ص ١٠٤، الكويت.
ب- «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» مجلة التعاون الصناعي، العدد ٥٦ (١٩٩٤) ص ٥٧.

أو الإنفاق العام للحكومة الكويتية (من ١٦١ مليون دينار كويتي عام ١٩٦١ إلى نحو ٤١٠٠ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٥).

ووضعت الدولة الخطط المدروسة لتنفيذ برامج إنمائية طموحة وضخمة أدت إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية في الدولة، وتغيير المظهر الحضاري لدولة الكويت عما كانت عليه في مرحلة ما قبل إنتاج النفط. ومن ثم خصصت الدولة اعتمادات مالية ضخمة لتحقيق التنمية الشاملة فاهتمت بتوسيع قاعدة التعليم في جميع مراحله وإنشاء الجامعات والمعاهد التكنولوجية والبحثية، وتوفير الخدمات الصحية والمياه النقية الصالحة للشرب ومد الطرق وشبكات الطرق البرية داخل مدينة الكويت الكبرى وتوفير وسائل النقل وبناء الموانى والثغور الملاحية وتوسيع مطار الكويت الدولي وشبكات الطاقة الكهربائية وتوفير وسائل الراحة والترفيه لسكان دولة الكويت. وتسعى الدولة إلى تطوير البنية التحتية في البلاد بما يتناسب مع حاجات كل من السكان ومسيرة التنمية الاقتصادية. هذا إلي جانب تطوير القطاع المالي والمصرفي وإحرازه نقلة كمية ونوعية مميزة تم بها ارتفاع معدلات نمو رأس المال والودائع والقروض وتنشيط القطاع الخاص والعمل على تطويره بصورة مستمرة[١].

وفي ضوء هذه المتغيرات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية قدم السكان من جميع نواحي العالم إلى مدينة الكويت بحثا عن فرص العمل المناسبة ونتج عن ذلك أن ارتفعت نسبة سكان الحضر في الكويت من ٧٨٪ عام ١٩٦٠ إلى ٩٦٪ في عام ١٩٩٢ وهي تعد أعلى نسبة للحضر بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث تبلغ نسبة سكان الحضر من مجموع سكان الدولة (في عام ١٩٩٢) نحو ٨٣٪ في البحرين و٨٢٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة و٧٩٪ في قطر و٧٤٪ في المملكة العربية السعودية و١١٪ في سلطنة عمان.

(١) «النفط والتنمية في الدول العربية» الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (٢١) لسنة ١٩٩٥) ص ٦٢-٦٧.
(تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «أوابك»).

ولم يقتصر نمو الإيرادات النفطية على زيادة إنفاق حكومة الكويت وتعزيز قدراتها التنموية في داخل أراضيها فحسب، بل ساهم أيضا في تعزيز توجهاتها الخارجية العربية والإسلامية والعالمية. فقدمت دولة الكويت[1] مساعدات وقروضا للدول العربية وغيرها على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف، وساهمت في إنشاء مشروعات ومؤسسات للتنمية على المستويين الوطني والإقليمي. وخلال الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٩٥ بلغ عدد القروض للدول العربية ٢١٤ قرضا بقيمة ١,٣ مليار دينار كويتي وبنسبة ٥٥,٧٪ من قيمة إجمالي القروض التي قدمتها دولة الكويت خلال الفترة الزمنية المذكورة. واحتل إقليم جنوب شرقي آسيا المركز الثاني في الحصول على القروض الكويتية التي بلغ عددها خلال هذه الفترة الزمنية المذكورة ٩٤ قرضا بقيمة ٥١٣ مليون دينار كويتي (٢١,٤٪ من إجمالي القروض الكويتية). ويوضح الجدول الآتي عدد القروض المالية التي قدمتها دولة الكويت لدول العالم وقيمتها خلال الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٩٥ (بملايين الدينارات الكويتية).

الإقليم والدول	عدد القروض	القيمة	نسبتها المئوية
دول العالم العربي	٢١٤	١٣٣٧	٥٥,٧٪
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	٩٤	٥١٣	٢١,٤
غرب أفريقيا	٦٩	٢٢٢	٩,٣
وسط وجنوب شرق أفريقيا	٦٦	١٨٩	٧,٩
وسط آسيا وأوروبا	٢٢	٩٥	٤,٠
منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية	١٢	٤٢	١,٨
المجموع	٤٧٧	٢٤٠٠	١٠٠٪

(١) أ- المجموعة الإحصائية السنوية عام ١٩٩٥ ص ٢٢٣ وسنوات متعددة. دولة الكويت - وزارة التخطيط.

ب- الكتاب السنوي - دولة الكويت - وزارة الإعلام - الكويت ١٩٩٤ ص ٢٤٩.

ومن إجمالي القروض المالية التي قدمتها الكويت للدول العربية خلال هذه الفترة الزمنية كان نصيب سوريا منها ١٩,٣٪ وجمهورية مصر العربية ١٤,١٪ والمغرب ١٣,٥٪ والأردن ٩,٣٪ وتونس ٨,٧٪ والسودان ٦,٨٪ واليمن ٦,٧٪ وسلطنة عمان ٥,٩٪[١].

وبالنسبة للتوزيع القطاعي لإجمالي قروض الصندوق المقدمة منذ تأسيسه في ديسمبر ١٩٦١ وحتى نهاية السنة المالية لعام ١٩٩٤، احتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الأولى بنسبة ٣٠,٥٪ من إجمالي قروض الصندوق المقدمة خلال تلك الفترة المذكورة ثم يلي ذلك قطاع الكهرباء بنسبة ٢٣,٨٪ وقطاع الزراعة بنسبة ١٩,٥٪ والقطاع الصناعي بنسبة ١٧,٦٪ وقطاع المياه والمجاري بنسبة ٧,٩٪، وتتراوح آجال القروض التي يقدمها الصندوق من ١٥ سنة ونصف السنة إلى ٥٠ سنة، وتتراوح فترة الإمهال للبدء في سداد القروض من ستة أشهر إلى ١٤,٥ سنة وتتراوح الفائدة على القروض من ٠,٥٪ إلى ٧٪ سنويا[٢].

وفي ضوء استخدام المؤشرات المادية لقياس مستوى الرعاية المحققة من جهود التنمية وخاصة دراسة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن الاستهلاك الكلي الحقيقي ومن عناصر الثروة المتمثلة في الاحتياطات المالية يتبين أن نصيب الفرد في الكويت من الدخل يعد مرتفعا ويمكنه من التمتع بالخدمات ويزيد من قدرته على الادخار والاستثمار. كما يتبين أن الاحتياطات المالية لدولة الكويت توجد عند مستويات مرتفعة تعزز قدرتها على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على السواء وهو ما يرقى بجوانب الرعاية الاجتماعية[٣].

---

(١)عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي تم إنشاؤه في ديسمبر ١٩٦١. وهو مؤسسة عامة كويتية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري والفني ويشرف عليها رئيس مجلس الوزراء، ومن أهداف الصندوق مساعدة الدول العربية والدول النامية في تنمية اقتصادها عن طريق مدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها.

(٢) المرجع السابق ص ٢٥١.

(٣) الكويت والتنمية الاجتماعية - وزارة التخطيط ومركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٥ ص ٧٥-٨٠.

ويوضح الجدول التالي تقدير مؤشرات الرعاية الاجتماعية والثروة في الكويت خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ (بأسعار عام ١٩٩٠).

المؤشرات	١٩٩٠	١٩٩٥
١ - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار)	١٠٢٦٠	١٠٨٨٠
٢ - متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الجاري (بالدولار)	١٠٨٨٠	١٤٧٠٦
٣ - متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي الحقيقي (بالدولار)	٥٨١٤	٦٤٩٨
٤ - متوسط نصيب الكويتي من الأصول المالية (بالدولار) :		
أ- من الاحتياطي العام	٤٤٨٠٢	٥٥٤٠٤
ب- من احتياطي الأجيال القادمة	١٣٤٧٤٨	١٦١٧٦٦
٥ - كنسبة مئوية من الناتج المحلي الحقيقي :		
أ- الإيرادات الحكومية ٪	٧٧	٧٤,٥
ب- المدخرات الحكومية ٪	٣٢,٨	٣٩,٣
جـ- عائد الاستثمارات الخارجية ٪	٣٩,٢	٣٢,٠

تقدم الكويت الفريد

العدد (٣٠) السنة الأولى في ٩/ ٧/ ١٩٥٥

نشرت جريدة «التيمس» اللندنية الصادرة في ١٩ مايو ١٩٥٥م مقالا عن الكويت بعنوان «الغرب الأوسط في بلاد الشرق الأوسط» قالت فيه :

لقد أطلق على الكويت اسم «الغرب الأوسط في بلاد الشرق الأوسط» وهذه التسمية في الواقع لها دلالتها، فنشاط أهلها الدائم والسيل العظيم من المهاجرين الذي يتجه إليها، والمقارنة بين عهدي الكويت القديم والجديد، بين المئذنة وأبراج المياه الضخمة، بين السوق القديم، والسوق الجديد المتلألئ بأنوار النيون الرائعة. كل هذا من شأنه أن يدل على هذه التسمية.

ولا تعد الكويت موغلة في القدم كباقي البلاد الشرقية فلقد كانت هذه المنطقة في عام ١٧١٦ جزءا من أملاك (بني خالد). وفي ذلك العام استقر قسم من قبيلة (عنزة). بعد تجوال طويل، على الشاطئ الجنوبي للجون الذي يتفرع من الشاطئ الشرقي للخليج العربي، على بعد ٦٥ ميلا جنوب البصرة. وأنشأوا قلعة صغيرة وكانت تسمى «كوت» ومنها جاءت كلمة «كويت». وعاشوا في رفاهية وأثروا تحت حكم شيوخهم الحكماء من عائلة الصباح وترددت شهرتهم في الأمانة من كراتشي إلى ممباسا ومن البصرة إلى مكة، وإذا كان حقا أن الفينيقيين أصلهم من الخليج العربي، فإنه حق أيضا أن تقاليدهم مازالت حتى الآن في نفوس بحارة الكويت وصائدي اللؤلؤ وفي التجارة. ويتميز الكويتيون عن سائر عرب شبه الجزيرة العربية، بأخلاق البحارة من صبر وجلد واحتمال الشدائد.

ثم هبطت عليهم الثروة الجديدة، كما هبطت على مناطق أخرى كثيرة في الشرق الأوسط، لقد تفجرت أراضيهم بينابيع البترول.

وتعمل في الكويت الآن شركتان للبترول، الأولى شركة الكويت للبترول، وتملكها شركتان. . شركة البترول الانجليزية ـ الإيرانية، وشركة الخليج للتنقيب

والكشف (وهي نفسها أحد فروع شركة اتحاد الخليج الأمريكية للبترول» والثانية شركة البترول الأمريكية المستقلة أو (أمين أويل) التي بدأت أعمالها منذ وقت قريب فقط .

وفي أكتوبر عام ١٩٣٧م، عثرت الشركة على بئر للبترول في مكان يسمى «البرقان» على بعد ٢٥ ميلا جنوبي مدينة الكويت . وهذا المكان لا يزيد عن كونه نقطة صغيرة على الخريطة، مثل آلاف النقط الصغيرة غيرها، ولكن البئر الذي اكتشف فيه كان أغنى بئر للبترول في العالم أجمع في ذلك الوقت . وقد عطلت الحرب العالمية الثانية العمل فيه ولكنه استؤنف في عام ١٩٤٦م . وفي خلال تسع السنوات الماضية كان هذا البئر سببا في تقدم الكويت بشكل رائع .

وتبلغ مساحة مدينة الكويت في اتساعها الحالي ٣٦ ميلا مربعا . وتعداد سكان الإمارة جميعها يبلغ ٣٠٠ ألف نسمة يعيش مائة ألف منهم في المدينة نفسها . وهي بذلك تماثل مدينة ريدنج أو مدينة يورك .

وتعتبر الكويت الحديثة نقطة توازن بين الشرق والغرب وهي تحافظ على تقاليد الاثنين وتفوز باحترامهما . وكل منهما يستفيد من بترول الكويت التي تتقاسم الشركات والحكومة أرباحه منذ عام ١٩٥١م .

ومنذ تفجر هذه الثروة قررت الكويت أن تحافظ على تقاليدها وأن تأخذ بأسباب المدنية الحديثة التي تلائمها . وكانت النتيجة مزيجا من القديم والجديد . وكلاهما رائع . ويحيط بمدينة الكويت سور يبلغ طوله أكثر من خمسة أميال به ثلاث بوابات رئيسية، وتمتد المدينة بسرعة خارج السور .

ولقد قرر حكام الكويت أن يرسموا سياسة عامة تتلخص في ثلاث نقاط رئيسية، وهي توفير الماء والكهرباء لكل منزل، وتعميم الخدمات الطبية حتى تشمل كل العائلات، وتوفير التعليم الصالح لكل الأطفال والشباب .

ولقد بدأوا في تنفيذ هذا البرنامج فأنشأوا كثيرا من المدارس، وقد بنتها شركات بريطانية. وتكاد المدرسة الثانوية بالكويت أن تكون أقرب الى الجامعات منها إلى المدارس الثانوية، وأبنيتها لم تتم كلها وحينما تتم تكون قد تكلفت خمسة ملايين جنيه. وعدد طلبتها الآن (٥٠٠) طالب ولكن ينتظر أن يكون (٩٠٠) طالب في العام القادم، وأغلب المدرسين في جميع مدارس الكويت من المصريين.

وقد أقيمت محطة واحدة لتقطير المياه العذبة من البحر، ولتوليد الكهرباء. وعلى طرقات الكويت تجري السيارات بالآلاف. وجالون البنزين يتكلف حوالي «الشلن» والكويت تستهلك في الشهر حوالي مليون جالون من البنزين.

وتحكم الكويت عائلة الصباح وأفرادها جميعا موهوبون نشيطون يسيطرون على جميع دوائر الحكومة. وقد ظهر الانسجام في تصريف شؤون الحكم والتعاون بينهم في مقاومة الأضرار التي نجمت عن فيضان الأمطار في الشتاء الماضي ورجال البوليس الكويتيون متأنقون في ملابسهم.

وعلى بعد حوالي عشرين ميلا من مدينة الكويت، توجد مدينة الأحمدي، وهي مقر شركات البترول ويسكنها حوالي ٨٠٠ بريطاني و٥٠ أمريكيا. ويعمل في هذه الشركات من ٥ آلاف عامل إلى ٦ آلاف عامل أغلبهم من الكويتيين والباقون من الهنود والفلسطينيين. ويبلغ إنتاج البترول من الأبار التي يبلغ عددها ١٦٠ بئرا، ٤٧ مليون طن سنويا.

وتبلغ حصيلة الحكومة من ضريبة البترول حوالي ٧٠ مليون جنيه استرليني في العام. ويقول رجال شركة البترول في الأحمدي إن سيارة من كل سيارتين في بريطانيا تسير ببترول الكويت.

التقدم الاجتماعي في الشرق الأوسط

العدد (٣٣) السنة الأولى في ٣٠/ ٧/ ١٩٥٥

نشرت صحيفة «الإيكونوميست» مقالا عن البترول والتغير الاجتماعي في الشرق الأوسط بتاريخ ٢ يوليه ١٩٥٥م، قالت فيه:

نشطت حركة التعمير والإنشاء في بلاد البترول في الشرق الأوسط منذ ثلاث سنوات وأصبح البناء والتعمير في الوقت الحاضر هو المجال الأول للنشاط الحيوي في جميع المدن القريبة من آبار البترول.

وكانت شركات البترول قد بدأت في إقامة مساكن لموظفيها بجوار مقر عملهم حتى تسهل لهم وسائل المعيشة وسط الصحراء، ثم انتقل هذا النشاط إلى الدولة كلها، وأصبح من الواجب إسكان كل موظف في منزل لائق، سواء أقامته الحكومة أو أنشأه هو على حسابه الخاص.

ولقد أقامت شركات البترول المساكن للمتزوجين والعزاب على السواء. فأقامت شركة بترول البحرين (بابكو) مدنا جميلة بجوار آبار البترول لموظفيها الأجانب. أما في الكويت فلم يقبل الكويتيون في البداية على سكنى منازل المتزوجين التي أقامتها شركة الكويت للبترول بجوار الآبار وفضلوا سكنى المدينة، قريبا من الأسواق العامة. وفي العراق والمملكة السعودية، أنشأت شركات البترول قسائم سكن خاصة لموظفيها وكل موظف ينتقي التصميم الذي يعجبه، ثم يبنى له المسكن على أساس هذا التصميم. وهذا المسكن مرتبط بمرتب الموظف لا بوظيفته، حتى لا تخسر الشركة إذا ما تركها الموظف.

وشركة أرامكو في المملكة العربية السعودية تعطي موظفيها منحة في مبدأ الأمر للمساهمة في إقامة مساكنهم. ولم تؤثر هذه التسهيلات التي تقدمها الشركات لموظفيها في ميدان العمال المحلي، فالعامل المحلي في بلاد الشرق الأوسط وخاصة في الكويت وقطر قانع بالأجر الذي يعطى له، على الرغم من أنه يطالب بزيادته.

يقظة الرأي العام

وانتشر التعليم وازدادت المعارف، وكما أثرت الثقافة الغربية في عقول العرب والإيرانيين وطرق تفكيرهم، كذلك تأثر الأوروبيون والأمريكيون بالحياة في بلاد البترول في الشرق الأوسط. ولقد ساعد حب العرب للتنقل والترحال على توسيع أفق تفكيرهم وإلمامهم بمختلف الثقافات من أمريكية وإنجليزية وغيرها وعلى تنبيه الرأي العام بينهم.

وأصبح من المناظر المألوفة في الشرق الأوسط أن يجلس المتخرجون في المدارس والجامعات في زيهم العربي إلى مكاتب الحكومة، وأن تذهب نساء العرب للعلاج في المستشفيات وأن ترى تلميذا يرسم لوحة عن الذباب وضرره على الصحة وماذا يجب اتخاذه من الاحتياطات للوقاية من أضراره، وأن ترى مجموعة كبيرة من العرب تخرج في السيارات في رحلات خلوية أيام الجمع.

وكتب المتعلمون وخريجو جامعات مصر وغيرها، في الصحف المحلية في الكويت والبحرين وغيرها من بلاد الشرق الأوسط، وتناقشوا بصراحة في أنديتهم، وفي جميع الأمور التي تمس شؤونهم. ولقد ساعد على انتشار التعليم ويقظة الرأي العام في إمارات الخليج العربي وبقية بلاد البترول، تدفق المصريين والفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والهنود والباكستانيين عليها، والسلطات المحلية تفضل هؤلاء على الأوروبيين أو الغربيين بصفة عامة للعمل فيها كفنيين وكخبراء ماليين وللتدريس في مدارسها.

ومن العوامل الأخرى القوية في التقدم الاجتماعي ويقظة الوعي في بلاد البترول في الشرق الأوسط انتشار استعمال أجهزة الراديو والاستماع إلى الإذاعات المختلفة ومشاهدة الأفلام السينمائية سواء في المساكن أو في دور السينما العامة.

وبالتدريج تطورت العادات القديمة عند مختلف الطبقات إلى عادات صحية جديدة تواكب العصر الحديث.

هذا ولا يزال بعض بلاد الشرق الأوسط يفرض بعض القيود المتفقة مع المبادئ والتقاليد الإسلامية على الأجانب كالمملكة السعودية التي تحظر على الأمريكيين بناء كنائس فيها وتحرم عليهم شرب الخمر. وقد فرضت أوامر جديدة تحظر دخول جميع آلات التصوير ولوازمها إلى أراضيها.

وقد أدى وجود كثير من الفنيين الأجانب في بلاد البترول في الشرق الأوسط إلى انتشار تعلم اللغات الأجنبية بين جميع أفراد الشعب وبخاصة اللغة الإنجليزية.

العلاقة بين الشركات والحكومات

وتختلف علاقات شركات البترول بحكومات الشرق الأوسط. فمثلا في إيران لا تقبل الحكومات الخدمات الاجتماعية التي تقدمها شركات البترول. أما المملكة السعودية فتفرض على شركة أرامكو أن تقدم الخدمات الاجتماعية والصحية لسكان مناطق آبار البترول. أما الحكومة الكويتية فتفضل قبول المقاولين من شركات تابعة لبلاد الشرق الأوسط، على المقاولين الأجانب في مناقصاتها. بينما في البحرين يفضل الحاكم استخدام الأوروبيين في جميع الأعمال التي لا يستطيع أهالي البحرين القيام بها. ولكن جميع الحكومات وشركات البترول تتبادل المعونة في كثير من الأعمال، فمثلا تعير شركة البترول للحكومة المهندسين الكهربائيين لمحطة الكهرباء التابعة لها، كما تقدم الحكومة الطبيب الإخصائي لمستشفى الشركة، وذلك عند الحاجة.

وجميع بلاد البترول في الشرق الأوسط يراقب بعضها البعض، وتحاول أن تعرف أسباب نجاح الإصلاح أو فشله في كل منها. وفي الوقت الحاضر تلاقي فكرة إنشاء مجلس عربي مشترك للإعمار بين بلاد الشرق الأوسط -مثل المجلس المقترح قيامه بين سوريا ولبنان والمملكة الأردنية الهاشمية- قبولا عظيما بين الشعوب العربية.

* * *

ونشرت صحيفة «الفايننشيال تيمس» التي تصدر في لندن بتاريخ ٤ من يوليه الخبر التالي:

جاء في أحد الأبحاث التي نشرتها هيئة الأمم المتحدة بعنوان «التقدم الاقتصادي للشرق الأوسط بين عامي ١٩٤٥م و١٩٥٤م» أن الدخل الأهلي لبلاد الشرق الأوسط قد ازداد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أكثر من زيادة تعداد السكان وأنه منذ عام ١٩٥٠م، ازداد التقدم في صناعة البترول أكثر من أي فرع آخر من فروع الصناعة.

وقد زادت الأموال المستثمرة في صناعة البترول من ألف مليون دولار في عام ١٩٤٥م إلى حوالي ٢,٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٥٤م. وقد قدر المخزون من البترول في باطن الأرض في آخر عام ١٩٥٤م بحوالي ١٢,٥٠٠ مليون طن، وهذا يزيد بنسبة ٢٤٠٪ عن تقدير عام ١٩٤٥م، وقد ازداد تقدير المخزون في الشرق الأوسط بالنسبة للمخزون في العالم كله من نسبة ٤٠٪ في عام ١٩٤٥م، إلى نسبة ٦٠٪ في عام ١٩٥٤م.

وازداد إنتاج البترول الخام من ٦,٣٥ مليون طن في عام ١٩٤٦م إلى ٦,١٣٥ مليون طن في عام ١٩٥٤م وبذلك ارتفعت نسبة نصيب الشرق الأوسط من إنتاج البترول الخام في العالم أجمع من ٤,٩ إلى ٧,١٩م٪.

وبلغت نسبة إنتاج العراق والكويت والمملكة السعودية ٩١٪ بالنسبة لإنتاج الشرق الأوسط كله من البترول في عام ١٩٥٤م، في حين أن هذه النسبة لم تزد على ٣٦٪ في عام ١٩٤٦م، وانخفضت نسبة إنتاج إيران من ٥٥٪ في عام ١٩٤٦م، إلى ٣٦٪ في عام ١٩٥٠م، ثم انخفضت بعد تأميم البترول في عام ١٩٥١م، إلى نسبة ٢٪ في عام ١٩٥٤م.

ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج إيران من البترول الخام إلى ٣٦٪ من إنتاج الشرق الأوسط في عام ١٩٥٧م، وذلك بعد أن تم الاتفاق بين الحكومة الإيرانية والكونسرتيوم.

ازدياد إنتاج البترول في الكويت

نشرت كثير من الصحف الإنجليزية ومنها «بتروليوم تيمس» و«ديلي تلغراف» الإحصائية التالية عن إنتاج البترول في الشرق الأوسط :

الشركة	مايو ١٩٥٤	مايو ١٩٥٥	الإنتاج في المدة من يناير إلى مايو ١٩٥٤	الإنتاج في المدة من يناير إلى مايو ١٩٥٥
شركة بترول العراق	٢,٨٧٩,٩٨٥	٣,١٧٧,٦٥٧	١٣,٦٤١,٦٥٨	١٥,٢٥٧,١٧٢
شركات البترول الإيرانية :				
البترول الخام	-	١,١٦٨,٠٠٠	-	٠٥,٤٦٢,٠٠٠
البترول المكرر	-	٢٦٩,٠٠٠	-	٠٣,١٠٤,٠٠٠
شركة بترول الكويت	٣,٩٢٥,٢٥١	٥,٠٦٠,١٩٥	١٨,٢٥٦,١٢٣	٢٢,٧٤٨,٢٧٦

الثروة الجديدة في الدول المنتجة للنفط

العدد (٨٤) السنة الثانية في ١١/٨/ ١٩٥٦

وقد نشرت صحيفة (الفيننشيال تيمس) اللندنية الصادرة بتاريخ ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٦ مقالا بعنوان (الثروة الجديدة في الدول المنتجة للنفط) قالت فيه :

«لقد أصبحت عوائد النفط ، مصدرا عظيما لثروة جديدة . ومن الواضح أن هذه الثروة الجديدة لها تأثير اجتماعي واقتصادي عميق ، والمقال التالي يناقش كيف تستغل هذه الثروات في البلاد المنتجة للبترول .

عوائد النفط في بعض بلاد الشرق الأوسط (مقدرة بملايين الدولارات)

اسم الدولة	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
الكويت	١١,٧	٢٨,٧	١٦٥,٤	١٩١,٩	٢١٧,٥	٢٨٠
السعودية	١١٢	١٥٥	١٧٠	١٦٦	١٨٠	- (أ)
العراق	١٤	٣٩,٩	٩٢,٦	١٢٣,٣	١٥٥,٥	٢٢٣,٤
قطر	١	٣,٣	٧	١١,٢	٢٠,٧	٣٦,٧
البحرين	٢	٢,٩	٤,٢	٥,١	١١,١	- (أ)

(أ) لم يمكن الحصول على القيمة الحقيقية للعوائد في كل من المملكة العربية السعودية والبحرين لعام ١٩٥٥

إن عوائد النفط التي تدفعها الشركات للدول المنتجة لها أهمية عميقة وأكثر ما يشاهد تأثيرها البالغ في فنزويلا وفي الشرق الأوسط .

وإنه من المناسب أن نربط الاثنين في هذا المضمار لأن فنزويلا تتبع مبدأ تقسيم الأرباح مناصفة بينها وبين الشركات منذ تدفق النفط في أراضيها وهذا المبدأ يطبق الآن في منطقة الشرق الأوسط . ولقد كان التوسع في الإنتاج في هاتين المنطقتين بصفة خاصة ، وفي وقت واحد هو الذي سد احتياجات العالم المتزايدة من النفط . هكذا صارت المناطق التي كانت تعتبر في غابر الأزمان من المناطق المتخلفة ، التي حصلت دفعة واحدة على دخل مرتفع بصورة مذهلة ، من وراء النفط المتزايد الإنتاج بصفة مستمرة .

ولم تكن لدى كل حكومات هذه المنطقة الأجهزة التي تشرف على صرف هذه المبالغ الضخمة مع الضمانات الكافية . وعلى أي حال فإن حكومات فنزويلا والعراق وإيران لديها نظام الميزانية الذي يخضع للاشراف البرلماني وفي بادئ الأمر كانت كل عوائد النفط تدخل ضمن الميزانية العامة ولذلك كان كثير من الأرصدة يشرف على صرفها الوزراء مباشرة ولكن خصص أيضا جزء كبير من عوائد النفط للإنفاق على مشروعات التقدم الاقتصادي والإعمار وهذا الجزء لا يصرف إلا بوساطة وكالات حكومية خاصة مثل "اتحاد الإعمار" في فنزويلا .

أجهزة مستقلة

وقد أنشئت في العراق وإيران أجهزة مستقلة ـ تكون مسؤولة مباشرة أمام البرلمان وتتسلم أرصدة منفصلة عن الميزانية ـ وقد خولت هذه الأجهزة سلطات كافية لوضع الخطط وتنفيذها .

وقد تكونت في إيران عام ١٩٤٩ (منظمة التخطيط) وتتبعها وكالة تنفيذية . وكان المفروض منذ البداية أن تتسلم هذه اللجنة جميع عوائد النفط الإيراني ، ولكن هذه العوائد كانت تستغل فعلا في تغطية العجز في الميزانية العامة . ومرت هذه اللجنة بسنين عصيبة منذ أن صدر قانون تأميم النفط .

وفي العراق عولج أمر هذه الثروة الجديدة بعناية فمنذ عام ١٩٥٠ وضعت كلها تحت تصرف «مجلس الإعمار» نصف المستقل، ولكن في السنوات الأخيرة لم يتسلم هذا المجلس سوى ٧٠٪ من عوائد النفط المستمرة في الازدياد أما الباقي وهو ٣٠٪ فيدخل ضمن الميزانية العامة.

التقدم في فنزويلا

ومما لا شك فيه أن تأثير عوائد النفط تأثير ضخم على البلاد التي تنتجه فمثلا فنزويلا بالرغم من أن تعداد سكانها يبلغ ستة ملايين نسمة إلا أنها تحتل المركز الأول بين الدول المصدرة للنفط وتحتل المركز الثاني بين الدول المنتجة له وبذلك صارت أوضاعها المالية متينة للغاية وتبلغ ميزانيتها في هذا العام ٧٦٠ مليون دولار (ثلثا هذا المبلغ من عوائد النفط) وكان النفط العام الماضي يمثل ٩٦٪ من حركة تجارتها الخارجية. وبذلك لا توجد على فنزويلا ديون خارجية ولديها ما يكفيها من الذهب، كما وأنه ليس لديها مشكلات موازنة المدفوعات وأصبح بإمكانها إلغاء القيود على الاستيراد وهي ترحب دائما برؤوس الأموال الأجنبية ولهذا يتضاعف النشاط التعميري فيها.

والأهداف الأولى لحكومة فنزويلا هي العمل على تغيير طبيعة البيئة وتحسين الظروف الطبيعية والأخلاقية والثقافية لأفراد الشعب. والهدف الأول وهو العمل على تغيير طبيعة البيئة يتضمن العمل على تقدم الصناعات واستغلال الغاز الطبيعي الناتج من استخراج النفط. ومد شبكة كهربائية تشتمل البلاد كلها، وتغذيها محطات توليد الكهرباء. وقد أدركت حكومة فنزويلا أن وسائل المواصلات هي مفتاح المستقبل فرصدت مبلغا ضخما هو ٢٠٠٠ مليون دولار لرصف الطرق ومد خط حديدي طويل وتحسين الموانى.

وتبينت الحكومة أيضا أنه يجب عمل الكثير والكثير جدا من أجل الزراعة. والمشكلات الزراعية في فنزويلا هي نفس مشكلات الشرق الأوسط وهي نظام الملكية وانخفاض مستوى الإنتاج. إلا أن فنزويلا تقف على النقيض من بلاد الشرق

الأوسط الزراعية ذلك لأنها تستورد أغلب طعامها من الخارج، ولهذا كونت الحكومة وكالة رسمية لإنشاء مستعمرات زراعية توفر لها أحدث الآلات الزراعية وتقوم جهات حكومية أخرى بدراسة نظم جديدة لتمويل زراعة الأرز والسكر وتقوم جهات ثالثة بتنظيم وسائل الري وتوفيره للجميع. وقد أنفق في العام الماضي ٢٠٪ من الميزانية على الخدمات الاجتماعية من بناء للمدارس والمستشفيات، وإزالة الأحياء القديمة وبناء مساكن جديدة.

تقدم العراق

وكانت عوائد البترول المطردة الازدياد سببا في تحويل العراق من دولة تعاني عجزا في الميزانية إلى دولة لديها وفر في الميزانية، وتستطيع أن تواجه الزيادة في البضائع المستوردة من الخارج بل وتزيد من المبالغ الموجودة لإيفاء الديون الخارجية، وقد أدى هذا كله إلى ثبات الضرائب عند مستوى واحد أو خفضها في بعض الاحيان. وإن إنشاء محطة للتلفزيون في العراق لهو من دلائل مدنيتها السريعة التطور، ولكن أهم دليل في الواقع على هذه المدنية التي تسير بخطى واسعة هو النشاط العظيم الذي يقوم به "مجلس الإعمار" في تنفيذ المشروعات العمرانية. وقد كان هذا النشاط يسير في البداية بخطى بطيئة لأنه كان من الواجب القيام بدراسات وأبحاث مختلفة قبل بدء التنفيذ. ولكن في العام الماضي لم تظهر فقط نتائج هذا النشاط بل وضع أيضا برنامج جديد مدته خمس سنوات من عام ١٩٥٥م - ١٩٥٩م ورصد له مبلغ ٣٠٣ ملايين جنيه استرليني.

المشروعات الرئيسة

وأهم ما تعني به الحكومة العراقية هو استغلال عوائد النفط في تنمية الموارد الأخرى لثروة البلاد. وبالرغم من وجود النفط فإن العراق تعتبر بلدا زراعيا. ومشكلة العراق تتلخص في أن الماء يزيد فيها زيادة عظمى في أماكن وأوقات غير مرغوب في زيادته فيهما فإن مياه دجلة والفرات تتدفق في فيضانات مدمرة حينما لا تكون هناك حاجة ملحة إلى الماء، ويقل تدفق هذه المياه في الأوقات التي تكون

الحاجة إليها ماسة فيها؛ ولذلك قمنا بوضع مشروعات للسيطرة على الفيضانات وخزن المياه وقد تم افتتاح مشروعين من هذه المشروعات وهما: مشروع وادي الثرثار فقد أنشيئ خزان عند بلدة سامراء على نهر دجلة لتحويل المياه الزائدة إلى وادي الثرثار، و(مشروع الحبانية) حيث أقيم خزان على نهر الفرات لتحويل فيضانه إلى بحيرة الحبانية. وستسغل هذه المشروعات في المستقبل لتوليد القوى الكهربائية بجانب استخدامها لخزن مياه الري. وبالإضافة إلى هذه الخزانات الرئيسية ستقام مجموعة من الخزانات الفرعية على أفرع نهر دجلة للمساعدة في السيطرة على الفيضان وخزن مياه الري. وقد بدئ فعلا في إنشاء اثنين من هذه المجموعة. وتسير حركة تعبيد الطرق ورصفها في العراق في الوقت الحاضر على نطاق واسع وقد رصدت مبالغ ضخمة لمد الخطوط الحديدية وإقامة الجسور.

ومثل هذا العمل يعتبر أساسيا في العراق لأن التجارة الداخلية والبضائع المستوردة من الخارج تتحرك دائما من الجنوب إلى الشمال وقد كانت خطوط المواصلات غير كافية في الماضي. وتوجه الحكومة العراقية جهودها نحو توفير القوى الكهربائية وتنمية الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية الموجودة في أرض العراق مثل إقامة المصانع لغزل ونسج القطن في الموصل وإنشاء مصانع أسمنت لتوفير هذه المادة لبناء مشروعات الخزانات. ولم تغفل العراق توفير استهلاكها المحلي من منتجات النفط التي تستعمل للوقود، فقد تم إنشاء مصنع لتكرير النفط وإنتاج القار منذ وقت قريب، وتقوم الوزارات المختلفة والبلديات بتنفيذ مشروعات الخدمات الاجتماعية بالاشتراك مع مجلس الإعمار، وتأثير هذه المشروعات التقدمية بالرغم من أنها مازالت في الوقت الحاضر في دور التجميع سوف يكون بالغا في حركة البناء والتعمير.

التقدم في الكويت

كانت الكويت تعيش في الماضي على بناء السفن والتجارة واستخراج اللؤلؤ ولم يكن فيها من الماء إلا آبار قليلة غير صالحة للشرب، وأما ماء الشرب فكان

يستورد من البصرة وكذلك كانت تستورد الأغذية، وعندما تدفقت عوائد النفط إلى الكويت رأى الحاكم بحكمته أن يوفر الخدمات الاجتماعية التي تجعل الحياة أكثر سهولة لجميع أفراد شعبه. هذا مع العلم بأن جانبا من هذه الثروة الجديدة قد استغل في مشروعات استثمارية لإدرار دخل مستمر في الكويت. وقد وضعت المشروعات العمرانية والإنشائية منذ عام ١٩٥٢م وأهم هذه المشروعات: المنافع العامة والتعليم والصحة وتعبيد الطرق وبناء المساكن. وقد قدرت المبالغ اللازمة لإتمام ذلك بمبلغ ٩٠ مليون جنيه استرليني. وقد طلب الكويتيون أن تنفذ هذه المشروعات في أسرع وقت ممكن وأصروا على أن يكون كل شيء لديهم من أحسن الأنواع وأفخرها وهكذا أصبحت الكويت نموذجا بين بلاد الشرق الأوسط. وسرعان ما نفذت المشروعات وقطع بعضها الآخر شوطا كبيرا في طريق التنفيذ ويعتبر إنشاء محطة لتوليد الكهرباء وتقطير ماء البحر (وهي أكبر محطة من نوعها في العالم) لتوفير مياه الشرب والقوى الكهربائية لأهالي الكويت أعظم فائدة جنتها الكويت من عوائد النفط. وأنشئت المدارس الفاخرة على اختلاف درجاتها وكذلك بنيت كلية صناعية ومدرسة ثانوية قد تتحول إلى جامعة في المستقبل. وكذلك سارت الخدمات الصحية بخطوات حثيثة ناجحة وهي بالمجان لجميع سكان الكويت، مثل الخدمات التعليمية. وتبني المستشفيات ودور العلاج على وجه السرعة، وتعتبر نسبة الأطباء إلى نسبة عدد السكان في الكويت من أحسن النسب الموجودة في العالم. وكذلك تقام مراكز الشرطة، وتشق الشوارع وأهم من هذا كله تبني المجموعات السكنية وكل هذا طبقا للتخطيط الجديد لمدينة الكويت.

البحرين وقطر

والإمارتان اللتان تجنيان من البترول عوائد كبيرة بعد الكويت هما إمارتا قطر والبحرين، أما قطر فسكانها قليلون وكانت أرضها صحراء قاحلة قبل أن يستخرج منها النفط، وتتدفق عليها عوائد لتحسين أحوال أهلها. وحركة الإصلاح والتعمير والتقدم تسير هناك تدريجيا وتقسم عوائد النفط بالتساوى بين العائلة الحاكمة

والاحتياطي والإنفاق على مشروعات الاصلاح والتعمير من بناء للمنافع العامة وبناء المدارس والمستشفيات.

أما إمارة البحرين فهي كثيفة السكان ولديها موارد للمياه العذبه وفيها زراعة، ونشاط في التجارة وكذلك هي مركز لتجارة اللؤلؤ. ولكن عوائد النفط فيها ليست كثيرة لأن الإنتاج محدود، ورغم ذلك فإن ٨٠٪ من دخل الحكومة يأتي من عوائد النفط. وحكومة البحرين تحتفظ في كل عام بالفائض من الميزانية كاحتياطي للانتفاع به حينما يقل الإيراد. وأغلب مصروفات الدولة على الخدمات العامة وقد بلغت نسبة المنصرف على الخدمات العامة في عام ١٩٥٥ نحو ٦٥٪ من مصروفات الدولة. وهي تنفق على بناء المستشفيات والمدارس والطرق وبناء ميناء جديد، وبالرغم من أن التغير الاقتصادي لم يكن قويا إلا أنه ثابت مستمر. أما التغير الاجتماعي فكان أسرع من التغير الاقتصادي.

التقدم في المملكة العربية السعودية

لقد أنفقت الحكومة السعودية جزءا من عوائد النفط على مشروعات الإصلاح. وقد مولت الحكومة الخط الحديدي الممتد من ميناء جديد على الخليج العربي إلى الرياض وذلك تحت إشراف شركة أرامكو. وكذلك تم إنشاء بعض المزارع النموذجية التي تروى بمياه الآبار، وهناك أيضا تقدم في وسائل المواصلات والمستشفيات والمدارس وهناك مشروع لإعادة مد الخط الحديدي الحجازي، وتدرس الحكومة السعودية الآن برنامج لتعبيد الطرق، ومشروع استغلال الغاز الطبيعي. وفي عام ١٩٥٤م - ١٩٥٥م رصد ٣٥٪ من الميزانية للجيش و٨٪ للخدمات الاجتماعية و١٦ للإصلاح والتعمير.

التقدم في إيران

لقد بدأت عوائد البترول تتدفق مرة ثانية على إيران، ويبدو أنه لن يمر وقت طويل حتى يعود النفط الإيراني إلى احتلال مكانه تحت الشمس وقد بلغت عوائد

النفط الإيراني في عام ١٩٥٥م مبلغ ٣١,٤ مليون جنيه استرليني ومن المحتمل أن يرتفع هذا المبلغ إلى ٥٠ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥٦م، ومن هذا المبلغ تذهب نسبة ١٠٪ إلى الميزانية للمساعدة على تغطية العجز فيها. بينما يذهب ٣٠٪ إلى المشروعات الجديدة الخاصة بالنفط. أما أكبر نسبة من عوائد النفط وهي ٦٠٪ فتذهب إلى منظمة التخطيط، وبناء على ذلك تكون منظمة التخطيط قد تسلمت ١٨ مليون جنيه استرليني في العام الماضي، وستتسلم ٣٠ مليون جنيه في عام ١٩٥٦م. والمنظمة تنفق هذه المبالغ على تنفيذ المشروعات المعدة من قبل وإعداد مشروعات تخطيط جديدة. ومن هذه المشروعات بناء مصنعين للأسمنت الذي يعتبر حيويا بالنسبة لإيران. وبما أن مدن إيران وأراضيها الزراعية منفصلة عن بعضها البعض إما بالصحارى الشاسعة أو بسلاسل الجبال المرتفعة، لذلك يعتبر إنشاء شبكة من الطرق عملا ضروريا. وفي الوقت نفسه يسير العمل في إتمام الأجزاء الناقصة في الخط الحديدي الموجود حاليا.

كما أن هناك مشروعات لإقامة عدة خزانات لحجز مياه الثلوج التي تتدفق بسرعة منحدرة من أعالي الجبال وتضيع في البحر، فيوجد مشروع لإقامة خزان في وادي «لار» لتوليد القوى الكهربائية وخزن مياه الري، وكذلك يوجد مشروع مماثل في خوزستان.

وقد استؤنف العمل، بعد أن كان قد توقف منذ عدة سنوات، في خزان كراج بالقرب من طهران. وتبذل جهود كبيرة لتحسين المنافع العامة وتوفيرها، وتدرس مشروعات توفير القوى الكهربائية ومياه الري والمنافع البلدية الأخرى على أساس إقليمي. ومنذ عدة شهور تم إنجاز الشبكة الرئيسية لأنابيب المياه في طهران. وعلى الرغم من ذلك فإن النشاط الإصلاحي في إيران مازال بطيئا لأن توقف تصدير النفط عدة سنوات أصاب الاقتصاد القومي بصدمة لابد من مرور فترة من الزمن حتى تزول آثارها.

وقد صرف أكثر ميزانية في العام الماضي على إيفاء ديون والتزامات إيران،

ولكن من المنتظر أن تستطيع إيران في خلال سبع السنوات القادمة - ويقدر دخلها في هذه السنوات السبع بمبلغ ٣٣٣ مليون جنيه استرليني - استعادة مركزها الاقتصادي وتقويته.

الطريق الصحيح

إن الثروات الضخمة بطبيعة الحال تأتي في ثناياها بعض المشكلات ولكن مما لاشك فيه أن فوائد هذه الثروات بالنسبة للبلاد المنتجة للنفط، تطغى على المشكلات التي تصحبها، فإن هذه الثروات توفر الأغذية وتقيم الخزانات على الأنهار وتفتح الطرق وتعبدها، وتبني المساكن لأفراد الشعب، وتتيح لهم الخدمات الصحية والتعليمية.

تقرير هيئة الأمم المتحدة عن التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط

العدد (٩٠) السنة الثانية في ٢٢/٩/١٩٥٦

نشرت صحيفة «جورنال أوف كوميرس» (الصحيفة التجارية) البريطانية الصادرة بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٥٦م تقريرا لهيئة الأمم المتحدة عن الشرق الأوسط، تحت عنوان «التقدم في الشرق الأوسط» وقد جاء في هذا التقرير مايلي:

لقد ارتفع الدخل الحكومي في البلاد الرئيسية المنتجة للنفط في الشرق الأوسط -وهي إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية- ارتفاعا مستمرا وبصورة ملحوظة نتيجة للزيادة العظيمة في إنتاج النفط في هذه البلاد، ولتعديل شروط ونسبة دفع عوائد النفط.

أما في البلاد الأخرى من منطقة الشرق الأوسط والتي توصف بأنها بلاد زراعية ولا تصدر نفطا وهي مصر ولبنان والسودان وسوريا وتركيا، فإن الزيادة في الدخل الحكومي كانت أقل انتظاما وأكثر تأثرا بالعوامل قصيرة الأجل مثل عوامل التجارة والجو (الظروف المناخية).

ومهما يكن من أمر فإن العوامل الطويلة الأجل في اقتصاديات الشرق الأوسط ككل، مازالت تميل إلى جانب الازدهار، والتقدم في استغلال عناصر القوي ومكامن الثروة في سبيل التقدم الاقتصادي ماض في سبيله ويوحي بروح من التشجيع.

كانت النقاط السابقة من بين النتائج الرئيسية التي تضمنها التقرير الذي نشرته هيئة الأمم المتحدة عن «التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط في عامي ١٩٥٤م و١٩٥٥م» ولقد أعد التقرير مكتب الشؤون الاقتصادية التابع للأمم المتحدة.. ولقد وصفت عوائد النفط -التي تبلغ حوالي ٨٠٠ مليون دولار في العام- في التقرير

بأنها العامل الأكثر إثارة للاهتمام في المستقبل الاقتصادي الطويل الأجل للشرق الأوسط ككل.

ويمضي التقرير قائلا إن الخبرة العملية قد أثبتت أن سرعة تدفق وزيادة عوائد النفط أكثر من سرعة استخدامها واستغلالها في مشروعات التقدم، بل إن عوائد النفط في بعض إمارات الخليج العربي تفوق كل ما تحتاجه مشروعات التقدم، بزيادة مذهلة.

أكثر العوامل قوة

وهكذا بطريقة أو بأخرى، إما عن طريق المشروعات الحكومية أو الإنشاءات الفردية، تنتشر عوائد النفط تدريجيا من إمارات ودول الخليج العربي إلى الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط حيث تزداد إمكانات استثمارها وتشغيلها. وأن ضخامة عوائد النفط الحالية والمستقبل العريض الذي ينتظرها يبشر بأنها ستكون عاملا قويا في سبيل التقدم الاقتصادي للمنطقة. ،لقد سارت مشروعات التقدم في خلال السنوات القليلة الماضية بخطى حثيثة ملحوظة، ومما لا شك فيه أن مشروعات التقدم الكبرى التي سينتهي تنفيذها في المستقبل القريب ومن بينها مشروع بناء السد العالي على نهر النيل ومشروع بناء سد الحبانية على نهر الفرات ومشروع وادي الثرثار ستساعد على بدء نهضة اقتصادية جماعية في منطقة الشرق الأوسط ككل.

ومضى التقرير يقول إن المشكلات الاقتصادية الحالية لبعض دول منطقة الشرق الأوسط هي المشكلات الاقتصادية المميزة للبلاد المتخلفة «التي تصمم على الإسراع في تنفيذ مشروعات ضخمة للاستثمار العام بقصد الإسراع في التقدم الاقتصادي، بينما يجب أن تنفذ هذه المشروعات على فترات طويلة الأجل».

ومهما يكن من أمر فإن هذه المشكلات الاقتصادية لا تقلل من شأنها الحالة السياسية السائدة في الشرق الأوسط، والتي يصحبها تخصيص نفقات ضخمة

للدفاع ، مما أدى -في كثير من دول المنطقة- إلى حدوث تضخم أدى بدوره إلى خلق مشكلات جديدة بالنسبة لموازنة الدفع التي نجمت عن عدم بيع البضائع المستوردة الغالية الثمن، وندرة العملة الأجنبية. وتظهر مشكلات تسويق البضائع المستوردة في الجزء الذي يتعامل مع دول أوروبا الشرقية مثل الجمهورية المصرية وتركيا، وعلى الرغم من هذا فإن حكومات أخرى كثيرة في منطقة الشرق الأوسط قد عقدت أيضا اتفاقات متبادلة مع هذه الدول.

التقدم الصناعي

وتناول التقرير موضوع التقدم الصناعي فقال: إن الصناعة تقدمت تقدما سريعا نوعا ما في منطقة الشرق الأوسط كلها في عام ١٩٥٤م، وأن هذا التقدم قد ازداد سرعة في العام الماضي. وقد تركز هذا التقدم الصناعي في مصر وتركيا. وكان التوسع في الطلب على البضائع الأساسية والمتوسطة مثل الأسمنت والحديد والأسمدة أكثر من الطلب على البضائع الاستهلاكية. أما أموال الاستثمارات التي يتطلبها التقدم الصناعي فجاء أغلبها من المصادر المحلية، وجزء كبير منها جاء من الحكومات نفسها.

وفي مصر زاد إنتاج الكهرباء والأقمشة ومنتجات الورق والصابون والسكر والحديد والأسمنت والأسمدة، بينما قل إنتاج المصنوعات الزجاجية والمشروبات الروحية. وقد رصد مجلس الإنتاج القومي مبلغ ٣٦,٧ مليون دولار لعام ١٩٥٤م ـ ١٩٩٥م ومبلغ ٥٥,١ مليون دولار لعام ٥٥ـ١٩٥٦م لتشجيع التقدم في إنتاج القوى الكهربائية والصناعة والتعدين. وقد ارتفعت الاستثمارات الفردية المحلية من مبلغ ٨,٥ ملايين دولار في عام ١٩٥٣م إلى ١٨ مليون دولار في عام ١٩٥٤م. أما الاستثمارات الفردية الأجنبية فقد كانت قليلة نسبيا، وقد ارتفعت إلى مبلغ ٢ مليون دولار في عام ١٩٥٤م، كان منها مبلغ ١,٨ مليون دولار مستثمرة في صناعة النفط.

وفي إيران عانى النشاط الصناعي والبحث عن المعادن (باستثناء استخراج

النفط) توقفا في عام ١٩٥٤م وفي أوائل العام الماضي، ولكن حدث تقدم في هذه الصناعات منذ وقت قريب، وفي العراق سجل النشاط الصناعي تقدما ملحوظا وقد زاد استغلال القوة الكهربائية في الناحية الصناعية (باستثناء صناعة النفط) بنسبة ٢٣٪. وفي لبنان لم يحدث إلا نشاط بسيط في الإنتاج الصناعي، بينما في سوريا ازداد الإنتاج ككل ولكنه واجه بعض الصعوبات بسبب قلة المبيعات. وفي تركيا زاد الإنتاج الصناعي والبحث عن المعادن في عام ١٩٥٤م بنسبة ٦,٥٪ على إنتاج عام ١٩٥٣م، وقد كان النشاط في إنتاج البضائع الصناعية وتوليد القوة الكهربائية أكثر من غيره من أوجه الصناعة. وقد استمرت زيادة الإنتاج في عام ١٩٥٤م-١٩٥٥م بالرغم من بعض الصعوبات التي نجمت عن قلة الرصيد من العملات الأجنبية.

تسهيلات النقل

وتناول التقرير وسائل النقل فلاحظ أن مصر وتركيا هما فقط اللتان تملك كل منهما أسطولا تجاريا يعتد به وقد ازدادت حركة الملاحة عبر قناة السويس في عامي ١٩٥٤م-١٩٥٥م. وازداد عدد السفن التي عبرت القناة في عام ١٩٥٤م بنسبة ٨٪ على عددها في عام ١٩٥٣م، بينما ازدادت الحمولة الصافية للسفن التي عبرت القناة بنسبة ١٠,٣٪.

وازدادت حركة الطيران المدني التي يقوم أغلبها على حركة نقل الركاب، في كل دولة من دول الشرق الأوسط فيما عدا تركيا التي قلت حركة الطيران المدني فيها في عام ١٩٥٤م نتيجة لتخفيض عدد الرحلات الجوية لكل طائرة.

إنتاج النفط

ولقد ارتفع إنتاج النفط الخام في الشرق الأوسط بنسبة ١٢,٨٪ في عام ١٩٥٤م وبنسبة ١٧,٦٪ في عام ١٩٥٥م(في مقابل زيادة الإنتاج العالمي بنسبة ٢,٨٪ في عام ١٩٥٤م وبنسبة ١٠,١٪ في عام ١٩٥٥م) وكان أكبر توسع في إنتاج النفط بين دول منطقة الشرق الأوسط في إيران بالرغم من أن إنتاج إيران من النفط

لم يتعد نسبة ١٠٪ من إنتاج المنطقة كلها في عام ١٩٥٥م مقارنا بما كان عليه الإنتاج في عام ١٩٥٠م فلقد كانت نسبته حينذاك هي ٣٦,٤٪ من إنتاج المنطقة كلها.

وقد بلغ إنتاج النفط الخام في عام ١٩٥٥م كمية تبلغ ٣٣,٨ مليون طنا في العراق، و٤٧ مليون طنا في المملكة العربية السعودية و٥٥ مليون طنا في الكويت و١٦٢,١ مليون طن في منطقة الشرق الأوسط كلها، و٧٨٨,٥ مليون طن في العالم أجمع.

وفي عام ١٩٥٥م أنتجت معامل التكرير في منطقة الشرق الأوسط نسبة ٥,٧٪ من إنتاج العالم من النفط المكرر في مقابل ٤,٨٪ في عام ١٩٥٤م و٨,١٪ في عام ١٩٥٠م. وقد زاد إنتاج المنطقة من منتجات النفط الرئيسية المكررة إلى حوالي ٤٠ مليون طن متري، أي أن الإنتاج زاد بنسبة الثلث على إنتاج عام ١٩٥٤م. وقد عاد إنتاج المنطقة من النفط المكرر إلى مستواه الذي كان قد بلغه في عام ١٩٥٠م، بعد الانخفاض الكبير الذي طرأ عليه في عامي ١٩٥١م و١٩٥٢م الناجم عن توقف معامل التكرير في عبدان. ولكن نسبة النفط المكرر إلى الإنتاج الكلي للنفط في المنطقة كانت ٢٦٪ فقط في عام ١٩٥٥م في مقابل ٤٨٪ في عام ١٩٥٠م. وقد جاءت الزيادة الرئيسية في إنتاج النفط المكرر، من معامل التكرير في عبدان وعدن.

صادرات وعوائد النفط

وخلال عامي ١٩٥٤م و١٩٥٥م حدث بعض التقدم في منطقة الشرق الأوسط نحو استغلال وحفظ الغاز الطبيعي والغاز المكرر الذي ينتج بكميات كبيرة في أثناء عمليات إنتاج وتكرير النفط والذي كان كله تقريبا يضيع هباء منثورا.

ولقد زادت القيمة الكلية لصادرات دول الشرق الأوسط من النفط الخام المكرر إلى حوالي ٢,٥ بليون دولار في عام ١٩٥٥م أي أنها زادت بنسبة ٢٠٪ على عام ١٩٥٤م وبنسبة ٤٠٪ على عام ١٩٥٣م. وقد زادت عوائد النفط المباشرة وغير

المباشرة لجميع دول الشرق الأوسط من عام ١٩٥١م إلى ١٩٥٥م وبلغت ٣,٥ بلايين دولار منها ٨٨٠ مليون دولار في صورة عوائد مباشرة دفعت للحكومات والباقي يتكون من مرتبات الموظفين وثمن شراء البضائع والخدمات المحلية.

وقد أدى النشاط في عمليات الاستكشاف والحفر في منطقة الشرق الأوسط كلها خلال عامي ١٩٥٤م و١٩٥٥م، إلى اكتشاف مدخرات جديدة للنفط في الكويت والمملكة السعودية والعراق ومصر. وقد نشر في يناير الماضي تقديرا لمدخرات النفط في الشرق الأوسط وقد قدرت بكمية ٢٣٠ بليون برميل أي ما يساوي ٣١ بليون طن، ويقول تقدير آخر إن كمية المدخرات لا تتعدى ١٢٦ بليون برميل.

والشركات الأمريكية حاصلة على امتياز استخراج ٦٤٪ من هذه المدخرات بينما لا تزيد نسبة المدخرات التي يحق للشركات البريطانية والهولندية استخراجها على ٣١٪ وتملك الشركات الفرنسية امتياز استخراج أغلب النسبة الباقية وهي ٥٪.

التجارة الخارجية

وعرض تقرير الأمم المتحدة لموضوع التجارة الخارجية فقال إن قيمة جميع صادرات منطقة الشرق الأوسط بما فيها صادرات النفط قد ازدادت بنسبة ٧٪ في عام ١٩٥٤م وبنسبة ١٢٪ في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٥٥م بينما لم تتعد زيادة صادرات العالم أجمع في عام ١٩٥٤م نسبة ٣,٥٪ وفي عام ١٩٥٥م نسبة ٨,٥٪ وإذا استثنينا صادرات النفط نجد أن صادرات الشرق الأوسط لم يحدث فيها إلا تغيير بسيط في عامي ١٩٥٤م و١٩٥٥م ولقد حدث تحسن بسيط في شروط التجارة الإقليمية التي مازالت دون المستوي الذي كانت عليه في عام ١٩٥١م عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة.

والدولتان اللتان تحددان مدى اتساع حركة التجارة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط هما مصر وتركيا وذلك بالنسبة لاتساع نطاق تجارتيهما الخارجية أكثر من غيرهما من دول المنطقة.

ففي مصر ارتفعت قيمة الصادرات ارتفاعا ضئيلا جدا في عام ١٩٥٤م، ثم انخفضت في النصف الأول من عام ١٩٥٥م. وفي تركيا انخفضت الصادرات في عام ١٩٥٤م ثم زادت انخفاضا في عام ١٩٥٥م. وقد تأثرت بشدة قيمة الصادرات في مصر وفي بعض الدول الأخرى في المنطقة بالتغير الذي حدث في كميات القطن المصدرة، والتي انخفضت في عام ١٩٥٤م، واستمر الانخفاض أيضا خلال النصف الأول من عام ١٩٥٥م. بينما تأثرت الصادرات في تركيا بالانخفاض الذي أصاب صادراتها من القمح.

أما واردات منطقة الشرق الأوسط فقد استمرت خلال عامي ١٩٥٤م و١٩٥٥م تحت تأثير التغييرات طويلة الأجل التي تحدث في كثير من بلاد المنطقة. ومن بين هذه التغييرات نشاط الحركة التصنيعية والتحسن التدريجي في وسائل الإنتاج في الزراعة وازدياد الطلب على البضائع نتيجة لنمو عدد السكان، وكذلك زيادة الدخل القومي في بعض البلاد. وبالإضافة إلى ذلك فقد تأثرت واردات الشرق الأوسط أيضا بواسطة القيود التي فرضتها الحكومات على الاستيراد. وقد تأثرت الواردات أيضا بالعوامل قصيرة الأجل مثل كمية الإنتاج الزراعي في مدة معينة.

ازدياد التجارة مع أوروبا الشرقية

وأكثر التغييرات جدارة بالتسجيل والذكر بخصوص التجارة الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط هو ازدياد التعامل التجاري مع مجموعة دول تتكون من الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي وبلاد أوروبا الشرقية، ابتداء من عام ١٩٥٣م حتى الوقت الحاضر. ففي الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٥م كانت نسبة صادرات تركيا إلى دول أوروبا الشرقية أكثر من ٢٦,٧٪ في مقابل ١٦,٥٪ في عام ١٩٥٤م.

وقد اشترت دول أوروبا الشرقية والصين الشعبية في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٥٥م، نسبة تبلغ ٢٤,٩٪ من جملة صادرات مصر في مقابل ١٢,٢٪ في

عام ١٩٥٣م و٢,١٤٪ في عام ١٩٥٤م.

أما الاتجاهات الأخرى للحركة التجارية في منطقة الشرق الأوسط فكانت ازدياد حركة التجارة الداخلية بين دول المنطقة، وتدهور التجارة مع أوروبا الغربية (باستثناء ألمانيا الغربية) في عام ١٩٥٤م ومع كندا والولايات المتحدة.

المشروعات الإنشائية

ويذكر تقرير الأمم المتحدة بخصوص المشروعات الإنشائية، أنه بالرغم من أن هناك كثيرا من الاختلافات في برامج المشروعات الإنشائية لدول المنطقة، إلا أنها تشترك في عناصر خاصة. والقسم الكبير في كل المشروعات الإنشائية في الشرق الأوسط هما الزراعة، ويدخل فيها الري، ووسائل المواصلات. وتعطي مصر والعراق ولبنان وسوريا الأهمية الكبرى للزراعة والري وتحسين استعمال مصادر المياه، وهذا هو المنتظر من بلاد تعاني مشكلات مماثلة لدول منطقة الشرق الأوسط وهذه المشكلات هي: تزايد السكان بسرعة كبيرة، وطقس قاري متقلب، وتغير حاد في كمية المياه الواردة كل عام.

أما في إيران وتركيا فالجزء الأكبر من المصروفات، تستهلكه مشروعات المواصلات، إذ أن اتساع رقعة هذين البلدين وتضاريس أراضيهما، جعلا من قلة وسائل المواصلات عقبة في سبيل التقدم والإنشاء.

ومن جهة أخرى تختلف هذه المشروعات كثيرا من حيث مصادر تمويلها ففي حالة إيران والعراق لا توجد مشكلات بشأن الحصول على العملات الأجنبية، هذا على فرض استمرار تدفق النفط على صورته الحالية أو أكثر ولكن الصعوبة تكمن في الحصول على الخدمات المحلية وإيجاد العدد الكافي من الخبراء والأشخاص المدربين. وربما تستطيع سوريا كذلك أن تمول أغلب مشروعات التقدم من عوائد مرور النفط في أراضيها وكذلك ستتسلم لبنان بعض الأرصدة الأجنبية عن طريق هذا المصدر أيضا. أما في حالة الدول التي لا تجبي عوائد من النفط، فإن وضعها المالي

الداخلي والخارجي بصفة عامة أكثر دقة، ويعتمد تنفيذ المشروعات التقدمية والإنشائية في هذه البلاد على أماكن عقد القروض أو الحصول على منح من الخارج.

مشروع السد العالي

ويعلق تقرير الأمم المتحدة على مشروع السد العالي على نهر النيل في مصر - وهو الآن في دور الإعداد- فيقول إن هذا المشروع سيطغى على كل المشروعات المصرية الأخرى ويستغرق إتمام هذا المشروع عشر سنوات.

ويمضي التقرير قائلا «إن هذا المشروع ضخم جدا سواء في الأموال الاستثمارية التي سيتطلبها تنفيذه، أو في التأثير الرائع على الناحية الصناعية والدخل القومي في مصر. ومما لا شك فيه أن تأثيره سيمتد إلى كل ناحية من نواحي الاقتصاد الوطني».

ولقد تبنت إيران والعراق وسوريا، كذلك مشروعات استثمارية طويلة الأجل، يمتد تأثيرها إلى عدد من النواحي الاقتصادية ومدتها محدودة. أما لبنان وتركيا ففي كل منهما مشروعات مختلفة على مدد مختلفة ويمتد تأثيرها إلى نواحي اقتصادية مختلفة.

أماكن وكميات مدخرات النفط في العالم
الشرق الأوسط يمتلك ٤٦,٦ بالمائة من مدخرات النفط في العالم

العدد (٩٢) السنة الثانية في ٦/ ١٠/ ١٩٥٦م

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» اللندنية الصادرة بتاريخ ٢٥ يونيو عام ١٩٥٦م مقالا بعنوان «أماكن وكميات مدخرات النفط في العالم». قالت فيه:

بالرغم من الكميات الضخمة التي تنتجها شركات النفط فإنه يعثر كل عام على المزيد من مدخرات النفط في باطن الأرض. ففي عام ١٩٣١م قدرت مدخرات النفط في العالم بما يكفي إنتاج خمسة عشر عاما على أساس نسبة الإنتاج السنوية وقتذاك. والآن أي بعد ٢٥ عاما من ذلك الوقت وقد ارتفعت نسبة الإنتاج السنوية إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٣١م، إلا أن مدخرات النفط - على عكس ما كان منتظرا لها في ذلك الوقت - قد ارتفع تقديرها إلى ٣٣ ضعفا على أساس نسبة الإنتاج السنوية الحالية.

والسبب الأول في هذا التناقض الظاهر هو النجاح الذي لازم العمليات الواسعة النطاق للتنقيب عن مدخرات النفط. ففي كل يوم تكتشف منابع جديدة للنفط، أو يثبت اتساع حقول النفط الحالية عما كان مقدرا لها. فمثلا في الولايات المتحدة، يبلغ معدل النجاح اليومي أربعة آبار (ولكن يجب أيضا أن نذكر أن معدل الفشل اليومي يبلغ ٢٨ بئرا. . !!) وهناك سبب آخر لهذا التناقض، ألا وهو صعوبة تقدير كمية النفط الموجودة في طبقة الصخور المسامية التي يتكون منها حقل النفط في باطن الأرض. ففي المراحل الأولى لاكتشاف حقل للنفط لا تتوافر المعلومات الكافية لتقدير الكمية الموجودة فيه وإنما تذكر كميات تقديرية أو استنتاجية على أساس هذه المعلومات الأولية.

ولا يمكن أن تقدر كميات النفط في أي حقل إلا بعد أن يجري إعداد الحقل

للإنتاج التجاري ويعرف مدى عمق واتساع هذا الحقل، وتعرف كذلك على وجه التحديد المعلومات الأخرى الخاصة بالنواحي الفنية.

ثم إن هناك عاملا آخر يتدخل في تقدير مدخرات النفط، وهو أن هذا التقدير يكون للكميات التي يمكن استخراجها، ولا يكون أبدا للكميات الكلية للنفط الموجود في باطن الأرض. فإنه من المستحيل استخراج كل قطرة من النفط الموجود في باطن الأرض، إذ أن بعض كميات النفط تلتصق تماما بالصخور وتختلط بها، وبعضها يكون محاطا تماما بطبقات من الصخور لا يمكن اختراقها. والتقدير النهائي لكمية المدخرات يكون على أساس أن نسبة ٣٠٪ فقط من النفط الموجود فعلا في باطن الأرض، يمكن استخراجه واستغلاله.

ولكن من جهة أخرى، تزداد باستمرار التحسينات في الطرق الفنية التي يمكن بواسطتها زيادة المستخرج من مستودعات النفط الكامنة في باطن الأرض، وهكذا تزيد باستمرار تقديرات كميات مدخرات النفط في العالم.

ومن الوجهة النظرية، يمكن استخراج كل كميات النفط الموجودة في أي حقل من حقول النفط هذا إذا كانت أسعار النفط تبرر إجراء عمليات حفر عميق لاستخراج النفط الموجود في الأغوار السحيقة. ولكن من المشكوك فيه أن تكون مثل هذه العمليات الباهظة التكاليف ذات فائدة عملية من الناحية الاقتصادية أو تحقق أرباحا للشركات، إلا في حالات خاصة محدودة جدا.

وليس من المستطاع الحصول على معلومات كاملة دقيقة من مدخرات النفط في العالم. ويقوم معهد النفط الأمريكي كل عام بإجراء ونشر دراسات تفصيلية من مدخرات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك يقوم اتحاد النفط الكندي بإجراء ونشر مثل هذه الدراسات عن مدخرات النفط في كندا. أما بالنسبة للمناطق الأخرى فليس أمامنا سوى الاعتماد على معلومات الجيولوجيين ومهندسي النفط، والمبنية على دراساتهم العملية.

وفي بعض الأحيان تكون شركات النفط في غاية من التحفظ بالنسبة لأية معلومات تطلب منهم عن مدخرات النفط في المناطق التي يملكون امتياز استخراج النفط منها. فمنذ وقت قريب أصدرت إحدى شركات النفط الكبرى قائمة بمدخرات النفط في بعض المناطق التي تملك امتياز استخراج النفط منها، ولكن هذه القائمة أغفلت ذكر مدخرات النفط في أهم المناطق التي تسيطر عليها الشركة، وذكرت أنه لمعرفة المدخرات في هذه المناطق يمكن الرجوع إلى «النشرات المختلفة» حول هذا الموضوع. .

والمعلومات الواردة في الجدولين التاليين مأخوذة من مصادر مختلفة، وليست كل هذه المعلومات مبنية على أساس واحد في التقدير. ويجب أن ينظر إليها على أنها تقديرات نسبية، لا على أنها تقديرات قاطعة، وعلى أنها دلالة على طريقة توزيع النفط في مختلف مناطق العالم، أكثر منها كقياس علمي دقيق لمدخرات النفط في العالم.

الجدول رقم (١)

مدخرات النفط في العالم حتى نهاية عام ١٩٥٥م

اسم الدولة أو المنطقة	الكمية مقدرة بملايين الأطنان (أ)	النسبة المئوية إلى مجموع مدخرات العالم	النسبة المئوية السحب السنوي (ب)
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٦١٠	١٧,٧	٨
كندا	٣٧٠	١,٤	٥
فنزويلا	١,٦٨٥	٦,٥	٧
البلاد الأخرى في النصف الغربي للكرة الأرضية	٤٩٠	١,٩	٦
أوروبا الغربية	١٩٠	٠,٧	٥
الشرق الأوسط	١٦,٨٣٥	٦٤,٦	١
جزر الهند الشرقية	٣٨٠	١,٥	٥
جمهريات الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية	١,٤٧٠	٥,٦	٦
البلاد الأخرى في النصف الشرقي للكرة الأرضية	٢٥	٠,١	٤
المجموع	٢٦,٠٥٥	١٠٠,٠	٣

(أ) هذه الكميات تتضمن سوائل الغاز الطبيعي.

(ب) نسبة السحب هي نسبة الإنتاج الحالي إلى كمية المدخرات التي ثبت وجودها.

الشرق الأوسط

والظاهرة المثيرة في الجدول رقم ١ هو مركز منطقة الشرق الأوسط المتفوق على المناطق الأخرى، إذ أن فيها حوالي ٦٥٪ من مدخرات النفط في العالم أجمع، كما تقل كثيرا فيها نسبة السحب عن أي منطقة أخرى في العالم، ولو كانت نسبة

السحب في الشرق الأوسط تساوي مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، لأصبح الإنتاج السنوي في الشرق الأوسط ١٣٠٠ مليون طن أي حوالي ضعف إنتاج العالم كله في عام ١٩٥٥م. وبالرغم من ضخامة مدخرات النفط في الشرق الأوسط، فإن الرقم الدال على كمياتها يعتبر أقل من الحقيقة إذ أن الشركات التي تعمل في هذه المنطقة تتحفظ في الإفضاء بإحصائياتها. ويقر أحد الخبراء العالميين في تقدير مدخرات النفط العالمية، وهو مستر ولاس «أ» برات، مدخرات نفط الشرق الأوسط بضعف الكمية المذكورة في الجدول.

وخارج منطقة الشرق الأوسط تملك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مدخرات للنفط. ويبلغ مجموع كميات النفط التي اكتشفت في الولايات المتحدة - وهي تشمل كمية النفط التي أنتجت وكمية النفط المدخرة - حوالي ١٢,٠٠٠ مليون طن، ولكن أكثر من نصف هذه الكمية أنتج واستهلك.

وفنزويلا تحتل المركز الثاني من حيث ضخامة مدخرات النفط فيها، بين بلاد نصف الكرة الأرضية الغربي، ولكن مدخراتها أقل من نصف مدخرات الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تقدمت كندا في السنوات القليلة الماضية واحتلت المركز الثالث بين الدول المنتجة للنفط في نصف الكرة الأرضية الغربي، بالرغم من أن مدخرات النفط فيها لا تتجاوز نسبة ١,٥٪ من مجموع مدخرات النفط في العالم.

أما في النصف الشرقي للكرة الأرضية، فتوجد مدخرات للنفط في جزر الهند الشرقية (وتشمل أندونيسيا وبورنيو البريطانية وبابوا) -التي تعتبر من أقدم المناطق المنتجة للنفط - أكثر قليلا من مدخرات النفط في كندا.

ولا تتعدى نسبة مدخرات النفط في أوربا الغربية كلها نصف مدخرات جزر الهند الشرقية.

أما المعلومات الدالة على مدخرات النفط في جمهوريات الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية فليست مبنية على أسس قوية. وقد ذكر أخيرا في اجتماع لجنة

صناعة النفط أن مدخرات النفط في روسيا قد ارتفع مقدارها بنسبة ٢٥٠٪ في السنوات الخمس الأخيرة. وإذا صح هذا فإنه يدل على تقدم كبير، وبذلك تكون كمية مدخرات النفط فيها أكثر مما ذكر في الجدول.

الجدول رقم (٢)

مدخرات النفط في بلاد الشرق الأوسط حتى نهاية عام ١٩٥٥م

اسم الدولة	الكمية مقدرة بملايين الأطنان	النسبة المئوية إلى مجموع مدخرات الشرق الأوسط
الكويت	٥,٤٠٠	٣٢,١
المملكة العربية السعودية	٤,٨٧٠	٢٨,٩
إيران	٣,٦٠٠	٢١,٤
العراق	٢,٦٥٠	١٥,٧
المجموع	١٦,٥٢٠	٩٨,١
قطر	١٩٥	١,٢
الكويت (المنطقة المحايدة)	٧٠	٠,٤
البحرين	٣٠	٠,٢
مصر	٢٠	٠,١
المجموع الكلي	١٦,٨٣٥	١٠٠,٠

ويبين الجدول رقم (٢) مدخرات النفط في بلاد الشرق الأوسط كل على حدة. وأغلب هذه المدخرات تتركز في أربع دول فقط في الشرق الأوسط،

وحوالي ثلثي هذه المدخرات تتركز في أربع دول فقط في الشرق الأوسط، وحوالي ثلثي هذه المدخرات كلها يكمن في باطن الأرض تحت الصحراء الممتدة على طول الشاطىء الجنوبي للخليج العربي. وقد عثر أخيرا على النفط في أراضي فلسطين ولكن لم تستكشف أية منابع جديدة في سوريا أو لبنان أو إمارات ساحل عمان التي تقع حول الشواطىء الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة العربية.

النمو مستمر

والنتيجة المهمة التي يمكن استخلاصها من ذكر الإحصائيات عن مدخرات النفط في العالم، هي أن هذه المدخرات تستطيع مواجهة الاحتياجات العالمية لسنين عديدة قادمة، على أن تكون حرية التجارة العالمية مكفولة لسنين عديدة قادمة، حتى يحدث التحسن التجاري المنشود. ومما يعزز هذه النتيجة، الحقيقة الثابتة التالية، ألا وهي أن هذه المدخرات في ازدياد ونمو مستمرين، وليست في نقصان، بل إنه بتركيز أعمال الاستكشاف في كل المناطق التي يحتمل وجود النفط فيها يصبح ازدياد هذه المدخرات العالمية في المستقبل شيئا يقرب من اليقين.

وتقدر بعض المصادر كمية النفط الكلية التي يمكن استخراجها من باطن الأرض في جميع أنحاء العالم بحوالي ١٤٠,٠٠٠ مليون طن، أي حوالي خمسة أضعاف كمية النفط الذي اكتشف حتى الآن (وهذا يشمل النفط الذي تم إنتاجه مضافا إليه كمية المدخرات المعروفة حاليا).

وقد زاد استهلاك منتجات النفط إلى أكثر من الضعف في خلال عشر السنوات الماضية، وليس هناك ما يدل على أن هذه النسبة الكبيرة ستنقص.

وعلى أساس كمية مدخرات النفط المعروفة حتى الآن تكون منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة التي تتجه إليها الأنظار لسد احتياجات المستقبل، وليس هناك من شك في أنها تستطيع القيام بذلك لسنين عديدة مقبلة.

ولكن لا يجب أن ننسى أن منطقة الشرق الأوسط بعيدة عن أسواق النفط

العالمية الرئيسية، ولا تكفي وفرة النفط الموجود فيها لمنافسة ما يكتشف في مناطق قريبة من الأسواق العالمية.

أسواق قريبة

إن المدخرات الواقعة في منطقة الاستهلاك، بالرغم من أنها عادة تكون كميتها قليلة، إلا أنه غالبا ما تكون لها الأسبقية على النفط المستورد. ومدخرات النفط في فنزويلا وجزر الهند الشرقية وهي - من مناطق تصدير النفط - أقرب إلى مناطق الاستهلاك من منطقة الشرق الأوسط. وليس هناك من شك في أن مزيدا من مدخرات النفط ستكتشف في الشرق الأوسط، وأيضا ستكتشف كميات كبيرة من النفط في أماكن أخرى. ولكن نظرا لأن هذه المناطق ستكون أقرب إلى أسواق الاستهلاك، فإن مدخراتها ستستهلك بسرعة أكبر من مدخرات الشرق الأوسط.

وتفيد التنبؤات، أنه على أساس هذه العوامل مجتمعة سينتج الشرق الأوسط ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليون طن في خلال عشر السنوات القادمة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أن مدخراتها من النفط لا تتعدى ربع مدخرات الشرق الأوسط، إلا أنها ستنتج في هذه المدة ٤٥٠ مليون طن. أما بعد عام ١٩٦٥م فإن التنبؤات تدل على أن منطقة الشرق الأوسط ستقفز إلى الأمام، وتصبح المنطقة الأولى في إنتاج النفط. وفي خلال عشرين عاما قادمة ستمد منطقة الشرق الأوسط العالم بحوالي ٤٠ إلى ٥٠٪ من احتياجاته من النفط.

وبالرغم من أن هذه التنبؤات أقل مما تدل عليه المدخرات التي ثبت وجودها في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها دلالة على أنه يحدث في هذه المنطقة تقدم هائل سواء في النواحي السياسية أو الاقتصادية أو التجارية.

فمثل هذا التقدم السريع الهائل في إنتاج النفط، يعني أن ثروات ضخمة ستتدفق على البلاد المنتجة له. وأغلب هذه الثروات التي تنتج من عوائد النفط والضرائب، ومقاسمة الشركات أرباح النفط سيكون حرا أي بمعنى أن هذه الثروات ستتدفق على هذه البلاد دون أن يبذل المجتمع أي عناء في سبيل تحصيلها.

وستحتاج هذه الثروات الضخمة إلى سياسة وخبرة وبعد نظر، لاستغلالها في تحسين وتقدم المصادر الأخرى للاقتصاد القومي في تلك البلاد.

وإن استثمار هذه الثروات الضخمة بحكمة ودراية سيعود بتقدم اقتصادي وارتفاع لمستوى المعيشة بين أفراد شعوب البلاد المنتجة للنفط، لم يكونوا بالغيه بدون عوائد النفط. أما بالنسبة لبقية دول العالم وبخاصة الدول الصناعية، التي تستهلك أكبر كميات من النفط فإنها أكبر أسواق لحكومات دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط من حيث كونها أكثر الأماكن أهمية لاستغلال الثروات الضخمة الناتجة من عوائد النفط.

وستواجه البلاد المستهلكة للنفط بعض المشكلات، إذ أن توسعها الصناعي يعتمد إلى حد كبير على تنمية العلاقات السياسية الطيبة والاتصالات التجارية مع الدول المنتجة للنفط.

مجهودات ضخمة

ويجب على شركات النفط أن تبذل مجهودات ضخمة لمواصلة أعمال الاستكشاف والبحث عن النفط ولتوفير المخازن الملائمة وتسهيلات الشحن والنقل. ومن الممكن الاعتماد على شركات النفط لتوفير رأس المال اللازم لمواصلة البحث عن مدخرات جديدة للنفط؛ هذا إذا لم يكن في هذا العمل مخاطرة كبيرة بالنسبة لهذه الشركات. ولكن إذا لم يتوافر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط فمن المحتمل أن تتحول رؤوس الأموال هذه، إلى مناطق أخرى.

والأمل معقود على مدخرات النفط في الشرق الأوسط لمواجهة احتياجات العالم المتزايدة من مصادر الطاقة في خلال الخمسين أو الخمس والسبعين سنة القادمة. ولكن العالم لا يعتمد اعتمادا كليا على هذا المصدر وإذا لزم الأمر فإنه يستطيع زيادة عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في أماكن أخرى ولو كلفه

ذلك تكاليف باهظة. وكذلك فإنه من الممكن الإسراع في استخدام الطاقة الذرية كمصدر من مصادر القوة، وأيضا يمكن مضاعفة إنتاج العالم من الفحم.

كما أن هناك مدخرات ضخمة للنفط في الولايات المتحدة على أبعاد قريبة من سطح الأرض وكذلك في رمال منطقة «البرتا» الشمالية. ويقال إن هذه الرمال تحتوي على نفط أكثر من جميع مدخرات العالم، ولكنها في الوقت الحاضر لا يمكن لها الوقوف في وجه المنافسة مع المناطق الأخرى نظرا لارتفاع تكاليف استخراج النفط منها، وبعدها عن أسواق الاستهلاك.

وإذا حدث وارتفع سعر النفط نتيجة الصعوبات التي قد تقوم في وجه تقدم وتحسين إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط، فإن نفط منطقة «ألبرتا» سيعتبر لدى شركات النفط في درجة (النفط الممكن استخراجه) وهكذا يضمن العالم إمدادات من النفط لمواجهة احتياجات المستقبل.

مقتطفات من تقرير هيئة الأمم المتحدة عن عائدات النفط في الشرق الأوسط

العدد (٩٦) السنة الثانية في ٣/ ١١/ ١٩٥٦م

نشرت جريدة «الفينانشيال تيمس» الصادرة بتاريخ ٧ يوليو عام ١٩٥٦م، مقالا بعنوان «ازدياد عائدات النفط في الشرق الأوسط» قالت فيه:

إن عائدات النفط في الشرق الأوسط، تمثل أكثر العوامل المشجعة في المستقبل الاقتصادي لهذه المنطقة. هذا ما قاله مكتب الشئون الاقتصاية التابع لهيئة الأمم المتحدة في تقريره المرفوع للمجلس الاقتصدي والاجتماعي المنبثق عن نفس الهيئة.

وقد جاء في هذا التقرير أن نسبة الصناعة في أغلب دول الشرق الأوسط مازالت ضئيلة، وأنها - أي الصناعة - تعتمد بصفة رئيسية على القوة الشرائية للمجتمع الزراعي. ولكن صناعة النفط تعتبر استثناء لذلك. فبالرغم من أنها لا تستخدم من الأيدي العاملة سوى ١٥٠ ألف شخص في جميع مناطق الشرق الأوسط، إلا أنه يستثمر فيها رأس مال يزيد باستمرار - بما في ذلك معامل التكرير وخطوط الأنابيب - وهو يبلغ الآن حوالي ٢,٦٠٠ مليون دولار.

وبالإضافة إلى ذلك، يقول التقرير، إن صناعة النفط تسهم مساهمة مباشرة في زيادة دخل حكومات دول الشرق الأوسط، فتقدم إليها في صورة عائدات النفط حوالي ٨٨٠ مليون دولار سنويا، كما تسهم مساهمة غير مباشرة فتقدم إلى دول الشرق الأوسط حوالي ٢٢٠ مليون دولار سنويا في صورة رواتب للموظفين وأجور للعمال وأثمان المشتريات من البضائع والخدمات المحلية. وتختلف نسبة المساهمة المباشرة لصناعة النفط، بالنسبة لدخل الحكومات المختلفة، فتبلغ هذه المساهمة المباشرة - أي عائدات النفط - نسبة ٣٨,٣٪ من دخل الحكومة في إيران، بينما تبلغ نسبة ٩٧٪ من دخل الحكومة في الكويت.

ولكن من الملاحظ أن النسبة التي تزيد بها عائدات النفط أكبر بكثير من نسبة استخدامها في أعمال التقدم والإعمار، بل إن دخل بعض حكومات وإمارات الخليج العربي من عائدات النفط يربو بكثير على جميع الإمكانيات المنظورة للتقدم. وهكذا بطريقة أو أخرى، إما عن طريق مشروعات رسمية مثل بنك الإنشاء العربي المزمع إنشاؤه، وإما عن طريق بعض المشروعات الفردية الأخرى، مثل استغلال الأموال في بناء عقارات ضخمة كما حدث في القاهرة وبيروت حيث تتسرب عوائد نفط الخليج العربي تدريجيا إلى بلاد أخرى في نفس منطقة الشرق الأوسط، ذات الإمكانات الأكثر لاستثمار الأموال.

ويضيف التقرير قائلا إنه يبدو أن صناعة النفط لن تقتصر جغرافيا على منطقة الخليج العربي كما كانت في الماضي، وذلك بعد أن اكتشفت منابع جديدة في مصر و«إسرائيل».

ولقد استمرت صناعة النفط في التقدم السريع خلال عامي ١٩٥٤م و١٩٥٥م. ويذكر التقرير أن تقديرات مدخرات النفط في منطقة الشرق الأوسط قد زادت حتى بلغت نسبة تعادل ثلثي مدخرات النفط في العالم. وبلغ الإنتاج في المنطقة ١٦٢ مليون طن متري في عام ١٩٥٥م أي ما يعادل ٦ , ٢٠٪ من إنتاج العالم من الزيوت الخام والغاز الطبيعي. وقد عاد إنتاج المنتجات المكررة للنفط إلى المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٥٠م، أي أنه بلغ ٤٠ مليون طن متري، وذلك في العام الماضي.

ويذكر التقرير أنه في عام ١٩٥٥م، زادت سرعة التقدم الصناعي في منطقة الشرق الأوسط ككل. وقد لوحظ هذا التقدم الصناعي بأجلى صوره في مصر وإسرائيل وتركيا، بينما ارتفع مجموع استهلاك الكهرباء في الصناعة في مصر والعراق وسوريا وتركيا، بنسبة ١٨٪ في عام ١٩٥٣م وبنسبة ٢١٪ في عام ١٩٥٤م.

ويقول التقرير إن الطاقة الصناعية في المنطقة قد استمرت في الازدياد في عامي

١٩٥٤م و١٩٥٥م. والغالب أن أكثر الأموال المستثمرة في الصناعة والتعدين، باستثناء صناعة النفط، هي من مصادر محلية وأن أغلب هذا النشاط الصناعي قد قامت به الحكومات خاصة في مصر وإيران والعراق وتركيا.

وعلى النقيض من التقدم الصناعي، يقول التقرير: إنه بالرغم من حدوث بعض التقدم في وسائل وأحوال الإنتاج الزراعي خلال العامين الماضيين، فإنه بالقياس لما يجب أن يتم في هذا الميدان «تعتبر هذه التحسينات وهذا التقدم متواضعا».

ويمضي التقرير قائلا إن هناك اختلافا جوهريا بين البلاد التي تصدر النفط والبلاد التي لا تصدره وذلك في التجارة العالمية وأحوال الدفع. والملاحظ أن هناك اتجاهان واضحان: الأول هو الاتجاه الواضح نحو توثيق العلاقات الاقتصادية والتعاون التجاري بين الدول العربية.

والثاني يختص بالتجارة الخارجية، وقد تجلى على أوضح صوره في العام الماضي وهو ازدياد التعامل مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية. وهذا التحول في التجارة الخارجية لوحظ بشدة في إيران ومصر وتركيا. وكذلك لوحظ اتجاه آخر وهو ازدياد المستورد من البضائع اليابانية.

وقد وصف التقرير المستقبل الاقتصادي البعيد المدى للشرق الأوسط بأنه «مشجع نوعا ما». فما لا يمكن إنكاره أن حركة التقدم والتعمير قد سارت بخطى حثيثة في السنوات القليلة الماضية، وأن مشروعات التقدم الكبيرة الجاري العمل فيها الآن ستساعد على قيام نهضة جماعية للتقدم الاقتصادي.

إنتاج النفط الخام في الشرق الأوسط

الدولة	إنتاج النفط مقدرا بآلاف الأطنان المترية			
	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٠
البحرين	١,٥٠٠	١,٥٠٣	١,٥٠١	١,٥٠٦
مصر	٢,٠٠٠	١٩٨م،٢	٢,٦١٨	٢,٥٩٢
إيران	١٥,٧٧٩	٣,٥٠٢	١,٣٤٥	٣٢,٢٥٩
العراق	٣٣,٨٥٠	٣٠,٦٧٤	٢٨,١٨٧	٦,٥٨٤
الكويت	٥٥,٠٠٠	٤٧,٧٢٣	٤٣,٢٨٦	١٧,٢٩١
المنطقة المحايدة	١,٢٦٢	٨٥٠	-	-
قطر	٥,٤٤٨	٤,٧٧٩	٤,٠٦٢	١,٦٣٦
المملكة السعودية	٤٧,٠٤٠	٤٦,٤٥٥	٤١,١٧٣	٢٦,٦٤٩
تركيا	٢٠٠	٥٩	٢٧	١٧

توحيد السياسة النفطية بين العراق والكويت

نشرت صحيفة «الحرية» العراقية الصادرة بتاريخ ٢ أكتوبر عام ١٩٥٦م نبأ تحت عنوان توحيد السياسة النفطية بين العراق والكويت نورده فيما يلي :

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه أمس على الاتفاقية المقرر عقدها بين الحكومة العراقية وإمارة الكويت والتي سيتم بموجبها توحيد السياسة النفطية وذلك عن طريق تبادل المعلومات الخاصة بكميات النفط المستخرجة من حقول العراق

والكويت وأسعاره السائدة وستكون هذه الاتفاقية على غرار الاتفاقية التي وقعت قبل أربع سنوات بين العراق والمملكة السعودية والتي تم بموجبها توحيد السياسة النفطية بين البلدين. وينتظر أن تجري الاتصالات بين الحكومة العراقية وإمارة الكويت للاتفاق على موعد ومكان التوقيع على هذه الاتفاقية في الأسبوع القادم.

عالم النفط

الأمل في تقدم طويل الأجل في الكويت

العدد (١٢٠) السنة الثالثة في ٢١/ ٤/ ١٩٥٧م

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٥٧م مقالا تحت عنوان «عالم النفط - الأمل في تقدم طويل الأجل في الكويت» قالت فيه:

إن القرار الذي اتخذته ولاية تكساس في أمريكا، الخاص بزيادة إنتاج النفط من آبارها قد شجع الآمال لإمداد أوروبا بالمزيد من النفط. ويبدو أن التغير في المركز الإحصائي للولايات المتحدة - إذ أن مدخرات النفط، بل وإنتاج بعض الآبار، قد صارت أقل من الحد الأدنى المرغوب فيه، بينما يزيد معدل الطلب المحلي على معدل الإنتاج - قد أقنع اللجنة المشرفة على آبار النفط في ولاية تكساس بأنه لم يعد في وسعها أن تحمي إنتاج النفط في الولاية من التضخم وسيعرض على اللجنة في اجتماعها المقبل في أول أبريل، اتهام موجه إلى ست شركات كبرى. بأنها تتعمد عدم زيادة طاقة خطوط أنابيبها المتجهة إلى الخليج العربي، حتى تترك مجالا لاستيراد النفط.

مدخرات النفط في أمريكا:

وأبدت بعض الجهات مخاوفها من أن يتسبب نفط الشرق الأوسط بأسعاره المنخفضة، في تدني أسعار النفط في الولايات المتحدة عقب انتهاء الأزمة الحالية. والتفسير الأساسي لزيادة مستوردات أمريكا من النفط هو زيادة نفقات إنتاج النفط المحلي، وتناقص المدخرات المستمر. وقد صرح رئيس مجلس إدارة شركة سكوني فاكوم، بأنه في عام ١٩٥٥م، اقتضت عمليات التنقيب حفر مسافة ٧٨,٥٠٠ قدم

-أي حوالي خمسة عشر ميلا- وكذلك حفر عشرين بئرا لإضافة مليون برميل فقط إلى مدخرات أمريكا من النفط. وللعثور على نفس هذه الكمية منذ عشر سنوات كان يلزم حفر مسافة خمسين ألف قدم وأربع عشرة بئرا فقط.

وهذه الكمية - أي المليون الواحد من براميل النفط - لا تكفي للوفاء باحتياجات المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية مدة ثلاث ساعات وربع الساعة!

النفط في أوروبا:

وبالرغم من ضآلة إنتاج النفط في أوروبا، بالنسبة لمجموع الطلبات، فإن هذا الإنتاج كان عظيم الأهمية خلال توقف الملاحة في قناة السويس. وفي الحقيقة أن أوروبا لم تتخلف كثيرا عن الدول الأخرى في ميدان التقدم في زيادة إنتاجها للنفط. فلقد ازداد الإنتاج في العام الماضي من نسبة ٧,٩٪ إلى ٣,١٠٪ في مقابل زيادة الإنتاج الكلي للعالم الحر بنسبة ٦,٩٧٪.

وكان عام ١٩٥٦م هاما بالنسبة لألمانيا الغربية، فلقد بلغ إنتاجها خلاله ثلاثة ملايين طن ونصف المليون، وبذلك أصبحت ألمانيا الغربية الدولة الأولى المنتجة للنفط في أوروبا.

والاهتمام في الوقت الحاضر متجه إلى فرنسا وإيطاليا. فالبئر الجديدة التي اكتشفتها شركة أسو قريبا من مدينة بوردو الواقعة في جنوب غربي فرنسا تنتج حاليا بمعدل مليون ومائتي ألف طن سنويا. وقد ارتفع الإنتاج الكلي لفرنسا في العام الماضي بنسبة ٤٤٪. ونشرت صحيفة «النفط» الفرنسية أنه قد عثر على بئر للنفط في بلدة «واكس» الواقعة أيضا في جنوب غربي فرنسا.

وقدتضاعف إنتاج النفط في إيطاليا في العام الماضي، وبذلك صار مجموع إنتاجها خمسمائة ألف طن. وكذلك ارتفع الإنتاج من حقل «راجوزا» في جزيرة صقلية إلى مليون وثلاثمائة ألف طن سنويا.

وتعد هولندا من البلاد الرئيسية المنتجة للنفط في أوروبا، وقد بلغ إنتاجها في عام ١٩٥٦م مليون ومائة ألف طن. وقد أعلنت شركة النفط الهولندية التي تملكها شركتا شل وستاندارد أويل (نيوجرسي)، أنها ستستمر في إمداد هولندا بنسبة ٢٥٪ من مجموع احتياجاتها لمدة عشرين عاما.

آمال جديدة في الكويت:

عندما يتيسر الحصول على عدد أكبر من الناقلات في الخليج العربي سيرتفع الإنتاج في الكويت بسرعة. وقد بدأ الحديث يدور مرة أخرى حول التقدم الطويل الأجل في الكويت. عندما أذيعت آخر الأنباء عن عمليات التنقيب في المنطقة الواقعة في شمال الكويت. التي لم تكن تنتج النفط. وبالرغم من أن شركة نفط الكويت - التي تملكها شركة النفط البريطانية وشركة نفط الخليج - لم تفصح بعد عن التقدير التجاري لحقول النفط التي اكتشفتها في شمال الكويت إلا أنه من المعتقد أن الآبار التي حفرت في منطقة الروضتين. وقد عثر فيها على كميات كبيرة من النفط، والمعلومات التي أذاعتها الشركة حتى الآن لم تؤد إلى تصحيح التأثير الأول الذي نشأ من العثور على النفط في منطقة الروضتين. وهو أن هذا الحقل الجديد يضارع حقول برقان والمقوع والأحمدي التي اكتشفت في جنوب الكويت.

والتوسع الذي لم يسبق له مثيل. والذي حدث في الكويت خلال عشر السنوات الماضية، مبين في الكتيب الذي أصدرته شركة نفط الكويت بعنوان «قصة الكويت» وقد جاء في هذا الكتيب أن الإنتاج التجاري في عام ١٩٤٦م - وهو أول عام للإنتاج التجاري في الكويت - بلغ كمية ثمانمائة ألف طن. وقد ارتفع الإنتاج في العام الماضي بالرغم من توقف الملاحة في قناة السويس إلى أكثر من أربعة وخمسين مليونا من الأطنان. وهذا الإنتاج يأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لبلاد الشرق الأوسط وفي المرتبة الرابعة بالنسبة لبقية بلاد العالم. وقد ازداد عدد الآبار المنتجة للنفط في الكويت من ثماني آبار في عام ١٩٤٦م إلى مائتين وإحدى عشرة بئرا في نهاية ديسمبر عام ١٩٥٦م. والحجر الأساسي في هذا التقدم هو توافر

تسهيلات تعبئة الناقلات في ميناء الأحمدي حيث شحنت ألفين وتسعمائة وثلاث سفن في العام الماضي بالنفط، كما اتسعت هذه الميناء لعمق المياه فيها لاستقبال الناقلة «يونيفيرس ليدر» وحمولتها خمسة وثمانون ألف طن. وتعد أضخم ناقلة في العالم، وقد جذبت ميناء الأحمدي أنظار منتجي النفط في بلاد الشرق الأوسط الأخرى وبدأوا يفكرون في اعتبارها حلا لمشكلة قلة عمق المياه في موانيهم، ويجري التفكير الآن لاتخاذها منفذا لتصدير نفط شمال العراق بدلا من الاعتماد على خطوط الأنابيب التي تمر عبر الأراضي السورية. وإذا ما بدئ في استغلال آبار النفط في شمال الكويت - منطقة الروضتين - فإن كثيرا من مشروعات التوسع ستنفذ في ميناء الأحمدي.

عائدات النفط أكثر من بليون دولار

نشرت عدة صحف أمريكية منها «أوهايو - نيوز» و«أتوا - نيوز» بتاريخ أول فبراير ١٩٥٧م إحصائية عن عائدات النفط في بلدان الشرق الأوسط نوردها فيما يلي:

عائدات النفط في عام ١٩٥٦م

اسم الدولة	عائدات النفط الشهرية مقدرة بملايين الدولار
الكويت	٢٥
المملكة السعودية	٢٤
العراق	١٨
إيران	١٣
البحرين	٨
قطر	٣

وتبين الإحصائية السابقة أن عائدات النفط في بلدان الشرق الأوسط خلال عام ١٩٥٦م بلغت أكثر من بليون دولار.

الكويت تضاعف إنتاج المياه العذبة

نشرت عدة صحف أمريكية منها «ستاندارد» و«نيوز أورليانز تيمس بتاريخ ١١ يناير ١٩٥٧م خبرا تحت عنوان «الكويت تضاعف إنتاجها من المياه العذبة» قالت فيه:

ستقام في الشويخ، وهي ضاحية من ضواحي مدينة الكويت، وحدتان جديدتان من وحدات تقطير المياه، طاقة كل منها ٠٠٠ , ٢٦٠ , ١ جالون من المياه العذبة يوميا. وعندما يتم تركيب هاتين الوحدتين، سيتضاعف إنتاج المياه العذبة في الكويت ومما يذكر أن الكويت تملك أكبر مصنع لتقطير المياه. ويقوم هذا المصنع بتحويل مياه الخليج العربي المالحة إلى مياه صالحة للشرب تحتوي على أقل من مائة جزء من المليون من الأملاح.

إنتاج النفط في الكويت

نشرت صحيفتا «التيمس» و«الفينانشيال تيمس» اللندنيتان بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥٧م الإحصائيات التالية عن إنتاج النفط في الكويت:

ارتفع إنتاج النفط في الكويت خلال ديسمبر ١٩٥٦م، إلى ٧١٩ , ٤٤٠ , ٣ طنا من النفط، وكان الإنتاج في شهر نوفمبر ١٩٥٦م هو ٢١٩ , ٢٧٥ , ٢ طنا من النفط. ومما يذكر أن الإنتاج في شهر ديسمبر ١٩٥٥م كان ٥٤٨ , ٣٠٦ , ٤ طنا.

وقد بلغ مجموع الإنتاج خلال عام ١٩٥٦م كمية قدرها ١١٧٣٤٩ , ٥٤ طنا من النفط في مقابل ٥٣٨٩٤٠٦٨ طنا في عام ١٩٥٥م.

ونشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» اللندنية الصادرة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٧م خبرا عن كمية الإنتاج في شهر يناير ١٩٥٧م فقالت إن إنتاج النفط في الكويت خلال شهر يناير ١٩٥٧م بلغ كمية قدرها ٣٨٠٩٤٧٦ طنا في مقابل ٤٧١١٨٩٥ طنا في شهر يناير ١٩٥٦م.

قصة النفط في الكويت

*** اتفاقيات النفط القديمة والجديدة**

*** استثمار العائدات في مشروعات الإنشاء والتعمير**

العدد (١٢٤) السنة الثالثة في ١٩/ ٥/ ١٩٥٧

نشرنا في العدد الماضي الجزء الأول من المقال الذي نشرته مجلة «نفط العالم» الصادرة في نيويورك بتاريخ ١٥ يناير ١٩٥٧م بعنوان «الكويت» وتحدثت فيه عن قصة النفط في الكويت. وفيما يلي ننشر بقية المقال:

اتفاقيات النفط:

بدأت عمليات التنقيب عن النفط في الكويت بمقتضى الاتفاقية التي أبرمت بتاريخ ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣٤م بين سمو الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت في ذلك الحين، وشركة نفط الكويت.

وقد صدر في أول ديسمبر عام ١٩٥١م، قانون خاص بضريبة الدخل يتضمن الأنظمة المالية التي تطبق على الشركات الأجنبية في الكويت.

وكانت مدة الامتياز التي نصت عليها الاتفاقية، خمسة وسبعين عاما، أما المنطقة التي كان يحق للشركة التنقيب عن النفط فيها واستخراجه فكانت تشمل مساحة إمارة الكويت كلها - وهي تبلغ حوالي ستة آلاف ميل مربع، باستثناء المنطقة المحايدة المتنازع عليها، وجزر كبر، وقاروه، وأم المرادم والمياه الإقليمية لهذه الجزر.

وقد أعيد النظر في بعض نصوص هذه الاتفاقية في عام ١٩٥١م وكانت الاتفاقية الأولى تنص على أن تدفع الشركة مبلغا معينا في السنة لقاء استئجار المنافع المختلفة، بالإضافة إلى عائدات قدرها ثلاث روبيات عن كل طن من إنتاج النفط الخام. ولما كانت الشركة معفاة من دفع الضرائب العامة، فقد تقرر أن تدفع ضريبة

مخفضة وهي ٢٥ , ٠٪ روبية عن كل طن من إنتاج النفط الخام. وقد ارتفعت هذه العائدات والضرائب إلى ثلاثة عشر سنتا عن كل برميل من النفط في خلال العشر سنوات التي أعقبت عام ١٩٣٨م. وبعد تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني (وجميع مدفوعات شركة النفط بالجنيهات الاسترلينية) انخفضت المدفوعات عن كل برميل إلى حوالي ٠٩ , ٠ دولارا أي تسعة سنتات وكان المتفق عليه أن تحصل الحكومة من الشركة على قيمة استئجار المنافع المختلفة في خلال المدة التي لا يصدر فيها النفط من الكويت. وقد بلغت هذه القيمة مبلغ خمسة وتسعين ألف روبية (ثمانية وعشرون ألفا وخمسمائة دولار).

ولكن بعد أن بدأت الشركة تصدر النفط إلى الخارج، استبدلت بقيمة الاستئجار عائدات سنوية حدها الأدنى مائتان وخمسون ألف روبية (ثلاثة وثمانون ألفا ومائتان وخمسون دولارا).

الاتفاقية الحالية:

وفي ديسمبر عام ١٩٥١م أعيد النظر في الاتفاقية الأصلية وعدلت إلى نظام اقتسام الأرباح مناصفة بين الحكومة والشركة وهو النظام الذي طبق في فنزويلا وأغلب دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط. وقد أعيد النظر أيضا في مدة الامتياز وتقرر مدها سبعة عشر عاما أخرى من تاريخ انتهاء المدة الأولى، أي إلى يوم ٢٢ ديسمبر عام ٢٠٢٦ وكذلك تم الاتفاق بين الحكومة والشركة على شروط مماثلة لشروط بقية الاتفاقية المعقودة بين حكومات بلاد الشرق الأوسط المنتجة للنفط وبين شركات النفط. ومن هذه الشروط، التزام الشركة بأن تدرب عمالا كويتيين على مختلف الأعمال فيها وأن تساهم في تعليم الأطفال والشباب في الكويت وفي الجامعات الخارجية.

وكذلك نصت الاتفاقية الجديدة على شروط مشابهة لما في اتفاقيات النفط في بلاد الشرق الأوسط الأخرى. وهو أن يعاد النظر في الاتفاقية إذا حصلت إحدى دول الشرق الأوسط الأخرى علي شروط أحسن من شركات النفط فيها.

وكان أهم تعديل أدخل على الاشتراطات المالية في الاتفاقية الجديدة، هو إضافة ضريبة دخل خاصة بشركات النفط، بحيث ارتفع مجموع عائدات النفط إلى نسبة خمسين بالمائة من دخل الشركة قبل خصم الضرائب الأجنبية. أما بقية الاشتراطات المالية فقد تركت كما هي في الاتفاقية القديمة.

ولتقدير ضريبة الدخل الخاصة بشركات النفط، تخصم تكاليف الإنتاج (بما في ذلك تكاليف عمليات الحفر والإنشاء وحساب التلف) من الدخل الكلي للشركة. فيكون الناتج هو الدخل الذي تدفع عليه الشركة الضرائب. ويخصم من نصف هذا الدخل قيمة جميع الضرائب (فيما عدا الضرائب الأجنبية) التي دفعتها الشركة خلال العام. وهذه الضرائب تشمل قيمة العائدات والمبالغ التي تدفعها الشركة في مقابل إعفائها من الضرائب العامة والتي سبق ذكرها.

والفرق بين مجموع هذه الضرائب والعائدات، وبين نصف الدخل، هو قيمة الضريبة الخاصة بشركات النفط. وفي حالة ما إذا انخفض دخل الشركة انخفاضا كبيرا فإن ضريبة الدخل ستكون قليلة. وبالرغم من هذا فإن العائدات والمدفوعات الأخرى يجب أن تسدد مهما كانت الأحوال.

وقد نصت الاتفاقية الجديدة كذلك (طبقا لما رددته المصادر الصحفية) على أن تدفع الشركة مبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني كحد أدنى في حالة ما إذا توقفت تماما عن إنتاج النفط. وجميع هذه المدفوعات تسدد لحكومة الكويت بالجنيهات الاسترلينية وعلى أقساط دورية كل ثلاثة أشهر.

التشابه ين شركات النفط:

وتشبه شروط اتفاقية الكويت، شروط الاتفاقية المبرمة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق، كما يشبه تكوين شركة نفط الكويت، تكوين شركة نفط العراق. فشركة نفط الكويت، كشركة نفط العراق، مؤسسة بريطانية غير ذات أرباح - أي أنها لا تدفع ضريبة دخل في بريطانيا.

ولقد اتفقت شركتا الخليج والنفط البريطانية عند تكوين شركة نفط الكويت على تحديد كمية الإنتاج، ثم اقتسامها مناصفة بينهما، مع إعطاء الحق لكل منهما في طلب زيادة إضافية لحسابها الخاص.

واحتفظت شركة النفط البريطانية بحقها في إمداد شركة نفط الخليج باحتياجاتها من العراق أو إيران، على أن يكون سعر هذا النفط مساويا لسعر نفط الكويت (فوب).

أما بخصوص مشتريات الشركتين من شركة نفط الكويت فقد تم الاتفاق بينهما على أن تدفعا لها تكاليف إنتاج كل طن تشتريانه منها مع إضافة شلن واحد على تكاليف إنتاج الطن.

وبما أن شركة نفط الكويت مؤسسة بريطانية غير ذات أرباح فقد تسبب هذا في حدوث بعض المشكلات المتعلقة بتحديد ضريبة الدخل التي يجب أن تدفعها. لأن الشركة إذا كانت مؤسسة غير ذات أرباح، فإن ضريبة الدخل التي تدفعها لا يمكن أن تمثل إيراداتها الحقيقية التي تتسرب إلى الشركتين المؤسستين لها. ولهذا اتبعت طريقة خاصة لحساب تكاليف الإنتاج، وسعر التصدير (فوب) للنفط الخام. ولم تكشف الشركة بعد عن تفاصيل هذه الطريقة ولكن يظن أنها مشابهة للطريقة التي تطبق في العراق حيث توجد الظروف نفسها. والشرط الذي يدعو إلى إعادة النظر في الاتفاقية إذا حصلت أية دولة من دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط على شروط أحسن، يهدف إلي موازنة هذه المدفوعات.

وطبقا لما تردده المصادر الصحفية، فإن الحكومة تتسلم حصتها وهي ٥٠٪ على أساس الأسعار المسجلة بعد إجراء خصم معين. وهذا الخصم يبلغ مجموعه ٧٪. وهو يتكون من خصم لتشجيع زيادة الإنتاج، يتراوح بين نسبة ٥ , ٨٪ على الإنتاج من عشرين إلى خمسين مليون طن سنويا، ونسبة ٥٪ على مجموع الإنتاج الكلي ويضاف إلى ذلك ٢٪ خصم، كعمولة وبذلك يصبح مجموع الـ ٧٪ على مجموع الإنتاج الكلي.

وهناك مظهر غير طبيعي لتطبيق هذا القانون وهذا المظهر خاص بالشركات الثلاث الكبرى التي تشتري النفط بمقتضى العقود الطويلة الأجل التي سبق ذكرها في العدد الماضي (١٢٣) فإن هذه الشركات الثلاث ملزمة بالخضوع لقانون الضريبة على الفرق بين سعر الشراء والسعر المسجل، بعد إجراء الخصم السابق الذكر. ومن هذا يتبين أن المشترين في واقع الأمر خاضعون لقانون الضرائب، كالمنتجين سواء بسواء.

إنتاج الكويت من النفط الخام في عام ١٩٥٦م

(مقدرا بآلاف البراميل في اليوم)

الشهر	الإنتاج
يناير	١,١٢٥,١
فبراير	١,١٢٥,٤
مارس	١,١٧٤,٧
أبريل	١,٢٣٩,٥
مايو	١,٢٠٣,٧
يونيه	١,١٤٩,٣
يوليه	١,٢٠١,٤
أغسطس	١,١٧٦,٦
سبتمبر	١,١٢٠,٦
أكتوبر	١,٢٠٠,٣
نوفمبر	٦٥١,٧
ديسمبر	٨٠٠,٠

استثمار العائدات في مشروعات الإنشاء والتعمير:

إن إمارة الكويت، وهي واحدة من أصغر بلاد الشرق الأوسط، وتقدير تعداد شعبها هو (٢٠٥,٠٠٠) نسمة في يوليه ١٩٥٤م (وكان تقدير تعداد شعبها هو ١٠٠,٠٠٠ نسمة في ١٩٤٧م، تحصل على أضخم عائدات للنفط في الشرق الأوسط. والجزء الرئيسي من هذه الأموال يصرف على مشروعات الإنشاء والتعمير والمشروعات التي تعود على الاقتصاد القومي بالتقدم والازدهار والحكومة مهتمة أولا بالانتهاء من تنفيذ مشروعات الصحة والتعليم والإسكان. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تقوم باستثمار جزء من هذه العائدات في الخارج، حتى تكون مصدرا من مصادر إيرادات الحكومة في الأوقات التي تنخفض فيها عائدات النفط.

وقد بلغت مدفوعات الشركة إلى الحكومة خلال عام ١٩٤٨م مبلغ ستة ملايين دولار ولكن بعد إعادة النظر في الاتفاقية المبرمة بين الشركة والحكومة، وزيادة الإنتاج ارتفعت المدفوعات إلي حوالي ١٢.٤ مليون دولار في عام ١٩٤٩م، ولم تزد العائدات عن هذا المستوى كثيرا في عام ١٩٥٠م على الرغم من زيادة الإنتاج، نظرا لتخفيض قيمة الاسترليني. وعندما عقدت الاتفاقية الجديدة في عام ١٩٥٠م - ١٩٥١م ارتفعت العائدات بسرعة إلي مبلغ ثلاثين مليونا من الدولارات في عام ١٩٥١م، وإلى ١٦٥.٢ مليونا من الدولارات في عام ١٩٥٢م، وإلى ١٩١.٨م مليونا من الدولارات في عام ١٩٥٣م، وإلى ٢١٧.٨ مليونا من الدولارات في عام ١٩٥٤م. والمبلغ الممثل للعائدات في عام ١٩٥٤م يشمل أيضا بعض المتأخرات منذ عام ١٩٥١م وكان هناك خلاف بشأنها ثم سوي الأمر.

وعلى أساس الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة في عام ١٩٥١م. يتبين أن عائدات النفط في الوقت الحاضر تمثل ٩٠٪ من الدخل القومي للكويت. ويشرف مجلس الإنشاء على تنفيذ المشروعات الكبرى التي شملت إنشاء مصنع لتقطير مياه البحر المالحة وإنتاج مياه عذبة صالحة للشرب، وإنشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية، وإنشاء شبكة من الأنابيب لتوزيع الغاز، وإنشاء أربعة مستشفيات

حكومية وعيادات للأسنان، تقدم الخدمات الطبية مجانا للشعب، ومدرسة ثانوية، وكلية صناعية من المعتزم اتخاذها مركزا للدراسات الهندسية في الشرق الأوسط في المستقبل، وأكثر من خمسين مدرسة، يتلقى الطلبة فيها العلم مجانا. وينتظر أن يتم إعادة بناء مدينة الكويت، في مدى خمسة عشر عاما. وليست المدفوعات السابقة الذكر التي تدفعها شركة النفط، هي المصدر الوحيد للعائدات. فإن هناك أيضا عائدات من المنطقة المحايدة، وهناك أيضا مصروفات شركة النفط في إمارة الكويت. وكل هذه الأموال تكون جزءا من العملة الأجنبية الداخلة إلى البلاد، كما تساهم في ازدياد العملة النقدية التي أساسها الروبية الهندية، بل إن هذه الأموال تزيد من أهمية عمليات استخراج النفط بالنسبة للكويت.

أخبار متفرقة

(مدخرات النفط في العالم)

العدد (١٣٠) السنة الثالثة في ٣٠/٦/١٩٥٧

وتحت عنوان «ماذا تريد أن تعرف؟» وهو باب للأسئلة والأجوبة، نشرت صحيفة «إنكواير - أي المستفسر» الصادرة في ولاية فيلادليفا الأمريكية، بتاريخ ٢ أبريل ١٩٥٧، سؤالا عن الكويت نورده فيما يلي:

السؤال: ما الدولة التي تملك أكبر مدخرات النفط في العالم؟ وهل المملكة العربية السعودية تملك مدخرات نفطية أكبر، أم إيران..؟

الإجابة: إن الدولة التي تملك أكبر مدخرات النفط في العالم هي الكويت. وقد روجعت التقديرات لمدخرات النفط الضخمة في الكويت عدة مرات، وزيدت هذه التقديرات في كل مرة، ولكنها مع ذلك تعتبر تقديرات منخفضة أي أقل بكثير من الواقع. ويبين أحد التقديرات الحديثة لمدخرات النفط في الكويت، أنها بلغت خمسين بليونا من البراميل. وتلي الكويت، المملكة العربية السعودية، وتقدر مدخراتها النفطية بحوالي سبعة وثلاثين بليونا من البراميل. وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية، في المرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية، وتقدر مدخراتها النفطية بحوالي واحد وثلاثين بليونا من البراميل.

أما مدخرات النفط في إيران فتقدر بحوالي سبعة وعشرين بليونا من البراميل.

ثروة الكويت

(١) إنتاج نفط الكويت يتعدى ٦٠ مليون طن سنويا

العدد (١٤٤) السنة الثالثة في ١٣/ ١٠/ ١٩٥٧م

تجري الآن زيادة طاقة وسائل شحن النفط الخام في ميناء الأحمدي إلى مليون ونصف مليون برميل في اليوم، هذا بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة في وسائل شحن المنتجات النفطية وتزويد السفن بالوقود.

ويجري العمل أيضا في بناء رصيف ثان في الميناء يصلح لاستقبال الناقلات التي تبلغ حمولتها مائة ألف طن أو أكثر. وأصبح معدل الإنتاج في الكويت في الوقت الحاضر يزيد بمراحل على ستين مليون طن في السنة، ويجري الآن تقدير غزارة واتساع الحقول الجديدة التي تم استكشافها في شمال الكويت، وتزداد صناعة النفط ارتباطا يوما بعد يوم بالمجتمع المحلي الذي يتطور تطورا سريعا.

ضخامة صناعة النفط في الكويت:

نشرت مجلة (النفط) اللندنية في عددها الصادر بتاريخ سبتمبر ١٩٥٧م، مقالا تحت عنوان «ثروة الكويت» ننشر فيما يلي الجزء الأول منه:

إن كل ما يتعلق بصناعة النفط في الكويت يبدو فائق الضخامة فحقل البرقان يعد من أكبر حقول النفط في العالم. ويتدفق النفط المستخرج، بفعل الجاذبية في ثمانية خطوط من أنابيب النفط، بينها خط أنابيب يبلغ قطره أربعا وثلاثين بوصة، وبذلك يعد من أضخم خطوط أنابيب النفط في العالم. ويجري النفط عبر هذه الخطوط إلى ميناء الأحمدي الذي يعد أكبر ميناء لشحن النفط في العالم. والتوسيعات التي يجري العمل فيها في الوقت الحاضر -وهي جزء من برنامج التوسع الشامل الذي تعتزم شركة النفط تنفيذه- سترتفع بالإنتاج ارتفاعا عظيما بالنسبة لمستواه الحالي الذي تعدى فعلا ستين مليونا من الأطنان في العام.

وإلى جانب المدخرات الهائلة التي تضمها حقول البرقان والمقوع والأحمدي، توجد في شمال الكويت حقول جديدة (حقلان وربما ثلاثة) لم يتحدد حتى الآن مدى اتساعها، ومازال الأمر يحتاج إلى القيام بعمليات حفر استطلاعية أخرى قبل إمكان التحقق من مدى طاقة هذه الحقول الجديدة.

عمليات التوسيع في الميناء:

وتجري في الوقت الحاضر عمليات توسيع ضخمة في ميناء الأحمدي، ستزيد من طاقة وسائل شحن النفط زيادة كبيرة. وقد أدخل في الاعتبار، عند تصميم هذه التوسيعات عدد الناقلات بالغة الضخامة، التي ينتظر أن يستقبلها الميناء في المستقبل. فيصمم الآن بناء رصيف ثان في مياه أكثر عمقا من مياه الميناء الحالي. وسيسمى الرصيف الجديد باسم الرصيف «الشمالي» نظرا لوقوعه على بعد أربعة أميال إلى الشمال من الرصيف الحالي. وستتمكن الناقلات الضخمة التي تبلغ حمولتها مائة ألف طن أو أكثر، من الرسو على الرصيف الجديد. وقد أصبح في استطاعة السفن التي تبلغ حمولتها ثمانين ألف طن أن ترسو على الرصيف الحالي، ويتراوح أقل عمق للمياه عنده بين أربعين وتسع وأربعين قدما. ولم يكن هناك ما يدعو إلى توافر هذا الحد الأدنى للعمق حينما بدأ استخدام الرصيف في عام ١٩٤٩م، إذ أن أكبر الناقلات المستعملة حينذاك لم تكن تزيد حمولتها على ثلاثين ألف طن.

وقد قامت أخيرا ناقلتان من أكبر الناقلات في العالم بشحن النفط من هذا الرصيف في أسبوع واحد. وتسمى إحدى هاتين الناقلتين «يونيفرس كوماندر» وقد قامت في باكورة رحلاتها من الكويت بشحن ما يقرب من واحد وثمانين ألف طن من نفط الكويت الخام إلى ميناء سانتوس في البرازيل. أما الناقلة الثانية فهي «يونيفرس ليدر» وقد شحنت بالنفط بسرعة ٥٢٢١ طنا في الساعة وهو أعلى رقم قياسي للشحن. أما السرعة العادية لتعبئة الناقلات الحديثة فهي لا تقل عن ألفي طن في الساعة، وكانت ٧٠٠ـ ٨٠٠ طن فقط في الساعة منذ عدة سنوات. ولا يوجد

أي ميناء آخر يضارع ميناء الأحمدي في إتاحة المجال للناقلات للتمتع بمزايا هذه السرعة في الشحن. وستكون هناك تسهيلات أفضل من ذلك في الرصيف الجديد حيث ستكون عملية الشحن بسرعة يبلغ متوسطها خمسة آلاف طن في الساعة، ويصل أقصاها إلى ٦٧٥٠ طنا في الساعة وذلك بفضل التوصيلات وخطوط الأنابيب الجديدة. ويمكن لثلاث من أكبر ناقلات النفط في العالم، أن ترسو في وقت واحد على الرصيف الجديد في أول الأمر، إذ أن نهايته تبعد عن الشاطئ بمسافة ٥٧٠٠ قدم ويتراوح عمق الماء عندها بين ٥٥ قدما و٦٠ قدما. وتبدأ الأعمال الإنشائية للرصيف في خلال الشهر الجاري، ويتم تنفيذه في خلال سنتين. أما نفقات الإنشاء فستبلغ حوالي ثمانية ملايين من الجنيهات الاسترلينية.

ويجري الآن زيادة طاقة الشحن الحالية إلى حوالي مليون ونصف مليون برميل من النفط الخام يوميا. وبالإضافة إلى ذلك ستنشأ وسائل جديدة لشحن زيوت الوقود سواء لتزويد السفن الراسية بالوقود أو لتعبئة الناقلات بها. وسيخصص أحد خطوط الأنابيب الثمانية لشحن المنتجات البيضاء. والعمل جار في الوقت الحاضر لإتمام خط تاسع قطره اثنتان وثلاثون بوصة، يمتد من المجمع الرئيسي لخزانات النفط الخام في الأحمدي إلى نقطة الشحن النهائية. وينتظر أن يبدأ استعماله قبل نهاية الشهر الحالي (سبتمبر) كما أنه قد تم إنشاء أربعة خطوط جديدة تحت الماء تنقل النفط إلى مرسيين بحريين جديدين. وقبل هذه التوسيعات الجديدة كانت توجد خمسة مراس بحرية وثمانية أخرى على الرصيف الحالي لشحن النفط.

توسيعات معمل التكرير:

في عام ١٩٥٦م شرعت شركة نفط الكويت في زيادة طاقة معمل التكرير في الأحمدي من ٤,١ مليون طن إلى ٨,٥ ملايين طن في العام أي من ثلاثين ألف برميل إلى تسعين ألف برميل يوميا. ومن المتوقع أن تتم أعمال التوسيع في أوائل عام ١٩٥٨م، ومما حتم وجوب القيام بهذه التوسيعات، ازدياد الحاجة إلى المقطرات الوسطى، وزيوت الديزل البحرية وزيت وقود المتخلفات، وفي عام

١٩٥٦م كان إنتاج معمل التكرير في الأحمدي ٤٧ ألف طن من زيوت الغاز والديزل و ٨٦٠ ألف طن من زيت الوقود و١٣ ألفا من المنتجات الأخرى، أي أن مجموع إنتاجه بلغ مليونا و٤٠٠ ألف طن. وخلال عام ١٩٥٦م تم تصدير ٥٣ مليون طن من النفط الخام وقد ذهب معظمه إلى أوروبا الغربية.

زيادة إنتاج الآبار:

وقد تم إعداد ثماني عشرة بئرا جديدة في حقل البرقان، وأربع آبار في كل من المقوع والأحمدي، للإنتاج التجاري خلال العام الماضي. كما أقيم مركز جديد للتجميع في البرقان، وبذلك يصبح عدد مراكز التجميع هناك أحد عشر مركزا.

وبذلك زادت طاقة التسهيلات الخاصة باستخراج النفط في جنوب شرقي الكويت إلى ٧٥ مليون طن في السنة أي بمعدل مليون ونصف مليون برميل في اليوم. كما يجري الآن إنشاء مركز آخر للتجميع هو المركز الثاني عشر.

أما من جهة الإنتاج في عام ١٩٥٦م فلم يزد كثيرا على مستواه في عام ١٩٥٥م، ولكن السبب في ذلك يعود إلى أزمة قناة السويس وقد أدت هذه الأزمة أيضا إلى الحد من إنتاج العام الحالي (١٩٥٧م) فقد كان الإنتاج في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي ١٤,٩ مليون طن، بينما كان الإنتاج في المدة المماثلة من عام ١٩٥٥م هو ١٩,١م مليون طن. إلا أن الإنتاج اطرد في الازدياد بنسبة كبيرة ابتداء من شهر مايو الماضي. وقد بلغ إنتاج الشهور الستة الأولى من هذا العام ٢٥,٢ مليون طن مقابل ٢٨,٨ مليون طن في الفترة المماثلة من عام ١٩٥٦م.

أما المستقبل فسيشهد ازديادا مستمرا، إذ سيزيد معدل الإنتاج من حقول النفط في جنوب شرقي الكويت، حيث تراقب حالة المستودع الأرضي مراقبة دائمة لتأمين الإنتاج في أفضل الأحوال كما سيجري الحصول على إنتاج حقول النفط التي تم استكشافها حتى الآن في شمال الكويت.

المدخرات والاستكشافات الأخيرة:

ومع أنه من الممكن الاستمرار في الحصول على إنتاج ضخم متزايد لسنوات عديدة من حقل البرقان، إلا أن الاهتمام في الوقت الحاضر يتجه اتجاها متزايدا نحو تقدير إمكانات القسم الشمالي من الكويت كمصدر إضافي للإنتاج في المستقبل. وقد سبق أن قدرت مدخرات النفط في الكويت بما يتراوح بين ثلاثين وأربعين بليون برميل، ولكن الاستكشافات الحديثة تدعو إلى تعديل هذا التقدير وزيادته زيادة جوهرية. غير أن مدى اتساع الحقول الجديدة مازال مجهولا، إذ لم يتم العمل حتى الآن إلا في بئرين حفرتا في منطقة (الروضتين) التي تقع على بعد حوالي ٥٠ ميلا إلى الشمال من مدينة الكويت. وقد عثر فيهما على النفط عقب أعمال الحفر الاستطلاعية التي أجريت عام ١٩٥٥م. كما تم حفر بئر واحدة في منطقة (البحرة) على بعد حوالي ثمانية أميال ونصف الميل إلى الجنوب الشرقي من الروضتين. وتم أيضا حفر بئر واحدة في منطقة (الصابرية) التي عثر فيها على النفط في العام الماضي وهي تقع على بعد سبعة عشرة ميلا إلى الجنوب الشرقي من الروضتين. ومما لا شك فيه أن منطقة الروضتين تحتوي على مستودع أرضي عظيم، إذ تضم أرضها عدة طبقات محتوية على النفط، يبلغ مجموع سمكها ألفا وخمسمائة قدم، وهو سمك غير عادي بالنسبة لحقول النفط. وقد عثر على النفط في البئر الأولى على عمق سبعة آلاف وسبعمائة قدم وتم حفرها إلى عمق عشرة آلاف وثلاثمائة وقدم واحدة. أما البئر الثانية التي تبعد مسافة ميلين إلى الجنوب الشرقي فقد عثر على النفط فيها على عمق سبعة آلاف وستمائة قدم وتم حفرها إلى عمق تسعة آلاف وستمائة وخمسة وتسعين قدما. وتختلف الطبقات الأرضية المحتوية على النفط في منطقة الروضتين عن مثيلتها في منطقة البرقان (ومجموع سمكها يتراوح بين ثمانمائة قدم وألف قدم) في أن طبقات النفط في منطقة البرقان تقع كلها فوق منسوب الماء، بينما طبقات النفط في منطقة الروضتين تفصل بينهما طبقات أرضية تحتوي على الماء مما قد يعيق الإنتاج فيها. ولا يعرف بعد ما إذا كانت الصابرية جزءا من حقل الروضتين. ولكن لا يحتمل أن تكون البحرة ضمن هذا الحقل إذ أنها تبعد عنه قرابة

عشرين ميلا . هذا والحفر مستمر لتقدير إمكانات هذه الاستكشافات الثلاثة ، بينما بدأ القيام بأعمال حفر استكشافية جديدة في منطقة مطربة التي تبعد ثلاثين ميلا إلى الجنوب الغربي من الروضتين .

ثروة الكويت

(٢) الكويت ثانية دول العالم المصدرة للنفط

ونسبة دخل الفرد فيها من أعلى النسب في العالم

العدد (١٤٥) السنة الثالثة في ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٧م

نشرت مجلة (النفط) اللندنية في عددها الصادر في سبتمبر ١٩٥٧م مقالا تحت عنوان (ثروة الكويت) وننشر فيما يلي الجزء الثاني منه (وقد سبق أن نشرنا الجزء الأول في العدد رقم ٤٤).

٥٠٠ جنيه استرليني للفرد سنويا:

تعتبر الكويت رابعة الدول الكبرى المنتجة للنفط وثانية الدول المصدرة له، إذ تأتي بعد فنزويلا مباشرة. وإذا قارنا بين هذه المكانة التي تحتلها الكويت بين حجمها كدولة وعدد سكانها البالغين ٢٠٦ آلاف نسمة فقط، وذلك بحسب الإحصاء الأول الذي تم حديثا، لتولانا العجب. إذ لم توجد أية مصادر طبيعية أخرى للثروة، قبل اكتشاف النفط سوى الميناء الذي قامت الدولة على أساسه أصلا. ومع ذلك فإن نسبة الدخل لكل فرد من السكان في الكويت تعتبر من أعلى النسب في العالم، إذ تبلغ حوالي (٥٠٠) جنيه استرليني في العام. والفضل في ذلك يعود إلى النفط.

وقد بدأت أعمال الإنشاء والإعمار تستأنف في نشاط قوي بعد فترة من الهدوء. كما أن نفقات الصيانة والإدارة للخدمات الاجتماعية الموجودة حاليا قد وصلت إلى رقم مرتفع. ومن المعتقد أن إيرادات النفط وصلت إلى حوالي مائة مليون جنيه في العام الماضي وقد قامت الحكومة بإنفاق ما يتراوح بين ٥٠ مليون و٦٠ مليون جنيه على المنشآت الجديدة وأعمال الصيانة والخدمات، أي أعلى بنسبة ٤٠٪ مما أنفقته في العام الذي سبقه. والمشروعات الجديدة تتضمن مشروعا يقتضي إنفاق ٦,٥ ملايين جنيه لتحسين ميناء الكويت (أي لتطهير القاع وبناء الأرصفة) حيث قامت ٤٢٤ سفينة بتفريغ شحناتها التي بلغت نصف مليون طن من البضائع

في العام الماضي. ويلي ذلك في جدول المشروعات القادمة بناء طريق طولها ٦٠ كيلومترا تمتد إلى البصرة، ومستشفى الصباح الجديد، وبناء كبير للبلدية ومركز توزيع جديد للمواصلات التليفونية.

سيارة لكل عشرة من السكان:

وتقوم الحكومة بدفع تعويضات في غاية السخاء عند انتزاع ملكية بعض المساكن أو الأراضي لشق طرق جديدة أو إقامة مبان حكومية. والحكومة الكويتية عن طريق دفع هذه التعويضات السخية تعمل على انتشار الثروة على نطاق واسع بين أفراد الشعب الكويتي. ومن د لائل الرخاء في البلاد أن عدد السيارات في الكويت قد أصبح الآن يزيد على عشرين ألف سيارة أي بنسبة سيارة لكل عشرة من السكان. وقد استوردت في العام الماضي سبعة آلاف سيارة، وفي العام الذي سبقه ٣٦٢٥ سيارة.

وتوجد في مدينة الكويت ست محطات لبيع وقود السيارات، ويجري بناء محطة سابعة فيها، كما توجد محطة واحدة في الأحمدي، وسيجري بناء محطات أخرى في قريتي الفحيحيل والجهرة. وخلال عام ١٩٥٦م استمر مستوى مبيعات جميع المنتجات النفطية الرئيسية في الارتفاع حتى زاد مجموعها عن ٧٥٠ ألف برميل مقابل ٥٨٥ ألف برميل في عام ١٩٥٥م. وأدخل الغازولين الممتاز في السوق أثناء العام الحالي، وقد بلغت نسبة المبيعات منه إلى جملة المبيعات من الغازولين ٤٠٪. وبلغ الاستهلاك المحلي عام ١٩٥٦م (باستثناء استهلاك شركة نفط الكويت) ما يقرب من ٥١٤ ألف برميل من الغازولين و١٤٣ ألف برميل من الكيروسين و١٠٠ ألف برميل من زيوت الغاز والديزل. وقد تم في العام الماضي مد خط من الأنابيب لنقل الغازولين الممتاز من ميناء الأحمدي إلى مركز التوزيع بشركة نفط الكويت في الشويخ.

الشركة والمجتمع المحلي:

وكلما نمت الكويت وتطورت، زاد ارتباط صناعة النفط بالمجتمع واندماجها

فيه. ففي أوائل عهد الشركة في الكويت كان لابد من استيراد كل شيء تقريبا ولكن التجار الكويتيين يقومون الآن بإمداد الشركة بجزء كبير من احتياجاتها، كما تقوم شركة النفط بالتعامل مع المقاولين الكويتيين دون غيرهم في كثير من أعمالها الإنشائية، كما تزداد كمية مشترياتها من السوق المحلية يوما بعد يوم. وقد بلغت قيمة المدفوعات التي حصل عليها المقاولون المحليون في عام ١٩٥٦م، للعمل في البرنامج الإنشائي الواسع النطاق، مبلغا يزيد على مليون ونصف مليون من الجنيهات.

وقد خصصت السلطات الحكومية مواقع في بعض أجزاء منطقة استخراج النفط، لبناء الحوانيت وغير ذلك من أغراض التجارة والعمل كمحلات إصلاح السيارات ومكاتب للأعمال في الأحمدي حتى تساعد هذه المنشآت التجارية على خلق مجتمع طبيعي مختلط بدلا من بقاء المنطقة صناعية بحتة. وينفسح المجال أمام الشركة لتنفيذ سياستها التي تهدف إلى توظيف الكويتيين في جميع الوظائف بمجرد توافر الأفراد ذوي المؤهلات الفنية اللازمة، وذلك بعد انتشار التعليم في الكويت انتشارا واسعا. وتحاول الشركة من جانبها توفير هذا الطراز من ذوي المؤهلات بإعداد مناهج دراسية فنية وإدارية. وقد قامت بتدريب ما يزيد على الألف من الكويتيين على الحرف اليدوية الفنية وذلك في مركز التدريب في المقوع.

وافتتحت شركة نفط الكويت مكتبا لها في مدينة الكويت على مقربة من باب الجهرة لكي تكون أكثر اتصالا بالدوائر الحكومية ودوائر الأعمال الكويتية على السواء. وإن إنشاء هذا المكتب وتعدد الاتصالات المحلية، يمثلان ما طرأ من تغير على وجهات نظر شركات النفط فيما يختص بعلاقتها في الأقطار التي تعمل فيها. فمنذ سنوات مضت كانت شركة نفط الكويت تميل إلى تركيز جهودها في إنتاج النفط وتصديره محتفظة بعزلتها عن بقية البلاد التي تستخرج النفط من أراضيها. أما اليوم، فبينما تتفادى الشركات الانزلاق إلى محيط السياسة تتجه نحو الاشتراك في مجرى الحياة العادية في البلاد التي تعمل فيها، ساعية إلى تحويل صناعتها إلى

صناعة محلية تستعين بالموظفين من أهل البلد بقدر المستطاع . وإن أكثر من جزء من ثلاثين جزءا من مجموع سكان الكويت (أي ستة آلاف رجل) يعملون في صناعة النفط . كما أن أرزاق بقية السكان تعتمد بعض الاعتماد بطريق غير مباشر على هذه الصناعة .

وقد بدأت الكويت في إنشاء صناعات أخرى ، كمصانع القوالب الرملية الكلسية مثلا ، بينما لاتزال صناعة بناء القوارب التقليدية وصيد اللؤلؤ قائمتين . كما أن التجارة مزدهرة في البلاد . وخاصة تجارة الترانزيت إذ يقوم التجار بإعادة تصدير ثلث ما يسترودونه من البضائع إلى بلاد أخرى .

وتعد الكويت أيضا طريقا تمر منها تجارة الذهب إلى الشرق . ومع أن الكويت تعتبر داخل منطقة العملة الاسترلينية ، إلا أنها سوق حرة لتبادل العملات الدولية . وأهميتها كسوق حرة للنقد تزداد يوما بعد يوم .

والواقع أن احتفاظ حكومة الكويت بجانب كبير من إيرادات النفط لأغراض الاستثمار يجعلها ممولا هاما لرؤوس الأموال الجديدة ، ولاشك في أن ما ينتظر من توسع آخر في إنتاج النفط سيزيد من أهمية الكويت ورخائها .

***

أخبار قصيرة

خط أنابيب من إيلات إلى شاطئ المتوسط

نشرت صحيفة الفينانشيال تيمس الصادرة بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٥٧م الخبر التالي من مراسلها في فلسطين المحتلة .

لقد تم بناء الجزء الثاني والأخير من خط الأنابيب الذي يمر عبر فلسطين المحتلة من ميناء إيلات على خليج العقبة إلى أسدود على شاطئ البحر الأبيض المتوسط .

وكانت المرحلة الأولى لهذا المشروع هي بناء خط أنابيب طوله ١١٥ ميلا من ميناء إيلات إلى بلدة بئر السبع، وقد انتهت هذه المرحلة منذ عدة أشهر.

وهكذا أصبح خط الأنابيب من إيلات إلى شاطئ المتوسط كاملا مستعدا للعمل. !

الكويت تتعاقد مع اليابان لبناء ناقلة حمولتها (٤٠) ألف طن

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة في ٢١ سبتمبر ١٩٥٧م، الخبر التالي نقلا عن مراسلها في طوكيو.

أعلنت اليوم شركة «ساسيبو» لبناء السفن أنها قد وقعت عقدا بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات مع شركة ناقلات النفط الكويتية، لبناء ناقلة حمولتها أربعون ألف طن. وسيتم تسليم الناقلة خلال واحد وعشرين شهرا وكانت شركة ساسيبو قد طلبت في مبدأ الأمر أن يتم الدفع بالدولارات ولكن تم الاتفاق على أن يتم الدفع بالاسترليني.

شرايين الحياة للغرب

العدد (١٨٦) السنة الرابعة في ١٧/ ٨/ ١٩٥٨م

تناولت مجلة «نيوزويك» الأمريكية الصادرة في ٢٨ يوليو ١٩٥٨م بالبحث أهمية نفط الشرق الأوسط بالنسبة للغرب فقالت تحت عنوان «شرايين الحياة للغرب» :

ما هو مقدار خطورة التهديد الذي وجه إلى نصيب الغرب في نفط الشرق الأوسط . . ؟

حتى الآن لم تتحول قطرة واحدة من النفط عن طريقها إلى الناقلات أو خط الأنابيب . وتعهدت حكومة الجمهورية العراقية أن تحترم اتفاقيات النفط مع شركة نفط العراق وشركائها . ولكن المستقبل يحمل في طياته كثيرا جدا من الغموض وقد كان الخطر عظيما لدرجة أنه كان يجب علينا ألا نترك شيئا للصدف .

وبينما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على إنتاجها الخاص من النفط ، نجد أن الشركات الأمريكية تحصل من منطقة الشرق الأوسط على نسبة كبيرة من مجموع إنتاجها (فمثلا يبلغ إنتاج شركة نفط الخليج في الشرق الأوسط ٥٣٪ من مجموع إنتاجها) .

وكذلك الدول الغربية فإنها تعتمد على منطقة الشرق الأوسط للحصول على ٧٥٪ من احتياجاتها النفطية . ولمواجهة أي احتمالات للطوارئ تقوم شركات النفط الأوروبية والأمريكية برسم الخطط بعناية ، بما في ذلك الاستغناء عن قناة السويس إذا ما دعت تطورات الموقف البلدان الأوروبية إلى الاتجاه إلى أمريكا الشمالية للحصول على احتياجاتها من النفط .

وقد كان الاتفاق تاما في الأسبوع الماضي بين رجال النفط ، على أنه من المحتمل أن تفقد الدول الغربية منطقتين من المناطق الأربع الرئيسية المنتجة للنفط في الشرق الأوسط ، ومع ذلك تستطيع تعويض هذه الخسارة دون بذل مجهود كبير ،

وذلك بزيادة الإنتاج في المنطقتين الأخريين. (وكمية الإنتاج في هذه المناطق الأربع هي، الكويت: ١,٤ مليون برميل يوميا، المملكة السعودية: ٩٢٨,٠٠٠ برميل يوميا، إيران: ٨٤٣,٠٠٠ برميل يوميا، العراق ٦٣٣,٠٠٠ برميل يوميا) ثم تقول مجلة «النيوزويك» إنه ليس من المحتمل أن يفقد الغرب دولة إيران (وهي حليف قوي للدول الغربية) والكويت (التي تربطها ببريطانيا معاهدة عسكرية).

ولكن ما الذي يحدث إذا خسر الغرب عن طريق النسف أو أي وسيلة أخرى خط الأنابيب الذي ينقل ٩٠ ألف برميل من نفط الشرق الأوسط يوميا إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط..؟

يعتقد رجال النفط أنه إذا حدث هذا فلن يتسبب في إحداث أي إحراج للدول الغربية إلا إذا أقفلت قناة السويس في وجه الملاحة في الوقت نفسه. (ويعتقد خبراء وزارة الخارجية الأمريكية أن قفل قناة السويس إجراء بعيد الاحتمال في الوقت الحاضر).

وتأثير خسارة خط الأنابيب على إمدادات النفط وعلى تكاليف النقل، يتوقف على عدد الناقلات المتوافرة. فإن إرسال ناقلة صغيرة إلى أوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح يتكلف ٤٠٪ أكثر مما لو أرسلت عن طريق قناة السويس، وفي حالة الناقلات حمولة ٣٢ ألف طن تكون الزيادة ٢٠٪، وفي حالة الناقلات حمولة ٤٠ ألف طن تكون التكاليف مساوية لتكاليف الناقلة الصغيرة عبر قناة السويس.

والدول الغربية في الوقت الحاضر لديها إمكانيات أكثر وطاقة ناقلات أكبر مما كان لديها أفي ثناء أزمة السويس. ففي عام ١٩٥٦م كان لدى الدول الغربية طاقة ناقلات مقدارها ٤١ مليون طن وكانت هذه الطاقة تستغل إلى أقصى حد، أما الآن فطاقة الناقلات تبلغ ٥٠ مليون طن منها ٦,٥ مليون طن عاطلة عن العمل وكذلك هناك ٣٦ مليون طن من الناقلات التي مازالت في دور البناء وأغلبها من الناقلات الضخمة.

هذا بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي أدى إلى بطء الأعمال وقلة استهلاك النفط في أمريكا وأوروبا الغربية، مما سيخفف من وقع أي نقص يطرأ على إمدادات النفط.

ولكن إذا حدثت أسوأ الاحتمالات، وسيطرت قوة أخرى غير الدول الغربية على جميع موارد النفط في الشرق الأوسط فماذا يكون الموقف..؟

ويجيب أحد خبراء النفط على هذا السؤال بقوله «إن الذي يسيطر على نفط الشرق الأوسط، سيضع الشروط التي يعيش بمقتضاها العالم الحر».

تقدم الكويت في ١٢ سنة

العدد (٢١٥) السنة الخامسة في ٨/ ٣/ ١٩٥٩م

نشرت مجلة «النفط» اللندنية في عددها الصادر في فبراير ١٩٥٩م مقالا بعنوان «تقدم الكويت في ١٢ سنة» قالت فيه:

لم يسبق لأي دولة أن شاهدت توسعا في صناعة نفطها يضارع في سرعتها التقدم الذي حدث في الكويت.

فقد بدأ الإنتاج في منتصف عام ١٩٤٦م، ووصل في نهايته إلى ٨٠٠ ألف طن. وفي عام ١٩٥٨م، أي بعد مرور ١٢ عاما زاد الإنتاج على ٧٠ مليون طن. ومع أن الإنتاج الفعلي دائما يتوقف على وسائل النقل والتسويق، إلا أن معدل الإنتاج الذي يمكن مناولته بالوسائل الحالية سيرتفع ارتفاعا كبيرا في هذا العام نتيجة البدء باستعمال رصيف الشحن الجديد والبدء في الإنتاج من حقل الروضتين الجديد في شمالي الكويت، وذلك في منتصف الصيف القادم.

طاقة الشحن حوالي ٧ آلاف طن في الساعة

ولما كان الرصيف الشمالي، الذي يقع على مسافة أربعة أميال شمالي الرصيف الجنوبي في ميناء الأحمدي، والذي بلغت نفقات إنشائه ثمانية ملايين من الجنيهات، يمتد مسافة ٥٧٠٠ قدم في الخليج العربي فإنه يستطيع استقبال ناقلتين حمولتهما ١٠٠ ألف طن في وقت واحد وذلك بالإضافة إلى ناقلتين أصغر منهما، أي أنه يستطيع استقبال ناقلات تبلغ طاقتها القصوى نحو ٣٠٠ ألف طن. ومن المتوقع أن يبلغ معدل نسبة الشحن خمسة آلاف طن في الساعة ومن الممكن الوصول بها إلى حد أقصى معدله ٦٧٥٠ طنا في الساعة.

أما الرصيف الجنوبي، وله ثمانية مراس أرضية وسبعة مراس بحرية تمدها بالنفط خطوط أنابيب موضوعة تحت مياه البحر، فإنه يستخدم الآن بكامل طاقته البالغة ٢٠٠ ألف طن في السنة.

وقد أمكن الوصول إلى أرقام قياسية في شحن الناقلات مرارا متعددة، وفي إحدى المرات أمكن إدراك معدل يزيد على سبعة آلاف طن في الساعة.

وهذا الميناء بلا ريب هو أكبر محطة نهائية لشحن النفط الخام في العالم، وهو الآن يعد للتخصص في شحن الناقلات الكبيرة شحنا سريعا. وقد شحنت منه الناقلة «يونيفرس أبولو» وتبلغ حمولتها ١٠٤ آلاف طن وتعد أكبر ناقلة في العالم، وذلك خلال رحلتها الأولى منذ بنائها.

حقول شمال الكويت

ويتم إمداد الرصيف الشمالي من المستودع الشمالي الذي يضم ١٥ صهريجا تبلغ طاقتها الإجمالية ٥٦٠ ألف طن، وثلاثة خطوط أنابيب قطرها ٣٨/ ٤٠ بوصة. وهناك خط أنابيب للنقل قطره ٣٠ بوصة وطوله ٨٠ ميلا يمتد إلى هذا المستودع من شمالي الكويت حيث ستتخذ التدابير لإنشاء محطات ضخ إضافية كلما توسع الإنتاج في الروضتين. ويشابه هذا الحقل حقل الزبير الذي يقع على مسافة ٣٥ ميلا عبر الحدود في العراق. ويحتمل أن يكون تركيب طبقات الحقل الذي تم العثور عليه في الصابرية، الواقعة على مسافة ٩ أميال في الجنوب الشرقي من الروضتين، مماثلا لتركيب حقل الروضتين. وقد تم إنجاز بئر الصابرية رقم ١ باعتبارها بئرا منتجة في حين أن بئر الصابرية رقم ٢، وهي تقع على مسافة ٥, ٢ ميلا نحو الشمال، لا تزال تنتظر عمليات الاختبار. وهناك حقل آخر وهو حقل البحرة، يقع على مسافة ٢٥ ميلا نحو الجنوب الشرقي. ومع أن الحقلين المذكورين مغلقان في الوقت الحاضر إلا أن التدابير متخذة، كما سبق لنا أن بينا، لجعل حقل الروضتين جاهزا للإنتاج. وقد تم حتى اليوم إنجاز ثلاث آبار، كما أنه تم حفر ١٥ بئرا أخرى إلى أعماق معينة، ثم تم تغليفها بانتظار تيسير وسائل الإنتاج. وتستمر أعمال الحفر الاستغلالي وذلك باستعمال برجين من أبراج الحفر.

حقل البرقان

وفي برقان، حيث تجاوز الإنتاج الإجمالي ثلاثة آلاف من ملايين البراميل في

شهر سبتمبر ستبدأ شركة نفط الكويت في منتصف هذه السنة باستخدام مصنع لضغط الغاز وذلك لحقن نحو ١٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم. وسيضاف فيما بعد مصنع آخر له طاقة مماثلة. ولا يصح القول بأن الحاجة إلى الضغط تعد من الأمور العاجلة فإن النفط يسيل من كافة الآبار في برقان، وذلك بمعدل ستة آلاف من البراميل في اليوم، وقد استمر بعض هذه الآبار في الإنتاج مدة سبع سنوات دون أن تخضع إلى أي تبدل في الضغط.

معمل التكرير

وفي معمل التكرير الموجود في ميناء الأحمدي، ستنجز في هذه السنة أعمال إنشاء وحدة للتهذيب البلاتيني للمنتجات النفطية الهيدروكربونية العامة وذلك لزيادة نسبة الأوكتين في كحول المحركات للأسواق المحلية. وبذلك يتم توسيع معمل التكرير، ذلك التوسيع الذي بدأ في السنة الماضية عندما أدى إنشاء الوحدات الجديدة إلى زيادة الطاقة ستة أضعاف، أي من ٣٠ ألف برميل في اليوم إلى ١٩٠م ألفا، وبنفقات بلغت ١٤ مليون جنيه.

وتم إنجاز أول معمل في شهر نوفمبر ١٩٤٩م، أي بعد ثلاث سنوات من بدء الإنتاج، وذلك بنصب وحدة تقطير هوائية لمعالجة ٢٥ ألف برميل في اليوم وإنتاج كحول المحركات من الصنف العادي وللكيروسين وزيت الغاز للاستهلاك المحلي ولإنتاج وقود الديزل البحري وزيت الوقود لاستعمال السفن. وتم في سنة ١٩٥٢م زيادة الطاقة إلى ٣٠ ألف برميل في اليوم، وفي سنة ١٩٥٣م تم نصب مصنع للقار طاقته ١٤ ألف طن، كما تم في سنة ١٩٥٦م البدء بصنع الكيروسين للطائرات. وشملت إضافات عام ١٩٥٨م وحدتين للتقطير الهوائي طاقتهما ٨٠ ألف برميل في اليوم، مع ١٦ صهريجا طاقتها ٢١٠ آلاف برميل لخزن ٢,٥ مليون برميل من الخام والمنتجات، ومولدين لإنتاج قوة مقدارها ١٥ ألف كيلو واط.

وتبلغ الغلة الآن نحو ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من الغازولين المقطر، و١٠٪ إلى ٢٠٪ من المقطرات الوسطى و٥٠٪ إلى ٦٠٪ من زيت الوقود الثقيل.

المصدر من نفط الكويت

وكان الهدف الرئيسي للتوسع إمداد الوقود إلى الناقلات التي تتسلم حملها في ميناء الأحمدي، تلك الناقلات التي يزداد عددها ازديادا مستمرا. فإننا نرى أنه في عام ١٩٥١م بلغت كميات النفط الخام التي تم تصديرها ٢٧ مليون طن، وبلغ عدد الناقلات التي تسلمت حملها ١٧٣٥ ناقلة، في حين أنه تم في عام ١٩٥٨م تصدير كمية مقدارها ٧٠ مليون طن من الخام كما تم شحن ٢٨١٥ ناقلة، وكانت أحجام هذه الناقلات ولا ريب أوسع كثيرا من سابقاتها.

السوق المحلية

ومع أن السوق المحلية للمنتجات النفطية لا تزال ضيقة إلا أنها قد توسعت توسعا سريعا بانتشار الرخاء انتشارا واسعا، لاسيما فيما يختص بالطلب للغازولين الذي بلغ استهلاكه في السنة الماضية نحو ٩٦٥٢٠ طنا مقابل ٨٧٢١٠ أطنان في عام ١٩٥٦م و٦٨٠٢٠ طنا في عام ١٩٥٥م. وهناك أربع محطات تقوم بتزويد البلاد بالغازولين وكلها ملك لشركة نفط الكويت. وكان يندر وجود السيارات في الكويت قبل الحرب، وكان فيها نحو ألف سيارة قبل عشر سنوات، إلا أن عدد السيارات اليوم يبلغ ٢٠ ألفا.

ويباع الغازولين بسعر بخس، أي نحو عشرة بنسات للغالون من الصنف العادي.

٢٨٠ ميلا من الطرق

وتسير السيارات العصرية في طرق لا تقل عنها حداثة إلا أن المسافات قصيرة بالنظر إلى صغر مساحة البلاد -أي ٦٥٠٠ ميل مربع- وقد أنجزت دائرة الأشغال العامة ٢٨٠ ميلا من الطرق وتعد ناحية إنشاء الطرق من النواحي التي تمكن الكويت إلى حد كبير من الاستغناء عن مساعدة الشركات الأجنبية.

الطاقة الكهربائية

ويتم بيع نحو ٢٢١٠٠ طن من الكيروسين في السنة وذلك بسعر ٦,٥ بنس للغالون. ويتم الطبخ بهذا الوقود إلى حد كبير وإن كان عدد كبير من البيوت يستعمل المطابخ والثلاجات الكهربائية. وقد أصبحت الإضاءة الكهربائية من الأمور العادية. وقد أدى نصب محطة قوى رئيسية ثانية بطاقة ٤٠ ألف كيلو واط إضافة إلى المحطة السابقة التي تبلغ طاقتها ٣٠ ألف كيلو واط إلى زيادة الطاقة الحكومية لتوليد القوى الكهربائية إلى معدل ٧٠ ألف كيلو واط.

ويتم تشغيل هاتين المحطتين بالغاز الطبيعي المرسل في خطوط الأنابيب من برقان، ذلك الغاز الذي يستعمل وقودا أيضا في مصنع تقطير مياه البحر وفي الصناعة في بلدة الكويت. وكان رجال المال المحليون يدرسون منذ مدة مشروع تأسيس مصنع للكيماويات يستخدم الغاز الطبيعي وقد قام سمو حاكم الكويت حديثا بمنح شركة استغلال الغاز الطبيعي، وهي شركة محلية، امتيازا لاستغلال الغاز السائل وتصريفه.

الميناء الجديد والتجارة

ومن الإصلاحات المهمة حفر قناة عميقة في خليج ميناء الكويت بنفقات تتراوح بين سبعة وثمانية ملايين من الجنيهات، وذلك لتجنب تفريغ السفن بواسطة الصنادل. وكانت وسائل المرفأ الطبيعي الفاخر -وهو مصدر الثروة الطبيعي الوحيد الذي تتمتع البلاد به باستثناء النفط- تخضع إلى ضغط شديد بالنظر إلى اتساع نطاق الواردات، ذلك الاتساع الذي رافق أعمال التطور، مما اضطر السفن في السنة الماضية، لا سيما السفن التي كانت تحمل المواد الإنشائية والأسمنت، إلى إضاعة وقت كبير. وكانت البضائع التي استوردتها الكويت على اختلاف أصنافها في عام ١٩٥٨م قد قدرت بنحو ٥٧ مليون جنيه فتم إعادة تصدير نسبة منها تراوحت بين ١٠٪ و١٥٪. ولا تشمل هذه البضائع واردات شركة النفط التي بلغت قيمتها في السنة الماضية نحو ١٥ مليون جنيه بالإضافة إلى مبلغ مقداره ٣٦٠ ألف جنيه في الشهر قامت الشركة بإنفاقه على المشتروات المحلية.

الأعمال الإنشائية

ولا ريب في أن الأعمال تسير قدما في إنشاء العمارات سواء كانت خصوصية أو حكومية، وتشمل العمارات الحكومية مستشفى يسع ٥٠٠ سرير. وتستوعب النفقات الحكومية التي توجه نحو التطور والصيانة والمصالح الحكومية اليوم نحو ٨٠ مليون جنيه في السنة من مجموع الإيرادات النفطية التي فاقت ١٢٠ مليون جنيه في ١٩٥٨م (أي أنها تضاعفت عما كانت عليه في عام ١٩٥٣م)، ويتم استثمار أكثر ما تبقى من هذه الإيرادات في الخارج لتكون ضمانا يصون البلاد عندما تبدأ الإيرادات النفطية بالانخفاض. وتعد المدارس الجميلة ودور السكنى والعمارات الحكومية والمصالح الصحية والمصالح الحكومية الأخرى دليلا على أن سرعة التطور في البلاد ضارعت سرعة التوسع الذي حل بإنتاج النفط، ذلك الإنتاج الذي يعد مصدر ثروة البلاد. إن الكويت القديمة التي كانت محاطة بسور قديم، قد تحولت خلال بضع سنوات إلى بلدة طرقها عريضة تحتشد فيها أحدث أنواع السيارات، تلك السيارات التي أحدثت انقلابا في التفكير بحيث أخذ البعض يقترح هدم أبواب المدينة القديمة، تلك الأبواب التي كان قد تقرر حديثا الاحتفاظ بها كآثار تاريخية بعد هدم أسوارها، وذلك لأنها تؤدي إلى ازدحام في حركة المرور. وقد تم كل ذلك في بحر سنوات قليلة أصبحت الكويت خلالها ثانية بلاد العالم في تصدير النفط.

الكويت في طريق التقدم

العدد (٢٩٩) السنة السادسة في ٣٠/ ١٠/ ١٩٦٠م

نشرت مجلة النفط اللندنية في عددها الصادر في سبتمبر ١٩٦٠م مقالا عن التقدم الاقتصادي في الكويت وخاصة في مجالي صناعة النفط وحركة التعمير. وفيما يلي نص هذا المقال:

تقدم الكويت المستمر:

إن الحظ الحسن الذي صادفته الكويت بصورة غريبة والطريقة الحكيمة التي تدير بها شؤونها يجعلانها تستمر في السير قدما إلى الأمام بثبات واستقرار. فقد ارتفع الإنتاج في النصف الأول من هذا العام حتى وصل إلى ١١٨ ,٠٣٣ ,٣٩ طنا طوليا، مقابل ٣٩٢ ,٣٤٧ ,٣٤ طنا في النصف الثاني من عام ١٩٥٩م. وبلغ مجموع إنتاج العام الماضي ٤٩٨ ,٤٣٧ ,٦٨ طنا، أي بانخفاض طفيف عن إنتاج العام السابق. ويدل التقرير السنوي لعمليات النفط الذي أصدرته مؤخرا شركة نفط الكويت على أن ناتج العام الماضي جاء من ٣١٩ بئرا منتجة، وأنه قد تم حفر ٤٩ بئرا منتجة خلال العام. وحفرت في برقان خمس آبار لحقن الغاز، تسمح بحقن مائة مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميا. واستمرت أعمال الحفر الاستغلالي في الروضتين، وقد انتهت الآن، وبدأ الحقل بالإنتاج في شهر أبريل من هذا العام. أما حقلا الصابرية والبحرة اللذان يقعان على بعد ٩ أميال و١٧ ميلا على التوالي جنوب شرقي الروضتين فقد أيدتا نجاحهما أعمال الحفر التجاوزي وسوف يتم قريبا وصلهما بوسائل الإنتاج. وفي مناقيش عثر على حقل جديد في العام الماضي على بعد ٢١ ميلا غربي برقان ووصل إنتاج البئر الاختبارية إلى عشرة آلاف من البراميل يوميا. وقد تم الآن حفر بئر منتجة ثانية، كما يجري حفر بئر ثالثة. والأمر الذي يزيد غرابة بالنسبة للكويت هو فشل بئرين استكشافيتين هما بئر دبدبة الواقعة على بعد ٢٥ ميلا شمال غربي مناقيش التي أوقفت أعمال الحفر فيها على عمق ٤٣٨ ,٩ قدما وبئر المطربة رقم (١) الواقعة على بعد ٣٠ ميلا جنوب غربي الروضتين، التي

أوقفت فيها العمليات على عمق ١١,٥١٦ قدما نتيجة للصعوبات الفنية التي تمت مصادفتها. أما بئر المطربة رقم (٢) فسيجري حفرها في أواخر هذا العام. وقد أجريت أعمال المسح البحري للمنطقة الواقعة تحت سطح البحر التي يشملها امتياز الشركة، وهي المنطقة التي تمتد إلى ستة أميال بحرية من الساحل، وذلك لإتمام أعمال المساحة العامة للمنطقة. (في أوائل عام ١٩٦٠م طلب حاكم الكويت إلى الشركات المختلفة تقديم عطاءات للحصول على امتياز في المناطق البحرية الواقعة وراء هذا الحد).

وفي ميناء الأحمدي تستمر الأعمال في تسجيل أرقام قياسية جديدة. ففي أوائل العام الماضي أخذت الناقلة (يونيفيرس أبولو) من الرصيف الجنوبي شحنة بلغت (١٠٥,٥٢٨) طنا. ومن الرصيف الشمالي الجديد الذي بدأ العمل من خلاله في شهر مايو عام ١٩٥٩م تم في مناسبة واحدة بعد رسو أول ناقلة تملكها الكويت، وهي الناقلة كاظمة، شحن أكثر من عشرة آلاف من الأطنان في الساعة خلال فترة خمس ساعات، وفي مناسبة أخرى شحنت إحدى الناقلات بكامل حمولتها بمعدل بلغ ٧,٩٢٣ طنا في الساعة. وفي عام ١٩٥٩م بلغ عدد الناقلات التي شحنت ٢,٤٨٨ ناقلة مقابل ٢,٤٥٦ ناقلة شحنت قبل ست سنوات، إلا أن حمولة الشحنات، بمعدلها البالغ ٦٥,١٠٩٤,٦٥٣ طنا، كانت أعلى بنسبة ٥٧,٨٪ وهذا دليل قاطع علي ارتفاع حجم الناقلات.

وارتفعت الكميات الداخلة إلي معمل تكرير ميناء الأحمدي في العام الماضي بأكثر من مليون طن، حتى وصلت إلى ٧,٠٥٨,٥٠٧ طنا طوليا تم تصدير ٣,٨٢٥,٥٣٨ طنا منها واستعمال ٢,٥٧٥,٥٨٩ طنا كوقود للناقلات. وشملت الصادرات ١,٣١١ طنا من البنزين الخفيف، و٧٨٣,٩٩٩ طنا من المقطرات الخفيفة، و٩٦٠,٠٦١ طنا من زيت الغاز، و٣٨٢,٥٣٦ طنا من زيت الديزل، و٣٨٠,٩٦٨ طنا من زيت الوقود الخفيف، و١,٣١٦,٦٦٣ طنا من زيت الوقود الثقيل. وحصلت الناقلات من الرصيفين على وقود بلغ مقداره ١,٩٠٠,٩٥٥ طنا

من زيت الوقود الثقيل، ٤٥٠,٠٧٩ طنا من زيت الوقود الخفيف، و٢٤,٥٥٥ طنا من زيت الديزل البحري. وفي ميناء الكويت الجديد التابع لحكومة الكويت، قامت شركة نفط الكويت ببناء أربعة صهاريج سعة كل منها ٥٠ ألف برميل لخزن وقود الناقلات بالجملة في الشويخ.

ومن خصائص السوق المحلية في الكويت سرعة نمو الطلب على الغازولين، فارتفعت مبيعاته في عام ١٩٥٩م بنسبة ٢٩٪ حتى وصلت إلى ١٢٤ ألف طن من الدرجات الممتازة. وبالإضافة إلى سرعة تزايد عدد السيارات، يجري توسيع شبكة الطرق المحدودة. ولكي يمكن تنفيذ برنامج بناء الطرق الحكومي، تم توسيع طاقة مصنع القار في ميناء الأحمدي لينتج ٢,٩٠٠ طن شهريا. وبلغ طلب السوق على الكيروسين في العام الماضي ٢٨ ألف طن، مقابل ٢٢ ألف طن في العام السابق. كما ارتفع الطلب على زيت الغاز بنسبة بلغت حوالي ٧٪ حتي وصل إلى ٣٩,٢٠٠ طن. وفي عام ١٩٥٩م تم بناء معمل لإنتاج غاز النفط المسيّل لتعبئته في زجاجات فتقوم بتوزيعه شركة محلية هي شركة استعمال الغاز الوطنية. وسوف تستدعي الضرورة الآن بناء معمل جديد يسمح لشركة النفط البريطانية في العام القادم بتصدير غاز النفط المسيل بالجملة إلى شركة إطارات برجستون في طوكيو.

ويزداد الاتصال بين شركة النفط والشعب الكويتي. فقد بلغ مجموع قيمة مشتريات شركة نفط الكويت -بوساطة التجار الكويتيين- ٢٤,٦ مليون روبية في عام ١٩٥٩م، كما بلغ مجموع ما دفعته الشركة للمقاولين ٨٧,٤ مليون روبية، أي بزيادة طفيفة عن المبالغ التي دفعت للمقاولين في عام ١٩٥٨م والتي بلغ مجموعها ٨٥,٥ مليون روبية. وارتفع عدد كبار الموظفين العرب في الشركة إلى ١٤٠، مقابل ١٠٠ في العام السابق و٥ فقط في عام ١٩٥٥م. وفي الشهر الماضي عين اثنان من الكويتيين لأول مرة في مجلس إدارة الشركة، وبذلك ارتفع عدد أعضاء المجلس إلى عشرة.

الموضوع الرابع

امتيازات تنقيب نفط الكويت

- تمهيد :

- شركات البترول في الشرق الأوسط

العدد (٣٢) السنة الأولى في (٢٣/ ٧/ ١٩٥٥)

- أوروبا الغربية تعتمد على السيطرة على نفط منطقة الشرق الأوسط ـ وأمريكا تمتلك ٥٥٪ من امتيازات نفط المنطقة

العدد (١٣١) السنة الثالثة في (٧/ ٧/ ١٩٥٧)

- بيان بشأن امتيازات النفط الجديدة

العدد (١٧٣) السنة الرابعة في (١١/ ٥/ ١٩٥٨)

- الصحف العالمية تكتب عن الامتيازات الجديدة

العدد (١٧٥) السنة الرابعة في (٢٥/ ٥/ ١٩٥٨)

- امتيازات جديدة

العدد (٣١٥) السنة الرابعة في ٢٨٩/ ١٩٦١)

الموضوع الرابع

امتيازات تنقيب نفط الكويت

تمهيد:

تقوم بأعمال التنقيب عن النفط في الكويت **شركة نفط الكويت المحدودة** التي تأسست في عام ١٩٣٤م وذلك بالمناصفة بين شركة النفط الإنجليزية الإيرانية المعروفة الآن باسم **«شركة البترول البريطانية BP»** وشركة «**غالف للزيت** Gulf Oil» المعروفة الآن باسم شركة «شيفرون».

وقد حصلت شركة شل Shell لاستثمار البترول المحدودة على امتياز بترولي يغطي شواطئ الكويت وذلك في عام ١٩٦١م. وقد منحت الشركة بموجب هذا الامتياز الحق في الكشف عن النفط واستخراجه من داخل منطقة الامتياز المتفق عليها في العقد كما كان لها حق تكرير جميع هذا النفط أو بعضه، ونقله أو بيعه داخل دولة الكويت لمدة ٤٥ عاما.

وقد توقف نشاط هذه الشركة في عام ١٩٦٤ انتظارا لتسوية مشاكل تتعلق بالحدود الدولية بين الكويت وجاراتها. وقد أنهي حق هذا الامتياز في عام ١٩٧٩. وقد منحت الحكومة **شركة البترول الكويتية الأسبانية** امتيازا للكشف عن النفط واستخراجه في عام ١٩٦٧ لمدة ١٥ عاما، وذلك في المناطق التي سبق أن تخلت عنها شركة نفط الكويت المحدودة وقد أنهت هذه الشركة أعمالها في عام ١٩٧٨.

وفي عام ١٩٧٤ صدق مجلس الأمة الكويتي على اتفاقية المشاركة والتي حصلت دولة الكويت بموجبها على ٦٠٪ من الشركة (شركة نفط الكويت المحدودة) ومرافقها، وبذلك تبقى ٤٠٪ من ملكية الشركة توزعت مناصفة بين كل من شركتي البترول البريطانية BP وغالف للزيت، وفي عام ١٩٧٥ تملكت حكومة الكويت الشركة وعملياتها المختلفة بالكامل.

وفي شهر مايو من عام ١٩٧٨ عهد إلى شركة نفط الكويت القيام بعمليات الإنتاج في المنطقة المقسومة التي كانت تعمل فيها شركة أمين أويل Amin Oil ، وذلك قبل انتهاء موعد امتيازها . وفي عام ١٩٨٠ صدر مرسوم أميري بتأسيس مؤسسة البترول الكويتية وأصبحت جميع شركات النفط تابعة لها . وتتمثل الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية في الآتي(١) :

* **شركة نفط الكويت** وتشمل أنشطتها القيام بعمليات الاستكشاف ومسح المناطق البرية والبحرية وحفر الآبار الاختبارية وتطوير الحقول العاملة ، إلى جانب القيام بعمليات الحفر التنقيبي وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي وسائر المواد الهيدروكربونية الأخرى في الكويت .

* **شركة البترول الوطنية الكويتية** وتتولى مسؤولية التكرير وتصنيع الغاز وتسويق المنتجات البترولية في السوق المحلي .

* **شركة صناعة الكيماويات البترولية** وتقوم بعمليات تصنيع وتسويق الأسمدة والمنتجات البتروكيماوية .

* **شركة ناقلات النفط الكويتية** : وتقوم بكافة عمليات نقل النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز المسيّل إلى مختلف أنحاء العالم وتعبئة الغاز المسيّل في اسطوانات مختلفة الأحجام للاستهلاك المحلي .

ولمتابعة أهدافها المتعلقة بالتنويع والمرونة قامت المؤسسة بتوسيع عملياتها الخارجية من خلال شركتين أسستهما لهذا الغرض وهما :

* **الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبيك)** وتأسست في شهر أبريل عام ١٩٨١م وهي مسؤولة عن الاستثمار في عمليات التنقيب عن البترول واستغلاله خارج الكويت .

---

(١) شركة نفط الكويت (ش . م . ك) كتيب «تقدم ورخاء» .
إصدار خاص بمناسبة الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على تصدير أول شحنة من نفط الكويت - الكويت ١٩٩٦ ص ٢٠ .

* **شركة البترول الكويتية العالمية (كي بي آي)** وتأسست في عام ١٩٨٢م بهدف إدارة وتشغيل عمليات ومرافق التكرير والتوزيع التي تمتلكها المؤسسة في أوروبا.

* كما أقدمت مؤسسة البترول الكويتية على استملاك الشركة الأمريكية سانتافي انترناشيونال في ديسمبر ١٩٨١م والمعروفة حاليا **بشركة سانتافي انترناشيونال هولدنجز (كيمان)** والمتخصصة في مجالات التنقيب وتطوير إنتاج النفط والغاز إضافة إلى تقديم خدمات الحفر عالميا.

* وفي مارس ١٩٨٧م أصبحت **الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو)** إحدى شركات مؤسسةالبترول الكويتية بعد أن قامت المؤسسة بشراء جميع أسهم كافكو من شركة البترول الوطنية الكويتية.

شركات البترول في الشرق الأوسط

العدد (٣٢) السنة الأولى في ٢٣/ ٧/ ١٩٥٥م

نشرت صحيفة «الإيكونومست» الصادرة في لندن بتاريخ ٢ يوليه ١٩٥٥م مقالا بعنوان (البترول والتغير الاجتماعي في الشرق الأوسط) قالت فيه: يمكن تقسيم المنافسة بين شركات البترول في الشرق الأوسط إلى ثلاث فترات. الأولى: مرت ولله الحمد منذ مدة طويلة، وهي فترة عصر البطولة، وكان الباحث عن البترول يدخل الصحراء ويفاوض مالكي الأرض من العرب، ثم يبدأ في التنقيب عن البترول، وليس أمامه إلا أحد احتمالين: إما الإفلاس وإما الإثراء دون أن يشعر بأدنى مسؤولية بما سيتخلف عن مغامرته هذه، ولا بتأثيرها في الشعوب المجاورة لهذه المنطقة.

ثم بدأت الفترة الثانية وصار واجبا على الشركات المختلفة أن توفر أسباب العيش والرفاهية لموظفيها حتى يستطيعوا العيش في وسط الصحاري، وبدأت هذه الشركات تقدم الخدمات الطبية والتعليمية والمنازل وأسباب التسلية وجميع التسهيلات الأخرى لجميع موظفيها غير مفرقة بين أجنبي ومواطن.

أما الفترة الثالثة فهي الفترة التي مرت في السنوات الأخيرة والتي عقدت فيها جميع الاتفاقيات بين شركات البترول والحكومات.

ولا نستطيع القول إن جميع شركات البترول مرت بهذه الفترات الثلاث. فمثلا شركة بترول البصرة لم تمر بالفترة الثانية، وهي الخاصة بتوفير وسائل المعيشة والتسهيلات لموظفيها، وذلك لأنها بدأت أعمالها في بلاد مستقرة توافرت فيها أسباب المعيشة.

أما في قطر والبحرين والكويت فقد أخذ الأمراء والشيوخ على عاتقهم إنشاء المنافع العامة من مدارس ومستشفيات وغيرها، بل لقد اعتبروا هذا واجبا عليهم أن يؤدوه لشعوبهم.

وفيما يلي ننشر جدولا بشركات البترول في الشرق الأوسط:

البلد	الشركات المنتجة	جنسية الشركات
البحرين	شركة بترول البحرين (بابكو)	أمريكية مسجلة في كندا
إيران	حتى عام ١٩٥١م: شركة البترول الانجليزية الإيرانية	بريطانية
	منذ عام ١٩٥١م: شركة البترول الإيرانية الوطنية	إيرانية
	منذ عام ١٩٥٤م: الشركة الوطنية وثماني شركات بريطانية وأمريكية، وفرنسية وهولندية (كونسرتيوم)(١)	بريطانية وأمريكية وفرنسية وهولندية
العراق	شركة بترول العراق	بريطانية وأمريكية وفرنسية وهولندية
	شركة بترول البصرة	،، ،، ،، ،،
	شركة بترول الموصل	،، ،، ،، ،،
	شركة بترول خانقين	بريطانية
الكويت	شركة بترول الكويت	بريطانية أمريكية
قطر	شركة بترول قطر	بريطانية وأمريكية وفرنسية وهولندية
المملكة السعودية	الشركة العربية الأمريكية للبترول (أرامكو)	أمريكية
المنطقة المحايدة:		
النصف التابع للكويت	شركة البترول الأمريكية المستقلة (أمين أويل)	أمريكية
النصف التابع للسعودية	شركة البترول الغربية للباسيفيك	أمريكية

---

(١) الكونسرتيوم: مكون من شركة البترول الإنجليزية ٤٠٪ وشركة شل الهولندية ١٤٪ وشركة سكوني فاكوم، الخليج، وهي مكونة من شركة ستاندارد نيوجرسي، وشركة ستاندارد كاليفورنيا وتكساس، كل منهما ٧٪ وشركة البترول الفرنسية ٦٪ وتسع شركات أمريكية مستقلة تحصل كلها على ٥٪.

وشركات البترول تمنح موظفيها مرتبات طيبة، ولقد قدرت مصروفات شركة بترول البحرين بمبلغ خمسة ملايين دولار في العام، وفي العراق بلغت مصروفات شركات البترول ثمانية ملايين جنيه استرليني لعام ١٩٥٤م. أما شركة البترول الإنجليزية ـ الإيرانية فقد بلغت مصروفاتها لعام ١٩٤٩م ـ ١٩٥٠م مبلغ ٧٠ مليون دولار.

والوقود (البترول) في هذه البلاد رخيص ومتوافر وقد أدى ذلك إلى نشاط محلي في مختلف نواحي الحياة. وجميع شركات البترول، تبيعه إما خاما لمعامل التكرير المحلية أو مكررا بأسعار معقولة، وفي إيران والعراق تتولى الحكومة بيع البترول وتوزيعه على أفراد الشعب، بينما في الكويت تقوم شركة البترول ببيعه، أما في البحرين فهناك شركة خاصة لبيع البترول.

وبعض شركات البترول تبيع غاز الاستصباح للمنافع العامة -بعد أن تستوفي منه حاجتها الخاصة- بثمن مخفض، أو بثمن (التكلفة) فشركة بترول إيران تبيع الغاز مباشرة للشركة الوطنية الإيرانية للبترول في عبادان، وشركة بترول الكويت تبيع الغاز للحكومة الكويتية لإدارة محطة الكهرباء وتقطير المياه، أو قد تبيع الشركات الغاز بصورة غير مباشرة كما تفعل شركة بترول العراق إذ تستغله في توليد الكهرباء وتبيع الكهرباء لسكان مدينة كركوك.

والذي يزور إحدى بلاد الشرق الأوسط مثل الكويت أو البصرة يستطيع أن يشاهد أعمال التعمير والإنشاء قائمة على قدم وساق وتقدر المبالغ التي تصرف على الإعمار بمئات الألوف من الجنيهات كل عام.

مستقبل البترول: تقديرات المخزون منه

المناطق	مقدرا ببلايين البراميل الأمريكية	النسبة المئوية
العالم	١٦٢,٤	١٠٠٪
الشرق الأوسط	١٠٣,٩	٦٤٪
النصف الغربي من الكرة الأرضية	٤٤,٨	٢٧,٦٪
روسيا	٩,٥	٥,٨٪
الشرق الأقصى	٢,٧	١,٧٪
أوروبا وأفريقيا	١,٥	٠,٩٪

وتشترك بعض الشركات مع الحكومات في استعمال المنافع العامة -الكهرباء والمياه العذبة- مثل شركة بترول البصرة، بينما تعتمد شركات أخرى على نفسها في إقامة محطة للكهرباء والمياه العذبة مثل شركة أرامكو.

وكذلك في الخدمات الطبية، فشركة أرامكو، تعتمد على نفسها أيضا في هذه الناحية، بينما تقوم حكومة الكويت بتوفير الأطباء لجميع السكان بما فيهم موظفو شركة البترول، كما أنها تقوم بتجهيز المستشفيات بأحدث المعدات الطبية.

وفي بعض الأحيان تتعاون الشركة والحكومة في أداء عمل ما، مثل مقاومة وباء الملاريا أو مقاومة الذباب.

معامل التكرير والشركات التي تديرها

البلد	الموقع	السعة مقدرة بآلاف الأطنان٣	الشركات التي تديرها
عدن	عدن	٥,٠٠٠	الشركة الإنجليزية للبترول
البحرين	البحرين	١٠,٢٠٠	شركة بترول البحرين
إيران	عبادان	٢٥,٠٠٠	الكونسرتيوم
	كرمنشاه	١٢٥	شركة البترول الإيرانية
العراق	دورة بغداد	١,٠٠٠	إدارة التكرير التابعة لحكومة العراق
	الواند	٥٠٠	إدارة التكرير التابعة لحكومة العراق وشركة بترول خانقين
	المفتي البصرة	١٥٠	شركة زيتو
الكويت	ميناء الأحمدي	١,٥٠٠	شركة بترول الكويت
قطر	أم سعيد	٣٠	شركة بترول قطر
المملكة السعودية	رأس تنورة	٩,٥٠٠	شركة أرامكو

أوروبا الغربية تعتمد على السيطرة على نفط منطقة الشرق الأوسط

أمريكا تملك ٥٥٪ من امتيازات نفط المنطقة

العدد (١٣١) السنة الثالثة في ٧/ ٧/ ١٩٥٧م

نشرت صحيفة «كرونيكل» الأمريكية التي تصدر في ولاية كاليفورنيا، بتاريخ ٧ أبريل ١٩٥٧م، نقلا عن جريدة «نيويورك تيمس» الأمريكية الواسعة الانتشار، مقالا تحت عنوان «أوروبا الغربية تعتمد على السيطرة على نفط الشرق الأوسط» قالت فيه:

إن سلامة واقتصاد العالم الحر مرتبط ارتباطا وثيقا بمنابع النفط الغزيرة، في منطقة الشرق الأوسط. وفي الماضي، كانت أهمية هذه المنطقة، تعود إلى موقعها الاستراتيجي. وقد أضيفت في العصر الحاضر، ميزة أخرى قد تفوق الموقع الاستراتيجي في الأهمية، وهي النفط.

النفط الذي عثر عليه بكميات خيالية تحت رمال الصحراء ويقدر الخبراء أن منطقة الشرق الأوسط تحتوي أرضها على حوالي ثلثي مدخرات العالم منه.

وفي الوقت الحاضر يسيطر الغرب على هذه المنابع، ولكنها سيطرة غير مستقرة، وإذا استطاع الاتحاد السوفيتي أن ينجح في السيطرة على المنطقة، فإنه بالتالي يستطيع بكل سهولة أن يسيطر على نصف الكرة الأرضية الشرقي كله.

والاتحاد السوفيتي لا يحتاج إلى نفط الشرق الأوسط. فإنتاجه في الوقت الحاضر أكثر من احتياجاته، وبالإضافة إلى ذلك، هناك مناطق شاسعة في الاتحاد السوفيتي تبلغ مساحتها ملايين عديدة من الأميال المربعة، يحتمل وجود كميات كبيرة من النفط بها، ولم تستكشف بعد.

وشحنات النفط من روسيا والبلاد الدائرة في فلكها إلى أوروبا تسير بمعدل مائة ألف برميل يوميا بينما يبلغ الإنتاج اليومي في روسيا والبلاد الدائرة في فلكها، مليوني برميل في اليوم الواحد.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ونصف الكرة الأرضية الغربي كله، قد يستطيع الحياة دون نفط الشرق الأوسط إلا أن نصف الكرة الأرضية الشرقي لا يستطيع الحياة دونه.

وخلال أزمة قناة السويس لم يكن يصل إلى نصف الكرة الشرقي سوى ثلثي احتياجاته من النفط، ولم يستطع نصف الكرة الغربي تعويض هذا النقص تعويضا كاملا، حتى ولو لفترة قصيرة، فنصف الكرة الغربي قد يستطيع الحياة دون نفط الشرق الأوسط ولكنه لا يستطيع تصدير كميات كبيرة من النفط إلى النصف الشرقي ولو لفترة قصيرة كما ثبت في أثناء أزمة القناة.

احتياجات الاستيراد:

وإذا حرمت أي دولة من دول العالم الحر من نفط الشرق الأوسط، في أي وقت من الأوقات، لكان معنى هذا أن بلايين الدولارات التي تستثمرها الولايات المتحدة الأمريكية في المعونات العسكرية والاقتصادية، قد ذهبت أدراج الرياح.

وأوروبا الغربية، يجب أن تستورد ٩٥٪ من احتياجاتها النفطية والجزء الأكبر منها يأتي من منطقة الشرق الأوسط. وقد كان هذا الجزء يبلغ كمية قدرها مليونا برميل في اليوم الواحد، قبل أزمة قناة السويس.

وتقع أغلب منابع النفط في الشرق الأوسط، حول الخليج العربي الذي يبلغ طوله حوالي ٦٠٠ ميلا، وأهم هذه المنابع يقع في دول إيران والعراق والمملكة السعودية، والمحميات البريطانية، وهي الكويت وقطر والبحرين.

ويبلغ إنتاج المنطقة، حوالي (٣,٦٥٠,٠٠٠) برميل يوميا علما بأن الإنتاج في إيران لم يصل بعد إلى مستواه السابق لعملية التأميم التي قام بها الدكتور مصدق. وهذا الإنتاج يبلغ نصف مجموع إنتاج الولايات المتحدة. وقد تسبب تخريب خط أنابيب شركة نفط العراق الممتد عبر الأراضي السورية، ووقف الملاحة في قناة السويس في انخفاض إنتاج المنطقة بنسبة ٣٠٪.

نصيب الولايات المتحدة :

وبعد حوالي نصف قرن من التغييرات والتبديلات، انتقلت فيها حقوق امتيازات استخراج النفط من فريق إلى فريق، أصبحت هذه الحقوق موزعة في الوقت الحاضر بالنسب الآتية: ٥٥٪ للشركات الأمريكية، و٣٥٪ للشركات البريطانية، و١٠٪ للشركات الفرنسية والهولندية وبعض الشركات الأخرى.

وقد بلغت العائدات التي حصلت عليها الدول والإمارات المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، مبلغ ٩١٢ مليون دولار في عام ١٩٥٥م، والمعتقد أنها تخطت هذا الرقم في عام ١٩٥٦م، على الرغم من انخفاض الإنتاج الذي حدث خلال الشهرين الأخيرين من العام. وقد ازداد تدعيم اقتصاد كل دولة من الدول المنتجة للنفط، عن طريق أجور الخدمات الاقتصادية التي تؤديها شركات النفط في المنطقة، وزادت مستوردات المنطقة إلى أكثر من الضعف خلال المدة من عام ١٩٤٨م إلى عام ١٩٥٥م. فقد كانت قيمة البضائع المستوردة في عام ١٩٤٨م ثلاثمائة مليون دولار، فارتفعت في عام ١٩٥٥م إلى ٦٧٥ مليون دولار.

والدول التي يمر النفط في أراضيها تحصل أيضا على عائدات كبيرة. فإن الأرباح الناتجة عن نقل النفط خلال خط أنابيب، تقسم بنسبة قد تصل إلى ٥٠٪ بين الشركات والدول التي يمر النفط عبر أراضيها، أو قد تعامل بنفس الأساس الذي تعامل به الدول المنتجة للنفط.

وإحدى المشكلات التي تواجه نفط الشرق الأوسط، هي مشكلة نقله إلى الأسواق. وأقصر طريق إلى أوروبا وشرق أفريقيا، هو خط الأنابيب المتجه إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط، ثم ينقل بعد ذلك بواسطة الناقلات. ويلي هذا الطريق، النقل بواسطة الناقلات رأسا من منطقة الإنتاج إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية، عن طريق قناة السويس.

وقبل أزمة القناة، كانت كمية ٢,٤ مليون برميل من نفط الشرق الأوسط تنقل

يوميا عبر قناة السويس، وعن طريق خطوط الأنابيب المتجهة إلى البحر الأبيض المتوسط، إلى شمال أفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ونظرا لأنه من المتوقع زيادة هذه الكمية عاما بعد عام فإن من المسائل الحيوية، إيجاد طرق أخرى لنقل النفط، أكثر أمانا وضمانا ضد الانقلابات أو التغيرات السياسية أو الاقتصادية.

وطاقة خط الأنابيب في الوقت الحاضر هي ٨٥٠ ألف برميل يوميا، والكمية الباقية من احتياجات الأسواق يجب أن تأخذ طريقها من الخليج العربي بواسطة الناقلات.

النفط الإيراني:

وتعتبر إيران أقدم بلد منتج للنفط في الشرق الأوسط، وقد عثر عليه هناك بكميات تجارية في عام ١٩٠٨م. وبعد مضي عدة سنوات حصلت على امتيازات استخراجه شركة النفط الأنجلو - إيرانية وبعد ذلك اشترت الحكومة البريطانية أكثر من نصف أسهم الشركة.

التأميم:

وفي عام ١٩٥١م، أقدمت الحكومة الإيرانية على تأميم منشآت النفط في بلادها. وعندما ترك الدكتور مصدق الحكم في عام ١٩٥٣م، بدأت المفاوضات لتسوية المشكلة وفي السنة التالية تولت مجموعة من الشركات أطلق عليها اسم «الكونسورتيوم» الإشراف على عمليات استخراج النفط، بينما اعتبرت جميع المنشآت ملكا للحكومة الإيرانية.

وطبقا لهذا التنظيم الجديد، تملك شركة النفط البريطانية -التي خلفت شركة النفط الأنجلو-إيرانية- نسبة ٤٠٪ من مجموع الإنتاج الإيراني، وتملك مجموعة شركات شل الهولندية الملكية ١٤٪ وتملك شركة النفط الفرنسية ٦٪، وتملك الباقي ونسبته ٤٠٪ أربع عشرة شركة أمريكية.

والأرباح الناتجة تقسم مناصفة بين هذه الشركات والحكومة الإيرانية. وتقدر مدخرات النفط في إيران بكمية ٢٧ بليون برميل وقد بلغ الإنتاج منذ بدأ العمل بالتنظيم الجديد، معدلا قدره ستمائة ألف برميل يوميا في مقابل معدل قدره سبعمائة ألف برميل يوميا في عام ١٩٥١م، أي قبل التأميم. وينتهي امتياز استخراج النفط الإيراني الذي يشمل مساحة قدرها مائة ألف ميل مربع، في عام ١٩٩٤م. وقد بلغت عائدات الحكومة الإيرانية في عام ١٩٥٥م، مبلغا قدره أربعة وثمانون مليونا من الدولارات.

النفط العراقي:

وامتياز استخراج النفط العراقي، الذي منح في عام ١٩٢٥م، يعتبر أول امتياز منح لمجموعة من الشركات العالمية. وتنتهي مدته في عام ٢٠٠٠.

وكل من الشركات الآتية تملك ٢٣٪ من نفط العراق:

شركة النفط البريطانية، ومجموعة شركات شل الهولندية الملكية، وشركة النفط الفرنسية وشركة اتحاد تعمير الشرق الأدنى. وتملك عائلة جولبنكيان نسبة ٥٪.

وقد وصل الإنتاج في العراق إلى رقم قياسي في عام ١٩٥٦م وهو ٧٥٠ ألف برميل يوميا، وذلك قبل نسف خطوط الأنابيب بسبب الأزمة في الشرق الأوسط. وتقدر مدخرات النفط في العراق بحوالي ٢٧ بليون برميل. وبلغت عائدات النفط في عام ١٩٥٥م مبلغ ٢٢٣ مليون دولار استغل منها ٧٠٪ لتنفيذ المشروعات الحيوية في البلاد.

النفط السعودي:

وامتياز استخراج النفط السعودي تملكه شركة النفط العربية الأمريكية وهي مملوكة للشركات الآتية:

شركة ستاندارد (نيوجرسي) وشركة تكساس، وشركة ستاندارد (كاليفورنيا) وكل منها تملك ٣٠٪ من الأسهم أما الباقية ونسبتها ١٠٪ فتملكها شركة سكوني موبيل. وقد عثر على النفط في المملكة السعودية لأول مرة في عام ١٩٣٨م. وتنتهي مدة الامتياز الحالي في عام ١٩٩٩م.

وقد بلغ الإنتاج في المملكة السعودية معدلا قياسيا هو ١,١ مليون برميل يوميا، قبل أزمة القناة. وتقدر مدخرات النفط في السعودية بحوالي ٢٧ بليون برميل. وحدث أول تنفيذ لاتفاقية اقتسام الأرباح مناصفة بين الشركات والحكومات في منطقة الشرق الأوسط، في المملكة السعودية عام ١٩٥٠م. وبلغت عائدات النفط في عام ١٩٥٥م مبلغا قدره ٢٧٥ مليون دولار وهو يعادل ٨٥٪ من دخل الحكومة السعودية.

نفط الكويت:

إننا لا نغالي إذا قلنا إن إمارة الكويت الواقعة على رأس الخليج العربي، هي أغنى منطقة بالنفط في العالم. وتقدر مدخرات النفط فيها بحوالي ٤٠ بليون برميل وبلغ إنتاجها رقما قياسيا هو ٢,١ مليون برميل يوميا.

وبلغت العائدات لعام ١٩٥٥م مبلغا قدره ٢٨٠ مليون دولار وهو يمثل ٩٠٪ من دخل الحكومة الكويتية. وقد خصص ثلث العائدات للإنفاق منه على مشروعات الإنشاء والتعمير والمصروفات الحكومية، أما المتبقي فيستغل جانب كبير منه في شراء السندات الأجنبية.

وامتياز استخراج النفط في الكويت، تملكه شركة اتحاد نفط الخليج وشركة النفط البريطانية وقد منح هذا الامتياز في عام ١٩٣٤م. وفي عام ١٩٥١م مدت مدة الامتياز حتى عام ٢٠٢٦.

نفط قطر :

وتملك امتياز نفط قطر ، نفس مجموعة الشركات التي تملك امتياز نفط العراق . وينتهي هذا الامتياز في عام ٢٠١٠ . وتقدر مدخرات النفط في قطر بكمية ١,٨ بمليون برميل . أما الإنتاج فيبلغ حوالي ١٥٠ ألف برميل يوميا . وبلغت العائدات في عام ١٩٥٥م مبلغا قدره ٣٦,٧ مليون دولار .

نفط البحرين :

امتياز استخراج النفط في البحرين تملكه شركتا ستاندارد (كاليفورنيا) وتكساس وينتهي هذا الامتياز في عام ٢٠٢٤ . وتقدر مدخرات النفط في البحرين بكمية ثلاثمائة مليون برميل . ويبلغ الإنتاج حوالي ثلاثين ألفا من البراميل يوميا . وبلغت العائدات في عام ١٩٥٥م مبلغا قدره ٧,٥ مليون دولار .

بيان بشأن امتيازات النفط الجديدة

العدد (١٧٣) السنة الرابعة في ١١/ ٥/ ١٩٥٨م

جاءنا من سكرتارية حكومة الكويت البيان التالي :

منح صاحب السمو حاكم البلاد المعظم امتياز زيت على حصته بنصف مشاع في بحار المنطقة المحايدة الكويتية/ السعودية مدته ٤٤,٥ سنة إلى شركة الزيت العربية المحدودة . وقد ألفت هذه الشركة جماعة من رجال الصناعة في اليابان على رأسهم السيد تارويا ماشيتا للعمل داخل هذه المنطقة . وقد لاقت الشركة منافسة شديدة من عدد من شركات الزيت البريطانية والأمريكية . هذا وإن شروط الامتياز الممنوحة من صاحب السمو ستدخل في اتفاقية رسمية تعقد لهذا الغرض وهذه الشروط مماثلة من نواح كثيرة لتلك التي يتضمنها الامتياز السعودي الممنوح للشركة اليابانية نفسها .

وبالإضافة إلى المدفوعات السنوية المبدئية وقدرها مليون ونصف مليون دولار في السنة والمدفوعات المؤجلة وقدرها مليون دولار كل سنة تسبق اكتشاف الزيت ، فإن اتفاقية الامتياز ستنص على عوائد وضريبة ومدفوعات إضافية أخرى لا يقل مجموع كلها عن ٥٧٪ من أرباح إنتاج الزيت ، مع حساب مثل هذه الأرباح على أساس الأسعار المعلنة . كما أن نسبة الأرباح العائدة للحكومة ستزيد على ٥٧٪ إذا كانت التكاليف زائدة نسبيا . كما ستستحق دفعة إضافية عندما يصل إنتاج الشركة إلى مستوى ٥٠ ألف برميل في اليوم وقدرها خمسة ملايين دولار .

وبموجب هذه الاتفاقية ستكون الشركة ملزمة بالعمل في التصفية والنقل والتسويق للمنتجات عندما يصل مستوى الإنتاج حدا اقتصاديا يسمح بذلك . وستدفع الشركة ٥٧٪ من أرباحها العائدة من هذه العمليات . ومن وجوه الامتياز الجذابة فصل عمليات الشركة لأغراض المحاسبة إلى مرحلتين الأولى الإنتاج وبيع الزيت ، والثانية العمليات الأخرى المشار إليها أعلاه . وبحسب هذا الفصل فإن

الخسائر الناشئة من إحدى المرحلتين لا تؤثر على المبالغ المستحق دفعها من الشركة من أرباحها من المرحلة الأخرى. كما أن الشركة لن تطالب بخصم النفقات التي تتكبدها أثناء الفترة السابقة لبدء تصدير الزيت ولن تقيدها على حساب الأرباح بعد اكتشافه، وجميع المدفوعات ستكون بالدولار الأمريكي.

وفيما يلي بعض المزايا الأخرى:

سيكون لصاحب السمو حق الخيار في أن يساهم بـ ١٠٪ من أسهم رأس المال بقيمة التكليف عند اكتشاف الزيت. كما سيكون لسموه الخيار في المساهمة بكل إصدار آخر للأسهم لحد ١٠٪ بسعر الإصدار. وستتعهد الشركة عند وصولها إلى حد معين من الإنتاج ببناء وصيانة معهد للأبحاث في الكويت على حسابها لدراسة الموارد الطبيعية وموارد المياه في الكويت وغير ذلك من النواحي الاقتصادية التي تهم البلد. وستعطي الشركة أفضلية لاستخدام الناقلات الكويتية إذا تساوت الاعتبارات الأخرى.

وسيكون من حق صاحب السمو تعيين سدس أعضاء مجلس إدارة الشركة من الكويتيين على ألا يقل عدد الكويتيين عن اثنين، وتعيين نصف أعضاء لجنة مشتريات الشركة من الكويتيين، وهذه اللجنة تؤلف للإشراف على مشتريات الشركة.

كما دخلت الشركة في تعهد لصاحب السمو بأن تبيع عند الحاجة ١٠٪ من إنتاجها للاستهلاك المحلي في الكويت و١٠٪ أخرى للبيع في البلاد العربية. وتعهدت الشركة بعدم بيع منتجاتها لدول معادية أو غير ودية، ولن تسمح لأي حكومة أجنبية بحق امتلاك أي مصلحة في أسهمها.

وستتخلى الشركة بعد مرور ثلاث سنوات علي اكتشاف الزيت عن ٢٠٪ من المنطقة غير المستغلة وعن ٢٠٪ أخرى من الباقي في كل خمس سنوات مرت.

وستبدأ الشركة في عملية التنقيب والاستكشاف في ظرف ستة شهور من توقيع

الاتفاقية الرسمية، وتبدأ الحفريات في ظرف سنتين من التوقيع. وإذا لم تعثر الشركة على زيت فإن الامتياز يجوز إنهاؤه بعد أربع سنوات ونصف إذا اختار صاحب السمو ذلك.

الصحف العالمية تكتب عن الامتيازات الجديدة

العدد (١٧٥) السنة الرابعة في ٢٥/ ٥/ ١٩٥٨م

تناولت أكثر الصحف العالمية، موضوع الامتيازات الجديدة التي منحتها حكومة الكويت للشركة اليابانية، بالكتابة والتعليق. فقالت صحيفة «الإيكونوميست» البريطانية في عددها الصادر يوم ١٠ مايو ١٩٥٨م تحت عنوان:

نفط الكويت لليابانيين؟

قرر حاكم الكويت أخيرا أن يمنح امتيازات التنقيب واستغلال النفط تحت سطح البحر في المنطقة المحايدة -التي تملكها الكويت والمملكة السعودية مناصفة غير محددة- إلى مجموعة من الشركات اليابانية التي سبق أن حصلت على حق المملكة السعودية في هذه الامتيازات، ولكن السعودية حصلت على نسبة ٥٦٪ فقط من الأرباح. وكل من الحكومتين لها الحق في المطالبة بأن تكون الأرباح، لا على أساس الإنتاج فقط، بل أيضا على جميع عمليات التكرير والنقل والتوزيع في الدول المستهلكة للنفط. وقد أثبتت الكويت أنها أبعد نظرا، عندما أوضحت أنها لن تمارس حقها في هذه العمليات حتى تطمئن إلى أنها -أي العمليات- تحقق أرباحا.

ويستطيع اليابانيون بعد أن حصلوا على امتياز التنقيب عن النفط تحت سطح البحر في المنطقة المحايدة من الحكومتين - الكويت والسعودية- مباشرة العمل في أقرب وقت. ومن بين الشركات التي يتألف منها الكونسورتيوم الياباني، لا توجد أية شركة نفط لها خبرة في أعمال التنقيب تحت سطح البحر، ولكن ليس من الصعب التعاقد مع شركات الحفر الأمريكية لتأدية هذا العمل. والاحتمالات كثيرة في وجود النفط بكمية كبيرة تحت سطح البحر في المنطقة المحايدة التي لا تبعد كثيرا عن حقل «السفانية» الواقع في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية. وإذا ما وجد النفط، فإن الشركات اليابانية التي يتألف منها الكونسورتيوم، قد تثبت أنها أكثر قدرة وإمكانية، مما سجلته على الورق في الاتفاقيات، في عمليات النقل والتكرير وبيع النفط للمستهلكين اليابانيين.

وسيتوقف الكثير من نجاح الشركة اليابانية على حصولها على نصيب من السوق اليابانية التي تستهلك في الوقت الحاضر حوالي اثني عشر مليون طن من النفط سنويا. وأن الشركة تستطيع الفوز بما تريده من السوق اليابانية، إما بتقديم أسعار منافسة أو بضمان معاملة أفضل من الحكومة اليابانية.

أما بالنسبة للشركات الأخرى التي لم يسعدها الحظ بالحصول على امتياز النفط الكويتي، فإن التعزية الوحيدة لها الآن، أنها أنقذت من الإحراج الذي كان سيتمخض عنه التعاون الوثيق مع شركة نفط -وهي الشركة اليابانية- قدمت إلى الحكومة السعودية شروطا لا توافق الشركات الأخرى عليها.

استقلال سياسة الكويت

ومما لا شك فيه أن الحكومة الكويتية بقبولها العرض الياباني -الأمر الذي تسبب في قلق شركات النفط البريطانية والأمريكية- قد أثبتت بصورة أكيدة استقلال سياستها عن سياسة بريطانيا وأمريكا.

أما إذا كانت عائدات النفط في الكويت ستزيد أو تنقص في المدى الطويل، فهذه مسألة لا نستطيع أن نحكم عليها الآن، وستكشف عنها السنوات المقبلة.

قلق الشركات البريطانية والأمريكية

وقالت صحيفة «نيوز كرونيكل» الصادرة يوم ١٠ مايو ١٩٥٨م إن اليابانيين كانوا يحاولون الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في الخليج العربي برأس مال قدره سبعون مليون جنيه استرليني. وقد أعلنت شركة النفط العربية اليابانية أمس أنها قد حصلت على الامتياز للتنقيب عن النفط في بحار المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية. وسيطير الخبراء اليابانيون إلى الكويت بعد عقد اتفاقية منفصلة مع بريطانيا التي تتولي القيام بتصريف الشؤون الخارجية للكويت.

وأن إقدام الشركات اليابانية على عمليات استخراج النفط بنسبة قدرها ٤٣٪

فقط من الأرباح، يسبب قلقا كبيرا بين الشركات البريطانية والأمريكية التي تعمل في هذه المنطقة على أساس اقتسام الأرباح مناصفة ٥٠٪.

اليابانيون يفوزون على الغرب

وكتبت صحيفة «ديلي إكسبرس» البريطانية الصادرة في ١٢ مايو ١٩٥٨م تحت عنوان «اليابانيون يفوزون على الغرب في الحصول على حقوق النفط» تقول نقلا عن مراسلها في الكويت: لقد وافق حاكم الكويت على منح الشركات اليابانية امتيازات للتنقيب عن النفط تحت سطح البحر في المنطقة المحايدة. وكانت الشركة العربية، اليابانية في طوكيو، قد توصلت في ديسمبر الماضي إلى اتفاق مشابه بخصوص نصيب المملكة السعودية في المنطقة المحايدة. وستدفع الشركة اليابانية لحكومة الكويت بمقتضى الاتفاقية الجديدة نسبة قدرها ٥٧٪ من الأرباح.

وكان مستر تاروياشيتا، رأس الوفد الياباني، قد صرح في مارس الماضي بأن الشركات البريطانية أو الأمريكية قد تتفوق في عروضها علي الشركات اليابانية للحصول على الامتيازات الجديدة. وكان الخبراء اليابانيون قد صرحوا في أثناء قيامهم بالمحادثات مع الحكومة السعودية، بأنهم يتوقعون العثور على حقول كبيرة في المنطقة المحايدة تكفي لإنتاج كمية قدرها ١٧٨ مليون جالون من النفط في عام ١٩٦٠م.

وكان من نتائج المنافسة الشديدة التي لقيها اليابانيون في أثناء محادثاتهم مع السعودية، من قبل الشركات البريطانية والأمريكية، أنهم اضطروا إلى تعديل الشروط الأصلية. فعدلت نسبة الربح التي ستدفع إلى السعودية من ٥٠٪ إلى ٥٦٪ كما أن اليابانيين سيدفعون إيجارا سنويا قدره ثلاثة ملايين من الدولارات (١,٠٧١,٠٠٠ جنيها استرلينيا) لقاء عمليات التنقيب والاستثمار.

الشعور العربي مع اليابانيين

وكتبت صحيفة «التيمس» اللندنية في عددها الصادر في ١٢ مايو ١٩٥٨م نقلا

عن مراسلها الدبلوماسي تقول: إن الاتفاق الذي حصلت الشركة العربية اليابانية بمقتضاه على امتيازات النفط الجديدة يجب أن يكمله اتفاق ثان بين الشركة والحكومة البريطانية، يشمل النواحي السياسية للامتيازات، فإن معاهدة عام ١٨٩٩ المبرمة بين الكويت والحكومة البريطانية تنص على أن تتولى الحكومة البريطانية تصريف الشؤون الخارجية لحاكم الكويت.

وكانت صحيفة «التيمس» قد نشرت في عددها الصادر في ٩ مايو ١٩٥٨م نقلا عن مراسلها في طوكيو مقالا تحت عنوان «نجاح اليابانيين في امتيازات النفط» قالت فيه:

إن الشركة العربية اليابانية للنفط قد أعلنت أنها تلقت من مستر تاروياماشيتا، رئيس مجلس إدارتها الموجود حاليا في الكويت، أنباء تفيد بأنه نجح في الفوز بالامتيازات الجديدة من حكومة الكويت بخصوص التنقيب عن النفط تحت سطح البحر في المنطقة المحايدة، بشروط مشابهة للشروط التي وافقت عليها المملكة السعودية. وقد جاء هذا الفوز بعد أربعة أشهر من المحادثات والمفاوضات، التي واجهت فيها اليابان منافسة عنيفة من الشركات البريطانية والأمريكية.

ولم يفصح بعد عن تفصيلات الاتفاقية الجديدة ولكن تدل الأنباء على أن الأرباح ستوزع على أساس ٥٧ - ٤٣٪، هذا بالإضافة إلى الشروط المغرية الأخرى في الاتفاقية. إلا أن المعلقين اليابانيين يقولون إن نجاح مستر ياما شيتا في الفوز بالامتيازات الجديدة يرجع جزئيا إلى الشعور القوي الذي يسود العالم العربي ضد دخول مزيد من رؤوس الأموال الأمريكية أو البريطانية إلى البلاد العربية.

ولقد كان مستر ياماشيتا مصمما منذ البداية على الفوز بامتيازات التنقيب عن النفط في المياه المغمورة للمنطقة المحايدة، بالرغم من الشائعات التي تواترت عن عدم توافر الإمكانيات المالية اللازمة لقيام اليابان بعمليات التنقيب والاستثمار. في مقابل هذه الشروط التي لا تعتبر مناسبة إلى حد ما. .

ولم تظهر الحكومة اليابانية حتى الآن أدنى بادرة تدل على استعدادها لتقديم المساعدة المالية إلى الشركات اليابانية التي فازت بهذه الامتيازات . .

معونة من الحكومة وقرض كبير للشركات اليابانية

وكتبت صحيفة «الفينانشيال تيمس» البريطانية في عددها الصادر في ١٠ مايو ١٩٥٨م نقلا عن مراسلها في طوكيو تقول : إن الشركة العربية اليابانية للنفط قد أذاعت في طوكيو أن مستر ياما شيتا ، ممثلها في الكويت قد وقع بالحروف الأولى عقدا يحصل بمقتضاه على امتيازات جديدة للتنقيب عن النفط في الكويت . وقد صرح أحد المسئولين في الشركة بأن الاتفاق النهائي سيوقع بعد الحصول على موافقة الحكومة البريطانية عليه ، وأن شروطه مشابهة للاتفاقية السعودية اليابانية .

وقال إن الخبراء اليابانيين سيطيرون في القريب العاجل إلى المنطقة المحايدة للبدء في عمليات الاستكشاف ، وإنه واثق من أن عمليات الحفر ستبدأ خلال العام الحالي وأن الشركة ستحصل من الحكومة اليابانية على معونة كبيرة . وبالإضافة إلى ذلك فإن من المأمول أن تستطيع الشركة الحصول على قروض طويلة الأجل بمبلغ ٥٢٠٠ مليون ين (العملة اليابانية) .

وقالت الصحيفة في مكان آخر من نفس العدد تحت عنوان «الكويت تمنح . . » :

لقد سارت الاتفاقيات الجديدة في كل من الكويت وإيران في نفس الطريق التي سارت فيها من قبلها الاتفاقيات السابقة بين إيطاليا وإيران وبين اليابان والمملكة السعودية ، تلك الاتفاقيات التي وضعت أسسا جديدة لامتيازات النفط في بلدان الشرق الأوسط .

فلقد منح حاكم الكويت امتياز التنقيب عن النفط من نصيبه غير المحدد تحت سطح البحر في المنطقة المحايدة ، للشركة العربية اليابانية للنفط ، وهي نفس الشركة التي حصلت على الامتياز من السعودية . ولم تذع حتى الآن تفصيلات وافية عن

الاتفاقية ولكنها بلا شك ستتضمن نسبة كبيرة من الأرباح (٥٧ - ٤٣٪) والمساهمة بنصيب كبير في إدارة الشركة، وهي نفس الشروط التي أغرت السعوديين بقبول العرض الياباني.

وبالنسبة للكويت فإن هذه الشروط، بالإضافة إلى الميزات الأخرى في الاتفاقية - كانت أفضل من الشروط التي عرضتها الشركات الأخرى وتتلخص في دفع مكافأة كبيرة وتسويق كمية أكبر من النفط بجانب اقتسام الأرباح مناصفة أي أن تحصل الكويت على نسبة ٥٠٪ من الأرباح فقط. ومن المعتقد أن مجموعة شركات شل الهولندية الملكية وشركة بان أميركان (بالاشتراك مع شركة تكساس المستقلة) قد عرضتا دفع مكافآت ضخمة.

تعليقات مختلفة

ونشرت صحيفة «يوركشير ايفننج برس» البريطانية نبأ الاتفاق بالحروف الأولى بين الكويت واليابان في عددها الصادر في ٩ مايو ١٩٥٨م. كما نشرت صحيفة «دايلي وركر» البريطانية الصادرة في ١٢ مايو ١٩٥٨م تقول إن إمارة الكويت قد منحت الشركة العربية اليابانية للنفط امتياز التنقيب عن النفط في المياه المغمورة للمنطقة المحايدة في مقابل عائدات قدرها ٥٧٪ من الأرباح. وقالت صحيفة «دايلي تلجراف» البريطانية الصادرة في ١٣ مايو ١٩٥٨م نقلا عن مراسلها في طوكيو، إن مستر ياماشيتا رئيس مجلس إدارة الشركة صرح بأنه يتوقع أن يتم التوقيع على الاتفاق النهائي قبل نهاية هذا الشهر وقال إنه سيسافر إلى لندن فورا لإجراء محادثات مع الحكومة البريطانية بخصوص هذه الاتفاقية.

وقد حصلت الشركة اليابانية على امتياز مدته أربعة وأربعون عاما ونصف العام مقابل عائدات نسبتها ٥٧٪.

امتيازات جديدة

العدد (٣١٥) السنة الرابعة في ١٩٦١م

نشرت مجلة «تجارة الشرق الأوسط» التي تصدر في بيروت باللغة الإنجليزية في عددها الصادر في ديسمبر . ١٩٦٠م المقال التالي عن التطورات الأخيرة الخاصة بصناعة النفط للشرق الأوسط .

«شل» تفوز بامتيازات التنقيب في شواطئ الخليج»

فازت شركة شل بحقوق التنقيب عن النفط في المنطقة الواقعة تجاه شواطئ الكويت ، بعد المنافسة التي استمرت طويلا في هذا السبيل . وقد نجحت الشركة في الاحتفاظ بمبدأ المناصفة في الأرباح (وكان المزاودون الآخرون قد عرضوا أن تكون الأرباح بنسبة ٦٠ - ٤٠)، على أن تدفع لحكومة الكويت مبلغ ثلاثين مليون جنيه استرليني كثمن للاتفاقية . وما هو أكثر أهمية من ذلك أيضا ، أنها أتاحت لحكومة الكويت فرصة المساهمة بمقدار عشرين بالمائة في أية شركة قد تنشأ في أعقاب اكتشاف النفط . والمساهمة بنسبة العشرين بالمائة هذه تختلف عن مساهمة المناصفة التي عقدتها كل من شركة (ستاندرد أوف انديا) وشركة (E.N.T) مع الحكومة الإيرانية ، إلا أنها تعتبر بمثابة المرة الأولى التي توافق فيها الشركات السبع الرئيسية على تشكيل شراكة مع إحدى الدول المنتجة للنفط . ويبقى الآن معرفة ما إذا كان هذا العرض سيؤخذ به أم لا .

عوامل الربح

ومهما يحدث في النهاية ، فإنه من الواضح وجود فرصة طيبة لأن تؤدي اتفاقية شركة «شل» إلى مجازفة رابحة . إذ أنه عثر حتى الآن على ستة اكتشافات للنفط في المياه الواقعة تجاه الخليج العربي بما في ذلك الاكتشاف الخاص بشركة «شل» في المياه الواقعة تجاه سواحل قطر ، والحقل الخاص بشركتي (B.P.C.F.P) الواقع تجاه جزيرة (داس)، وآخر اكتشاف للنفط عثر عليه من قبل شركة تشترك فيها شركة الزيت

الإيرانية الحكومية أعلنت عنه أخيرا البان أميركان (ستاندرد أوف انديا). وهي تعتبر في مقدمة الشركات الأمريكية المستقلة. كما أعلن كذلك أن شركة (E.N.I) الإيطالية التي تعمل بموجب اتفاقية مماثلة، قد عثرت بدورها على النفط.

ويبدو من ذلك، أن شركات النفط الرئيسية، التي جوبهت بالضرورة الحتمية لتخفيض تكاليف النفط قد شرعت في تركيز جهودها بنوع خاص في أعمال التنقيب بتلك المناطق التي تعتبر أوفر حظا بتحقيق النجاح. وعلى سبيل المثال. فإن رأس مال شركة «شل» سيهبط خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من هذه السنة إلى ٩٤,٩ مليون جنيه استرليني. في حين كان رأسمالها خلال مثل هذه الفترة من العام الماضي ١١٤,٦ مليون جنيه. وأية قائمة بالمناطق التي يحتمل أن تجرى فيها علميات التنقيب ستضم حتما منطقة الخليج العربي وليبيا طبعا.

قصة النجاح

تشكل ليبيا أعظم قصة نجاح في السنين الأخيرة على الرغم من أن الشركتين البريطانيتين العاملتين هناك لم تحرزا قسطا كبيرا من النجاح كالذي حققته المصالح الأمريكية هناك، حيث يحتمل أن يبدأ العمل في حقل أسووزلتن قريبا. وتملك المصالح الأمريكية أيضا أكبر حقلين يحتمل وجود النفط فيهما بكثرة هما:

حقل الواحة في داهي بحرا. وتعمل فيه ثلاث شركات أمريكية مستقلة هي كونتننتال وأوهايو وأميرادا بنسبة الثلث لكل منها، وحقل اموسيز بالقرب من بيضا الذي تملكه شركتا تكساكو وستاندرد أوف كاليفورنيا.

وقد عثرت شركة شل هي الأخرى على النفط في ليبيا، وإن كان ما عثرت عليه حتى الآن لم يكن مساويا لما حصلت عليه الشركات الأمريكية الثلاث.

كما أن شركة (النفط البريطانية) وهي إحدى الشركتين الوحيدتين من الجماعات التسع التي حصلت على امتيازات التنقيب في ليبيا سنة ١٩٥٥م/ ١٩٥٦م لم تعثر بعد على النفط، والشركة غير المحظوظة الأخرى هي شركة (هنت

انترناشيونال) التي تحد مناطق شركة (النفط البريطانية). وقد أجريت مفاوضات دامت بعض الوقت تهدف إلى تحويل ملكية امتياز هنت الى شركة (النفط البريطانية). ولم تتعرض منطقة امتياز هنت حتي الآن للتنقيب الدقيق ولكن يسود الاعتقاد أنها تقع في نفس منطقة الآبار المنتجة التي عثر عليها إلى الشمال منها.

عروض جديدة:

وعلى الرغم من الشروط الحالية الخاصة بفائض النفط فإنه يبدو أن ليبيا لاتزال تجتذب مزاودين جدد. كما أن السرعة التي تجري بها عمليات التنقيب، هي بحق جديرة بالاعتبار.

وبناء على الإحصاءات الواردة في مجلة النفط اللبنانية، فقد جرى حفر ما مجموعه (١٠٥) آبار، منها (٢٨) بئرا منتجة. في المدة الواقعة بين عامي ١٩٥٦م، وأول شهر مايو سنة ١٩٦٠م. ويبدو أن الحكومة الليبية من جراء قلقها بسبب أهمية الصحاري بالنسبة للسوق الأوروبية مهتمة جدا باجتذاب المؤسسات الأوربية لأعمال التنقيب. فقد منحت شركتان إيطاليتان أحداهما شركة E.N.I أخيرا امتيازات للتنقيب عن النفط، يضاف إلى ذلك أربع شركات ألمانية أصبحت على وشك الحصول على مثل هذه الامتيازات.

الموضوع الخامس

أسعار النفط وأرباحه في الكويت والشرق الأوسط

- تمهيد :

- ارتفاع سعر نفط الخليج العربي بنسبة ٧٪ والتنافس بين الشركات الأمريكية والبريطانية

العدد (١٣٨) السنة الثالثة في (١/ ٩/ ١٩٥٧)

- تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية

العدد (١٤٣) السنة الثالثة في (٦/ ١٠/ ١٩٥٧)

- الشركات الأمريكية تعرض ٦٠٪ من الأرباح على الكويت - تنافس الشركات الأمريكية واليابانية والبريطانية

العدد (١٦٥) السنة الرابعة في (٩/ ٣/ ١٩٥٨)

- أرباح النفط في الشرق الأوسط

العدد (٢١٤) السنة الخامسة في (١/ ٣/ ١٩٥٩)

- أسعار النفط والشرق الأوسط

العدد (٢٤٧) السنة الخامسة في (١/ ١١/ ١٩٥٩)

الموضوع الخامس
أسعار النفط وأرباحه في الكويت والشرق الأوسط

تمهيد:

تؤثر أسعار النفط في إجمالي العوائد المالية النفطية للدول العربية المنتجة له. وقد كانت هذه العوائد متواضعة جدا فيما قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ إلى أن تّم تصحيح أسعار النفط في نهاية ذلك العام. وقد كان إجمالي العوائد النفطية للدول العربية (الإمارات والجزائر والسعودية والعراق وقطر والكويت وليبيا والبحرين وتونس وسلطنة عمان واليمن) نحو ٨,٧ مليار دولار أمريكي عام ١٩٧٠م، ثم وصلت أقصى ارتفاع لها في عام ١٩٨١م حيث بلغت نحو ٢٠٢ مليار دولار أمريكي، ومنذ ذلك العام أخذت تنخفض تدريجيا عاما بعد آخر حيث بلغت نحو ٩٩ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٤، ونحو ٨٢ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٩ وإلى نحو ٨٦ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٤.

وفي ضوء قرارات دول أوبك بشأن تعديل سعر الإشارة الذي تحتسب بموجبه حصة الدول المنتجة من أرباح الشركات النفطية من ٣,٠١ دولارا للبرميل في عام ١٩٧٣ إلى ١١,٦٥ دولارا للبرميل في عام ١٩٧٤ حمّل الإعلام الغربي دول الأوبك مسؤولية التذبذب في أسعار النفط في الأسواق العالمية متجاهلا الارتفاع المستمر في أسعار المنتجات الصناعية المصدرة إلى الدول العربية والدول النامية، واتساع الفجوة المستمر بين أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية وأسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة مما أدى إلى حدوث تضخم أخذ اتجاها تصاعديا في مطلع السبعينيات حيث ارتفع من ٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٨٪ عام ١٩٧٢. وقد فرضت الدول الصناعية كذلك ضرائب عالية على كل برميل من المشتقات البترولية بلغت ستة دولارات للبرميل العام في عام ١٩٧٠ بالمقارنة مع

دخل الدول المصدرة للنفط الذي كان يمثل دولارا واحدا فقط للبرميل . كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعويم الدولار الأمريكي في عام ١٩٧١ وبالتالي انخفاض قيمته، وانخفاض القيمة الفعلية للعوائد المالية النفطية للدول العربية المرتبطة به .

ومن ثم لم يكن أساس رفع سعر برميل النفط في أكتوبر ١٩٧٣ هو قرار وزراء النفط العرب بشأن تخفيض الإنتاج وإجراءات المقاطعة، بل يعزى إلى عدة عوامل متراكمة منها ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي وتغيرات أوضاع العرض والطلب العالميين في أسواق الطاقة(١) .

وقد نتج عن تضخم أسعار السلع المستوردة من الدول المتقدمة وارتفاع أسعارها عاما بعد عام أن فقدت الأسعار الحقيقية للنفط نحو ٤٠٪ من قيمتها في عام ١٩٧٨ قياسا بأسعار عام ١٩٧٣ . وأصبح السعر الحقيقي لبرميل النفط هو ٧,٧ دولارا بالمقارنة مع سعره الاسمي البالغ ١٢,٩٠ دولارا .

ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب العالميين للنفط، واستقرار السعر قلصت دول الأوبك حصتها في السوق العالمي من ٣١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ إلى ١٥ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥، وتحملت بعض الدول ومنها المملكة العربية السعودية أغلب التخفيض في الإنتاج ولجأت إلى تسعير نفطها على أساس السعر الإرجاعي(٢) وتحديد الأسواق العالمية لسعر النفط الخام . وقد شهد السوق العالمي للنفط انخفاضا حادا في سعر برميل النفط (من حوالي ٢٨ دولارا للبرميل في عام ١٩٨٥ إلى ١٣ دولارا في عام ١٩٨٦) غير أن حصة مجموعة دول الأوبك ارتفعت في السوق العالمي للنفط من ١٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٧ إلى ٢٣

---

(١) أسامة الجمالي «الإعلام البترولي واستعراض لبعض قضاياه» مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٢١ لسنة ١٩٩٥ ص ١٦١ـ١٦٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٧ـ١٦٨ .

مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٠ . وحددت دول الأوبك سعر ١٨ دولارا للبرميل كهدف تسعى إليه ولكنه ليس ملزما لأعضائها .

وقد استغلت الدول الأوروبية فرصة انخفاض سعر النفط فرفعت من الضرائب المقررة على مستهلكي المنتجات النفطية ، وصارت قيمة الضرائب المفروضة على برميل منتجات النفط نحو ٥٨ دولارا في عام ١٩٩٢ (كانت نحو ٣٢ دولارا في عام ١٩٨٦) أو بمعنى آخر أصبحت الضرائب تمثل ٦١٪ من إجمالي سعر المنتجات في عام ١٩٩٣ ووصل سعر البرميل من المنتجات النفطية للمستهلك إلى نحو ٨٦,٧ دولارا .

وتميزت أسعار النفط الخام بالتذبذب خلال عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ، حيث كانت منخفضة في النصف الأول من ذلك العام ثم ارتفعت قليلا في نصفه الثاني .

وبلغ معدل السعر المرجعي لسلة خامات الأوبك في نهاية شهر ديسمبر ١٩٩٣ نحو ١٢,٨٧ دولارا للبرميل ثم ارتفع في بداية يناير ١٩٩٤ ووصل إلى ١٦,٤٦ دولارا للبرميل في شهر يونيو ١٩٩٤[١] .

---

(١) الكتاب السنوي - دولة الكويت - وزارة الإعلام - الكويت ١٩٩٥ ص ٣٠٢ .

ارتفاع سعر نفط الخليج العربي بنسبة ٧٪
التنافس بين الشركات الأمريكية والبريطانية

العدد (١٣٨) السنة الثالثة في ١/ ٩/ ١٩٥٧

نشرت صحيفة (الفينانشيال تيمس) البريطانية الصادرة بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٧م مقالا بعنوان (شركة النفط البريطانية ترفع أسعار النفط الخام) قالت فيه :

أعلنت شركة النفط التجارية البريطانية أمس، زيادة أسعارها المسجلة لنفط الخليج العربي بمبلغ ١٣ سنتا لكل برميل أي بنسبة ٧٪ تقريبا .

وهناك شركات أخرى كثيرة مثل مجموعة شركات شل الملكية الهولندية وشركة ستاندارد نيوجرسي، وشركة نفط الخليج، وشركة تكساس وشركة موبيل أويل، تسجل أسعارها أيضا ارتفاعا بالنسبة لنفط الخليج ولكنها لم تعلن عن أية زيادة في أسعارها بعد .

وقد اتخذت شركة النفط البريطانية قرارها الخاص بزيادة الأسعار، عقب الارتفاع العام الذي حدث في أسعار النفط الخام الوارد من نصف الكرة الأرضية الغربي، في أثناء أزمة قناة السويس في أول يناير ١٩٥٧م. وهذا التغيير في أسعار نفط الخليج العربي يعتبر أول تغيير منذ أربع سنوات .

ففي أوائل يناير ١٩٥٧م، رفعت شركات النفط الأمريكية الكبرى أسعارها المسجلة للنفط الخام وذلك عقب زيادة أسعار منتجات النفط في الخليج الأمريكي والبحر الكاريبي تبعا لزيادة الطلب الأوروبي عليها .

وقد اختلفت هذه الزيادات المسجلة في المناطق المختلفة بدرجة قربها أو بعدها عن موانى الخليج الأمريكي. فبلغت الزيادة في شرق ولاية تكساس ٣٥ سنتا للبرميل الواحد أي بنسبة ١٢٪ أما في غرب ولاية تكساس فبلغت ٢٥ سنتا للبرميل الواحد أي ١٠٪ وفي فنزويلا كانت الزيادة في الأسعار المسجلة ٢٥ سنتا للبرميل

الواحد وبذلك يمكننا اعتبار هذه الزيادة الأخيرة، ممثلة لمستوى الزيادة في أسعار النفط الخام المسجلة في نصف الكرة الأرضية الغربي.

وفي ذلك الوقت كانت هناك موانع قوية تحول دون رفع أسعار نفط الخليج العربي. فإن الزيادة في تكاليف الشحن عن طريق رأس الرجاء الصالح لكل برميل من النفط تسليم الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة بلغت حوالي ٨٠٪ وبلغت الزيادة ١١٠ سنتا للبرميل الواحد تسليم أوروبا الشمالية الغربية والجدير بالذكر أن هذه الزيادات كانت ستحدث حتما حتى في حالة عدم ارتفاع أجور الشحن رسميا، ذلك الارتفاع الذي نتج عن توقف الملاحة في قناة السويس.

عودة الملاحة في القناة ستعيد التوازن إلى الأسعار

وعندما تعود الملاحة إلى حالتها الطبيعية في القناة وتنخفض أجور الشحن إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، فسيعود التوازن بين أسعار نفط الخليج العربي ونفط نصف الكرة الأرضية الغربي، فقبل أزمة القناة، كان سعر نفط الشرق الأوسط تسليم الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة، يكاد يتساوى مع سعر نفط تكساس أو فنزويلا تسليم المنطقة نفسها. والمقارنة المحددة الدقيقة بين سعري نفط المنطقتين صعبة جدا، بسبب الاختلاف الكبير بين نوعي النفط في كل منهما ودرجة تركيزه وبسبب عدم ثبات أجور نقل النفط.

وإذا نحينا جانبا هذه الاختلافات الدقيقة بين أسعار النفط في المناطق المختلفة بسبب نوعه ودرجته فسنجد أن التوازن الذي كان قائما بين السعر في الخليج العربي وبينه في الولايات المتحدة والبحر الكاريبي قد اختل بسبب ارتفاع سعره في المنطقتين الأخيرتين في يناير الماضي.

وقد نتج عن قرار شركة النفط البريطانية برفع أسعار نفط الخليج العربي أن ضاقت شقة الاختلاف بين أسعار النفط في المناطق المختلفة، وإن كانت العلاقة بين هذه الأسعار لم تعد إلى ما كانت عليه قبل أزمة قناة السويس. وقد بدأت أجور نقل النفط تعود إلى ما كانت عليه قبل عام.

ولكن الزيادة في أسعار شركة النفط البريطانية في الخليج العربي لم تزد على ١٣٪ لكل برميل في مقابل زيادة معدلها ٢٥٪ في أسعار النفط في النصف الغربي للكرة الأرضية.

وقد حدث آخر تغيير مهم في أسعار النفط العالمية في عام ١٩٥٣م ففي ذلك العام ارتفعت أسعار النفط في الخليج العربي بنسبة ٢٢٪ لكل برميل في مقابل زيادة نسبتها ٢٥٪ لكل برميل من نفط الخليج الأمريكي.

وإذا اتبعت الشركات الأخرى شركة النفط البريطانية وزادت أسعارها، وإذا استقرت السوق في نصف الكرة الأرضية الغربي على ماهي عليه، وإذا ظلت أجور شحن النفط على المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٥٦م، و فسيصبح سعر نفط الخليج العربي أرخص بكثير عما كان عليه منذ عام مضى. ولكن هذه افتراضات كبرى أهمها الافتراض الذي يقول (إذا استقرت السوق في نصف الكرة الأرضية الغربي على ما هي عليه، أي إذا ثبتت أسعار النفط في الخليج الأمريكي).

وبعد انتهاء أزمة قناة السويس بدأت أسعار منتجات النفط في النصف الغربي تنخفض وفي حالات عديدة عرضت الشركات أن تقدم خصما على أسعارها المسجلة. فإذا استمر النزول في أسعار المنتجات فإننا لابد سنصل إلى الحد الذي يؤثر فيه هذا النزول في أسعار المنتجات على أسعار النفط الخام نفسها على الرغم من أن الرأي السائد في دوائر صناعة النفط هو أن أسعار النفط الخام ستظل على مستواها الحالي.

تفصيلات الأسعار الجديدة:

والأسعار الجديدة لشركة النفط البريطانية هي كما يلي:

اسم الدولة	سعر البرميل بالدولارات	درجة كثافة النفط	ميناء التسليم
الكويت	١,٨٥	٣١,٩ـ٣١,٠	الأحمدي
العراق (الخليج العربي)	٢	٣٦,٩ـ٣٦,٠	الفاو
قطر	٢,٢١	٤٠,٩ـ٤٠,٠	أم سعيد
إيران	٢,٠٤	٣٤,٩ـ٣٤,٠	بندر مشهور
	١,٩٩	٣٤,٩ـ٣٤,٠	عبادان
	١,٨٠	٣١,٩ـ٣١,٠	عبادان

وقد ظلت أسعار النفط العراقي تسليم مواني البحر الأبيض المتوسط، على مستواها السابق وهو ٢,٦٩ دولار لكل برميل من النفط (كثافة ٣٦,٠ـ٣٦,٩) تسليم مواني طرابلس (لبنان) وبانياس (سوريا).

رفع أسعار شركات أخرى

وكتبت الصحيفة المذكورة في عددها الصادر بتاريخ ٦ يونيو مقالا بعنوان (زيادات أخرى في أسعار النفط في الخليج العربي) قالت فيه:

أعلنت أمس شركتان أمريكيتان عالميتان، زيادة أسعارهما المسجلة للنفط الخام في الخليج العربي. وقد جاء هذا القرار عقب قرار شركتي النفط البريطانية وشل في الأسبوع الماضي برفع أسعارهما المسجلة في منطقة الخليج العربي.

فقد رفعت كل من شركة خليج الكويت، وشركة الخليج الدولية (وهما منبثقتان عن شركة اتحاد نفط الخليج) أسعارها بالنسبة للنفط الخام في الكويت وإيران بنسبة ١٣ سنتا لكل برميل وهي نفس الزيادة التي رفعت بها كل من شركة النفط البريطانية وشركة شل أسعارها.

وقد سجلتُ شركة اتحاد نقل كاليفورنيا -وهي منبثقة عن شركة ستاندارد أويل كاليفورنيا- أسعار نفط المملكة السعودية في رأس تنورة بمعدل ١٠ , ٢ دولار لكل برميل- أي بزيادة ١٧ سنتا لكل برميل عن الأسعار المسجلة للشركات الأخرى.

ومن المعروف أن شركة الخليج في الكويت، وشركة النفط البريطانية تملكان مناصفة شركة نفط الكويت، ولذا فليس من الغرابة أن ترفع شركة الخليج أسعارها المسجلة، بنفس النسبة التي رفعت بها شركة النفط البريطانية أسعارها وهي ١٣ سنتا لكل برميل لنفس النفط الذي تصدره كل من الشركتين ودرجة كثافته ٠ , ٣١- ٩ , ٣١. وشركة نفط الخليج تبيع كميات كبيرة من حصتها في نفط الكويت إلى شركة شل بعقود طويلة الأجل.

ولنفس هذه الأسباب، كان من المتوقع أن ترتفع أسعار شركة الخليج الدولية المسجلة لنفط عبادان بنفس النسبة التي رفعت بها كل من شركة النفط البريطانية وشركة شل أسعارها لهذا النفط.

ولكن شركة اتحاد نقل كاليفورنيا لم تسجل من قبل أسعارا في رأس تنورة. وقد أثار قرارها الخاص بتسجيل أسعار في تلك المنطقة أعلى من الأسعار التي سجلتها شركتا النفط البريطانية وشل في الكويت وإيران كثيرا من الاهتمام في دوائر صناعة النفط.

وقد سبق لشركة مبيعات الشرق الأوسط -وهي منبثقة عن شركة كالتكس التي تملكها كل من شركة ستاندارد أويل كاليفورنيا وشركة تكساس- أن سجلت أسعارا في رأس تنورة.

والآن يبدو أن شركة ستاندارد أويل، ستنفرد بتسجيل أسعار خاصة بها، وفي هذه الحالة قد تحذر شركة تكساس حذوها.

وهذا التطور مثير للاهتمام، فإن هذه الأسعار المسجلة الجديدة، تبين زيادة الفرق بين أسعار النفط الخام في الكويت وإيران من جهة وفي المملكة السعودية من جهة أخرى، عما كان بينهما في السابق. وقد سجلت شركة اتحاد نقل كاليفورنيا أسعارا للنفط السعودي الخام تسليم ميناء «السفانية» -وهو نفط خام ذو درجة كثافة جديدة هي ٣٧,٠ -بمعدل ١,٧٧ دولار لكل برميل. وهذا السعر يزيد ٩ سنتات فقط على المستوى الحالي للعروض المقدمة للحصول على هذا النفط.

وتنتظر دوائر صناعة النفط بشغف كبير، رد فعل هذه الإجراءات الجديدة، لدى شركة اتحاد تصدير إسو وشركة سكوني موبيل وشركة ستاندارد، وهي الشركات الأمريكية الأخرى العالمية، التي تعمل في منطقة الخليج العربي.

تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية

العدد (١٤٣) السنة الثالثة في ٦/ ١٠/ ١٩٥٧م

نشرت مجلة (النفط) اللندنية الصادرة بتاريخ يوليو ١٩٥٧م مقالا بعنوان «تطور أسعار النفط» قالت فيه :

شهدت الأسابيع القلائل المنصرمة تغيرا كبيرا في أسعار النفط ، فقد قامت شركات كثيرة بتبديل أسعارها في مناطق الإمداد الرئيسية في نصفي الكرة الشرقي والغربي . وبذلك أصبحت أسعار النفط الخام في الخليج العربي والشرق الأقصى أعلى مما كانت عليه منذ شهر . بينما أصيبت أسعار بعض المنتجات في أسواق خليج الولايات المتحدة والأسواق الكاريبية بانخفاض كبير . ولكن أسعار النفط الخام في أمريكا الشمالية وفنزويلا ، التي كانت قد ارتفعت في أوائل هذا العام، لم يحدث فيها أي تغيير . ومع أنه لا يجوز افتراض عدم وقوع تبدلات أخرى في الأسعار ، فإنه يمكن القول إن الأسواق قد بدأ يسودها جو من الاستقرار . وهذا يدفعنا إلى دراسة أحداث الشهر الماضي . وسندرس أولا أسعار النفط الخام ثم أسعار منتجات النفط .

ورغبة في تقدير التغيرات الأخيرة التي طرأت على أسعار النفط الخام، تقديرا إجماليا ، يقتضي الأمر أن نرجع إلى الوراء بضعة أشهر . ولا شك في أننا جميعا نذكر أن وسائل نقل النفط قد اضطربت كثيرا في الخريف الماضي بسبب توقف الملاحة في قناة السويس وتوقف نقل النفط عبر الأراضي السورية . ولقد أدى ذلك إلى زيادة سعر النفط العربي في ميناء صيدا بنسبة ٢٣ سنتا للبرميل الواحد . وازداد الطلب على نفط نصف الكرة الغربي ، فبدأت أسعار النفط الخام في فنزويلا ترتفع تمشيا مع الارتفاع الحاد الذي حدث لسعر زيوت الوقود . وأخيرا بعد سلسلة من الزيادات الطفيفة في الولايات المتحدة الأمريكية ، قامت شركة نفط همبل في ٣ يناير برفع أسعارها لخامات ولاية تكساس وكان هذا الإجراء من جانب شركة همبل ، فاتحة عهد جديد في أسعار النفط في كافة أنحاء أمريكا الشمالية ، فلقد

ارتفعت الأسعار ارتفاعا كبيرا، وكان هذا أول ارتفاع منذ أربع سنوات أي منذ الزيادة التي طرأت على الأسعار في عام ١٩٥٣م.

وقد بلغت الزيادة في الولايات المتحدة ٢٥ سنتا (٩٪) لخامات منتصف القارة، و٣٥ سنتا (١٢٪) لخامات شرقي تكساس، و٤٥ سنتا (١٤,٥٪) لخامات ساحل خليج الولايات المتحدة ويرجع السبب في الفرق بين الأسعار إلى مواقع حقول النفط بالنسبة لموانى الخليج. وكما جاء في البيان الذي أذاعته شركة همبل في حينه، أن أسعار النفط الخام الأمريكي كانت تتعرض منذ مدة إلى ضغط شديد يدفعها نحو الارتفاع، بسبب زيادة نفقات العثور على خام جديد. وقد أدى اشتداد الطلب، نتيجة لتوقف الملاحة في قناة السويس، إلى التعجيل بزيادة الأسعار، زيادة اعتبرها الكثيرون مبررة ومحتمة. ويدعي المنتجون الأمريكيون أنه مازالت هناك مبررات لارتفاع آخر لأن أسعار النفط مازالت أقل من نفقات تعويضه.

الدوافع الاقتصادية:

ولكن هذا الارتفاع العام في الأسعار لم يصل إلى خامات الخليج العربي، فقد أدى إغلاق قناة السويس إلى عزل الخامات عن الأسواق العالمية، إذ زادت مسافة الشحن إلى الأسواق الرئيسية في أوروبا الغربية بمقدار ٤٨٠٠ ميل، كما أن الكميات التي يمكن نقلها عبر هذه المسافة الطويلة قد انخفضت كثيرا بالنسبة إلى قلة عدد الناقلات الضخمة التي كانت متيسرة في ذلك الحين.

والمفروض في الأحوال العادية، أن يكون لكل تغير يطرأ على الأسعار في أية منطقة رئيسية لإنتاج النفط، تأثير يسري مفعوله حتما إلى المناطق الأخرى. غير أن طبيعة العلاقات المتبادلة بين مناطق النفط تعتبر معقدة جدا. فإن أنواع النفط الخام تختلف اختلافا كبيرا، والمكررون لا يتفقون في الرأي بخصوص قيم هذه الأنواع النسبية، وفي الحقيقة إن قيمة نوع معين من الخام في نظر أي مكرر تتوقف بعض الشيء على المعدات التي تستعمل في التكرير، وعلى درجة الطلب في الأسواق التي يقوم بإمدادها. وفوق ذلك تعتبر نفقات النقل عاملا يؤخذ بعين الاعتبار في تقدير القيمة، وتقدير هذه النفقات لا يستند إلى أي أساس ثابت. ويجب ألا يغيب

عن البال أن الحكومات في عدد كبير من البلاد المنتجة للنفط تستفيد أيضا من ارتفاع الأسعار. غير أنه على الرغم من هذه العوامل كلها، فإنه توجد في أسواق النفط، كما في أسواق البضائع الأخرى، دوافع اقتصادية تخلق توازنا بين الأسواق في المناطق المختلفة. وقد أثرت هذه الدوافع الاقتصادية على أسعار النفط في الخليج العربي بعد أن أعيد استعمال طريق القناة وعاد الاتصال بالأسواق الرئيسية. وكانت شركة النفط البريطانية أولى الشركات التي استجابت لهذه العوامل، ولهذه الشركة أكبر إنتاج في منطقة الخليج. وقد أعلنت الشركة بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٥٧م، بعد أن أخذت بعين الاعتبار كافة العوامل -أي ارتفاع النفقات وارتفاع الأسعار في موانى التسليم شرقي البحر الأبيض المتوسط، والمستوى التقديري لأجور الشحن خلال الأشهر القادمة، وضرورة قيامها بمنافسة نفط نصف الكرة الغربي- أعلنت عن سعر جديد هو ١,٨٥ من الدولار لكل برميل من خامها الرئيسي أي النفط الخام الكويتي. وهذا السعر يزيد على السعر السابق بمبلغ ١٣ سنتا لكل برميل وقامت الشركة بتطبيق هذه الزيادة، على كل أسعارها في مناطق الإنتاج في الخليج العربي.

ويتضح مما تقدم أن شركة النفط البريطانية قررت أن الزيادة المناسبة لخامات الخليج العربي يجب ألا يتعدى معدلها نصف الزيادة التي أعلنت بالنسبة لأسعار النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية في شهر يناير المنصرم. وتبدي دوائر صناعة النفط اهتماما كبيرا بما ستتمخض عنه هذه الزيادة التي أعلنتها شركة النفط البريطانية وهل سيتخذ منافسو الشركة المذكورة قرارا مماثلا لقرارها؟

وقد تراوحت كافة الزيادات التي أعلن عنها في الخليج العربي بين تسعة سنتات وسبعة عشرة سنتا لكل برميل، غير أنه يوجد بعض الاختلافات البارزة. فقد قام موردو الخامات الإيرانية بعرض أسعار تماثل الأسعار التي أعلنت عنها شركة النفط البريطانية. وكانت الشركات التابعة لشركة تكساس واستندارد في كاليفورنيا قد أعلنت عن زيادة مقدارها ١٧ سنتا للخام السعودي، تسليم رأس التنورة، بينما قامت شركتا موبيل وإسو، وشركة مبيعات الشرق الأوسط التابعة لشركة كالتكس برفع أسعارها بنسبة ١٥ سنتا ولكن الشركتين الأخيرتين عادتا فقررتا تخفيض

أسعارهما بمقدار سنتين، غير أن أسعار شركة إسو لخامات قطر لا تزال تختلف اختلافا طفيفا عن أسعار شركة النفط البريطانية وشركة شل وشركة موبيل وشركة النفط الفرنسية.

ولتكملة قصة تغير الأسعار التي حدثت في الشهر الماضي، وذلك فيما يختص بالنفط الخام، نذكر أن شركة حقول نفط سراواك رفعت في ١٥ يونيو الماضي أسعارها لخام سيريا (درجة كثافته ٣٧) تسليم لوتونج، بمقدار ١٥ سنتا فأصبح سعره ٢,٧٥ دولار لكل برميل وكان هذا أول تبدل في الأسعار حدث منذ أبريل ١٩٥٤م ولا شك أن هذا الارتفاع له ما يبرره في ارتفاع الأسعار في مناطق التصدير الأخرى.

النتيجة النهائية:

والنتيجة النهائية لكافة هذه التبدلات، أن أصبحت أسعار خامات الخليج العربي، في الوقت الحاضر على الأقل، بالنسبة إلى أسعار خامات نصف الكرة الأرضية الغربي، أقل بكثير مما كانت عليه قبل حدوث أزمة قناة السويس. ويتوقف مركز نفط الخليج العربي في الأسواق الأمريكية على مستوى أجور الشحن إلى هذه الأسواق. غير أنه وفقا للتقديرات عن أجور الشحن في المستقبل يصح القول إن كافة خامات الشرق الأوسط أسوة بالخامات الناتجة في فنزويلا، ستحتفظ بمركز في أسواق الولايات المتحدة يمكنها من منافسة الخامات المحلية. ويجب أيضا ألا ننسى أن كمية مستوردات الولايات المتحدة من النفط الخام، وخاصة من الشرق الأوسط لا يمكن أن تتقيد بعامل السعر وحده.

أما في أسواق البلاد الغربية، فتتمشى الأسعار الحالية لنفط الخليج العربي في مستوى واحد مع الأسعار السائدة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وتبدو الخامات الواردة من فنزويلا -وأسواقها الطبيعية في نصف الكرة الغربي- غالية الثمن في نظر المكرر الأوروبي، إذا قورنت بخامات الشرق

الأوسط. غير أن هذه الخامات الفنزويلية لا تستورد عامة إلى أوروبا إلا لأغراض خاصة كصنع المزلقات والقار المعدني، إذ أن لها مزايا تفوق ما لنفط الشرق الأوسط.

أسعار منتجات النفط:

بعد أن نجحت شركة النفط البريطانية في جعل أسعارها للنفط الخام أكثر تناسبا مع الأسعار السائدة في نصف الكرة الغربي في الوقت الحاضر، قامت الشركة بإعلان أسعارها للمنتجات الرئيسية لشحنات الجملة من عبادان. وقد أصبحت هذه الأسعار سارية اعتبارا من ٢٩ مايو الماضي. وبذلك تكون الشركة قد أعلنت لأول مرة عن قائمة من الأسعار تماثل الأسعار التي أعلنت من قبل، في المنطقة الكاريبية وفي سنغافورة وإندونيسيا وفي خليج الولايات المتحدة (خليج المكسيك) ولكن على أساس يختلف قليلا. ومن المناسب حقا أن يتم نشر مثل هذه القائمة من الأسعار إذ أن أعضاء اتحاد الشركات في إيران يوجهون اهتمامهم، بالإضافة إلى تصريف إنتاج النفط الخام، إلى تصريف المنتجات النفطية التي ينتجها مصنع التكرير في عبادان بكميات متزايدة. كما أنه توجد أيضا كميات كبيرة من المنتجات ينتجها كل من معملي التكرير في رأس التنورة والبحرين في الخليج العربي.

وقد حذت حذو شركة النفط البريطانية كل من شركة موبيل في ٨ يونيو وشركة شل في ١٥ يونيو الماضي، إذ أنهما نشرتا أسعارهما في عبادان وقد جاءت هذه الأسعار متفقة مع أسعار شركة النفط البريطانية. وقامت شركة كالتكس أيضا بنشر أسعارها للمنتجات في رأس التنورة والبحرين، وقد جاء معدل هذه الأسعار أعلى من أسعار عبادان بنحو ١٥ , ٠ سنتا للجالون الأمريكي.

ويدل هذا الفرق على الاختلاف الموجود في نفقات النقل بما فيها الأجور الإضافية البالغة شلنين وستة بنسات المفروضة على الشحن فوق سد شط العرب.

وبالنظر إلى أسعار المنتجات التي نشرتها شركة النفط البريطانية خاصة بالنفط

الخام في الخليج العربي، يتضح لنا أن هذه الأسعار أقل بكثير من الأسعار السائدة في نصف الكرة الغربي، باستثناء جازولين الطيران الذي يعتبر نادرا نسبيا في شرق السويس. ويتراوح الفرق بالنسبة إلى المنطقة الكاريبية بين نصف سنت لكل جالون أمريكي من الجازولين والكيروسين و٩, ٠ سنتات للمقطرات المختلطة (زيت الوقود رقم ٢) ولكن معظم الأسعار الكاريبية -باستثناء أسعار زيت الوقود- قد انخفضت في خلال الأسابيع القلائل المنصرمة تمشيا مع الهبوط السائد في سوق الولايات المتحدة. وقد أدى هبوط الأسعار إلى جعل سعر الكيروسين في مستوى أدنى من مستوى رأس التنورة وهذا دليل على وفرة هذه المادة في نصف الكرة الغربي.

وليس من المحتمل أن يكون لتغير أسعار المنتجات في الخليج العربي أي تأثير مباشر في الأسعار المحلية في أوروبا الغربية. ويكفي أن نورد مثالا واحدا على ذلك وهو أننا إذا قدرنا نفقات النقل بنسبة لا تزيد على المعدل القياسي، فيصبح السعر حينئذ في عبادان للجازولين الذي يحتوي ٩٠ أوكتين (٨, ١٠ سنتات للجالون) أي ١٤ جنيها وخمسة شلنات عن كل طن في أوروبا الغربية مقابل مبلغ مقداره ١٣ جنيها و١٢ شلنا و٦ بنسات وهو قيمة الجازولين (بما فيها أجور الشحن والتأمين) من النوع المماثل المستورد من المنطقة الكاريبية. وإذا زادت أجور الشحن زاد أيضا الفرق بين السعرين. وكلما قربت الأسواق التي يباع فيها نفط الخليج العربي قل الفرق بين السعرين ففي إيطاليا يكاد الفرق بين السعرين يختفي.

ولكن أسعار نفط الخليج العربي سيكون لها أثر بارز في الأسواق القريبة منه، وهي منطقة المحيط الهندي أو الساحل الأفريقي حتي مدينة الكاب وفي اتجاه الشرق إلى نيوزيلندا. ولما كان الشرق الأقصى يعتبر منطقة مستوردة للنفط بصورة إجمالية فإن الأسعار الجديدة في الخليج العربي ستسيطر على الأسعار في سنغافورة وأندونيسيا.

وإذا نحينا جانبا الأسعار وتغيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن حوادث الشهر الماضي قد أثبتت أن منطقة الخليج العربي قد أصبحت أرفع شأنا وأقوى نفوذا عن ذي قبل في تحديد أسعار السوق العالمية.

الشركات الأمريكية تعرض ٦٠٪ من الأرباح على الكويت
تنافس الشركات الأمريكية واليابانية والبريطانية

العدد (١٦٥) السنة الرابعة في ٩/ ٣/ ١٩٥٨م

عرض أمريكي على الكويت:

نشرت صحيفة التيمس اللندنية الصادرة في ٢٨ يناير ١٩٥٨م مقالا بعنوان «عرض أمريكي على الكويت» قالت فيه:

تفيد التقارير بأن مجموعة من شركات النفط الأمريكية قد تقدمت إلى حاكم الكويت بعرض للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط مقابل اقتسام الأرباح على أساس ٦٠٪ للكويت و٤٠٪ للشركات، والمعتقد أن المنطقة التي تريد هذه الشركات التنقيب عن النفط فيها هي المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وهي المنطقة التي كانت تجري في الشهور الأخيرة بشأنها منافسة شديدة بين الولايات المتحدة والشركات اليابانية ومجموعة شركات شل.

والمفهوم أن الشركات اليابانية قد وقعت اتفاقية في يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٧م مع المملكة العربية السعودية بخصوص منحها امتيازات للتنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة. وتفيد التقارير بأن المملكة العربية السعودية قد حصلت على ٥٦٪ من الأرباح بمقتضى هذه الاتفاقية.

وها هي الشركات الأمريكية تتقدم بعرض إلى الكويت تمنحها بمقتضاه نسبة ٦٠٪ من الأرباح وهي نسبة أعلى مما تم عليه الاتفاق بين المملكة العربية السعودية والشركات اليابانية. كما تفيد الأنباء بأن الشركات الأمريكية بالإضافة إلى ذلك، قد عرضت على الكويت ١/٥ أسهم أية شركة تؤلف للتنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة؛.

وتبدو أهمية هذا العمل في تأكيد تقويض النظام القديم لاتفاقيات النفط. التي

تقتسم الأرباح بمقتضاها مناصفة بين البلاد المنتجة وشركات الإنتاج، ليس فقط بوساطة اليابانيين. وهم جدد بالنسبة إلى إنتاج النفط في الشرق الأوسط، بل بوساطة بعض الشركات الأمريكية، وبنسبة أكبر في الأرباح من النسبة التي وافق عليها اليابانيون.

رد الفعل المتوقع:

ومما لا شك فيه أن هذا يؤثر على امتيازات النفط في البلاد العربية الأخرى المنتجة للنفط. فاتفاقية النفط العراقي المبرمة عام ١٩٥١م تنص على أنه إذا حصلت الكويت والمملكة العربية السعودية بمقتضى اتفاقيات جديدة على «عائدات عن الطن الواحد أكثر مما تحصل عليه العراق حاليا» فإن الحكومة العراقية لها الحق في المطالبة بتطبيق هذه الاتفاقيات الجديدة التي تعقد مع الكويت أو المملكة العربية السعودية عليها.

ولكن الاتفاقية لا تلزم شركة نفط العراق بالموافقة على ذلك ولكنها تنص على أن «الشركة ستنظر في الأمر وتناقش الوضع مع الحكومة العراقية».

ولكن يبدو أن تغيير اتفاقية النفط العراقي لن يحدث على الأقل في الوقت الحاضر لأن تنفيذ اتفاقية التنقيب عن النفط في المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة، يحتاج إلى بعض الوقت. والسبب في ذلك هو أنه يجب أن توافق كل من الكويت والسعودية على امتيازات التنقيب عن النفط في هذه المنطقة المحايدة المشتركة بينهما.

وتدل الأنباء على أن اليابانيين قد رفضوا عرضا من شركات النفط الغربية بشأن المشاركة في امتيازات نفط المنطقة المحايدة. إذ أنهم كانوا يأملون الحصول على موافقة كل من السعودية والكويت على شروطهم. وإذا فشل اليابانيون في الحصول على موافقة البلدين، بسبب العرض الأمريكي الأكثر ربحا، فإن مفاوضات الاشتراك في عمليات التنقيب بين الشركات اليابانية والأمريكية ستستغرق وقتا قبل أن يصل الطرفان إلى اتفاق.

الشركات اليابانية والشركات البريطانية:

وقالت صحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة في ٦ يناير ١٩٥٨م تحت عنوان «تأليف شركة جديدة يابانية للتنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة».

لقد صرح متحدث بلسان مكتب النفط التابع للحكومة السعودية بأن الشركات اليابانية التي اتفقت مع الحكومة السعودية على التنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة قد تضطر إلى الوصول إلى أي شكل من أشكال الاتفاق مع الشركات الأخرى الأجنبية، وذلك قبل البدء في عمليات التنقيب.

وقد صرح المستر ياماشيتا مندوب الشركات اليابانية بأن المحادثات مع الكويت لم تتقدم بصورة مرضية. وقال إن مجموعة شركات شل البريطانية قد رشحت أحد الأشخاص ليشغل أحد مناصب المدراء في الشركة الجديدة التي يحتمل أن تتكون من شركات يابانية وبريطانية لإجراء عمليات البحث عن النفط.

أرباح النفط في الشرق الأوسط

* إيطاليا تقترح سياسة نفطية جديدة في الشرق الأوسط

* حقل الكويت الجديد (الروضتين) في مرحلة الإنتاج

* إنتاج العراق من النفط عام ١٩٥٨م

العدد (٢١٤) السنة الخامسة في ١/ ٣/ ١٩٥٩م

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» البريطانية الصادرة في ٢١ يناير ١٩٥٩م مقالا تحت عنوان (أرباح النفط في الشرق الأوسط ـ المنتجون يراقبون التغييرات في فنزويلا) قالت فيه:

إن الدول الرئيسية المنتجة للنفط في الشرق الأوسط تتوقع وهي واثقة، أن تحصل على أكثر من ٥٠٪ من أرباح شركات النفط قبل مضي فترة طويلة.

ولذا لم تثر الأنباء التي جاءت من فنزويلا -والتي تقول إن رئيس جمهورية فنزويلا الجديد، السيد بتانكورت، قد صرح بقوله إن حكومته ستدرس اتفاقيات النفط تمهيدا لزيادة حصة فنزويلا عن النسبة التي تحصل عليها في الوقت الحاضر وهي ٥٠٪ وأن الحكومة ستتولى تأليف شركة وطنية تملكها الدولة لتتولى القيام بجميع عمليات النفط بجانب الشركات الأجنبية- لم تثر هذه الأنباء اهتماما زائدا.

فقد قبلت المملكة السعودية حصة تبلغ نسبتها ٥٦٪ والكويت ٥٧٪ من أرباح الشركة العربية اليابانية التي تقوم بالتنقيب عن النفط تحت بحار المنطقة المحايدة.

وتبلغ حصة الجمهورية العربية المتحدة نسبة ٧٥٪ من أرباح الشركة الشرقية للنفط التي تملك الحكومة ٤٩٪ من أسهمها، إذا ما عثرت على النفط، في شبه جزيرة سيناء أو تحت البحر الأحمر.

زيادة الضرائب

وفكرة تكوين شركة وطنية تملكها الدولة ليست بالفكرة الجديدة في الشرق الأوسط، حيث كونت حكومتا إيران والجمهورية العربية المتحدة شركة وطنية في كل من بلديهما. ولكن إذا نجحت الشركة الجديدة التي تعتزم حكومة فنزويلا تكوينها في الدخول إلى أسواق النفط العالمية، فإنها حينئذ تكون قد سجلت سابقة لها أهميتها، وإن كان احتمال حدوث ذلك مازال غير مؤكد.

وتهتم دول الشرق الأوسط في الوقت الحاضر اهتماما كبيرا بقانون زيادة الضرائب الرجعي الأثر. والذي أصدرته حكومة فنزويلا السابقة، وكان من نتيجته أن زادت حصة فنزويلا من أرباح النفط إلى حوالي ٦٠٪. وقد طبق هذا القانون على شركات النفط الكبرى التي تعمل في فنزويلا حاليا. فإذا قبلت هذه الشركات أن تستمر في العمل في فنزويلا في ظل هذا القانون، فإن إيران والعراق والكويت والسعودية ستفكر في إصدار مثل هذا القانون كوسيلة سهلة ميسورة للحصول على هدفهم وهو تحقيق نسبة أكبر من أرباح النفط.

مصالح مشتركة

وتركز إيران اهتمامها في الوقت الحاضر على تحويل شركتها الوطنية إلى شركة عالمية تستطيع الوقوف جنبا إلى جنب في المجال الدولي مع شركات النفط الكبرى.

وتأمل المملكة السعودية، أن يأتي اليوم الذي تستطيع فيه تطبيق الأساس الذي اتفقت عليه مع الشركة العربية اليابانية، على شركة أرامكو الأمريكية وهو اقتسام الأرباح مناصفة عن جميع عمليات النفط وليس فقط عن عمليات استخراج النفط الخام.

وتهتم المملكة السعودية في الوقت الحاضر ببناء شبكة خطوط أنابيب جديدة تمتد إلى الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط والتي ستكون كلها ملكا لشركات عربية.

وتهتم الحكومة العراقية، بإعداد المساحات التي ستتخلى عنها قريبا شركة نفط العراق، لطرحها في مناقصة عالمية. ومن غير المحتمل أن تقبل الحكومة العراقية نصف الأرباح فقط من أية اتفاقية جديدة.

إيطاليا تقترح تغيير السياسة النفطية في الشرق الأوسط

ونشرت صحيفة «نيويورك هيرالد تريبيون» في عددها الصادر في ١٠ يناير ١٩٥٩م مقالا تحت عنوان «شركة إيطالية تقترح على الغرب سياسة نفطية جديدة» قالت فيه:

اقترحت شركة النفط الإيطالية -التي تملكها الحكومة- أن تتبع شركات النفط الغربية سياسة جديدة في الشرق الأوسط.

وقالت الشركة الإيطالية إنه يجب على شركات النفط الكبرى تنفيذ سياسة تتضمن شروطا أكثر لمصلحة العرب، وأن تقوم الشركات بدفع مساعدات اقتصادية طويلة الأمد لبلاد الشرق الأوسط وذلك لمواجهة ما أسمته «حرب أسعار النفط» الذي تقوم به الكتلة السوفيتية.

وقد أدلى بهذه المقترحات السيد انريكو ماتي رئيس مجلس إدارة الشركة الإيطالية. والرجل الذي كان أول من حطم نظام اقتسام الأرباح وذلك في الاتفاقية التي عقدت بين إيران وإيطاليا والتي تنص على حصول إيران على ٧٥٪ من الأرباح.

وقد نصح السيد ماتي شركات النفط بأن تتبع سياسته في التخلي عن نظام اقتسام الأرباح حتى يمكن مواجهة «التحدي السوفيتي في الميدان الاقتصادي». وشكا السيد ماتي من أن كبار رجال النفط العالميين يحافظون على مستوى عال لأسعار النفط. حتى يجعلوا الإنتاج الأمريكي أكثر ربحا. وقال إن هذه السياسة لم تعد تلائم مصالح أوروبا الغربية.

وطالب السيد ماتي شركات النفط الغربية بأن تنفذ سياسة ذات اتجاه واحد فيما يختص بإنتاج النفط وأسعاره ونظام اقتسام الأرباح. وأشار إلى أن الاتجاه الجديد يجب أن يكون أقرب ما يكون إلى المثل الذي سنته إيطاليا في اتفاقيتها مع إيران، والتي بمقتضاها حصلت الأخيرة على نسبة ٧٥٪ من الأرباح.

حقل الكويت الجديد (الروضتين) في مرحلة الإنتاج

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» البريطانية في عددها الصادر في ٢٤ يناير ١٩٥٩م مقالا بعنوان «حقل الكويت الجديد في مرحلة الإنتاج» قالت فيه:

يبدأ الإنتاج من الحقل الجديد (الروضتين) في شمال الكويت في شهر يونية القادم. ولقد بدأت عمليات الحفر في هذه المنطقة منذ خمس سنوات. وتم حتى الآن حفر ثماني عشرة بئرا. ستدخل جميعها في مرحلة الإنتاج، عندما يتم بناء مركز التجميع وخط الأنابيب الذي سينقل النفط إلى الميناء وينتظر أن يتم ذلك في شهر يونية القادم.

ويتوقف تحديد موعد الإنتاج على وجه التدقيق على السرعة التي يتم بها إنشاء مركز التجميع وخط الأنابيب وقد تم حتى الآن إنشاء نصف خط الأنابيب التي يبلغ قطرها ثلاثين بوصة والتي ستنقل النفط الخام من الروضتين إلى مركز التجميع في الأحمدي على بعد ثمانين ميلا.

ويضم مركز تجميع نفط شمال الكويت في الأحمدي خمسة عشرة خزانا كبيرا، تم بناء ستة خزانات منها وكاد العمل ينتهي في اثنين آخرين والخمسة الباقية مازالت في دور التنفيذ. وطاقة هذه الخزانات الخمسة عشر هي ٣,٨٨٩,٠٠٠ برميلا وقد اكتملت أيضا الأعمال الإنشائية الأساسية الخاصة برصيف التعبئة الجديد الذي يقع على بعد أربعة أميال شمال ميناء التعبئة في الأحمدي. ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ الإنشاءات التكميلية للرصيف. كما أوشكت على الانتهاء أعمال مد خطوط الأنابيب التي تصل الرصيف الجديد بمركز التجميع. وطاقة هذه

الأنابيب تسمح بتعبئة سرعتها خمسون ألف برميل في الساعة. وفي الرصيف الجديد أماكن لخمس ناقلات، ويمكن تعبئة ناقلتين كل منهما ذات حمولة خمسين ألف طن وناقلتين كل منهما ذات حمولة مائة ألف طن في وقت واحد.

ثم تساءلت الصحيفة قائلة:

ما هو الإنتاج لهذه الحقول الجديدة المنتظر إضافته إلى إنتاج الكويت الحالي الذي يبلغ سبعين مليون طن؟

إن شركة نفط الكويت لم تصرح بأية تقديرات لهذا الإنتاج الجديد.

ولكننا إذا بحثنا الأمر نجد أنه يتوقف جزئيا على الأحوال السائدة في أسواق النفط عندما يصبح هذا الإنتاج في متناول اليد.

هذا، ومازالت عمليات الحفر مستمرة في (الروضتين) كما وجدت منابع أخرى في منطقة (الصابرية) ومن الممكن زيادة طاقة خط الأنابيب عند اللزوم. ومما يذكر أن نقل النفط في هذه الأنابيب لا يحتاج إلى محطات ضخ، بل إن النفط ينساب فيها بفعل الجاذبية.

ولكن حقل الروضتين يعتبر صغيرا إذا قورن بحقل (البرقان) الذي ينتج الجزء الأكبر من نفط الكويت.

ومما يجدر ذكره أنه قد جرى منذ مدة تقدير مبدئي لإنتاج حقل الروضتين، بكمية عشرة ملايين برميل سنويا.

إنتاج العراق من النفط في عام ١٩٥٨م

نشرت صحيفة «التيمس» اللندنية الصادرة في ١٩م يناير ١٩٥٩م إحصائيات عن إنتاج العراق والكويت في عام ١٩٥٨م بالطن نوردها فيما يلي:

الشركة	إنتاج ١٩٥٧	إنتاج ١٩٥٨
شركة نفط العراق	١١,٦٥٧,٤٩٧	٢٢,٦٣٢,٨٣٢
شركة نفط البصرة	٩,١٤٠,١٠٥	١١,٠١٨,١٠٥
شركة نفط الموصل	٥٦٤,٣٧٧	١,٢٨٠,١١٦
	٢١,٣٦١,٩٧٩	٣٤,٩٣١,٤٦١

وقد دفعت هذه الشركات إلى الحكومة العراقية مبلغ ٧٩,٨٨١,٦٠٠ جنيه استرليني وهو يساوي ٥٠٪ من أرباح هذه الشركات من تصدير كمية مقدارها ٣٣,٢٥٥,٠٠٠ طنا من النفط الخام في عام ١٩٥٨م.

وقد بلغ إنتاج الكويت من النفط الخام في عام ١٩٥٨م كمية مقدارها ٦٩,١١٧,١٣٨ طنا أي بزيادة قدرها ١٣ مليون طن عن العام السابق.

أسعار النفط والشرق الأوسط

العدد (٢٤٧) السنة الخامسة في ١/ ١١/ ١٩٥٩م

نشرت صحيفة التيمس اللندنية في عددها الصادر في ١٩م أكتوبر ١٩٥٩م مقالا حول الحالة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط قالت فيه :

تقدم تجاري في سنة هادئة :

يمكن اعتبار ١٩٥٩م سنة هادئة نسبيا إذا ما قسناها بالسنوات السابقة وخصوصا السنوات الثلاث ١٩٥٦م ـ ١٩٥٨م وما جرى فيها من حركات وانقلابات سياسية في المنطقة. وكلمة المنطقة تعني هنا الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)، لبنان، الأردن، العراق، شبه الجزيرة العربية والخليج العربي وإيران. ولسوء الحظ ليست هناك إلا معلومات ضئيلة جدا لتبيان فيما إذا كان هذا التطور السياسي قد انعكس على الحالة الاقتصادية أو أدى إلى تحسينها. ولكن هناك مقياس يمكننا اعتماده لتكوين فكرة عن اقتصاديات المنطقة. وهذا المقياس هو التبادل التجاري بين بريطانيا وبين هذه البلاد.

ولدى إلقاء نظرة على تجارة بريطانيا مع المنطقة في عام ١٩٥٩م نستنتج أن الحالة الاقتصادية فيها قد تحسنت تحسنا بسيطا. فقد زادت واردات بريطانيا من ١٨٨ مليون جنيه استرليني في الفترة ما بين يناير وأغسطس من سنة ١٩٥٨م إلى ٢٠٠ مليون في تفس الفترة سنة ١٩٥٩م. أما الصادرات فقد انخفضت من ١١٩ مليون جنيه إلى ١١٧ مليونا في نفس الفترتين. وترجع أسباب هذه الظاهرة الأخيرة إلى منافسة بلدان أخرى للصادرات البريطانية أمثال ألمانيا الغربية وروسيا ودول أوروبا الشرقية والصين، وليست بسبب تدهور اقتصاديات المنطقة. وقد تكونت لدى أهل المنطقة فكرة عن التجارة مع البلاد الشيوعية حيث تكمن وراءها دوافع سياسية، ولكن النتائج المترتبة عليها لن تظهر واضحة قبل ١٩٦٠م أو ١٩٦١م.

إنتاج النفط الخام:

يكون النفط الخام المادة الرئيسية من صادرات المنطقة إلى بريطانيا، ففي الأشهر الثمانية الأولى من سنة ١٩٥٩م بلغت واردات بريطانيا النفطية من البلدان الست الرئيسية المنتجة للنفط في المنطقة وهي الكويت، إيران، العراق، البحرين، قطر وإمارات ساحل عمان، عدن والسعودية (١٧٢٥٠٠٠٠٠) جنيه استرليني. ويعادل هذا المبلغ ٨٦٪ من مجموع واردات بريطانيا من الشرق الأوسط. والمادة التي تلي النفط أهمية من واردات بريطانيا من المنطقة هي الفواكه، وقد بلغت هذه (١٤) مليون جنيه في عام ٥٩ مقابل ١١ مليونا في عام ١٩٥٨م. واستوردت بريطانيا قطنا بما يعادل (٣٨٠٠٠٠٠) جنيه في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام. وكان البلد الأول في تصدير القطن هو إيران ثم تلتها عدن ومصر وسوريا. وأما البضائع الأخرى فلم تزد صادرات المادة الواحدة منها على المليون جنيه.

وإذا أردنا مراجعة التقدم الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وجب البدء بالنفط. ويبلغ إنتاج المنطقة من النفط الآن أربعة أضعاف ما كان عليه قبل عشر سنوات، وهو يعادل نصف مجموع إنتاج العالم الحر من النفط. وقد ارتفع الإنتاج في ستة الشهور الأولى من عام ١٩٥٩م بمقدار ١٠٪ عن الشهور الستة الأولى من عام ١٩٥٨م وهذه النسبة هي نفس نسبة الزيادة الإجمالية لإنتاج العالم الحر بمجموعه بين نفس الفترتين.

ولكن الإنتاج الإجمالي في سنة ١٩٥٩م يزيد على الطلب، ولهذا فإن الضغط على الأسعار يظهر واضحا عندما ننظر إلى إنتاج النصف الأول من هذا العام فنجد أنه لا يزيد على مجموع الإنتاج في النصف الثاني من عام ١٩٥٨م إلا ببضع مئات الآلاف من الأطنان. وسيستمر الإنتاج في الارتفاع في النصف الثاني من هذا العام، إذ بدأ الإنتاج في حقل جديد كبير في الكويت (وهي تعتبر ثالث بلدان العالم الحر إنتاجا للنفط)، ثم هناك خطط لزيادة الإنتاج في العراق وإيران وبعض البلاد الأخرى. وقد ارتفع إنتاج الإقليم المصري ارتفاعا لا بأس به بعد الاكتشافات الجديدة في سيناء، وقد تصبح مصر مصدرة للنفط في المستقبل القريب.

التهديد الأفريقي :

ولا شك أن الارتفاع السريع الذي حل بإنتاج النفط في أفريقيا حيث زاد إنتاج النصف الأول من ٥٩ عن النصف الأول من ١٩٥٨م بمقدار ٥٧٪، سيؤثر على صناعة النفط في الشرق الأوسط. وتمتاز حقول منطقة الصحراء وليبيا بأنها قريبة من السوق الأوروبية.

ويورد الشرق الأوسط الآن ٧٨٪ من احتياجات أوروبا من النفط الخام ولكنه بات من المؤكد أن شمال وغرب أفريقيا سيصبحان مصدرين مهمين لتوريد االنفط إلى فرنسا وأسواق أوروبية أخرى. إلا أن هذه التغيرات لن تحدث بسرعة، فالنفط المستخرج من منطقة الصحراء خفيف ولهذا يجب تذليل عقبات كبيرة قبل أن يصبح النفط الأفريقي ملائما للطلب الأوروبي، وهذا يستلزم وقتا.

وقد ازدادت مؤخرا نسبة المصدر من نفط الشرق الأوسط إلى الأسواق الشرقية، ولا شك في أن القائمين على هذه الصناعة سينتهزون كل فرصة لتوسيع هذه الأسواق الجديدة أمام نفط المنطقة.

عائدات النقل :

ولا تزال عائدات إنتاج النفط تشكل المصدر الرئيسي للواردات الخارجية لكثير من بلدان الشرق الأوسط. وقد كانت الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران والعراق هي أكبر الدول إنتاجا في السنوات القليلة الماضية، ولهذا فإن عائداتها هي أكبر العائدات. وتبين تقديرات الأمم المتحدة أن عائدات المنطقة من إنتاج النفط قد بلغت ١٢٧٠ مليون دولار في عام ١٩٥٨م، وكانت حصة الدول الأربع المذكورة أعلاه ١٢٠٠ مليون دولار. أما عائدات النقل فقد قدرتها الأمم المتحدة بأقل من ٩٠ مليون دولار مقسمة بين الإقليم المصري ٧٢ مليونا والإقليم السوري ١٥ مليونا ولبنان والأردن مايبقى. ويرجع الازدياد في العائدات خلال ١٩٥٨م إلى استعادة الإنتاج لمستواه بعد الانخفاض الذي حل به في أثناء أزمة السويس. وكذلك كان لارتفاع الأسعار في عامي ١٩٥٧م و١٩٥٨م نصيب في زيادة العائدات. ولكن الأسعار عادت فهبطت بمعدل ٩٪ في النصف الأول من ١٩٥٩م، ولهذا لا يتوقع أن ترتفع العائدات بنسبة ارتفاع الإنتاج.

الموضوع السادس

الحركة التجارية وموانى شحن النفط وطرق نقله في الخليج العربي والعالم

تمهيد :

- الحركة التجارية في الخليج العربي

العدد (٤٢) السنة الأولى في (٨/ ١٠/ ١٩٥٥)

- أكبر موانى شحن النفط الخام في العالم

العدد (٤٦) السنة الأولى في (٥/ ١١/ ١٩٥٥)

- أوروبا تعيش على نفط الشرق الأوسط

العدد (٤٧) السنة الأولى في (١٢/ ١١/ ١٩٥٥)

- الزيت و«فرص التصدير» في الشرق الأوسط

العدد (٦١) السنة الثانية في (١٨/ ٢/ ١٩٥٦)

- قناة السويس ونفط الشرق الأوسط

العدد (٨٦) السنة الثانية في (٢٥/ ٨/ ١٩٥٦)

- قناة السويس ونفط الشرق الأوسط (أسطول الناقلات غير كاف)

العدد (٨٧) السنة الثانية في (١/ ٩/ ١٩٥٦)

- قناة السويس ونقل النفط في الشرق الأوسط

العدد (٩٩) السنة الثانية في (٢٥/ ١١/ ١٩٥٦)

- نقص ينذر بالخطر في وقود السفن في أوروبا
(قلة عدد الناقلات التي تصل إلى الكويت)

العدد (١٠٤) السنة الثالثة في (٣٠/ ١١/ ١٩٥٦)

- انتظام سير الناقلات بين الكويت وإنجلترا
(ارتفاع سعر الوقود السائل وأجور الشحن)

العدد (١٠٦) السنة الثالثة في (١٣/ ١/ ١٩٥٧)

- مشروعات خطوط أنابيب جديدة في الشرق الأوسط

العدد (١١٨) السنة الثالثة في (٧/ ٤/ ١٩٥٧)

- «الإثنان الكبار» وخط الأنابيب الجديد - رفض السيطرة الدولية على الخط

العدد (١٢٢) السنة الثالثة في (٥/ ٥/ ١٩٥٧)

- أخبار متفرقة - حلم خط الأنابيب

العدد (١٣٠) السنة الثالثة في (٣٠/ ٦/ ١٩٥٧)

- عالم النفط ـ العراق ومشروع خط الأنابيب العربي (الطلب على نفط الشرق الأوسط - اتفاقية النفط اليابانية السعودية - الحصار الاقتصادي حول إسرائيل - مشروع بنك استثمار النفط العربي)

العدد (١٥٥) السنة الرابعة في (٢٩/ ١٢/ ١٩٥٧)

- تجارة بريطانيا مع الشرق الأوسط

العدد (٢١٨) السنة الخامسة في (٢٩/ ٣/ ١٩٥٩)

الموضوع السادس

الحركة التجارية وموانى شحن النفط وطرق نقله في الخليج العربي والعالم

تمهيد:

يقصد بالحركة التجارية في هذا الموضوع تلك الخاصة بالتجارة الخارجية للكويت المبنية على نظام التجارة الخاص. والاستيراد في ضوء هذا النظام يتضمن كل السلع الواردة إلى الكويت لتغطية الاحتياجات المحلية بعد أن تجري عليها الإجراءات الجمركية. في حين يتضمن التصدير نوعين من السلع هما:

أ - السلع الوطنية المنشأ التي تم إنتاجها أو تصنيعها محليا بالكامل أو تلك التي أجريت عليها عمليات صناعية غيرت من شكلها وقيمتها والمعدة للتصدير.

ب- السلع التي سبق استيرادها وخضعت للإجراءات الجمركية ثم أعيد تصديرها دون إجراء تعديل فيها.

وتتراوح نسبة قيمة الصادرات السنوية للكويت من النفط خلال هذه الفترة الزمنية من ٨٠ إلى ٩٤,٨٪ من إجمالي قيمة الصادرات. وصدرت الكويت من النفط في عام ١٩٨١ بما قيمته ٣٩٦٧ مليون دينار كويتي وهو ما يمثل نحو ٨٧,٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات في ذلك العام. وبسبب الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، انخفضت قيمة الصادرات الكويتية من النفط في عام ١٩٩١ إلى نحو ٢٦١ مليون دينار كويتي فقط، ومع ذلك كانت تمثل هذه القيمة نحو ٨٠,٨٪ من إجمالي قيمة الصادرات في ذلك العام. وخلال الفترة الزمنية من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٤ حقق الميزان التجاري الكويتي في كل عام فائضا وذلك نتيجة لزيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات. وكان أعلى فائض في الميزان التجاري سجل في عام ١٩٨١ وبلغ نحو ٢٥٨٦ مليون دينار كويتي. في حين سجل الميزان التجاري الكويتي عجزا بلغ مقداره نحو ٦٦٩ مليون دينار كويتي في عام ١٩٩١م.

ويوضح الجدول الآتي قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري الكويتي (بالمليون دينار كويتي) خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٤[1].

السنوات	قيمة الصادرات (مليون دينار كويتي)						الواردات	الميزان التجاري
	الوطنية المنشأ			المعاد تصديرها	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية		
	النفط	أخرى	المجموع					
١٩٨١	٣٩٦٧	١٤٢	٤١٠٩	٤٢٢	٤٥٣١	٨٧,٥٪	١٩٤٥	٢٥٨٦ +
١٩٨٣	٢٩٣٥	١١١	٣٠٤٦	٣١٨	٣٣٦٤	٨٧,٣٪	٢١٤٠	١٢١٥ +
١٩٨٥	٢٨٤٥	١١٠	٢٩٥٥	٢٣٠	٣١٨٥	٨٩,٣٪	١٨٠٣	١,٣٨٢ +
١٩٨٧	٢٧٤٢	٨٧	٢٨٢٩	١٢١	٢٩٥٠	٩٢,٩٪	١٥٣١	١٤١٩ +
١٩٨٩	٣٣٥٧	١٤١	٣٤٩٨	١٧٢	٣٦٧٠	٩١,٥٪	١٨٤٩	١٨٢١ +
١٩٩١	٢٦١	٦	٢٦٧	٥٦	٣٢٣	٨٠,٨٪	٩٩٢	٦٦٩ -
١٩٩٣	٢٩٢٨	٨٤	٣٠١٢	٧٨	٣٠٩٠	٩٤,٨٪	٢١٢٣	٩٦٧ +
١٩٩٤	٣١٦٧	١١١	٣٢٧٨	١١٩	٣٣٩٧	٩٣,٢٪	١٩٨٨	١٤٠٩ +

ومن دراسة جداول الواردات حسب نوعية السلعة تبين أن قيمة الواردات ارتفعت من ٩٩٢ مليون دينار كويتي عام ١٩٩١ إلي نحو ٢٣٢٣ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٥ . وتمثل قيمة المنتجات الصناعية النسبة الكبيرة بين مختلف السلع الواردة إلى الكويت حيث كانت نسبتها نحو ٩٤٪ في عام ١٩٩١ ووصلت إلى نحو ٩٢٪ من إجمالي قيمة الواردات في عام ١٩٩٥ . (انظر الجدول التالي):

(١) المجموعة الإحصائية ـ العدد الثاني والثلاثون لعام ١٩٩٥ ص ١٨١ ، وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت.

الواردات	قيمتها السنوية (بالألف دينار كويتي)				
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
منتجات صناعية	٩٤٩,٩٤٦	١,٩٧٦,٦٧٢	١,٩٥٤,٣٦٣	١,٨١٨,٣٠٠	٢,١٥٢,٢١٦
منتجات زراعية وحيوانية	٣٩,٤٤٠	١٣٠,٤٢٧	١٤٤,٨٧١	١٥٠,٢٧٨	١٥٢,٥١٩
منتجات ثروة طبيعية	٨٨٣	٣٥٧٠	٨٠٠٨	٩٨٦٠	٩١٩٤
منتجات أخرى	٢٠٧٧	١٨٥٦٩	١٦٥٩٨	٩٧٧٩	٩١٤٣
إجمالي الواردات	٩٩٢,٣٤٦	٢,١٢٩,٢٣٨	٢,١٢٣,٨٤٠	١,٩٨٨,٢١٧	٢,٣٢٣,٠٧٢

وكان قطاع النقل والمواصلات حتى الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ وقبل الغزو العراقي الغاشم يتكون من شبكة متطورة من الطرق السريعة والدائرية تصل أطوالها إلى نحو ٣٨٠٠٠ كم ومن ثلاثة موانى بحرية (الشويخ والشعيبة والدوحة) تشرف عليها الهيئة العامة للموانى وتضم ٧١ مرسى وأسطول النقل الجوي الذي يتكون من ٢١ طائرة، وينقل ما يزيد على ١,٦ مليون راكب ونحو ٤٥ ألف طن من البضائع سنويا.

وأثناء الاجتياح العراقي لدولة الكويت دمر المعتدون أكثر من ١٠٪ من شبكات المرور الضوئية وأزالوا التجهيزات الخاصة بالطرق الجديدة، وتم نهب المعدات التي كانت موجودة بمستودعات الموانى وإغراق العديد من السفن والزوارق والرافعات وتخريب مطار الكويت الدولي والاستيلاء على ١٥ طائرة ركاب.

وبذلت شركة ناقلات النفط الكويتية، المسؤولة عن تصدير المنتجات النفطية إلى مختلف أنحاء العالم، جهودا كبيرة للاحتفاظ بأسطول النقل الكويتي من المعتدين العراقيين الذين خططوا لخطف السفن والناقلات والاستيلاء عليها. ووجهت الشركة ناقلاتها العملاقة بالإبحار خارج مياه الكويت الإقليمية وأنقذت بذلك السفن والناقلات الكبيرة الحجم من التدمير وخاصة السفينة الكويتية العملاقة «كاظمة» التي تبلغ حمولتها ٢٩٠ ألف طن والسفينة الكويتية «رحاب» وسفن «نفط» و«سدرة» و«سي أويل سيتي» والسفينة «هدى» التي تبلغ حمولتها ٣٣٣ ألف طن متري والسفينة «الديرة».

وأنشأت الشركة مكتبا مؤقتا لها في دولة الإمارات العربية المتحدة تحت اسم «ناقلات النفط الكويتية ـ الشارقة» لتشغيل حركة أسطول النقل الكويتي في مختلف أرجاء العالم[١].

واستردت موانى الكويت مكانتها بعد حرب التحرير وارتفع حجم البضائع

(١) الكتاب السنوي لعام ١٩٩٤، دولة الكويت، وزارة الإعلام، الكويت ١٩٩٤ ص ٢٨٣.

المناولة (الواردات والصادرات) في ميناء الشويخ من ٥ , ٢ مليون طن في عام ١٩٩٣ إلى ٩ , ٣ مليون طن في عام ١٩٩٤ بزيادة مقدارها ٥٧٪. في حين زاد عدد الحاويات المبادلة (الواردة والصادرة) من نحو ٩١ ألف حاوية في عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ١٧١ ألف حاوية في عام ١٩٩٤، أي بزيادة مقدارها ٨٧٪[1].

وبالنسبة **لميناء الشعيبة**[2] خلال نفس الفترة الزمنية السابقة ارتفع حجم البضائع المناولة من ٥ , ٣ ملايين طن إلى ٨ , ٣ ملايين طن بزيادة مقدارها ٨٪. ولكن انخفض عدد الحاويات المبادلة من ١٠٩ ألف حاوية إلى ٤٨ ألف حاوية بنقص مقداره نحو ٥٦٪.

وبالنسبة **لميناء الدوحة**: فقد بلغ إجمالي البضائع (الواردة والصادرة) خلال عام ١٩٩٤ نحو ٢٠٣ ألف طن مقابل ١٢٨ ألف طن أي بزيادة قدرها ٥٨٪.

وفي عام ١٩٩٢ غادرت **ميناء الشويخ** ١٠٠٢ سفينة بينما في عام ١٩٩٤ غادرت ميناء الشعيبة ١٥٩ سفينة، وميناء الأحمدي ٦٩٣ سفينة، وميناء عبدالله ٣٣٢ سفينة.

(١) قامت مؤسسة الموانى بضم ميناء الشعيبة إلى مؤسساتها في ١/ ٧/ ١٩٨٧، ويقع الميناء على بعد ٥٤ كم جنوب الكويت ويحده شمالا الرصيف الجنوبي لميناء الأحمدي وجنوبا منطقة ميناء عبدالله ومن بين أهم منشآته المراسي المخصصة لمناولة البضائع العامة ومحطة للحاويات وأحواض الجنائب والسفن الصغيرة ورصيف المنتجات البترولية.

الحركة التجارية في الخليج العربي

العدد (٤٢) السنة الأولى في ٨/ ١٠/ ١٩٥٥م

نشرت صحيفة «المجلس التجاري» الصادرة في لندن بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩٥٥م مقالا «عن الحركة التجارية في الخليج العربي» قالت فيه:

لم تنشط الحركة التجارية في الخليج العربي وتتضخم القوة الشرائية لدى سكان هذه المنطقة إلا في السنوات القليلة الماضية. والإمارات الموجودة في هذه المنطقة هي الكويت والبحرين وقطر، وبعض الإمارات العديدة الصغيرة أشهرها «دبي» وهي واقعة على ساحل عمان.

ولقد أحدث استخراج البترول ثورة في اقتصاديات هذه المنطقة في العشرين سنة الأخيرة ومع أن هذا القول معاد إلا أننا نذكره من باب التوكيد بأن المناطق المنتجة للبترول لديها الكثير من المال لتنفقه، وقد أنشئت فيها الأسواق التي تنمو باطراد، ومن أسباب هذا النشاط الاقتصادي:

أ - الأموال والضرائب التي تدفعها شركات البترول لحكومات هذه الإمارات.

ب- الأموال التي تنفقها شركات البترول في هذه المناطق على شراء البضائع ودفع أجور العمال والموظفين الأهليين.

حـ - الأموال التي ينفقها موظفو هذه الشركات من الأجانب. وعوائد البترول التي تدفعها الشركات لحكومات هذه الإمارات، هي أساس رفاهية شعوب هذه المنطقة، وتستغلها الحكومات في تنفيذ مشروعات العمران والتقدم في بلادها، وهذا يتمثل بأجل معانيه في ثلاث من إمارات الخليج العربي وهي: الكويت والبحرين وقطر.

وأدت مشروعات العمران هذه، إلى انتقال هذه الأموال إلى أيدي أفراد من الشعب، وإلى زيادة كبيرة في النشاط التجاري في تلك المنطقة.

وجميع هذه المناطق داخلة ضمن نطاق منطقة الإسترليني ولكن ليس هناك أية قيود رسمية أو أي نظام للتراخيص على الاستيراد. والعملة المتداولة في هذه المناطق هي الروبية الهندية.

وكان لبريطانيا نصيب ملحوظ من الأسواق التجارية في هذه المناطق إلا أنها الآن تواجه منافسة قوية من بضائع الدول الأوروبية، والهند واليابان. والسوق التجارية في هذه المناطق تمتد وتتسع في الوقت الحاضر وستظل تمتد وتتسع في المستقبل أيضا.

الكويت

إن أهمية الكويت كسوق تجارية كانت تعتمد على إنتاج البترول من منطقة «البرقان» وقد تزايد هذا الإنتاج من ٨٠٠ ألف طن في عام ١٩٤٦م إلى حوالي ٤٦,٩ مليون طن في عام ١٩٥٤م والمعدل الحالي للعوائد التي تجبي على تصدير البترول الخام يبلغ أكثر من ٦٠ مليون جنيه استرليني في العام، والجزء الأكبر من هذه العوائد يصرف على الأعمال الإنشائية في مدينة الكويت مما جعل السوق التجارية في الكويت أهم سوق تجارية في الشرق الأوسط في خلال السنوات القليلة الماضية. ولقد بلغت قيمة البضائع المستوردة في خلال ثلاث السنوات الأخيرة ١٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٢م ونحو ٣٠,٨ مليون جنيه في عام ١٩٥٣م و٢٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٥٤م.

وفي خلال عام ١٩٥٢م - ١٩٥٣م نفذت أغلب الأعمال الإنشائية في الكويت بوساطة خمس شركات مقاولات بريطانية على أساس حصول هذه الشركات على نسبة معينة من تكاليف الإنشاء. وفي مارس عام ١٩٥٤م قررت السلطات الكويتية ألا تبدأ أعمالا إنشائية جديدة حتى تتم الأعمال الإنشائية التي لم يكمل بناؤها، مثل المدارس والطرق وتكملة محطة إنتاج القوى الكهربائية وتقطير المياه. وقررت السلطات الكويتية أيضا، أنه من مارس ١٩٥٣م فصاعدا، ستطرح جميع أعمالها الإنشائية في مناقصات عالمية.

وبناء على ذلك، حدث هبوط منذ مارس ١٩٥٣م، في المستوى الذي كانت تسير فيه الأعمال الإنشائية.

البحرين

لا يزيد دخل الحكومة السنوي في البحرين عن ٤ ملايين جنيه استرليني ولذلك فبرنامجها الإنشائي يقل كثيرا عن الكويت. ولقد تقدمت البحرين تقدما مطردا ثابتا خلال العشرين عاما الماضية وفي كل عام تدرج بعض الأعمال الإنشائية في الميزانية الجديدة. وتشارك في تنفيذ هذه الأعمال الشركات البريطانية.

وللبحرين مصدر ثان من مصادر الدخل في الضرائب التي تجنيهامن تجارة الترانزيت فموقع جزيرة البحرين يجعلها في وضع مناسب لتصدير بضائع الترانزيت إلى الجزيرة العربية وأكثر من ٧٥٪ من البضائع التي ترد إلى البحرين يعاد تصديرها. (تبلغ الضرائب التي تجبى من البحرين على بضائع الترانزيت ٢٪» ويدخل إلى خزانة الحكومةمن هذه الضرائب كل عام مبلغ لا بأس به.

ولقد زادت بسرعةكمية البضائع المستوردة التي يستهلكها الشعب في البحرين من عام ١٩٤٦م إلى عام ١٩٥٢م «مستثنى من هذا ما تستهلكه الحكومة وشركة البترول» وفي عام ١٩٥٣م بدأ هبوط ملحوظ في مستوى البضائع المستوردة في البحرين ولقد كان هذا في الأغلب راجعا إلى استقرار السو ق التجارية هناك.

وفيما يلي جدول بالبضائع المستوردة التي يستهلكها الشعب فقط:

السنة	جنيه استرليني	السنة	جنيه استرليني
١٩٤٦	٣,٩٠٠,٠٠٠	١٩٥٢	١٥,٢٥٠,٠٠٠
١٩٥٠	٩,١٣٠,٠٠٠	١٩٥٣	١٤,٥٢٥,٠٠٠
١٩٥١	١٠,٢٠٠,٠٠٠	١٩٥٤	١٣,٦٤٠,٠٠٠

وكانت بريطانيا هي المصدرة الرئيسية للبحرين، ولكن نصيبها في السوق التجارية بدأ ينخفض نتيجة للمنافسة الأجنبية وقد لوحظ هذا الهبوط بصورة خاصة في بضائع معينة. (في عام ١٩٥٢م كانت نسبة البضائع البريطانية المصدرة إلى البحرين ٢٩٪ من النسبة الكلية للبضائع المستوردة وهبطت إلى ٢٢,٨٪ في عام ١٩٥٤م).

وزادت نسبة البضائع الهندية المصدرة إلى البحرين من ١٢,٥٪ في عام ١٩٥٢م إلى ١٩,١م٪ في عام ١٩٥٤م. واستمرت نسبة البضائع الأمريكية كما هي ١٤٪. لم تتغير. بينما ازدادت أهمية المانيا واليابان بالنسبة للبحرين. ولقد احتلت اليابان المركز الأول في سوق البضائع الخزفية والزجاجية. وتتسبب هي والهند في إضعاف مركز بريطانيا في سوق البضائع الحريرية والقطنية. أما منافسة المانيا لبريطانيا فكانت على أشدها في سوق البضائع الثقيلة والبضائع الزراعية والأدوات المنزلية والدراجات وأدواتها الاحتياطية واحتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بالمركز الأول في توريد السيارات إلى البحرين بمعدل أربع سيارات أمريكية مقابل كل سيارة بريطانية. أما الأسمنت البريطاني فقد بدأ يحل محله الأسمنت المستورد من البلاد الأخرى.

قطر

بدأ أول إنتاج للبترول في قطر منذ عام ١٩٤٩م فقط ومن الممكن أن نتبين تأثير ذلك على اقتصاديات قطر من الجدول التالي الذي يبين عدد أطنان البترول المصدرة من قطر إلى الخارج:

السنة	ناقلة بترول	مجموع حمولتها بالأطنان
١٩٥٠م	١٠٧	١,٥٥١,٨٥٣
١٩٥١م	١٤٩	٢,٢٤٦,١٣٣
١٩٥٢م	٢١٢	٣,٢٢٥,٢٦١
١٩٥٣م	٢٥٨	٣,٩٠٩,٩٧٨
١٩٥٤م	٢٧٨	٤,٥٤٦,٥٧٤

وبجانب البترول المبين في الجدول السابق والذي استخرجته شركة بترول قطر، فقد حصلت شركة شل للتنقيب عن البترول على امتياز من حاكم قطر للبحث عن البترول تحت قاع البحر. ولم تبدأ عمليات البحث إلا في شهر أكتوبر الماضي، في عرض البحر في موقع يبعد عن الدوحة عاصمة قطر، بمسافة ٣٣ ميلا. ولم تسفر هذه العمليات عن العثور على البترول حتى الآن.

وزادت الحركة التجارية باطراد خلال عام ١٩٥٤م. ويبين الجدول التالي أثمان البضائع المستوردة خلال ستة الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٤م:

الشهر	جنيه استرليني	الشهر	جنيه استرليني
يوليو	١٢٠,٠٠٠	اكتوبر	١٨٠,٠٠
أغسطس	١٣٥,٠٠٠	نوفمبر	٤٠٥,٠٠٠
سبتمبر	١٦٥,٠٠٠	ديسمبر	٣٢٥,٠٠٠

وهذا الجدول لا يتضمن أثمان البضائع التي استوردتها الحكومة أو شركة البترول. وكانت الزيادة الرئيسية، في مواد البناء والأغذية والأدوات الكهربائية والآلات الثقيلة والسيارات وأدواتها الاحتياطية والمنسوجات.

ومن دراسةالميزان التجاري في قطر في عام ١٩٥٤م يتبين أن السوق التجارية متجهة إلى التوسع. وكلما زادت الأعمال الإنشائية زادت الأموال التي تنفق في البلاد، مثل أجور العمال والموظفين، وبذلك يزداد الطلب على البضائع المختلفة الضرورية للحياة. ويجب هنا أن نذكر أن اتساع السوق التجاريةمهما زاد فلن يزيد على حاجة عدد السكان الذين يبلغ عددهم (٣٠) ألف نسمة.

دبي والإمارات المجاورة لها:

بالرغم من أن البترول لم يظهر في هذه المنطقة بعد إلا أن تجارة (دبي) الخارجية تزيد باستمرار مطرد. و«دبي» نفسها في موقع متوسط يتيح لها أن تكون مركزا لتجارة الترانزيت في هذه المنطقة والسيطرة على التجارة في ساحل عمان. فالبضائع المستوردة يعاد تصديرها إلى الإمارات الساحلية ثم يعاد تصديرها بحرا من هذه الإمارات إلى إيران. والتقدير الكلي النهائي للبضائع المستوردة في عام ١٩٥٤م يبلغ ٢,٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني. ويقدر نصيب بريطانيا من هذا المبلغ بحوالي ١٠٪ فقط والبلاد الرئيسية التي تصدر بضائعها إلى دبي هي اليابان والهند. والمنسوجات اليابانية «وهي إحدى البضائع المستوردة الرئيسية» تسيطرعلى الأسواق.

مسقط:

ليس لدى مسقط في الوقت الحاضر بترول وليس لديها إلا القليل من الأموال لتنفقه على الأعمال الإنشائية. والبضائع التي تصدر من مسقط هي السمك المجفف والتمر، وعلى الرغم من أن السوق التجارية لهذه البضائع غير مزدهرة إلا أنها تتقدم ببطء. وتعتبر الهند واليابان المصادر الرئيسية للمنسوجات القطنية في مسقط.

أكبر موانى شحن النفط الخام في العالم

العدد (٤٦) السنة الأولى ٥/ ١١/ ١٩٥٥م

نشرت (مجلة النفط) اللندنية في عددها الصادر في أكتوبر ١٩٥٥م المقال التالي:

تعتبر الكويت بلادا عجيبة لعظم مدخراتها من النفط ولسرعة تنميتها، ولذلك فليس من الغرابة في شيء أن نرى ميناءها النهائي للنفط، وهو ميناء الأحمدي، الواقع على الخليج العربي، والذي يشحن منه يوميا ما يزيد بمراحل على المليون من الأطنان، تبلغ طاقته ثلاثة أو أربعة أضعاف طاقة أي ميناء آخر منفرد لشحن النفط الخام في العالم. وتتضمن التسهيلات الخاصة بشحن كميات من الخام قد تبلغ ٤ آلاف طن في الساعة، خطوط أنابيب قطرها ٣٤ بوصة وصهاريج تتسع لاستيعاب ٢١٠ آلاف برميل، وهذا يدل على مدى وسرعة وليونة طرق نقل الخام من الحقل إلى السفينة، وهي تلك الطرق التي وصفها بالتفصيل لمعهد النفط بلندن في الشهر الماضي المستر دغري بشركة نفط الكويت، وذلك في تقرير عنوانه «الطرق الحديثة لشحن النفط الخام في ميناء الأحمدي بالكويت».

وبما أن ميناء الأحمدي يتمتع بميزة شحن نفط خام من درجة واحدة فقط، فقد شحنت منه في عام ١٩٥٤م حوالي ٢٥٠٠ سفينة وعلى ذلك زاد مجموع الصادرات على ٤٥ مليون طن. وخلال الأشهر الثلاثةالأولى من عام ١٩٥٥م حملت ٦٨٥ سفينةما يبلغ مجموعه ١٢,٥ مليون طن من الخام. وبعد أن يضخ النفط من الحقول إلى مجموعة صهاريج ميناء الأحمدي - التي تبلغ طاقة تخزينهاخمسة ملايين برميل - على ارتفاع ٤٠٠ قدم من سطح البحر وعلى بعد ستة أميال من الشاطئ، يندفع النفط الخام إلى مرسى الشحن ثم إلى الناقلة. وبالإضافة إلى ثمانية أماكن لرسو الناقلات في رصيف شحن النفط، توجد ثلاثة خطوط تحت الماء للشحن تعمل على تسهيل حركةعملية الشحن الناتجة من (التجميع) خصوصا بعد إيقاف الشحن لعدم ملائمة الأحوال الجوية.

ويجري تنظيم اتصالات الشحن بحيث يمكن استعمال ثلاثة أو أربعة خطوط لتدفق النفط وذلك لشحن سفن قادرة على تلقي شحنات قد يبلغ معدلها ٤ آلاف طن في الساعة. على أن هذا المعدل غير عادي، وقد وصل معدل الشحن في العام الماضي إلى رقم جديد وهو ١٧٣٢ طنا في الساعة بينما كان متوسط وقت شحن كل سفينة هو ١٠ ساعات و٥٥ دقيقة.

وبما أن هناك كثيرا من الناقلات تقوم بزيارات منتظمة إلى الميناء، فمن الممكن اتباع أحسن طرق استعمال التسهيلات الموجودة في الميناء لكي تتفق ومعدل الشحن الذي تستطيع تحمله كل سفينة. إلا إنه رغم ارتفاع متوسط شحنات كل سفينة خلال الفترة بين عام ١٩٥٢م وعام ١٩٥٥م مما يزيد قليلا على ١٦ ألف طن إلى ما يقرب من ١٩م ألف طن، إلا أن متوسط الوقت الذي تمضيه السفينة في المرفأ ظل ثابتا على ما يتراوح بين ١٨ و١٩م ساعة، بالنسبة إلى عمليات نزح المياه من جوف السفينة وتجهيزات الشحن ورسو السفينة وتزويدها بالوقود. غير أن متوسط مجموع الوقت الذي تمضيه السفينة في الميناء يختلف اختلافا بينا، ففي شهر يونيو (حزيران) من عام ١٩٥٢م كان الوقت حوالي ٣٩ ساعة، وكان متوسط عام ١٩٥٣م هو ٢٣,٥ ساعة بينما كان متوسط عام ١٩٥٤م هو ٢٦,٥ ساعة. إن الجو هو أعظم عامل من العوامل التي تسبب اختلافات في الوقت الذي تمضيه السفن في الموانى ومتى تساوت جميع الأحوال الأخرى، فإن الزيادة في حجم السفن تتيح الفرصة لتحقيق طاقة شحن أعلى في الميناء، ويوضح الجدول التالي تفصيلات الناقلات التي قامت بالشحن من ميناء الأحمدي خلال الفترة بين عام ١٩٥١م وعام ١٩٥٤م.

جدول (١)

حجم الناقلات المحملة من ميناء الأحمدي (٥١ ـ ١٩٥٤م) بالطن

السنة	أقل من ١٠,٠٠٠	من ١٠,٠٠٠ إلى ١٤,٥٠٠	من ١٤,٥٠١ إلى ٢٠,٠٠٠	أكبر من ٢٠,٠٠٠	المجموع
١٩٥١	١٣٨	٥٤٦	٧١٦	٢٩٣	١,٦٩٣
١٩٥٢	١١٨	٧٧١	٩٦٨	٣٩٠	٢,٢٤٧
١٩٥٣	٦٩	٦٦٥	١١٨٨	٥١٣	٢,٤٣٥
١٩٥٤	٣٣	٥٠٠	١٢٥١	٧١٣	٢,٤٩٧

أما عدد الناقلات التي تقل حمولتها عن ١٠ آلاف طن فقد انخفض إلى أقل من ثلاث في الشهر في عام ١٩٥٤م، في حين أن عدد الناقلات التي تزيد حمولتها على ٢٠ ألف طن قد ارتفع من ٢٥ في الشهر في عام ١٩٥١م إلي ما يقرب من ٦٠ في الشهر في عام ١٩٥٤م.

وميناء الأحمدي كذلك ميناء كبيرا لتموين السفن بالوقود، إذ ربما تتطلب الناقلةالفائقة الضخامة (Super-Tankar) من زيت الوقود ٢٥٠٠ طن أو أكثر. ويمكن مد السفن بزيت الوقود وزيت الديزل في كل مرفأ من مرافئ شحن النفط الخام، وليس من الغريب أن يصل معدل الشحن إلى ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٣٥٠ طنا في الساعة. وقد بررت التجارب بوضوح وجوب وجود مقاييس لدى كل مرفأ للشحن.

ومما يساعد على تخفيض الاحتياج إلى الأيدي العاملة إلى أدنى حد وجود آلات مساعدة عملية مثل صمامات المراقبة التي تدار بالكهرباء من مسافة بعيدة، وآلات القراءة البعيدة لمستوى السائل. وعلى ذلك ففي شهر مارس (آذار) من هذا العام حينما تم شحن ٢٤٣ سفينة بالخام، وتزويد ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ سفينة

بالوقود، بلغ مجموع مستخدمي المحطة النهائية والصهاريج (باستثناء المستخدمين البحريين) ١٣٢ رجلا فقط، يعملون ي غالب الأحيان في دوريات ليلا ونهارا.

وبسبب موقع الميناء الجغرافي، فإنه من المنتظر أن يزداد عدد السفن الكبيرة السريعة الشحن التي تستعمل ميناء الأحمدي، كما أن تسهيلات المحطة النهائية الآلية قادرة على زيادات أخرى في طاقة الشحن.

أوروبا تعيش على نفط الشرق الأوسط

العدد (٤٧) السنة الأولى في ١٢/ ١١/ ١٩٥٥م

نشرت «مجلة النفط» اللندنية الصادرة في أكتوبر ١٩٥٥م مقالا عن زيادة إنتاج البترول في الشرق الأوسط جاء فيه ما يلي:

ليست مدخرات النفط الهائل وحدها ولا ارتفاع نسبة ناتج البئر الواحدة، هي كل ما جعل الشرق الأوسط مركزا مرموقا في عالم النفط، بل إن السرعة العظيمة التي اتسم بها إنتاج النفط في الأعوام الأخيرة هي أيضا من أسباب ذلك، إن مجموع إنتاج المناطق الخمس الرئيسية المنتجة للنفط -وهي: الكويت والمملكة السعودية والعراق وإيران وقطر- قد زاد من ٣٥ مليون طن في عام ١٩٤٦م إلى معدل سنوي قدره ١٥٨ مليونا في منتصف عام ١٩٥٥م وهي زيادة تبلغ نسبتها ٣٥٠٪ وذكر مثل هذه التطورات في صورة مبتسرة، يخفي وراء الأرقام، القفزات الواسعة التي حققها الإنتاج في بعض البلدان وخاصة في الكويت والمملكة السعودية، مما كان له أكبر الأثر في تعويض التقصير الكبير في الإمدادات الإيرانية بين عام ١٩٥١م وعام ١٩٥٤م. فقد ارتفع إنتاج الكويت منذ بدئه في عام ١٩٤٦م إلى معدل حالي يعادل أكثر من ٥٠ مليون طن سنويا وكانت خطى النمو في المملكة السعودية لا تكاد تقل سرعة عن ذلك حتى بداية عام ١٩٥٥م. ومع ذلك فقد كان لاستئناف صادرات النفط الإيراني أثره في الحد مؤقتا من التوسع وربما حدث هبوط بسيط في إنتاج عام ١٩٥٥م، أما إنتاج العراق الذي يعتمد إلى حد كبير على طاقة خط أنابيب طويل المسافة فقد زاد أيضا زيادة كبيرة في السنوات الخمس الأخيرة ويتوقع أن يصل إلى أكثر من ٣١ مليون طن في العام الحالي مقابل إنتاج كان يقل عن خمسة ملايين طن في العام عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

هذا ويسير إنتاج إيران الآن سيرا مطردا نحو المستوى الذي كان عليه -قبل النزاع- وهو مستوى سوف يتسنى له بلوغه في عام ١٩٥٧م عندما تبلغ الصادرات المقدار المرسوم لها وهو ٣٠ مليون طن.

إن التوسع في التجارة العالمية للنفط يكاد يكون قائما على نفط الشرق الأوسط وحده، فبينما نجد أن صادرات العالم من النفط الخام قد زادت إلى قرابة الضعف بين عامي ١٩٤٩م، ١٩٥٤م نرى أن صادرات الشرق الأوسط قد ارتفعت إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه في حين لم تزد الصادرات من بقية أنحاء العالم إلا بنسبة الربع فقط. كما أن صادرات الشرق الأوسط وحده من النفط الخام في عام ١٩٥٤م كانت أكثر من مجموع صادرات العالم من النفط الخام في عام ١٩٤٩م، وحوالي ٨٠٪ من صادرات الشرق الأوسط من النفط في الوقت الحاضر هي من النفط الخام.

وإذا ما استمر الوضع الحالي للإمدادات الدولية على ما هو عليه الآن، فإن سير الطلب في أوروبا سيكون عاملا قويا في تقدير مستوى إنتاج النفط الخام في الشرق الأوسط. وعلى أساس واردات العام الماضي، يحتمل أن تستورد أوروبا الغربية في هذا العام حوالي ٩٠ مليون طن من نفط الشرق الأوسط الخام، وهذه الكمية تمثل حوالي ٩٠٪ من مجموع واردات أوروبا الغربية من النفط الخام.

وفي العام الماضي ارتفع الطلب على المنتجات النفطية في أوروبا الغربية بنسبة ١٥٪ ومن المحتمل أن يرتفع الطلب هذا العام بنفس هذه النسبة أيضا وهي تعادل حوالي ١٣ أو ١٤ مليون طن.

وبلدان الشرق الأوسط المنتجة للبترول تهتم بسير الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية وبأي عامل مقيد قد يحد هناك من استيراد النفط وبخاصة النفط الخام. ويذهب نفط الشرق الأوسط الخام بصفة رئيسية إلى الساحل الشرقي ولكن كميات صغيرة منه تذهب أيضا إلى الساحل الغربي.

ولقد بدأ إرسال شحنات نفط الشرق الأوسط الخام بانتظام إلى الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية في عام ١٩٤٦م. وقد سارت هذه الشحنات في نمو مطرد حتى بلغت في عام ١٩٥٤م حوالي ١١ مليون طن وهناك احتمال كبير في بلوغها معدلا أعلى من ذلك في العام الحالي.

وفي الوقت الحاضر، يجري استهلاك النفط في الولايات المتحدة وفي أوروبا على مستوى أعلى مما كان متنبأ به منذ عام أو نحو العام، كما أن الطلب في الأنحاء الأخرى من العالم التي تتزود جزئيا بنفط الشرق الأوسط مستمر أيضا في ارتفاعه باطراد. إلا أننا لا نستطيع أن نغفل حقيقة مهمة وهي أنه من جراء استئناف الصادرات الإيرانية بصورة مطردة النمو، فلن تستمر كل بلد من بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط في التقدم بالسرعة نفسها التي تقدم بها إنتاجها في السنوات القريبة الماضية.

إنتاج الكويت في شهر ديسمبر ١٩٥٥م

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة في لندن بتاريخ ٣١ أكتوبر عام ١٩٥٥م خبرا جاء فيه: إن إنتاج شركة نفط الكويت من النفط الخام في شهر سبتمبر ١٩٥٥م بلغ ١٢٩ , ١٢١ , ٤ طنا مقابل ٤٩٧ , ٧٧٤ , ٣ طنا في شهر سبتمبر من العام الماضي. وبذلك يكون مجموع الإنتاج في المدة من يناير إلى سبتمبر عام ١٩٥٥م هو ٩١٥ , ٤٣٩ , ٤٠ طنا مقابل ٦٦٩ , ٠٥٤ , ٣٤ طنا في المدة نفسها من العام الماضي. وبذلك يكون الإنتاج في هذه المدة قد زاد ٢٤٦ , ٣٨٥ , ٦ طنا على الإنتاج في المدة نفسها من العام الماضي.

الزيت وفرص التصدير في الشرق الأوسط

العدد (٦١) السنة الثانية في ١٨/ ٢/ ١٩٥٦م

نشرت صحيفة «ستانست» في عددها الصادر بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٥٦م المقال التالي:

ليس هناك من شك في أنه بالنسبة للفرص الموجودة في الشرق الأوسط فإن كمية الصادرات البريطانية إلى تلك المنطقة مخيبة للآمال. وقد جلب الزيت الرخاء إلى كثير من تلك البلاد التي كشف فيها عنه ولحسن الحظ فإن الفرصة لا تزال سانحة لرجال الأعمال ليضمنوا لأنفسهم مقاما ممتازا في تلك الأسواق. ولقد أدرك منافسونا أهمية تلك الأسواق، أو أن المنافسة الأمريكية والألمانية شديدة ومتزايدة وقد أعلن أخيرا أن اليابان سترسل بعثة اقتصادية إلى تلك المنطقة. وأن حكومتنا هي الأخرى مدركة لأهمية مركز الشرق الأوسط التجاري ففي يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٥٥م بدأ مستر أ. ر. و. لو. وزير الدولة لشؤون التجارة رحلته لزيارة إيران والعراق والكويت. وأن غرضنا من هذه المقالة هو أن نلقي نظرة على تلك الأقطار الثلاثة؛ نظرة إلى الفرص والاحتمالات التي تؤثر في المصدرين والمستثمرين البريطانيين.

الدولة	السنة	صادرات بريطانيا (مليون جنيه)	واردات بريطانيا (مليون جنيه)	إنتاج الزيت الخام (١٠٠٠ طن)
إيران	١٩٥١م	١٩,٥م	٣٣,٠	١٦,٨٤٤
	١٩٥٢م	٥,٦	٣,٠	١,٣٦٠
	١٩٥٣م	٤,٧	٢,٦	١,٣٤٥
	١٩٥٤م	٨,٣	٣,٣	٣,٠٠٠
١١ شهرا	١٩٥٥م	١٦,٩	١٥,٠	١٤,٤٤٦
العراق	١٩٥١م	١٦,٨	١٥,٤	٨,٢٤٤
	١٩٥٢م	٢٢,٤	٥١,٩	١٨,٣٥١
	١٩٥٣م	٢٩,٤	٦٤,٥	٢٧,٦٨٢
	١٩٥٤م	٢٣,٦	٤٤,٥	٣٠,٠٧٣
١١ شهرا	١٩٥٥م	٢٥,١	٣٠,٣	٣٠,١٨٣
الكويت	١٩٥١م			٢٨,٢٢٦
	١٩٥٢م	١٠,١	١٣٦,٠	٣٧,٦٣٧
	١٩٥٣م	١٦,٥	١٢٩,٥	٤٣,٢٨٦
	١٩٥٤م	١٠,٢	١٣٤,٨	٤٧,٧٢٣
١١ شهرا	١٩٥٥م	٧,٤	١١٥,٣	٥٠,٣٨٠

إيران

لا تزال التجارة البريطانية في هذه البلاد تعاني من تلك الفورة الوطنية التي فجرها الدكتور مصدق والتي نتج عنها توقف العمل في مصفاة الزيت الكبرى في عبادان في عام ١٩٥١م وانسحاب الفنيين البريطانيين. وقبل أن يحدث ذلك كانت إيران تنتج أكثر من ٣٢ مليون طن من الزيت في السنة وكان ذلك أكبر إنتاج لدولة في الشرق الأوسط عندئذ. وكما نرى من البيان المنشور إلى جانبه كانت التجارة مع المملكة المتحدة وقتها على مستوى مرتفع.

وأدى اغتصاب المصفاة إلى توقف إنتاج الزيت وإلى تدهور الاقتصاد بصورة منتظمة. وعندما سقط حكم الدكتور مصدق عام ١٩٥١م كانت البلاد في حالة سيئة جدا. وفي عام ١٩٥٤م وقع اتفاق مع شركة نفط دولية تعاونية. ومنذ ذلك الحين بدأ التقدم البطيء يظهر في مركز إيران.

ومع أن إنتاج الزيت لا يزال أقل كثيرا مما كان عليه قبل الأزمة فإن إيران تكسب الآن من الزيت أكثر مما تكسبه من صادراتها الأخرى مجتمعة. وفي العام الذي ينتهي في ٣١ مارس المقبل سيكون مجموع قيمة النقد الأجنبي الذي جلبته صناعة البترول لإيران حوالي ٥٠ مليون جنيه ستستولي الحكومة الإيرانية على حوالي النصف منه كعوائد. وفي خلال عشرة أعوام ينتظر أن يزيد ذلك الرقم على ٨٠ مليون جنيه. وبالرغم من تلك المبالغ الكبيرة فلا ينتظر أن تستعيد البلاد مركزها الممتاز كدولة منتجة للزيت في الشرق الأوسط. فمنذ عام ١٩٥١م تغير كل النظام القائمة عليه تجارة الزيت. فالآن لا يرغب في بناء مصافي النفط في وسط مكان إنتاجه، بل إن الزيت الخام يكرر الآن ويصفى في نقطة استهلاكه. وهذه الحقيقة ستؤثر حتما في مستقبل عبادان. ومع ذلك فإن مركز إيران تحسن وسيستمر في تحسنه، وتحت قيادة الشاه تبذل جهود كبيرة لتخصيص جزء من عوائد البترول لرفع مستوى معيشة الشعب. وقد تم فعلا إعداد مشروعات إنشائية لمدة سبع سنوات ويؤمل أن يرصد ٦٠٪ من عوائد النفط في السنوات الثلاث الأولى للانفاق على تلك المشروعات. كما تولي إيران أهمية أكبر للمشروعات طويلة المدى كتحسين

وإنشاء الطرق وتحسين الري والكهرباء. ويجب على كل حال أن نأخذ حذرنا: فإن طبع الإيرانيين - وهو على ما هو عليه- يسبب الخوف من عدم تحقيق المشروعات الكبرى. وعلى أي حال فإن الشاه ورئيس الوزراء الحالي رجلان أمينان نشيطان. وهناك إمكانية حقة لأن يجد رجل الأعمال البريطاني فرصته في إيران. ولا شك في أن الدعوة ستوجه إلى المتعهدين للاشتراك في كثير من المشروعات الكبرى وسيكون التنافس دوليا. وستكون التعهدات ذات قيمة كبيرة وسيكون الشك في وفاء الحكومة الإيرانية بالتزاماتها بعيدا، وصحيح أنه بالنسبة إلى احتياجات البلاد فإن احتياطي النقد الأجنبي حاليا ليس كافيا، وأنه منذ شهور قليلة أعلن البنك الملي في إيران أنه لا يمكن فتح اعتمادات مؤقتا. ولكن القيود الآن رفعت، وإنتاج البترول -وبالتالي الدخل القومي- في ازدياد، وأن مخاطرة عدم الدفع هي مخاطرة سياسية محضة ولكنها جديرة بعدم الاستهانة بها.

العراق

الفرص التجارية في العراق ممتازة، وبالرغم من أنها متأثرة بالتوجّه القومي الذي يسيطر على السياسة في الشرق الأوسط فإن العراق متمتعة بأحوال مستقرة أكثر من إيران. وإنتاج الزيت كبير وفي ازدياد، ويتوقع أن يكون نصيب العراق من عوائد البترول هذا العام حوالي ٩٠ مليون جنيه وكان نصيبها في عام ١٩٥٥م (٧٤) مليون جنيه. وبالنظر إلى خطورة اعتماد البلاد على البترول فقط فإن ٧٠٪ من عوائد البترول يخصص لإنشاء وتحسين المرافق العامة الأخرى التي تعود بالفائدة على البلاد.

وقد انتهى العراق فعلا مؤخرا من إنشاء مشروعات الري المهمة. وفي أبريل الماضي بدأ مشروع السنوات الخمس الثاني ويقدر المبلغ الذي سينفق في تلك المدة بحوالي ٣٠٠ مليون جنيه. وستكون الأهمية والأولوية لمشروعات الري والصرف والمواصلات والكهرباء وقد وجهت الدعوة فعلا للمقاولين للاشتراك في مشروعات كبرى قيمتها ٨ ملايين جنيه.

والإنفاق على المشروعات الإنشائية في العراق يدار إدارة حكيمة وليس من شك في أنه سيكون هناك مجال دائم للصناعة البريطانية. وفي الماضي لعب المهندسون الاستشاريون البريطانيون دورا كبيرا ولو أنهم فقدوا مؤخرا بعض سيطرتهم، وفي الحقول الأخرى أيضا توجد فرص فهناك سوق حسنة للآلات الزراعية، وبريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة وكندا -وألمانيا إلى حد ما- هي المورد الرئيسي للعراق. ومع أن الطلب خف في العام الماضي إلا أن هذا ظاهرة مؤقتة ترجع إلى كساد المحصول. والطلب على المواد الاستهلاكية في العراق محدود مثله مثل بقية دول الشرق الأوسط إذ لا تزال الثروة مركزة في أيدي الأقلية. والطلب كبير على المواد الرخيصة ولو أن الموقف جدير بالملاحظة إذ أن مستوى المعيشة في ارتفاع ولكنه ارتفاع بطيء.

الكويت

الكويت مشيخة مستقلة على الخليج العربي وبين عشية وضحاها حوّل العثور على النفط الكويت من مركز تجاري بسيط إلى دولة حديثة مليئة بالخير والرفاهية.

والحاكم يتمتع بسلطة وبدخل متزايد يبلغ حاليا ٦٠ مليون جنيه في السنة ويستخدم ذلك الفيض من الثروة في تيسير النعم الاجتماعية على نطاق واسع مثل المستشفيات والمدارس والتزود بالمياه العذبة والكهرباء. وتشمل برامج الإصلاح أيضا تحسين الطرق وبناء ميناء ومطار جديدين إلخ. . . وحتى عام ١٩٥٤م كان العمل يجري في سرعة فائقة دون اعتبار للصعوبات والتكاليف، ثم توقف العمل بعض الشيء للتدبير والإعداد. والآن نجد أن العجلة بدأت تدور ثانية. وفي المرحلة الأولى من البرنامج الإنشائي كان كل العمل يعهد به إلى خمسة مقاولين بريطانيين. وقد تم التخلّي عن هذا النظام في منتصف عام ١٩٥٣م ومن ذلك الحين أصبحت المنافسة مباحة لكل الشركات من مختلف الجنسيات. وسمعة بريطانيا عالية جدا هناك وتعتبر الكويت إحدى أسواق الشرق الأوسط الجذابة الجديرة بالاهتمام.

ويتضح من هذا الملخص القصير بعض الاحتمالات بشأن طاقة تلك الدول الثلاث الكبرى المنتجة للبترول. ويحتوي الشرق الأوسط على ٥٠٪ من نفط العالم وينتظر زيادة الإنتاج، ويمكن للخبرة والصناعة البريطانية أن تلعب دورا مهما في المشروعات الإنشائية الكبرى، وذلك الدور يمكن أن يكون ذا قيمة لكلا الطرفين.

ويحسن أن نؤكد أن الشرق الأوسط يجب أن ينظر إليه نظرة طويلة المدى والأجل، ونؤكد أنه ليس بالمنطقة التي تصلح لمحاولة اختطاف أو اغتصاب أرباح سريعة.

مصفاة النفط في الكويت تزيد إنتاجها إلى ٨,٥ ملايين طن:

ونشرت «صحيفة الفاينانشيال تيمس» بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٥٦م تحت هذا العنوان المقال التالي:

تعد شركة نفط الكويت مشروعا لتوسيع مصفاتها في ميناء الأحمدي لزيادة إنتاج المعمل الحالي من ١,٤٠٠,٠٠٠ طن إلى ٨,٥٠٠,٠٠٠ طن سنويا.

وسيشمل ذلك كميات أكبر من الزيوت المتوسطة التكرير والديزل البحري وزيوت وقود الأفران والسفن وذلك لناقلات الزيت التي تحمل في الكويت.

ويشمل المشروع وحدتي تقطير للزيت الخام قوة الواحدة منهما ٨٠,٠٠٠ برميل في اليوم تحتوي كل منهما على مايلي: ضابط للبنزين - خزانات لتخزين الزيت مزودة بخطوط وأنابيب ومضخات مساعدة - الأدوات اللازمة لزيادة القوة وللتزويد بالماء والبخار بسهولة - جهاز فصل الزيت عن الماء - خطوط للتوزيع.

ويشمل المشروع أيضا توسيع جهاز تحميل الزيت عند المرسى، وستصمم الوحدتين الجديدتين وتنفذهما شركة أبناء أ. ب. بادجر في بريطانيا العظمى (وهي الشركة التي بنت المصفاة الحالية). أما بناء المعامل والمنشآت الأخرى فستقوم به شركة بكتل العالمية الأمريكية بالاشتراك مع جورج ويمبي وشركاه في بريطانيا

العظمى. وسيبدأ العمل في موقع ملاصق للمصفاة الحالية في ميناء الأحمدي في أول النصف الثاني من العام الحالي ١٩٥٦م ويتوقع الانتهاء من إنجاز كل المشروع في أواخر عام ١٩٥٧م.

ومما يذكر أن شركة نفط الكويت مملوكة مناصفة لشركة البترول البريطانية وشركة نفط الخليج الأمريكية.

قناة السويس ونفط الشرق الأوسط

العدد (٨٦) السنة الثانية في ٢٥/ ٨/ ١٩٥٦م

نشرت صحيفر (الفينانشيال تيمس) اللندنية الصادرة بتاريخ ٢٨ يوليو ٥٦ مقالا بعنوان (نقل نفط الشرق الأوسط) تناولت فيه أهمية قناة السويس بالنسبة لنفط الشرق الأوسط فقالت:

ذات يوم من أيام العام الماضي مرت عبر قناة السويس ٤٠ باخرة، ومن هذه البواخر كانت ٢٢ باخرة من ناقلات النفط. وهذا اليوم يعتبر ممثلا لأيام العام الماضي كلها. فمن إنتاج الشرق الأوسط كله من النفط ومقداره ١٤٥ مليون طن (وهو يعادل ٦ , ٢٠ ٪ من إنتاج العالم) مرت عبر قناة السويس ٦٧ مليون طن مقارنة بكمية قدرها ٤٠ مليون طن مرت عبر خطوط الأنابيب إلى شاطئ البحر المتوسط. وهذه الأرقام توضح بعض الشيء أهمية قناة السويس في نقل نفط الشرق الأوسط إلى بريطانيا. وحتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن ١٥٪ من مستوردات النفط إليها تمر عبر قناة السويس ومن المنتظر أن تزيد هذه النسبة عن ذلك.

ومن المتوقع أن تزيد كمية النفط المارة بقناة السويس في عام ١٩٥٦م فتبلغ كمية قدرها ٨٠ مليون طن.

جدول يبين البواخر التي مرت عبر قناة السويس في عام ١٩٥٥م بحسب جنسياتها

الجنسية	ناقلات النفط عدد البواخر	الحمولة بآلاف الأطنان	عدد البواخر	بواخر أخرى الحمولة بآلاف الأطنان
بريطانية	١,٨٧٧	١٦,٢١٣	٢,٤٨١	١٦,٥٧٦
نرويجية	١,٤٤٥	١٣,٢٩٨	٣٩٠	٢,٢٩٧
ليبرية	٩٦٦	١٣,٣٩٧	١٣٠	٦٣٣
فرنسية	٧٥٢	٧,٥٦١	٤٦٥	٣,٢٦٦
إيطالية	٧٨٠	٦,٥٨٣	٥٩٦	٢,٦٣٧
تابعة لجمهورية بناما	٦٩٧	٧,٢٠٦	٢٠٧	٨٦٩
هولندية	١٤٠	١,١٠٧	٥٤٧	٣,٦٦٧
سويدية	٣٤٦	٣,٠٢٨	١٣٧	٧٩٥
أمريكية	١١٨	١,٢٢٤	٢٦٢	١,٩١١
جنسيات أخرى	٧٥٧	٦,٢٣٩	١,٥٧٣	٧,٢٤٩
المجموع	٧,٨٧٨	٧٥,٨٥٦	٦,٧٨٨	٣٩,٩٠٠

مستوردات المملكة المتحدة من النفط

وقد استوردت بريطانيا في العام الماضي حوالي ٢٨ مليون طن متري من النفط الخام وحوالي ٨,٥ مليون طن من منتجات النفط المكررة. ومن هذه الكميات مرت نسبة تبلغ حوالي ٥٦٪ عبر قناة السويس. وفي الوقت الحاضر يكاد عدد الناقلات المارة بقناة السويس يبلغ الحد الأقصى الذي يسمح به اتساع القناة. ولكن المأمول حينما ينتهي برنامج تحسين القناة وتوسيعها الذي يدرس الآن، أن ترتفع كمية النفط التي سيمكن نقلها عبر القناة إلى ١٦٠ - ١٨٠ مليون طن وعمليات التوسيع والتحسين هذه تتكلف حوالي ٥ ملايين جنيه استرليني سنويا. وإذا فرضنا أن

عمليات توسيع خطوط أنابيب نقل النفط إلى البحر الأبيض ستمضي أيضا في طريقها المرسوم. فإن قناة السويس تستطيع أن تحقق جميع الآمال المعقودة عليها في عام ١٩٦٥م.

ولكن في عام ١٩٧٥م، سيتطلب الأمر نقل ٢٠٠ - ٣٥٠ مليون طن من النفط عبر هذه القناة (وهذه الكمية هي الاحتياجات المقدرة للدول الغربية في عام ١٩٧٥م) ومن المعتقد أن هذه الكميات الضخمة ستكون أكبر مما يمكن السماح بمروره عبر القناة في ذلك العام أي عام ١٩٧٥م.

إنتاج شركات النفط في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٥م

اسم الشركة	الإنتاج مقدرا بملايين الأطنان المترية
شركة نفط الكويت	٥٤,٧٦
شركة النفط العربية الأمريكية	٤٧,٤٧
شركة نفط العراق	٢٤,٢٠
شركة النفط الإيرانية	١٦,١٦
شركة نفط البصرة	٧,٢٣
شركة نفط قطر	٥,٤٥
شركة نفط البحرين	١,٥٠
شركة النفط الأمريكية المستقلة شركة جيتي	١,٣٨
شركة نفط الموصل	١,٢٨
شركة نفط الخانقين	٠,٤٥

رسوم عبور القناة

وتدفع ناقلات النفط رسوما لعبور قناة السويس تختلف بحسب ما إذا كانت محملة أو فارغة فإذا كانت محملة تدفع عن كل طن ٧ شلنات وإذا كانت فارغة تدفع عن كل طن ٣ شلنات و ٢ بنس وهذه الرسوم تساوي تكاليف رحلة طولها ١٠٠٠ ميل والناقلات الكبيرة لا تستطيع عبور القناة عندما تبلغ حمولتها الحد الأقصى والمسافة من الخليج العربي إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق رأس الرجاء الصالح تبلغ ١٢,٠٠٠ ميل أي أنها أطول من طريق القناة بحوالي ٣,٦٠٠ ميل. وفي مقابل هذا نستطيع أن نقول إن أجور النقل تكون أرخص كلما كانت ناقلة النفط أكبر وأسرع. فإنه من الأرخص بالنسبة لسعر الطن أن تسير ناقلة نفط كبيرة جدا إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق رأس الرجاء الصالح بدلا من أن تسير ناقلة نفط عادية عن طريق قناة السويس.

وأهم ما يؤخذ على طريق رأس الرجاء الصالح هو طول الزمن، فإن الطريق البحري من الخليج العربي إلى الولايات المتحدة عن طريق رأس الرجاء الصالح تستغرق مرة ونصف من الزمن الذي تستغرقه طريق قناة السويس.

وإذا أمكن عن طريق استغلال الطاقة الذرية زيادة سرعة ناقلات النفط إلى ٣٠ عقدة في الساعة فإنه يمكن تقليل أهمية عامل الزمن.

أما فيما يختص بنقل النفط إلى بريطانيا فإنه من الواجب أن يكون حجم ناقلة النفط التي ستمر عن طريق رأس الرجاء الصالح أكبر من ضعف حجم الناقلة التي ستمر عن طريق قناة السويس إذا أريد أن تكون تكاليف الرحلة بواسطة الطريقين متساوية ولكن في الوقت الحاضر لا توجد الإمكانات اللازمة لبناء مثل هذه الناقلات الكبيرة جدا.

وإذا أرادت شركات النفط أن تنقل كمية النفط التي تمر عبر قناة السويس، بواسطة طريق رأس الرجاء الصالح فإنه يجب عليها أن تزيد أسطول ناقلاتها بنسبة

٥٠٪، هذا وتتضمن عقود الاتفاقيات التي تتم في الوقت الحاضر بين شركات النفط وشركات الناقلات شرطا يبيح نقل النفط عن طريق رأس الرجاء الصالح في حالة ما إذا استحال المرور عن طريق قناة السويس.

جدول يبين كمية شحنات منتجات النفط التي مرت عبر قناة السويس

عام ١٩٥٥م مقدرة بملايين الأطنان المترية

اسم الدولة	إنتاج الدولة من النفط عام ١٩٥٥	كمية شحنات النفط من الدولة التي مرت عبر القناة	نسبة النفط المار بالقناة إلى الإنتاج الكلي للدولة ٪
الكويت	٥٥	٤٢,٥	٧٧
المملكة العربية السعودية	٤٧	٦,٧	١٤
العراق	٣٣,٩	٣,٩	١٢
إيران	١٥,٨	٥	٣٢
قطر	٥,٤	٣,٩	٧٢
بلاد أخرى	-	٥	-

ثلاثة طرق لا غير :

وفي الوقت الحاضر لا تخرج وسائل نقل نفط الشرق الأوسط إلى أوروبا والساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق قناة السويس وطريق رأس الرجاء الصالح، أو بواسطة خطوط الأنابيب إلى البحر المتوسط. وفي العالم الماضي مرت عبر خط الأنابيب الممتد من كركوك في شمال العراق إلى طرابلس على البحر الأبيض كمية من النفط مقدارها ٨ ملايين طن، ومرت عبر خط الأنابيب من كركوك إلى بانياس كمية مقدارها ١٧ مليون طن، بينما مرت عبر خط الأنابيب الممتد خلال أراضي المملكة العربية السعودية كمية مقدارها ١٥ مليون طن. ويمكن

رفع قدرة خط التابلاين إلى ٢٠ مليون طن في عام ١٩٥٨م بإنشاء أربع محطات للمضخات في مواقع متوسطة بين المحطات الخمس الموجودة حاليا، ومن الواجب كذلك زيادة كمية النفط المنقول من العراق بواسطة الأنابيب ١٦,٥ مليون طن أخرى سنويا وذلك بتمديد خطوط جديدة من الأنابيب من العراق إلى شاطئ البحر المتوسط.

مستوردات بريطانيا من الخليج:

وكتبت صحيفة (التيمس) اللندنية بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٥٦م مقالا بعنوان (محور صناعة النفط في الشرق الأوسط) قالت فيه:

وبلغت قيمة مستوردات بريطانيا من النفط الخام والمكرر ومنتجاته (سيف) في عام ١٩٩٥م حوالي ٣٣٦ مليون جنيه استرليني، وبلغت قيمة المستوردات من الكويت والبحرين وقطر وساحل عمان وعدن حوالي ١٤٩ مليون جنيه استرليني (ونسبتها ٤٤٪ من قيمة مجموع المستوردات) والمقداران يمثلان ثلاثة أرباع المستوردات من الخليج العربي عن طريق قناة السويس، وتبلغ قيمة النفط المستورد من الكويت وحدها ١٢٥ مليون جنيه استرليني.

وحوالي ٢٪ من مستوردات النفط في بريطانيا في العام الماضي جاء من ساراواك وأندونيسيا والهند -وأغلبها بالطبع مر عبر قناة السويس. وحوالي ١٠٪ - وتبلغ قيمتها نحو ٣٤ مليون جنيه استرليني- من مستوردات النفط في بريطانيا جاءت من العراق والمملكة العربية السعودية، ولكن الجزء الأكبر من هذا النفط مر عبر خطوط الأنابيب إلى مواني البحر المتوسط وشحن منها.

ومما لا شك فيه أن بعض منتجات النفط المكرر التي صدرت إلى بريطانيا من أوروبا الغربية قد مرت عبر قناة السويس في صورة نفط خام قبل أن يجري تكريرها في معامل أوروبا. والمقدر أن حوالي نصف مستوردات أوروبا من النفط (باستثناء بريطانيا) قد مر عن طريق القناة المذكورة وبالإضافة إلى ذلك فإن حوالي ١٥٪ من مستوردات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية قد مر عبر قناة السويس.

قناة السويس ونفط الشرق الأوسط
(أسطول الناقلات غير كاف)

العدد (٨٧) السنة الثانية في ١/٩/١٩٥٦م

نشرت صحيفة (الصنداي أوبزرفر) اللندنية الصادرة بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٥٦م مقالا بعنوان (أسطول الناقلات غير كاف) قالت فيه:

مما لاشك فيه أن بريطانيا هي الدولة التي تأثرت أكثر من غيرها بتأميم قناة السويس سواء من الوجهة السياسية أو الاقتصادية، ومازالت بريطانيا تعتبر في الوقت الحاضر أكبر دولة تستخدم قناة السويس. والإمدادات التي ترد إلى بريطانيا والتي تمر بقناة السويس -وخاصة إمدادات النفط- أكثر أهمية من أي إمدادات أخرى لأية دولة أخرى تمر بقناة السويس.

ولقد بلغت مستوردات بريطانيا من النفط في العام الماضي ٢٨ مليون طن متري، منها ٢٠ مليون طن مرت عبر قناة السويس في طريقها إلى بريطانيا، بينما لم يمر في خطوط الأنابيب العراقية أكثر من ٢ مليون طن من النفط فقط.

والولايات المتحدة الأمريكية تقوم في الوقت الحاضر كذلك بتمرير كميات كبيرة من النفط عبر قناة السويس، من ١٢ إلى ١٣ مليون طن من النفط سنويا، ولكن أمريكا لا تعتمد كليا على مستورداتها من النفط مثل بريطانيا، إذ أن لأمريكا من منابعها المحلية للنفط والغاز والفحم ما يكفل سد احتياجاتها الضرورية.

مشكلة الناقلات:

ومن المعروف أن مشروعات تمديد خطوط أنابيب إضافية إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط قد وضعت موضع الدراسة منذ مدة، والمرجح أن الاهتمام بهذه المشروعات قد ازداد الآن.

وقد زاد الاهتمام أيضا باحتمال بناء ناقلات نفط ضخمة من النوع الذي يعبر المحيط الباسيفكي في الوقت الحاضر. وقناة السويس بعد التحسينات والتوسيعات

المنتظر إتمامها في المستقبل لا يمكنها تمرير ناقلة حمولتها أكثر من ٤٦ ألف طن. ولكن من المقدر أن تستطيع ناقلة ضخمة حمولتها ٨٥ ألف طن تخفيض تكاليف نقل الطن من النفط بنسبة تكفي لتعويض الخسارة في الوقت وفي تكاليف الوقود الناشئة عن طريق رأس الرجاء الصالح، ومثل هذه الناقلات الضخمة لا تستطيع الرسو في الوقت الحاضر إلا في موانى سوثهامبتون (في إنجلترا) وأنتورب وروتردام (في بلجيكا وهولندا).

رسوم المرور في قناة السويس

وتبلغ رسوم مرور ناقلة النفط في قناة السويس في الوقت الحاضر حوالي ثمانية آلاف جنيه، أما تكاليف نقل الطن الواحد من النفط عبر القناة فتبلغ ٣ شلن و٦ بنسات. وحتى إذا زادت رسوم المرور عبر القناة فليس من الضروري أن يتبع ذلك زيادة سعر النفط بالنسبة للمستهلك في أوروبا وبريطانيا. ولقد خفضت شركة إسو منذ وقت قريب سعر جالون النفط المكرر من مبيعات الجملة إلى ١ شلن و١ بنس وذلك باحتساب أجر نقله عبر المحيط بمبلغ ٢,٧٥ بنس.

وحيث إن تكاليف نقل الطن الواحد من النفط من الكويت إلى بريطانيا بحسب الأسعار الحالية للأسواق تبلغ ١٠٢ شلن -في مقابل مبلغ ٦ شلنات و٣ بنسات وهو رسم المرور في القناة- فإنه لو ارتفع رسم المرور في القناة إلى الضعفين أو الثلاثة أضعاف، فلن يؤثر هذا على سعر النفط المكرر بالنسبة للمستهلك إلا كما تؤثر قطرة الماء في البحر.

ومن الصعوبة بمكان الآن التنبؤ بالنتائج الاقتصادية التي تترتب على زيادة رسوم المرور في قناة السويس وبحسب الأسعار الحالية ستزيد تكاليف نقل الطن الواحد من النفط بمبلغ ٢٥ شلنا فيما لو استعمل طريق رأس الرجاء الصالح وذلك في ناقلة متوسطة الحجم. وفيما لو دعت الحاجة إلى استعمال طريق رأس الرجاء الصالح فإن أسطول الناقلات الحالي لا يمكنه بتاتا توريد الكميات اللازمة من النفط لاستمرار العمل في معامل التكرير البريطانيا، والناقلة ذات الحجم المتوسط تقطع

المسافة من الخليج العربي إلى بريطانيا ذهابا وإيابا عبر قناة السويس في مدة ٤٠ يوما أي أنها تستطيع القيام بثماني رحلات سنويا.

وإذا ما سلكت الناقلة طريق رأس الرجاء الصالح ذهابا وإيابا فإنه يلزمها ٦٨ يوما أي بزيادة ٢٨ يوما عن طريق قناة السويس وبالطبع يحتاج الأمر إلى زيادة عدد الناقلات زيادة كبيرة حتى يمكن نقل نفس كمية النفط التي كانت تمر عبر قناة السويس في المدة ذاتها.

والحل الوحيد السريع في مثل هذه الظروف هو استيراد نفط من نصف الكرة الأرضية الغربي، رغم من أن هذا الأمر سيكلف بريطانيا المزيد من رصيد الدولارات.

طرق نقل النفط:

ونشرت صحيفة (الفينانشيال تيمس) اللندنية الصادرة بتاريخ ٢٥ أغسطس، مقالا بعنوان (طرق نقل النفط) قالت فيه:

لقد أثار موضوع قناة السويس مشكلة اقتصادية لا تضاهيها أي مشكلة أخرى في أهميتها فإنه من المنتظر في خلال ربع القرن القادم أن تتضاعف كمية نفط الشرق الأوسط المصدرة إلى الغرب، أي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ومثل هذه الكمية الضخمة من النفط كانت ولابد ستخلق مشكلة لتدبير وسائل نقلها مهما كانت الظروف، بل كانت ستسبب ضغطا كبيرا على قناة السويس.

ولقد وضعت عدة مشروعات لإجراء توسيعات في قناة السويس لمواجهة حركة المرور الضخمة المقبلة، ومن الضروري الآن الوصول إلى حل لتنفيذ هذه المشروعات لتوسيع القناة. ومن الضروري كذلك إيجاد حل لا يجعل شركات النفط تعتمد في مشروعاتها طويلة الأجل على تقليل استخدام قناة السويس إلى الحد الأدنى، وعلى الاعتماد على الطرق الأخرى لنقل النفط إلى الحد الأقصى.

ومن الواضح أن هذين الأمرين يجب أن يكونا عنصرا أساسيا في أية تسوية للموضوع، وفي الوقت الحاضر تدفع ناقلات النفط ٦٦٪ من دخل قناة السويس، وكذلك فإن ناقلات النفط هي الأمل الرئيسي في زيادة وتنشيط حركة المرور عبر القناة خلال ربع القرن القادم.

خطوط الأنابيب

وأمام شركات النفط طريقان آخران لنقل النفط، الأول هو إنشاء خطوط أنابيب إلى شواطئ البحر المتوسط، فإنه من الممكن إنشاء خط أنابيب يبدأ من الكويت ويضاهي خط أنابيب التابلاين الذي يبلغ طوله ١٠٠٠ ميل والذي ينقل ١٦ مليون طن من النفط السعودي سنويا (ومن المقرر زيادة هذه الكمية وجعلها ٢٠ مليون طن سنويا) وكذلك من المقرر زيادة الكمية التي تنقل عبر خطوط الأنابيب العراقية من مليون طن إلى ٤٠ مليون طن. وبالرغم من ذلك فإن هناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن شركات النفط ستتسرع في القريب العاجل في إنشاء خط التابلاين الذي يتكلف إنشاؤه مبلغ ٨٠ مليون جنيه، وبالإضافة إلى ذلك فإن الخط الجديد سيكون تحت سيطرة الدول العربية التي سيمر بها.

والشيء الوحيد الذي لن يقع تحت سيطرة البلاد العربية المنتجة للنفط هو أسطول ناقلات. وبالرغم من ذلك فإنه من المنتظر أن تشرع شركات النفط في إجراء توسيعات في خطوط الأنابيب الحالية لأنها وسيلة رخيصة وكافية لنقل النفط.

ناقلات ضخمة:

والاحتمال الثاني أو الطريق الثاني هو استعمال ناقلات نفط ضخمة عن طريق رأس الرجاء الصالح. وقد ثبت في الوقت الحاضر أن هذه الوسيلة اقتصادية من الممكن تطبيقها. فإن ناقلة حمولتها ٤٥ ألف طن تستطيع نقل النفط عن طريق رأس الرجاء الصالح بسعر أرخص للطن الواحد من ناقلة صغيرة تمر بطريق قناة السويس. وأيضا يكون هذا السعر أرخص مما لو مرت نفس الناقلة (حمولة ٤٥ ألف

طن) عن طريق قناة السويس وهي لا تحمل إلا جزءا من شحنتها الكاملة. ومما لاشك فيه أن طريق قناة السويس يحتل المكان الأول بين طرق نقل النفط إلى أوروبا الغربية ولكن يبدو أنه من المحتمل أن تستطيع ناقلات ضخمة حمولة ٦٠ ـ ٨٠ ألف طن جعل طريق رأس الرجاء الصالح وسيلة اقتصادية لنقل النفط.

وفي الوقت الحاضر لا تستطيع الناقلات حمولة ٤٦ ألف طن أو أكثر من أن تمر في قناة السويس وهي تحمل الحد الأقصى لحمولتها. ومن الجهة الأخرى فإن ناقلة حمولتها ٨٠ ألف طن تستطيع المرور عبر قناة السويس وهي خالية. ولقد قامت ناقلة النفط (سكلير بترولوور) وحمولتها ٥٦ ألف طن برحلة دائرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد سارت عن طريق رأس الرجاء الصالح وهي كاملة الحمولة وعادت فارغة عن طريق قناة السويس.

فإلى أي مدى سيستمر استعمال طريق رأس الرجاء الصالح على هذه الصورة؟ إن ذلك يتوقف على اعتبارين: الاعتبار الأول هو إيجاد رأس المال اللازم للإنفاق على توسيع قناة السويس بحيث تسمح بمرور مثل هذه الناقلات الضخمة وهي تحمل الحد الأقصى لشحنتها.

والاعتبار الثاني هو ما إذا كانت شركات النفط ستقرر الاعتماد على طريق رأس الرجاء الصالح بوصفه طريقا لا يمكن إغلاقه. وتتوقف الإجابة عن هذين الاعتبارين على الوصول إلى تسوية مرضية لموضوع قناة السويس.

قناة السويس ونقل النفط في الشرق الأوسط

صورة عن الشرق الأوسط والقناة والنفط

العدد (٩٩) السنة الثانية في ٢٥/ ١١/ ١٩٥٦م

نشرت الصحف الأجنبية مقالات إضافية عن الشرق الأوسط وقناة السويس. ونورد فيما يلي مقتطفات من مقالين، أحدهما نشر في صحيفة «ليفربول بوست» الصادرة بتاريخ أول نوفمبر ١٩٥٦م، والآخر نشر في صحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦م.

تساءلت صحيفة «ليفربول بوست» ما الذي يحدث بالضبط لانجلترا حينما تتوقف الملاحة في قناة السويس؟ ثم أجابت قائلة، حسنا، لقد مر عبر قناة السويس من الجنوب إلى الشمال في العام الماضي ٦٧ مليون طن من النفط الخام ومنتجاته. والغالبية العظمى من هذا النفط أخذت طريقها إلى أوروبا، وانجلترا نفسها حصلت على ٢٠ مليون طن من المجموع العام وفرنسا حصلت على ١١ مليون طن، بل وأمريكا حصلت على ٦,٥ مليون طن. أما الباقي فذهب إلى بقية دول أوروبا. وهناك حقيقة لا يمكن إغفالها، وهي أن احتياجات هذه الدول الأوروبية من النفط لن تقل بسبب توقف الملاحة في قناة السويس.

الطريق الأول

وتمضي الصحيفة في تساؤلها قائلة: «إذن ماذا يكون الحل؟» إن البديل الطبيعي لقناة السويس هو بالطبع الطريق الطويل حول رأس الرجاء الصالح، ذلك الطريق الذي يزيد بنحو ٥٠٠٠ ميلا عن طريق قناة السويس ولكن هناك عدة معارضات تثار في وجه استعمال هذا الطريق الطويل، وأهم هذه المعارضات هي الحقيقة التي لا يمكن تلافيها وهو أنه لا يوجد العدد الكافي من الناقلات لمواجهة احتياجات العالم من النفط عن طريق رأس الرجاء الصالح.

ومن الواضح أن هذا الطريق سيطيل بصورة كبيرة أمد الرحلة (من المقدر أن الفرق بين الطريقين هو خمسة عشر يوما) كما أنه سيزيد من أجور النقل. لذلك من الواجب على انجلترا أن تبحث عن حل آخر إذ أرادت أن تفي باحتياجات شعبها من النفط.

وأين تبحث انجلترا عن حل آخر؟ في النصف الغربي للكرة الأرضية وبالذات في فنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يمكن زيادة إنتاج النفط حينما تدعو الضرورة إلى ذلك.

وفي الحقيقة أن الرحلة عبر المحيط الأطلنطي إلى حقول النفط في هذين البلدين، أقصر من الرحلة عبر قناة السويس، ولقد كان هذا الطريق يستخدم حتي وقت قريب، إذ أنه عقب الحرب العالمية الثانية، كانت أغلبية احتياجات أوروبا من النفط تأتي من منطقة البحر الكاريبي. أما تحول أوروبا إلى منطقة الشرق الأوسط للحصول على احتياجاتها من النفط فله عدة أسباب منها ازدياد إنتاج هذه المنطقة ومنها تقدم صناعة تكرير النفط في كثير من البلدان الأوروبية وكانت هذه الأسباب مصحوبة بازدياد احتياجات أمريكا من نفط فنزويلا. وفي الوقت الحاضر تعتمد أوروباعلى منطقة الشرق الأوسط لسد أكثرية احتياجاتها من النفط.

ثمن فادح

وتتساءل الصحيفة مرة أخرى «ألا يمكن لانجلترا أن تعود مرة أخرى إلى استيراد نفطها من منطقة البحر الكاريبي ومن أمريكا؟»

وتجيب الصحيفة على هذا التساؤل قائلة: نعم، تستطيع انجلترا، ولكن هناك عقبة رئيسية تقف في الطريق، وهي عقبة الثمن. فإن النفط من منطقة البحر الكاريبي ومن أمريكا يحتاج إلى مزيد من الدولارات والعملات الصعبة الأخرى التي لا يسمح الوضع الحاضر لميزان المدفوعات في انجلترا بدفعها.

وباختصار، إن من المستطاع الحصول على النفط من خارج منطقة الشرق

الأوسط ولكن بثمن فادح ، ثم إن هناك صعوبات ستثار في بعض الحالات . حيث يتطلب الأمر تحويل خط سير ناقلات النفط . علما بأن هذا العمل قام به القائمون على صناعة النفط قبل الآن .

فهل يذكر الإنجليز عام ١٩٥١م وعبدان؟ لقد جرى شيء مشابه لهذا، فلقد حولت خطوط سير الناقلات من إيران إلى بلاد الشرق الأوسط الأخرى .

أربعة خطوط أنابيب

هناك بالطبع خطوط الأنابيب وهي أربعة خطوط ، يمر فيها النفط عبر الصحراء من العراق والمملكة العربية السعودية . وهذه الأنابيب تنقل إلى البحر المتوسط حوالي أربعين مليون طن من النفط سنويا .

(يذكر القراء أن النفط قد انقطع تماما عن الانسيال في هذه الأنابيب، إلى البحر المتوسط) .

وتختم الصحيفة تصويرها للموقف قائلة . . هذه هي الصورة قد اكتملت . . فتوقف الملاحة في قناة السويس سيؤثر على انجلترا تأثيرا خطيرا ، وإذا جنحنا للتفاؤل قلنا إنها ستجعلنا نعرج في حياتنا ونتعثر ، ثم هناك الصناعة التي تستهلك أغلب كميات النفط ، إنها ستصاب بانهيار خطير .

مصادر نفط الشرق الأوسط

وتمضي الصحيفة قائلة «وسيقل أو بعبارة أصح سينقطع النفط الخام الوارد إلى معامل التكرير في مدن فاولي وستانلو ولانداركي وشلهافن، حيث يتحول إلى بترول وزيت ديزل وزيت برافين وخلافه من منتجات النفط . كما أنه سيقل إنتاج المواد الكيماوية ، والأسمدة والبلاستيك والقار الذي تعبد به الطرق، وأنواع الكحول والزيوت البيضاء التي ستتخدم في الأغراض الطبية .

نعم إن النفط ، اليوم، يعني شيئا هاما لكل بيت وكل أسرة في العالم .

ثم تقول الصحيفة «وما دام النفط شيئا هاما بهذه الدرجة، فلنلق نظرة تبين لنا من أين يأتي نفط الشرق الأوسط.

والأرقام التالية هي آخر إحصائيات صدرت عن هذا الموضوع:

الإنتاج في الشرق الأوسط عام ١٩٥٦م (معدل سنوي مبني على أساس إنتاج الشهور الستة الأولى)	مقدرا بملايين الأطنان المترية ١٨٠,٣٧٨	نسبته إلى الإنتاج العالمي ٢١,٨٪
المدخرات	١,٠٠٠ مليون طن متري	نسبتها إلى المدخرات العالمية
الشرق الأوسط	١٨	٦٩٪
العالم	٢٦	-

الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط	الإنتاج مقدرا بملايين الأطنان المترية (لعام ١٩٥٦م بني على أساس إنتاج الشهور الستة الأولى)
الكويت	٥٩,٢
المملكة السعودية	٥٠,٥٥٨
العراق	٣٤,٣
إيران	٢٤,٩
قطر	٦,٠٤
مصر	٢,٠٠
المنطقة المحايدة (الكويت ـ المملكة السعودية)	١,٦
البحرين	١,٥
تركيا	٠,٢٦
إسرائيل	٠,٠٢

وناقشت صحيفة الفاينانشال تيمس» استعمال طريق رأس الرجاء الصالح فقالت تحت عنوان «الإبحار حول جنوب أفريقيا» :

مما لا شك فيه أن تحويل خط سير السفن إلى رأس الرجاء الصالح سيجهد الموانئ الأفريقية، لكن هل تستطيع هذه الموانى، مواجهة هذه الزيادة الكبيرة في حركة الملاحة؟ إذا افترضنا أن الحركة التجارية بقيت على حالها بمعنى أن السفن التي ستتحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح لن تحتاج إلى شحن أو تفريغ بضائع في أي ميناء من الموانى الإفريقية، كما أنه ليس من الضروري لأكثرية هذه السفن أن تتزود بالماءأو المؤن، نظرا لأنها تستطيع أن تتزود بكل ما تحتاجه من الماء والمؤن من ميناء القيام.

إذا افترضنا كل ذلك، لوجدنا أنه ينقص السفن التي مرت عن طريق رأس الرجاء الصالح، أن تتزود بالوقود اللازم لهذه الرحلة الطويلة.

تسهيلات الوقود

من المقدر أن تختار شركات النفط إجراء توسيعات في تسهيلات الوقود الموجودة حاليا بدلا من إنشاء تسهيلات جديدة.

ولهذا يلزم زيادة عدد السفن المارة يوميا برأس الرجاء الصالح ٢٠ سفينة على الأقل (وذلك بالإضافة إلى السفن التي تمر برأس الرجاء الصالح العادية وهي ٢٥ سفينة يوميا). وبذلك يصبح على تسهيلات النفط وإمداد السفن بالوقود أن تواجه إمداد حواي ٤٥ سفينة أو أكثر بالنفط. وهذه السفن يلزم إمدادها بالنفط مرة، أو مرتين أو حتى ثلاث مرات بحسب طاقة كل سفينة ومداها. ولا يتوقف مدى أو طاقة كل سفينة على حجمها فقط بل أيضا على سرعتها فكلما زادت السفينة من سرعتها زاد احتراق أو استهلاك الوقود فيها.

فمثلا لو فرضنا أن السرعة عادية، لاستطاعت سفينة حمولتها ٣٠ ألف طن أن تقطع مسافة ٧ آلاف ميل قبل أن تحتاج إلى التزود بالوقود، بينما لا تستطيع سفينة

حمولتها ١٥ ألف طن أن تقطع أكثر من ٣ آلاف ميل دون أن تحتاج إلى التزود بالوقود. وبذلك لا تستطيع سفينة من النوع الأول أن تقطع المسافة من أوروبا إلى الخليج العربي، أو من أوروبا إلى سيلان أو من أوروبا إلى استراليا - وكل هذه المسافات تتراوح بين ١١ ألف و١٢ ألف ميل - دون التزود مرة واحدة بالوقود ويكون ذلك إما في ميناء كاب تاون أو ميناء دوربان. أما السفينة من النوع الثاني (حمولة ١٥ ألف طن) فإنها لا تستطيع أن تقطع المسافة من أوروبا إلى الخليج دون التزود ثلاث مرات، ويكون ذلك في مدينة دكار أو فري تاون، وفي مدينة كاب تاون أو دوربان وفي مدينة منباسا.

ومن المشكوك فيه أن يتم اتخاذ الإجراءات لتسهيل إمداد كل هذه السفن بالوقود في موانى افريقيا.

زيادة الأسعار وقلة الأحواض الجافة

ومما لا شك فيه أنه بالإضافة إلى العقبات التي سبق سردها، ستزيد أسعار الشحن، كما أن مدة الشحن ستطول. فمثلا أجرة شحن الطن من النفط بواسطة ناقلة حمولتها ٥٠٠ , ١٩م طن، عن طريق رأس الرجاء الصالح، هي ٤٦ شلنا، في مقابل ٣٣ شلنا عن طريق قناة السويس. أما إذا كانت الناقلة حمولتها ٠٠٠ , ٣٢ طن فتكون أجرة الشحن للطن الواحد، هي ٣٩ شلنا عن طريق رأس الرجاء الصالح، في مقابل ٣٩ شلنا عن طريق قناة السويس.

وبالإضافة إلى مشكلة الوقود، هناك مشكلة أخرى رئيسية وهي الأحواض الجافة اللازمة للكشف على السفن وإصلاح الأجزاء التي أصابها العطب منها. ولا يوجد في موانى أفريقيا العدد الكافي من هذه الأحواض الجافة لمواجهة الزيادة المنتظرة في عدد السفن التي ستمر عن طريق رأس الرجاء الصالح.

وتختتم الصحيفة مناقشاتها حول طريق رأس الرجاء الصالح وتبيان العقبات التي ستواجهها الملاحة فيه، قائلة «لا مراء في أن طول طريق رأس الرجاء الصالح

بالإضافة إلى قدرة موانى أفريقيا المحدودة على تزويد السفن المارة بها بالوقود، سيجهد بلا شك الأسطول المحدود العدد لناقلات النفط في العالم».

ولقد ذكرت الصحيفة عدة إحصائيات نوردها فيما يلي :

أهمية طريق قناة السويس

الدولة	جملة المستورد مقدرا بآلاف الأطنان				النسبة المئوية للمار عن طريق القناة إلى جملة المستورد			
	النفط	المطاط	الجوت	الصوف	النفط	المطاط	الجوت	الصوف
بريطانيا	٢٠,٥٤٣	٢٩٥	١٣٤	٢٥٠	٥٦٪	٨٥	٩٥	٧٠٪
فرنسا	١٢,١٤٨	١٣٨	٩٤	١٢٥	٤٧٪	٧٦	٩٧	٧٠٪
هولندا	٧,٢٤٨	١٨	١١	٦	٦٣٪	٦٢	٩١	٢٣٪
الولايات المتحدة	٨,٦٣٠	-	-	٣٠	١٥٪	-	-	١٠٪

إنتاج الشرق الأوسط من النفط

الدولة	الإنتاج عام ١٩٥٥ (مقدرا بملايين الأطنان المترية)	الشركات الرئيسية
الكويت	٥٥,٠	شركة نفط الكويت
المملكة السعودية	٤٧,٠	شركة أرامكو
العراق	٣٣,٩	شركة نفط العراق وشركاؤها
إيران	١٥,٨	الشركة الإيرانية للتنقيب وإنتاج النفط
قطر	٥,٤	شركة نفط قطر

الشركات الرئيسية لإنتاج النفط في الشرق الأوسط

اسم الشركة	ملكيتها	
شركة نفط الكويت	بريطانيا	٥٠٪
	الولايات المتحدة	٥٠٪
شركة أرامكو	الولايات المتحدة	١٠٠٪
شركة نفط العراق	بريطانيا	٤٧,٥٪
شركة نفط الموصل	فرنسا	٢٣,٧٥٪
شركة نفط البصرة	الولايات المتحدة	٢٣,٧٥٪
شركة نفط قطر	حصة جولبنكيان	٥٪
الشركة الإيرانية للتنقيب	بريطانيا	٥٤٪
وإنتاج النفط (الكونسورتيوم)	فرنسا	٦٪
	الولايات المتحدة	٤٠٪

قناة السويس والتجارة الدولية

حمولة السفن التي مرت عبر القناة مقدرة بآلاف الأطنان

السنة	المجموع	ناقلات النفط
١٩٥٣م	٩٢,٩٠٥	٥٦,٣٧٤
١٩٥٤م	١٠٢,٤٩٤	٦٥,٠١٢
١٩٥٥م	١١٥,٧٥٦	٧٥,٨٥٦

مقارنة طريق القناة بالطرق الأخرى (بالأميال)

عدن - ليفربول	طريق رأس الرجاء	١٠,٤٥٠
	طريق القناة	٤,٤٢٠
أديلاد- ليفربول	طريق رأس الرجاء	١١,٥٥٠
	طريق القناة	٩,٦٤٠
ليفربول - رأس الرجاء		٥,٩٥٠
ليفربول - السويس		٣,٠٧٠

نقص ينذر بالخطر في وقود السفن في أوروبا
قلة عدد الناقلات التي تصل إلى الكويت

العدد (١٠٤) السنة الثالثة في ٣٠/ ١١/ ١٩٥٦م

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» اللندنية الصادرة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦م، مقالا تحت عنوان «تدفق النفط من الكويت ينقص بنسبة ٧٥٪، في انتظار وصول الناقلات عن طريق رأس الرجاء الصالح» قالت فيه:

لقد نقص إنتاج النفط في الكويت إلى حوالي نسبة الربع من الإنتاج العادي، وهذا راجع إلى توقف الملاحة في قناة السويس (بسبب العدوان على مصر) وإلى عدم وصول الناقلات لتحمل النفط إلى أوروبا بسبب سلوكها طريق رأس الرجاء الصالح (ومعروف أن ٦٠٪ من نفط بريطانيا تستورده من الكويت) ومن المتوقع أن تصل أول ناقلة عبر طريق رأس الرجاء الصالح، إلى الكويت، حوالي أوائل ديسمبر. كما أنه من المنتظر أن تصل الناقلات بعد ذلك في أعداد كبيرة، وعندما يقارب العام الانتهاء، يسود الأمل في أن يعود الإنتاج تدريجيا إلى ما كان عليه في السابق.

وحتى يحدث ذلك قامت شركة نفط الكويت بإغلاق أغلب الآبار المنتجة للنفط، إغلاقا مؤقتا، في مناطق الكويت الثلاث - البرقان والأحمدي والمقوع - التي تمثل أغنى حقول النفط في الشرق الأوسط. ومما يذكر أن إنتاج الكويت في عام ١٩٥٥م كان ٥٤ مليون طن، منها ٤٠ مليون طن (أي حوالي نسبة ٧٥٪) نقلت عن طريق قناة السويس إلى أوروبا. أما بقية الإنتاج فينقل إلى معامل التكرير في عدن لتتزود به السفن الذاهبة إلى الأرجنتين والشرق.

وكان المأمول في هذا العام أن يصل الإنتاج إلى ٦٠ مليون طن. والآن لا يضخ يوميا سوى ٤٤,٠٠٠ طن، في حين كان الضخ اليومي قد بلغ رقما قياسيا هو ١٦٠,٠٠٠ طن يوميا وذلك قبل توقف الملاحة في قناة السويس.

ومن هذه الكمية كان معمل التكرير الصغير الموجود في الأحمدي يستهلك ٣٠,٠٠٠ برميل يوميا - أي حوالي ٤,٠٠٠ طن - لإمداد الكويت بحاجتها من منتجات النفط المكررة، ولتزويد بعض السفن بالوقود.

ناقلتان يوميا بدلا من ثمان:

أما بقية الإنتاج اليومي فيشحن شرقا بمعدل ناقلتين يوميا، في مقابل ثماني ناقلات يوميا قبل توقف الملاحة في قناة السويس. ولكن من المنتظر بعد وصول الناقلة الأولى التي ستصل حوالي أول ديسمبر، أن يزداد عدد الناقلات، فيصل عن طريق ميناء دوربان في أفريقيا أربع أو خمس ناقلات يوميا. وحوالي أوائل العام ينتظر أن يعود عدد الناقلات التي تشحن يوميا من الكويت إلى سابق عهده أي إلى ثماني ناقلات يوميا. وبذلك تعود الكويت في مدى ستة إلى ثمانية أسابيع إلى ما يقارب إنتاجها السابق.

والناقلة العادية التي تسير بمعدل ١٥ عقدة تستغرق حوالي ٣٠ يوما لقطع المسافة من المملكة المتحدة إلى الكويت عن طريق رأس الرجاء الصالح، وهي تبلغ ١١,٠٠٠ ميلا. على أن تقف لتتزود بالوقود في ميناء واحد هو ميناء دوربان الأفريقي. وآخر التقارير الواردة من دوربان تفيد بأن حوالي ٢٠ ناقلة معطلة هناك بسبب عدم وجود تسهيلات كافية لتزويدها بالوقود.

والخوف الوحيد الذي يساور رجال النفط في الكويت هو أن يتقرر استخدام عدد من الناقلات التي كانت تنقل النفط من الكويت، لجلب النفط من نصف الكرة الأرضية الغربي، بدلا من الرحلة الطويلة الشاقة الباهظة التكاليف حول رأس الرجاء الصالح. ويذكر المسؤولون عن شركة نفط الكويت أن بريطانيا تحصل على حوالي ٣٥٪ من إنتاج الكويت العادي (أي حوالي ١٨ مليون طن) وهذه الكمية تمثل حوالي ٦٠٪ من مجموع مستوردات بريطانيا من النفط الخام.

الحفر والتنقيب سائران في طريقهما

وما زالت عمليات الحفر والتنقيب عن النفط سائرة في طريقها العادي. ولقد بلغ الحفر في أحد آبار حقل البرقان - وهو أول حقل من النفط عثر عليه في عام ١٩٣٨م - عمق ٣,٠٠٠ قدم. ومن المعروف أن النفط في الكويت يستخرج عادة على عمق ٤,٠٠٠ قدم. وبالإضافة إلى الآبار المنتجة للنفط وعددها (٢٠٧) آبار، هناك سبع آبار - بعضها آبار للنفط، وبعضها آبار للمياه. وبعضها آبار للمراقبة - لم يتم إيصالها بمركز التجمع الذي يضخ منه النفط إلى مراكز التخزين. ومن مراكز التخزين يتدفق النفط عبر الأنابيب إلى الناقلات.

ومازالت عمليات الحفر جارية لحفر آبار لتحديد مدى اتساع حقل النفط في منطقة الروضتين الواقعة شمالي الكويت.

وقد تم حفر بئرين وبدئ في حفر بئرين آخرين. ويصرح المسؤولون عن شركة نفط الكويت بأنه لا يمكن إطلاق اسم «حقل نفط» على منطقة الروضتين ما لم تتم عمليات الحفر ويثبت أن هناك منطقة واسعة تزخر بالنفط، وليس «جيبا» منعزلا. وبالرغم من أنه قد أذيع سابقا أنه من المحتمل أن يفوق الإنتاج المقبل في منطقة الروضتين، إنتاج حقل النفط الواقع جنوبي الكويت، فإن إنتاج البئرين اللتين تم حفرهما، يبلغ ٢,٠٠٠ إلى ٣,٠٠٠ برميل يوميا، وهو يعتبر إنتاجا عاديا في الكويت.

وحتى يعرف بالضبط مدى اتساع منطقة النفط في الروضتين لن نبذل أية محاولات لإنشاء محطة ضخ ومد خطوط أنابيب التعبئة، وحتى يتم ذلك يمكن استغلال هذه المنطقة تجاريا.

إنتاج المنطقة المحايدة

ومازال الإنتاج مستمرا في حقل النفط في «وفرة» في المنطقة المحايدة. وتقوم باستخراج النفط هناك شركتان أمريكيتان - شركة جيتي للنفط (وهي متفرعة عن

شركة باسفيك وسترن) وشركة النفط الأمريكية المستقلة (أمين أويل). ويبلغ إنتاج هذا الحقل أكثر من مليون طن سنويا. والأرباح الناتجة، تقسم بالتساوى بين شركة النفط وكل من الكويت والمملكة السعودية.

وكل شركة من هاتين الشركتين لها محطة ضخ خاصة بها - شركة أمين أويل في ميناء عبدالله، وشركة جيتي في ميناء سعود - والمفهوم أن إنتاج المنطقة المحايدة لن يتأثر بقلة عدد الناقلات.

نقص في وقود السفن

وتدل الأنباء الواردة من دوائر شركات البواخر أن النفط المستعمل كوقود للسفن، وزيت الديزل قد بلغ مستوى منخفضا ينذر بالخطر في بعض البلاد الأوروبية، فالأنباء الواردة من فرنسا وهولندا على الخصوص تدل على أن تسهيلات الوقود في كثير من الموانى غير كافية لمواجهة حركة البواخر العادية.

انخفاض كبير في إنتاج معامل تكرير النفط في أوروبا

ونشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» اللندنية الصادرة بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦م مقالا بعنوان «انخفاض في إنتاج معامل التكرير» قالت فيه:

إن معامل التكرير في المملكة المتحدة تعمل الآن على مستوى منخفض كثيرا عن مستواها السابق إذ أن الوارد إليها من النفط الخام قد انخفض كثيرا.

وقد نقص العمل في معامل التكرير الثلاثة التابعة لشركة النفط البريطانية بنسبة ٢٥٪. كما انخفض إنتاج معمل التكرير في مدينة فاولي التابع لشركة «أسو» وفي معمل التكرير في مدينة كورتيون التابع لشركة «موبيل أويل» وكذلك قل إنتاج معامل التكرير التابعة لشركة «شل».

وتوصف مدخرات النفط الخام لدى معامل التكرير بأنها في حالة «مرضية»، ولكن الوارد من النفط الخام قد انخفض بشدة نظرا لأن ناقلات النفط الآتية من

الشرق الأوسط ستمر عن طريق رأس الرجاء الصالح. هذا وتواصل شركات نفط المملكة المتحدة، شراءها لأكبر كمية من النفط من نصف الكرة الأرضية الغربي.

ولقد انخفض إنتاج النفط في الشرق الأوسط - كما يقدر الخبراء- بنسبة الثلث كنتيجة لطول المدة التي تستغرقها الرحلة حول رأس الرجاء الصالح، وعوامل أخرى أخصها تخريب الأنايب التابعة لشركة نفط العراق والمارة عبر الأراضي السورية إلى البحر الأبيض.

ولا ينتظر وصول الناقلات الأولى التي تحولت من طريق قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح، إلى الشرق الأوسط إلا في أوائل شهر ديسمبر. وكذلك لا ينتظر وصول الناقلات المتجهة إلى معامل التكرير الأوروبية عن طريق رأس الرجاء الصالح، من منطقة الشرق الأوسط، إلا حوالي هذا التاريخ أيضا.

نظام جديد لتوزيع الناقلات

وحتى ذلك الوقت سيكون المختزن من النفط معرضا إلى أقصى ضغط ولكن عقب ذلك سيحدث بعض التيسير حتى شهر يناير، ثم من المقدر أن يحدث بعد هذا الشهر تأخير في مواعيد وصول الناقلات. ثم سيطبق بعد هذا النظام الجديد في توزيع الناقلات لمواجهة إغلاق قناة السويس ووقف انسيال النفط في الأنابيب.

وليس من المعلوم حتى الآن إن كانت الظروف ستضطر معامل التكرير إلى إجراء تخفيض آخر في إنتاجها، لأن هذا سيتوقف إلى حد كبير على كمية النفط التي سيمكن استيرادها من نصف الكرة الأرضية الغربي.

أساس اليوم الواحد

ومازالت شركات النفط تعتمد على مشترياتها اليومية من النفط من نصف الكرة الأرضية الغربي. وقد تنخفض نسبة الإنتاج عن ٣٥٪، لأن إمداد نصف الكرة الأرضية الغربي لأوروبا بالنفط مازال يحوطه الغموض. وقد أدى ازدياد الطلب على النفط في منطقة الخليج العربي، ومنطقة البحر الكاريبي إلى ارتفاع ثمنه.

وقد أعلنت شركة ستاندارد أويل في كاليفورنيا أن أسعار النفط في ولاية كاليفورنيا الأمريكية قد ارتفعت. وكان ارتفاع الأسعار أكثر ما يكون في أنواع النفط الخام الثقيلة التي يستخرج منها زيت الوقود الثقيل وهو أكثر أنواع منتجات النفط تعرضا للطلب الشديد عليه.

أما في الشرق الأوسط، فيتوقف مدى كمية النفط التي يمكن الحصول عليها، إلى حد كبير على كيفية التحكم في المختزن من النفط في أوروبا وعلى وصول الناقلات عن طريق رأس الرجاء الصالح.

غموض الموقف في الشرق الأوسط

والموقف في بعض بلاد الخليج العربي المنتجة للنفط مازال غامضا. ولكن الإنتاج بصفة عامة في هذه المنطقة - وهو يقدر بنحو ١٣٤ مليون طن سنويا باستثناء النفط الذي يمر في أنابيب التابلاين - قد نقص بما يوازي الربع على الأقل. وإذا أضيفت لهذه النسبة كمية النفط التي كانت تمر في أنابيب شركة نفط العراق وهي تقدر بنحو ٢٥ مليون طن سنويا - نتيجة لعمليات الانفجار التي حدثت فيها وتسببت في توقف انسيال النفط في الأنابيب، لصارت نسبة النقص الكلي في منطقة الشرق الأوسط أكثر من الثلث. ففي الكويت - وهي أكبر بلد منتج للنفط في المنطقة، بمعدل إنتاج ٦٠ مليون طن سنويا - قد انخفض الإنتاج بصفة عامة وقد أغلقت بعض الآبار التي كان يستخرج منها النفط.

والإنتاج في إيران الآن، يسير في مستوي لا يزيد عن ٧٥٪ من الإنتاج العادي. والموقف في المملكة العربية السعودية وهي تنتج أكثر من ٥٠ مليون طن سنويا - قد تأثر كثيرا بسبب حظر توريد النفط الخام إلى معامل التكرير البريطانية في البحرين.

ولقد تأثر أيضا إنتاج النفط في بلدة الزبير العراقية، وفي إمارة قطر، بسبب عدم وصول ناقلات من أوروبا.

انتظام سير الناقلات بين الكويت وانجلترا
ارتفاع سعر الوقود السائل وأجور الشحن

العدد (١٠٦) السنة الثالثة في ١٣/ ١/ ١٩٥٧م

كتبت صحيفة «التيمس» اللندنية في عددها الصادر في ٣ ديسمبر ١٩٥٦م تحت عنوان «وصول أول ناقلة إلى الكويت» تقول نقلا عن مراسلها في الكويت :

وصلت إلى الكويت في آخر هذا الأسبوع أول ناقلة للنفط على طريق رأس الرجاء الصالح منذ توقف الملاحة في قناة السويس . وقد غادرت الناقلة ميناء الأحمدي بعد ٢٤ ساعة من وصولها، بعد أن حملت بكمية قدرها ٢٧ ألف طن من النفط الخام، واسم هذه الناقلة «فيلكا» .

ويمكن القول إنه بوصول هذه الناقلة بدأ انتظام وصول الناقلات عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى الكويت والمعتقد أن ذلك سيكون بمعدل ثلاث ناقلات يوميا، مما سيخفف تأثير قلة عدد الناقلات على الكويت وعلى موانى الخليج العربي الأخرى المصدرة للنفط .

وخلال الخمسة عشر يوما الأخيرة، لم يكن يصل إلى ميناء الأحمدي سوى الناقلات التي تعمل على خط الشرق الأقصى، وذلك بمعدل ناقلتين يوميا في مقابل ثماني ناقلات عند ما كانت الملاحة في قناة السويس متيسرة .

وخلال المدة التي انخفض فيها مقدار النفط المصدر من الكويت، كانت هناك رقابة دقيقة لتأمين وصول إمدادات كافية من غاز الاستصباح إلى محطتي التقطير والكهرباء اللتين تغذيان مدينة الكويت والأحمدي، واللتين تعتمدان على غاز الاستصباح كمصدر للوقود .

وكتبت صحيفة «سير كلفيل هيرالد» الأمريكية في عددها الصادر في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٦م تحت عنوان «وصول أول ناقلة تحمل نفط الشرق الأوسط إلى بريطانيا» تقول :

وصلت إلى بريطانيا هذا الأسبوع أول ناقلة تحمل نفط الشرق الأوسط عن طريق رأس الرجاء الصالح منذ توقف الملاحة في قناة السويس. فقد وصلت الناقلة «أثينا لو انوس» إلى بريطانيا وهي تحمل ٢٨ ٢ ألف طن من النفط الخام، بعد أن قضت ٣٠ يوما في الرحلة حول رأس الرجاء الصالح قادمة من الكويت وهذه الرحلة تستغرق ٢٠ - ٢٣ يوما عن طريق قناة السويس.

وقد أعلن متحدث بلسان إحدى شركات النفط البريطانية أن الزيادة الناشئة عن الرحلة الطويلة حول رأس الرجاء الصالح بلغت حوالي ٥,٦٠ دولارا للطن الواحد.

ارتفاع أسعار الوقود السائل وأجور الشحن

ونشرت صحيفة «الفينيانشيال تيمس» اللندنية بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٦م مقالا بعنوان «احتمال ارتفاع أجور الشحن بالبواخر» قالت فيه:

لقد تأثرت أسعار الوقود السائل في العالم بالتغيرات التي طرأت على سعر التصدير للوقود السائل في المنطقة الكاريبية. فإن الطلب المتزايد على الوقود السائل قد سبب ميلا نحو الارتفاع في الأسعار. ويرمز لنوع الوقود السائل الذي ارتفعت أسعاره بحرف «س» وهو الذي يستعمل كوقود في البواخر والمصانع. أما الارتفاع الحاد الحالي في الأسعار فقد كان سببه الرئيسي هو زيادة الطلب في أوروبا على أثر انقطاع ورود النفط من الشرق الأوسط.

جدول بيان حول تغيير أسعار الوقود السائل بالدولارات
«الوحدة برميل يحتوي ٤٢ جالونا أمريكيا»

السنة	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
السعر	١,٧٥	١,٧٥	١,٧٥	١,٥٠	١,٨٥	١,٩٥	٢,١٥
	-	-	١,٦٥	١,٦٠	-	٢,١٥	٢,٢٥
	-	-	١,٥٠	١,٨٥	-	-	٢,٣٥

وقالت الصحيفة إنه من المتوقع أن تعلن شركات البواخر التي تعمل ببواخرها التجارية بانتظام بين أوروبا والمناطق الواقعة شرقي قناة السويس، زيادة بين ١٠٪ و١٥٪ على الأسعار الأساسية للشحن قبل آخر هذا الشهر وهذه الزيادة ستكون على أجور الشحن على الخطوط المتجهة إلى الهند وموانى الشرق الأقصى.

وهذه الزيادة لا تتعلق بالزيادة التي لجأت إليها شركات البواخر لتغطية نفقات الرحلة الطويلة حول رأس الرجاء الصالح بعد تعطيل الملاحة في قناة السويس فإن شركات البواخر قد زادت أجور الشحن بمقدار ١٥٪ منذ شهر مضى لتغطية هذه النفقات.

ومن المنتظر أن تستمر هذه الزيادة حتى تعود الملاحة في قناة السويس إلى حالتها الطبيعية.

وستبني شركات الملاحة هذه الزيادة في أجور الشحن، على أساس الارتفاع العام في تكاليف العمل، التي أخذت في الارتفاع منذ العام الماضي، وزادت زيادة كبيرة منذ توقف الملاحة في قناة السويس.

ارتفاع منتظر في أسعار النفط

ولقد زادت التكاليف من جميع الوجوه، باطراد مستمر، بما في ذلك أجور البحارة وتكاليف الشحن والتفريغ وتكاليف الرحلة حول رأس الرجاء الصالح، وثمن الوقود السائل، بالإضافة إلى ذلك فإنه من المنتظر أن تعلن في أقرب وقت زيادة أخرى كبيرة في ثمن الوقود السائل، مما سيبرر ارتفاعا آخر في أجور الشحن. ولقد رفعت فعلا إحدى شركات النفط البريطانية ثمن الوقود السائل الذي تقوم ببيعه في المملكة المتحدة وموانى أوروبا، ولكن شركات النفط الرئيسية مازالت بعد لم تقدر الزيادة التي ستطبقها على أثمان الوقود السائل. ومن المنتظر أن يصدر مؤتمر شركات البواخر بيانا عقب إعلان ارتفاع أسعار النفط.

ومن المعتقد أن بعض شركات البواخر الأوروبية قد أصيبت بخسائر أكبر من

الشركات البريطانية، من جراء ارتفاع تكاليف التشغيل، لذا فهي التي تقوم بالضغط على مؤتمر شركات البواخر حتى يرفع أجور الشحن بمقدار ١٠٪.

أما الزيادة الحالية البالغة ١٥٪، فمن المعتقد أنها تغطي تكاليف الرحلة الطويلة حول رأس الرجاء الصالح. وبما أن التكاليف تحسب على السعر الأساسي، لذلك فإن من المنتظر أن ينتج عن الزيادة الجديدة في السعر الأساسي لأجور الشحن، ارتفاع آخر في الزيادة التي نتجت عن تحويل سير السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح (أي أنها لم تثبت عند ١٥٪ بل ستزيد عن ذلك).

ونشرت مجلة «النفط» اللندنية في عددها الصادر في ديسمبر ١٩٥٦م مقالا تحت عنوان «ارتفاع أجور الشحن» قالت فيه:

لقد أدى ازدياد الطلب بشكل كبير، نتيجة لتوقف الملاحة في قناة السويس وبذل الجهود للمحافظة على تدفق النفط إلى أوروبا بطرق أخرى إلى ارتفاع فائق في الأسعار في أسواق الناقلات فقد أصبحت أجور النقل للسفرة الواحدة ضعف ما كانت عليه قبل تأميم القناة في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م، ونحو ضعف ما كانت عليه في هذه الفترة من العام الماضي.

ومما يدل على احتياجات الوقت الحاضر، حساب هيئة وسطاء الناقلات اللندنية لأجور الشحنات المارة من رأس الرجاء الصالح. وفيما يلي أجور الشحنات من موانى الخليج العربي الواقعة شمال رأس تنورة إلى المملكة المتحدة:

٨٠ شلنا و١٠ بنسات عن طريق رأس الرجاء الصالح للناقلات المحملة والفارغة و٦٥ شلنا وبنسان (زائد شلنين لرسوم القناة) عن طريق رأس الرجاء الصالح محملة وعن طريق السويس فارغة، و٦٥ شلنا (زائدا ٤ شلنات و٣ بنسات لرسوم القناة) عن طريق السويس محملة وعن طريق الرأس فارغة.

أما أجور الشحن من رأس تنورة ومن موانى الخليج العربي الواقعة إلى الجنوب، فهي أقل بشلن واحد وثلاثة بنسات أو بشلن واحد وأربعة بنسات للطن.

وهكذا فإن أجرة السفرة الواحدة من الكويت فرضا - إلى المملكة المتحدة عن طريق الرأس هي حوالي ١٨ جنيها للطن أما ثمن النفط نفسه تسليم ظهر السفينة فيزيد على ٤ جنيهات و٦ شلنات أو نحو ذلك للطن.

وعند توقف الملاحة في قناة السويس أصبح في وسع الناقلات أن تحصل على أية أجرة تطلبها. وفي أواخر يوليو كانت أجور السفرة الواحدة حوالي ٤ جنيهات و١٥ شلنا للطن الواحد من شحنات النفط الخام من الخليج العربي إلى المملكة المتحدة عن طريق قناة السويس. ثم انخفضت الأجور بالتدريج عند تحسن الوضع خلال سبتمبر وأوائل أكتوبر. وعندما أصبح نقل الشحنات بطريق رأس الرجاء الصالح حقيقة واقعة ارتفعت الأجرة للشحنات من الخليج العربي بطريق رأس الرجاء الصالح. أما بالنسبة إلى التجارة العابرة للمحيط الأطلسي فقد كان الارتفاع أقل سرعة بعض الشيء بيد أن آخر الأسعار بلغت ما يعادل أقل من ٧ جنيهات بقليل للطن الواحد المشحون من فنزويلا إلى المملكة المتحدة.

ويمثل هذا الرقم بالنسبة إلى الشركات الكبيرة تكاليف لوازم الحمولات الإضافية فقط ولا ينطبق على الشحنات المنقولة في الناقلات التابعة لها أو المستأجرة استئجارا طويل الأمد. أما في نظر الشركات الصغيرة أو المستوردين الذين تعوزهم الناقلات فإن هذا الارتفاع - والتمويل الإضافي المترتب عليه - مشكلتان جديدتان، فقد ارتفعت بطبيعة الحال، أجور السفرات المتتابعة بمقتضى لوازم السوق المحلية في حين أن أجور المدد المستأجرة أخذت في الصعود أيضا، هذا ومما يدل على أوضاع السوق الحالية مدى استعداد المستأجرين للتعاقد قبل مدة طويلة من الزمن، فإن أحد العقود التي تم إبرامها أخيرا يتعلق بناقلة جديدة سيجري تسليمها من حوض بناء السفن في عام ١٩٦٤م.

مشروعات مد خطوط جديدة لأنابيب النفط

ونشرت صحيفة (الفينانشيال تيمس) اللندنية الصادرة بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٥٦م نبذة تحت عنوان (زيادة طاقة خطوط أنابيب النفط) قالت فيها:

سئل وزير الوقود والقوة الكهربائية في مجلس العموم عن المدة التي تستغرقها عملية مد خطوط أنابيب جديدة لنقل نفط الشرق الأوسط إلى البحر الأبيض دون استخدام قناة السويس، فأجاب وزير الوقود بقوله إن هناك مشروعات تحت البحث والدراسة لزيادة طاقة خطوط الأنابيب الحالية بمقدار (٤٠ مليون طن) سنويا، وقال إن هناك تحت البحث والدراسة أيضا إجراءات إضافية تهدف إلى تخفيض اعتماد أوروبا الغربية على قناة السويس وذلك بإيجاد وسائل أخرى لنقل النفط من الشرق الأوسط. وختم الوزير كلامه بقوله إنه ليس من الممكن في الوقت الحاضر التنبؤ بالوقت المطلوب لإتمام هذه المشروعات.

ثم أوردت الصحيفة بعد ذلك نبذة عن خطوط أنابيب النفط في الشرق الأوسط وطاقة كل منها، فقالت: في الشرق الأوسط خطان رئيسيان لأنابيب النفط - الأول يمر عبر صحراء المملكة السعودية وتملكه شركة أرامكو والآخر خط أنابيب شركة نفط العراق الذي يصل مناطق إنتاج النفط في شمال العراق بالبحر الأبيض. وكان الخطان قبل الأزمة الراهنة، ينقلان النفط إلى البحر المتوسط بمعدل ١٦ مليون طن سنويا لخط الأنابيب الأول و٢٥ مليون طن سنويا لخط الأنابيب الثاني.

وفي شهر أكتوبر الماضي قررت شركة نفط العراق تحويل خط الأنابيب (ويبلغ قطرها ٢٤ بوصة وطاقتها ٩ ملايين طن سنويا) الذي كانت تعتزم مده من مدينة حمص في سوريا إلى ميناء طرابلس في لبنان، قررت تحويله إلى ميناء بانياس في سوريا. وكذلك درست الشركة مد خط أنابيب من حقول كركوك في شمال العراق عبر تركيا إلى البحر الأبيض، والمأمول أن يستطاع نقل ٢٠ - ٢٥ مليون طن من النفط سنويا، عن طريقه.

وكذلك درست الشركة تحويل خط الأنابيب الذي كان متجها إلى حيفا - والذي كانت طاقته ٥ , ٧ مليون طن سنويا - إلى صيدا. وقد زادت طاقة خط أنابيب التابلاين إلى ٢٠ مليون طن سنويا، ومن المنتظر زيادته أيضا إلى ٢٥ مليون طن. وكذلك جرت مناقشات كثيرة حول مد خط أنابيب طويل من الكويت،

وجنوب غربي إيران، وجنوب العراق، إلى ساحل البحر المتوسط في تركيا، مارا بكركوك. وقد قدرت طاقة هذا الخط الجديد بحوالي ٤٥ مليون طن سنويا من النفط.

ضخامة إنتاج النفط في الكويت

ونشرت عدة صحف أمريكية منها صحيفة «نيويورك ريكورد» في ٢ من نوفمبر ١٩٥٦م وصحيفة «نيوبورت نيوز» بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٥٦م وصحيفة «وتشيتا كانزوا ريجل» بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٥٦م وصحف أخرى كثيرة، الخبر التالي:

إن إمارة الكويت التي تبلغ مساحتها ٦٥٠٠ ميل مربع - أي أقل من جزء من ثمانية أجزاء من مساحة ولاية أوهيو في أمريكا - تنتج أكثر من مليون برميل من النفط الخام يوميا. وهذا يعادل ٧٪ من إنتاج النفط في العالم. وتقدر مدخرات النفط التي ثبت وجودها في الكويت بأكثر من ١٥ ألف مليون برميل.

انتهاء العمل في ميناء الكويت الجديد في عام ١٩٦٠م

وكتبت صحيفة «سياتل ووش تيمس» الأمريكية بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٥٦م تقول إن إحدى الشركات الإيطالية، تتوقع أن ينتهي العمل في ميناء الكويت الجديد ويصبح صالحا لاستقبال السفن في عام ١٩٦٠م.

مشروعات خطوط أنابيب جديدة في الشرق الأوسط

العدد (١١٨) السنة الثالثة في ٧/ ٤/ ١٩٥٧م

نشرت صحيفتا «التيمس» و«الدايلي تلجراف» اللندنيتين بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٧م المقال التالي الخاص بمد خطوط أنابيب جديدة من العراق إلى الكويت.

*** العراق تقترح بناء خطوط أنابيب جديدة**

قالت الصحيفتان: «صرح اليوم الدكتور نديم الباجهجي وزير الاقتصاد العراقي، في اجتماع اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس النواب العراقي بأن المناقشات الخاصة باقتراح بناء خطوط أنابيب جديدة تربط بين حقول النفط في شمال العراق بالجنوب، سائرة في طريق التقدم.

وهذه الخطوط الجديدة ستنقل نفط العراق إلى ميناء الأحمدي في الكويت. ومن المعروف أن نفط العراق قد توقف عن الانسيال إلى مينائي بانياس في سوريا، وطرابلس في لبنان عقب نسف خطوط الأنابيب المارة عبر الأراضي السورية (بسبب العدوان على مصر) وقال الدكتور الباجهجي أن المحادثات تجرى حاليا مع الهيئات المسئولة عن تصدير نفط العراق إلى الأسواق العالمية. وأضاف الوزير العراقي قائلا إن العراق لن توافق على تحويل شبكة خطوط الأنابيب في شمال العراق إلى موانى أخرى غير مواني بانياس وطرابلس وإنه لا يحبذ بناء خطوط أنابيب جديدة تمر ببلاد غير عربية، وقد صرحت المصادر العليمة بأن الوزير كان يشير بتصريحه هذا إلى الاقتراح القائل بتحويل نفط العراق إلى أحد الموانى التركية على ساحل البحر الأبيض.

وقال الوزير إن بناء خط جديد لأنابيب النفط سيساعد العراق على تصدير كمية أكثر من النفط، وإنه من الممكن استخدامه، إذا دعت الضرورة، لنقل نفط جنوب العراق إلى شاطئ البحر الأبيض. ومن المعروف أن تنفيذ هذا المشروع الجديد يتوقف على الاتفاق بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق وحكومات البلاد المجاورة.

وكانت شركة نفط العراق قبل توقف تصدير نفط العراق عبر الأراضي السورية، قد استكشفت طريقا لمد خط أنابيب جديد عبر تركيا إلى شاطئ البحر الأبيض. وتنفيذ مثل هذا المشروع سيستغرق ٣ - ٤ سنوات وسيتكلف حوالي ١٠٠ مليون جنيه استرليني.

ومن ميزات هذا المشروع أنه سينقل النفط إلى مناطق أقرب إلى الأسواق الأوروبية، وبذلك تتوفر نفقات المرور عبر قناة السويس ويقل الاعتماد عليها كشريان رئيسي لمرور النفط.

والمنتظر أن يتم الاتفاق قريبا بين حكومتي العراق والكويت على مد خط الأنابيب من حقول النفط في البصرة إلى ميناء الأحمدي. ولقد جاءت المحادثات بشأن هذا الخط الجديد لأنابيب النفط، عقب المفاوضات الطويلة التي جرت بين الحكومتين بشأن ضخ المياه العذبة من شط العرب إلى الكويت.

وقد وضع برنامج لحقول النفط في البصرة حتى يمكن إنتاج ١٢ مليون طن من النفط منها هذا العام في مقابل ٨ ملايين طن أنتجت في العام الماضي.

*** خط أنابيب جديد عبر تركيا**

سبق أن نشرنا في العدد رقم (١٠٤) خبرا مؤداه أن هناك مناقشات كثيرة حول بناء خط أنابيب جديد لنقل نفط العراق عبر الأراضي التركية، إلى شاطئ البحر الأبيض. وكانت صحيفة «الفينانشيال تيمس» قد نشرت في عددها الصادر بتاريخ ١٩م ديسمبر ١٩٥٦م، مقالا تحت عنوان «بناء خط أنابيب» قالت فيه إن شركة نفط

العراق قد بدأت تولي اهتمامها لمشروع بناء خط أنابيب جديد عبر الأراضي التركية. والمقال يبحث العقبات التي تقوم في سبيل تنفيذ هذا المشروع.

قالت الصحيفة «لقد تناولت المحادثات الأخيرة طريقا جديدا لبناء خط أنابيب جديد يمتد من كركوك في شمال العراق، ويمر في جنوب تركيا وينتهي عند ميناء اسكندرونة، على شاطئ البحر المتوسط. وتقدر نفقات هذا المشروع بحوالي ٨٠ مليون جنيه استرليني. ويقدر أحد الخبراء بأنه سيستغرق حوالي ثمانية عشر شهرا. والعامل الحيوي في سبيل تنفيذ المشروع هو صعوبة الحصول علي مادة الصلب إذ أن هذا الخط الجديد سيحتاج إلى حوالي ١٦٥,٠٠٠ طن من الصلب. وتدل التجارب السابقة لبناء خطوط الأنابيب في الشرق الأوسط، على أن تنفيذها من أصعب المشروعات الهندسية على الإطلاق.

فمثلا خط «التابلاين» الذي يمتد أكثر من ألف ميل من الخليج العربي إلى ميناء صيدا على ساحل البحر الأبيض، قد استغرق بناؤه ثلاث سنوات، (١٩٤٨م - ١٩٥٠م) وتكلف حوالي ٨٠ مليون جنيه استرليني. وهذا الخط يعد أطول خط أنابيب في الشرق الأوسط، والجزء الرئيسي فيه يمتد ٧٥٠ ميلا عبر صحراء المملكة العربية السعودية حيث لا توجد قطرة واحدة من الماء. وحيث الأرض منبسطة ومعرضة لدرجات حرارة عالية، وهذا النوع من الأراضي يعد صعبا بالنسبة للمواصلات وعمليات النقل.

١٥٠٠٠ عامل يشتغلون في بناء التابلاين

وقد تطلب بناء خط التابلاين مجهود ١٥٠٠٠ عامل في الفترة التي كان العمل فيها على أشده، واحتاج العمل أيضا إلى أكثر من ١٥٠٠ سيارة، واستخدم في صنع الأنابيب حوالي ٢٦٥,٠٠٠ طن من الصلب. وتقرر في البداية إنشاء ست محطات لضخ النفط في الأنابيب على طول المسافة بحيث يكون مجموع طاقتها ١٥ مليون طن سنويا. وهناك حاليا مشروعات لزيادة عدد محطات الضخ، وبذلك يمكن زيادة طاقة خط التابلاين الذي يبلغ قطر أنابيبه (٣٠ - ٣١ بوصة) إلى ٢٥

مليـون طن سنويا . والتكاليف التي يتكلفـهـا بناء مـيل واحـد من خطوط الأنـابيب قطرها ٣٠ بوصـة في الشـرق الأوسط ، على أسـاس الأسعـار الحـالية ، تتـراوح بين ٨٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ جنيـه اسـتـرليني ، بما في ذلك تكاليف بناء مـحطات الضخ وتسهيلات التعبئة في الموانيء .

ونظرا لصلابة التربة في الأراضي التركية والاختلاف الشديد في تضاريسـها ، فـمن المؤكـد أن تزيد هذه التكاليف بالنسبـة للخط الجـديد المزمع إنشـاؤه . وهناك بالإضافة إلى ذلك تقدير قطر الأنابيب اللازمة ، والسعة المحتملة للأنابيب هي أن يكون قطرها ٣٠ بوصة وبذلك تتراوح طاقتـها بين ٢٠ و٢٥ مليون طن من النفط سنويا . واستعمال أنابيب أصغر من ذلك في القطر لن يكون أمرا سليما من الوجهة الاقتصادية .

وزيادة على ذلك ، فإنه نظرا لأن خط الأنابيب عبر تركيا ، سيمر عبر أراض جبلية صخرية بعكس الأراضي المنبسطة السهلة التي يمر عبرها خط التابلاين - فإنه من المتوقع الاحتياج إلى مزيد من محطات الضخ . والتقدير الحالي لتكاليف الميل الواحدمن الأنابيب المزمع بناؤه من العراق إلى تركيا هو ١٣٣٠٠٠ جنيه استرليني - أي أكـثـر من تكاليف الميل الواحـد من خط التـابلاين بحـوالي ٥٠٠٠٠ جنيـه استرليني .

٦٠٠ ميل طول خط الأنابيب الجديد

وطول خط الأنابيب الجديد من كركـوك عبر تركـيا يبلغ حوالي ٦٠٠ ميل . وبداية الخط ستمر عبر الجبال الصخرية التي تكون الحدود الطبيعية بين تركيا والعراق وعلى بعد حوالي ١٧٠ ميلا من كركوك . سينحدر خط الأنابيب لعبور نهر دجلة ، وذلك في مكان يقع خلف الحدود التركية مباشرة . ثم يرتفع الطريق مرة ثانية عبر هضبة صخرية ويمتـد عبرها على شكل نطاق بعده يتراوح بين ٥٠ و١٠٠ ميل من الحدود السورية . ويعقب الهضبة الصخرية سهل يؤدي إلى نهر الفرات . وسيعبر الخط الجديد هذا النهر عند بلدة بيرسك على مقربة من الحدود السورية . والطريق

بعد ذلك يمتد عبر أراض منبسطة نوعا ما، تحدها سلسلة الجبال التي تشرف على ساحل البحر الأبيض.

مليونا جنيه تكاليف المحطة

وسيحتاج الخط الجديد ما بين ٢ إلى ٤ محطات للضخ. وتكاليف بناء المحطة الواحدة تتوقف بالطبع على مواصفاتها الهندسية، وعلى كل حال فإن المحطة الواحدة ستكلف أكثر من مليوني جنيه استرليني. وعدد الرجال اللازمين لأعمال البناء يتراوح بين ٢٠٠٠ و٤٠٠٠ رجل، وهذا يتوقف على درجة استخدام الآلات الميكانيكية.

من الكويت إلى تركيا

وقد جرت مناقشات كثيرة حول احتمال بناء خط أنابيب أطول (يبلغ طوله حوالي ١٢٠٠ ميل) يمتد من حقول النفط في الكويت وإيران عبر العراق إلى كركوك ثم إلى تركيا، كما سبق الوصف. ولكن لم يجر بعد الكشف المبدئي على الطريق التي سيمر عبرها هذا الخط. ومن المحتمل أن تكون تكاليف المسافة الإضافية في هذا الخط وهي ٦٠٠ ميل أقل نسبيا من المسافة الأولى التي تمتد عبر تركيا نظرا لسهولة الأراضي التي سيمتد عبرها خط الأنابيب ولكن لم توضع بعد تقديرات لهذه التكاليف. وهناك اقتراح يدعو إلى استخدام أنابيب قطرها ٤٦ بوصة في هذا الخط الجديد حتى يكون أكثر تدفقا.

«الاثنان الكبار» وخط الأنابيب الجديد
رفض السيطرة الدولية على الخط

العدد (١٢٢) السنة الثالثة في ٥/ ٥/ ١٩٥٧م

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» اللندنية بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٥٧م، مقالا تحت عنوان «مشروع خط أنابيب جديد في الشرق الأوسط» قالت فيه:

الاثنان الكبار وخط الأنابيب الجديد

تقول أخبار رويتر بأن الرئيس أيزنهاور رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية والمستر مكميلان رئيس وزراء بريطانيا قد وافقا في برمودا على فكرة إنشاء خط جديد لأنابيب النفط في منطقة الشرق الأوسط.

وقد علم أن بريطانيا لا تحبذ إنشاء خط الأنابيب اليهودي في فلسطين المحتلة الممتد من ميناء إيلات إلى حيفا. والاعتراضات البريطانية على هذا المشروع هي أن طاقة هذا الخط الجديد ستكون قليلة بالنسبة لاحتياجات الدول الغربية وأنه من غير المعقول أن نفترض أن الدول العربية التي يستخرج النفط من أراضيها ستسمح بنقله عبر أراضي فلسطين المحتلة. ومن المحتمل أن ينتهي الخط الجديد عند أحد الموانى التركية.

ومضت الصحيفة تقول «تدرس شركات النفط العالمية الكبرى في الوقت الحاضر، مشروع بناء خط أنابيب رئيسي ثالث في منطقة الشرق الأوسط».

ولقد تم الاتفاق في المؤتمر التمهيدي الذي عقد في لندن هذا الأسبوع لدراسة المشروع بين رؤساء الشركات الثماني المعنية بالأمر على مبدأ تنفيذ مشروع خط الأنابيب الجديد، الذي سيكون أكبر خط أنابيب لنقل النفط في الشرق الأوسط.

ومن المتوقع مد هذا الخط الجديد من رأس الخليج العربي إلى شرق البحر الأبيض. وستتصل كل من البلاد الرئيسية المنتجة للنفط في الخليج العربي، وهي

الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران بخطوط فرعية بهذا الخط الرئيسي.

وقد تركت تفصيلات المشروع - ومن ضمنها الطريق الذي سيمر عبره الخط الجديد. والميناء التي سينتهي إليها شاطئ البحر الأبيض - للجان التي أوصى بتكوينها مؤتمر لندن لدراسة المسائل التفصيلية.

التوسع في الطلب:

ومن الأشياء التي يؤكدها رؤساء الشركات العالمية، أن هذا المشروع الجديد لم ينبثق عن أزمة قناة السويس. فلقد بدا واضحا قبل حدوث هذه الأزمة بوقت طويل أن معدل التوسع في الطلب على النفط خلال عشر السنوات القادمة، يفوق المعدل الذي تنفذ به مشروعات نقل النفط في الشرق الأوسط.

وبذلك عندما يحل عام ١٩٦٥م ستكون وسائل النقل الموجودة غير كافية لمواجهة التوسع في الطلب. وقد أدخل الذين قاموا بعمل هذا التحليل في حسابهم التحسينات المزمع تنفيذها في قناة السويس وكذلك زيادة طاقة خطوط الأنابيب الموجودة حاليا، وأيضا برنامج بناء الناقلات الضخمة.

ومما أيد إنشاء الخط الجديد، إنه لا يمكن زيادة طاقة الناقلات الموجودة وزيادة عددها أو بناء ناقلات ضخمة قبل عام ١٩٦١م - ١٩٦٢م إذ أن أحواض بناء السفن في جميع أنحاء العالم مشغولة بتنفيذ طلبات سابقة. وهكذا كانت أزمة قناة السويس من المبررات القوية، التي أظهرت أهمية تعدد واختلاف وسائل نقل النفط. والخط الجديد سيكون الطريق الرئيسي الرابع لنقل نفط الشرق الأوسط إلى الدول الغربية، مما سيخفف من أهمية قناة السويس وخط أنابيب التابلاين (من المملكة العربية السعودية) وخط أنابيب شركة نفط العراق.

ولنفس هذا السبب، هناك احتمال قوي في أن تقوم معارضات كثيرة لمرور الخط الجديد عبر الأراضي السورية أو اللبنانية.

اختيار الطريق

والاحتمال الثاني هو أن يمتد الخط الجديد عبر العراق وتركيا إلى ساحل البحر الأبيض وعلى كل حال فإن مسألة اختيار الطريق الذي سيمر عبره الخط الجديد، ستحددها مسائل سياسية هامة، وقد يتوقف تنفيذ المشروع أساسا على هذه المسائل السياسية.

ومما يذكر أنه كان يراد في عام ١٩٥١م تنفيذ مشروع لمد خط أنابيب من الخليج العربي إلى البحر الأبيض ولكن لم يتم تنفيذ هذا المشروع لصعوبات قامت في وجه الحصول على اتفاقات مع الدول التي سيمر الخط الجديد عبر أراضيها. ومما لاشك فيه أن العمل الرئيسي في تنفيذ المشروع الجديد سيكون هو النجاح في عقد اتفاقات مع الدول المنتجة للنفط والدول التي سيمر عبر أراضيها الخط الجديد.

أما المسائل التفصيلية التي سيتطلبها المشروع فستقوم بدراستها اللجان التي كونها مؤتمر شركات النفط في لندن، ومن هذه المسائل، مسألة توفير كمية الصلب اللازمة لصنع الأنابيب، والطاقة اللازم توافرها لهذا الخط الجديد وعدد المضخات اللازمة ومسألة التمويل. وهناك احتمال كبير في أن تؤدي صعوبة الحصول على كمية الصلب اللازمة إلى عدم استطاعة بناء خط مزدوج. فإن صعوبات صناعية فنية تعترض بناء خط أنابيب واحد متسع القطر بالدرجة الكافية.

الشركات الثماني

وإذا أنشئ خط مزدوج من أنابيب ذات قطر مقداره ثلاثون بوصة، فإن طاقة هذا الخط الجديد ستتراوح بين ٤٥ مليون طن (حدا أدنى) و٦٠ مليون طن (حدا أقصى) في العام. أما تقدير التكاليف فلا يمكن البت فيها إلا إذا عرف على وجه التحديد الطريق الذي سيسير عبره الخط الجديد.

وستقدم تقارير اللجان الفنية الخاصة إلى مندوبي الشركات الثماني وهي، شركة ستاندرد أويل (نيوجرسي) وشركة تكساس وشركة الخليج. وشركة سوكوني

موبيل. وشركة ستاندارد أويل (كاليفورنيا) وشركة شل الهولندية الملكية. وشركة النفط البريطانية، وشركة النفط الفرنسية.

وعل ضوء هذه التقارير سيتقرر الوقت الذي يبدأ فيه تنفيذ المشروع. ومن الواضح أن هدف الشركات الثماني هو الانتهاء من تنفيذ هذا الخط حوالي عام ١٩٦٠م.

المشروع ليس دوليا

ونشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٧م، وصحف أمريكية كثيرة منها «وول ستريت جورنال» و«صن - تيمس» بتاريخ أول أبريل ١٩٥٧م، أن مستر مونرو راتبون، رئيس مجلس إدارة شركة ستاندارد أويل (نيوجرسي) قد صرح في نيويورك عقب عودته من لندن بعد حضور مؤتمر شركات النفط الثماني، بأنه يرفض الاقتراح القائل بوضع مشروع خط الأنابيب الجديد في الشرق الأوسط، تحت السيطرة الدولية.

وكان مستر فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكية قد صرح في واشنطن، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تدرس وضع الخط الجديد تحت سيطرة دولية.

وقال مستر دالاس إن وضع الخط الجديد تحت السيطرة الدولية له من الأهمية ما لوضع قناة السويس أيضا تحت السيطرة الدولية. . !

وقال مستر راتبون أن مشروع الخط الجديد سيكون من قبيل المشروعات الاستثمارية الفردية، وأن كل علاقته بالحكومة ستتلخص في الحصول على اتفاقات مع الدول المنتجة للنفط والدول التي سيمر عبر أراضيها الخط الجديد.

وقال إنه يتوقع أن تبلغ نفقات المشروع حوالي ٨٠٠ مليون دولار وأن يستغرق تنفيذه من ثلاث إلى أربع سنوات. وأضاف قائلا إن هذا الخط الجديد سينقل النفط من أغزر حقول العالم إنتاجا للنفط وهي الحقول الواقعة في إيران والعراق

والكويت والمملكة العربية السعودية. وإنه يتوقع على الرغم من أنه لم يتم الاتفاق على شيء محدد بعد - أن تكون نهاية الخط الجديد على الساحل التركي في البحر الأبيض. وأما بدايته فتكون في مكان قريب من رأس الخليج العربي.

وقال مستر راتبون إن قطر الأنابيب التي ستستعمل لبناء الخط سيكون أكبر من ثلاث وثلاثين بوصة وأن طاقته ستكون حوالي مليون برميل يوميا، وأن الشركات الثماني هي التي ستدفع نفقات المشروع، كل منها بحسب نسبة اشتراكها فيه، وختم مستر راتبون تصريحاته قائلا: إن العمل في هذا الخط الجديد قد يبدأ قبل انتهاء هذا العام.

أخبار متفرقة

حلم خط الأنابيب

العدد ١٣٠ السنة الثالثة ٣٠/ ٦/ ١٩٥٧م

نشرت صحيفة الأيكونوميست البريطانية الصادرة في ٢٨ مايو ١٩٥٧م النبذة التالية تحت عنوان «حلم خط الأنابيب».

اختتم مندوبو شركات النفط السبعة عشر مؤتمرهم في لندن يوم الخميس الماضي، وقد كونوا فكرة واضحة عما يريدون أن يقوموا بتنفيذه فهم يرغبون في مد خطين جديدين من الأنابيب قطر كل منهما ٣٨ - ٤٠ بوصة لنقل كمية إضافية من النفط قدرها ٧٠ مليون طن سنويا، من منطقة الخليج العربي على أن يتم تنفيذ هذا المشروع في خلال عام ١٩٦٠م أو بعده بقليل.

وهم يقدرون أن المشروع سيحتاج إلى حوالي مليون طن من الحديد الصلب ومعدات البناء، بما في ذلك بناء عشر محطات أو اثنتي عشرة محطة للمضخات. وقد قدرت التكاليف بحوالي ٣٠٠ مليون جنيه استرليني.

ولكن المندوبين لم يتفقوا بعد على تحديد خط سير هذا الأنبوب الضخم. والفكرة العامة هي أن تربط حقول النفط في كركوك بمنطقة الخليج العربي، بواسطة خط أنابيب جديد. وعن طريق هذا الخط يمكن سحب كمية إضافية من النفط من منطقة الخليج العربي، ودفعها في خط أنابيب جديد مشترك يحملها إلى البحر المتوسط. كما أنه يمكن نقل إنتاج حقول النفط في البصرة لتغذية أسواق أوروبا التي تتوسع في الاستهلاك.

وسيكون هذا الخط الجديد، أسرع وأرخص وسيلة، لنقل نفط الكويت، كما أنه سيزيد من تسهيل وسائل النقل بالنسبة لنفط المملكة السعودية والنفط الإيراني.

ويقال إن الشركات تفضل مد هذا الخط الجديد من شمال العراق إلى شاطئ البحر المتوسط عبر الأراضي التركية، مخترقا جنوب هضبة الأناضول. والمفهوم أن شركات النفط ستحاول بقدر الإمكان تفادي أن تكون نهاية هذا الخط الجديد في ميناء اسكندرونة لأنها موضوع نزاع بين سوريا وتركيا.

ولكن مندوبي الشركات لم يتخذوا بعد أي قرار نهائي بهذا الخصوص. فقد تفضل العراق - وفي يدها مفتاح المشروع كله - أن يمر هذا الخط الجديد المقترح بالأراضي السورية، وذلك بالرغم من سوء العلاقات الموجودة حاليا بين العراق وسوريا. إذ أن العرب في الشرق الأوسط سيعتبرون مرور هذا الخط الجديد في تركيا، وعدم مروره في سوريا، خيانة لهم جميعا.

ومن المحتمل أن تكون المملكة السعودية قد اتفقت في بعض وجهات النظر الخاصة بسياسة البلدين تجاه هذا المشروع، وذلك خلال زيارة الملك سعود للعاصمة العراقية. وامتداد الخط الجديد عبر الأراضي التركية سيقلل بطبيعة الحال من اعتماد العراق وشركات النفط على سوريا، ولكن هذا لا يعني أن ينقطع تدفق النفط عبر الخط الموجود حاليا والممتد من كركوك إلى مينائي بانياس وطرابلس في سوريا. وحتى يتم الاتفاق بشأن المشروع الجديد، ستعمل شركة نفط العراق على أن يعود تدفق النفط عبر الأراضي السورية إلى المستوى الذي كان عليه قبل توقف الملاحة في قناة السويس وهو ٢٥ مليون طن سنويا. وقد تدعو الضرورة إلى زيادة هذه الطاقة أكثر من ذلك.

والحقيقة التي ليس فيها مراء، هي أن إنتاج الشرق الأوسط، بعد عام ١٩٦٠م، سيكون من الغزارة، بحيث يحتاج نقله إلى عدة وسائل، منها ناقلات النفط الضخمة، وطريق قناة السويس، ومنها أيضا الخط الجديد الذي كان مندوبو شركات النفط يتباحثون بشأنه هذا الأسبوع في لندن.

وفي عددها الصادر في ٢٥ مايو ١٩٥٧م نشرت صحيفة «الإيكونوميست» نبذة أخرى خاصة بهذا المشروع تحت عنوان «خط منفرد في البداية» قالت فيها:

كان آخر قرار توصل إليه مندوبو شركات النفط السبعة عشر، في اجتماعهم الذي عقدوه في لندن في الأسبوع الماضي، هو البدء بإنشاء خط منفرد ضخم بدلا من إنشاء خط مزدوج، وهذا لا يعني العدول نهائيا عن فكرة الخط المزدوج. فمن واجب شركات النفط أن تتلمس اتجاهات الريح قبل أن تمد الخط الجديد. ولقد أدت دراسة الاعتبارات العملية لكيفية سير الخط، وموعد البدء في التنفيذ، إلى اتخاذ هذا القرار، وتعديل المشروع من خط مزدوج إلى خط منفرد.

ومازالت الشركات بحاجة شديدة إلى نقل كمية إضافية قدرها ٧٠ مليون طن من نفط الخليج العربي عندما يحل عام ١٩٦٣م. وأنبوب ضخم قطره حوالي ٤٠ بوصة يمكنه أن ينقل حوالي نصف هذه الكمية. وتستطيع شركات النفط إذا دعت الضرورة أن تنقل باقي الكمية عن طريق تدبير ناقلات إضافية واستغلال وسائل التعبئة الموجودة إلى الحد الأقصى.

ومما لاشك فيه، أن مد خط مزدوج سيعود بفائدة أكبر، ولكنه يكلف حوالي ٣٠٠ مليون جنيه استرليني، وشركات النفط تريد أن تشعر بالاطمئنان والثقة لسلامة استثمار مثل هذا المبلغ الكبير في مثل هذا المشروع. وكانت ثقة الشركات واطمئنانها قد بلغا الحد الأدنى عندما نسف السوريون محطات المضخات في شهر نوفمبر الماضي.

وسيعدل المشروع الأصلي، حتى يتفق مع القرار الأخير. وبعد ذلك تدخل الشركات في مرحلة المشاورات مع الدول المنتجة للنفط، وهي العراق والمملكة السعودية والكويت وإيران. وإذا وافقت حكومات هذه البلاد على المشروع فسيبدأ التنفيذ فورا.

عالم النفط

* العراق ومشروع خط الأنابيب العربي
* الطلب على نفط الشرق الأوسط
* اتفاقية النفط اليابانية السعودية
* الحصار الاقتصادي حول إسرائيل
* مشروع بنك استثمار النفط العربي

العدد (١٥٥) السنة الرابعة في ٢٩/ ١٢/ ١٩٥٧م

العراق ومشروع خط أنابيب عربي:

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» اللندنية الصادرة في ٦/ ١١/ ١٩٥٧م نقلا عن مندوبها الخاص في مؤتمر خبراء النفط العرب المنعقد في بغداد، مقالا تحت عنوان «مشروع خط أنابيب عربي» قالت فيه:

قدم اليوم إلى مؤتمر خبراء النفط العرب مشروع خط أنابيب عربي يستخدم في نقل نفط المملكة السعودية والكويت والعراق وإيران. وقد قدم المشروع المندوب السعودي السيد عبدالله الطريقي، الذي يشغل منصب مدير عام دائرة النفط والمعادن في الحكومة السعودية.

ومن الواضح أن هذا المشروع، إنما هو بمثابة رد على مشروع شركات النفط العالمية لإنشاء خط أنابيب مار بالأراضي العراقية والتركية وينتهي عند شاطئ البحر الأبيض.

وقد صرح لي الدكتور الباجحي وزير الاقتصاد العراقي أن شركات النفط العالمية لم تتصل حتى الآن بالحكومة العراقية بشأن هذا الخط الجديد وأضاف قائلا «إنني دون شك ضد المشروع، وإذا كان لابد من إنشاء خطوط جديدة فإني أحب أن أرى هذه الخطوط تمر في الأراضي السورية.»

وبخصوص المشروع العربي صرح الدكتور الباججي، بأنه على الرغم من أن العراق ليس لديها أي اعتراض عليه، فإنها - أي العراق - لا تمكنها مواردها من الاشتراك في تمويل المشروع.

وقال وزير الاقتصاد العراقي «إن مسألة زيادة إنتاج النفط في العراق، يمكن حلها، أولا بإنشاء ميناء في منطقة عميقة المياه عند رأس الخليج العربي، حيث تستطيع الناقلات ذات حمولة مائة ألف طن، أن ترسو لتعبأ من إنتاج الحقول الجنوبية في البصرة. وثانيا زيادة النفط المنقول من حقول النفط في كركوك عبر خط الأنابيب إلى شاطئ البحر المتوسط».

وعلق الدكتور الباججي على اتفاقية النفط الإيطالية الإيرانية فقال «إنها اتفاقية جديدة صالحة للبلاد المنتجة للنفط. وإذا عثر الأيطاليون على النفط فإن هذه الاتفاقية ستضع بلا شك أسسا جديدة لاتفاقيات النفط في جميع بلاد الشرق الأوسط المنتجة للنفط.

وقال وزير الاقتصاد العراقي إن اتفاقية النفط التي أبرمت عام ١٩٥٢م بين الحكومة العراقية وشركة النفط العراقية تمنح الحكومة العراقية الحق في طلب إجراء مباحثات لإعادة النظر في شروط الاتفاقية إذا حصلت الدول المجاورة للعراق على عائدات (عن كل طن من النفط) أكثر مما تحصل عليه العراق. وأضاف قائلا «إذا حصلت إيران طبقا للاتفاقية الإيطالية الإيرانية، على عائدات (عن كل طن) أكثر مما نحصل عليه، فإننا سندخل في مباحثات مع شركة نفط العراق لزيادة العائدات.»

وصرح الدكتور الباججي بقوله «كما يسرني أيضا أن أرى العراق يحصل على حصة في شركة نفط العراق.»

الطلب على نفط الشرق الأوسط:

نشرت صحيفة «الفيناشيال تيمس» اللندنية في عددها الصادر في ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٧م مقالا بعنوان «نفط الشرق الأوسط» قالت فيه: إن الطلب العالمي

على نفط الشرق الأوسط في خلال الأشهر القليلة القادمة سيؤثر عليه عاملان، كلاهما يصعب التنبؤ به. وهما قسوة الشتاء في الولايات المتحدة الأمريكية وحالة الاقتصاد الأمريكي.

ولكن المعروف عن كمية المختزن من النفط، وكميات الإنتاج المحتملة، يجعل من الواضح أن الطلب العالمي لن يصل في عام ١٩٥٨م إلى مستوى الزيادة التي وصل إليها في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وهو ٨,٥٪.

وصناعة النفط في الشرق الأوسط تنمو بسرعة أكبر من نمو صناعة النفط في بقية أنحاء العالم، هذا فضلا عن أنها مصدر للإمدادات بسعر رخيص. وحتى إذا استمرت احتياجات العالم في الزيادة فإن إنتاج الشرق الأوسط سيستمر في الازدياد. ولكن زيادة إنتاج النفط في الشرق الأوسط ينتظر أن تظل في الوقت الحالي أقل من المستوى الذي وصلت إليه في السنوات القليلة الماضية. فلقد كان مجموع إنتاج الدول الخمس الرئيسية المنتجة للنفط في الشرق الأوسط - وهي الكويت والسعودية وإيران والعراق وقطر - في سبتمبر أقل من مجموع الإنتاج في شهر يوليو. وأكثر من مثيله العام الماضي بنسبة ٦٪ بينما كانت نسبة الزيادة في الأشهر التي سبقت أزمة قناة السويس ١٤٪ و١٧٪ في عام ١٩٥٥م.

وهذه المقارنة متأثرة بالتوقف الذي حدث لخط الأنابيب المار عبر الأراضي السورية. ولكن التأثير الرئيسي هو قلة الطلب على النفط.

تحديد أيام الإنتاج في أمريكا:

إن الشدة التي استعملت في تحديد إنتاج النفط في الولايات المتحدة قد تكون في مصلحة بعض مراكز الإنتاج الأخرى. فالإنتاج المسموح به في ولاية تكساس هو ١٢ يوما فقط كل شهر. ولكن يجب ألا تبنى آمال كبيرة في هذا الاتجاه. فقد أوضحت إدارة النفط الأمريكية أن سياستها هي منع الاعتماد على مصادر إنتاج أجنبية، هذا بالإضافة إلى أن هناك كمية كبيرة من النفط المخزون في أمريكا.

وفضلا عن ذلك، فإن نفط الشرق الأوسط يعتمد في تصريفه إلى حد كبير على أسواق نصف الكرة الأرضية الشرقي. أما تأثير أسواق الولايات على تصريف نفط الشرق الأوسط فينقسم إلى نوعين، تأثير مباشر بواسطة المشتريات الأمريكية المحدودة منه، وتأثير غير مباشر وهو تأثير الأعمال التجارية الأمريكية على النشاط الاقتصادي في أوروبا. وليس من المنتظر أن يكون الإنتاج الأمريكي أو الأوروبي في أوائل عام ١٩٥٨م قليلا لدرجة تدعو إلى ازدياد الطلاب بصورة كبيرة على نفط الشرق الأوسط. هذا وقد ترتفع أسعار النفط قليلا خلال أشهر الشتاء.

اتفاقية النفط اليابانية السعودية:

نشرت صحيفة «التيمس» في عددها الصادر في ٨/ ١١/ ١٩٥٧م نقلا عن مراسلها في طوكيو الخبر التالي:

أعلن المتحدث الرسمي بلسان الحكومة اليابانية أن الشروط التالية تقع ضمن شروط الاتفاقية السعودية:

١- يجب على اليابان أن تستورد النفط الذي سينتج من الآبار التي سيتم استكشافها على أساس الأسعار العالمية.

٢- البلاد العربية والكويت تحتفظ لنفسها بالحق في ٢٠٪ من إنتاج الآبار الجديدة على أساس خصم ٥٪ من السعر العالمي لنصف الكمية المشتراة.

٣- تقسم الأرباح الناتجة من بيع النفط على أساس ٥٦٪ للسعودية و٤٤٪ لليابان.

٤- تسلم جميع المنشآت ومعامل التكرير ومعامل الصناعات الكيميائية التي ستقوم على صناعة النفط، إلى الحكومة السعودية عند انتهاء مدة الاتفاقية وهي أربعون عاما.

الحصار الاقتصادي حول إسرائيل:

ونشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة في ٦/ ١١/ ١٩٥٧م نقلا عن

مراسلها في بغداد الخبر التالي تحت عنوان «ولا قطرة واحدة من النفط لإسرائيل».

علمت أن خبراء النفط العرب الذين يعقدون مؤتمرا لهم في بغداد في هذه الأيام. قد توصلوا إلى اتفاق شامل بشأن ضرورة تشديد الدول العربية للحصار الاقتصادي حول إسرائيل. لضمان عدم وصول قطرة واحدة من النفط إلى إسرائيل، وقرر الخبراء أيضا أن يحاولوا إقناع الدول الصديقة المنتجة للنفط ألا تزود إسرائيل بالنفط أو منتجات النفط.

وقد اتفق خبراء النفط العرب على عقد مؤتمرهم القادم في شهر فبراير ١٩٥٨م في مدينة القاهرة.

خط الأنابيب المجاور لقناة السويس ومشروع بنك استثمار النفط العربي:

نشرت صحيفة «التيمس» اللندنية الصادرة في ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٧م الخبر التالي تحت عنوان «خط أنابيب مجاور لقناة السويس»:

غادر لندن أمس السيد إميل البستاني، من رجال المال والأعمال اللبنانيين بعد أن انتهى من محادثاته الأولية مع شركات النفط في الولايات المتحدة وبريطانيا حول المشروع المقترح لمد خط أنابيب بجوار قناة السويس.

وقد صرح السيد البستاني، لمراسل صحيفة التيمس أنه سيسافر إلى القاهرة لكي يبلغ الرئيس جمال عبدالناصر نتائج مباحثاته. وقال إنه قد قابل الرئيس جمال عبدالناصر يوم ٤ أكتوبر قبل زيارته للولايات المتحدة حيث أجرى عدة محادثات مع عدد من شركات النفط الأمريكية.

وقد بدأ الاهتمام بمحاولة إثارة اهتمام شركات النفط الغربي في هذا المشروع عقب فشل المباحثات مع المستر أوناسيس صاحب شركات ناقلات النفط في الشهر الماضي.

والمشروع يقتضي مد خط أنابيب من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط بجوار

قناة السويس، وسيتكلف حوالي مائة مليون جنيه، وتساهم الحكومة المصرية بنصف هذه التكاليف، على أن تساهم شركات النفط بالنصف الباقي.

وخلال المباحثات التي أجراها السيد البستاني في نيويورك وواشنطن ولندن حاول أيضا أن يثير الاهتمام بفكرة إنشاء بنك استثمار النفط العربي. وقال إن هذا البنك سيسير على نفس السياسة التي يسير عليها البنك الدولي. وسيمول عن طريق الحصول على ٥٪ من الأرباح الكلية لشركات النفط في الشرق الأوسط وهي الشركات التي تعمل في العراق والبحرين والكويت والسعودية (إيران لا تدخل ضمن هذا المشروع).

وقد قدر السيد البستاني ما سيحصل عليه البنك في أول عام بمبلغ ثلاثين مليونا من الجنيهات الإسترلينية تزيد بمرور الأعوام.

وقال إن هذه الأموال ستصرف على تشجيع المشروعات التجارية والصناعية فيما سماه بـ «الدول التي يمر النفط في أراضيها» مثل مصر وسوريا ولبنان والأردن.

تجارة بريطانيا مع الشرق الأوسط

العدد (٢١٨) السنة الخامسة في ٢٩/ ٣/ ١٩٥٩م

تجارة بريطانيا مع الشرق الأوسط

نشرت صحيفة «الغرفة التجارية البريطانية» في عددها الصادر في ٣٠ يناير ١٩٥٩م مقالا بعنوان (زيادة الصادرات البريطانية إلى الشرق الأوسط) فقالت :

لقد زادت الصادرات البريطانية إلى الشرق الأوسط في عام ١٩٥٨م بنسبة ٤٪ عن عام ١٩٥٧م وذلك في مقابل ٨٪ وهي نسبة زيادة عام ١٩٥٧م عن عام ١٩٥٦م . وجميع الزيادة التي حدثت في عام ١٩٥٨م كانت خلال النصف الأول من العام، وهذا لا يثير الدهشة بالنظر إلى ما تعرضت إليه المنطقة من قلاقل وتأثير انخفاض الطلب العالمي على النفط .

التجارة مع الجمهورية العربية المتحدة:

وأهم العوامل التي أدت إلى زيادة الصادرات البريطانية إلى الشرق الأوسط هي عودة العلاقات التجارية بين بريطانيا والإقليم الجنوبي (ج . م . ع) في عام ١٩٥٨م . وجزء من هذه الصادرات كان بمقتضى عقود أبرمت قبل أزمة السويس ولكن المعدل الشهري للنصف الثاني من العام (وهو ٤ , ١ مليون جيه في مقابل ٧ , ٠ مليون جنيه للمعدل الشهري في النصف الأول من العام) . يدل على أن صفقات أخرى قد عقدت . وقد عادت الصادرات إلى سوريا إلى مستواها السابق قبل أزمة السويس .

التجارة مع الكويت والسعودية وإمارات الخليج :

وقد ارتفعت صادرات بريطانيا إلى الكويت في عام ١٩٥٧م إلى مبلغ ٢٥,٣ مليون جنيه استرليني وذلك بسبب الصفقات التي عقدتها شركة نفط الكويت لإقامة معمل التكرير الجديد، وكذلك بسبب الصفقات التي تمت خلال ما يدعونه «بثغرة الكويت» وقد بلغت قيمة هذه الصفقات ٣,٥ ملايين جنيه استرليني . أما صادرات بريطانيا في عام ١٩٥٨م فبلغت قيمتها ٣٠,٩ مليون جنيه .

وقد بلغت قيمة صادرات بريطانيا إلى المملكة السعودية مبلغ ثمانية ملايين جنيه وهو أمر يثير الاهتمام بالنظر إلى أن العلاقات السياسية بين البلدين مازالت متوقفة، وبينما انخفض معدل الصادرات إلى البحرين إلى المعدل الذي كان عليه في عام ١٩٥٦م زادت الصادرات إلى قطر في عام ١٩٥٨م بمبلغ ٠,٨ مليون جنيه على معدل عام ١٩٥٧ . ويمكننا أن نستدل من زيادة الصادرات هذه وخاصة في شهري نوفمبر وديسمبر على أن الأسواق مقبلة على زيادة مستورداتها من بريطانيا .

التجارة مع إيران :

وعلى الرغم من أن مجموع قيمة الصادرات إلى إيران لعام ١٩٥٨م قد بلغ ٣٨,٦ مليون جنيه، أي بزيادة ٢,٩ مليون جنيه عن معدل ١٩٥٧م، إلا أن معدل الصادرات في نصف العام الثاني قد انخفض عن معدل النصف الأول من العام . ويبدو أن معدل الارتفاع في الصادرات قد أخذ في الثبات أي أنه أخذ يسير في مستوى واحد، إلا أن هذا لا يدعو إلى التشاؤم .

التجارة مع السودان وليبيا والحبشة :

إن انخفاض الصادرات البريطانية إلى الجمهورية السودانية يعكس الصعوبات الداخلية التي تواجه الاقتصاد السوداني، ولا يعني هذا بالذات ضعف مركز بريطانيا في السوق السودانية . وقد بدأ الإحساس بالقيود التي فرضت على الاستيراد هناك في الشهور السبعة الأخيرة من عام ١٩٥٨م .

أما الصادرات إلى ليبيا فقد سارت بمعدل ثابت خلال العام الماضي، وكان هذا المعدل أعلى قليلا من معدل عام ١٩٥٧م. وقد تغير كثيرا معدل الصادرات البريطانية إلى الحبشة خلال الأعوام القليلة الماضية، فعلى الرغم من أن الصادرات قد زادت عن معدل ١٩٥٦م، إلا أنها في العام الماضي كانت بمعدل أقل من عام ١٩٥٥م والأعوام السابقة.

التجارة مع العراق ولبنان والأردن:

ويعتبر الانخفاض في كمية الصادرات إلى العراق قليلا بالنسبة إلى الأحوال السياسية هناك. فمنذ أن قامت ثورة ١٤ تموز (يوليو ١٩٥٨م) بلغ المعدل الشهري للصادرات البريطانية إليها ١,٢ مليون جنيه أي أكثر قليلا من ثلثي معدل ما قبل الثورة.

وكذلك انخفضت الصادرات إلى لبنان بالنظر إلى الظروف السياسية في العام الماضي ولكنها بدأت تنتعش في نهاية العام.

أما الصادرات إلى الأردن فقد سجلت زيادة ملحوظة بالنسبة لمعدل عام ١٩٥٧م. وقد احتفظت الصادرات إلى فلسطين المحتلة بمعدل ثابت في العامين الماضيين.

ويبين الجدول التالي قيمة الصادرات البريطانية إلى كل بلد من بلدان الشرق الأوسط.

قيمة الصادرات البريطانية إلى الشرق الأوسط
(مقدرة بملايين الجنيهات الاسترلينية)

اسم البلد	١٩٥٦م	١٩٥٧م	١٩٥٨م
إيران	٢٥,٩	٣٥,٧	٣٨,٦
العراق	٣٢,٦	٣٤,٤	٣١,٤
الكويت	١٣,٢	٢٥,٣	٢٠,٩
ج.ع.م	٣٠,٦	٧,٢	٢٠,٧
السودان	١١,٤	١٨,٨	١٤,٨
فلسطين المحتلة	٩,٩	١٣,٤	١٣,٦
لبنان	٨,٩	١٢,٤	١٠,٤
المملكة السعودية	٩,١	٧,٦	٨,٠
عدن	٧,٨	٨,١	٧,٧
الأردن	٦,٣	٤,٩	٧,٦
ليبيا	٥,٤	٥,٩	٧,٣
البحرين	٧,٥	٨,٤	٧,٣
قطر	٤,٣	٤,٥	٥,٣
الحبشة	١,٨	٢,٣	٢,٤

عائدات النفط ٤٣٠ مليون جنيه في الشرق الأوسط في العام الماضي

كتبت صحيفة «إيفننج ستاندارد» الصادرة في ٤ فبراير ١٩٥٩م تحت عنوان «إنتاج الشرق الأوسط من النفط يرتفع إلى معدل جديد» تقول :

لقد أخرجت حقول النفط في الشرق الأوسط في العام الماضي نفطا أكثر من الأعوام السابقة، وذلك على الرغم من الاضطراب الذي ساد المنطقة . ولولا القيود التي فرضت على استيراد النفط في الولايات المتحدة لزاد الإنتاج إلى معدل أكبر .

فقد نشر تقرير يقول إن إنتاج الشرق الأوسط بلغ (٢١٤٤٠٠٠٠٠) طن أي أكثر من إنتاج عام ١٩٥٧م بنسبة ٥٠٪ وتفصيلات هذا الإنتاج كما يلي:

اسم البلد	كمية الإنتاج مقدرة بملايين الأطنان	
	١٩٥٧	١٩٥٨
الكويت	٥٧,٣	٧٠,٢
المملكة السعودية	٤٨,٩	٥٠,٠
إيران	٣٥,٥	٤٠,٦
العراق	٢١,٩	٣٥,٧

والآن ما الذي تكسبه بلدان الشرق الأوسط من حصتها من هذا الذهب الأسود والتي تبلغ ٥٠٪؟

من الممكن القول في تقدير أولي، إن هذه الحصة ارتفعت من ٣٥٥ مليون جنيه استرليني إلى ٤٣٠ مليون جنيه في العام الماضي.

ومازالت بلدان الشرق الأوسط تطلب المزيد.

شركتان تخفضان سعر النفط

ونشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» الصادرة بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٩م الخبر التالي:

خفضت شركتا خليج الكويت والخليج العالمي، أسعارهما المعلنة لنفط الكويت ونفط إيران بمبلغ ثمانية عشر سنتا للبرميل. وهذا التخفيض رجعي الأثر ويسري منذ تاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٩م.

وقد أعلنت الشركتان. وهما منبثقتان عن شركة اتحاد نفط الخليج أن هذا الإجراء كان ضروريا لمواجهة التخفيضات المماثلة التي أعلنها المنتجون في منطقة الشرق الأوسط.

مقارنة أسعار النفط العالمية

نشرت صحيفة «التيمس» اللندنية الصادرة بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٥٩م دراسة مقارنة لأسعار النفط العالمية نوردها في الجدول التالي:

(أسعار النفط ف. أو. ب. مقدرة بالدولارات الأمريكية)

المنطقة	درجة النفط وكثافته	أسعار ما قبل ازمة السويس	اسعار ذروة ازمة السويس	الأسعار الحالية
*** الولايات المتحدة**				
وسط القارة	٣٦-٣٦,٩	٢,٨٢	٣,٠٧	٣
شرق تكساس	٣٩	٢,٩٠	٣,٢٥	٣,٢٥
غرب تكساس	٢٩-٢٩,٩	٢,٥٥	٢,٨٠	٢,٦٢
***فنزويلا**				
سان جاكوين	٤١-٤١,٩	٣,٠٤	٣,٣٤	٣,٢٥
باكونسيب	٣٣-٣٣,٩	٢,٧٠	٢,٩٦	٢,٨٠
مارا	٢٩-٢٩,٩	٢,٤٠	٢,٦٥	٢,٥٠
***الشرق الاوسط**				
قطر	٤٠-٤٠,٩	٢,٠٨	٢,٢١	٢,٠٣
العراق (البصرة)	٣٦-٣٦,٩	١,٨٧	٢	١,٨٢
العراق (شاطئ البحر المتوسط)	٣٦-٣٦,٩	٢,٤٦	٢,٦٩	٢,٣١
إيران	٣٤-٣٤,٩	١,٨٦	١,٩٩	١,٨١
الكويت	٣١-٣١,٩	١,٧٢	١,٨٥	١,٦٧

ويبين الجدول السابق ان أسعار النفط من جميع الدرجات والكثافات في الشرق الاوسط قد انخفضت عن معدل أزمة السويس اكثر مما انخفضت في الولايات المتحدة وفنزويلا.

الموضوع السابع

محطات توليد الكهرباء وتقطير المياه وتكرير النفط في الكويت

تمهيد :

- الكهرباء والمياه العذبة في الكويت

العدد (٢٩) السنة الأولى في (٢/ ٧/ ١٩٥٥)

- محطة القوى الكهربائية وتقطير المياه بالكويت

العدد (٤٠) السنة الأولى في (٢٤/ ٩/ ١٩٥٥)

- التقدم الكهربائي في الكويت

العدد (٤٤) السنة الأولى في (٢٢/ ١٠/ ١٩٥٥)

- صاحب السمو يفتتح القسم الجديد من معمل التكرير

العدد (١٦٦) السنة الرابعة في (١٦/ ٣/ ١٩٥٨)

الموضوع السابع

محطات توليد الكهرباء وتقطير المياه وتكرير النفط في الكويت

تمهيد:

الكهرباء: عند تأسيس شركة الكهرباء الأهلية في عام ١٩٣٤ أنشأت الشركة أول محطة كهربائية صغيرة في الكويت، وكانت بطاقة تصل إلى ٣٤٠ كيلو واط. ومع التطور الاقتصادي والعمراني، وتنفيذ برامج التنمية الشاملة في الكويت وبزيادة العائدات من النفط عاما بعد آخر استلزم الأمر توفير حجم ضخم من الطاقة لتغطية حاجات السكان ومستلزمات الصناعة وإنارة الطرق. ومن ثم أدخل مرفق الكهرباء إلى الإدارة الحكومية، وتم إنشاء أول محطة بخارية لتوليد الكهرباء في منطقة الشويخ في عام ١٩٥٢ وذلك لتوفير الطاقة اللازمة لتشغيل معمل تقطير مياه البحر الذي أنشئ في عام ١٩٥٠م. ونتيجة لزيادة الطلب على المياه، أقامت الدولة في عام ١٩٥٣ أول محطة لتكرير المياه وتوفير المياه الصالحة للشرب. وهكذا أولت الدولة عنايتها لزيادة الطاقة الكهربائية فأنشأت عددا آخر من المحطات الكهربائية وأصبح لدى الكويت ست محطات لتوليد الكهرباء أقيمت خلال الفترة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٨٧[١].

وقد بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية[٢] في الكويت نحو ٢٠٨ ملايين كيلو واط/ ساعة في عام ١٩٥٧، وارتفع إلى ٢٢٠٢ مليون ك. و.س في عام ١٩٧٠ وإلى نحو ٩٠٢٢ مليون ك. و.س في عام ١٩٨٠ ووصل إلى نحو ٢٠١٧٨ مليون ك. و. س في عام ١٩٩٣. وفي ضوء هذه الزيادة الإنتاجية في الطاقة الكهربائية

(١) «الكويت والتنمية الاجتماعية» وزارة التخطيط، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٥ ص ٨١.

(٢) يقصد بها هنا الطاقة الكهربائية الحرارية Thermo-electric power.

زاد كذلك استهلاك الفرد منها عاما بعد آخر . فبينما كان متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية في الكويت ١٠٠٧ ك . و . س في عام ١٩٥٧ زاد إلى ٣٦٠٢ ك . م . س في عام ١٩٧٠ وإلى نحو ٦٣٩٣ ك . و . س في عام ١٩٨٠ وبلغ نحو ١٤١١٠ ك . و . س في عام ١٩٩٣[١] .

وفي أثناء الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت تعرضت محطات توليد الطاقة الكهربائية للتدمير الكلي المتعمد وخاصة محطة كهرباء الشويخ ومحطة كهرباء الشعيبة الشمالية . وبفضل الجهد المتواصل لأجهزة الدولة استطاعت إعادة تشغيل معظم هذه المحطات في وقت قياسي لإعادة الحياة الطبيعية لأهل الكويت وتوفير الطاقة اللازمة لخدمة الأغراض الصناعية وتقطير مياه البحر .

ويوضح الجدول الآتي حجم الطاقة المولدة Generated والمستهلكة Consumed حسب محطات القوى الكهربائية في الكويت خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤ (بالمليون ك . و . س)[٢] .

---

(١) «مؤشرات ومقاييس التطور الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٥ - ١٩٩٣» وزارة التخطيط ، دولة الكويت ، الكويت في عام ١٩٩٤ .

(٢) «المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٥» وزارة التخطيط ، العدد الثاني والثلاثون ، الكويت ١٩٩٥ ص ١٦٤ .

المحطات	حجم الطاقة المولدة					حجم الطاقة المستهلكة				
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الشويخ	٢٤	٠,٥	-	-	-	١٠٢	١١	-	-	-
الشعيبة الشمالية	٤١٦	-	-	-	-	٣٨٣	-	-	-	-
الشعيبة الجنوبية	١٨١٥	٧٠٥	١٦٢٧	٢١٤٧	٣,٠٧٠	١,٥١٧	٤٩٦	١,٦٢٧	١٧,٨٧	٢,٦٢٦
الدوحة الشرقية	٣٥٦٩	١٠٤٦	٢٧٤٥	٣٥٩٩	٣,٦٥٠	٣,٠٢٠	٧٦٨	٢,٧٤٥	٣,٠٦٥	٣,١٠٤
الدوحة الغربية	٧٢٧١	٣٩١٣	٥٥٤٨	٧١١٠	٨,٠٦٢	٦,٠٩٩	٣,١٧٢	٥,٥٤٨	٥,٩٩٧	٦,٨٣٥
الزور الجنوبية	٦٥٣٨٣	٥٥١٦	٦٩٦٥	٧٣٢٢	٨,٠٢٠	٤,٦٠٢	٤,٣٨١	٦,٩٦٥	٦,٣١٤	٦,٩٧٢
الإجمالي	١٨,٤٧٧	١٠,٧٨٠	١٦,٨٨٥	٢٠,١٧٨	٢٢,٨٠٢	١٥,٥١٩	٨,٨٢٨	١٦,٨٨٥	١٧,١٦٣	١٩,٥٣٧

ويتبين من الجدول السابق أن محطتي الشويخ والشعيبة الشمالية لم يستغلا من عام ١٩٩٠ حتى نهاية عام ١٩٩٤ ، في حين ارتفع إنتاج الطاقة المولدة في محطة الشعيبة الجنوبية من ١٨١٥ مليون ك . و . س في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠٧٠ مليون ك . و . س في عام ١٩٩٤ . وفي نفس هذه المدة ارتفع إنتاج الطاقة المولدة من محطة الدوحة الشرقية من ٣٥٦٩ مليون ك . و . س إلي ٣٦٥٠ مليون ك . و . س ومحطة الزور الجنوبية من ٥٣٨٣ مليون ك . و . س إلي ٨٠٢٠ مليون ك . و . س . وقد أسهم ذلك في توفير الطاقة اللازمة للأغراض المختلفة ، وارتفع حجم الطاقة المستهلكة في محطة الشعيبة الجنوبية من ١٥١٧ مليون ك . و . س في عام ١٩٩٠ إلى ٢٦٢٦ مليون ك . و . س في عام ١٩٩٤ وفي الفترة الزمنية نفسها ارتفع حجم الطاقة المستهلكة في محطة الزور الجنوبية من ٤٦٠٢ مليون ك . و . س إلى ٦٩٧٢ مليون ك . و . س .

المياه :

في ضوء ندرة المياه العذبة في أرض الكويت ذات المناخ الصحراوي الحار الجاف كان إنتاج المياه الصالحة للشرب ولا يزال من بين أهم الاهتمامات الاستثمارية لدولة الكويت وذلك لتوفير الحاجة منها للاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية . وفي عام ١٩٣٩ تأسست شركة ماء الكويت التي اعتمدت على السفن الشراعية لتنظيم عمليات نقل المياه وتوزيعها ثم حفرت آبار لاستخراج المياه المولحة من بئر البرقان في عام ١٩٤٠ . وفي عام ١٩٤١ تم اكتشاف مصدر للمياه الصليبية وفي عام ١٩٤٢ تم اكتشاف المياه الجوفية في العبدلي . وقد تم العثور على المياه الجوفية العذبة في حوض الروضتين بالمصادفة ، وذلك في أثناء البحث عن النفط في القسم الشمالي من الكويت وعند إنشاء الطريق البري الشمالي (الجهراء - العبدلي) في عام ١٩٦١ .

وعند نهاية عام ١٩٦١ نجحت أعمال الحفر في الكشف عن ١٢ بئرا للمياه الجوفية في حقل الروضتين وبلغ إنتاج كل منها نحو نصف مليون جالون من المياه

سنويا. ويتألف الخزان المائي الجوفي في حوض الروضتين من الصخور التابعة لأعالي الزمن الجيولوجي الثالث، وتقع فوقها تكوينات الدبدبة الإرسابية الحصوية الحديثة. ويقع هذا الخزان المائي الجوفي علي عمق يتراوح من ٦٠م إلى ٢٥٠م من سطح الأرض.

وأسست الحكومة معمل تقطير مياه البحر في عام ١٩٥٠ وأنشئت محطة لتكرير المياه في عام ١٩٥٣، وتبذل الدولة الكثير من الجهد وتخصص حجما ضخما من الاعتمادات للبحث عن خزانات مائية جوفية جديدة وتحسين أوضاع الخزانات المائية الجوفية القديم وتعمل على عدم استنزاف المياه منها بصورة تؤثر في خصائصها الطبيعية والكيميائية.

ونظرا لندرة سقوط الأمطار التي لا يزيد معدل متوسطها السنوي في دولة الكويت على ١٢٠ ملم، أصبحت المياه الجوفية تمثل مصدرا له قيمته (إلى جانب المياه المقطرة من البحر) لإضافتها مع المياه المقطرة لتصبح الأخيرة صالحة للاستخدامات المختلفة ومزودة بالعناصر الكيميائية اللازمة.

ومن دراسة إنتاج المياه العذبة والمياه (الصليبية) في دولة الكويت يتبين أن إجمالي إنتاج المياه العذبة في عام ١٩٨٥ بلغ نحو ٣٧,٢٤١ مليون جالون (٨٥ مليون جالون من المياه الجوفية ونحو ٣٧,٥٦ مليون جالون من المياه المقطرة) بمتوسط إنتاج يومي يصل إلى نحو ١٠٢ مليون جالون، أما المياه المولحة (الصليبية) فكان إنتاجها في ذلك العام نحو ١٥,٣٠٨ مليون جالون بمتوسط يومي يصل إلى نحو ٤٢ مليون جالون. ومعنى ذلك أن حجم الإنتاج من المياه الجوفية العذبة محدود جدا ولا يتناسب مع حجم الاستهلاك المتزايد وأن معدل نسب إنتاج المياه الجوفية إلى المقطرة إلى المولحة (الصليبية) نحو ١ : ٣٧٠ : ١٥٠ على التوالي.

ومع ذلك نلاحظ انخفاضا تدريجيا في إنتاج المياه الجوفية العذبة عاما بعد آخر حيث انخفض حجم إنتاجها من ٨٥ مليون جالون في عام ١٩٨٥ إلى ٢١ مليون جالون في عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٩ مليون جالون في عام ١٩٨٨ وإلى ١٤ مليون

جالون في عام ١٩٩٠ . بخلاف حجم المياه المقطرة التي يزداد إنتاجها مع زيادة قدرات معامل تحلية المياه وارتفع الإنتاج منها من ٣٧١٥٦ مليون جالون في عام ١٩٨٥ إلى ٤٧٥٨٣ مليون جالون في عام ١٩٨٩ . وارتفع حجم المياه العذبة من كلا المياه الجوفية والمقطرة معا من ٣٧,٢٤١ مليون جالون في عام ١٩٨٥ إلى ٥٧٢٠٣ مليون جالون في عام ١٩٩٤ .

وزاد إنتاج المتوسط اليومي من المياه المولحة من ٤٢ مليون جالون في عام ١٩٨٥ إلى ٦٥ مليون جالون في عام ١٩٩٤ (بالمليون جالون)[١] .

السنوات	المياه العذبة				مياه مولحة (صليبية)	
	جوفية	مقطرة	إجمالي	متوسط يومي	إجمالي الإنتاج	متوسط يومي
١٩٨٥	٨٥	٣٧,١٥٦	٣٧٢٤١	١٠٢	١٥٣٠٨	٤٢
١٩٨٦	٢٧	٣٨٦٨٧	٣٨٧١٤	١٠٦	١٦٤٤٥	٤٥
١٩٨٧	٢١	٤٠٥٣٧	٤٠٥٥٨	١١١	٢٤٠٧٠	٦٦
١٩٨٨	١٩	٤٣٣٧٣	٤٣٣٩٢	١١٩	٢٣٨٤٧	٦٥
١٩٨٩	٢٤	٤٧٥٨٣	٤٧٦٠٧	١٣٠	٢١٣٦٦	٥٩
١٩٩٠	١٤	٤٧٥٣٤	٤٧٥٤٨	١٣٠	١٣٦٢٣	٣٧
١٩٩١	-	-	٣٠٧٣٥	٨٤	٢٧٨٧	٨
١٩٩٢	-	-	٤٢٧٠٣	١١٧	١٥٠٦٣	٤١
١٩٩٣	-	-	٤٩٧٤٣	١٣٦	٢٠٨٥٧	٥٧
١٩٩٤	-	-	٥٧٢٠٣	١٥٧	٢٣٦٦٠	٦٥

(١) المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٥ ، وزارة التخطيط ، الكويت ١٩٩٥ ص ١٥٢ .

وفي ضوء الزيادة السكنية وإقامة المشروعات الصناعية والزراعية لتحقيق التنمية الشاملة زاد الاستهلاك السنوي من المياه العذبة والمياه المولحة في الكويت.

ففي عام ١٩٨٥ كان الاستهلاك السنوي من المياه العذبة نحو ٣٦٩٠٤ مليون جالون ومن المياه المولحة ١٢٩٠٩ مليون جالون ارتفع في عام ١٩٩٤ إلى ٥٦١٦٥ مليون جالون من المياه العذبة وإلى نحو ١٩٦٩٧ مليون جالون من المياه المولحة. ومن ثم ارتفع معدل الاستهلاك اليومي في نفس هذه الفترة من ١٠١ مليون جالون إلى ١٥٧ مليون جالون من المياه العذبة، ومن ٣٥ مليون جالون إلى ٥٤ مليون جالون من المياه المولحة (انظر الجدول)[١].

السنوات	المياه العذبة (مليون جالون)		المياه المولحة (مليون جالون)	
	الاستهلاك	معدل الاستهلاك اليومي	الاستهلاك	معدل الاستهلاك اليومي
١٩٨٥	٣٦٩٠٤	١٠١	١٢٩٠٩	٣٥
١٩٨٦	٣٨٤٦٩	١٠٥	١٣٣٦٨	٣٦
١٩٨٧	٤٠٣٠٦	١١٠	٢٠٢٨٤	٥٥
١٩٨٨	٤٣٤٢٢	١١٩	٢٠٧٢٦	٥٦
١٩٨٩	٤٧٦٠٥	١٣٠	١٧٩٩٨	٤٩
١٩٩٠	٤٧٥٤٦	١٣٠	١١٧٥٧	٤٩
١٩٩١	٣٠٨١٤	٨٤	١٦٦٩	٤
١٩٩٢	٤٢٦٤١	١١٧	١٢٣٨٨	٣٣
١٩٩٣	٤٩٧٥٦	١٣٦	١٧٤٧٠	٤٨
١٩٩٤	٥٧١٦٥	١٥٧	١٩٦٩٧	٥٤

(١) المرجع السابق ص ١٥٢.

مصافي تكرير النفط:

أنشئت أول مصفاة لتكرير النفط في ميناء الأحمدي في عام ١٩٤٩، ثم أنشئ بعد ذلك مصفاتان أخريتان في مينائي الشعيبة وعبدالله. وزودت المصافي الثلاث بشبكة واسعة من الأنابيب لربط هذه المصافي مجتمعة وتشغيلها كمجمع تكرير نفطي واحد متكامل. وقد اكتمل تحديث أجزاء واسعة من هذه المصافي في أواخر الثمانينيات مما يوفر لها قدرة تنافسية عالية في أسواق المنتجات البترولية العالمية. وقبيل الغزو العراقي الغاشم بلغ المعدل اليومي لتكرير النفط الخام نحو ٨١٦ ألف برميل، ثم وقع الغزو العراقي على دولة الكويت في يوم ٢ من أغسطس ١٩٩٠، وعمل الغزاة على تدمير كافة المنشآت النفطية بما فيها مصافي التكرير واقتراف جريمتهم التاريخية الشنعاء بحرق آبار النفط. هذا إلى جانب انسياب النفط وتدفقه على الأرض وتكوين البحيرات النفطية صوب البحر وتكوين بقع التلوث النفطي في مياه الخليج وهي جريمة بيئية لم يعرف التاريخ البشري مثلها من قبل.

وعلى الرغم من الدمار الشامل في مصافي البترول الثلاث بذلت الدولة جهودا رائعة لإعادة تشغيل مصفاة الشعيبة في أكتوبر ١٩٩٣ وتبع ذلك تشغيل مصفاة ميناء الأحمدي ومصفاة ميناء عبدالله، وذلك بعد إصلاح وحدات تقطير النفط الخام ووحدات معالجة المتخلفات الثقيلة والخزانات وأرصفة الشحن ووحدات تصنيع الزيوت. وخلال الفترة من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٥ تمثلت أهم المنتجات المقطرة في كل من النافثا والبنزين وكيروسين الطائرات وزيت الغاز وزيت الديزل وزيت الوقود والأسفلت هذا إلى جانب الكبريت. وسجل الإنتاج من هذه المنتجات النفطية المكررة ارتفاعا ملحوظا عاما بعد آخر حتى قبيل العدوان العراقي الغاشم في أغسطس ١٩٩٠. وكما يتضح من الجدول الآتي ارتفاع انتاج النافثا من ١٨,٨ مليون برميل في عام ١٩٧٧ إلى ٣١,١ مليون برميل في عام ١٩٨٥. وخلال هذه الفترة الزمنية نفسها ارتفع إنتاج البنزين من ٦,٢ ملايين برميل إلى ١١,١ مليون برميل، والكيروسين من ٦,٦ ملايين برميل إلى ١٣,٤ مليون برميل، وزيت الغاز من ٢٧ مليون برميل إلى ٤٥ مليون برميل، وزيت الوقود من

٦٠ مليون برميل إلى ٩٠ مليون برميل وكيروسين الطائرات من ٤ ملايين برميل إلى ٩,٥ ملايين برميل.

جدول المنتجات النفطية المكررة حسب الصنف[١]
(بآلاف البراميل) خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٥

المنتجات النفطية	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٥
نافثا	١٨,٨٩١	١٧,٠٤٥	٣١,١٦٨
بنزين	٦,٢١٨	٩٤٧	١١,١٩٨
كيروسين	٦,٦١٧	١١,١١٠	١٣,٤١٦
كيروسين طائرات	٤,٤٠٦	٤,١٧٥	٩,٥٠٣
زيت الغاز	٢٧,٢٠٣	٢٥,٥٢٢	٤٥,٢٨٦
زيت الديزل	٢,٩١٣	١,٩٦٤	١,٤٠٢
زيت الوقود	٦٠,١٧٩	٥٣,١٠٩	٩٠,٦٧٩
أسفلت	٥٠٢	١,١٨١	٩٤٥
مواد أخرى	١,٣٠٣	١,٠٧٥	٣,١٤١
الإجمالي	١٢٨,٢٣٢	١٢٣,١٢٨	٢٠٦,٧٣٨
كبريت بالطن	٧٩	٨٢,٢٣٠	٢٠٢,٣٧٧

(١) المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٥، وزارة التخطيط، العدد ٣٢ الكويت ١٩٩٥ ص ١٥٤.

الكهرباء والمياه العذبة في الكويت

العدد (٢٩) السنة الأولى في ٢/ ٧/ ١٩٥٥م

كتبت صحيفة «ريكوردر» اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ أبريل عام ١٩٥٥م، مقالا عن الكويت بعنوان «الكهرباء والمياه العذبة في الكويت. . . عمل رائع».

قالت فيه:

تقع الكويت في شمال شرق الجزيرة العربية وهي إمارة مستقلة مساحتها تماثل مساحة ولاية يوركشير وتحدها من الخلف الصحراء الكبرى.

وترتبط الكويت الآن مع بريطانيا العظمى بمعاهدة خاصة بأمر الدفاع والعلاقات الخارجية.

ويبلغ تعداد سكان الكويت حوالي ٢٠٠ ألف نسمة، ومدينة الكويت تنفرد من دون بلاد العالم أجمع بالسور الضخم الذي يحيط بها والذي شيد في القرن العشرين لمواجهة أخطار الغزو. وهذا السور الضخم الذي يبلغ طوله أربعة أميال دليل رائع على وطنية أهل الكويت، فلقد اشترك الجميع في بنائه وأتموه في ثلاثة أسابيع.

وكل من يزور الكويت لابد أن يتأثر بالمتناقضات التي تقابله في هذه الإمارة العربية المستقلة، التي تعتبر من أكثر البلاد إنتاجا للبترول رغم أنها واحدة من أصغر الممالك في العالم، إذ تسير في شوارع هذه المدينة الواقعة على شاطئ الخليج العربي الماعز والجمال بجانب أفخر السيارات الأمريكية وسيارات النقل الضخمة والسائقون الذين يدفعون عربات المياه الصغيرة، وقبل اكتشاف منابع البترول في عام ١٩٣٨م، كانت مصادر ثروة الكويت الرئيسية هي صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ وبناء السفن، ومازال بناؤو السفن الكويتيون يتمتعون بشهرة عريضة في الشرق الأوسط.

ولقد تدفقت ملايين الأطنان من بترول الكويت منذ عام ١٩٣٨م، إلى معامل التكرير الضخمة في بريطانيا والبلاد الأخرى وبلغ محصول البترول في عام ١٩٥٣م فقط ٥٠ مليون طن، وتعبأ حاملات البترول من ميناء الأحمدي الضخم الذي يمكنه تعبئة ثماني حاملات في وقت واحد.

ولقد عاد هذا البترول السائل بالثراء الواسع على الكويت وكان من حسن حظ هذا البلد، بل من حسن حظ العالم، أن استغل حاكم الكويت صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح هذا الثراء العريض بحكمة ودراية لرفع مستوى معيشة شعبه، فلقد أقام محطة ضخمة لتوليد القوى الكهربائية، ومحطة لتقطير المياه من الخليج العربي وعمم الخدمات الصحية والتعليمية وبنى «جامعة جديدة»[1] وكلية صناعية فنية، وكذلك أضيفت وحدات جديدة إلى محطة توليد القوى الكهربائية ومحطة تقطير المياه. وتعتبر هذه المحطة أضخم محطة من نوعها في العالم إذ يبلغ إنتاجها مليون جالون من المياه العذبة في اليوم، وبلغت تكاليف إقامتها ٣,٣٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني وهي تعتبر من أعظم الأعمال الإنشائية في العالم في العصر الحديث.

وروعي في إنشاء هذه المحطة تصميم خاص نظرا لموقعها الفريد واتخذت عند بنائها الاحتياطات الكافية لمواجهة تأثير حرارة الشمس المحرقة ودرجات الحرارة العالية خلال النهار ولأول مرة في تاريخ محطات توليد الكهرباء تطلى المداخن بألوان زاهية لإضفاء الحياة على الصحراء القاحلة التي تحيط بالمحطة، واستغرق بناء المحطة وقتا قياسيا، فلقد أمكن تشغيل المولد الأول للكهرباء بعد ثمانية عشر شهرا فقط من البدء في إرساء أساسات المحطة.

ويوجد في المحطة الآن أربع مجموعات ضخمة لتوليد الكهرباء، تتصل فيما

---

(١) هكذا في الأصل، والمقصود هنا مدرسة الشويخ الثانوية وكانت في عمارتها ومساحتها وإمكاناتها في حجم الجامعة. ولا عجب أن احتلتها فيما بعد مجموعة من الكليات الجامعية الكبيرة بعد أن تأسست جامعة الكويت في عهد الشيخ صباح السالم الصباح رحمه الله (المراجع).

بينها بوساطة شبكة ضخمة من الأنابيب والأجهزة الحديثة وقد طليت جميعها بألوان رائعة مما يجعلها أقرب إلى العمل الفني الجميل منها إلى العمل الصناعي البحت.

ويستعمل الغاز الناتج من آبار البترول في إنتاج البخار اللازم لإدارة محطة الكهرباء ومحطة تقطير المياه. ولا يظن أن هذا الوقود بلا ثمن، فلقد مدت الحكومة أنابيب طولها ٣٠ ميلا عبر الصحراء لتصل ما بين آبار البترول والمحطة.

ونسبة الأملاح مرتفعة جدا في مياه الخليج العربي ولذلك لا يمكن دفع المياه غير المقطرة مباشرة إلى صهاريج الغليان وإلا تسببت هذه النسبة المرتفعة من الأملاح في تعطيل الصهاريج عن العمل بعد فترة قصيرة، لهذا بنيت وحدات خاصة للمياه الباردة، بجانب كل وحدة من وحدات توليد الكهرباء، لتكثيف البخار بعد خروجه من المحركات الكهربائية وأقيمت مضخة ضخمة لرفع المياه من الخليج ودفعها خلال أنابيب ضخمة إلى جهاز التكثيف، والمياه الناتجة من تكثيف البخار تدفع إلى صهاريج الغليان بواسطة مضخات منفصلة تابعة لمحطة الكهرباء.

ومن المشكلات غير العادية التي واجهت محطة تقطير المياه.. مشكلة المحار (حوّيت) فمع أن مياه البحار تمر على شبكات ضيقة قبل ذهابها إلى المكثفات إلا أن المحار (حويت) في أطوار نموه الأولى كثيرا ما ينفذ خلال هذه الشبكات. وحدث ذات مرة أن نما هذا المحار وتكاثر في محطة كهرباء الأحمدي حتى تسبب في تعطيل أحد المولدات عن العمل. ولقد حلت هذه المشكلة بإضافة غاز الكلور بنسبة خاصة تكفي لتسميم المحار (حويت) وموته.

وتعمل محطة تقطير المياه بواسطة البخار الناتج من محطة توليد الكهرباء التابعة لها، ومن محطة التوليد الثانية التي أنشئت في المدينة، والمياه الناتجة من التقطير عديمة الطعم ولذلك يضاف إليها بعض من المياه المالحة حتى تكون مقبولة للشرب.

ولقد روعي في تصميم محطة تقطير المياه، نسبة تركيز الأملاح المرتفعة في مياه الخليج، فتضاف مواد كيميائية خاصة لمنع ترسب الأملاح بداخل أنابيب الحرارة،

وبذلك أمكن رفع نسبة إنتاج المياه العذبة بشكل ملحوظ .

وقد وضع تصميم خاص لتوزيع المياه على السكان وبدئ في تنفيذه فعلا ، وأولى خطواته هي إنشاء مستودعات ضخمة في أماكن مختلفة من المدينة تتصل بأنابيب تحت الأرض بمحطة التقطير ، وهذه الأنابيب مصنوعة من الاسبستوس والأسمنت إذ أن الأرض الرملية بما فيها من أملاح الكبريت تسبب صدأ الأنابيب المصنوعة من الحديد، وتم بالفعل إنشاء ثلاثة من هذه المستودعات، يبلغ ارتفاع أكبرها ١٠٠ قدم .

محطة القوى الكهربائية وتقطير المياه بالكويت

العدد (٤٠) السنة الأولى في ٢٤/ ٩/ ١٩٥٥م)

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» اللندنية بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٥م مقالا مزينا بالصور عن محطة الكهرباء وتقطير المياه في الكويت بعنوان: «الهندسة في الوقت الحاضر - محطات القوى الكهربائية» قالت فيه[١]:

لقد استخدم سمو حاكم الكويت، الثراء الواسع المتدفق من إيرادات البترول بحكمة في تحسين صحة شعبه وتوفير الحياة الكريمة له، وكان لابد من إنشاء مورد ثابت للمياه الصالحة للشرب، لأن الكويت كانت تعتمد فقط على المياه العذبة التي تنقلها السفن الشراعية من نهر شط العرب في العراق، وكان الحل الوحيد لأزمة المياه هذه هو تقطير ملايين الجالونات من مياه البحر يوميا، وهي طريقة لا تستعمل إلا نادرا نظرا لما تحتاج إليه من كثرة تكاليف الوقود اللازم لها. ولكن عملية إنتاج البترول في الكويت كانت تسفر عن مقادير كبيرة من الغاز تحرق في الهواء دون الاستفادة منها. وهكذا توافرت مادة رخيصة جدا، لا تكفي لعملية تقطير المياه العذبة من البحر فحسب، بل تكفي أيضا لعملية توليد القوى الكهربائية. وقد قرر سمو حاكم الكويت أن يستغل هذا الغاز الذي يذهب هباء، دون أدنى تأخير أو إبطاء، في إنتاج مليوني جالون من المياه العذبة يوميا، وأن تنشأ بجانب ذلك محطة لإنتاج القوى الكهربائية، قوتها ٣٠ ألف كيلو واط، وهكذا مدت أنابيب سمكها ٨ بوصات لكي توصل الغاز من آبار البترول إلى مكان المحطة على بعد ٢٠ كيلومترا.

ولكي تؤمن عملية الحصول على المياه اللازمة لعمليات التقطير والتبريد، في كل حالات المد والجزر، مدت أربع أنابيب اتساع كل منها ٣٠ بوصة إلى مسافة ٦٠٠ قدم داخل الخليج وأقيمت على نهايتها محطة مضخات لرفع المياه بحيث أصبح في إمكان كل أنبوبة أن ترفع من مياه الخليج مليون جالون في الساعة ثم تمر

(١) هذا الموضوع هو إلى حد ما يناظر الموضوع السابق «الكهرباء والمياه العذبة في الكويت» الذي سبق نشره في العدد (٢٩) السنة الأولى في ٢/ ٧/ ١٩٥٥.

هذه المياه على مستودع تخلط فيه بمحلول الكلورين لمنع نمو أية حيوانات بحرية في الأنابيب أو الخزانات، وبعد ذلك تمر المياه خلال مرشحات أسطوانية لتنقيتها من أي شيء عالق بها. وهذه المرشحات تنظف باستمرار بوساطة مياه ذات ضغط مرتفع تدفع من وراء المرشحات فتقذف بالمتخلفات إلى حيث تخرج من حجرة الترشيح وتلقى على الشاطئ. ثم تمر المياه خلال قنوات مصنوعة من الأسمنت المسلح إلى محطة التقطير وإلى جهاز التبريد في محطة إنتاج القوى الكهربائية.

وتتألف محطة التقطير من عشرة خزانات، في وحدات كاملة تستطيع إنتاج مائة ألف جالون من المياه العذبة في اليوم. وكل وحدة من هذه الوحدات تتألف من ثلاثة خزانات أسطوانية ومكثف، والوحدة الاحتياطية والمضخات اللازمة. ويجري الآن إنشاء محطة تقطير ثانية مساوية في القوة للأولى، وذلك لكي يمكن إنتاج الكمية اللازمة وهي مليونا جالون يوميا، وتدفع مياه البحر المركزة الأملاح من الخزانات بعد التقطير، مع المياه المستعملة في التبريد المكثف خلال مجرى العادم. وتتصل محطة التقطير بالبناء الذي يضم (المولدات الكهربائية) بوساطة بناء آخر مكون من طابقين بضم جهاز التفريغ. وخلف المرشحات السفلى يوجد الجهاز الذي يمد البناءين بالهواء المضغوط.

وقد أنشئت محطة التقطير في الهواء الطلق بدلا من وضعها داخل بناء مقفل بسبب جو الكويت الحار، وأقيم سقف بسيط لحماية الموظفين والعمال من حرارة الشمس التي تبلغ في أغلب فصول العام حوالي ١٢٠ درجة فهرنهيت، وأمام كل خزان توجد لوحة عليها جميع المفاتيح والآلات اللازمة لتشغيل المحطة. وكل خزان مزود بموقد بترول بجانب موقد الغاز حتى إذا انقطع الغاز أمكن استمرار المحطة في عملها على مواقد البترول.

والبخار في كل من الخزانات السبعة والثلاثة الأخرى الاحتياطية متصل بجهاز أنابيب دائري حتى يمكن لأي خزان أن يمد بالبخار كلا من الأربعة مولدات والوحدات التي تدفع مياه البحر إلى المحطة. وهذه المولدات الأربعة وقوة كل منها

٧٥٠٠ كيلو واط والمولدات الاحتياطية، موضوعة في بناء طوله ٢٨٠ قدما وعرضه ٦٥ قدما.

ومما يثير الاهتمام أن المحطة أنشئت في مدة تعتبر قياسية إذ بدأ المولد الأول في العمل بعد ١٨ شهرا من البدء في إرساء الأساس.

بينما طليت مداخن محطة التقطير باللون الأزرق طليت مداخن محطة توليد القوى الكهربائية باللون الأحمر. وقد روعي في تصميم أبنية المحطة الطراز العربي لتماشي جو الكويت الصحراوي العربي الصميم.

وتتألف الأبنية من بناء للمولدات وبناء لمستودعات المياه، وبناء لمكاتب الإدارة، وروعي في موادها أن تبدو المحطة كلها وكأنها بناء واحد قوي متماسك، والفناء الأمامي للمحطة مواجه للبحر تتوسطه نافورات للمياه لونها أزرق، وقد غرست الأشجار حول المحطة وفي جوانب الفناء وستنمو هذه الأشجار سريعا لتضفي على المحطة ما تحتاج إليه من الظل.

وتوجد شرفة واحدة مواجهة للبحر على طول امتداد البناء وقد زودت بقضبان فضية الطلاء متناسبة مع الحائط ذي اللون الأزرق، ملائمة للسقف ذي اللونين الأبيض والبني الفاتح، والجزء السفلي من الجدران مغطى بالأسمنت الملون المصنوع محليا ليعطيها مظهر السجاد. وأول ما يواجه الداخل إلى المحطة صالة المدخل الكبيرة، وهي همزة الوصل مع بناء المكاتب الذي يقع إلى يمين الداخل، ويقود الدرج الرئيسي إلى غرفة المؤتمر التي تضيئها مجموعة كبيرة من النوافذة التي تطل على البحر، وتحميها من الشمس الغاربة حوائط صغيرة عمودية متوازية من الأسمنت.

وقد بنيت أبراج توزيع المياه، من الصلب، ويعتزم تغطيتها من الخارج بمادة أخرى في المستقبل القريب. ومن هذه الأبراج توزع المياه على محطات ملء السيارات المزودة بمضخات لدفع المياه إلى خزانات المنازل، ويوجد في ميدان الصفاة برج كبيرة لتوزيع المياه وهو عمل هندسي رائع.

التقدم الكهربائي في الكويت

العدد (٤٤) السنة الأولى في ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٥م

نشرت صحيفة «تيمس» الصادرة في لندن بتاريخ ١٥ سبتمر ١٩٥٥م مقالا بعنوان «التقدم الكهربائي في الكويت» قالت فيه:

كانت مدينة الكويت تستمد القوة الكهربائية من مولدات تدار بمحركات الديزل في محطة المرقاب وتولد الكهرباء بفرق جهد قدره ٤١٥ فولت، ثم ارتفعت إلى ٢٢٠٠ فولت فأصبحت القوة الكهربائية ٦٥٠٠ أمبير فولت. هذا داخل المدينة، أما في خارجها فكانت توجد مجموعات من المولدات الفردية تنتج الكهرباء للأفراد.

ويمكن الحكم على مدى التقدم الكهربائي الذي حدث في الكويت من مقارنة احتياجات المدينة للكهرباء. ففي يناير عام ١٩٥٢م كانت حاجة المدينة في درجتها القصوى لا تزيد عن ٥٠٠ كيلو واط أما في يناير عام ١٩٥٥م فقد زاد استهلاك المدينة إلى ٤٠٠, ١٣ كيلو واط.

ونظام توزيع الكهرباء الجديد عبارة عن شبكة من الكابلات سمك ٢٥, ٠ من البوصة المربعة وقوة احتمالها ١١ كيلو فولت، تصل ما بين عشر محطات رئيسية للتحويل. وكل واحدة من هذه المحطات فيها محولان قوة ٥٠٠ أو ٧٥٠ كيلو فولت أمبير، وكل منهما يحول ١١ كليو فولت/ ٤٣٣ فولت. أما حجم هذه المحولات فيتوقف على مقدار الحمل الكهربائي المحلي. ومفتاح الـ ١١ كيلو فولت الرئيسي من النوع العازل الأفقي. وأجهزة الإدارة والأمان موضوعة في مكان منفرد في محطة التحويل.

ولرفع الضغط الناشئ من اختلاف الزاوية بين فرق الجهد والتيار، ولكثرة المحركات والمراوح وأجهزة تكييف الهواء المستعملة في الكويت، وضعت أجهزة خاصة بجانب المحولات، وحتى الآن يقاس حمل محطات التحويل في مدة لا تزيد عن نصف ساعة في أثناء أقصى حمل. وقد اخذت التوصيلات من دوائر

مقفلة تصل بين محطات تحويل مختلفة لا يزيد عددها على إحدى وأربعين محطة بالإضافة إلى محطتي تحويل رئيسيتين.

ورغم كثرة عدد محطات التحويل التي انشئت أو التي بدئ في إنشائها، فإن اطراد استهلاك الكهرباء في الصناعة وفي المنازل، حدا إلى وضع خطة للتوسع في نظام التوزيع، إذ بالإضافة إلى التوسع العظيم المزمع انشاؤه في الشبكة الكهربائية - وقوة احتمالها ١١ كيلو فولت بما في ذلك زيادة عدد محطات التحويل إلى الضعف - فإن المسئولين الآن يقومون بإعداد نظام جديد للتحويل المجمع قوته ٣٣ كيلو فولت.

وهذا النظام يقضي مبدئيا تحويل القوة الكهربائية من محطة الكهرباء الحالية لزيادة التيار الكهربائي حتى يتسنى امتداده إلى الطرف الشرقي من مدينة الكويت وإلى السالمية، وهي ضاحية تقع إلى الجنوب الشرقي من الكويت وتتقدم بسرعة مثيرة للدهشة. ومما تقدم يتضح أنه في غضون بضعة أشهر ستكون الحاجة ماسة إلى هذه الشبكة الكهربائية الجديدة. وقوة احتمالها ٣٣ كيلو فولت لإيصال التيار الكهربائي من المحطة الكهربائية الجديدة المزمع إنشاؤها بجانب المحطة الحالية. وبذلك ستكون هذه الشبكة الجديدة مصممة بشكل تحول معه تيارا كهربائيا مجموع قوته ٥٠ ألف فولت أمبير إلى محطة تحويل بوابة الصباح وقوتها ٣٣/ ١١ كيلو فولت، وتحول أيضا ١٥ ألف فولت أمبير إلى ضاحية السالمية. وتكون التوصيلة إلى السالمية عبارة عن دائرتين كهربائيتين قوة كل منهما ٣٣ كيلو فولت، على شكل أسلاك مقامة في الهواء. وسيكون طول كل منهما عشرة أميال من أسلاك مصنوعة من معدن الألمنيوم سمكه ٢٥ . ٠ بوصة مربعة. أما الشبكة التي ستحمل تيارا قوته ١١ كيلو فولت فستكون من النحاس. وقد بذلت عناية كبرى في استيراد الأعمدة الخشبية التي ستمد عليها هذه الأسلاك حتى لا تتعرض للتشقق بتأثير جو الكويت الحار.

وستكون محطة تحويل السالمية، مركبة من شبكتين قوة التيار الساري في كل

منهما ١٥ الف فولت أمبير، ومتصلتين بالمحولات القابلة للتغيير أوتوماتيكيا والتي حدها الأدنى ١١ كيلو فولت، وهي أيضا مزودة باجهزة التوزيع العادية للتيار العادي «١١ كيلو فولت» و«٤١٥ فولت». ولن يستخدم للشبكة التي ستحمل التيار الجديد - وقوته ٣٣ كيلو فولت - أي مفتاح رئيسي للدائرة الكهربائية. وستكون الحماية منحصرة ضد أخطاء زيادة التيار والأخطاءالناجمة عن التوصيل بالأرض. أما قفل جزء من الدائرة الكهربائية فسيكون عن طريق (محول - بوخهولز - ٣٣/ ١١ كيلو فولت) وبوساطة مفاتيح فردية مقامة على الأعمدة الخشبية. وستقوم أجهزة التيارالعاكس بقفل محول الدائرة الكهربائية التي قوتها ١١ كيلو فولت حالما تقفل الدائرة الكهربائية التي قوتها ٣٣ كليو فولت في محطة الكهرباء.

وستكون توصيلة بوابة الصباح مبدئيا مكونة من كابلين مشحمين كل منهما مكون من ٣ أسلاك سمكها ٤ . ٠ بوصة مربعة، وطولها «٥» أميال، وكل منهما مصمم بشكل يستطيع معه حمل تيار كهربائي مجموعه «٢٥» ألف فولت أمبير. وكل منهما يغذي مباشرة محولا كهربائيا قوته «١٥» ألف فولت أمبير.

وعندما يزيد الحمل الكهربائي على محطةتحويل بوابة الصباح سيزيد عدد الكابلات فيها إلى ثلاثة بالإضافة إلى زيادة أجهزة كهربائية قوة احتمالها ٣٣ كيلو فولت وزيادة محولات جديدة قوتها ١٥ ألف فولت أمبير، ٣٣/ ١١ كيلو فولت. ومن الممكن أن تمد خطوط جديدة تخرج من شبكة التيار الجديد ـ قوة ٣٣ كيلو فولت ـ لكي تغذي القرى البعيدة بالكهرباء.

المحطة الجديدة

وستركب محطة الكهرباء الجديدة من أربع تربينات بخارية قوة كل منهما ١٠ ألاف واط، تدار بالبخار المولد من ٤ غلايات كل منها ينتج «١٢٥» ألف رطل بخار في الساعة، والوقود الذي يستعمل فيها سيكون من الغاز الناتج من آبار البترول أو من زيت الديزل. وقد نظر بعين الاعتبار إلى استعمال تربينات الاحتراق الداخلي

ولكن صعوبة عمليات الصيانة بالإضافة إلى عدم الاقتصاد في النفقات، حدا إلى استخدام التربينات البخارية.

وستكون المحطة الجديدة مجاورة للمحطة الحالية، وستوضع الغلايات الجديدة وغرفة التربينات في الجهةالشرقية من مبنى المحطة الحالية. وسينشأ بناء جديد لمفتاح الدائرة الجديدة من النوع الرأسي العازل لكي يتحمل تيارا مجموع قوته (٣٣ كليو فولت - ٧٥٠ ألف فولت أمبير) وسيدار هذا المفتاح من نفس غرفة الإدارة في المحطة الحالية. وقد طلبت فعلا من الخارج (الغلايات) الجديدة والتربينات البخارية ومفتاح الدائرة الكهربائية للمحطة الجديدة، ومن المنتظر أن تبدأ المحطة الجديدة عملها في أوائل عام ١٩٥٧م. وإذا استطاعت المحطتان مواجهة طلب الاستهلاك المتزايد، فإن المحطة الجديدة، ستزود تدريجيا بماكينتين جديدتين فيصبح مجموع القوى الكهربائية الناتجة من الجميع ٩٠ ألف واط. هذا باستثناء ماكينات توليد الكهرباء التي تدار بالديزل والتي سيستغنى عنها عندما يتم هذا التوسع، وباستثناء التربينات الصغيرة في محطة التقطير القديمة والتي يستغل كل تيارها الكهربائي تقريبا في إدارة الأجهزة الإضافية في المحطة الحالية..

نظرة إلى المستقبل

ومن المسائل التي تدرس الآن بعناية فائقة مسألة إدخال توسع جديد على محطة التقطير. ومحطة التقطير الجديدة هذه لن يزيد الناتج منها عن (٢٥) ألف جالون في اليوم (إنتاج المحطتين القديمة والجديدة للتقطير «٢» مليون جالون من الماء النقي يوميا).

وستخفض أسعار الكهرباء والماء كلما زادت قدرة محطة الكهرباء أو محطة تقطير المياه على مواجهة الطلبات المتزايدة عليها. ولكن مهما أنشئ من محطات كهرباء وتقطير مياه جديدة في المستقبل فإنها لن تستطيع إمداد السكان بأكثر من الماء اللازم للاستعمال المنزلي.

وتدور الآن المفاوضات بين الحكومتين الكويتية والعراقية، لتنفيذ مشروع ضخم لإيصال مياه نهر شط العرب إلى الكويت للزراعة وللاستهلاك الأهلين، وذلك بوساطة مد أنابيب ضخمة تعمل بالضغط سعتها ١٠٠ مليون جالون يوميا. وعندما ينفذ هذا المشروع الجريء فإنه سيحيل الكويت إلى واحدة من كبريات مدن الشرق الأوسط، ويكون ذلك دليلا حيا على سهر حكومتها وسعيها الحثيث لتوفير الحياة الرغدة الكريمة للشعب.

صاحب السمو يفتتح القسم الجديد من معمل التكرير

العدد (١٦٦) السنة الرابعة في ١٦/ ٣/ ١٩٥٨م

أقيم بعد ظهر يوم الأربعاء الماضي (٢١ شعبان ١٣٧٧ الموافق ١٢ مارس ١٩٥٨م) احتفال كبير في مدينة الأحمدي بمناسبة افتتاح القسم الجديد من معمل التكرير.

وقد شرف صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت المعظم مكان الاحتفال في الساعة الثالثة والنصف، فعزفت الموسيقى السلام الوطني الكويتي.

وكان في استقبال سموه عدد كبير من أصحاب السعادة الأمراء، والمعتمد البريطاني، ومديرو شركة النفط وكبار موظفيها.

وبدأ الاحتفال بأن ألقى مدير شركة نفط الكويت السيد س. أي. بي. ساوثول كلمة شكر فيها صاحب السمو على تفضله بافتتاح القسم الجديد من معمل التكرير، وذكر فيها ملخصا لتاريخ عمليات تكرير النفط في الكويت.

كلمة حضرة صاحب السمو حاكم الكويت المعظم

أصدقائي، إخواني، أولادي:

يسعدنا في هذا اليوم أن نرى ثمرة طيبة مباركة من ثمار التعاون والثقة القائمتين بين حكومتنا وشركة نفط الكويت، وثمار التعاون الصادق القائم بين مختلف جنسيات العاملين في شركة زيت الكويت، وإننا لواثقون بأن هذه الروح الطيبة الحميدة التي تسود جو العاملين في الشركة ستجعل هذه المصفاة حلقة واحدة في سلسلة طويلة من عمليات التحسين والتوسع التي تعود بالفائدة العامة المرجوة للجميع إن شاء الله.

إننا إذ نقدم ثناءنا وتقديرنا الأكيد لجميع أولئك الذين ساهموا في إنجاز هذه العملية المباركة، من المدير الإداري لشركة الزيت ومديريه وموظفيه في لندن إلى مدير الشركة وموظفيه وشركات المقاولات في الكويت، الذين ساعدوا بتكاتفهم وتعاونهم على تحقيق ما حققوه، والله أسأل أن يسدد خطانا جميعا إلى ما فيه خير شعبنا المحبوب وبلادنا العزيزة.

وقام سموه بعد ذلك بإزاحة الستار عن لوحة تذكارية أقيمت بهذه المناسبة، ثم تفضل بافتتاح المعمل وقام بجولة قصيرة فيه.

الموضوع الثامن

المؤتمرات الدولية للنفط العربي واقتصاديات الشرق الأوسط

- تمهيد :

- لمحة من اقتصاديات الشرق الأوسط

العدد (٧٦) السنة الثانية في (٩/ ٦/ ١٩٥٦)

- عالم النفط - المؤتمر الأول للنفط العربي ينعقد في القاهرة أسواق جديدة لنفط الشرق الأوسط

العدد (٢٠٧) السنة الخامسة في (١١/ ١/ ١٩٥٩)

- مؤتمر النفط العربي الأول

العدد (٢٢٤) السنة الخامسة في (١٧/ ٥/ ١٩٥٩)

- سكرتارية حكومة الكويت - قرارات مؤتمر الاقطار المصدرة للنفط في بغداد

العدد (٢٩٤) السنة السادسة في (٢٥/ ٩/ ١٩٦٠)

الموضوع الثامن

المؤتمرات الدولية للنفط العربي واقتصاديات الشرق الأوسط

تمهيد:

تهتم مؤسسة البترول الكويتية بالمشاركة في حضور المؤتمرات الدولية والندوات واللقاءات التي تنظمها الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لما لها من فائدة جليلة للتعرف على ما يجري في مجال عمليات اكتشاف النفط واستخراجه وتسويقه وتكريره وتنمية قدرات الكوادر المؤهلة من المتخصصين الفنيين والإداريين، وتطوير هذه القدرات بما يساهم في دفع عملية التنمية الشاملة للقطاع النفطي وما يتصل به. وفي عام ١٩٩٥ شاركت الكويت بالحضور في ٢١ مؤتمرا دوليا للبترول وشاركت فيها أيضا الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وكان من بين هذه المؤتمرات مايلي[١]:

- ندوة «آثار اتفاقية الجات على الدول العربية»

وعقدت هذه الندوة في مقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت خلال يومي ١٧ و ١٨ من يناير ١٩٩٥.

- «الدورة الخامسة والخمسون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي»

وعقدت هذه الدورة في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال يومي ١٣ و ١٤ من مارس ١٩٩٥.

- «مؤتمر الدوحة الأول للغاز الطبيعي»

وعقد هذا المؤتمر تحت رعاية سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، الكويت ١٩٩٥ ص ١٨٢ - ١٩٤.

ووزير الدفاع في دولة قطر، وذلك في مدينة الدوحة خلال الفترة من ١٣ ـ ١٥ من مارس ١٩٩٥ .

- **ندوة التعاون الأوربي المتوسطي في مجال الطاقة :**

وعقدت هذه الندوة في تونس خلال الفترة من ٢٧/ ٢٨ من مارس ١٩٩٥ .

- **المؤتمر الأول لأطراف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي :**

وعقد هذا المؤتمر في برلين خلال الفترة من ٢٨ مارس إلى ٧ أبريل ١٩٩٥ .

- **ندوة الملكية الصناعية والترخيص :**

عقدت المنظمة العالمية الفكرية (وايبو WIPO) بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية هذه الندوة في الكويت خلال الفترة من ٥ ـ ٧ أبريل ١٩٩٥ .

- **اجتماع الخبراء من الدول المصدرة للطاقة والمستوردة لها :**

عقد هذا الاجتماع في مقر وكالة الطاقة الدولية في باريس خلال الفترة من ١٢/ ١٣ أبريل ١٩٩٥

- **اللقاء الفكري السادس لمركز أكسفورد لدراسات الطاقة :**

عقد هذا اللقاء في دولة الكويت خلال يومي ٢٢ ، ٢٣ أبريل ١٩٩٥ .

- **المؤتمر العالمي الثاني للمواد الحفازة في صناعة النفط والبتروكيماويات :**

عقد هذا المؤتمر في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أبريل ١٩٩٥ .

- **مؤتمر UOP لعام ١٩٩٥ عن تكنولوجيا صناعة التكرير :**

عقد هذا المؤتمر في مدينة أبوظبي خلال يومي ٢٢ ، ٢٣ مايو ١٩٩٥ .

هذا إلى جانب مشاركة الكويت في مؤتمرات ولقاءات أخرى في عام ١٩٩٥ ،

كان من بينها مؤتمر الصناعيين الخامس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في البحرين، ومؤتمر سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي الذي عقد في بروكسل، وندوة أكسفورد السابعة عشرة للطاقة التي عقدت في مدينة أكسفورد، ومؤتمر الطاقة العالمي السادس عشر الذي عقد في طوكيو، والمؤتمر العربي السادس للثروة المعدنية الذي عقد في دمشق.

وفي عام ١٩٩٦ تابعت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول جهودها لعقد مؤتمر الطاقة العربي السادس الذي سيعقد في دمشق بالجمهورية العربية السورية خلال الفترة من ١٠ - ١٣ مايو ١٩٩٨. **وفي عام ١٩٩٦** شاركت دولة الكويت ومؤسسة البترول الكويتية بالحضور في ١٦ مؤتمرا ولقاء وندوة، وكان من بينها الآتي(١):

- الحلقة الدراسية حول «الغاز الطبيعي»:

وعقدت هذه الحلقة التي نظمتها الأمانة العامة بالتعاون مع معهد البترول الفرنسي، في مقر هذا المعهد في باريس خلال الفترة من ٢ - ٤ يوليو ١٩٩٦.

- الاجتماع التمهيدي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد):

والذي عقد في عمان بالأردن خلال يومي ٦، ٧ يناير ١٩٩٦.

- مؤتمر النفط والغاز السنوي الرابع للشرق الأوسط:

وعقد هذا المؤتمر في البحرين خلال الفترة من ١٦ - ١٨ يناير ١٩٩٦.

- ندوة عن شبكة الإنترنت للمعلومات:

وعقدت هذه الندوة في البحرين في يوم ١٧ يناير ١٩٩٦.

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. تقرير الأمين العام السنوي. الكويت ١٩٩٦ ص ١٦٢ - ١٧٩.

- المؤتمر السنوي السادس لمركز الخليج لدراسات الطاقة :

وعقد هذا المؤتمر في مدينة لندن خلال يومي ١ ، ٢ أبريل ١٩٩٦ .

- ندوة «ما بعد برشلونة»

وعقدت هذه الندوة في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال يومي ١ ، ٢ سبتمبر ١٩٩٦ .

- ندوة أكسفورد الثامنة عشرة للطاقة :

وعقدت هذه الندوة بكلية سانت كاترين ـ جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة خلال الفترة من ٢ ـ ١٣ سبتمبر ١٩٩٦ .

- المؤتمر العربي الثاني عن التآكل

وعقد هذا المؤتمر تحت رعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح في مدينة الكويت خلال الفترة من ١٢ ـ ١٥ أكتوبر ١٩٩٦ .

- مؤتمر البترول الثالث عشر :

وعقد هذا المؤتمر في القاهرة خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٦ .

لمحة عن اقتصاديات الشرق الأوسط

العدد (٧٦) السنة الثانية في ٩/ ٦/ ١٩٥٦

نشرت صحيفة «التيمس» اللندنية الصادرة بتاريخ ١٦ فبراير عام ١٩٥٦م في الباب الخاص باستعراض الحالة المالية والبنوك مقالا بعنوان «نظرة إلى الشرق الأوسط» تناولت فيه اقتصاديات الشرق الأوسط فقالت:

«لقد استمرت تجارة الشرق الأوسط في الاتساع بخطوات سريعة وبالرغم من الظروف السياسية فإن الصورة العامة للتجارة، وبالتالي للبنوك مشجعة. ويأمل الذين لهم اتصال وثيق بمنطقة الشرق الأوسط أن تعود الأمور إلى مجاريها الطبيعية قبل مرور وقت طويل».

وفي العام الماضي كانت المحصولات الزراعية، ضئيلة الغلة، وهذا في الحقيقة راجع إلى تقلب العوامل الجوية. وقد أدى ذلك إلى ارتباك في ميزانية المزارعين. وقد تأثرت سوريا من ضآلة المحصولات، نظرا لأنها تعتمد اعتمادا كبيرا على اقتصادها الزراعي وقد أدت قلة الأموال في أيدي الزراع وضيق نطاق الأرصدة إلى إضعاف حركة التعامل في الأسواق ومازال هذا التأثير محسوسا ولكن من المنتظر أن تزيد غلة المحصولات الزراعية في الأشهر القادمة، نظرا لسقوط أمطار غزيرة هذا الشتاء. والحكومة السورية تدرك تمام الإدراك، مدى حاجة البلاد إلى زيادة وسائل المواصلات، لتشجيع التجارة، وقد رصدت مبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني لإنشاء خط حديدي من اللاذقية إلى الحدود التركية.

لبنان

واحتفظت لبنان بنفوذها المستقر على سواحل البحر المتوسط واستخدم تجارها مهارتهم التجارية بنجاح عظيم وليس من محض الصدف وحدها أن يذهب التجار اللبنانيون إلى البلاد البعيدة عن بلادهم، بل إن مهارتهم التجارية هي التي دفعتهم إلى ذلك ومن الأمثلة على ذلك؛ تصديرهم الخضر الطازجة خلال هذا العام إلى بريطانيا، وهذه خطوة نحو تشجيع تبادل التجارة.

ومازالت بيروت مركز التبادل التجاري العالمي، وجميع أصحاب البنوك يعملون هناك على أرفع مستوى ممكن، وفي أغسطس عام ١٩٥٥م أعلن البنك الدولي استعداده لعقد قرض بمبلغ ٢٧ مليون دولار لتمويل مشروع السنوات الست لاستغلال نهر الليطاني لتوليد الكهرباء والري. والغرض من هذا المشروع هو سد النقص الذي تعانيه بيروت في الكهرباء، وري مساحات كبيرة من الأراضي على شاطئ البحر المتوسط، ومن الأنباء المهمة في محيط البنوك نبأ إنشاء فرع لأحد البنوك الأمريكية في بيروت وهذا الفرع هو ثاني فرع أمريكي في الشرق الأوسط أما الأول فقد افتتح في القاهرة في أوائل العام الحالي.

المملكة الأردنية الهاشمية

وتقدم بريطانيا إلى المملكة الأردنية الهاشمية في العام الحالي مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني للمساهمة في موازنة الميزانية، كما أنها ستقدم إليها مبلغ ١,٧٠,٠٠٠ جنيه استرليني كقرض دون فوائد، ولم تكن حالة التجارة نشطة بالحد اللازم نظرا لقلة المحصولات الزراعية في العام الماضي وقد منحت الحكومة الأردنية امتيازا لإحدى الشركات الأمريكية للتنقيب عن البترول في أراضيها.

العراق

من المنتظر أن تبلغ حصيلة العراق من إيرادات البترول خلال عام ١٩٥٦م مبلغ ٩٠ مليون جنيه (مما يذكر أن حصيلة العراق في عام ١٩٥٣م كانت ٥٠ مليون جنيه فقط) ومن هذا المبلغ سيحصل مجلس الإعمار على نسبة ٧٠ في المائة لإنفاقها على المشروعات الإنشائية والعمرانية وقد حدث تقدم كبير في الأشغال العامة وهي تشمل مشروعات إنشاء الطرق والكباري والجسور ومشروعات الري وهناك مشروع خمس سنوات لإنشاء «مدينة طبية» تشتمل على الكليات الطبية والمستشفيات والإدارات الصحية وستقام قريبا من بغداد، وتبلغ تكاليفها حوالي ١٠ ملايين جنيه. ومن الأنباء المالية الحديثة في العراق، نبأ شراء الحكومة العراقية ذهبا من بريطانيا بمبلغ ٥ ملايين جنيه استرليني لتغطية جزء من أوراق النقد العراقي (الدنانير).

وقد كثرت طلبات فتح أرصدة في البنوك في العراق نظرا لارتفاع الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة حتى أنه أصبح من المحتمل أن يحتاج الأمر إلى اتخاذ إجراء حكومي بواسطة البنك المركزي لتوسيع أسس الأرصدة. ويجري الآن في بغداد إنشاء عدة بنوك حديثة لمواجهة الطلبات المتزايدة لفتح الأرصدة وقد تم إنشاء مصنع لتكرير البترول على الضفة الغربية لنهر دجلة في بغداد ومن المنتظر إكماله بإنشاء مصنع لزيت التشحيم يكون معدا للعمل في مدى سنتين ويتكلف ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني.

إيران

أما في إيران -حيث ينتظر أن تبلغ حصيلة البترول ١٠٠ مليون جنيه استرليني في مدى عامين أو ثلاثة- فقصة اقتصادياتها تختلف تماما عن باقي بلاد الشرق الأوسط فلقد بلغت حصيلة البترول من منطقة خوزستان في مدى الأحد عشر شهرا التي انتهت في شهر سبتمبر الماضي مبلغ ٢٧,٧٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني، أضافت إليها كل من بريطانيا وأمريكا رصيدا بمبلغ ١٠ ملايين جنيه، وكانت ديون الحكومة الإيرانية في أوائل عام ١٩٥٤م تبلغ حوالي ١٩٥ مليون جنيه استرليني، ولذلك لن يستطاع السير قدما في مشروعات الأشغال العامة أو رفع مستوى المعيشة في البلاد قبل مضي فترة من الزمن. وقد أصدرت الحكومة الإيرانية قانونا جديدا يهدف إلى تأمين أصحاب الأموال الأجنبية على رؤوس أموالهم وذلك لتشجيعهم على استثمار أموالهم في إيران. وكذلك أصدرت الحكومة قانونا جديدا خاصا بالبنوك.

[ومما هو جدير بالذكر أنه لا يوجد حتى الآن أي بنك أجنبي في إيران].

الكويت

ويبلغ دخل العراق والكويت والمملكة السعودية من حصيلة البترول في الوقت الحاضر حوالي ٢٠٠ مليون جنيه استرليني وقد يرتفع هذا الدخل إلى ٣٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٥٧م.

وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن التجارة في الكويت قد بدأت تنشط بسرعة

كبيرة وتتخلص من أزمة تكدس البضائع التي حدثت في عام ١٩٥٣م، ومن المحتمل أن تستعيد الحركة التجارية نشاطها ومستواها السابق في وقت ليس ببعيد، وبغض النظر عن ذلك فإن حركة الأعمال حسنة والبنوك تقوم بعمليات واسعة بفضل موقع الكويت المتوسط بين بلاد العالم.

وقد قوبلت حركة إعادة تصدير البضائع من بلاد الخليج العربي إلى إيران بتشجيع من الحكومة الإيرانية نظرا لأن هذا سيزيد من رصيدها من العملة الصعبة ويزيد قدرتها على تبادل العملات الأجنبية وفي إمارة قطر ترتفع باستمرار حصيلة الحكومة من البترول مما يعود بالرفاهية على الشعب بصورة واسعة.

وكذلك فإن نشاط الحركة التجارية يزيد من فرص العمل أمام البنوك المالية.

البنوك في المملكة العربية السعودية

منذ وقت قريب، أصدرت الحكومة السعودية أمرها بإغلاق أحد البنوك الأمريكية في منطقة الأحساء لأن هذا البنك أنشأ له فرعا في إسرائيل، ويبلغ دخل الحكومة السعودية من حصيلة البترول حوالي ٨٠ مليون جنيه استرليني في العام، وبفضل هذا الدخل المرتفع تستطيع الحكومة السعودية أن ترفع مستوى الحياة في بلادها مما يعود بالرفاهية والنظام على الشعب.

وحركة الحج تزداد على مر الأعوام، ولقد بلغ عدد الحجاج في العام الماضي رقما قياسيا، وموسم الحج حافل بالعمل للبنوك وأصحاب المتاجر.

نظرة إلى المستقبل

وقد وجهت الحكومة البريطانية اهتمامها الزائد إلى منطقة الشرق الأوسط منذ وقت قريب، فلقد تسببت المنافسة الألمانية واليابانية، في انخفاض الصادرات البريطانية إلى هذه المنطقة فيما بين عامي ١٩٥٢م و١٩٥٤م من نسبة ٥,٣١٪ إلى ٢,٢٨٪. ولكن نظرا لاتساع الحركة التجارية في المنطقة وتزايدها فإنه من المأمول

أن تسترد البضائع البريطانية مركزها السابق .

ولو أتيح لشخص أن يطلع على حسابات البنوك في الشرق الأوسط ، لتبين أن الحالة مشجعة وأن الأعمال تسير سيرا حسنا . أما الأرباح فمن المحتمل أن تكون عند مستواها السابق .

ومن المؤكد أن هناك فرصة للعمل أمام البنوك في الشرق الأوسط نظرا للازدياد المستمر في حصيلة دول هذه المنطقة من عوائد البترول

عالم النفط

* المؤتمر الأول للنفط العربي ينعقد في القاهرة

* أسواق جديدة لنفط الشرق الأوسط

العدد (٢٠٧) السنة الخامسة في ١١/ ١/ ١٩٥٩

نشرت صحيفة «الفينانشيال تيمس» البريطانية الصادرة في ٥ ديسمبر ١٩٥٨ مقالا بعنوان «أول مؤتمر للنفط العربي يحضره أكثر من ٤٠٠ مندوب» قالت فيه :

ينعقد في القاهرة في المدة ما بين ١٦ إلى ٢٠ أبريل القادم، أول مؤتمر للنفط العربي. ويحضره ما بين أربعمائة وخمسمائة مندوب يمثلون الدول العربية، بما فيها الكويت وقطر وربما البحرين، وشركات النفط التي تعمل في هذه الدول أوتلك التي لها اتصال تجاري بها. كما سيفتتح معرض للنفط ومنتجاته في المدة التي ينعقد فيها المؤتمر.

وتشرف الجامعة العربية على تنظيم المؤتمر والمعرض. والسيد محمد سلمان مدير مكتب شئون النفط الملحق بالجامعة العربية موجود في الوقت الحاضر، في بغداد، للقيام بمباحثات بشأن المؤتمر.

ولم تشترك حتى الآن، سوى فنزويلا من خارج مجموعة الدول العربية. وسيعتبر ممثلو الحكومات أعضاء رسميين، أما الممثلون الآخرون فسيعتبرون مراقبين. وسيتضمن جدول أعمال المؤتمر بجانب المسائل الفنية، مناقشة جميع إقتصاديات صناعة النفط بما في ذلك تأثير صناعة النفط على الاقتصاد العربي. وتأثير قيام التعاون العربي فيما يختص بإنتاج النفط ونقله وتسويقه. كما سيناقش المؤتمر مسألة إصدار تشريعات خاصة بالنفط وذلك لتنظيم العلاقات بين الدولة والشركات الحاصلة على الامتيازات، وكذلك مسألة المناجم والسياسة النفطية وتتضمن موقف الدولة من الشركات الفردية.

أسواق جديدة لنفط الشرق الأوسط

ونشرت صحيفة «صنداي أوبزرفر» البريطانية الصادرة في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ مقالا بعنوان «أسواق جديدة لنفط الشرق الأوسط» قالت فيه:

كتب مدير مصنع تصفية النفط في مانشستر مقالا في صحيفة «بتروليم تيمس» قال فيه - إن دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط ستقوم بعقد عدة إتفاقيات لتسويق نفطها في الصين والهند وبلاد أخري في خلال السنوات القليلة القادمة - وأشار في مقاله إلى تصريح مدير مكتب النفط العراقي الذي قال فيه إن العراق يعتزم زيادة صادراته من النفط إلى الصين في أقرب وقت ممكن، كما يعتزم إقامة منشآت جديدة لمواجهة مطالب دول الشرق الأقصى، وقال إن هذه دلائل مهمة على الاتجاه الجديد.

أما السبب في زيادة اهتمام الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط بأسواق الشرق الأقصى فيعتقد كاتب المقال أنه يعود إلى الاحتمالات المحدودة للتوسع في المبيعات في أوروبا. فإن المدخر من الفحم في أوروبا في الوقت الحاضر يزداد. كما يمكن زيادة المستورد من الفحم الصناعي من الولايات المتحدة في وقت قصير جدا، بأكثر من ١٥٠ مليون طن سنويا. كما أن هناك أيضا مصادر جديدة من النفط الخام والغاز الطبيعي. وكذلك ازداد التوسع في إنتاج النفط في أوروبا. ويقول كاتب المقال إن هناك أمرا أصبح بمثابة حقيقة واقعة وهو أنه خلال سبع السنوات القادمة يمكن زيادة إنتاج «الصحراء الكبرى» من النفط إلى ٣٠ مليون طن سنويا إذا توافر رأس المال اللازم (الكويت اليوم - هذه الصحراء التي يتكلم عنها كاتب المقال وكأنها جزء من أوروبا، هي في الواقع جزء لا يتجزأ من شقيقتنا الجزائر العربية المناضلة).

ويقول الدكتور تيوجندهات -كاتب مقال- محذرا في مقاله: إن الدول العربية إذا حصلت على دخل إضافي من زيادة المبيعات في أسواق جديدة خارج أوروبا، فإنها ستحتاج إلى رأس مال كبير. ومعنى هذا أنه من المنتظر أن تضغط حكومات

الشرق الأوسط ضغطا شديدا على شركات النفط للحصول على نسبة من عائدات النفط للحصول على نسبة أكبر من النسبة التي تحصل عليها حاليا طبقا لاتفاقيات اقتسام الأرباح مناصفة.

وعلى كل حال، فإن الدكتور تيوجندهات يشك كثيرا في أن الاتفاقيات التي أبرمت أخيرا في منطقة الخليج العربي، والتي بمقتضاها تحصل الحكومات على نسبة أكبر من النصف - يشك في أنها ستتخذ سابقة من نوعها في المستقبل.

وهو يعتبر الاتفاقية التي عقدت بين اليابان والكويت، والتي تتيح للكويت الحق في الحصول على ٥٦٪ من الأرباح - يعتبر هذه التفاقية حالة خاصة.

ويقول إن حكومة الكويت في مركز مالي يتيح لها أن تنتظر حتى تعرض عليها أحسن الشروط. ومن جهة أخرى فإن اليابانيين كانوا تواقين إلى تحرير أنفسهم من الحاجة إلى استيراد نفط أجنبي يدفعون ثمنه بالدولار أو بالاسترليني، وذلك بالحصول على منابع للنفط خاصة بهم.

مؤتمر النفط العربي الأول (١)

العدد (٢٢٤) السنة الخامسة في ١٧/ ٥/ ١٩٥٩

عقد في القاهرة في الشهر الماضي أول مؤتمر عربي للنفط وقد قدر عدد الذين اشتركوا في المؤتمر بحوالي ٤٥٠ عضوا من بينهم مندوبون عن الدول التالية (الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية وإمارة الكويت وإمارة قطر والمملكة اليمنية والجمهورية السودانية والمغرب العربي والجزائر وإيران وفنزويلا).

كما اشتركت فيه الشركات التالية بممثلين عنها: (شركة التابلاين وشركة نفط الكويت وشركة أرامكو والشركة العربية الأمريكية للنفط وشركة نفط العراق وشركة النفط العربية اليابانية).

كما حضر المؤتمر حوالي ٧٠ صحفيا من المراسلين الأجانب ومندوبي الإذاعات ومحطات التلفزيون. وقد قسم المؤتمر إلى ثلاث شعب، فتقدم الشعبة الأولى تقارير وبحوث عن اقتصاديات النفط، والشعبة الثانية تتولى بحث موضوعات الكشف عن النفط وإنتاجه والشعبة الثالثة تبحث تكرير النفط وتصنيعه ونقله.

قرارات المؤتمر

وقد اتفقت أقوال المراقبين والصحف والإذاعات المختلفة على أن المؤتمر كان ناجحا وأنه عاد بالفائدة على الجميع.

وانتهى المؤتمر إلى عدة قرارات أهمها: ضرورة تحسين قواعد المشاركة في الأرباح لصالح الدول المنتجة للنفط وإقامتها على أسس عادلة ومعقولة وتكوين شركات وطنية متكاملة تباشر نشاطها في جميع عمليات البحث عن النفط وإنتاجها وتكريره ونقله وتسويقه، جنبا إلى جنب مع الشركات الخاصة القائمة في هذه الدول.

تقرير (هندريكس)

وكان من أهم البحوث التي ألقيت في المؤتمر البحث الذي ألقاه مستر ف . هندريكس، المستشار القانوني لإدارة النفط في المملكة السعودية . وقد تناول فيه موضوع القدرة القانونية لشعب ذي سيادة على إبرام عقد امتياز للنفط والتقيد به فقال :

«لقد كان على حكومات الشعوب المنتجة للنفط والشركات الكبرى المشتغلة بإنتاجه أن تواجه منذ سنوات قلائل، حقيقة اعترف بوجودها الجميع، وكان من أثرها في معظم أرجاء عالم النفط زيادة مطردة في الاتجاه إلى اقتسام الأرباح بين الشركات والحكومات على أساس مزيد من المساواة، وانتهت إلى ما يسمى بالمناصفة في توزيع الأرباح».

وقال : «وما من شك في أن ثورة كبيرة أخرى لا تزال تجري في الوقت الحاضر في علاقات شركات النفط بالحكومات وهي ثورة إذا كانت قد اتضحت معالمها بالفعل من خلال الأعمال الإيجابية فهي تبشر بأنها سوف تستمر وتنعكس في صور تعاقدية جديدة تفوق سابقاتها في جوهرها من الناحية المالية .

فلقد زادت فنزويلا -بحكم ما لها من سيادة تشريعية صحيحة- نصيب شعبها من أرباح شركات النفط التي تعمل داخل حدودها، عن طريق فرض الضرائب العامة .

وإلى جانب هذا، أخذ اتجاه جديد، لا يقل عن ذلك قوة، يتكشف عند شعوب معينة من الشعوب المنتجة للنفط، يستهدف مطالبة الشركات ببذل مزيد من الجهد لكي تزيد كميات ما تنتجه من النفط أو -في حالة تقصيرها عن تحقيق ذلك- بالتخلي عن المناطق المهمة التي تملك امتياز العمل فيها وعجزت أو قصرت في استغلالها على النحو الذي تراه تلك الشعوب واجبا وتجد في التقصير عن تحقيقه ما يتنافى مع مصالحها».

ثم تحدث مستر هندريكس عن الأسس القانونية التي ترتكز عليها حقوق الحكومات فيما يتصل بعقود امتياز النفط، ثم قال «إن حل الخلافات التي قد تنشأ في ظل اتفاقية ما، يتم عن طريق نوع من القانون الدولي».

وقال «والقوانين التي حددت هذه القواعد هي قوانين الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا. وأن القاعدة التي تأخذ بها القوانين والتشريعات في البلاد المذكور هي أن الغرض من وجود الحكومات -أي خدمة مصالح أهلها- يتطلب أن يكون من حق هذه الحكومات التحلل من التزاماتها في ظروف معينة أو تخطي هذه الالتزامات، بل إن حاجتها إلى ذلك ملحة إلى حد يسمح لها بأن تتخطى بنود الدستور التي قد تقف بينها وبين إمكان تحللها من هذه الالتزامات».

وفي أحكام المحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية ما يكفي لتعزيز هذا الرأي على الرغم مما تحظى به عمليات التعاقد من رعاية الدستور. وذكر مستر هندريكس عدة أمثلة لهذه الأحكام مثل قضية ب. ورثن وشركاه ضد توماس (١٩٣٤) وقضية بيرس ضد نيوهابشير (١٨٤٧) وقضية شركة ماركاس براون المتحدة للأراضي ضد فلامان (١٩٢١) وقد دلت هذه المحكمة بأحكامها التي أصدرتها على أن الدول إنما تقوم من أجل خير رعاياها وأنه يجب من أجل ذلك أن تكون لها الحرية الكافية لتحقيق هذا الغرض (كما يتضح ذلك من قضية موجلر ضد ولاية كنساس (١٨٨٧) وقضية دوجلاس ضد ولاية كنتكي (١٨٩٧) وعلى أن «حق الحكومة في حماية نفسها أمر لا يمكن أن تتعاقد على انتزاعه من نفسها».

(قضية سكك حديد نيويورك ونيو إنجلند ضد بريستول (١٨٩٤) والقضية الرئيسية في القضاء الإنجليزي كانت قضية ريدر اكتيبولا جت أمفيتريت ضد الملك (١٩٢١) والتي قالت عنها المحكمة في حيثياتها -ليس في مقدرة الحكومة أن تقيد أعمالها التنفيذية المستقبلة، التي تحددها بالضرورة حاجات المجتمع كلما جدت مسألة من المسائل. فلا يجوز للحكومة أن تقيد حريتها في العمل عن طريق التزامها التعاقدي في المسائل التي تتعلق بمصالح الدولة-).

ويقول مسيوم. إيبز الفرنسي في كتابه (النظرية العامة) مايلي: «لا يجوز أن تضار المصلحة العامة من جراء المصالح الخاصة التي تنص عليها العقود».

واختتم حديثه بالنتيجة التالية:

«وعلى هذا، وبالنظر إلى القوانين والحجج السالفة، فإن من حق الشعب المنتج للنفط -بحكم قانون الشعوب المتحضرة- في الحالات المناسبة أن يعدل مواد امتياز نفط قائم أو يلغيها بعد أن تصبح متعارضة تعارضا أساسيا مع خير مصالح أفراده. والمصالح المالية يجب بالضرورة أن تكون ضمن الشؤون المتصلة بالمصالح الكبرى لأفراد الشعب».

تعليقات الصحف على هندريكس

وقد تناولت الصحف الأجنبية تقرير مستر هندريكس بالتعقيب والتعليق فقالت صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية الصادرة في ١٩ أبريل ١٩٥٩، في تعليقها (لقد فوجئ ممثلو شركات النفط الذي حضروا مؤتمر النفط العربي الأول في القاهرة، بالتقرير الذي يوضح السوابق القانونية للحكومات، لإلغاء عقودها، مع شركات النفط. وأعرب كثير منهم عن انزعاجهم لإثارة مثل هذا الموضوع الجدلي في أول أيام المؤتمر وقال أحد ممثلي الشركات «لقد كنا نتوقع بالطبع أن تثار بعض الموضوعات السياسية ولكننا لم نتوقع أبدا أن تبدأ إثارة مثل هذه الموضوعات من شخص أمريكي..!»

وعلق بعض مندوبي الشركات على تقرير هندريكس فقالوا: إن حكومات الشرق الأوسط لو بدأت تنفذ المبدأ الذي نادى به هندريكس فستزول قدسية أي تعاقد بين الحكومات وشركات الأعمال.

وقد بدا على جميع ممثلي الشركات أنهم كانوا غير مستعدين على الإطلاق لمناقشة تقرير هندريكس.

وقد علق موظفو الجامعة العربية التي أشرفت على عقد المؤتمر بقولهم : إن تقرير هندريكس قد تناول الأمور القانونية والتعاقدية بصورة لا تمت إلى السياسة بصلة .

وقالت صحيفة (نيويورك هيرالد تريبيون) الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٥٩ : لقد أزعج تقرير هندريكس ممثلي الشركات الغربية للنفط ، ثم أوردت الصحيفة كثيرا من فقرات التقرير .

ثم قالت إن السيد عبدالله الطريقي رئيس الوفد السعودي والسيد جوان بابلوبيريز الفونسو وزير شؤون النفط والمناجم في فنزويلا ورئيس الوفد أعربا عن الحاجة إلى الإشراف على الإنتاج والأسعار لحماية البلاد التي تعتمد على عائدات النفط من هزات هبوط الأسعار .

سكرتارية حكومة الكويت
قرارت مؤتمر الأقطار المصدرة للنفط في بغداد

العدد (٢٩٤) السنة السادسة في ٢٥/ ٩/ ١٩٦٠

بناء على دعوة من الجمهورية العراقية عقد في المدة من اليوم العاشر حتى اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٦٠ مؤتمر في بغداد للأقطار المصدرة للنفط وضم ممثلين عن الكويت والجمهورية العراقية وإيران والعربية السعودية وفنزويلا، وهي التي ستدعى فيما يلي بالأعضاء. وقد تدارسوا مايلي:

حيث إن الأعضاء يقومون بتنفيذ برامج إعمارية هم بأمس الحاجة إليها وأن هذه البرامج تمول بصورة أساسية من الواردات المتحصلة من تصديرهم للنفط.

حيث إن الأعضاء يجب أن يعتمدوا علي واردات النفط إلى درجة كبيرة لكي يوازنوا ميزانياتهم السنوية.

حيث إن النفط موجودات مستنفدة ومن الضروري الاستعاضة عن نضوبه بثروات أخرى.

وأن جميع دول العالم تحتاج إلى أن تعتمد بصورة تامة على النفط كمصدر أولي لتوليد الطاقة لكي تحافظ على تحسن مستويات معيشتها.

وأن أي تذبذب في أسعار النفط يؤثر بالضرورة على تنفيذ المناهج الإعمارية للأعضاء ويؤدي بالنتيجة إلى تأخيرات لا تعرقل اقتصادهم الوطني فحسب بل وتؤثر على اقتصاد جميع البلدان المستهلكة أيضا.

لذا فقد تقرر تبني القرارات التالية:

قرار رقم (١)

١ - إن الأعضاء لا يمكنهم أن يبقوا غير مكترثين تجاه الموقف الذي تتبناه شركات النفط بالنسبة لتعديل أسعار النفط.

٢- أن يطلب الأعضاء من شركات النفط المحافظة على أسعار ثابتة وبعيدة عن كل تذبذب لا ضرورة له. وأن على الأعضاء أن يعملوا بكل الوسائل المتيسرة لديهم ليعيدوا الأسعار الحالية إلى المستويات التي كانت سائدة قبل التخفيضات. وأن يضمنوا أنه في حالة ما إذا نشأت ظروف جديدة تستوجب «وفقا لنظر شركات النفط» إجراء تعديل على الأسعار فعلى الشركات المذكورة أن تدخل في مشاورات مع العضو أو الأعضاء الذين يمسهم الموضوع لكي يتم شرح الظروف شرحا تاما.

٣- على الأعضاء أن يدرسوا ويشرعوا نظاما يضمن ثبات الأسعار على أن يحوي بالإضافة إلي الوسائل الأخرى نظاما لتحديد الإنتاج يحافظ على مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. ويجب أن يضمن بالضرورة دخلا ثابتا للأقطار المنتجة تجهيزا منتظما وبصورة اقتصادية تامة لهذا المصدر من مصادر الطاقة بالنسبة للدول المستهلكة وأن يمنح عائدات عادلة لرؤوس الأموال المستثمرة في صناعة النفط.

٤- إذا نجم عند تطبيق أي قرار يتفق عليه بالإجماع في هذا المؤتمر أن قامت إحدى الشركات المعنية باتخاذ أي إجراء، مباشر أو غير مباشر، ضد واحد أو أكثر من الأقطار الأعضاء فإن على العضو الآخر ألا يقبل أي عرض يعود بالمنفعة عليه وحده، سواء كان ذلك بشكل زيادة في التصدير أو رفع للأسعار، تقدمه إليه الشركة أو الشركات لعرقلة تطبيق القرار الجماعي الذي توصل إليه المؤتمر.

قرار رقم (٢)

١- قرر المؤتمر، لغرض تطبيق نصوص القرار رقم (١) تأليف منظمة دائمة تسمي منظمة البلدان المصدرة للنفط، تقوم بإجراء مشاورات منتظمة بين أعضائها مع ملاحظة تنسيق وتوحيد السياسات للأعضاء على أن يكون من جملة عملها تقرير الموقف الذي يجب أن يقفه الأعضاء عندما تتطلب الظروف التي أشير إليها في الفقرة (٢) من القرا رقم (١) ذلك.

٢- أن الأقطار الممثلة في هذا المؤتمر هم الأعضاء المؤسسون لمنظمة الدول المصدر للنفط.

٣- يحق لأي قطر يصدر كمية مهمة من النفط الخام أن يصبح عضوا جديدا إذا قبله أعضاء المنظمة المؤسسون الخمسة بالإجماع.

٤- إن الغاية الأساسية للمنظمة هي توحيد السياسات البترولية للأقطار الأعضاء وتقرير أحسن السبل للمحافظة على مصالح الأقطار.

٥- على المنظمة أن تعقد اجتماعات مرتين في السنة على الأقل، ويجوز أن تعقد أكثر من ذلك إذا دعت الضرورة على أن يعقد الاجتماع في عاصمة أحد الأقطار الأعضاء، أو في أي مكان آخر يقترح.

٦- (أ) تؤسس سكرتارية لمنظمة الدول المصدرة للنفط تقوم بتنظيم وإدارة عمل المنظمة.

(ب) تؤلف لجنة فرعية مما لا يقل عن شخص واحد من كل قطر من الأقطار الأعضاء تجتمع في بغداد في مدة لا تتجاوز الأول من شهر ديسمبر عام ١٩٦٠ لكي تصوغ وتقدم إلى المؤتمر الثاني مسودة القواعد المتعلقة بإنشاء وظائف السكرتارية وأن تقترح ميزانية السكرتارية للسنة الأولى وأن تدرس وتقترح المحل الأكثر مناسبة للسكرتارية.

قرار رقم (٣)

١- على الأعضاء المساهمين في هذا المؤتمر أن يقدموا نصوص قراراتهم إلى السلطات المسؤولة في بلدانهم لغرض المصادقة عليها، وعليهم حال حصولهم على المصادقة أن يخطروا رئيس المؤتمر الأول (وزير النفط في الجمهورية العراقية) بهذه الموافقة.

٢- على رئيس المؤتمر أن يعين، بالاتفاق مع الأعضاء الآخرين تاريخ ومكان المؤتمر التالي.

حرر في بغداد اليوم الرابع عشر من أيلول سبتمبر عام ١٩٦٠.

رئيس وفد الكويت أحمد سيد عمر، رئيس وفد الجمهورية العراقية الدكتور طلعت الشيباني، رئيس وفد المملكة العربية السعودية عبدالله الطريقي، رئيس وفد فنزويلا دكتور جوان بابلو بيرز الفونسو.

النصوص الكاملة
لاتفاقيات النفط

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه اتفاقية عقدت في الكويت في ٢٣ ديسمبر من سنة ١٩٣٤ شمسية الموافقة لليوم ١٦ من شهر رمضان سنة ١٣٥٣ هجرية ما بين صاحب السمو الشيخ السير أحمد الجابر الصباح حامل نيشان إمبراطورية الهند العالي الشأن من درجة فارس كوماندر ونيشان نجمة الهند الرفيع المقام من درجة رفيق شيخ الكويت عملا بما له من السلطة كحاكم للكويت بالأصالة عن نفسه وباسم وبالنيابة عن ورثته وخلفائه الذين بيدهم الآن أو سيتسلمون بعدهم مقاليد الأمور وإدارة حكومة إمارة الكويت (المدعو فيما بعد بـ «الشيخ») وشركة نفط الكويت المحدودة وهي شركة مسجلة في بريطانيا العظمى بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ وخلفائها ومن يقوم مقامها (المدعوة فيما يلي بـ«الشركة»).

المادة الأولى: يمنح الشيخ بموجب هذه الاتفاقية للشركة حقا منحصرا فيها لتستكشف وتبحث أو تحفر الأرض لإنتاج واستغلال الغاز الطبيعي أو الأسفلت والأوزوكريت والنفط الخام ومستخرجاتها أو المواد التي من جنسها (المشار إليها فيما بعد بكلمة «نفط») ضمن منطقة إمارة الكويت بما في ذلك الجزر والمياه التابعة للكويت كما هو مبين بوجه عام في الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية، وحقا منحصرا بالشركة في امتلاك كل ما تستخرجه وتنتجه من النفط ضمن إمارة الكويت، والحق بتصفية ونقل وبيع النفط ضمن إمارة الكويت أو بيعه للتصدير وتصديره أو إجراء أية معاملة أخرى في أو تصريف بعض أو كل هذا النفط، والحق بعمل كل ما تقتضيه مثل هذه الإجراءات إلا أن الشركة تتعهد ألا تقوم بعمل من هذه الأعمال ضمن المناطق التي أقيم عليها أو نذرت لإقامة الجوامع والأبنية المقدسة والمدافن أو أن تقوم بأي عمل ما عدا بيع النفط وإسكان موظفيها ومستخدميها والأعمال الإدارية ضمن سور مدينة الكويت الحالية.

يستمر العمل بموجب هذه الاتفاقية مدة ٧٥ سنة من تاريخ التوقيع عليها.

المادة الثانية:

(أ) إنه في خلال تسعة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية تشرع الشركة في الاستكشاف الجيولوجي.

(ب) تحفر الشركة الأرض لاستخراج النفط إلى العمق المبين مجموعه الكلي وضمن المدد المذكور فيما بعد في المحل أو المحلات التي تراها الشركة مناسبة:

١- ٤٠٠٠ قدم قبل حلول ميعاد السنة الرابعة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

٢- ١٢٠٠٠ قدم قبل حلول ميعاد السنة العاشرة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

٣- ٣٠٠٠٠ قدم قبل حلول ميعاد السنة العشرين من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

(ج) على الشركة أن تقوم بأعمالها بطريقة فنية وتبعا للأصول العلمية المناسبة ويجب أن تتخذ جميع الاحتياطات المعقولة لمنع تسرب المياه إلى الطبقات المحتوية للنفط ويجب أن تسد جميع الحفر غير المنتجة التي حفرتها وأهملت بعد ذلك .

وتقوم الشركة بإبلاغ الشيخ ومندوبه في لندن بصفة عامة كل ما يجد عن سير نتيجة أعمال الحفر التي تقوم بها، ولكن مثل هذه المعلومات يجب أن تعتبر سرية .

المادة الثالثة : إنه في مقابل الحقوق الممنوحة من الشيخ للشركة بموجب هذه الاتفاقية والمساعدة والحماية التي يتعهد الشيخ بكل الوسائل في وسعه أن يقدمها للشركة وأعمالها وعمالها وممتلكاتها تتعهد الشركة بأن تدفع للشيخ المبالغ الآتية :

(أ) تدفع الشركة في خلال ثلاثين (٣٠)يوما من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية (٤٧٥٠٠٠ روبية) أربعمائة وخمسة وسبعين ألف روبية .

(ب) في اليوم نفسه من كل سنة تالية من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية إلى أن تعلن الشركة أن النفط وجد بمقادير تصلح للاستثمار التجاري :

إما عوائد (٣ روبيات) ثلاثة روبيات عن كل طن انجليزي وزنه (٢٢٤٠ ليبرة) من نفط الكويت استخرج وأحرز بواسطة الشركة في الكويت في خلال السنة التي تنتهي قبل ميعاد تاريخ التوقيع بثلاثة أشهر .

أو (٩٥٠٠٠ روبية) خمسة وتسعين ألف روبية أيا كان المبلغ الأكبر .

(ج) في كل موعد سنوي لتاريخ التوقيع وعلى أثر إعلان الشركة أن النفط وجد بكميات تصلح للاستثمار التجاري :

إما عوائد كما هو مبين أعلاه أو (٢٥٠٠٠٠) مائتين وخمسين ألف روبية أيا كان المبلغ الأكبر .

(د) إنه بناء على هذه الاتفاقية ولتحديد الإنتاج الصحيح الذي بموجبه تحصل العوائد المشار إليها أعلاه تم الاتفاق على أن العوائد تدفع عن كل طن إنجليزي وزنه (٢٢٤ ليبرة) من النفط الخام الصافي المستخرج والمحرز بواسطة الشركة ضمن إمارة الكويت أي بعد تنزيل الماء والرمل وغيرهما من المواد الغريبة وكذلك الزيت المطلوب لأعمال الشركة العادية في منشآتها في أراضي الشيخ .

المادة الرابعة : في كل موعد سنوي من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية تقدم الشركة للشيخ بيانا بالنفط -إذا وجد- الذي يستحق عليه عوائد عن السنة التي تنتهي قبل حلول الميعاد المذكور

بمدة ثلاثة (٣) أشهر وكشفا بقيمة العوائد إذا استحق شيء منها للشيخ عن تلك السنة وتقريرا عن أعمالها التي تقع ضمن نطاق هذه الاتفاقية في خلال هذه السنة، ويكون للشيخ أو لمندوبه الحق في مراجعة هذه البيانات والكشوفات التي تقدم مع أي تقارير يجب أن يعتبرها الشيخ سرية ما عدا الأرقام التي تستدعي شريعة البلاد عرضها للنشر.

المادة الخامسة:

(أ) إنه تسهيلا لأعمال الشركة المبينة في هذه الاتفاقية تمنح الحق دون ممانعة في أن تنشئ وتدير محطات لتوليد القوة ومعامل للتصفية وخطوط الأنابيب وصهاريج التخزين وأن تمنح التسهيلات لإيجاد المياه بما في ذلك حفر الآبار وإنشاء الخطوط التلغرافية والتليفونية وكذلك اللاسلكية والطرق والسكك الحديدية والترموايات والأبنية والمرافئ والموانى وما يتعلق بها من الأعمال والأرصفة ومحطات الزيت والفحم مع الإنارة التي تتطلبها الحالة وأية تسهيلات أو أعمال تعتبرها الشركة ضرورية، ولمثل هذه المقاصد أن تستعمل دون أن تدفع شيئا للشيخ مقابل ما تحتاج إليه من الحجارة والرمل والحصى والجص والطين أو الماء الذي يمكن الحصول عليه وتحتاجه لأعمالها التي تدخل في هذه الاتفاقية، ويشترط دائما أن أهالي الكويت لا يمنعون من أخذ حاجاتهم التي تعودوا على أخذها من هذه المواد وأن تصان موارد مياه السكان المحليين والبدو الضاربين في تلك النواحي الذين يعتمدون عليها فلا تستنزف دون حصولهم على حاجتهم منها أيضا. وللشركة حسبما يتراءى لها ولكن بعد مفاوضة الشيخ أن تختار لنفسها مركزا لمثل هذه الأعمال كما يحق لها أن تستعمل دون مانع برا وهواء وبحرا كلما يكون ضروريا لها من وسائل النقل للقيام بأعمالها المبينة هنا على الوجه الأتم. ولكن ليس في هذه المادة (٥ ـ ١) ما يخول الشركة الحق في تصريف الحجارة والرمل والحصى والجبس والطين أو الماء بالبيع أو التصدير أو غير ذلك لشركة أخرى أو شخص ضمن أو خارج إمارة الكويت.

(ب) تقبل الشركة في الأحوال العادية وتنقل دون أن تتقاضى أجرا في محطاتها اللاسلكية والتلغرافية رسائل الشيخ التي لا تتداخل بأعمال الشركة وفي أوقات تحرج أحوال البلاد يكون للشيخ الحق التام في أن يستعمل دون دفع شيء المحطات اللاسلكية والتلغرافية والسكك الحديدية لمقاصد حكومية.

(ج) يكون لسفن الشيخ الحق باستعمال المرافئ التي تستخدمها أو تنشئها الشركة بشرط ألا يعيق مثل هذا الاستعمال بأية حالة الشركة أو يتداخل بأية طريقة مع سلامة أعمالها وتكون الشركة الحكم الوحيد في هذه الأحوال - وأية أرصفة أو ملحقات تنشئها الشركة تكون لاستعمالها الخاص فقط.

يجوز للشركة تسهيلا لأعمالها أن تستعمل المرافئ الكائنة على شواطئ الكويت، ولكنها لا

يجوز لها أن تعيق أو تتدخل بشؤون رعايا الشيخ أو حقهم باستمرار استعمال المرافئ والمراسي والأرصفة والأحواض الكائنة على شواطئ الكويت والتي يستعملونها الآن لمراكب القلوع وقوارب الصيد الخاصة بهم .

المادة السادسة :

(أ) تقيم الشركة في منطقة الخليج العربي مندوبا محليا أعلى ليمثلها في الأمور المتعلقة بهذه الاتفاقية مع الشيخ ويكون للشيخ الحق في اختيار المندوب المحلي الأعلى في أول الأمر بعد استشارة حكومة جلالة الملك .

(ب) يحق للشيخ أن يعين عربيا يحسن الإنجليزية ليكون ممثله الرسمي، وهو يمثله في الكويت في الأمور المتعلقة بهذه الاتفاقية مع الشركة وخصوصا متى طلبت عمالا غير مدربين من بين رعايا الشيخ فإنه يجب استشارة هذا المندوب فيما يختص بجمع العمال ولا تقل ماهية هذا المندوب عن ثمانماية روبية (٨٠٠ روبية) شهريا وتدفع الشركة هذه الماهية شهريا للمندوب ابتداء من تاريخ تعيين الشيخ له .

(ج) يكون للشيخ الحق ابتداء من تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية في تعيين مندوب له في لندن ليمثل الشيخ في جميع الأمور المتعلقة بهذه الاتفاقية مع الشركة في مكتبها بلندن ويكون لهذا المندوب الحق التام بالاطلاع على بيانات الشركة عن المستخرج من النفط بما في ذلك يومية اجتماع مجلس الإدارة ويكون له الحق بحضور جلسات مجلس الإدارة التي تبحث فيها مصالح الشيخ ولا يقل مرتب هذا المندوب عن ألفين ومائتين وخمسين (٢٢٥٠ روبية) شهريا تدفعه الشركة لا الشيخ للمندوب شهريا بموجب طلب المندوب بلندن أو بمباي ولكن نفقات السفر والنفقات العمومية للمندوب تدفع من المرتب المذكور أعلاه وقيمته ألفان ومائتان وخمسون (٢٢٥٠) روبية .

(د) إذا وقع أي خلاف في أثناء سريان هذه الاتفاقية على صحة حسابات الشركة مختصا بمبلغ العوائد أو غير ذلك من الدفعات المستحق أداؤها للشيخ بموجب هذه الاتفاقية فيحق للشيخ أن يعين -بعد مشورة حكومة صاحب الجلالة- شركة محاسبين رسميين لفحص دفاتر الشركة نيابة عن الشيخ في الكويت أو في لندن كما يرى لازما، وأن الشيخ يدفع إلى هذه الشركة المحاسبة جميع ما تتكبده من المصاريف لهذه المهمة . وعلى الشركة أن تسمح لشركة المحاسبة الرسمية المعينة من قبل الشيخ كل ما هو لازم لتسهيل عمل الفحص بدفاتر وسجلات الشركة وتقدم لهم جميع التسهيلات لكي يأتوا على الفحص النهائي فيما هو عائد للشيخ، وأن الشيخ يحفظ جميع المعلومات التي يطلع عليها بهذه الواسطة سرا إلا ما كان منه متعلقا بالخلاف الواقع في المسألة التي جرى الخلاف عليها .

المادة السابعة :

(أ) يكون للشركة الحق في أن تستورد الماء والنفط والوقود والماكينات والسيارات وسيارات النقل (اللوريات) والمهمات والآلات والخشب والأوعية والمصنوعات الحديدية ومواد البناء والأغذية والأدوية والمعدات الطبية والأدوات المكتبية والمفروشات البيتية وجميع المواد الأخرى والمهمات والبضائع مهما كان نوعها، التي تحتاج إليها الشركة وعمالها للقيام بأعمالها المبينة هنا ولكن لا يسمح ببيع هذه الأشياء للآخرين .

وكذلك يحق للشركة أن تصدر نفطها والأدوات التي استوردتها قبلا معفية من الرسوم الجمركية أو رسوم التوريد والتصدير والضرائب أو غير ذلك من الرسوم ولكن يجب عليها دفع الرسوم عن جميع ما تستورده من البضائع الشخصية والملبوسات والبضائع التجارية العادية التي تستوردها الشركة لبيعها لمستخدميها لاستعمالهم الشخصي قياسا على ما تتقاضاه الحكومة من الرسوم العادية المفروضة في مثل ذلك الوقت في إمارة الكويت .

وإنه ما عدا ما ورد في المادة الثالثة وفي هذه المادة فإن الشركة وعملياتها وإيرادها وأرباحها وممتلكاتها بما في ذلك النفط تكون معفاة خلال مدة هذه الاتفاقية من جميع رسوم المرافىء الحالية أو المستقبلة ورسوم الوارد والصادر والعوائد والمكوس والمدفوعات مهما كان نوعها حكومية كانت أم محلية وعوائد المرور وأجرة الأراضي الممنوحة من أي نوع، ومقابل ذلك تدفع الشركة للشيخ غير الدفعات المقررة في بند ٣ عند حلول ميعاد اليوم الذي تم فيه التوقيع على هذه الاتفاقية من كل سنة جديدة مبلغ أربعة آنات عن كل طن (٢٢٤٠ ليبرة) من النفط تستحق عليه رسوم أميرية .

(ب) إن قيام الشركة بتوريد الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة ممنوع إلا باذن كتابي من الشيخ .

(ج) إذا باعت الشركة في الكويت أية أدوات أو بضائع سبق استيرادها إلى الكويت لحاجتها إليها في عملياتها المبينة في هذه الاتفاقية ولم يعد للشركة إليها حاجة فيجب على الشركة أن تدفع إلى الشيخ عن مثل هذه الأدوات أو البضائع المبيعة ما يوازي رسم الوارد على معدل المتحصل عند وقت البيع ويحسب رسم الوراد على قيمة الثمن المقبوض من المبيع .

(د) ان موظفي الجمارك اللازمين للمرافىء التي تنشئها الشركة أو موظفي الجمارك الإضافيين الذين يحتاج إليهم في أية مرافىء أخرى تستعملها الشركة يعينهم الشيخ بعد استشارة الشركة . أما مرتباتهم التي لايجوز أن تتجاوز مرتبات أمثالهم من الموظفين فتدفعها الشركة التي تقدم أيضا على حسابها الخاص أبنية مناسبة لإيواء موظفي الجمارك في المرافىء التي تنشئها هي .

المادة الثامنة - (أ) يحق للشركة أن تشترى بالسعر الجارى الوقود والماء والطعام وأدوات البناء والمنشآت وغير ذلك من المهمات مهما كان نوعها، التي تلزمها للقيام بأعمالها المبينة في هذه الاتفاقية.

(ب) تستخدم الشركة عمالا من رعايا الشيخ على قدر الإمكان لجميع الأعمال التي يصلحون لها تحت إشراف مستخدمي الشركة الخبراء ولكنه إذا وجد أن الموجودين من العمال المحليين لايصلحون أو لا يكفون لأعمال الشركة بحسب ما يتراءى لها فلها الحق بعد موافقة الشيخ - وهذه الموافقة لا يجوز أن تؤخر لأسباب غير معقولة - في جلب العمال وتعطي الأفضلية للعمال الذين يستقدمون من البلدان العربية المجاورة الذين يطيعون القوانين المحلية. ويكون للشركة الحق أيضا في أن تأتي بالعمال الخبراء والفنيين من الخارج - وأي مستخدم استخدمته الشركة ونشأ عن سوء تصرفه ما يخل بالأمن أو يقلق راحة الجمهور يجب أن ترفته الشركة من خدمتها إذا طلب الشيخ منها ذلك ويجب إخراجه من الكويت إن كان باستطاعة الشركة أن تفعل ذلك - وتدفع الشركة لمن تستخدمه من العمال أجورا مناسبة وهذه الاجور تقررها الشركة وتبينها عندما تستخدم العمال.

(ج) تقدم الشركة مجانا الخدمة الطبية لعمالها ويكون للشيخ وعائلته الحق بهذه الخدمة الطبية وما هو ضروري من الأدوية مجانا.

المادة التاسعة - يمنح الشيخ الشركة مجانا الحق التام باستعمال أو وضع اليد على سطح جميع الأراضي غير المحروثة التي تخص الشيخ وتحتاج إليها الشركة لأغراض تتعلق باعمالها وبالاخص يكون للشركة الحق بعد استشارة الشيخ في اتخاذ منطقة أو مناطق من الأرض مما تختارها لشركة خارج سور بلدة الكويت الحالية ويكون لها الحق المطلق دون سواها على سطحها لتشيد عليها مباني لتصفية الزيت وتخزينه أو للتسهيلات في النقل برا وبحرا أو غير ذلك من الأعمال الأخرى التي تتطلبها أعمال الشركة وتخول الشركة بعد مصادقة الشيخ الحق في مشترى أو تأجير أية اراضي أو بيوت أو مبان لهذه الأغراض بشروط يتفق عليها مع أصحابها ولكن مثل هذه البيوع أو الإيجارات لايجوز أن تزيد قيمة الصفقات فيها عما هو متعارف في الجهات التي تعقد فيها.

(أ) ولا تتملك الشركة إلا الأراضي والمنازل والمباني التي تكون ضرورية لأعمالها بموجب شروط هذه الاتفاقية. وتتكفل الشركة بإبلاغ الشيخ من وقت إلى آخر عن الأرض والمنازل والمباني التي تحتاج إليها لأجل القيام بأعمالها والأرض والمنازل والمباني التي تتملكها الشركة من الشيخ ثم تجد أن لا حاجة لها إليها لأعمالها تردها إلى الشيخ دون مقابل.

(ب) للشيخ الحق أن يحتفظ لنفسه بمنح الإجازة بمشورة الشركة لشركة أو شركات أخرى من الشركات التي تستغل الأراضي النفطية ضمن الأراضي المجاورة لحدود الكويت وأن تمد خطوط

الأنابيب وأن يسمح لها بحق العبور الضروري وأن تشيد الأبنية والآلات اللازمة ضمن أراضي الكويت، لأجل هكذا نقل «للمرور» النفط الخام من فوق أرض الكويت أو بصورة اجتيازية من داخلها إلى موقع مناسب ضمن ولاية الكويت الموافق لتحميل النفط الخام المذكور منه.

المادة العاشرة - يمنح الشيخ الشركة ومستخدميها وممتلكاتها كافة وسائل الحماية التي في وسعه من السرقات ومن قطاع الطرق والتعدى وتعمد الضرر والتدمير، وتستطيع الشركة بعد استشارة الشيخ أن تعين وتدفع أجور خفراء موثوق بهم، ويجب أن يكونوا دائما من رعايا الكويت - إلا إذا كان الشيخ يسمح بغير ذلك - ليساعدوا على حراسة ممتلكات الشركة ومستخدميها ويكون للشركة الحق في إنشاء أبنية لائقة بمالها الخاص لإيواء هؤلاء الخفراء في الأماكن التي تقررها الشركة.

المادة الحادية عشرة: - «أ» قبلما تنتهي المدة المبينة بالمادة الأولى تنتهي هذه الاتفاقية إما بتسليم الأعمال كما هو مقرر في الفقرة « ب » من هذه المادة أو في المادة الثانية عشرة أو إحدى الحالات الثلاثة التالية.

(١) إذا عجزت الشركة عن القيام بما هو مفروض عليها بموجب المادة الثانية من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالاستكشاف الجيولوجي أو الحفر.

(٢) إذا عجزت الشركة في خلال (٦) أشهر بعد انتهاء ميعاد أية سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية عن أن تؤدي للشيخ أية دفعات تستحق عليها بموجب المادة الثالثة:

(٣) إذا قصرت الشركة عن القيام بما تتطلبه شروط التحكيم الواردة في المادة ١٨.

وإنه بناء على أحد الأسباب المبينة أعلاه يحق للشيخ أن ينهي هذه الاتفاقية وتصبح جميع ممتلكات الشركة ضمن إمارة الكويت ملكا للشيخ.

(ب) إنه في حالة ما إذا عجرت الشركة عن أن تعلن عما تم الاتفاق عليه في المادة الثالثة في خلال اثنتي عشرة (١٢) سنة تمر بعد التوقيع على هذه الاتفاقية فللشركة الحق باختيارها إما أن تدفع للشيخ أقل مبلغ سنوى كما هو متفق عليه في المادة الثالثة فقرة (ج) أو تتنازل عن جميع الحقوق التي تخولها لها هذه الاتفاقية.

المادة الثانية عشرة - (أ) يكون للشركة الحق في أي وقت شاءت بعد أن تكون قد حفرت إلى عمق ٤٠٠٠ قدم كما هو مرسوم في المادة الثانية بند (ب) فقرة (١) أو بعد مرور سنتين من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية مهما كان التاريخ الأخير أن تعطي الشيخ إعلانا بإبطال هذه الاتفاقية قبل سنة من الميعاد المرغوب إبطالها فيه، ولا تكون الشركة عند نهاية مدة هذا الإعلان مسؤولة عن دفع شيء إلا ما يستحق عليها للشيخ إلى حين تاريخ إيقاف العمل.

(ب) وإذا أوقفت الشركة العمل بهذه الاتفاقية بموجب المادة الثانية عشرة هذه فحينئذ.

(١) إذا حدث أن انفضت هذه المدة خلال ٣٥ سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية فإن جميع الأراضي الممنوحة من قبل الشيخ وأية اراضي أو بنايات تكون الشركة قد ابتاعتها وأية بيوت أو أبنية أنشأتها الشركة وغير ذلك من ممتلكات الشركة الغير المنقولة ضمن نطاق إمارة الكويت تسلم للشيخ دون مقابل. أما الآبار والحفائر التي ينبع منها النفط عند ميعاد انتهاء أجل هذه الاتفاقية فتسلم بحالة جيدة مناسبة وصالحة للعمل.

ولكن

(٢) إذا حصل هذا الانتهاء بعد مرور ٣٥ سنة من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية فإن جميع ممتلكات الشركة المنقولة والغير منقولة في إمارة الكويت تسلم للشيخ دون مقابل.

أما الآبار والحفائر التي ينبع منها النفط عند ميعاد انتهاء أجل هذه الاتفاقية فتسلم بحالة جيدة مناسبة وصالحة للعمل.

المادة الثالثة عشرة - عند انقضاء أجل هذه الاتفاقية في نهاية مدة ٧٥ سنة المتفق عليها بالمادة الأولى أو عند انتهاء أجل تمديد هذه الاتفاقية أو المدة المجددة فإن جميع ممتلكات الشركة المنقولة والغير منقولة في إمارة الكويت يجب أن تسلم دون مقابل للشيخ.

أما الآبار والحفائر التي ينبع منها النفط عند ميعاد انتهاء أجل هذه الاتفاقية فتسلم بحالة جيدة مناسبة وصالحة للعمل.

المادة الرابعة عشرة - يوافق الشيخ بموجب هذا على أنه يحق للشركة أن تنقل المطالب والمنافع التي تترتب على هذه الاتفاقية لأية شركة أخرى مسجلة ضمن الامبراطورية البريطانية.

المادة الخامسة عشرة - (أ) لايجوز أن يستبدل من منطوق هذه الاتفاقية على أن هنالك ما يقيد بأية طريقة حق الشيخ في منح شركات أخرى امتيازات أو تصاريح عن مواد أخرى غير النفط على أن لايلحق معاملات الشركة أو حقوقها أي ضرر من جراء ذلك.

إذا منح الشيخ في أي تاريخ بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية أي فريق آخر امتيازات أو تصاريح بمواد غير النفط فإن الشيخ يتعهد ان تتضمن مثل هذه الامتيازات بنودا يطلب بمقتضاها ممن يجوزونها أن يمنعوا عن تعطيل أو عرقلة أو التدخل بممتلكات الشركة أو أعمالها أو مصالحها.

إن المواد المدخرة في الأرض من المعادن غير النفط كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والبوتاس والكبريت والملح أو ما أشبه ذلك إذا اكتشفتها الشركة فانها تبلغ الشيخ أمرها ولا تعمل بها إلا بامتياز أو تصريح خاص من الشيخ.

(ب) ترفع الشركة راية الشيخ ضمن منطقة أراضي الكويت.

المادة السادسة عشرة - إن التقصير الصادر من الشركة عن القيام بأي شرط من شروط هذه الاتفاقية لا يعطي الشيخ حقا بمطالبة الشركة بشيء، أو يعد إخلالا بهذه الاتفاقية إذا كان هذا التقصير ناتجا عن قضاء وقدر وإذا تأخرت الشركة بسبب ناتج عن قضاء وقدر عن القيام بأحد شروط هذه الاتفاقية فإن مدة هذا التأخير تضاف إلى المدة المحددة بهذه الاتفاقية. وأينما تذكر في هذه الاتفاقية الكلمتان قضاء وقدرا ويكون المقصود بهما قدر سماوي أو حرب او عصيان أو قلاقل أو ثورة مدنية أو موجة مد أو زوبعة شديدة أو موجة مد شديدة أو طوفانا أو صاعقة أو انفجار أو حريق أو زلزلة أو غير ذلك من الأمور التي لاتستطيع الشركة أن تدفعها أو تتسلط عليها.

المادة السابعة عشرة - لايجوز للشيخ بتشريع عام أو خاص أو بوسائل إدارية أو بأية طريقة أخرى مهما كان نوعها أن يلغي هذه الاتفاقية إلا بما هو مسطور في المادة الحادية عشرة.

ولايجوز أن يحدث أي تبديل في شروط هذه الاتفاقية من قبل الشيخ أو الشركة إلا إذا وافق الشيخ والشركة معا أي أنهما راغبان حبا في مصلحة الفريقين أن يجريا بعض التعديل أو الحذف أو الإضافة إلى هذه الاتفاقية.

المادة الثامنة عشر: (أ) إذا حدث في أي وقت أثناء سريان هذه الاتفاقية أي خلاف أو نزاع ما بين الفريقين المتعاقدين حول تفسير أو تنفيذ أو شأن شيء آخر مذكور أو له علاقة بالحقوق والواجبات المترتبة على كل من الفريقين فإن هذا يجب إذا عجز الفريقان عن الاتفاق فيما بينهما أو بعد المفاوضة مع الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أو الممثل السياسي في الخليج العربي أن يعرض على حكمين يختار كل فريق واحدا منهما وفيصل يختاره الحكمان قبل السير في إجراءات التحكيم.

(ب) يجب أن يعين كل فريق حكمه في خلال ٦٠ يوما بعد تسلم طلب بذلك من الفريق الآخر وإذا تأخر عن ذلك فإن حكمه بناء على طلب الفريق الآخر يعين من قبل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي وإذا اختلف الحكمان على تعيين فيصل في خلال ستين يوما من اختيارهما أو تعيينهما فإن المقيم البريطاني في الخليج العربي يخول حق تعيين فيصل بناء على طلب الحكمين أو أي واحد منهما.

(ج) إن قرار الحكمين أو قرار الفيصل في حالة الخلاف في الرأي بين الحكمين يكون فاصلا ومحتما على الفريقين.

(د) إذا صدر قرار فإن للحكمين أو الفيصل الحق في تعيين مدة كافية للتأخير حتى يستطيع في خلالها الفريق الذي صدر القرار ضده أن ينصاع للقرار ولا يعد هذا الفريق مقصرا إلا إذا عجز هذا الفريق عن القيام بما يتطلبه منه القرار قبل نهاية المدة المحددة لذلك ليس إلا .

(هـ) يكون محل التحكيم حيث يتفق عليه الفريقان وإذا عجزا عن الاتفاق فيكون في لندن .

المادة التاسعة عشرة - يجب أن تدفع الشركة جميع الدفعات التي تستحق عليها للشيخ بموجب هذه الاتفاقية لحساب الشيخ في البنك العثماني الكائن في البصرة ويكون الوصل المأخوذ من البنك إبراء تاما لذمة الشركة عن تلك المدفوعات وللشيخ أن يختار من حين إلى آخر بنكا أو بنوكا أخرى للغاية المبينة في هذه المادة .

المادة العشرون - لتعيين قيمة الرسم الأميري الواجب دفعه تقيس الشركة حسب خير الأصول المتبعة عادة في مثل هذه الأحوال جميع النفط الذي يدفع عنه الرسم الأميري ويكون للشيخ بواسطة مندوبه المفوض منه رسميا الحق بمراقبة هذا القياس وفحص واختبار كل الآلات التي قد تستعمل لهذا القياس ، ويتخذ هذا المندوب جميع التدابير الضرورية والمتبعة عادة لمنع الحرائق أو حدوث حادثة أخرى ويقوم بجميع التجارب والاختبارات في المواعيد والحالات التي ينشأ عنها أقل ما يستطاع من عرقلة أعمال الشركة .

وإنه إذا وجد عند إجراء مثل هذه التجربة والاختبار أن في إحدى الآلات خللا ما فإن الشركة تتعهد بإصلاحها على نفقاتها الخاصة ضمن مدة معقولة وإذا اكتشف أي خطأ عند إجراء مثل هذه التجربة في أية آلة فإن مثل هذا الخطأ إذا وافق الشيخ بعد سماع إيضاحات الشركة يمكن اعتباره كأنه حصل منذ ثلاثة (٣) أشهر قبل اكتشاف الخلل أو منذ آخر تجربة أجريت إذا كان ذلك حصل في خلال مدة ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ آخر اختبار جرى وتعدل الرسوم الأميرية على هذا الأساس .

إذا وجدت الشركة من الضروري تغيير أو إصلاح أو استبدال أية مكنة مقايسة فانه يجب عليها أن تعلن الشيخ أو مندوبه عن ذلك في خلال مدة كافية يتمكن في أثنائها مندوب من قبل الشيخ أن يحضر خلال إجراء مثل هذا التغيير أو الإصلاح أو الاستبدال .

تحفظ الشركة بيانات تامة وصحيحة عن جميع المقاييس المبينة أعلاه ويكون لمندوب الشيخ المذكور الحق في أي وقت معقول شاء ذلك أن يطلع على هذه البيانات وله الحرية أيضا في أخذ مقتطفات منها . وتعتبر هذه المدونات سرية لدى الشيخ ومندوبه ما عدا الأرقام التي يطلب من الشيخ إعلانها بموجب دستور بلاده .

المادة الحادية والعشرون - إن هذه الإتفاقية قد كتبت بالإنكليزية وهي مترجمة إلى العربية فإذا حصل أي خلاف على معنى أو تفسير لأية مادة في هذه الاتفاقية يعمل بالنص الإنكليزي.

وإنه إقرارا بما تقدم وقع الفريقان المتعاقدان على هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المذورين أعلاه.

شيخ الكويت	عن شركة نفط الكويت المحدودة
شهد بذلك (توقيع)	شهد بذلك (توقيع)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الاتفاقية عقدت في الكويت في اليوم الثامن والعشرين من شهر يونيو سنة ألف وتسعمائة وثمان وأربعين شمسية الموافقة لليوم الثالث والعشرين من شهر شعبان سنة ألف وثلاثمائة وسبعة وستين هجرية ما بين صاحب السمو الشيخ السير أحمد الجابر الصباح كي. سي. اس. أي. كي. سي. أي. ائى. شيخ الكويت عملا بما له من السلطة كحاكم للكويت وبالأصالة عن نفسه وباسم وبالنيابة عن ورثته وخلفائه الذين بيدهم الآن أو سيستلمون بعدهم مقاليد الأمور وإدارة حكومة إمارة الكويت (المدعو فيما بعد «ب الشيخ») وبين الشركة المستقلة الأمريكية للنفط وهي شركة مسجلة في ولاية ديلاوار في الولايات المتحدة الأمريكية ومكتبها الرئيسي في مدينة ولمنككتون في ولاية ديلاوار وخلفائها المتفرعين أو «(المساعدين) لها ومن يقوم مقامها المدعوة فيما بعد (ب «الشركة»).

مادة ١

يمنح الشيخ بوجب هذه الاتفاقية للشركة ما لسموه من حقوق في المنطقة المحايدة حقا منحصرا فيها لتستكشف وتبحث عن أو تحفر الأرض لإنتاج واستغلال الغاز الطبيعي أو الأسفلت أو الاوزوكريت والنفط الخام ومستخرجاتها أو المواد التي من جنسها المشار إليها فيما يلي بكلمة (نفط) ضمن المنطقة المحايدة المعروفة بالمنطقة الكويتية السعودية العربية والمسماه بالمنطقة السعودية العربية - الكويتية بما في ذلك جميع الجزر والمياه الساحلية التابعة لتلك المنطقة المحايدة الكويتية - السعودية العربية والمسماه فيما يلي ب «المنطقة المحايدة» حقا منحصرا في امتلاك كل ما تستخرجه وتنتجه من النفط ضمن المنطقة المحايدة أو بيعه وتصديره أو إجراء أية معاملة أخرى أو تصريف بعض أو كل هذا النفط والحق بعمل كل ما تقتضيه مثل هذه الإجراءات إلا أن الشركة تتعهد ألا تقوم بعمل من هذه الأعمال ضمن المناطق التي أقيم عليها أو نذرت لإقامة الجوامع والأبنية المقدسة والمدافن أو أن تقوم بأي عمل ما عدا بيع النفط واسكان موظفيها ومستخدميها والأعمال الإدارية ضمن سور مدينة الكويت الحالي.

يستمر العمل بموجب هذه الاتفاقية مدة (٦٠) ستين سنة من تاريخ التوقيع عليها.

مادة ٢

(أ) «إنه في خلال تسعة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية تشرع الشركة في الاستكشاف الجيولوجي والجيوفيزيكي».

(ب) «تحفر الشركة الأرض لاستخراج النفط إلى الأعماق المبينة مجموعها الكلي وضمن المدد المذكورة فيما بعد في المحل أو المحلات التي تراها الشركة مناسبة».

(١) ٤٠٠٠ قدم قبل حلول ميعاد السنة الرابعة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

(٢) ١٦٠٠٠ قدم قبل حلول ميعاد السنة العاشرة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

(٣) ٤٠٠٠٠ قدم قبل حلول ميعاد السنة العشرين من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

(ج) على الشركة أن تقوم بأعمالها بطريقة فنية وتبعا للأصول العلمية المناسبة ويجب أن تتخذ جميع الاحتياطات المعقولة لمنع تسرب المياه إلى الطبقات المحتوية للنفط ويجب أن تسد جميع الحفر غير المنتجة التي حفرتها وأهملت بعد ذلك. وتقوم الشركة بإبلاغ الشيخ ومندوبه في الخارج بصفة عامة كل ما يجد عن سير ونتيجة أعمال الحفر التي تقوم بها ولكن مثل هذه المعلومات يجب أن تكون سرية.

مادة ٣

إنه مقابل الحقوق الممنوحة من الشيخ للشركة بموجب هذه الاتفاقية والمساعدة والحماية التي يتعهد الشيخ بكل الوسائل التي في وسعه أن يقدمها للشركة وأعمالها وعمالها وممتلكاتها تتعهد الشركة بأن تدفع للشيخ المبالغ الآتية والمنافع الأخرى.

(أ) تدفع الشركة يوم التوقيع على هذه الاتفاقية (٦٢٥٠٠٠) ستمائة وخمسة وعشرين ألف دولار أمريكي. وهذا المبلغ يدفع مقدما في مقابل الدفع السنوي الأصغر كما هو مذكور في الفقرة (ج) من هذه المادة.

(ب) في خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية تدفع الشركة للشيخ (٧٢٥٠٠٠٠) سبعة ملايين ومائتين وخمسين ألف دولار أمريكي.

وإن لم تدفع الشركة هذا المبلغ يعني (سبعة ملايين ومائتين وخمسين ألف) دولار أمريكي خلال المدة المذكورة فتصبح هذه الاتفاقية لاغية ولا يترتب على الشركة دفع أي تعويض أو جزاء من أي شكل كان ويخلو طرف الشركة من أية مسؤولية مذكورة في هذه الاتفاقية.

(ج) في كل موعد سنوي لتاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية تدفع الشركة للشيخ - إما عوائد قدرها (٥٠/ ٢) دولارين ونصف دولار عن كل طن انجليزي (٢٢٤٠) رطلا من النفط الخام الصافي المستخرج والمحرز بواسطة الشركة من المنطقة المحايدة المذكورة لمدة سنة على أن يدفع

المبلغ قبل ثلاثة أشهر من انتهاء السنة من تاريخ التوقيع . - أو (٦٢٥٠٠٠) ستمائة وخمسة وعشرين ألف دولار أمريكي . - أيا كان المبلغ أكبر .

(د) - إنه بناء على هذه - الاتفاقية ولتحديد الإنتاج الصحيح الذي بموجبه تحصل العوائد المشار إليها أعلاه - تم الاتفاق على أن - العوائد تدفع عن كل طن إنكليزي زنة (٢٢٤٠) رطلا من النفط الخام الصافي المستخرج والمحرز من قبل الشركة ضمن المنطقة المحايدة المذكورة أي بعد تنزيل الماء والرمل وغيرهما من المواد الغريبة وكذلك - الزيت المطلوب لأعمال الشركة العادية في منشآتها في أراضي الشيخ .

(هـ) - تدفع الشركة للشيخ - (١/٨ الثمن) من أصل ثمن الغاز المستخرج من المنطقة المحايدة المذكورة والمباع بعد خصم أجور تحميله ونقله من محل إنتاجه إلى نهاية محل التصدير .

(و) - تدفع الشركة للشيخ - (١٥) خمسة عشر بالمائة - من أصل مجموع أسهم الشركة التي ستتفرع من هذه (الشركة) للقيام بأعمال التنقيب والتحري عن النفط ومشتقاته في المنطقة المحايدة المذكورة بموجب شروط هذه الاتفاقية . وإن الأسهم التي يمتلكها الشيخ لا يترتب عليها أيةمسؤولية مادية لاقتنائها بل إنها تمثل ربحا صافيا قدره خمسة عشر بالمائة مجموع أسهم الشركة المتفرعة المذكورة .

(ز) في حالة ما إذا وصل الإنتاج من النفط (١٥) خمسة عشر ألف طن إنكليزي (٢٢٤٠) رطلا يوميا فتتعهد الشركة ببناء مصفاة حديثة ذات مقدرة لا تقل عن قيمة عشرة بالمائة من مجموع الخمسة عشر آلف طن من الإنتاج اليومي . وسوف يتفق فيما بين الشيخ والشركة على المكان المختار لإقامة هذه المصفاة .

إن المصفاة المذكورة آنفا ستكون ملكا لشركة فرع من الشركة وستقدم للشيخ خمسة عشر بالمائة (١٥٪) من مجموع أسهم الشركة المتفرعة هذه من الشركة . ولا يتحمل الشيخ أية مسؤولية لاقتنائها بل إنها تمثل ربحا صافيا قدره (١٥٪) خمسة عشر بالمائة من مجموع أسهم شركة التصفية المذكورة .

(ح) إن أية تعهدات مذكورة في هذه الاتفاقية لدفع أي مبلغ كان بالدولار الأمريكي يجب تسديدها حين استحقاق دفعها على قدر ما تساويه تلك المبالغ على أساس القيمة الرسمية للذهب بسعر مشتري حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لنفس تلك الكمية من الذهب ذو عيار صافي المتعامل به يوم الدفع على أن تكون المبالغ المنوه عنها كافية لتغطية مشتري نفس كمية الذهب بالسعر الرسمي لحكومة الولايات التحدة الأمريكية يوم التوقيع على هذه الاتفاقية .

والمهم من فحوى نصوص هذه الفقرة هو للاحتفاظ خاصة بقيمة الدولار للولايات المتحدة الأمريكية بالسعر الحالي «يوم التوقيع» طيلة مدة هذه الاتفاقية دون تغيير.

مادة ٤

- في كل موعد سنوي من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية الاتفاقية تقدم الشركة للشيخ بيانا بالنفط (إذا وجد) الذي يستحق عليه عوائد عن السنة التي تنتهي قبل حلول الميعاد المذكور بمدة ثلاثة (٣) أشهر وكشفا بقيمة العوئد (إذا استحق منها شيء) للشيخ عن تلك السنة وتقريرا عن أعمالها التي تقع ضمن نطاق هذه الاتفاقية في خلال هذه السنة ويكون للشيخ أو لمندوبيه الحق في مراجعة هذه البيانات والكشوفات التي (مع أي تقرير تقدم) يجب أن يعتبرها الشيخ سرية - ما عدا - الأرقام التي تستدعى شريعة البلاد عرضها للنشر.

مادة ٥

- (أ) إن تسهيلا لأعمال الشركة المبينة في هذه الاتفاقية في المنطقة المحايدة مع مراعاة موافقة الشيخ ومراعاة الحقوق النافذة لشركة نفط الكويت المحدودة وشركة ايسترن كولف أيل المحدودة الممنوحة سابقا - لكليهما في إمارة الكويت - فللشركة الحق دون ممانعة في أن تنشئ وتدير محطات لتوليد القوة ومعامل للتصفية وخطوط - الأنابيب وصهاريج التخزين وأن تمنح التسهيلات لايجاد مياه الشرب بما في ذلك حفر الآبار وإنشاء الخطوط التلغرافية والتلفزونية وكذلك اللاسلكية والطرق والسكك الحديدة والتراموايات والأبنية والمرافئ والمواني وما يتعلق بها من الأعمال والأرصفة ومحطات الزيت والفحم مع الإنارة التي تتطلبها الحالة وأية تسهيلات أو أعمال تعتبرها الشركة ضرورية ولمثل هذه المقاصد أن تستعمل دون أن تدفع شيئا للشيخ ما تحتاج اليه الشركة من الحجارة والرمال والجص والجبس والطين أو الماء الذي يمكن الحصول عليه وتحتاجه لأعمالها التي تدخل في هذه الاتفاقية ويشترط دائما أن أهالي المنطقة المحايدة وإمارة الكويت لا يمنعون من أخذ حاجاتهم التي تعودوا على أخذها من هذه الموارد وأن تصان موارد المياه للسكان المحليين والبدو الضاربين في تلك النواحى الذين يعتمدون عليها ولا تحول دون حصولهم على حاجتهم منها. - ويحق للشركة حسبما يتراءى لها بشرط مفاوضة الشيخ أن تختار لنفسها مركزا لمثل هذه الأعمال كما يحق لها أن تستعمل دون ممانعة برا وهواء وبحرا كل ما يكون ضروريا لها من وسائل النقل للقيام بأعمالها المبينة هنا على الوجه الأتم ولكن ليس في هذه المادة النقل للقيام بأعمالها المبينة هنا على الوجه الأتم ولكن ليس في هذه المادة (٥ ألف) ما يخول الشركة الحق في تصريف الحجارة والرمل والجص أو غير ذلك لشركة أخرى أو شخص ضمن أو خارج إمارة الكويت أو المنطقة المحايدة المذكورة.

(ب) - تقبل الشركة في الأحوال العادية وتنقل دون أن تتقاضي أجرا من محطاتها اللاسلكية أو التلغرافية رسائل الشيخ التي لا تتداخل بأعمال الشركة وفي أوقات تحرج أحوال البلاد يكون للشيخ الحق التام في أن يستعمل دون دفع أي شيء للمحطات اللاسلكية والتلغرافية والسكك الحديدية لمقاصد حكومية.

(ج) - يكون لسفن الشيخ الحق باستعمال المرافئ التي تستخدمها الشركة أو تنشئها بشرط أن لا يعيق مثل هذا الاستعمال بأية حالة الشركة أو يتداخل بأية طريقة مع سلامة أعمالها وتكون - الشركة الحكم الوحيد في مثل هذه - الأحوال أية أرصفة أو ملحقات تنشئها الشركة لاستعمالها الخاص.

وللشركة الحق في استعمال جميع المرافئ على طول ساحل المنطقة المحايدة المذكورة ويجوز لها أيضا استعمال المرافئ الكائنة على شواطئ الكويت بشرط موافقة الشيخ ومراعاة الحقوق النافذة لشركة نفط الكويت المحدودة وشركة ايسترن كولف المحدودة الممنوحة سابقة لكليهما من قبل الشيخ. ولكن لا يجوز لها أن تعيق أو تتدخل بشئون رعايا الشيخ أو حقهم باستمرار استعمال المرافئ والمراسى والأرصفة والأحواض الكائنة على شواطئ الكويت والمنطقة المحايدة المذكورة والتي يستعملونها الآن لمراكب القلوع وقوارب الصيد الخاصة بهم.

وعند استعمال الشركة لميناء الكويت أو موانئها ومرافئ المنطقة المحايدة فالشركة ملزمة باستخدام أصحاب المصالح الوطنية لهذا الأمر وشركة التحميل والتنزيل الكويتية ومثيلاتها كالمتعهدين إلى أقصى إمكانياتها مع مراعاة شكل العمل المطلوب والتسهيلات والخدمات المعروضة من تلك الشركات التي يهمها الأمر.

مادة ٦

- يحق للشيخ أن يعين عربيا يحسن الانجليزية ليكون ممثله الرسمي وهو يمثله في الكويت والمنطقة المحايدة المذكورة في الأمور المتعلقة بهذه الاتفاقية مع الشركة وخصوصا متى طلب عمال غير مدربين من بين رعايا الشيخ فانه يجب استشارة هذا المندوب فيما يختص بجميع العمال.

ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ولا تقل ماهية هذا المندوب عن تسعمائة (٩٠٠) دولار أمريكي شهريا. وتدفع الشركة هذه الماهية شهريا بالإضافة إلى جميع المصاريف المعقولة التي تصرف اثناء قيامه بتأدية وظيفته المذكورة في هذه الاتفاقية.

إن الممثل الأول بموجب هذه الفقرة هو المستر عبدالله الملا صالح أم. بي. ئي. من اهالي الكويت.

(ب) يحق للشيخ ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية في تعيين ممثل له خارجي يمثله في جميع الأمور المتعلقة بهذه الاتفاقية مع الشركة . ويكون لهذا الممثل الحق الكامل في الاطلاع على جميع بيانات هذه الشركة عن كميات النفط المستخرجة بما في ذلك الجداول اليومية لاجتماعات مجلس الإدارة ويكون له الحق بحضور مجلس الإدارة التي تبحث فيها مصالح الشيخ . ولا يقل راتب هذا الممثل عن مبلغ ألف وأربعمائة (١٤٠٠) دولار أمريكي شهريا تدفعها الشركة وليس الشيخ .

وتقوم الشركة بدفع جميع مصاريف ممثل الشيخ الخارجي وأجور تنقلاته بالإضافة إلى جميع المصاريف المعقولة التي تصرف أثناء قيامه بتأدية وظيفته هذه .

أن الممثل الخارجي الأول هو المستر هوبرت توماس كمب من سكان البيت الأبيض بيجس لين لندن نمرة ١٠ .

ج) أن راتب الممثل الخارجي المذكور يجب أن يدفع اليه بالعملة الأمريكية أو الاسترلينية أو الهندية . وكذلك الممثل الأول للشيخ في الكويت ويترك الأمر لاختيارهما كما يترك أمر الدفع في المحل الذي يختارانه .

د) إذا وقع أي خلاف في أثناء سريان هذه الاتفاقية على صحة حسابات الشركة - مختصا بمبلغ العوائد من الدفعات المستحقة الأداء للشيخ بموجب هذه الاتفاقية فيحق للشيخ أن يعين شركة محاسبين رسميين لفحص دفاتر الشركة نيابة عن الشيخ وأن يدفع الشيخ لهذه الشركة المحاسبة جميع ما تتكبده من المصاريف لهذه المهمة .

وعلى الشركة أن تسمح لشركة المحاسبة الرسمية المعينة من قبل الشيخ كل ما هو لازم لتسهيل عمل الفحص بدفاتر وسجلات الشركة وتقدم لهم جميع التسهيلات لكي يأتوا على الفحص النهائي فيما هو عائد للشيخ وأن الشيخ يحفظ جميع المعلومات التي يطلع عليها بهذه الواسطة سرا إلا ما كان منها متعلقا بالخلاف الواقع في المسألة التي جرى الخلاف عليها .

مادة ٧

أ) يكون للشركة الحق في أن تستورد الماء والنفط والوقود والماكينات والسيارات وسيارات النقل (اللوريات) والمهمات والآلات والخشب والأوعية والمصنوعات الحديدة ومواد البناء والأغذية والأدوية والمعدات الطبية والأدوات المكتبية والمفروشات البيتية وجميع المواد الأخرى

والمهمات والبضائع مهما كان نوعها التي تحتاج إليها الشركة وعمالها للقيام بأعمالها المبينة هنا ولكن لا يسمح بيع هذه الاشياء للآخرين.

وكذلك يحق للشركة أن تصدر نفطها والأدوات التي استوردتها قبلا معفية من الرسوم الجمركية أو رسوم التوريد والتصدير والضرائب أو غير ذلك من الرسوم ولكن يجب عليها دفع الرسوم عن جميع ما تستورده من البضائع الشخصية والملبوسات والبضائع التجارية العادية العمومية التي تستوردها الشركة لبيعها لمستخدميها لاستعمالهم الشخصي قياسا على ما تتقاضاه الحكومة من الرسوم العادية المفروضة في مثل ذلك الوقت في إمارة الكويت والمنطقة المحايدة المذكورة.

وأنه ما عدا ما ورد في المادة الثالثة وفي هذه المادة فإن الشركة وعملياتها وإيرادها وأرباحها وممتلكاتها بما في ذلك النفط تكون معفاة خلال مدة هذه الاتفاقية من جميع رسوم المرافئ الحالية أو المستقبلة ورسوم الوارد والصادر والعوائد والمكوس والمدفوعات مهما كان نوعها حكومية كانت أم محلية وعوائد المرور وأجرة الأراضي الممنوحة من أي نوع ومقابل ذلك تدفع الشركة للشيخ غير الدفعات المقررة في بند (٣) عند حلول ميعاد اليوم الذي تم فيه التوقيع على هذه الاتفاقية من كل سنة جديدة مبلغ سبعة سنتات ونصف أمريكية عن كل طن (٢٢٤٠) رطلا من النفط تستحق عليه رسوم العوائد.

ب) أن قيام الشركة بتوريد الاسلحة النارية وغيرها من الأسلحة ممنوع إلا بإذن كتابي من الشيخ.

ج) إذا باعت الشركة في الكويت أو في المنطقة المحايدة المذكورة أية أدوات أو بضائع سبق استيرادها إلى الكويت أو إلى المنطقة المحايدة المذكورة لحاجتها إليها في عملياتها المبينة في هذه الاتفاقية ولم يعد للشركة إليها حاجة فيجب على الشركة أن تدفع إلى الشيخ عن مثل هذه الأدوات أو البضائع المباعة ما يوازى رسم الوارد على معدل المتحصل عند البيع ويحسب رسم الوارد على قيمة الثمن المقبوض من المبيع.

د) أن موظفي الجمارك اللازمين للمرافئ التي تنشئها الشركة أو موظفي الكمرك الإضافيين اللذين يحتاج اليهم في أية مرافئ أخرى تستعملها الشركة يعينهم الشيخ بعد استشارة الشركة. . أما مرتباتهم التي لا يجوز أن تتجاوز مرتبات أمثالهم من الموظفين فتدفعها الشركة التي تقدم أيضا على حسابها الخاص أبنية مناسبة لايواء موظفي الجمارك في المرافئ التي تنشئها هي.

مادة ٨

أ) يحق للشركة أن تشترى بالسعر التجاري الوقود والماء والطعام وأدوات البناء والمنشآت وغير ذلك من المهمات مهما كان نوعها التي تلزمها للقيام بأعمالها المبينة في هذه الاتفاقية .

ب) تستخدم الشركة عمالا من رعايا الشيخ على قدر الإمكان لجميع الأعمال التي يصلحون لها تحت إشراف مستخدمي الشركة الخبيرين ولكنه إذا وجد أن الموجودين من العمال المحليين لا يصلحون أو لا يكفون لأعمال الشركة بحسب ما يتراءى لها فلها الحق بعد موافقة الشيخ وهذه الموافقة لا يجوز أن تؤخر لأسباب غير معقولة في جلب العمال وتعطى الأفضلية للعمال الذين يستقدمون من البلاد العربية المجاورة الذين يطيعون القوانين المحلية ويكون للشركة الحق أيضا في أن تأتي بالعمال الخبيرين والفنيين من الخارج أي مستخدم استخدمته الشركة ونشأ عن سوء تصرفه ما يخل بالأمن أو يقلق راحة الجمهور يجب أن ترفته الشركة من خدمتها إذا طلب الشيخ منها ذلك ويجب إخراجه من الكويت أو المنطقة المحايدة المذكورة أو من كليهما إن كان باستطاعة الشركة أن تفعل ذلك - وتدفع الشركة لمن تستخدمه من العمال أجورا مناسبة وهذه الأجور تقررها الشركة وتبينها عندما تستخدم العمال .

ج) تقدم الشركة مجانا الخدمة الطبية لعمالها في المنطقة المحايدة المذكورة ويكون للشيخ وعائلته الحق بهذه الخدمة وما هو ضروري من الأدوية مجانا . أن مثل هذه الخدمات الطبية الضرورية التي تقدمها الشركة تشتمل على بناء مستوصف عصرى يكفى لاستيعاب موظفي الشركة ومستخدميها الذين يحتاجون للعلاج .

وأن مثل هذا المستوصف يجب أن يدار تحت اشراف الشركة وان تختار له الشركة ذوى الكفاءة من الأطباء والمرضين ومساعدى الأطباء على قدر الحاجة لإدارة أعمال هذا المستوصف بطريقة تكفل الكمال في العمل وحسن السمعة .

وفي خلال أربعة سنوات بعد العثور على النفط تقوم الشركة ببناء مستوصف عصرى ومستشفى لمرض السل يحتوى على ثلاثين سريرا تخصص لمرضى هذا الداء أو ما شابهه من الأمراض الصدرية الأخرى .

وبعد مضى المدة المنوه عنها آنفا فالشركة تبدأ بتطبيق برنامج تعليمي الغرض منه تعليم عدد من رعايا الكويت والصرف عليهم من الشركة وإلحاقهم بالمعاهد العلمية والمدارس حسب اختيارهم تحت إرشاد الشيخ والشركة .

مادة ٩

يمنح الشيخ الشركة مجانا الحق التام باستعمال أو وضع اليد على أو الحقوق على سطح جميع الأراضى غير المحروثة التي تخص الشيخ وتحتاج إليها الشركة لأغراض تتعلق بأعمالها وبالأخص يكون للشركة الحق بعد استشارة الشيخ في اتخاذ منطقة أو مناطق من الأرض مما تختاره الشركة ضمن المنطقة المحايدة أو في الكويت ويكون لها الحق المطلق دون سواها على سطحها لتشيد عليها مبانى لتصفية الزيت وتخزينه أو للتسهيلات في النقل برا وبحرا أو غير ذلك من الأعمال الأخرى التي تتطلبها أعمال الشركة وتخول الشركة بعد مصادقة الشيخ في مشترى أو تأجير أية أراضي أو بيوت أو مبانى لهذه الأغراض بشروط يتفق عليها مع أصحابها ولكن مثل هذه البيوع أو الايجارات لا يجوز أن تزيد قيمة الصفقات فيها عما هو متعارف في الجهات التي تعقد فيها.

أ) ولا تتملك الشركة إلا الأرض والمنازل والمبانى التي تكون ضرورية لأعمالها بموجب شروط هذه الاتفاقية. وتتكفل الشركة بإبلاغ الشيخ من وقت إلى آخر عن الأرض والمنازل التي تحتاج إليها لأجل القيام بأعمالها والأرض والمبانى والمنازل التي تتملكها الشركة من الشيخ ثم تجد أن لا حاجة لها إليها لأعمالها تردها إلى الشيخ دون مقابل.

ب) للشيخ الحق أن يحتفظ لنفسه بمنح الأجازة بمشورة الشركة لشركة أو شركات أخرى من الشركات التي تستغل الأراضي النفطية ضمن الأراضي المجاورة لحدود المنطقة المحايدة أن تمد خطوط الأنابيب وأن يسمح لها بحق العبور الضروري وأن تشيد الأبنية والآلات اللازمة في ضمن المنطقة المحايدة لأجل هكذا نقل «للمرور» النفط الخام من فوق بصورة اجتيازية من داخل أراضي المنطقة المحايدة إلى موقع مناسب ضمن إمارة الكويت أو المنطقة المحايدة الموافق لتحميل النفط الخام المذكور.

مادة ١٠

يمنح الشيخ الشركة ومستخدميها وممتلكاتها كافة وسائل الحماية التي في وسعه من السرقات ومن قطاع الطرق والتعدى وتعمد الضرر والتدمير وتستطيع الشركة بعد استشارة الشيخ أن تعين وتدفع أجور خفراء موثوق بهم ويجب أن يكونوا دائما من رعايا الشيخ. - الا إذا كان الشيخ يسمح بغير ذلك ليساعدوا على حراسة ممتلكات الشركة ومستخدميها ويكون للشركة الحق في إنشاء أبنية لائقة بمالها الخاص لايواء هؤلاء الخفراء في الأماكن التي تقررها الشركة.

مادة ١١

قبلما تنتهى المدة المبينة بالمادة الأولى من هذه الاتفاقية إما بتسليم الأعمال كما هو مقرر في الفقرة (ب) من هذه المادة أو في المادة (الثانية عشرة) أو في إحدى الحالات الثلاث.

أ) إذا عجزت الشركة عن القيام ما هو مفروض عليها بموجب المادة (٢) الثانية من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالاستكشاف الجيولوجي والجيولوفيزيكي والحفر.

ب) إذا عجزت الشركة في خلال (٦) ستة أشهر بعد انتهاء ميعاد أية سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية عن أن تؤدى للشيخ أية دفعات تستحق عليها بموجب المادة (٣).

ج) إذا قصرت الشركة عن القيام بما تتطلبه شروط التحكيم الواردة في المادة (١٨) الثامنة عشرة.

وأنه بناء على أحد الأسباب المبينة أعلاه يحق للشيخ أن ينهى هذه الاتفاقية وتصبح جميع ممتلكات الشركة ضمن إمارة الكويت والمنطقة المحايدة المذكورة ملكا للشيخ.

مادة ١٢

أ) يكون للشركة الحق في أي وقت شاءت بعد أن تكون قد حفرت إلى عمق أربعة آلاف قدم (٤٠٠٠) كما هو مرسوم في المادة ٢ الثانية البند (ب) فقرة (أ) أو بعد مرور سنتين من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية مهما كان التاريخ الأخير أن تعطى الشيخ أعلاما بانهاء هذه الاتفاقية قبل سنة من الميعاد المرغوب إنهائها فيه ولا تكون الشركة عند نهاية مدة هذا الإعلان مسئولة عن دفع شيء إلا ما يستحق عليها للشيخ إلى حين تاريخ الإنهاء.

ب) إذا أنهت الشركة هذه الاتفاقية حسب منطوق المادة (١٢) الثانية عشرة هذه - فحينئذ. -

أ) إذا وقع هذا الإنهاء خلال (٣٥) خمس وثلاثين سنة من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية فإن جميع الأراضي الممنوحة من قبل الشيخ وأية أراضي أو بنايات تكون الشركة قد ابتاعتها وأية بيوت أو أبنية أنشأتها الشركة وغير ذلك من ممتلكات الشركة غير المنقولة ضمن نطاق إمارة الكويت أو المنطقة المحايدة المذكورة تسلم للشيخ دون مقابل.

أما الآبار والحفائر التي يتبع منها النفط عند ميعاد انتهاء أجل هذه الاتفاقية فتسلم بحالة جيدة مناسبة وصالحة للعمل. - ولكن -

ب) إذا وقع مثل هذا الإنهاء بعد مرور (٣٥) خمس وثلاثين سنة من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية فإن جميع ممتلكات الشركة المنقولة وغير المنقولة في إمارة الكويت والمنطقة المحايدة المذكورة تسلم للشيخ دون مقابل.

أما الآبار والحفائر التي ينبع منها النفط عند ميعاد انتهاء أجل هذه الاتفاقية فتسلم بحالة جيدة مناسبة وصالحة للعمل.

مادة ١٣

عند انقضاء أجل هذه الاتفاقية في نهاية مدة (٦٠) الستين سنة المتفق عليها بالمادة الأولى أو عند انتهاء أجل تمديد هذه الاتفاقية أو المدة المجددة فإن جميع ممتلكات الشركة المنقولة وغير المنقولة في إمارة الكويت والمنطقة المحايدة المذكورة يجب أن تسلم للشيخ دون مقابل. أما الآبار والحفائر التي ينبع منها النفط عند ميعاد انتهاء أجل هذه الاتفاقية فتسلم بحالة جيدة مناسبة وصالحة للعمل.

مادة ١٤

في حالة ما إذا رغبت الشركة بيع أو تحويل حق من حقوقها أو جميع حقوقها أو مصالحها المنبثقة من هذه الاتفاقية فعليها الحصول أولا على تصريح كتابي رسمي من الشيخ ومن المتفق عليه بين الشيخ والشركة بأنها لا يمكنها إجراء هذا التحويل أو التحويلات إلا إلى المشترين المسجلين إما في الولايات المتحدة الأمريكية أو الإمبراطورية البريطانية.

مادة ١٥

أ) لا يجوز أن يستدل من منطوق هذه الاتفاقية على أن هنالك ما يقيد بأية طريقة حق الشيخ في منح شركات أخرى امتيازات أو تصاريح عن مواد أخرى غير النفط على أن لا يلحق معاملات الشركة أو حقوقها أي ضرر من جراء ذلك.

إذا منح الشيخ في أي تاريخ بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية أي فريق آخر امتيازات أو تصاريح لمواد غير النفط فإن الشيخ يتعهد أن تتضمن مثل هذه الامتيازات بنودا يطلب بمقتضاها ممن يحوزونها أن يمنعوا عن تعطيل أو عرقلة أو التدخل بممتلكات الشركة أو أعمالها أو مصالحها.

إن المواد المدخرة في الأرض من المعادن غير النفط كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والبوتاس والكبريت والملح أو ما أشبه ذلك إذا اكتشفتها الشركة فانها تبلغ الشيخ أمرها ولا تعمل

بها إلا بامتياز أو تصريح خاص من الشيخ .

ب) ترفع الشركة راية الشيخ ضمن أراضي الكويت وضمن المنطقة المحايدة المذكورة .

مادة ١٦

إن التقصير الصادر من الشركة عن القيام بأي شرط من شروط هذه الاتفاقية لا يعطي الشيخ حقا بمطالبة الشركة بشيء أو يعد إخلالا بهذه الاتفاقية إذا كان هذا التقصير ناتجا عن قضاء وقدر وإذا تأخرت الشركة بسبب ناتج عن قضاء وقدر عن القيام بأحد شروط هذه الاتفاقية فإن مدة هذا التأخير تضاف إلى المدة المحددة بهذه الاتفاقية أينما تذكر في هذه الاتفاقية الكلمتان قضاء وقدر يكون المقصود بهما قدر سماوى أو حرب أو عصيان أو قلاقل أو ثورة مدنية أو مد أو زوبعة شديدة أو موجة مد شديدة أو طغيان أو صاعقة أو انفجار أو حريق أو زلزلة أو غير ذلك من الأمور التي لا تستطيع الشركة أن ترفعها أو تتسلط عليها .

مادة ١٧

لا يجوز للشيخ بتشريع عام أو خاص أو بوسائل إدارية أو بأية طريقة أخرى مهما كان نوعها أن يلغى هذه الاتفاقية إلا بما هو مسطور في المادة (١١) الحادية عشرة .

لايجوز أن يحدث أي تبديل في شروط هذه الاتفاقية من قبل الشيخ أو الشركة إلا إذا وافق الشيخ والشركة معا أنهما راغبان حبا في مصلحة الفريقين أن يجريا بعض التعديل أو الحذف أو الإضافة إلى هذه الاتفاقية .

مادة ١٨

أ) إذا حدث في أي وقت في أثناء سريان هذه الاتفاقية أي خلاف أو نزاع ما بين الفريقين المتعاقدين حول تفسيره أو تنفيذه أو شأن أو شيء آخر مذكور فيه أو له علاقة به أو بالحقوق والواجبات المترتبة على كل من الفريقين فإن هذا يجب إذا عجز الفريقان عن الاتفاق فيما بينهما أن يعرضا على حكمين يختار كل فريق واحدا منهما وفيصل يختاره الحكمان قبل السير في إجراءات التحكيم .

ب) يجب أن يعين كل فريق حكمه في خلال ستين يوما (٦٠) بعد استلام طلب بذلك من الفريق الآخر وإذا تأخر عن ذلك فإن حكمه بناء على طلب الآخر يعين من قبل الوكيل السياسي البريطاني في الخليج العربي وإذا اختلف الحكمان على تعيين فيصل في خلال ستين يوما من

اختيارهما أو تعيينهما فإن المقيم البريطاني في الخليج العربي يخول حق تعيين فيصل بناء على طلب الحكمين أو أي واحد منهما.

ج) أن قرار الحكمين أو قرار الفيصل في حالة الخلاف في الرأى بين الحكمين يكون فاصلا ومحتما على الفريقين.

د) إذا صدر قرار فإن للحكمين أو الفيصل الحق في تعيين مدة كافية للتأخير حتى يستطيع في خلالها الفريق الذي صدر القرار ضده أن ينصاع للقرار ولا يعد هذا الفريق مقصرا إلا إذا عجز هذا الفريق عن القيام بما يتطلبه منه القرار قبل نهاية المدة المحددة لذلك ليس إلا.

هـ) يكون محل التحكيم حيث يتفق عليه الفريقان وإذا عجزا عن الاتفاق فيكون في لندن.

مادة ١٩

يجب أن تدفع الشركة جميع الدفعات التي تستحق عليها للشيخ بموجب هذه الاتفاقية لحساب الشيخ في البنك أو البنوك التي يختارها الشيخ ويعلن الشركة باسم أو أسماء تلك البنوك كتابة ويكون الوصل المأخوذ من البنك إبراء تاما لذمة الشركة عن تلك المدفوعات. ولايختار الشيخ بنكا لا يكون له علاقة مصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية أو في انكلترا.

مادة ٢٠

لتعيين قيمة العوائد الواجب دفعها تقيس الشركة حسب خير الأصول المتبعة عادة في مثل هذه الأحوال جميع كميات النفط التي تستوفى عليها العوائد ويكون للشيخ بواسطة مندوبه المفوض منه رسميا الحق بمراقبة هذه الأقيسة وفحص واختيار كل الآلات التي قد تستعمل لهذا الغرض.

ويتخذ هذا المندوب جميع التدابير الضرورية والمتبعة عادة لمنع الحرائق أو حدوث حادثة أخرى ويقوم بجميع التجارب والاختبارات في المواعيد والحالات التي ينشأ عنها أقل ما يستطاع من عرقلة أعمال الشركة.

وأنه إذا وجد عند إجراء مثل هذه التجربة والاختبار أن في إحدى الآلات خللا ما فإن الشركة تتعهد بإصلاحها على نفقاتها الخاصة ضمن مدة معقولة وإذا اكتشف أي خطأ عند إجراء مثل هذه التجربة في أية آلة فإن مثل هذا الخطأ إذا وافق الشيخ بعد سماع إيضاحات الشركة يمكن اعتباره كأنه حصل منذ ثلاثة أشهر قبل اكتشاف الخلل أو منذ آخر تجربة أجريت إذا كان ذلك

حصل في خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ آخر اختبار جرى وتعدل العوائد على هذا الأساس.

إذا وجدت الشركة من الضروري تغيير أو إصلاح أو استبدال أية مكينة مقايسة فإنه يجب عليها أن تعلن الشيخ أو مندوبه عن ذلك في خلال مدة كافية يتمكن في أثنائها مندوب من قبل الشيخ أن يحضر في خلال إجراء هذا التغيير أو الإصلاح أو الاستبدال.

يجب على الشركة أن تحفظ بيانات تامة وصحيحة عن جميع المقايسات المبينة أعلاه ويكون لمندوب الشيخ المذكور الحق في أي وقت معقول شاء ذلك أن يطلع على هذه البيانات وله الحرية أيضا في أخذ مقتطفات منها وتعتبر هذه المدونات سرية لدى الشيخ ومندوبيه ما عدا الأرقام التي يطلب من الشيخ إعلانها بموجب دستور البلاد.

مادة ٢١

أن الحقوق الممنوحة للشركة بهذا الاتفاق وما له من علاقة بإمارة الكويت يجب أن لا يخول الشركة الحق في أن تعرقل أو تعطل أو تعيق الأعمال الخاصة بممتلكات شركة نفط الكويت ومصالحها وشركة ايسترن كولف أويل المحدودة أو كليهما الممنوحة لهما بموجب اتفاقية كل منهما مع الشيخ.

مادة ٢٢

أن هذه الاتفاقية قد كتبت باللغة الانكليزية وهي مترجمة إلى اللغة العربية فإذا حصل أي خلاف على معنى أو تفسير لأية مادة في هذه الاتفاقية فيعمل بما جاء في النص الإنكليزي.

وأنه اقرارا بما تقدم وقع الفريقان المتعاقدان على هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المذكورين أعلاه. . -

شيخ الكويت

عن الشركة الأمريكية المستقلة للنفط

نائب الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الاتفاقية عقدت في الكويت في اليوم ٢٢ من شهر سبتمبر سنة ألف وتسعمائة وتسع وأربعون [وأربعين] شمسية الموافق اليوم ٣٠ من شهر ذي القعدة سنة ألف وثلاث مائة وثمان وستون [وستين] هجرية، ما بين صاحب السمو الشيخ السير أحمد الجابر الصباح كي . سي . اس . أى . كي . سي . اي . ائى . شيخ الكويت عملا بما له من السلطة كحاكم لإمارة الكويت بالإصالة عن نفسه وباسم وبالنيابة عن ورثته وخلفائه الذين بيدهم الآن أو يستلمون بيدهم الأمور وإدارة حكومة إمارة الكويت (المدعو فيما بعد «الشيخ») وبين الشركة الأمريكية المستقلة للنفط، وهي شركة مسجلة في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية ومكتبها الرئيسي في مدينة سان فرنسيسكو في ولاية كاليفورنيا - والشركات المتفرعة منها وخلفائها ومن يقوم مقامها المدعوة فيما بعد «الشركة».

مادة ١

يمنح الشيخ بموجب هذه الاتفاقية للشركة حقا منحصرا لتستكشف وتبحث أو تحفر الأرض لإنتاج واستغلال الغاز الطبيعي أو الأسفلت أو الأوزوكريت والنفط الخام ومستخرجاتها أو المواد التي من جنسها المشار إليها فيما بعد بكلمة «النفط» ضمن مناطق الجُزر المسماه والمعروفة باسم «كبر» و «قاروه» و «أم المرادم» بما في ذلك المياه الإقليمية المتعلقة بكل واحدة منها المشار إليها فيما بعد بكلمة «المنطقة الموضحة» حقا منحصرا في امتلاك جميع النفط المستخرج والمحرز من قبل الشركة ضمن المنطقة الموضحة وحقا لتكريره ونقله وبيعه للاستغلال في إمارة الكويت بما في ذلك المنطقة الموضحة أو لتصديره إلى الخارج للتعامل به بطريق آخر أو لبيع جزء منه أو كله، وحقا بإجراء كل عمل لازم لهذا الغرض.

ومن المفهوم والمتفق عليه بأن حد المياه الإقليمية المنوه عنه في هذه الاتفاقية هو ثلاثة أميال بحرية تحسب من نقطة انحصار [انحسار] الماء عن الجُزر وقت الجزر.

إن عمليات الشركة في المنطقة الموضحة يجب أن تتمشى طبقا للأصول البحرية المتبعة وإن الصلاحيات المعطاة لها بممارسة أعمالها يجب أن تتمشى إلى أقل حد ممكن في التدخل بحرية الملاحة وصيد الأسماك وصيد اللؤلؤ كما أن أعمال الشركة يجب أن تتمشى طبقا لجميع الالتزامات التي تتطلبها سلطات الملاحة للسفن البحرية والجوية.

تمنح الشركة في إمارة الكويت وذلك بمباشرة أعمالها في المنطقة الموضحة ما يأتى : -

تمنح الشركة حق بيع النفط وإسكان موظفيها ومستخدميها وإدارة أعمالها ضمن إمارة الكويت على أن تتعهد بأن لاتقوم بأي عمل من هذه الأعمال ضمن المناطق التي أقيم عليها أو نُذر بإقامة الجوامع والأبنية المقدسة والمدافن ، أو أن تقوم بأي عمل من هذه الأعمال إلا ما ذكر سابقاً .

ومن المفهوم والمتفق عليه بأن هذه الاتفاقية عرضة لأن يسرى عليها مفعول أي حق من الحقوق المنصوص عليها في أي من الاتفاقيات السابقة السارية المفعول وما قد يترتب عليها ضمن أحكام تلك الاتفاقيات .

إن مدة هذه الاتفاقية هي (٦٠) ستون سنة شمسية من تاريخ التوقيع عليها .

مادة ٢

أ) إنه في خلال تسعة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية تشرع الشركة في الاستكشاف الجيولوجي والجيوفيزيكي .

ب) تحفر الشركة الأرض لاستخراج النفط من الأعماق المبينة مجموعها الكلي وضمن المدد المذكورة فيما بعد كما تنص المادة الأولى في الموضع أو المواضع المناسبة [التي] تراها الشركة .

١) ٤٠٠٠ قدم قبل حلول ميعاد السنة الثالثة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

٢) ١٦٠٠٠ قدم قبل حلول ميعاد السنة الخامسة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

٣) ٤٠٠٠٠ قدم قبل حلول ميعاد السنة العاشرة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

وبعد اكتشاف النفط بكميات تجارية ووفقا لشروط المادة الثانية (ب) من هذه الاتفاقية تقوم الشركة باستخراج النفط من المنطقة الموضحة بأكبر كمية مستطاعة وأقل مدة ممكنة كما تقوم بتقديم الأدلة لإقناع الشيخ بذلك .

على الشركة أن تقوم بأعمالها بطريقة فنية وتبعا للأصول العلمية المناسبة . ويجب أن تتخذ جميع الاحتياطات المعقولة لمنع تسرب المياه إلى الطبقات المحتوية للنفط ، ويجب أن تسد جميع الحفر غير المنتجة التي حفرتها وأهملت بعد ذلك . وتقوم الشركة بإبلاغ الشيخ ومندوبه في لندن بصفة عامة كل ما يجد عن سير ونتيجة أعمال الحفر التي تقوم بها . ولكن مثل هذه المعلومات يجب أن تكون سرية .

مادة ٣

إنه مقابل الحقوق الممنوحة من الشيخ للشركة بموجب هذه الاتفاقية المساعدة والحماية التي يتعهد الشيخ بكل الوسائل التي في وسعه أن يقدمها للشركة وأعمالها وممتلكاتها - تتعهد الشركة في أن تدفع للشيخ المبالغ الآتية والمنافع الأخرى.

أ) ١ - في كل موعد سنوي من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية وشرط أن يكتشف النفط بكميات تجارية - تدفع الشركة عوائد قدرها (٢,٥) دولارين ونصف أمريكي عن كل طن إنكليزي زنة (٢٢٤٠ رطلا) من النفط المستخرج والمحرز بواسطة الشركة وذلك قبل حلول ميعاد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بثلاثة أشهر.

٢ - في كل موعد سنوي من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية بالمنطقة الموضحة تدفع الشركة إما عوائد كما هو مبين بالفقرة (٣) (أ) أعلاه، أو مبلغ (٢٥٠٠٠٠) مائتين وخمسون ألف دولار - أي المبلغين كان أكبر.

٣- بعد مرور سنة من تاريخ اكتشاف النفط بكميات تجارية، أو بعد مرور خمس سنوات على تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية - أي الميعادين كان المتأخر - وبعد حلول الميعاد السنوي الذي يتبع تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية، تدفع الشركة مبلغ خمسين ألف دولار أمريكي.

تعتبر كميات النفط المستخرجة من المنطقة الموضحة كميات تجارية إذا ما وجد النفط وبلغ مجموع إنتاج بئر واحدة أو عدة آبار بعد إكمال حفرها وتجربتها (٢٠٠٠) طن ألفين [ألفى] طن يوميا لمدة ثلاثين يوما على التتابع.

ولغرض توضيح معانى هذه الاتفاقية الذي بموجبها تحصل العوائد المشار اليها أعلاه - كلمة اتفاق على أن العوائد تدفع عن كل طن انكليزي زنة (٢٢٤٠ رطلا) من النفط الخام الصافي المستخرج والمحرز من قبل الشركة ضمن المنطقة الموضحة بعد خصم الماء والرمل وغيرها من المواد الغريبة وكذلك كميات النفط المطلوبة لأعمال الشركة العادية في منشآتها في المنطقة الموضحة.

(ب) تدفع الشركة للشيخ (١/٨) الثمن من أصل ثمن الغاز الطبيعي ومستخرجاته وما ينتج منه المستخرج من المنطقة الموضحة من قبل الشركة والمباع بعد خصم أجور تحميله ونقله من محل انتاجه إلى نهاية محل التصدير أو إلى نقطة الاستهلاك.

جـ) تدفع الشركة للشيخ (١٥) بالمائة، خمسة عشرة في المائة من أصل مجموع أسهم الشركة التي ستتفرع من هذه الشركة للقيام في أعمال التنقيب والتحرى عن النفط ومشتقاته في المنطقة

الموضحة بموجب هذه الاتفاقية . وأن الأسهم التي يمتلكها الشيخ لا يترتب على ملكيتها أية مسؤولية مادية بل إنها تمثل ربحا صافيا قدره خمسة عشرة بالمائة من مجموع أسهم الشركة المتفرعة المذكورة .

د) إن أية تعهدات مذكورة في هذه الاتفاقية لدفع أي مبلغ كان بالدولار الأمريكي يجب تسديدها حين استحقاق دفعها على قدر ماتساويه تلك المبالغ على أساس القيمة الرسمية للذهب بسعر مشترى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لنفس تلك الكمية من الذهب ذو العيار الصافي المتعامل به يوم الدفع على أن تكون المبالغ المنوه عنها كافية لتغطية مشترى نفس كمية الذهب بالسعر الرسمي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية يوم التوقيع على هذه الاتفاقية . والمهم من إيراد نصوص هذه الفقرة هو للاحتفاظ خاصة بقيمة الدولار الأمريكي للولايات المتحدة الأمريكية بالسعر الحالي ليوم التوقيع طيلة مدة هذه الاتفاقية دون تغيير .

هـ) لا يحق للشركة استرداد أي من المبالغ التي تدفعها للشيخ بأي حال من الأحوال إلا ما كان قد دفع منها خطأ في الحساب .

مادة ٤

في كل موعد سنوي من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية تقدم الشركة للشيخ بيانا بالنفط (إذا وجد) الذي تستحق عليه عوائد عن السنة التي تنتهي قبل حلول الميعاد المذكور بمدة ثلاثة أشهر ، وكشفا بقيمة العوائد (إذا استحق منها شيء) للشيخ عن تلك السنة وتقريرا عن أعمالها التي تقع ضمن نطاق هذه الاتفاقية في خلال تلك السنة . ويكون للشيخ أو لمندوبه الحق في مراجعة هذه البيانات والكشوفات التي (مع أي تقرير يقدم) يجب أن يعتبرها الشيخ سرية - ما عدا - الأرقام التي تستدعى شريعة البلاد عرضها للنشر .

مادة ٥

١ - إنه تسهيلا لأعمال الشركة المبينة في هذه الاتفاقية في المنطقة الموضحة وعلى أساس أنها عرضة للتحفظات الواردة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية ومع مراعاة موافقة الشيخ ومراعاة الحقوق النافذة لشركة نفط الكويت المحدودة أو التي للشركة الأمريكية المستقلة للنفط المؤسسة بولاية دي لاوار - في الكويت أو لكليهما يحق للشركة دون ممانعة أن تنشيء وتدير محطات لتوليد القوى الكهربائية ومعامل التصفية وخطوط الأنابيب وصهاريج التخزين وأرصفة البحرية ، وأن تمنح التسهيلات لايجاد مياه الشرب بما في ذلك حفر الآبار وإنشاء الخطوط التلغرافية والتلفونية والخطوط اللاسلكية والطرق وخطوط سكك الحديد والترامو ايات والأبنية والمرافق

والموانى وألسنة الأرصفة وأنابيب تحت سطح الماء بما في ذلك الأنابيب المتصلة من وإلى الأنابيب الرئيسية في إمارة الكويت أو في المنطقة المحايدة الكويتية السعودية وجميع المضخات الضرورية ومحطات الضخ ووسائل التجمع والتوزيع ومحطات الفحم والنقل والنفط مع الإنارة التي تتطلبها الحالة وأية تسجيلات أو أعمال تعتبرها الشركة ضرورية لمثل هذه المقاصد أن تستعمل دون أن تدفع شيئا للشيخ [ما] تحتاج إليه الشركة من الحجارة والرمل والجص والطين والماء الذي يمكن الحصول عليه وتحتاج إليه في أعمالها التي تدخل في هذه الاتفاقية، ويشترط دائما أن الأهالي لا يمنعون من أخذ حاجاتهم التي تعودوا على أخذها من هذه المواد وأن تصان موارد المياه للسكان المحليين والبدو وجميع هذه الأمور أن تنال موافقة الشيخ. وللشركة الحق في أن تستعمل (دون عائق) جميع وسائل النقل البرى والجوى وبواسطة الأنابيب ومواصلات المياه أو العمليات التي تراها الشركة ضرورية لغرض تنفيذ تعهداتها كما ينبغي بموجب هذه الاتفاقية.

ولكن ليس في هذه المادة الخامسة (أ) ما يخول الشركة الحق في تصريف الحجارة والرمل والجص والطين أو الماء بطريق البيع أو التصدير أو غير ذلك إلى شركة أو شخص آخر ضمن أو خارج إمارة الكويت.

ب) تقبل الشركة في الأحوال العادية وتنقل دون أن تتقاضي أجرا على ذلك محطاتها اللاسلكية أو التلغرافية رسائل الشيخ التي لاتتداخل في أعمال الشركة كما يحق للشيخ في أوقات تحرج الأحوال في البلاد أن يستعمل دون أن يدفع للشركة أي شيء محطاتها اللاسلكية والسلكية والسكك الحديدية وغيرها لمقاصد حكومية.

جـ) يكون لسفن الشيخ الحق باستعمال المرافئ التي تستخدمها الشركة أو تنشئها بشرط أن لا يعيق مثل هذا الاستعمال بأي حال الشركة أو أن يتداخل بأية طريقة مع سلامة أعمالها، وتكون الشركة الحكم الوحيد في مثل هذه الأحوال. إن أية منشآت أو أرصفة تقوم بإنشائها الشركة يجب أن تكون لاستعمالها الخاص.

ولغرض إتمام أعمال الشركة فلها الحق باستعمال ما يأتي:

١- المرافئ في المنطقة الموضحة.

٢- المرافئ الممتدة على طول ساحل المنطقة المحايدة الكويتية السعودية بشرط موافقة الشيخ ومراعاة حقوقه وملكيته ومصالحه فيها ومراعاة ما سبق من حقوق ما تزال سارية المفعول.

٣- المرافئ الممتدة على طول ساحل الكويت بشرط موافقة الشيخ ومراعاة ما سبق من

حقوق ما تزال سارية المفعول وعلى الأخص الحقوق الممنوحة من الشيخ إلى شركة نفط الكويت المحدودة والحقوق الممنوحة من الشيخ للشركة الأمريكية المستقلة للنفط المؤسسة في دي لاوار أو لكليهما.

وعلى الشركة أن لاتتدخل أو أن تعرقل أعمال رعايا الشيخ أو حقوقه لدوام استعمالهم لتلك المرافئ والمراسى والموانئ والأرصفة التي يستعملونها في الوقت الحاضر لايواء سفنهم وقوارب صيدهم.

وعند استعمال الشركة لميناء إمارة الكويت أو موانئ برها الأصلى ومرافئ المنطقة المحايدة الكويتية السعودية المذكورة ومرافئ المنطقة الموضحة، فالشركة ملزمة باستخدام أصحاب المصالح الوطنية لمثل هذا الأمر وشركة التحميل والتنزيل الكويتية ومثيلاتها كالمتعهدين إلى أقصى إمكانياتها مع مراعاة نوع العمل المطلوب والتسهيلات والخدمات المعروضة من تلك الشركات التي يهمها الأمر.

مادة ٦

أ) يحق للشيخ ابتداء من يوم التوقيع على هذه الاتفاقية أن يعين شخصا عربيا يتقن اللغة الإنكليزية ليكون ممثله الرسمى في إمارة الكويت والمنطقة الموضحة للأمور المتعلقة بهذه الاتفاقية مع الشركة وعلى الأخص حينما يطلب جميع عمال غير مدربين من بين رعايا الشيخ فإنه يجب استشارة هذا المندوب فيما يختص بجميع هؤلاء العمال. ولاتقل ماهية هذا الممثل عن ٢٢٥ دولارا أمريكيا شهريا بالإضافة إلى جميع المصاريف المعقولة التي يحتاج اليها أثناء قيامه بتأدية وظيفته المذكورة وفق هذه الاتفاقية.

والممثل الأول بموجب هذه الفقرة هو عبدالله ملا صالح م. ب. آي. من الكويت.

ب) يحق للشيخ ابتداء من يوم التوقيع على هذه الاتفاقية أن يعين له ممثلا في لندن ليشرف على مصالح الشيخ المرتبطة بهذه الاتفاقية. ويحق لهذا الممثل أن يطلع على مدونات إنتاج النفط للشركة وسجلاتها وكذلك الاطلاع على برامج اجتماعات هيئة الشركة التي تبحث فيها مصالح الشيخ، ولا تقل ماهية هذا الممثل عن ٢٥٠ دولارا أمريكيا شهريا، تدفعه الشركة إلى ممثل لندن بالإضافة إلى جميع المصاريف المعقولة التي يحتاج إليها أثناء قيامه بتأدية وظيفته المذكورة وفق هذه الاتفاقية.

والممثل الأول بموجب هذه الفقرة هو المستر هربرت توماس كمب من سكان البيت الأبيض

في بيجزلين بمدينة لندن رقم ١٠ .

جـ) أن رواتب الممثلين المذكورين أعلاه تدفع إليهما من قبل الشركة بعملة الولايات المتحدة الأمريكية أو بالاسترليني أو بالروبيات الهندية، ويترك الخيار لهما كما يترك أمر الدفع في المحل الذي يختارانه .

د) إذا وقع أي خلاف في أثناء سريان هذه الاتفاقية على صحة حسابات الشركة مختصا بمبلغ العوائد من الدفوعات المستحقة الأداء للشيخ بموجب هذه الاتفاقية فيحق للشيخ أن يعين شركة محاسبين رسميين لفحص دفاتر الشركة نيابة عن الشيخ وأن يدفع لهذه الشركة المحاسبة جميع ما تتكبده من المصاريف لهذه المهمة .

وعلى الشركة أن تسمح لشركة المحاسبين الرسمية المعينة من قبل الشيخ كل ما هو لازم لتسهيل عمل الفحص بدفاتر وسجلات الشركة وتقدم لهم جميع التسهيلات لكي يأتوا على الفحص النهائي فيما هو عائد للشيخ . وعلى الشيخ أن يحفظ جميع المعلومات التي يطلع عليها بهذه الواسطة سرا إلا ما كان منها متعلقا بالخلاف الواقع في المسألة التي جرى الخلاف عليها .

مادة (٧)

أ) يكون للشركة الحق في أن تستورد الماء والنفط والوقود والماكينات والسيارات وسيارات النقل والمهمات والآلات والخشب والأوعية والمصنوعات الحديدية ومواد البناء والأغذية والأدوية والمعدات الطبية والأدوات المكتبية والمفروشات البيتية وجميع المواد الأخرى والمهمات والبضائع مهما كان نوعها مما تحتاج إليه الشركة وعمالها للقيام بأعمالها المبينة منها . ولكن لا يسمح ببيع هذه الأشياء لآخرين .

ويحق للشركة كذلك أن تصدر نفطها والأدوات التي استوردتها قبلا معفية من الرسوم الجمركية أو رسوم التوريد والتصدير والضرائب أو غير ذلك من الرسوم، ولكن يجب عليها أن تدفع الرسوم عن جميع ما تستورده من البضائع الشخصية والملبوسات والبضائع التجارية العادية والعمومية التي تستوردها الشركة لبيعها لمستخدميها لاستعمالهم الشخصي قياسا على ما تتقاضاه الحكومة من الرسوم العادية المفروضة في مثل ذلك الوقت في إمارة الكويت والمنطقة الموضحة المذكورة . وأنه فيما عدا ما ورد في المادة الثالثة وفي هذه المادة فإن الشركة وعملياتها وإيراداتها وأرباحها وممتلكاتها بما في ذلك النفط تكون معفاة خلال مدة هذه الاتفاقية من جميع رسوم المرافئ الحالية والمستقبلة ورسوم الوارد والصادر والعوائد والمكوس والمدفوعات مهما كان نوعها حكومية كانت أم محلية وعوائد المرور وأجرة الأراضي الممنوحة من أي نوع مقابل ذلك تدفع

الشركة للشيخ غير الدفوعات المقررة في البند (٣) عند حلول ميعاد اليوم الذي تم فيه التوقيع على هذه الاتفاقية من كل سنة جديدة مبلغ (٥ ,٧) سبعة سنتات ونصف أمريكية عن كل طن (٢٢٤٠ رطلا) من النفط الذي يستحق عليه رسوم العوائد.

ب) إن قيام الشركة لتوريد الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة ممنوع إلا بإذن كتابي من الشيخ.

جـ) إذا باعت الشركة في إمارة الكويت أو في المنطقة الموضحة المذكورة أو في المنطقة المحايدة الكويتية السعودية أية أدوات أو بضائع سبق استيرادها إلى إمارة الكويت أو إلى المنطقة الموضحة المذكورة لغرض استعمالها في عملياتها المبينة في هذه الاتفاقية ثم لم يعد للشركة حاجة إليها، فيجب على الشركة أن تدفع إلى الشيخ عن مثل هذه الأدوات أو البضائع المباعة ما يوازي رسم الوارد على معدل المتحصل عند البيع ويحسب رسم الوارد على قيمة الثمن المقبوض من المبيع.

د) إن موظفي الجمارك اللازمين للمرافئ التي تنشئها الشركة أو موظفي الجمرك الإضافيين الذين يحتاجون إليهم في أية مرافئ أخرى تستعملها الشركة يعينهم الشيخ بعد استشارة الشركة. أما مرتباتهم التي لا تتجاوز مرتبات أمثالهم من الموظفين فتدفعها الشركة كما أنها تقدم على حسابها الخاص أبنية مناسبة لإيواء موظفي الجمارك في المرافئ التي أنشأتها هي.

مادة (٨)

أ) يحق للشركة أن تشتري بالسعر الجاري الوقود والماء والطعام وأدوات البناء والمنشآت وغير ذلك من المهمات مهما كان نوعها التي تلزمها للقيام بأعمالها المبينة في هذه الاتفاقية.

ب) تستخدم الشركة عمالا من رعايا الشيخ على قدر الإمكان لجميع الأعمال التي يصلحون لها تحت إشراف مستخدمي الشركة الخبيرين، ولكنه إذا وجد أن الموجودين من العمال المحليين لا يصلحون أو لا يكفون لأعمال الشركة بحسب ما يتراءى لها فلها الحق بعد موافقة الشيخ -وهذه الموافقة لا يجوز أن تؤخر لأسباب غير معقولة- في جلب العمال وتعطى الأفضلية للعمال الذين يستخدمون من البلاد العربية المجاورة الذين يطيعون القوانين المحلية ويكون للشركة الحق في أن تأتي بالعمال الخبيرين والفنيين من الخارج.

إن أي موظف استخدمته الشركة للعمل معها وأساء السلوك والتصرف أو أخل بالأمن أو أقلق راحة الجمهور أو قام بأعمال تجعل إقامته غير مرغوب فيها لأي سبب من هذه الأسباب،

فعلى الشركة طرده من خدمتها وعليها إخراجه إذا أمكنها من إمارة الكويت إذا طلب الشيخ منها ذلك .

وتدفع الشركة لمن تستخدمه من العمال أجورا مناسبة وهذه الأجور تقررها الشركة وتبينها عندما تستخدم العمال .

جـ) تقدم الشركة لعمالها في المنطقة الموضحة المذكورة الخدمات الطبية مجانا ويكون للشيخ وعائلته الحق بهذه الخدمات وما هو ضروري من الأدوية مجانا .

مادة (٩)

أ) يحق للشركة أن تضع اليد مجانا ضمن حدود المنطقة الموضحة وفي الكويت أو المنطقة المحايدة الكويتية السعودية ، بشرط موافقة الشيخ وأن لا يتعارض هذا الحق مع ما سبق من حقوق سارية المفعول ، وعلى الأخص الحقوق الممنوحة من قبل الشيخ إلى شركة نفط الكويت المحدودة ، والشركة الأمريكية المستقلة للنفط المؤسسة في دي لاوار بالولايات المتحدة الأمريكية أو بحقوق كليهما ، فيحق للشركة أن تتخذ منطقة أو مناطق من الأرض من أملاك الشيخ غير المحروثة لتشيد على سطحها ما تحتاج إليه من منشآت لأعمالها ومع مراعاة ما ذكر أعلاه فللشركة الحق في وضع اليد على سطح تلك المناطق غير المحروثة ، والتي هي من أملاك الشيخ في بناء المصفاة وعنابر التخزين والمركز النهائي للتحميل وما إليه من تسهيلات أو غير ذلك مما تتطلبه أعمال الشركة ، ويحق للشركة بشرط مصادقة الشيخ في مشترى أو تأجير أية أراضي أو بيوت أو مباني لهذه الأغراض بشروط يتفق عليها مع أصحابها ، ولكن مثل هذه البيوع أو الإيجارات لا يجوز أن تزيد قيمتها عما هو متعارف عليه في الجهات التي تعقد فيها .

ب) ولا تتملك الشركة إلا الأراضي والمنازل والمباني المنوه عنها التي تكون ضرورية لأعمالها بموجب شروط هذه الاتفاقية . وتتكفل الشركة بإبلاغ الشيخ من وقت إلى آخر عن الأراضي والمنازل التي تحتاج إليها لأجل القيام بأعمالها . وأن الأراضي والمباني والمنازل التي تتملكها الشركة من الشيخ ثم تجد أن ليس لها حاجة بها لأعمالها فتردها إلى الشيخ بدون مقابل .

جـ) يحق للشيخ أن يحتفظ لنفسه بمنح الأجازة بمشورة الشركة لأي شركة أو شركات آخرى من التي تستغل الأراضي النفطية ضمن الأراضي المجاورة لحدود المنطقة الموضحة كي تمد خطوط الأنابيب والسماح لها بحق تشييد الأبنية ضمن المنطقة الموضحة بما في ذلك عبور تلك المنطقة لنقل النفط الخام بطريق الترانزيت أ المرور لبلوغ أية نقطة موافقة لتحميل ذلك النفط . ويشترط في ذلك ألا تعرقل هذه النقليات أعمال الشركة .

مادة (١٠)

يمنح الشيخ الشركة ومستخدميها وممتلكاتها كافة وسائل الحماية التي في وسعه من السرقات ومن قطاع الطرق والتعديات وتعمد الضرر وتستطيع الشركة بعد استشارة الشيخ أن تعين وتدفع أجور خفراء موثوق بهم -ويجب أن يكونوا دائما من رعايا الشيخ- إلا إذا كان الشيخ يسمح بغير ذلك - ليساعدوا على حراسة ممتلكات الشركة ومستخدميها.

وعلى الشركة إنشاء أبنية لائقة على نفقتها لإيواء أولئك الخفراء أو أفراد شرطة الشيخ في الأماكن التي تقررها الشركة بموافقة الشيخ.

مادة (١١)

١ - قبل حلول المدة الموضحة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية لتنتهي هذه الاتفاقية -أما- إذا تركت الشركة أعمالها حسب منطوق المادة الثانية عشرة -أو- لإحدى الحالات الثلاث الآتية:

أ) إذا عجزت الشركة عن القيام بما هو مفروض عليها بموجب المادة الثانية من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالاستكشاف الجيولوجي والجيوفيزيكي أو الحفر.

ب) إذا عجزت الشركة في خلال ستة أشهر بعد انتهاء ميعاد أية سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية عن أن تؤدي للشيخ أية دفعات تستحق عليها بموجب المادة الثانية والسابعة من هذه الاتفاقية.

جـ) إذا قصرت الشركة عن القيام بما تتطلبه شروط التحكيم الواردة في المادة الثامنة عشرة.
وأنه بناء على أحد الأسباب المبينة أعلاه يحق للشيخ أن ينهي هذه الاتفاقية وتصبح جميع ممتلكات الشركة ضمن إمارة الكويت بما في ذلك المنطقة الموضحة والمنطقة المحايدة الكويتية السعودية ملكا للشيخ.

مادة (١٢)

يحق للشركة أن تنهي هذه الاتفاقية في أي وقت تشاء بعد مرور سنتين من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية على أن تعطي الشيخ إنذارا مدته سنة لإنهاء هذه الاتفاقية. ولا تكون الشركة عند نهاية مدة هذا الإنذار مسؤولة عن دفع أي مبلغ كان إلا ما كان مستحق الدفع للشيخ عندها حتى تاريخ انتهاء الاتفاقية وعدا عن ذلك فالشركة تكون خالية الطرف تماما من أية مسؤولية.

٢ - إذا أنهت الشركة هذه الاتفاقية حسب منطوق المادة الثانية عشرة هذه فحينئذ:

أ) إذا وقع مثل هذا الإنهاء خلال (٣٥) خمسة وثلاثين سنة من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية فإن جميع الأراضي الممنوحة من قبل الشيخ وأية أراضي أو أبنية تكون الشركة قد ابتاعتها وأية بيوت أو أبنية أنشأتها الشركة وغير ذلك من ممتلكات الشركة غير المنقولة ضمن حدود إمارة الكويت بما في ذلك المنطقة الموضحة أو المنطقة المحايدة الكويتية السعودية فتسلم للشيخ دون مقابل. أما الآبار والحفائر التي ينبع منها النفط عند ميعاد انتهاء أجل هذه الاتفاقية فتسلم بحالة جيدة مناسبة وصالحة للعمل.

ولكن

ب) إذا وقع مثل هذا الإنهاء بعد مرور (٣٥) خمسة وثلاثون سنة من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية فإن جميع ممتلكات الشركة المنقولة وغير المنقولة في إمارة الكويت والمنطقة الموضحة المذكورة المنطقة المحايدة الكويتية السعودية تسلم للشيخ دون مقابل.

أما الآبار والحفائر التي ينبع منها النفط عند انتهاء أجل هذه الاتفاقية فتسلم بحالة جيدة مناسبة وصالحة للعمل.

(٣) أما فيما يتعلق بالإشارات والعلامات البحرية الخاصة بالملاحة وارشاد السفن فعلى الشركة أن تزيلها على نفقتها اذا طلب الشيخ منها ذلك.

مادة ١٣

عند انقضاء أجل هذه الأتفاقية في نهاية مدة (٦٠) الستين سنة المتفق عليها في المادة الأولى أو عند انتهاء أجل تمديد هذه الاتفاقية أو المدة المجددة فإن جميع ممتلكات الشركة المنقولة وغير المنقولة في أمارة الكويت (بما في ذلك المنطقة الموضحة المذكورة) والمنطقة المحايدة الكويتية السعودية يجب أن تسلم للشيخ دون مقابل. أما الآبار والحفائر التي ينبع منها النفط عند ميعاد أنتهاء أجل هذه الاتفاقية فتسلم بحالة جيدة مناسبة وصالحة للعمل. أما الاشارات والعلامات البحرية فالشركة تزيلها على نفقتها إذا طلب الشيخ منها ذلك.

مادة ١٤

في حالة إذا ما رغبت الشركة بيع أوتحويل حق من حقوقها أو جميع حقوقها أو مصالحها المنبثقة من هذه الاتفاقية فعليها الحصول أولا على تصريح كتابي رسمي من الشيخ. ومن المتفق عليه بين الشيخ والشركة بأنها لا يمكنها إجراء هذا التحويل أو التحويلات إلا إلى الشركات المسجلة إما في الولايا المتحدة الأمريكية أو الامبراطورية البريطانية. وبالإضافة إلى ذلك فمن

المتفاهم عليه بين الشيخ والشركة بأن للشيخ حق الخيار في مشترى الحقوق المعروضة للبيع بنفس الأسعار والشروط المتعلقة به للتحويل والبيع من جانب الشركة .

مادة ١٥

أ) لا يجوز أن يستدل من منطوق هذه الاتفاقية أن هنالك ما يقيد بأية طريقة حق الشيخ في منح شركات أخرى امتيازات أو تصاريح عن مواد أخرى غير النفط على أن لا يلحق معاملات الشركة أو حقوقها أي ضرر من جراء ذلك .

إذا منح الشيخ في أي تاريخ بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية أي فريق آخر امتيازات أو تصاريح لمواد غير النفط فإن الشيخ يتعهد أن تتضمن مثل هذه الامتيازات بنودا يطلب بمقتضاها من يحوزونها أن يمنعوا من تعطيل أو عرقلة أو التدخل بممتلكات الشركة أو أعمالها أو مصالحها .

إن المواد المدخرة في الأرض من المعادن غير النفط كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والبوتاس والكبريت والملح أو ما أشبه ذلك إذا اكتشفتها الشركة فإنها تبلغ الشيخ أمرها ولا تعمل بها إلا بامتياز أو تصريح خاص من الشيخ .

ب) ترفع الشركة راية الشيخ ضمن منطقة أراضي أمارة الكويت وضمن المنطقة الموضحة المذكورة .

مادة ١٦

إن التقصير الصادر من الشركة عن القيام بأي شرط من شروط هذه الاتفاقية لا يعطي الشيخ حقا بمطالبة الشركة بشيء أو . يعد إخلالا بهذه الاتفاقية إذا كان التقصير ناتجا عن قضاء وقدر إذا تأخرت الشركة بسبب ناتج عن قضاء وقدر عن القيام بأحد شوط هذه الاتفاقية فإن مدة هذا التأخير تضاف إلى المدة المحددة بهذه الاتفاقية .

أينما تذكر في هذه الاتفاقية الكلمتان قضاء وقدر يكون المقصود بهما قدر سماوي أو حرب أو عصيان أو قلاقل أو ثورة مدنية أو مد أو زوبعة شديدة أو موجة مد شديدة أو طغيان أو صاعقة أو انفجار أو حريق أو زلزلة أو غير ذلك من الأمور التي لا تستطيع الشركة أن تدفعها أو تتسلط عليها .

مادة ١٧

لا يجوز للشيخ بتشريع عام أو خاص أو بوسائل إدارية أو بأية طريقة أخرى مهما كان نوعها

أن يلغي هذه الاتفاقية إلا بما هو مسطور في المادة (١١) الحادية عشرة ولا يجوز أن يحدث أي تبديل في شروط هذه الاتفاقية من قبل الشيخ أو الشركة إلا إذا وافق الشيخ والشركة معا أنهما راغبان حبا في مصلحة الفريقين أن يجريا بعض التعديل أو الحذف أو الإضافة إلى هذه الاتفاقية مع موافقة حكومة صاحب الجلالة.

مادة ١٨

أ) إذا حدث في أي وقت في أثناء سريان هذه الاتفاقية أي خلاف أو نزاع ما بين الفريقين المتعاقدين حول تفسيره أو تنفيذه أو بشأن أو أي شيء آخر مذكور فيه أوله علاقة به أو بالحقوق والواجبات المترتبة على كل من الفريقين، فإن هذا يجب إذا عجز الفريقان عن الاتفاق فيما بينهما أن يعرضا على حكمين - يختار كل فريق واحدا - وفيصل - يختاره الحكمان قبل السير في إجراءات التحكيم.

ب) يجب أن يعين كل فريق حكمه في خلال ستين يوما (٦٠) يوما بعد استلام طلب بذلك من الفريق الآخر وإذا تأخر عن ذلك - فإن حكمه بناء على طلب الآخر يعين من قبل الوكيل السياسي البريطاني في الخليج العربي وإذا اختلف الحكمان على تعيين فيصل في ستين يوما من اختيارهما أو تعيينهما فإن المقيم البريطاني في الخليج العربي يخول حق تعيين فيصل بناء على طلب الحكمين أو أي واحد منهما.

جـ) إن قرار الحكمين أو قرار الفيصل في حالة الخلاف في الرأي بين الحكمين يكون فاصلا وحتما على الفريقين.

د) إذا صدر قرار فان للحكمين أو الفيصل الحق في تعيين مدة للتأخير حتى يستطيع في خلالها الفريق الذي صدر القرار ضده أو ينصاع للقرار ولا يعد هذا الفريق مقصرا إلا إذا عجز هذا الفريق عن القيام بما يتطلبه منه القرار قبل نهاية المدة المحددة لذلك ليس إلا.

هـ) يكون محل التحكيم حيث يتفق عليه الفريقان، وإذا عجزا عن الاتفاق فيكون في لندن.

مادة ١٩

يجب أن تدفع الشركة جميع الدفعات التي تستحق عليها للشيخ بموجب هذه الاتفاقية لحساب الشيخ في البنك أو البنوك التي يختارها الشيخ. ويعلم الشركة باسم أو أسماء تلك البنوك كتابة. يكون وصل مأخوذ من البنك إبراء تاما لذمة الشركة من تلك المدفوعات. ولا يختار الشيخ بنكا لا يكون له علاقة مصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية أو في انكلترا.

مادة ٢٠

لتعيين قيمة العوائد الواجب دفها تقيس الشركة حسب خير الأصول المتبعة عادة في مثل هذه الأحوال جميع كميات النفط التي تستوفي عليها العوائد ويكون للشيخ بواسطة مندوبه المفوض منه رسميا الحق بمراقبة هذه الأقيسة وفحص واختبار كل الآلات التي قد تستعمل لهذا الغرض.

ويتخذ هذا المندوب جميع التدابير الضرورية والمتبعة عادة لمنع الحرائق أو حدوث حادثة أخرى ويقوم بجميع التجارب والاختبارات في المواعيد والحالات التي ينشأ عنها أقل ما يستطاع من عرقلة أعمال الشركة. وأنه إذا وجد عند إجراء مثل هذه التجربة والاختبار أن في أحدى الآلات خللا ما، فإن الشركة تتعهد بإصلاحها على نفقتها الخاصة ضمن مدة معقولة، وإذا اكتشف أي خطأ عند إجراء مثل هذه التجربة في أية آلة، فإن مثل هذا الخطأ - إذا وافق الشيخ بعد سماع إيضاحات الشركة، يمكن اعتباره كأنه حصل منذ ثلاثة أشهر قبل اكتشاف الخلل أو منذ آخر تجربة أجريت إذا كان ذلك حصل في خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ آخر اختبار جرى. فتعدل العوائد على هذا الأساس. إذا وجدت الشركة من الضروري تغيير أو اصلاح أو استبدال أية مكينة مقايسة فإنه يجب عليها أن تعلم الشيخ أو مندوبه عن ذلك في خلال مدة كافية يتمكن في أثنائها مندوب من قبل الشيخ أن يحضر في خلال إجراء هذا التغيير أو الإصلاح أو الاستبدال.

يجب على الشركة أن تحفظ بيانات تامة وصحيحة عن جميع المقايسات المبينة أعلاه ويكون لمندوب الشيخ المذكور الحق في وقت معقول شاء أن يطلع على هذه - البيانات وله الحرية أيضا في أخذ مقتطفات منها.

تعتبر هذه المدونة سرية لدى الشيخ ومندوبه ما عدا الأرقام التي يطلب من الشيخ إعلامها بموجب دستور البلاد.

مادة ٢١

إن الحقوق الممنوحة للشركة بهذا الاتفاق وما له علاقة بالمنطقة الموضحة يجب أن لا يخول الشركة الحق في أن تعرقل أو تعيق أو تعطل الأعمال الخاصة بممتلكات شركة نفط الكويت المحدودة ومصالحها، والشركة الأمريكية المستقلة للنفط المؤسسة في دي لاوار أو كليهما الممنوح لهما بموجب اتفاقية كل منهما مع الشيخ.

مادة ٢٢

أ) إن الحقوق والواجبات المنصوص عنها بهذه الاتفاقية والمتعلقة بالمنطقة الموضحة أو أي جزء منها يجب أن توقف وينتهي العمل بها في حالة ما إذا وقع تحكيم بموجب شروط الاتفاقية المؤرخة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ بين الشيخ وشركة نفط الكويت المحدودة المذكورة حقوق أولية للبحث والتنقيب عن ينابيع النفط في المنطقة الموضحة المذكورة أو في جزء منها كما جاء في المادة

الثامنة عشرة (جـ) ومن المتفق عليه بين الشيخ والشركة بأن على الشيخ إبلاغ الشركة عن أي اعتراض قد يمكن أن تتقدم به شركة نفط الكويت المحدودة أو عن أي مجلس تحكيم بين الشيخ وشركة نفط الكويت المحدودة أن جميع المصاريف التي قد تترتب من جراء مثل هذه الإدعاءات وجميع مصاريف التحكيم المنوه عنه والذي يكون الشيخ مسؤول عنه فيجب أن تتحمل الشركة دفعها.

ب) ومن المفهوم جيدا أن الحقوق المخولة في هذه الاتفاقية يجب أن توقف وينتهي العمل بها فقط في أي جزء من أجزاء المنطقة الموضحة في حالة ما إذا كان ذلك الجزء مما يجري عليه التحكيم تنص على أن لشركة نفط الكويت المحدودة حق الأولوية في تلك الجزر. إذا حصل لسبب ما أن سحبت شركة نفط الكويت ادعاءها أو تنازلت عنه في أن لها حق أولى في المنطقة الموضحة أو في أي جزء منها للبحث أو التنقيب عن ينابيع النفط فإن الحقوق الممنوحة للشركة تبقى سارية المفعول ولا تتأثر بشيء من ذلك.

جـ) ليس فيما تقدم بيانه ما يقوم دليلا على منع أو عرقلة بأي شكل من الأشكال لانهاء الخلاف مباشرة بين الشركة وشركة نفط الكويت المحدودة فيما يتعلق بادعاء شركة نفط الكويت المحدودة بالمنطقة الموضحة أو في أي جزء منها - في حالة ما إذا أرادتا إنهاء الخلاف والتفاهم مباشرة فيما بينهما عن طريق المفاوضة أو التحكيم أو أي طريق مناسب آخر.

د) تتعهد الشركة بموجب هذا بأن تتحمل عن الشيخ دفع التعويضات التي يمكن أن يكون مسوولا عنها تجاه شركة نفط الكويت المحدودة كنتيجة لما ينشأ ويعزى مباشرة لتوقيعه وتنفيذه لمواد هذه الاتفاقية أو ممارسة الشركة حقوقها الممنوحة لها بهذه الاتفاقية مما يتعارض وحقوق شركة نفط الكويت المحدودة المذكور - ويجب أن تعلن الشركة في أي وقت عن أي إدعاء أو ادعاءات بطلب تعويضات من الشيخ.

مادة ٢٣

كتبت هذه الاتفاقية باللقة الانكليزية وترجمت إلى اللغة العربية فإذا حصل في أي وقت أي خلاف على معنى أو تفسير لأية مادة يعمل بما جاء في النص الإنكليزي.

وإنه إقرارا بما تقدم وقع الفريقان المتعاقدان على هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المذكورين أعلاه.

شيخ الكويت

الشركة الأمريكية المستقلة للنفط

شهد بذلك

الاتفاقية الإضافية الجامعة

تم عقد هذه الاتفاقية الإضافية الجامعة في الكويت في اليوم ١١ من شهر أكتوبر عام ١٩٥٥ الموافق ٢٤ من شهر صفر عام ١٣٧٥ بين صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت (كفريق أول) عملا بما له من الصلاحيات كحاكم ا لكويت وبالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه الذين تخول لهم في ذلك الوقت مسئولية حكم وإدارة دولة الكويت (ويشار إليه فيما يلي باسم «صاحب السمو») وبين (كفريق ثان) الشركتين؛ الأولى شركة دارسي كويت المحدودة وهي شركة تأسست في المملكة المتحدة بموجب قانون الشركات لعام ١٩٢٩ ويقوم مكتبها المسجل في عمارة «بريتانيك هاوس» في حي «فينزبوري سيركس» في المنطقة الشرقية الوسطى الثانية بلندن (وتعرف فيما يلي باسم «الشركة البريطانية») والشركة الثانية «شركة جلف كويت» وهي شركة مرخصة بموجب قوانين ولاية ديلاوار في الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم مكاتبها في عمارة «جلف بلدنج» في مدينة بتسبرج - بنسلفانيا - الولايات المتحدة الأمريكية وتعرف فيما يلي باسم «الشركة الأمريكية»).

حيث إنه :

(أ) كان سمو الشيخ السير أحمد الجابر الصباح (سلف صاحب السمو) قد وقع بصفته حاكم الكويت اتفاقية بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ الموافق ١٦ رمضان ١٣٥٣ هـ (تعرف فيما يلي باسم «الامتياز») بخصوص امتياز البترول مع الشركة البريطانية التي كانت تعرف باسم شركة نفط الكويت المحدودة.

(ب) بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٥١ الموافق لليوم الثاني من ربيع الثاني عام ١٣٧١ هـ عقدت اتفاقية (تعرف فيما يلي باسم «الاتفاقية الإضافية لعام ١٩٥١») بين صاحب السمو؛ من جهة، والشركتين البريطانية والأمريكية (اللتين تدعيان أحيانا فيما يلي باسم «الشركتين») من جهة أخرى نصت على :

(أ) أن الشركتين، بموجب اتفاقية مؤرخة في ٣٠ نوفمبر ١٩٥١ تم تنفيذها بموافقة صاحب السمو قد اتفقتا على اقتسام الامتياز بكامل حقوقه وميزاته والفوائد التي تجنى منه، مناصفة.

(ب) أن الشركتين، البريطانية والأمريكية، عينتا شركة نفط الكويت المحدودة (وتعرف فيما يباسم «الشركة العاملة» لإدارة العمليات بموجب الامتياز وللإشراف على تلك العمليات بالنيابة

عنهما، كما أن الاتفاقية المذكورة أعلاه قد عدلت الامتياز وغيرت فيه كما هو مثبت في الاتفاقية اعتبارا من منتصف ليلة ٣٠ نوفمبر ١٩٥١.

(ج) وافق صاحب السمو، من جهة، والشركتان وهما كما ذكر سابقا صاحبتا الامتياز، من جهة أخرى، على إدخال بعض التعديلات والتغييرات الجديدة المثبتة في هذه الاتفاقية وعلى توحيد هذه التعديلات والتغييرات التي أجريت بخصوص الامتياز في وثيقة واحدة تسهيلا للأمر، وتبعا لذلك تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية الإضافية المعقودة عام ١٩٥١.

(د) في الجزء الأول من هذه الاتفاقية يعاد ذكر نصوص الاتفاقية الإضافية لعام ١٩٥١ (مع تعديلات بسيطة أدخلت حيثما دعت الضرورة لتتمشى بنود الاتفاقية والظروف الراهنة، ولم تدخل تغييرات جوهرية إلا في البند السادس فقط). أما الجزء الثاني من هذه الاتفاقية فيحتوى على تعديلات في الامتياز والتغييرات الجديدة المشار إليها سابقا.

بناء على ذلك، يتم الاتفاق الآن على ما يلى: -

الجزء الأول

١- إذا اضطرت الشركة البريطانية والشركة الأمريكية في أي وقت ما إلى إرجاء أو إيقاف أعمالهما لأسباب قاهرة، فإن الشركتين تضمنان سوية أن لايقل دخل صاحب السمو خلال كل سنة من سنوات التعطيل القهرى عن ٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني (المملكة المتحدة) بشرط أن تراعى الشروط المدرجة أدناه. و لتأمين هذا الضمان تدفع الشركتان مقدما لصاحب السمو مبلغا تستردانه من العوائد الواجب دفعها لصاحب السمو في السنوات التالية لمدة التعطيل، بشرط أن يبطل مفعول هذا الضمان وينتهي العمل به عندما تصل قيمة المبلغ القابل للاسترداد حسبما ذكر سابقا ١٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني (المملكة المتحدة).

٢- تقدم الشركتان البريطانية والأمريكية سوية منحة سنوية قدرها ٤٥,٠٠٠ جنيه استرليني (المملكة المتحدة) لتعليم عدد من الكويتيين في جامعات ومدارس خارج الكويت وتكون حكومة الكويت مسئولة عن هؤلاء الطلاب واختيارهم وتوزيعهم على المدارس والجامعات والاعتناء بأمرهم.

٣- نظرا لظهور بعض الالتباس بخصوص الجزر والمياه وأرض الخليج العربي التي يشملها الامتياز، فقد تم الاتفاق على ما يلي: -

(أ) تشمل منطقة الامتياز الجزر التالية فقط: - وربة، بوبيان، فيلكة، مسكان، عوهة،

وجميع الجزر الواقعة في خليج الكويت . وقد عدلت الشركتان البريطانية والأمريكية وتنازلتا عن مطالبتهما بأن الامتياز يمتد الى غيرها من الجزر ، بما في ذلك كبر وقاروه وأم المرادم .

(ب) تمتد منطقة الامتياز إلى قعر البحر وتشمل الأرض المغطاة بمياه الخليج العربي التابعة لحكومة الكويت إلى مسافة ستة أميال بحرية من خط قاعدة المياه المنخفضة أو من القواعد المستعملة حاليا لتحديد المياه الإقليمية للكويت ، بما فيها الخطوط القاعدية والقواعد الممتدة على شواطئ جزر وربة وبوبيان وفيلكة ومسكان وعوهة .

ولكن في المكان الذي يقطع فيه ذلك الخط القاعد ي خليج الكويت يسشترط لهذا الغرض أن يمتد ذلك الخط مابين نقطة المياه المنخفضة الواقعة عند رأس الأرض ومياه الساحل المقابل المنخفضة عند خط العرض ٢٩ْ و٢٧َ و١٠ً شمالا وخط الطول ٤٨ْ و١٤َ - و٠٠ً شرقا .

(ج) فيما عدا ما ذكر سابقا ، فإن منطقة الامتياز لا تشمل الجرف القارى التابع للكويت .

٤ - إن مدة الامتياز كما حددت في المادة الأولى من الامتياز ، قد تمددت مدة ١٧ سنة أخرى ، أي إلى ٢٣ ديسمبر عام ٢٠٢٦ .

٥ - بالنسبة إلى حساب العوائد وغيرها من الدفعات التي تدفع حسب شروط الامتياز ، سيعتبر يوم ٣١ ديسمبر من كل عام «نهاية السنة» كما هو مشار إليه في الامتياز ، بدلا من يوم ٢٣ ديسمبر .

٦ - إن أي دفعة تدفعها الشركتان البريطانية والأمريكية إلى صاحب السمو يجب أن تكون ، حسب شروط الامتياز بصورته المعدلة هذه ، بالعملة الاسترلينية (المملكة المتحدة) . ولذا فإن أي تحويل يراد إجراؤه ما بين الروبيات والاسترليني يتم إيفاء لهذه المادة وفقا لمعدل أسعار البيع والشراء للتحويل التلغرافي المسيطر في بورصة لندن وقت انتهاء العمل ، يوم العمل الذي يسبق يوم الدفع .

٧ - لا يحق لأي من الشركتين البريطانية أو الأمريكية أن تفوض إلى غيرها كامل حقوقها ومصالحها والتزاماتها بموجب الامتياز كما هو معدل في هذه الاتفاقية ولا أي جزء منها ، إلا بموافقة صاحب السمو ، ولن يمانع سموه في إعطاء موافقته دون سبب معقول .

٨ - لقد تم الاتفاق أيضا على أن تستمر الشركتان البريطانية والأمريكية في دفع القيمة المقررة عن كل طن من البترول لصاحب السمو ، كما هو مبين في القسم الفرعي (أ) من المادة السابعة من الامتياز . ونظرا لتعيين الشركة العاملة لإدارة العمليات المنصوص عليها في الامتياز وللإشراف عليها بالنيابة عن الشركتين البريطانية والأمريكية فإن الحقوق والفوائد المبينة في القسم الفرعي (أ) من المادة السابعة من الامتياز سوف لا تقتصر على الشركتين البريطانية والأمريكية فحسب ، بل

إنها ستشمل الشركة العاملة أيضا ما دامت هذه الشركة قائمة بإدارة الأعمال.

الجزء الثاني

٩ - (أ) تضمن الشركتان البريطانية والأمريكية معا أن لاتقل كمية البترول الخام الذي تستخرجانه وتصدرانه من الكويت سوية أو ما يستخرج لهما أو ما تستخرجه إحداهما مستقلة عن الأخرى أو يستخرج لإحداهما، ضمن نطاق الامتياز، عن ١٥ مليون طن أنكليزي (٢٫٢٤٠ باوند) في السنة الواحدة، وذلك في الفترة الواقعة بين اليوم الأول من يناير عام ١٩٥٦ واليوم الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ١٩٦١، بشرط أن لاتقع أي تبعة على الشركتين بالنسبة لهذا الضمان، إذا حالت بعض الظروف القاهرة دون تنفيذه.

(ب) ستحدد ضمانة استخراج البترول الخام عن المدة التي تلي ٣١ ديسمبر ١٩٦١ بواسطة اتفاقية متبادلة بين صاحب السمو والشركتين البريطانية والأمريكية.

(ج) إيفاء بمضمون هذه المادة فقط، فإن عبارة «البترول الخام المستخرج تعنى كمية البترول الخام الصافية التي تستخرج في الكويت وتصدر خاما أو تسلم في الكويت للتكرير، ولكنها تستثنى البترول الخام ومنتجات البترول التي تعاد إلى المستودع أو تستعملها الشركة العاملة في عملياتها في الكويت كما أن كلمة «استخراج» الواردة في المادة الفرعية السابقة، ستفسر على هذا الأساس.

١٠ - (أ) اعتبارا من أول يناير ١٩٥٥، وبموجب المادة ٣ (ج) و (د) من الامتياز، تحسب العوائد الواجب دفعها إلى صاحب السمو عن كل طن إنكليزي صاف من البترول الخام يستخرج لحساب الشركة البريطانية أو الشركة الأمريكية، بنسبة ١٢٫٥ في المائة من القيمة الاسترلينية (المملكة المتحدة) للسعر المقرر لدى تلك الشركة وقت استخراج البترول، كما هو مبين فيما يلي.

(ب) «السعر المقرر» للشركة البريطانية أو الشركة الأمريكية، يعني السعر المعين لبترول الكويت الخام كما تحدده كل منهما أو أي شريك منتسب لإحداهما من حين إلى آخر، وتعلن عنه الشركة أو الشريك المنتسب إليها بموجب العرف التجاري، وبموجب هذا السعر تقدم كل من الشركتين أو أي شريك منتسب إليها بترولا خاما يعادل البترول المعلن عنه في الصنف والكثافة وتعرضه لجميع الراغبين في الشراء في حمولات معينة ومعبأة على ظهر الناقلات في الكويت. وستعتبر أي شركة كشريك منتسب للشركة البريطانية أو الشركة الأمريكية:

أولا - إذا كان كامل رأس مالها العامل المساهم به تؤول فوائده على الشركة البريطانية أو الشركة الأمريكية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو

ثانيا- إذا كانت هي صاحبة جميع رأس المال العامل الذي ساهمت به الشركة البريطانية أو

الشركة الأمريكية، والمنتفعة منه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو

ثالثا- إذا كان كامل رأس مالها العامل المساهم به وكامل رأس مال الشركة البريطانية أو الشركة الأمريكية العامل المساهم به يؤول منفعة على نفس الشركة أو الهيئة، مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

(ج) عند حساب: -

أولا- قيمة السعر المقرر الاسترلينية (المملكة المتحدة)، تحول قيمة السعر المقرر المعينة في عملة غير الاسترلينية (المملكة المتحدة) إلى الاسترليني (المملكة المتحدة)، على أساس القيمة المعترف بها لتلك العملة وتتخذ بحسب مواد الاتفاقية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وكذلك

ثانيا- قيمة العوائد المطلوب دفعها، ستعين الشركة البريطانية والشركة الأمريكية القيمة الاسترلينية (المملكة المتحدة) للسعر الذي تقرره كل منهما يوميا وتطبقان ذلك السعر على عدد أطنان النفط الخام المستخرج في ذلك اليوم لحساب تلك الشركة، وسيطبق المعدل الموزون لقيمة السعر المقرر الاسترلينية (المملكة المتحدة) في آخر كل ربع من السنة على أطنان النفط الخام المستخرجة لحساب تلك الشركة خلال ذلك الربع من السنة والمستحقة دفع عوائد عنها. سيحدد هذا الحساب عدد اطنان النفط الخام المستخرجة يوميا خلال كل ربع من السنة لحساب كل من الشركتين بحسب عدد أطنان النفط الخام المستخرجة والمصدرة خلال الربع المعني لحساب تلك الشركة (بغض النظر عن الشركة المصدرة) وعدد أطنان النفط الخام المسلم للتكرير في الكويت لحساب تلك الشركة، ونسبة تلك الكمية إلى مجموع ما استخرج وصدر (بغض النظر عن الشركة المصدرة) وما أرسل للتكرير لحساب الشركتين كلتيهما في نفس الربع من السنة.

(د) تقوم الشركة البريطانية والشركة الأمريكية بتعيين وإعلان السعر المقرر، أو تتأكدان من أن شريكا منتسبا لهما سوف يعين ويعلن عن ذلك السعر يوميا، ويحق لصاحب السمو، في أي وقت ما، أن يطلب من الشركة البريطانية أو الشركة الأمريكية أن تتأكد من أن سعرها المقرر أو سعر أي شريك منتسب إليها ينطبق على بترول الكويت الخام المعلن عنه لجميع الراغبين في الشراء (كما هو مبين في الفقرة الفرعية (ب)).

(هـ) تبقى العوائد المترتب دفعها، بموجب الامتياز، عن الغاز الطبيعي وعن أي بترول عدا النفط الخام، كما نص عليها الامتياز.

(و) تقوم الشركتان البريطانية والأمريكية بدفع العوائد كل ثلاثة أشهر بحسب ما سبق النص عليه في هذه الاتفاقية وتستحق كل دفعة خلال ثلاثين يوما من نهاية فترة ربع السنة التي استخرج فيها النفط الخام على أن تعدل تلك الدفعات في آخر العام إذا ثبت أي خطأ في التقدير الذي جرى

الدفع بموجبه . أما الزيادة في العوائد المستحقة عن المدة الواقعة بين أول يناير عام ١٩٥٥ ونهاية الربع السابق لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية ، فتدفع خلال ثلاثين يوما من تاريخ ذلك التوقيع .

(ز) عند حساب العوائد المستحقة عن أي مدة تخصم منتجات النفط التي تعاد إلى المستودع خلال تلك الفترة من كمية النفط الخام الصافية التي لولا وجود هذا النص يحق دفع العوائد عنها بموجب المادة الثالثة من الامتياز بصورته المعدلة هذه .

١١ - (أ) تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ توقيعها إلا حيث ذكر فيها خلاف ذلك . ومن تاريخ التوقيع المذكور تلغي الاتفاقية الإضافية المعقودة عام ١٩٥١ .

(ب) تعتبر هذه الاتفاقية كملحق للامتياز ، وتبقى جميع النصوص الواردة في الامتياز نافذة المفعول إلا إذا تناقضت مع شروط هذه الاتفاقية .

١٢ - كتبت هذه الاتفاقية بالإنكليزية وترجمت إلى العربية فإذا حدث أي خلاف حول معنى نص من نصوصها أو حول تفسير ذلك النص ، فإن النسخة الانجليزية هي المرجع المعتمد .

وللبيان وقع الفريقان المعنيان الاتفاقية هذه في اليوم والسنة المذكورين في رأسها أعلاه .

شيخ الكويت

شركة دارسي كويت المحدودة

وكيلها المفوض

الاتفاقية المتعلقة بالنفط الخام ومنتجاته

في الكويت

تم عقد هذه الاتفاقية في الكويت في اليوم ١١ من شهر اكتوبر عام ١٩٥٥ الموافق لليوم ٢٤ من شهر صفر عام ١٣٧٥ بين صاحب السمو الشيخ السير عبدالله السالم الصباح .

أمير الكويت (كفريق أول) عملا بما له من الصلاحيات كحاكم الكويت ، وبالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه الذين تخول لهم في ذلك الوقت مسئولية حكم وإدارة دولة الكويت (ويشار إليه فيما يلي باسم «صاحب السمو») وبين (كفريق ثان) الشركتين ، الاولى شركة دراسي كويت المحدودة وهي شركة تأسست في المملكة المتحدة بموجب قانون الشركات لعام ١٩٢٩

ويقوم مكتبها المسجل في عمارة «بريتانيك هاوس» في حى (فينزبوري سيركس) في المنطقة الشرقية الوسطى الثانية بلندن (وتعرف فيما يلى باسم) «الشركة البريطانية») والشركة الثانية (شركة جلف كويت) وهي شركة مرخصة بموجب قوانين ولاية ديلاوار في الولايات المتحدة الامريكية، وتقوم مكاتبها في عمارة «جلف بلدنج» في مدينة بتسبرج - بنسلفانيا - الولايات المتحدة الامريكية (وتعرف فيما يلي باسم) «الشركة الأمريكية».

تنص هذه الاتفاقية على ما يلي : -

١- تلغى النصوص الواردة في الكتاب المرفوع من الشركتين البريطانية والأمريكية معا إلى صاحب السمو بتاريخ ٣٠ ديسمبر عام ١٩٥١ (ماعدا ما تضمنته المنطقة الثانية) والتي وافق عليها صاحب السمو في حينه كما تلغى نصوص الجدول رقم ٢ المرفق بذلك الكتاب والمسمى «إيضاح بيع النفط في الوقت الحاضر وما يتوقع في المستقبل» وينفذ هذا الإلغاء اعتبارا من ١ يناير عام ١٩٥٥ بشرط أن تتعهد الشركتان بأن لايقل دخل صاحب السمو خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٥ عن دخله فيما لو كان الجدول المذكور نافذ المفعول خلال ذلك العام.

٢- لن يصدر أي نفط خام استخرج وجمع في الكويت ولن تصدر منتجاته المكررة ما لم تكن إحدى الشركتين البريطانية أو الأمريكية قد باعت ذلك النفط ومنتجاته في الكويت أولا مع العلم بأن كلا من الشركتين تقوم ببيع النفط وحدها مستقلة عن الأخرى ولا يخضع مثل هذا النفط الخام ومنتجاته لأي رسوم تصدير أو ضرائب تقوم على أساس التصدير أو تتعلق به أيا كان مصدر ذلك النفط ومنتجاته.

٣- (أ) تتفق الشركتان البريطانية والأمريكية على انفراد مع صاحب السمو على أن تنظم مبيعاتها من نفط الكويت الخام المنوى تصديره خاما على المنوال التالي : -

اعتبارا من تاريخ لا يتجاوز ١ يناير ١٩٥٦ فإن الدخل الإجمالي خلال كل سنة غربية لكل من الشركتين الناتج من بيع النفط الخام لعملاء لايدفعون الضرائب في الكويت، إما إذا حسب منفردا وإما إذا اضيف إلى الربح الإجمالي الذي يجنيه في نفس المدة عملاء أي من الشركتين، ممن يدفعون الضرائب في الكويت، نتيجة إعادة بيع ما اشتروه من النفط الخام من أي من الشركتين في الكويت، يجب أن لايقل عن . .

(١) مبلغ يعادل قيمة ذلك النفط الخام حسب المعدل الموزون للأسعار المقررة لدى أي من الشركتين البريطانية أو الأمريكية خلال العام:

يطرح منه

(٢) مجموع ما يلى : -

أولا - عمولة بيع دائمة تعادل ٢ في المائة من قيمة ذلك النفط الخام حسب المعدل الموزون للأسعار المقررة لدى أي من الشركتين البريطانية أو الأمريكية خلال العام.

ثانيا - خصما في كمية هذا النفط، الخام كما هو مبين في البند السادس من هذه الاتفاقية.

(ب) تتفق الشركتان البريطانية والأمريكية كل على انفراد مع صاحب السمو على أن تنظما مبيعاتهما من المنتجات المكررة من نفط الكويت الخام بقصد تصديرها إلى الخارج على المنوال التالي:

اعتبارا من تاريخ لا يتجاوز ١ يناير ١٩٥٦ فإن الدخل الإجمالي في خلال كل سنة غربية الذي تجنيه أي من الشركتين من بيع منتجات النفط المذكورة لعملاء لايدفعون الضرائب في الكويت، إما إذا حسب منفردا وإما إذا أضيف إلى الربح الإجمالي الذي يجنيه في المدة نفسّها عملاء أي من الشركتين ممن يدفعون الضرائب في الكويت نتيجة إعادة بيع ما اشتروه من منتجات النفط من أي من الشركتين في الكويت، يجب أن لا يقل عن مجموع المبالغ التالية:

(١) مبلغ يعادل قيمة النفط الخام المستخدم في تلك المنتجات حسب المعدل الموزون للأسعار المقررة لدى أي من الشركتين البريطانية أو الأمريكية خلال العام ويخصم من ذلك مجموع ما يلي: -

أولا - عمولة بيع دائمية تعادل٢ في المائة من قيمة النفط الخام بحسب المعدل الموزون للأسعار المقررة لدى أي من الشركتين البريطانية أو الأمريكية خلال العام.

ثانيا - خصما في حجم هذا النفط الخام كما هو مبين في البند السادس من هذه الاتفاقية.

ثالثا - مبلغا يوازى نفقات تعبئة هذا النفط الخام على ظهر ناقلات النفط في الكويت.

(٢) نفقات تكرير منتجات النفط المذكورة.

(٣) مصاريف تعبئة منتجات النفط هذه.

(٤) مبلغ ٥ شلنات عن كل طن انكليزي (٢٤٠ , ٢ باوند) من النفط الخام الذي تكرره الشركة العاملة والذي يستخدم في تلك المنتجات من النفط.

٤ - يستعمل في هذه الاتفاقية: -

(أ) «السعر المقرر» للشركة البريطانية والشركة الأمريكية على التوالي يعني السعر المبين لنفط الكويت الخام، كما تحدده أي منهما أو أي شريك منتسب لإحداهما من حين إلى آخر، تحديدا منفردا مستقلا، وتعلن عن الشركة أو الشريك المنتسب اليها بموجب العرف التجارى وبموجب

هذا السعر تعرض كل من الشركتين أو أي شريك منتسب إليها نفطا خاما يعادل النفط المعلن عنه في الصنف والكثافة لجميع الراغبين في الشراء في حمولات معينة ومعبأة على ظهر الناقلات في الكويت، وتعتبر أي شركة شريكا منتسبا للشركة البريطانية أو الأمريكية، إما : -

أولا - إذا كان كامل رأس مالها العامل المساهم به تملكه وتعود منفعته على الشركة البريطانية أو الشركة الأمريكية بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، وإما

ثانيا - إذا كانت هي صاحبة جميع رأس المال العامل المساهم به من قبل الشركة البريطانية أو الشركة الأمريكية، والمنتفعة منه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وإما

ثالثا - إذا كان كامل رأس مالها العامل المساهم به وكامل رأس مال الشركة البريطانية أو الشركة الأمريكية العامل المساهم به يؤول منفعة على نفس الشركة أو الهيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

(ب) المعدل الموزون للأسعار المقررة بمعنى معدل القيمة الاسترلينية (المملكة المتحدة) للأسعار المقررة التي حددتها أي من الشركتين البريطانية أو الأمريكية خلال عام من الزمن بعد أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد أطنان النفط الخام، المستخرج لحساب تلك الشركة والمصدر من الكويت (أيا كان المصدر) أو المسلم لحساب تلك الشركة للتكرير في الكويت ثم التصدير (بغض النظر عن الشركة المصدرة) خلال أي فترة يطبق فيها سعر تحويل خاص وسعر مقرر خاص لتلك الشركة على مثل هذا النفط الخام. ولهذا الغرض تعين القيمة الاسترلينية للسعر المقرر لكل من الشركتين يوميا، وتطبق على أطنان النفط الخام المستخرج لحساب تلك الشركة والمصدر (كما ذكر سابقا) في ذلك اليوم، أو المسلم لحساب تلك الشركة في ذلك اليوم للتكرير في الكويت ثم التصدير (كما ذكر سابقا). لهذا الحساب، بقرر عدد أطنان النفط الخام المسلم لحساب كل من الشركتين كل يوم للتكرير في الكويت والتصدير، كما ذكر سابقا، حسب نسبة ما تبيعه وتصدره تلك الشركة من منتجات النفط الخام خلال السنة المعنية إلى مجموع عدد الأطنان التي تبيعها وتصدرها كلتا الشركتين (كما ذكرنا سابقا) خلال نفس العام.

(ج) «دافع الضريبة في الكويت» يعني هيئة متحدة قانونيا ولها دخل خاضع للضريبة في الكويت خلال أي فترة تستحق فيها الضرائب من السنة، تكون النسبة المئوية المناسبة له ٥٠، حسب المادة الثانية من مرسوم ضريبة الدخل الصادر في الكويت عام ١٩٥٥.

(د) «النفط الخام الذي يستخدم في منتجات النفط» يعني ذلك الجزء من النفط الخام الذي يعادل في نسبته إلى مجموع ما أرسل للتكرير في الكويت من النفط الخام خلال عام من الزمن، نسبة مجموع الأطنان إلتي صدرت من منتجات النفط الخام خلال العام إلى مجموع الأطنان من

منتجات النفط التي أنتجتها الشركة العاملة خلال المدة نفسها .

(هـ) «نفقات التكرير» تعني جميع المصاريف المتعلقة بعمليات التكرير المباح خصمها في حساب دخل الشركة العاملة بموجب المادة ٣ من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٣ لعام ١٩٥٥ والنقص في القيمة المتعلقة بعمليات التكرير والمباح خصمه في حساب دخل الشركتين البريطانية والأمريكية ، بموجب المادة ٣ المذكورة .

أما عبارة «نفقات التكرير التي تتعلق بمنتجات النفط المذكورة» فتعني النسبة التي تلحق منتجات النفط المصدرة من الكويت خلال عام من الزمن من مجموع مصاريف التكرير التي تلحق جميع منتجات النفط التي تصنعها الشركة العاملة خلال نفس الفترة .

(و) «الشركة العاملة» تعني شركة نفط الكويت المحدودة .

٥ - تقوم الشركة البريطانية والشركة الأمريكية بتعيين وإعلان السعر المقرر ، أو تتاكدان من أن شريكا منتسبا لهما سوف يعين ويعلن ذلك السعر ، ويحق لصاحب السمو أن يطلب من الشركة البريطانية أو الأمريكية في أي وقت أن تتاكد من أن سعرها المقرر أو سعر أي شريك منتسب لها ينطبق على نفط الكويت الخام المعلن عنه لجميع الراغبين في الشراء (كما هو مبين في الفقرة ٤ (أ) من هذه الاتفاقية) .

٦ - (أ) يوافق صاحب السمو على أنه مهما كانت نسبة الخصم التي سيتفق عليها الآن أو فيما بعد مع البلدان المجاورة فإن النسبة الحجمية التي ستخصم من المعدل الموزون للأسعار المقررة لدى الشركة البريطانية ومن المعدل الموزون للأسعار المقررة لدى الشركة الأمريكية كما هو مشترط في بند ٣ (أ) و (ب) من هذه الاتفاقية ستكون حتى نهاية يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٨ كما يلي : -

١ - عن كل طن انكليزي من العشرين مليون طن الأولى من النفط الخام الذي تبيعه الشركتان البريطانية والأمريكية أو الذي تكرر انه في الكويت خلال عام من الزمن . . لاشيء .

٢ - عن كل طن انكليزى يزيد عن عشرين مليون طن من النفط الخام الذي تبيعه الشركتان البريطانية والأمريكية أو الذي تكررانه في الكويت خلال عام من الزمن٥ . ٨ في المائة من المعدل الموزون للاسعار المقررة لدى الشركة البريطانية أو الشركة الأمريكية ، بشرط أن لايزيد معدل الخصم الحجمي الذي يخصمَ في سنة خلال المدة المذكورة أعلاه عن ٥ في المائة من مجموع قيمة النفط الخام الذي بيع أو كرر في الكويت خلال العام ، وتحسب تلك القيمة على أساس المعدل الموزون للأسعار المقررة لدى الشركتين .

(ب) كي تبقى أسعار نفط الكويت الخام في مستوى يمكنها من أن تقف في وجه المنافسة التجارية ، سوف يتفق صاحب السمو مع الشركتين ، من حين لآخر ، على نسبة الخصم الحجمي

التي ستطبق في الفترة التي تلى ٣١ ديسمبر ١٩٥٨ .

٧- إذا وردت الأسعار المقررة لدى الشركة البريطانية أو لشركة الأمريكية في عملة غير الإسترليني (المملكة المتحدة) تحول تلك الأسعار من أجل هذه الاتفاقية إلى الاسترليني على أساس القيمة المعترف بها لتلك العملة وقتئذ بحسب مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي .

٨- تتعهد الشركة البريطانية والشركة الأمريكية بأن لا يقل دخل الشركة العاملة الصافى (إذا كان هناك دخل) خلال أي فترة يستحق دفع ضريبة عنها ، عن خمسة ملايين روبية .

٩- تنطبق على هذه الاتفاقية الشروط المتعلقة بالتحكيم كما هي واردة في المادة ١٨ من الاتفاقية المعدلة لامتياز الكويت .

١٠- كتبت هذه الاتفاقية بالإنكليزية وترجمت إلى العربية فإذا حدث أي خلاف حول معنى نص من نصوصها أو حول تفسير ذلك النص ، فإن النسخة الإنكليزية هي المرجع المعتمد .

وللبيان وقع الفريقان المعنيان الاتفاقية هذه في اليوم والسنة المذكورين في رأسها أعلاه .

شركة نفط الكويت المحدودة

مدير الإدارة

شركة دراسي كويت المحدودة

وكيلها المفوض

شيخ الكويت

شركة جلف كويت

وكيلها المغوض

كتاب بخصوص الدفعات النقدية

يا صاحب السمو ،

١ - أثناء اجتماع سموكم، في الكويت وبيروت، بممثلين عن شركة نفط الكويت المحدودة وشركتي دارسي كويت المحدودة وجلف كويت (وتعرف الشركتان الأخيرتان فيما يلي باسم «الشركتين»)، ما بين السابع من أبريل والرابع عشر من مايو عام ١٩٥٥ ، بحثت مسائل تهم الجانبين وبث فيها ، كما هو مبين في هذا الكتاب وفي الاتفاقيات المعقودة في نفس التاريخ وهي المدرجة أدناه : -

«الاتفاقية الإضافية الجامعة» .

«الاتفاقية المتعلقة بالنفط الخام ومنتجاته في الكويت» .

«تطبيق ضريبة الدخل الكويتية» .

وهذا الكتاب .

إن هذا الكتاب وتلك الاتفاقيات تبطل مجتمعة مفعول مذكرة الاتفاقية وكذلك مفعول الاتفاقية المخصصة بالخصميات الحجمية اللتين وقع عليهما في بيروت في الرابع عشر من مايو عام ١٩٥٥ وتحل محلهما .

٢ - (أ) ونظرا لتقديم سموكم لطلبات معينة فإن الشركتين تؤكدان (بعد أن قامتا بتنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقيات عام ١٩٥١) أنهما توافقان على أنهما تلبية لجميع مطالب سموكم ستدفعان سوية لسموكم المبالغ التالية : -

أولا - بالنظر إلى نصوص في «الاتفاقية» الاضافية الجامعة «و» الاتفاقية المتعلقة بالنفط الخام ومنتجاته في الكويت» ، تدفع الشركتان مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عند توقيع جميع الاتفاقيات المذكورة أعلاه وعند قبول سموكم محتويات هذا الكتاب .

ثانيا - تدفع الشركتان مبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في اليوم الثاني من يناير عام ١٩٥٦ أو قبل ذلك التاريخ .

(ب) إن التزام الشركتين بدفع مبلغ العشرين مليون جنيه المشار إليها في (أ) ثانيا - أعلاه يكون قد وفى إذا بلغ ما دفعته الشركتان حتى اليوم الثاني من يناير عام ١٩٥٦ أو قبل ذلك التاريخ ، مبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من حساب ما يستحق عليهما من ضريبة الدخل الكويتية عن فترة أو جزء من فترة أو فترات تستحق الضريبة الواقعة عليها خلال عام ١٩٥٥ . لكن إذا لم يزد مجموع ما يستحق على الشركتين وعملائهما من ضريبة الدخل الكويتية عن جميع المبيعات

من النفط الخام ومنتجاته عن أي فترة او جزء من فترة أو فترات واقعة خلال عام ١٩٥٥ بما يعادل ٢٠ مليون جنيه على الأقل من مقدار الضريبة المحسوبة بموجب البند الثالث من هذا الكتاب والتي يستحق على الشركتين دفعها عن أي فترة أو جزء من فترة أو فترات واقعة خلال عام ١٩٥٥ فيما لو لم يتم تنفيذ الاتفاقيات المدرجة أعلاه والمصادقة على هذا الكتاب فستدفع الشركتان لسموكم مبلغا إضافيا يعادل ما تنقصه تلك الزيادة عن ٢٠ مليون جنيه. ويدفع هذا المبلغ الإضافي لسموكم خلال عشرة أيام من تاريخ إثبات مدققي الحسابات الذين يمثلون سموكم قيمة مثل ذلك المبلغ، الذي سوف تحسبه الشركتان وترفعانه إلى سموكم بتاريخ لا يتجاوز يوم ١٥ أبريل عام ١٩٥٦.

٣- تحسب ضريبة الدخل الكويتية المستحقة على الشركتين عن أي فترة أو جزء من فترة أو فترات واقعة خلال عام ١٩٥٥، لو لم يكن هذا الكتاب والاتفاقيات المدرجة آنفا قد تم إبرامها، على المنوال التالي: -

(أ) بأن يطبق على كل طن من جميع المبيعات التي تقوم بها الشركتان السعر المعدل الموزون والذي يدفعه العملاء غير المتنسبين إلى «شركة جلف كويت للتنقيب» وإلى («شركة جلف كويت» بموجب عقود البيع المحولة اليها من شركة جلف للتنقيب) كما هو مذكور في الجدول رقم (٢) («إيضاح بيع النفط الخام في الوقت الحاضر وما يتوقع في المستقبل») المرفق بكتاب الاتفاقية المؤرخ ٣٠ ديسمبر عام ١٩٥١، وكذلك،

(ب) بأن تحسب العوائد بالسعر والطريقة المنصوص عليهما في البند العاشر من الاتفاقية الإضافية الجامعة، ايفاء لمقتضيات المادة الأولى من قانون ضريبة الدخل الكويتية.

٤- اذا هبطت الكمية الحجمية المصدرة أو أسعار النفط الخام تحت تأثير ظروف قاهرة ليس في استطاعة الشركتين التحكم في أمرها، خلال الفترة الواقعة ما بين تاريخ هذا الكتاب واليوم الأول من يناير عام ١٩٥٦، فستتكرمون سموكم ببحث أمر هذا الهبوط مع الشركتين وما قد يكون له من تأثير بالنسبة إلى الدفعة الإضافية المشار إليها في البند ٢ (ب) من هذا الكتاب.

٥- حرر هذا الكتاب بالانكليزية وترجم إلى العربية، فإذا حدث أي خلاف حول معنى نص من نصوصه أو حول تفسير ذلك النص، فإن النسخة الانكليزية هي المرجع المعتمد.

أصدقاء سموكم المخلصون

شركة دارسي كويت المحدودة وكيلها المفوض

شركة نفط الكويت المحدودة مدير الإدارة

شركة جلف كويت وكيلها المفوض

موافق على مضمونه: شيخ الكويت

تطبيق ضريبة الدخل الكويتية

حيث إن : -

١ - شركة دارسي كويت المحدودة (وتعرف فيما يلي باسم «الشركة البريطانية») وهي شركة تأسست في المملكة المتحدة، وشركة جلف كويت (وتعرف فيما يلي باسم «الشركة الأمريكية») وهي شركة مرخصة بموجب قوانين ولاية ديلاوار في الولايات المتحدة الأمريكية، قد تملكتا بموافقة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح (ويعرف فيما يلي باسم «صاحب السمو») كل منهما نصف حصة غير مجزأة في اتفاقية امتياز البترول التي عقدت بتاريخ ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣٤ ما بين حاكم الكويت آنذاك والشركة البريطانية، وقد أدخلت على هذه الاتفاقية ما بين حين وآخر تعديلات وعلى الأخص التعديلات التي شملتها اتفاقية إضافية جامعة بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٥٥ عقدت بين صاحب السمو والشركتين البريطانية والأمريكية (وفيما يلي تعرف اتفاقية الامتياز المعدلة كما سبق باسم «الامتياز») وبموجب هذه الاتفاقية تملك الشركتان جميع الحقوق والامتيازات والفوائد الناتجة عن «الامتياز» والمترتبة عليه.

٢ - الشركتين البريطانية والامريكية قد عينتا شركة نفط الكويت المحدود ة (وتعرف فيما يلي باسم «الشركة العاملة»)، وهي شركة مسجلة في المملكة المتحدة، لإدارة العمليات بموجب الامتياز وللإشراف على تلك العمليات بالنيابة عنهما.

٣- صاحب السمو قد فرض بموجب المرسوم رقم ٣ تاريخ ١٠ اكتوبر ١٩٥٥ ضريبة دخل على الهيئات المؤسسة التي تزاول التجارة أو العمل في الكويت، وحيث إن المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة الملكة في الخليج العربي قد اصدر قانونا ملكيا لعام ١٩٥٥ رقم ٢ بتاريخ ١٠ أكتوبر يخضع بموجبه جميع الأشخاص الذين يشملهم الأمر الصادر عن مجلس الكويت لعام ١٩٥٣ بصورته المعدلة إلى مرسوم ضريبة الدخل الذي حل محل مرسوم ضريبة الدخل الكويتية الصادر عام ١٩٥١.

فإنه بناء على ذلك : -

١ - تقر الشركتان البريطانية والأمريكية والشركة العاملة وتسلم رغم شروط الامتياز، بتطبيق نظام ضريبة الدخل عليها حسبما هو مفروض في المرسوم الآنف الذكر رقم٣ كما هو واردفي القانون الملكي المذكور تطبيقا تاما، بشرط أن لايحدث أي تغيير أو تعديل (باستثناء هذا الإقرار) في حقوق الشركة البريطانية والشركة الأمريكية والشركة العاملة أو أي واحدة منها ولا في الامتيازات أو المصالح المنصوص عليها في الامتياز.

٢- تقدم الشركة البريطانية والشركة الأمريكية والشركة العاملة تقديرا إلى صاحب السمو

بخصوص ضريبة الدخل التي تستحق منها لصاحب السمو عن كل سنة غربية، وذلك بأسرع ما يمكن بعد نهاية السنة بحيث لا يتأخر تقديمه عن ٧ يناير من السنة التالية.

٣- لا يعتبر أي مبلغ تسلفه الشركة البريطانية أو الشركة الأمريكية ويكون قابلا للاسترداد من حساب العوائد حسب شروط البند الأول من الاتفاقية الإضافية الجامعة خصما عند حساب الدخل إيفاء بنصوص المرسوم رقم ٣.

٤- تدفع ضريبة الدخل المستحقة بموجب المرسوم المذكور بالجنيهات الاسترلينية (المملكة المتحدة).

٥- يوافق الفريقان على أن أي التجاء للتحكيم بموجب البند الثالث عشر من المرسوم المذكور يتم على الطريقة التالية: -

٢٦٠) يحق للمدير ودافع الضريبة أن ينتخب كل منهما محكما، والمحكمان اللذان يعينان بهذه الطريقة يعينان حكما قبل أن يشرعا في التحكيم.

(ب) يعين كل من الفريقين محكمه خلال ٦٠ يوما من تسلمه طلبا للتحكيم من الفريق الآخر،

وإلا فان المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة الملكة في الخليج العربي يقوم بتعيين المحكم الثاني بناء على طلب الفريق الآخر.

إذا حدث أن اختلف المحكمان حول تعيين الحكم خلال ٦٠ يوما من انتخابهما أو تعيين أحدهما فإن المعتمد لصاحبة الجلالة في الخليج العربي يستطيع أن يعين الحكم بناء على طلب المحكمين كليهما أو أحدهما.

(ج) إن قرار المحكمين أو قرار الحكم في حالة الاختلاف في الرأى بين المحكمين يعتبر قرارا نهائيا على الفريقين التقيد به.

(د) يتفق الفريقان على مكان التحكيم ولكن إذا اختلفا على ذلك يجرى التحكيم في الكويت.

(هـ) إن المرجع المعتمد هو النسخة الإنكليزية من المرسوم التي يتضمنها القانون الملكي الصادر عن المقيم السياسي لصاحبه الجلالة الملكة في الخليج العربي والذي يجعل المرسوم سارى المفعول على جميع الأشخاص الذين ينطبق عليهم الأمر الصادر عن المجلس في الكويت عام ١٩٥٣ بصورته المعدلة.

بالإضافة إلى ذلك، يتم الاتفاق الآن على أنه في حالة نشوب أي خلاف حول المرسوم

المذكور، يحال ذلك الخلاف إلى التحكيم إذا طلبت ذلك الشركة أو الشركات التي يهمها الأمر.

٦- كتبت هذه الاتفاقية بالانكليزية وترجمت إلى العربية فإذ حدث أي خلاف حول معنى نص من نصوصها أو حول تفسير ذلك النص، فإن النسخة الإنكليزية هي المرجع المعتمد.

وللبيان تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من هذا اليوم ١١ من شهر أكتوبر عام ١٩٥٥ الموافق لليوم ٢٤ من شهر صفر عام ١٣٧٥هـ

شيخ الكويت

شركة نفط الكويت المحدودة

مدير الادارة

شركة دارسي كويت المحدودة

وكيلها المفوض

شركة جلف كويت

وكيلها المفوض

تم عقد هذه الاتفاقية في الكويت في اليوم الثامن عشر من شهر ديسمبر عام ألف وتسعمائة وثمانية وخمسين، الموافق لليوم السادس من شهر جمادي الآخر عام ١٣٧٨ للهجرة بين صاحب السمو الشيخ السير عبدالله السالم الصباح، كي. سي. ام. جي، سي، آي. أي. امير الكويت، طرفا أولا، عملا بما له من السلطات بوصفه حاكم الكويت، وبالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه الذين تخول لهم في ذلك الوقت مسؤولية السيطرة على دولة الكويت وحكمها (ويشار إليه فيما يلي باسم «صاحب السمو»)، وبين الشركتين التاليتين، طرفا ثانيا، وهما: شركة «ب ب ٠ كويت) المحدودة» (التي كانت في السابق تعرف باسم شركة دارسي كويت المحدودة) وهي شركة مرخصة في المملكة المتحدة بموجب قانون الشركات، لعام ١٩٢٩، ويقوم مكتبها المسجل رسميا في بناية «بريتانيك هاوس» في حي «فنزبوري سركس» في المنطقة الشرقية الوسطى الثانية بلندن، (ويشار إليها فيما يلي باسم «الشركة البريطانية والأخرى «شركة جلف كويت» وهي شركة مرخصة بموجب قوانين ولاية ديلاوار في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتبها في بناية «جلف بلدنج» في مدينة بتسبرج بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الامريكية، (ويشار إليها فيما يلي باسم «الشركة الأمريكية»).

حيث إنه:

(أ) تم عقد اتفاقية متعلقة بالمتاجرة بالنفط الخام ومنتجاته في الكويت (ويشار إلى هذه الاتفاقية فيما يلي باسم «اتفاقية ١٩٥٥») وذلك في اليوم الحادى عشر من شهر أكتوبر عام ألف وتسعمائة وخمسة وخمسين بين الفريقين المتعاقدين هنا . (ب) وحيث إنه جرت اتصالات، خطية وشفوية، في لندن وفي الكويت بين الفريقين تلبية لرغبة صاحب السمو في تعديل رسم البيع الذي نصت عليه اتفاقية ١٩٥٥ .

ولذلك فقد تم الاتفاق هنا على ما يلى :

١ - يجرى تعديل اتفاقية ١٩٥٥ على الوجهين التاليين ويكون التعديل ساريا اعتبارا من اليوم الأول من شهر أبريل عام ألف وتسعمائة وسبعة وخمسين :

(أ) يحذف الرقم ٢ من السطر الثاني من الفقرة ٣ (أ) (٢) ويستعاض عنه برقم ١ .

(ب) يحذف الرقم ٢ من السطر الثاني من الفقرة ٣ (ب) (١) ويستعاض عنه برقم ١ .

٢ - تنطبق على هذه الاتفاقية النصوص المختصة بالتحكيم الواردة في المادة ١٨ من «امتياز الكويت» كما جرى تعديلها .

٣ - كتبت هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية وترجمت إلى اللغة العربية . فإذا حدث اختلاف، في أي وقت، حول معنى أي نص من نصوصها أو حول تفسيره فإن المرجع المعتمد لذلك هو النص الإنكليزي للاتفاقية .

وللبيان وقع الفريقان هذه الاتفاقية في اليوم والعام المذكورين في بدايتها أعلاه .

شيخ الكويت

جرى التوقيع بحضورى،

المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة

في الكويت

ب ب (كويت) المحدودة

شركة جلف كويت

الاتفاقية المتعلقة بالعائدات وضريبة الدخل عن الغاز الطبيعي وغاز النفط السائل

مذكرة باتفاق ما بين : -

١ - صاحب السمو أمير دولة الكويت (الأمير)، و

٢ - شركة بربتش بتروليوم (كويت) المحدودة التي كان اسمها فيما مضى «شركة دارسي كويت المحدودة» وشركة جلف كويت (الشركتين).

١ - لقد اتخذت شركة نفط الكويت الترتيبات لصنع غاز النفط السائل في معمل كبير وفي المصفاة وباشرت «الشركتان» في تصديره.

كما باشرت الشركتان أيضا في بيع الغاز الطبيعي وغاز النفط السائل محليا وربما باعتا المصفاة أيضا في المستقبل.

٢ - بما أن النص في اتفاقية الامتياز السارية المفعول حاليا وما أجرى عليها من تعديلات على دفع عائدات وضريبة دخل عن هذه الغازات غير كاف فقد اتفق ما بين «الشركتين» و «الأمير» على أن تراعى بهذا الخصوص النصوص المدرجة بصورة غير رسمية في الفقرات العشر التالية من هذه المذكرة وتعتبر نافذة المفعول ابتداء من أكتوبر ١٩٦١.

٣ - لا يتوجب على «الشركتين» دفع أية عائدات اضافية عن أي غاز نفط سائل تنتجه المصفاة ولا عن أي من غازات المصفاة التي قد تباع أو تزود لمعمل غاز النفط السائل الكبير لأنه يتوجب على «الشركتين» دفع عائدات كاملة عن كل ما يدخل المصفاة من النفط الخام.

٤ - أ - يدفع «للأمير» عن غاز النفط السائل الذي يتم إنتاجه من غاز الحقل في المعمل الكبير وتبيعه «الشركتان» عائدات بمعدل ٢ شلن (شلنين استرلينيين) عن كل طن انجليزي (٢٢٤٠ باوند) مما يباع من غاز النفط السائل.

ب - يدفع «للأمير» عن ما تبيعه الشركتان من الغاز الطبيعي عائدات بمعدل جنيه استرليني (جنيه استرليني واحد) عن كل مليون قدم مكعب (يقاس تحت ضغط مطلق معدله ١٤،٥٦ باوند على كل إنش مربع وتحت درجة حرارة ٦٠ فهر نهايت) مما يباع من الغاز.

٥ - أ - تدفع العائدات للأمير مرة كل ربع سنة (ثلاثة أشهر) ويتم إجراء حسابات غاز النفط السائل والغاز الطبيعي على انفراد.

ب- يكون ما يدفع على حساب كل عائدات عن كل من الأرباع السنوية الثلاثة الأولى من كل سنة ميلادية إما مبلغا مبنيا على مردود مبيعات الشركتين بحسب الفقرتين الفرعيتين « أ » و « ب » من الفقرة ٤ بعد تدقيقه من قبل ممثلي «الأمير» بالطريقة التي يتفق عليها أو مبلغ ٥٠٠ جنيه (خمسماية جنيه استرليني) عن كل ربع سنة، أيهما أكبر بنتيجة الجمع في كل سنة.

(جـ) تؤدى الدفعة النهائية على الحساب من كل من العائدات عن كل سنة على أساس أن يقبض الأمير عن تلك السنة بعد أن تؤخذ بعين الاعتبار المقبوضات من تلك السنة بموجب الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة، المبلغ المحسوب بموجب الفقرة الفرعية « أ » أو « ب » من الفقرة ٤ على أساس ما تم بيعه خلال تلك السنة أو ٢٠٠٠ جنيه استرليني (ألفي جنيه استرليني) أيهما أكبر.

٦ - أ - لتعيين كمية ما يباع من غاز النفط السائل المستحصل عليه من المصدرين (أي المصفاة وغازات الحقل) يتفق «الأمير» و «الشركتان» على نظام للقياس يوضع لهذا الغرض.

(ب) لايدخل في الكميات التي يتوجب دفع عائدات عنها أية كمية من غاز النفط السائل والغاز الطبيعي تستعمل في عمليات شركة نفط الكويت أو «الشركتين» أو تحرق أو يعاد حقنها في المستودع.

(جـ) لا تدفع «الشركتان» عائدات من أي غاز طبيعي أو غاز مصفاة أو غاز نفط سائل يزود به «الأمير» مجانا أو بثمن التكلفة، وإذا ما زود الأمير بأي غاز نفط سائل من المصفاة فإن كمية ذلك الغاز تقتطع من صافي مجموع كمية الزيت الخام المنتج الذي تحسب عائدات الزيت الخام على أساسه.

(د) لا تقتطع بموجب البند الفرعي (ز) من البند (١٠) من الاتفاقية التكميلية الموحدة المؤرخة ١١ أكتوبر ١٩٥٥ (الموافق ٢٤ صفر ١٣٧٥) أية كمية من المستقطر الخفيف أو من أي منتج آخر من منتجات معمل غاز النفط السائل الكبير تعاد إلى المستودع. وإذا ما نقل أي منتج كهذا إلى صهاريج تخزين منتجات المصفاة، أو إلى أي من مرافق المصفاة الأخرى، لتصنيعه أو بيعه فإن الكمية المنقولة هذه تضاف إلى صافي كمية النفط الخام المستخرج وتحسب العائدات بموجب البند (١٠) من اتفاقية عام ١٩٥٥ المذكورة على أساس ذلك.

٧- لايصار إلى تطبيق الحدود الدنيا للعائدات المشار اليها في الفقرة ٥ من هذه الاتفاقية إلا بعد الربع السنوي الميلادي الذي تتم فيه أول عملية بيع لغاز النفط السائل أو الغاز الطبيعي، حسبما يكون الحال. وإذا ما تمت أول عملية بيع كهذه في الربع الثاني أو الثالث أو الرابع من أية سنة يكون الحد الأدنى المشار إليه في الفقرة (جـ) بالنسبة لتلك السنة ١٥٠٠ جنيه استرليني أو ١٠٠٠ جنيه استرليني أو ٥٠٠ جنيه استرليني، حسب مقتض الحال. وإذا ما طرأ أي تبدل جوهري في الظروف الموصوفة في هذه الاتفاقية يعاد النظر في الحد الادنى لأي من العائدات أو

تكلتيها .

٨- يعاد النظر في معدل العائدات من وقت لآخر ويعدل بعد البحث في ذلك إذا كانت الأسعار التي يمكن بيع غاز النفط السائل والغاز الطبيعي بها تبرر هذا .

٩- بالنسبة لأغراض ضريبة الدخل في الكويت يدخل في الداخل العام (للشركتين) ما يتحقق فعلا داخل الكويت أو المنطقة المحايدة الكويتية - السعودية العربية من مبيعات الغاز الطبعي أو غاز المصفاة أو غاز السائل الذي تنتجه المصفاة .

١٠- بالنسبة لأغراض ضريبة الدخل في الكويت . .

(أ) تبقى حسابات إنتاج غاز النفط السائل في المعمل الكبير وتخزينه في خزانات التبريد، ونقله، وتوصيله، إلخ داخل دولة الكويت والمنطقة المحايدة منفصلة عن الحسابات المتعلقة بأعمال «الشركتين» الأخرى، وإذا ما حصلت خسارة في أية سنة من السنوات في غاز النفط المسيل هذا فلا تجرى مقاطعة بينها وبين الأرباح المتأتية من أعمال الشركتين الأخرى، ويمكن ترحيل ما يقع من خسائر، على أن لا تدخل فيها أية عائدت، وإجراء مقاصة بينها وبين ارباح معمل غاز النفط السائل الكبير في سنين مقبلة وأما العائدات التي تدفع عن غاز النفط السائل الذي ينتجه المعمل الكبير فلا يجوز اقتطاعها بموجب الفقرة (جـ) من المادة ١ من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٣ لعام ١٩٥٥ إلا لتقرير ضريبة الدخل على الأرباح المتأتية من غاز النفط السائل الذي ينتجه المعمل الكبير .

(ب) يدخل في الدخل ما يتحقق فعلا من مبيعات غاز النفط السائل الذي ينتجه المعمل الكبير . ولا يصدر من دولة الكويت أي غاز نفط سائل من إنتاج المعمل الكبير الإ بعد أن يباع أولا في دولة الكويت وتتم مبيعات كل من «الشركتين» على انفراد ومع استقلال كل منها عن الأخرى . وحيث يباع غاز نفط سائل من إنتاج المعمل الكبير إلى شركة منتسبة «لأي من الشركتين» لاستعمالها الخاص أو لاستعمال شركة منتسبة أخرى لا يجوز أن يقل السعر عن المعدل الوزني لأسعار ما يتحقق من مبيعات للغير فوب الكويت . وحيث يعاد بيع غاز النفط السائل من إنتاج المعمل الكبير من قبل شركة منتسبة، إلى الغير، لا يجوز أن يقل السعر من سعر البيع ثانية لذلك الغير فوب الكويت . وإذا ما حددت أسعار معلنة لغاز النفط السائل فإن السعر الذي يجب أن تبيع به «الشركتان» كل ما يصدر من غاز النفط السائل لا يجوز أن يقل عن السعر المعلن لما يباع إلا في حالة المبيعات لغير الشركات المنتسبة التي جرى التعاقد عليها قبل وضع الأسعار المعلنة موضع التنفيذ والمبيعات للشركات المنتسبة إذا ما كان التعاقد على البيع ثانية قد تم قبل وضع الأسعار موضع التنفيذ، وفي كلتا هاتين الحالتين يستمر العمل بالمبيعات المتحققة فعلا حتى تاريخ انتهاء العقد أو العقود أو، إذا ما كان من الجائز إنهاء العقد أو العقود بإشعار من «الشركة» . أو الشركة المنتسبة، حتى أبكر تاريخ يمكن فيه إنهاء العقد أو العقود على هذا النحو .

(جـ) يستعمل في تقرير قيمة أي غاز نفط سائل أو أي غاز آخر ينقل من المصفاة إلى معمل غاز النفط السائل الكبير كلفة التصنيع وبقيد ما لحساب معمل غاز النفط السائل الكبير وحساب المصفاة وما عليهما وفقا لذلك. ولا يعتبر أي غاز نفط سائل أو غاز آخر من غازات المصفاة ينقل إلى معمل غاز النفط السائل الكبير «منتجات مكررة من نفط الكويت الخام لتصديها إلى الخارج» بحسب المقصود من البند ٣ (ب) من «الاتفاقية المتعلقة بالنفط الخام ومنتجاته» المؤرخة ١١ اكتوبر ١٩٥٥ (الموافق ٢٤ صفر ١٣٧٥).

(د) يتم نقل أي مستقطر خفيف أو أي منتج آخر ينقل للتصدير أو البيع محليا، ويصدر أو يباع محليا من معمل غاز النفط المسيل الكبير إلى صهاريج تخزين منتجات المصفاة أولغيرها من مرافق المصفاة بحسب كلفة إنتاجه وبقيد ما لحساب معمل غاز النفط السائل الكبير وحساب المصفاة وما عليهما وفقا لذلك.

(هـ) تجرى «الشركتان» الترتيبات المتعلقة بمبيعاتهما لتصدير أي من المنتجات المشار إليها في ١٠ (د) سواء جرى تصنيعها أيضا في المصفاة أم لا على الأساس المنصوص عليه في البند ٣ (ب) من «اتفاقية ١٩٥٥ المتعلة بالنفط الخام ومنتجاته» كما لو أن إنتاجها قد تم في المصفاة ويعتبر مجموع الأطنان المنقولة نفطا خاما إضافيا زودت به المصفاة وتضاف كلفة إنتاج هذه المنتجات في معمل غاز النفط السائل الكبير إلى مجموع تكاليف التكرير.

١١- لا يعتبر معمل غاز النفط السائل الكبير جزءا من المصفاة ولا تدخل تكاليف تشغيله في «تكايف التكرير» كما ورد تعريفها في «اتفاقية ١٩٥٥ المتعلقة بالنفط الخام ومنتجاته». وتعدل الاتفاقية المتعلقة بالنفط الخام ومنتجاته المؤرخة ١١ اكتوبر ١٩٥٥ (الموافق ٢٤ صفر ١٣٧٥) والمعقودة ما بين الأمير والشركات، بإضافة كلمتي «في المصفاة» بعد كلمتي «الشركة العاملة» في البند الفرعي ٤ (د) وكذلك بعد الكلمات «الذي تنتجه الشركة العاملة» في البند الفرعي ٤ (هـ).

١٢- تبحث بنود هذه الاتفاقية ويعاد النظر فيها إذا ما تبين للأمير أن الاتفاق على شروط أفضل قد تم ما بين حكومات البلدان المجاورة والشركات صاحبة الامتيازات فيها.

١٣- كتبت هذه الاتفاقية بالانجليزية وترجمت إلى العربية. إذا ما حصل اختلاف في أي وقت بشأن معنى أو تفسير أي نص من نصوص هذه الاتفاقية يعتمد على النص المكتوب بالإنجليزية.

بحضوري	بحضوري
أمير دولة الكويت	شركة «جلف» كويت
بحضوري	بحضوري
«بريتش» بتروليوم «كويت» المحدودة	شركة نفط الكويت

كويت بتاريخ ٢١ اكتوبر ١٩٦٢م الموافق ٢٢ جماد الأول ١٣٨٢هـ

اتفاقية إضافية أخرى

تم عقد هذه الاتفاقية الإضافية الأخرى في الكويت في اليوم السابع عشر من شهر جنيوري عام ١٩٦٣ الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر شعبان عام ١٣٨١ للهجرة، بين صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح (كفريق أول) عملا بما له من الصلاحيات بصفته أمير دولة الكويت بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه الذين تخول لهم الآن أو في المستقبل مسئولية حكم وإدارة دولة الكويت (ويشار إليه فيما يلي باسم «الأمير») وبين (كفريق ثان) شركة بيرتش بتروليوم «كويت» المحدودة (التي كانت تعرف سابقا باسم «شركة دارسي كويت المحدودة») وهي شركة أسست في المملكة المتحدة بموجب قانون الشركات لعام ١٩٢٩ ومكتبها المسجل كائن في عمارة بريتانيك هاوس في حي فينزبري سيركس في لندن آي، سي، ٢ («ويشار إليها أدناه باسم «الشركة البريطانية») وشركة جالف كويت وهي شركة أسست بموجب قوانين ولاية ديلاوار في الولايات المتحدة الأمريكية، ولها مكتب في عمارة جالف في مدينة بتسبرغ في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية (ويشار إليها أدناه باسم «الشركة الأمريكية»: وسيشار أدناه إلى الشركة البريطانية والشركة الأمريكية معا باسم «الشركتين». وهذه الاتفاقية هي اتفاقية إضافية للاتفاقيات التالية:

(١) اتفاقية امتياز النفط المؤرخة ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣٤ والمعقودة بين سمو الشيخ أحمد الجابر الصباح الذي كان آنئذ شيخ الكويت وشركة نفط الكويت المحدودة (وستدعى فيما يلي «الاتفاقية الأصلية»).

(٢) الاتفاقية الإضافية الجامعة المؤرخة ١١ أكتوبر عام ١٩٥٥ والمعقودة بين الأمير كفريق أول والشركة البريطانية (باسمها السابق) والشركة الأمريكية كفريق ثان (وستدعي فيما يلي «اتفاقية عام ١٩٥٥»).

حيث إنه قد جرت مفاوضات خطية وشفهية بين الفرقاء المعنيين بالأمر بخصوص إدخال تعديلات معينة على الاتفاقية الأصلية في صيغتها المعدلة وحيث إنه من المرغوب فيه أن تدخل هذه التعديلات وتسجل في وثيقة واحدة.

بناء عليه نعلن هنا أنه قد تم الاتفاق على ما يلي:

١ - كلمة «الاتفاقيات» في هذه الاتفاقية يقصد بها هذه الاتفاقية والاتفاقية الأصلية، واتفاقية عام ١٩٥٥، والاتفاقية المؤرخة ١١ اكتوبر عام ١٩٥٥ المعقودة بين الأمير والشركة البريطانية (باسمها السابق)، والشركة الأمريكية وشركة نفط الكويت المحدودة والمدعوة «اتفاقية تطبيق

قانون ضريبة الدخل الكويتية» والاتفاقية المتعلقة بتسويق النفط الخام ومنتجاته في الكويت المؤرخة ١١ اكتوبر عام ١٩٥٥ والمعقودة بين نفس الفرقاء الموقعين على اتفاقية عام ١٩٥٥ ، وأية اتفاقيات أخرى، في الوقت الحاضر أو في المستقبل، من شأنها تعديل أية اتفاقية من الاتفاقيات المذكورة أعلاه أو الإضافة إليها.

التخلي عن بعض مناطق الامتياز :

٢- وافقت الشركتان طوعا واختيارا على أنه ابتداء من اليوم الثامن من شهر مايو عام ١٩٦٢ (الموافق ٤ ذي الحجة من عام ١٣٨١ للهجرة) فإن المناطق التي من حقهما وحدهما دون غيرهما أن تقوما فيها بالتنقيب والبحث والحفر لإنتاج واستخلاص الغاز الطبيعي والأسفلت والأوزوكرايت والنفط الخام ومنتجات هذه المواد والمواد المتصلة بها بموجب البند الأول من الاتفاقية الأصلية، ستقتصر على المناطق المذكورة في الجزء الأول من الجدول المرفق بهذه الوثيقة.

٣- وافقت الشركتان طوعا واختيارا على أنه قبل حلول اليوم الثامن من شهر مايو عام ١٩٦٧ ستختار الشركتان منطقة مساحتها ١٠٠٠ كليو متر مربع أو مناطق مجموع مساحتها ١٠٠٠ كليو متر مربع من المناطق المذكورة في الجزء الثاني من الجدول المشار إليه أعلاه، وستبلغان تلك المنطقة أو المناطق للأمير. وحيما يتم ذلك التبليغ فإن حق الشركتين الذي لا يشاركهما فيه أحد في التنقيب والبحث والحفر لإنتاج واستخلاص الغاز الطبيعي والأسفلت والأوزوكرايت والنفط الخام ومنتجات هذه المواد والمواد المتصلة بها بموجب البند الأول من الاتفاقية الأصلية في تلك المنطقة أو المناطق التي تم اختيارها سيصبح لاغيا.

٤- باستثناء الشروط التي نص عليها البندان الثاني والثالث من هذه الاتفاقية فإن حقوق الشركتين والتزاماتهما بموجب الاتفاقيات تبقى على ما يرام، وما هي عليه، ولا يصيبها أي تغيير.

٥- ابتداء من اليوم الثامن من شهر مايو عام ١٩٦٢ (الموافق، ٤ ذي الحجة من عام ١٣٨١ للهجرة يحق للأمير، بالتشاور مع الشركتين أن يمنح لأية شركة أو شركات تقوم باستغلال مناطق للنفط داخل أراضي دولة الكويت أو في أراضي مجاورة لأراضي دولة الكويت، حق استعمال المناطق المذكورة في الجزء الأول من الجدول الملحق بهذه الاتفاقية لمد الأنابيب وبناء المباني الضرورية وإقامة المنشآت والمعدات اللازمة لنقل أو مرور البترول عبر المناطق الآنفة الذكر إلي موضع داخل المناطق المذكورة أعلاه يعتبر مناسبا لشحن البترول المذكور، وسيعتبر البند ٩ (ب) من الاتفاقية الأصلية باطل المفعول ابتداء من اليوم الثامن من شهر مايو عام ١٩٦٢ .

٦- يتعهد الأمير بأن لا يسمح لأي شخص أو شركة باستثناء وكلاء الشركتين المفوضتين بالقيام بأية أعمال في المنطقة المنصوص عليها في الجزء الثالث من الجدول المرفق بهذه الاتفاقية،

من شأنها أن تعرقل عمليات الميناء التي تقوم بها الشركتان أو وكلاؤهما المفوضون في ميناء الأحمدي . وأية أعمال ضرورية تقوم بها الدولة يجري تنفيذها بالتشاور مع الشركتين وبطريقة لا تسبب أية عرقلة لعمليات الميناء المشار إليها أعلاه.

٧- حررت هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية وترجمت إلى اللغة العربية . وإذا حدث في أي وقت من الأوقاف خلاف حول معنى نص من نصوص هذه الاتفاقية أو حول تفسير ذلك النص فإن النسخة الإنجليزية هي المرجع المعتمد .

وللبيان وقع الأمير والممثلون والمفوضوت للشركتين هذه الوثيقة في اليوم والسنة المذكورين في رأسها أعلاه .

الجدول

إن شبكة الخطوط البيانية المتعامدة المشار إليها في هذه الوثيقة هي خطوط لا مبرت المترية المتعامدة التي أضيفت إلى الخريطة المرسومة بالأسلوب المخروطي الأورثومورفي (الذي يحافظ على الشكل الأصلي) ونقطة الأصل في هذه الشبكة من الخطوط البيانية المتعامدة هي نقطة التثليث ك ٢٨ (K28) وهي إحدى نقاط المساحة التثليثية الأصلية للمنطقة التي تضم دولة الكويت . وهذه النقطة (ك ٢٨) تقع على خط عرض ٣٤٨, ٤٣ ٣ً و٠٣َ - ٢٩ْ شمالا وخط طول ٥٥٨, ٤٢ ٢ً و٠٨َ و٤٨ْ شرقا . وهو موقع أبعاده الإحداثية المتعامدة، إذا قيست بالأمتار، هي ١٨٠٦٤١٣, ٣ مترا شرقا و٧٨٩٧٩١, ٩ مترا شمالا .

الجزء الأول

المناطق المشار إليها في البند الثاني من هذه الاتفاقية :

١ - (مطربة) :

الحد الغربي هو الخط البياني المتعامد ذو الأبعاد الإحداثية ١,٧١٣,٠٠٠ مترا في اتجاه شرقي .

الحد الشمالي هو الخط البياني المتعامد ذو الأبعاد الإحداثية ٨٨٠,٠٠٠ مترا في اتجاه شمالي .

الحد الشرقي هو الخط البياني المتعامد ذو الأبعاد الإحداثية ١,٧٢٦,٠٠٠ مترا في اتجاه شرقي .

الحد الجنوبي هو الخط البياني المتعامد ذو الأبعاد الإحداثية ٨٦٠,٠٠٠ مترا في اتجاه شمالي .

٢- (المنطقة الشمالية):

الحد الغربي هو الخط البياني المتعامد ذو الأبعاد الإحداثية ٠٠٠ , ٧٢٥ , ١ مترا اتجاه شرقي.

الحد الشمالي هي الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق.

الحد الشرقي هو الخط البياني المتعامد ذو الأبعاد الإحداثية ٠٠٠ , ٧٥٠ , ١ مترا في اتجاه شرقي.

الحد الجنوبي هو الخط البياني المتعامد ذو الأبعاد الإحداثية ٠٠٠ , ٨٩١ مترا في اتجاه شمالي.

٣- (المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية والبحرية).

يمكن تعيين الحدود الغربية كالآتي: تبدأ من نقطة في الشمال أبعادها الإحداثية ٠٠٠ , ٧٥٠ , ١ مترا شرقا و٠٠٠ , ٨٩١ مترا شمالا ومن هناك يتجه الخط جنوبا على امتداد الخط البياني المتعامد ذي الأبعاد الإحداثية ٠٠٠ , ٧٥٠ , ١ مترا شرقا إلى أن يتقاطع مع الخط البياني المتعامد ذي الأبعاد الإحداثية ٠٠٠ , ٨٥٠ مترا شمالا ومن هناك يتجه الخط غربا على امتداد خط ٠٠٠ , ٨٥٠ مترا شمالا إلى أن يتقاطع مع خط ٠٠٠ , ٧٤٥ , ١ مترا شرقا ومن هناك يتجه جنوبا على المتداد خط ٠٠٠ , ٧٤٥ , ١ مترا شرقا إلى أن يتقاطع مع خط ٠٠٠ , ٨٤٠ مترا شمالا ثم يتجه الخط شرقا على امتداد خط ٠٠٠ , ٨٤٠ مترا شمالا إلى أن يتقاطع مع خط ٠٠٠ , ٧٥٠ , ١ مترا شرقا ومن هناك يتجه الخط جنوبا على امتداد خط ٠٠٠ , ٧٥٠ , ١ مترا شرقا إلى أن يتقاطع مع خط ٠٠٠٠ , ٨٠٠ مترا شمالا ثم يتجه غربا على امتداد خط ٠٠٠ , ٨٠٠ مترا شمالا إلى أن يتقاطع مع خط ٠٠٠ , ٧٤٢ , ١ مترا شرقا ثم يتجه جنوبا على امتداد خط ٠٠٠ , ٧٤٢ , ١ مترا شرقا إلى أن يتقاطع مع الحدود بين دولة الكويت والمنطقة المحايدة الكويتية السعودية.

الحدود الشمالية تحدد كالآتي: تبدأ من نقطة في الغرب أبعادها الإحداثية هي ٠٠٠ , ٧٥٠ , ١ مترا شرقا و٠٠٠ , ٨٩١ مترا شمالا ومن هناك يتجه الخط شرقا بمحاذاة خط ٠٠٠ , ٨٩١ مترا شمالا إلى أن يتقاطع مع خط ٠٠٠ , ٧٨٣ , ١ مترا شرقا ثم يتجه جنوبا على امتداد خط ٠٠٠ , ٧٨٣ , ١ مترا شرقا إلى أن يتقاطع مع خط ٠٠٠ , ٨٦٥ مترا شمالا ثم يتجه شرقا على امتداد خط ٠٠٠ , ٨٦٥ مترا شمالا إلى أن يتقاطع مع الحد البحري للمنطقة التي حددت في البند الثالث من اتفاقية عام ١٩٥٥.

الحد الشرقي للجزء الشمالي من الفقرة ٣ هو نفس الحد البحري للمنطقة المحددة في البند الثالث من اتفاقي عام ١٩٦٣ ويحده من الشمال تقاطع الحد المذكور مع خط ٠٠٠ , ٨٦٥ مترا شمالا ويحده من الجنوب تقاطع الحد المذكور مع خط ٠٠٠ , ٨٠٠ مترا شمالا.

الحد الشرقي للجزء الجنوبي من الفقرة ٣ يمتد من نقطة تقاطع الحد البحري للمنطقة المحددة في البند الثالث من اتفاقية عام ١٩٥٥ مع خط ٠٠ , ٨٠٠ مترا شمالا ويتجه غربا بمحاذاة خط ٠٠٠ , ٨٠٠ مترا شمالا إلى أن يتقاطع مع الخط الساحلي ومن هناك يتجه جنوبا بمحاذاة الخط الساحلي إلى نقطة تقاطع الخط الساحلي مع خط ٧٨٦,٥٠٠ مترا شمالا ومن هناك يتجه غربا بمحاذاة خط ٧٨٦,٥٠٠ مترا شمالا إلى نقطة التقاطع مع خط ١,٨٠٥,٠٠٠ مترا شرقا ومن هناك يتجه جنوبا على امتداد خط ١,٨٠٥,٠٠٠ مترا شرقا إلى نقطة تقاطعه مع خط ٧٥٨,٠٠ مترا شمالا .

الحد الجنوبي للقسم الثالث يحدد كالآتي : يبدأ من نقطة في الشرق أبعادها الإحداثية هي ١,٨٠٥,٠٠٠ مترا شرقا و٧٥٨,٠٠٠ مترا شمالا ومن هناك يتجه غربا بمحاذاة خط ٧٥٨,٠٠٠ مترا شمالا إلى أن يتقاطع مع خط ١,٧٧٠,٠٠٠ مترا شرقا ومن هناك يسير جنوبا بمحاذا خط ١,٧٧٠,٠٠٠ مترا شرقا إلى نقطة تقاطعه مع الحدود بين دولة الكويت والمنطقة المحايدة الكويتية السعودية ومن هناك يسير الخط في اتجاه شمالي غربي بمحاذاة خط الحدود بين دولة الكويت والمنطقة المحايدة الكويتية السعودية إلى أن يتقاطع مع خط ١,١٤٧٢,٠٠٠ مترا شرقا وهي النقطة التي ورد وصفها أيضا أعلاه .

الجزء الثاني

المنطقة المشار إليها في البند الثالث من هذه الاتفاقية

الحد الغربي للمنطقة المذكورة يتألف جزء منه من الجانب الغربي من خور الصبية وهو جزء من الخط الساحلي لأراضي دولة الكويت وذلك من نقطة تقاطعه مع خط ٨٦٥,٠٠٠ متا شمالا ثم يمتد في اتجاه يكاد يكون جنوبيا إلى نقطة تقاطعه مع خط ٨٤٣,٠٠٠ مترا شمالا ومن هناك يمتد الخط مستقيما إلى نقطة على الخط الساحلي لأراضي دولة الكويت تدعى رأس الأرض، ومن هناك يسير الخط في اتجاه جنوبي بمحاذاة الخط الساحلي لدولة الكويت إلى نقطة تقاطعه مع خط ٨٠٠,٠٠٠ مترا شمالا .

الحد الشمالي يمتد من نقطة تقاطع خط ٨٦٥,٠٠٠ مترا شمالا مع الضفة الغربية لخور الصبية الذي هو جزء من الخط الساحلي لأراضي دولة الكويت، ويتجه شرقا إلى نقطة تقاطعه مع الحد البحري للمنطقة المحددة في البند الثالث من اتفاقية عام ١٩٥٥ .

الحد الشرقي يتألف من الحد البحري للمنطقة المحدودة في البند الثالث من اتفاقية عام ١٩٥٥ وينتهي في الشمال عند نقطة تقاطع الحد المذكور مع خط ٨٦٥,٠٠٠ مترا شمالا وفي الجنوب عند نقطة تقاطع الحد المذكور مع خط ٨٠٠,٠٠٠ مترا شمالا .

الحد الجنوبي يتألف من الخط البياني ذي الأبعاد الإحداثية ٨٠٠,٠٠٠ مترا شمالا وينتهي في الشرق عند نقطة تقاطعه مع الحد البحري للمنطقة المحددة في البند الثالث من اتفاقية عام ١٩٥٥ وينتهي في الغرب عند نقطة تقاطع خط ٨٠٠,٠٠٠ مترا شمالا والخط الساحلي لدولة الكويت .

الجزء الثالث

المنطقة المشار إليها في البند السادس من هذه الاتفاقية

الحد الغربي للمنطقة هو الخط الساحلي لأراضي دولة الكويت .

الحد الشمالي للمنطقة هو خط عرض ١٠َ و٢٩ْ شمالا .

الحد الشرقي للمنطقة هو خط طول ٣٠ً و١١َ و٤٨ْ شرقا .

الحد الجنوبي هو خط عرض ٠٢َ و٢٩ْ شمالا .

صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح

(توقيع)

شهد بذلك (توقيع)

عن شركة جالف كويت

(توقيع)

شهد بذلك (توقيع)

عن شركة بريتش بتروليوم (كويت) المحدودة

(توقيع)

شهد بذلك (توقيع)

اتفاقية بشأن تزويد الدولة بالغاز الفائض

وزارة المالية والصناعة

إدارة شئون النفط العامة

تعلن وزارة المالية والصناعة أن مباحثات قد جرت مؤخرا في الكويت وأنه قد تم التوصل إلى اتفاقية مع الشركة المالية لشركة نفط الكويت المحدودة بشأن تزويد الدولة بالغاز الفائض، وتفاصيلها مبينة في الكتاب المؤرخ في ١٤/ ٩/ ٦٣ والمدون أدناه.

سعادة وزير المالية والصناعة الأفخم - الكويت

تحية واحتراما وبعد،

من أجل التعاون مع الدولة في سعيها الرامي إلى توسيع نطاق التطور الصناعي في الكويت فإن شركة «كلف كويت» وشركة «بي بي كويت» المحدودة (الشركتين) على استعداد لجعل الغاز الطبيعي الفائض الذي تنتجانه متوافرا للدولة على النحو التالي:

١ - جميع كميات الغاز الناتج عن النفط الذي تنتجه الشركتان سنويا سوف يعتبر فائضا إذا كانت تلك الكميات زائدة عن:

(أ) الكميات السنوية اللازمة - حسب تقدير الشركتين - لعملياتهما في التكرير والإنتاج في الكويت، وكذلك الكميات السنوية اللازم إعادة حقنها في المكامن من لأغراض الاحتفاظ بالضغط.

(ب) الكميات السنوية من الغاز الذي سبق وتعاقدت الشركتان على بيعه وكذلك الكميات السنوية التي من أجلها تم أو سيتم إنشاء مرافق تصنيع الغاز، والكميات السنوية من الغاز (وضغطه ٤٠٠ رطل لكل بوصة مربعة) الذي تقوم الشركتان حاليا بتزويده للدولة من أجل معمل تقطير المياه والأغراض المنزلية في مدينة الكويت.

سوف تقوم الشركتان - في اليوم الخامس عشر من شهر يناير من كل عام أو قبل ذلك اليوم - بإشعار الدولة بأية تغييرات تطرأ على احتياجاتهما من الغاز التي سبق إشعارها للاستعمالات المبينة في الفقرة (أ) أعلاه، كما توافق الشركتان على عدم زيادة هذه الاحتياجات إلا بالقدر اللازم للتمشي مع أصول الصناعة الحسنة في عملياتهما واستنادا إلى المقدار الحالي لإنتاج الزيت الخام والذي يقرب من ١٨٥٠٠٠٠ برميل يوميا، فإن كمية الغاز الغائض الذي تقدر الشركتان الآن إمكانية توفيره تقرب من ١٥٠٠٠٠ ألف قدم مكعب يوميا كما هو مبين بالجدول المرفق.

٢- سوف يتوافر الغاز الفائض لكل من الدولة والشركتين على أساس «أولوية السبق». وحفاظا على مصالح جميع الأطراف المعنية. تقوم الدولة والشركتان بإشعار بعضهما البعض، سريا، بجميع المخططات المقترحة بقصد الاستفادة من الغاز الفائض أوالتصرف فيه، وسواء أكان لدى الدولة أو إحدى الشركتين أو كلتيهما مشروع يتعلق باستعمال الغاز أو التصرف فيه، جاز لأحد الطرفين، عن طريق إشعاره الطرف الآخر، أن يحتجز مؤقتا كمية الغاز المطلوب للمشروع. وتحدد جميع الإشعارات الغرض الذي يطلب من أجله الغاز وكذلك النوع المطلوب إذا أمكن - أو كان الغرض لغير استعماله كوقود. ويترتب على موعد الإشعار بالاحتجاز المؤقت أمر تحديد أولوية المشروع المعني في تزويد الغاز شريطة أن يقوم الطرف المعني بإبلاغ الطرف الآخر، في خلال ستة أشهر، مؤكدا إجراء ترتيبات تعاقدية بشأن استعمال الغاز أو التصرف فيه، فإذا لم يعط مثل هذا التأكيد في ظرف ستة الأشهر جاز للطرف المعني أن يتقدم بإشعار آخر بقصد الاحتجاز المؤقت للغاز غير أن أولوية المشوع في هذه الحال سوف تعتبر من تاريخ الإشعار الثاني فقط. وبمجرد تأكيد الطرف المعني للطرف الآخر إنهاء الترتيبات التعاقدية الخاصة باستعمال الغاز أو التصرف فيه، يظل احتجاز الغاز المطلوب ساري المفعول مع الاحتفاظ بحق الأولوية اعتبارا من تاريخ الإشعار الأول أو الثاني شريطة البدء خلال ثمانية عشر شهرا من تاريخ ذلك التأكيد - إما بتسليم الغاز أو بالعمل في الموقع إن كان المشروع هندسيا. وبمجرد احتجاز الغاز لأي مشروع كان، يصبح لذلك المشوع، اعتبارا من الموعد المحدد، حق الأولوية على غيره من المشاريع اللاحقة به وذلك فيما يتعلق بالمتوافر من الغاز الفائض.

٣- تقوم الشركتان بتزويد الدولة بما تحتاجه من الغاز الفائض، للاستعمال كوقود أو كتغذية للصناعة داخل الكويت، سواء أكان ذلك لأغراضها الخاصة أو لتزويد الآخرين بها، على أن يتم التزويد في نقطة تجمع مركزية في الحقول وذلك وفقا للشروط التالية:

(أ) يتم تزويد مثل هذا الغاز إلى نقطة التسليم من قبل الشركتين، بما في ذلك تكاليف الصيانة والتشغيل وبذل الاستهلاك والنفقات الأساسية ومردودات معقولة لقاء الاستثمار المطلوب وهو ما اتفق عليه أن يكون ٦٪ سنويا.

(ب) يجوز للشركتين أن تقوما بتصنيع ما تزودان الدولة به من غاز يستعمل كوقود وذلك قبل تسليمه إليها، شريطة أن يكون للغاز بعد التصنيع قيمة حرارية لا تقل عن ألف (BTU) للقدم المكعب الواحد. غير أن الشركتين سوف لا تقومان بتصنيع الغاز الفائض المزود للدولة لغير أغراض الوقود، إلا بالاتفاق المسبق مع الدولة.

(حـ) تعفى الشركة من دفع العائدات الخاصة بجميع الغاز المزود للدولة بسعر التكلفة.

٤ - (أ): ينبغي ألا تصدر الدولة (أو أي شخص أو شركة تزودها الدولة) من الكويت ما تزودها به الشركتان من غاز فائض على شكل غاز طبيعي أو أي من المواد التي يتألف منها.

(ب): على ضوء التطورات الفنية وظروف السوق المتغيرة، تعمل الشركتان على مواصلة السعي لتنمية أسواق صادراتهما من الغاز الطبيعي والمواد التي يتألف منها.

٥ - نظرا لأن جميع الغاز الذي تنتجه الشركتان حاليا يجري إنتاجه جنبا إلى جنب مع الزيت الخام، فان كميات الغاز الفائض ونوعه سوف تتغير من وقت لأخر، بالضرورة، وذلك تبعا لاختلاف مقدار إنتاج الزيت الخام وإمكانية انخفاض نسبة الغاز إلى الزيت في الحقول. وعليه فإن الشركتين لا تستطيعان ضمان توفير أية كمية من الغاز الفائض ولا ضمان نوعه، وذلك لفترة ما. إلا أنهما سوف تبذلان قصارى الجهد دائما للاحتفاظ باستمرارية تزويد الغاز الفائض خلال فترات التخفيض المؤقت لإنتاج الزيت الخام المصحوب بانخفاض مجموع كمية الغاز المتوافرة.

٦ - سوف تبحث الدولة، مع الشركتين فيما يتعلق بالكميات التي ستكون متوافرة والفئات التفضيلية، أمر تزويد الطاقة الكهربائية والماء لتغطية احتياجات الشركتين وذلك من أي مصنع للدولة تزوده الشركتان بالغاز.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

عن شركة بي. بي (كويت) المحدودة

التوقيع: ج. ج. ستوكول

عن شركة «كلف كويت»

التوقيع: الستون ار. لو

قبلته ووافقت عليه بالنيابة عن حكومة دولة الكويت في هذا اليوم الخامس عشر من أيلول عام ١٩٦٣.

التوقيع: حمود الخالد الزيد (بالنيابة)

كتاب بشأن استعجال دفعات ضريبة الدخل

١٩ ابريل ١٩٦٤

حضرة صاحب السعادة الشيخ جابر الأحمد الصباح الموقر،

وزير المالية والصناعة،

حكومة دولة الكويت،

الكويت.

تحية واحتراما وبعد،

بطلب حكومة دولة الكويت (وتدعى فيما يلي «الحكومة») وافقت شركة بي. بي. (كويت) ليمتد وشركة جالف كويت كومباني (وتدعيان فيما يلي «الشركتان»)، على الرغم من أحكام المادة ٨ من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية لسنة ١٩٥٥، على استعجال دفعاتها لضريبة الدخل بموجب المرسوم المذكور على الوجه التالي:

١ - تؤدى كل من الشركتين الدفعات، على أساس تراكمي، على حساب ضريبة الدخل التي تقدرانها مستحقة بشأن كل من السنوات الشمسية ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦ كما يلي (على أن يكون مفهوما أن التقديرات ستعدل والدفعات ستؤدى على أساس الحسابات المصدقة بشأن كل دفعة تصبح مستحقة لأية سنة بعد توافر الحصول على الحسابات المصدقة لتلك السنة): -

أ- بشأن السنة الشمسية ١٩٦٤

الضريبة المقدر استحقاقها بشأن	تاريخ الدفعة
يناير وفبراير ١٩٦٤	٧ مايو ١٩٦٤
مارس وأبريل ١٩٦٤	١٥ أغسطس ١٩٦٤
مايو ويونيو ويوليو ١٩٦٤	٣٠ أبريل ١٩٦٥
أغسطس وسبتمبر ١٩٦٤	٧ مايو ١٩٦٥
أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٦٤	٣٠ يوليو ١٩٦٥

ب- بشأن السنة الشمسية ١٩٦٥

الضريبة المقدر استحقاقها بشأن	تاريخ الدفعة
يناير وفبراير ١٩٦٥	١٥ أغسطس ١٩٦٥
مارس وأبريل ومايو ١٩٦٥	٣٠ أكتوبر ١٩٦٥
يونيو ويوليو وأغسطس ١٩٦٥	٣٠ يناير ١٩٦٦

سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٦٥	٣٠ أبريل ١٩٦٦
ديسمبر ١٩٦٥	٧ مايو ١٩٦٦

ج- بشأن السنة الشمسية ١٩٦٦

الضريبة المقدر استحقاقها بشأن	تاريخ الدفعة
يناير ١٩٦٦	٧ مايو ١٩٦٦
فبراير ومارس وأبريل ١٩٦٦	٣٠ يوليو ١٩٦٦
مايو ويونيو ١٩٦٦	١٥ أغسطس ١٩٦٦
يوليو واغسطس وسبتمبر ١٩٦٦	٣٠ أكتوبر ١٩٦٦
أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٦٦	٣٠ يناير ١٩٦٧

أي فرق بين مجموع الدفعات المذكورة أعلاه المؤداة من قبل كل من الشركتين على حساب ضريبة الدخل المستحقة بشأن السنة الشمسية ١٩٦٦ وبين المبلغ النهائي المستحق عليها بشأن تلك السنة إما أن تدفعه في ١٥ أبريل ١٩٦٧ أو قبل ذلك التاريخ وإما أن تحسمه من الدفعات الوقتية ربع السنوية، عندما تصبح مستحقة بشأن ضريبة الدخل للسنوات التالية، حسبما تكون الحالة.

١- تؤدى كل من الشركتين ابتداء من السنة الشمسية ١٩٦٧ وكل سنة شمسية تليها دفعة وقتية على حساب ضريبة الدخل التي تقدر أنها مستحقة، على أساس تراكمي، لكل ربع سنة، وتؤدي هذه الدفعات الوقتية في اليوم الثلاثين من الشهر التالي لكل ربع سنة.

أي فرق بين مجموع الدفعات الوقتية ربع السنوية وبين المبلغ النهائي المستحق على كل من الشركتين بشأن أي سنة شمسية إما أن تدفعه في اليوم الخامس عشر أو قبله من الشهر الرابع التالي لنهاية السنة الشمسية وإما أن تحسبه من الدفعات الوقتية ربع السنوية عندما تصبح مستحقة بشأن ضريبة الدخل للسنوات التالية، حسبما تكون الحالة.

٣- تتعهد الشركتان منفردتين بأن يؤدي المشترون الخاصون بهما، الذين هم من دافعي الضريبة في الكويت، الدفعات على حساب ضريبة الدخل بموجب نصوص الفقرتين ١ و٢ أعلاه إلى حد ما تكون هذه الدفعات معزوة إلى مشتريات البترول الخام والمنتجات البترولية من الشركتين. وتتعهدا لشركتان مشتركتين بأن تؤدي شركة نفط الكويت المحدودة أيضا الدفعات على حساب ضريبة الدخل المستحقة عليها بالطريقة ذاتها.

٤- لا تؤثر نصوص الفقرات ١ إلى ٣ أعلاه في التزامات الشركتين والمشترين الخاصين بهما الذين هم من دافعي الضريبة في الكويت وشركة نفط الكويت المحدودة بأن يسجلوا لدى مدير ضريبة الدخل، بموجب أحكام المادة ٨ من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية لسنة ١٩٥٥، بيانات عن ضريبة الدخل في أو قبل اليوم الخامس عشر من الشهر الرابع التالي لنهاية الفترة الخاضعة للضريبة التي يقدم البيان عنها.

٥- توافق الحكومة على أن مراعاة الشركتين والمشترين الخاصين بهما، الذين هم من دافعي الضريبة في الكويت، وشركة نفط الكويت المحدودة لنصوص الفقرات ١ إلى ٤ أعلاه تفي بأحكام المادة ٨ من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية لسنة ١٩٥٥. وتوافق الحكومة أيضا على أن يقوم مدير ضريبة الدخل بتزويد كل من المذكورين أعلاه بإيصال على الشكل المبين في الجدول «أ» المرفق بهذا الكتاب للدفعات التي يدفعها كل منهم على حساب ضريبة الدخل بموجب نصوص الفقرات ١ و ٢ و٣ أعلاه.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

قبلتها ووافقت عليها نيابة

عن حكومة دولة الكويت في هذا اليوم ٢٠ من شهر ابريل ١٩٦٤.

المخلص

عن شركة بي بي (كويت) ليمتد

ج. دبليو. ر. ساتكليف

عن شركة جالف كويت كومباني

الستون ر. لو

الجدول «١»

حكومة دولة الكويت

مكتب مدير ضريبة الدخل

أشهد بهذا أنني بتاريخ

تسلمت من

مبلغ   جنيه استرليني دفعة مقدمة لضريبة الدخل بشأن سنة .

هذه الشهادة مع أية شهادات أخرى بهذا الشكل تشمل دفعات مقدمة عن السنة ذاتها تخول حاملها، عند تسليمها إلى مدير ضريبة الدخل، حق الحصول عند الطلب على إيصال لضريبة الدخل عن سنة

باسم   لغاية مجموع

المبالغ المبينة في الشهادات المقدمة. وإذا كان هذا الإيصال لمبلغ أقل من ذلك المجموع يكون لحاملها أيضا الحق بطلب شهادة باسم

بهذا الشكل عن الفرق بين المبلغ المبين في هذا الإيصال وبين ذلك المجموع باعتباره دفعة مقدمة عن ضريبة الدخل للسنة التالية .

عن مدير ضريبة الدخل

في الكويت

النص الكامل لاتفاقية النفط الجديدة
الخاصة ببحار المنطقة المحايدة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الاتفاق المعقود في الكويت في اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٧٧ هجرية الموافق لليوم الخامس من شهر يوليو لسنة ١٩٥٨ بين صاحب السمو الشيخ «سير» عبد الله السالم الصباح كي . سي . ام . جي، سي . آي . اي . ، شيخ الكويت، قياما بسلطاته المخولة له بوصفه حاكم الكويت وبالأصالة عن نفسه وباسم وارثيه وخلفائه، وبالنيابة عنهم، الذين يكون بيدهم أو سيكون بيدهم في تلك المدة مسؤولية الإشراف والحكم في دولة الكويت (ويسمى فيما بعد في هذا الاتفاق باسم «الشيخ) وهو الفريق الأول، وبين شركة النفط العربية المحدودة. بناية تشيودادندن رقم ١، رقم ٦، أو توماتشي، تشيوداكو، ملوكيو، اليابان، وهي الفريق الثاني.

ينص على ما يلي:

(١) حيث إن للشيخ، من جملة ما له من أشياء أخرى، سيادة على حصة نصف، مشاع في الأراضي المحايدة (المسماة في هذا الاتفاق بالمنطقة المحايدة) الواقعة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وفقا للاتفاق المعقود بين جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وبين صاحب السمو أحمد الجابر الصباح شيخ الكويت بتاريخ الثالث عشر من ربيع الثاني لسنة ١٣٤١ هجرية الموافق لليوم الثاني من شهر كانون الأول (ديسمبر) لسنة ١٩٢٢.

(٢) حيث إن المنطقة المحايدة ملحقة بها أرض البحر والطبقة الأرضية الباطنية الواقعتان تحت عرض بحر الخليج العربي الملاصق للمياه الإقليمية التابعة للمنطقة المحايدة الممتدتان صوب البحر إلى حدود تقرر بصورة أدق عند سنوح الفرصة وبحسب مبادئ العدالة بعد المباحثات بين الكويت والمملكة العربية السعودية والدول المجاورة، وحيث إن للشيخ ولاية وسيطرة على أرض البحر والطبقة الأرضية الباطنية المذكورتين، مثل ما له من ولاية وسيطرة وما يتبع ذلك من حقوق وحصة في المنطقة المحايدة، وحيث إن الشيخ وفقا لذلك هو صاحب الحقوق في النفط والغاز فيما يتعلق بحصة نصف مشاع في أرض البحر والطبقة الأرضية الباطنية المذكورتين.

(٣) حيث إن الشركة المذكورة راغبة في الحصول من الشيخ على الامتياز والحقوق الواردة والمحددة فيما بعد في هذا الاتفاق والخاصة بحصة النصف المشاع التي له في منطقة الامتياز

المعروفة في هذا الاتفاق وذلك بالشروط والنصوص التي ستدرج فيما بعد في هذا الاتفاق، وحيث إن الشيخ راغب في منح الشركة هذا الامتياز وهذه الحقوق.

ولذلك، وبالنظر إلى ما تقدم وإلى الاتفاقات والتعهدات المتبادلة الواردة فيما بعد في هذا الاتفاق، فإن الشيخ والشركة المذكورة التي يمثلها المستر تارو ياماشيتا رئيس الشركة يتفقان بهذا الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى:

عبارة «منطقة الامتياز» في هذا الاتفاق، مالم يعط الموضوع أو النص معنى آخر، تعني وتشمل أرض البحر والطبقة الأرضية الباطنية المذكورتين سابقا باستثناء أرض البحر والطبقة الأرضية الباطنية تحت المياه الامتيازية كما هي معروفة فيما بعد في هذا الاتفاق.

وحينما تصبح حدود هذه المنطقة مقررة على وجه الدقة يضاف إلى هذا الاتفاق تعريف متفق عليه لهذه الحدود ويكون جزءا من الاتفاق.

عبارة «المياه الامتيازية» تعني (أ) المياه الملاصقة للبر الأصلي من المنطقة المحايدة الممتدة إلى مسافة ستة أميال بحرية ابتداء من خط الأساس لمستوى المياه عند الجزر المنخفض أو ابتداء من نقط الأساس وهو الخط الذي استعمل أو هى النقط التي استعملت في الثامن والعشرين من شهر حزيران (يونيو» لسنة ١٩٤٨ الموافق لليوم الثالث والعشرين من شهر شعبان لسنة ١٣٦٧ هجرية لتحديد المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة، و(ب) المياه الملاصقة لجزيرتي قاروه وأم المرادم والممتدة منها إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية ابتداء من خط الأساس لمستوى المياه عند الجزر المنخفض أو ابتداء من نقط الأساس وهو الخط الذي استعمل أو هي النقط التي استعملت في اليوم الثاني والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) لسنة ١٩٤٩ الموافق لليوم الثلاثين من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٦٨ هجرية لتحديد المياه الإقليمية لتلك الجزيرتين.

كلمة «شركة» تعني وتشمل جماعة الفريق الثاني من هذا الاتفاق وأية شركة يحول إليها هذا الاتفاق تبعا لهذا الاتفاق، وإذا عينت الشركة أو أسست شركة تشغيل فإن شركة التشغيل هذه تكون مشمولة في ذلك المعنى من حيث وظائفها، وتوافق الشركة على أن تكون النصوص والشروط المتعلقة بشركة التشغيل نافذة المفعول وملزمة لها ولخلفها ولمن يجري التحويل إليهم وللممثلين الشرعيين لها، وتبقى ملزمة لهم بصرف النظر عن تعيين شركة تشغيل أو تأسيسها.

عبارة «شركة تشغيل» تعني أية شركة قد تعينها الشركة أو تؤسسها من أجل تسيير عملياتها بمقتضى هذا الاتفاق أو تسيير أي جزء منها.

كلمة «بترول» تعني البترول الخام والغاز والأسفلت والأوزوكريت ومستخرجاتها والمواد المشتقة منها.

عبارة «البترول الخام» تعني البترول الخام الذي تستخرجه الشركة في منطقة الامتياز. خاليا من الماء والرمل والمواد الشائبة الأخرى.

كلمة «برميل»، إذا استعملت بخصوص البترول أو مستخرجات البترول السائل، تعني الكمية من هذه المواد التي تساوي في الحجم اثنين وأربعين (٤٢) جالونا بقياس الولايات المتحدة في درجة (٦٠) فاهرنهايت من الحرارة.

عبارة «تاريخ الميعاد السنوي» تعني في كل سنة ميعاد التاريخ الذي وقع فيه هذا الاتفاق.

يعتبر أن النفط قد اكتشف «بكيمات تجارية» بحسب هذا الاتفاق إذا وجد أن البئر أو الآبار التي تم حفرها واختبارها ذات طاقة إنتاجية، مقدارها على الاقل الف وخمسمائة (١,٥٠٠) برميل من البترول الخام في اليوم الواحد لمدة ثلاثين يوما متتالية.

عبارة «السعر المعلن» تعني البيع للبترول الخام من منطقة الامتياز الذي تقرره من وقت إلى آخر الشركة أو الشركة المنتسبة والذي تعلن عنه الشركة أو الشركة المنتسبة بحسب العرف التجاري المعتاد على أن يكون هذا السعر للبترول الخام من جودة وكثافة معينة، وهو الذي تعرضه الشركة أو الشركة المنتسبة للبيع على المشترين عامة على ظهر حاملة النفط عند محطة التعبئة للشركة على الساحل بشكل شحنات للسفن.

وتعتبر أية شركة «شركة منتسبة» إلى الشركة:

(١) إذا كانت الشركة تملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة عددا من أسهم الشركة المنتسبة يعطيها أكثرية الأصوات في الاجتماعات العمومية لمثل تلك الشركة المنتسبة.

(٢) إذا كانت الشركة المنتسبة تملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة عددا من الأسهم يعطيها أكثرية الأصوات في الاجتماعات العمومية للشركة.

(٣) إذا كانت شركة أو هيئة مؤسسة تملك في نفس الوقت عددا من الأسهم يعطيها أكثرية الأصوات في الاجتماعات العمومية لمثل تلك الشركة المنتسبة المذكورة أعلاه، وعددا آخر من

الأسهم يعطيها أكثرية الأصوات في الاجتماعات العمومية للشركة .

عبارة «السعر المعلن المعدل» تعني السعر المعلن أو السعر المعلن بعد تخفيض الخصم المتفق عليه إذا اتفق على خصم .

عبارة «الخصم المتفق عليه» تعني وتشمل أي رسوم على البيع و/ أو أي خصم في الحجم أو غيره يتفق عليه بحسب نصوص الفقرة الثانية من المادة الثامنة .

عبارة «المدة الأولية» تعني المدة ، إذا وجدت ، بين تاريخ ابتداء صادرات البترول المنتظمة واليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول (ديسمبر) التالي بعد ذلك .

عبارة «ضريبة الدخل الكويتية» تعني بالنسبة إلى أية سنة مجموع المبالغ التي يحق للشيخ تسلمها بمقتضى مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ المعمول به بحسب نظام ملكة انجلترا رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ المؤرخ في العاشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٥ عن تلك السنة كضريبة الدخل على أساس الأرباح لتلك السنة من عمليات أومعاملات بحسب هذا الاتفاق سواء كانت ضريبة الدخل هذه تدفع من الشركة أو من أي شخص آخر أو هيئة أخرى .

عبارة «مرسوم ضريبة الدخل الكويتية» تعني مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ .

عبارة «النفط المصدر» تعني البترول الخام المصدر من الكويت والمنطقة المحايدة ومنطقة الامتياز .

عبارة «نفط التصفية» تعني البترول الخام الذي يسلم للتصفية في الكويت أو في المنطقة المحايدة أو منطقة الامتياز أو المياه الامتيازية .

عباة «المستخرجات المصدرة» تعني مستخرجات البترول التي تؤخذ من نفط التصفية وتصدر .

كلمة «سنة» تعني سنة التقويم المسيحية .

عبارة «صادرات البترول المنتظمة» تعني الصادرات لأغراض تجارية وصناعية ، ولا تشمل صادرات من وقت إلى آخر بقصد الفحص عن حقل للنفط أو أجهزة الإنتاج ولا صادرات بقصد التحليل أو الاختبار أو أخذ العينات .

عبارة البترول أو البترول الخام «من استخراج الشركة لحسابها الخاص» تعني ثمانين (٨٠) في

المئة من كمية البترول أو البترول الخام الذي تنتجه الشركة بموجب هذا الاتفاق في أية سنة من جميع الأنواع والدرجات.

عبارة «عمليات النفط» تعني العمليات التي تقوم بها الشركة بموجب هذا الاتفاق من أجل إنتاج نفط التصفية والنفط المصدر والبترول الخام المباع للشيخ والنفط المسلم إلى الشيخ تبعا للمادة ٦ (أ) (٥) والمادة ١١ والأسفلت الطبيعي والغاز وتسليم هذه المنتجات والمستخرجات للتصفية أو للتصدير أو تسليمها إلى الشيخ تبعا للمادتين المذكورتين، وذلك بحسب مقتضي الحال.

عبارة «عمليات البيع والتسويق» تعني جميع العمليات التي تقوم بها الشركة بموجب هذا الاتفاق عدا إنتاج النفط وبيعه.

عبارة «ربح النفط» تعني أرباح الشركة من عمليات النفط في المدة الأولية أو في أية سنة بعد ذلك وهي المقدرة بحسب نصوص المادة ٨ (٣) من هذا الاتفاق.

عبارة «ربح التسويق» تعني أرباح الشركة في أية سنة من عمليات التسويق والمقدرة بحسب المادة ٩ من هذا الاتفاق.

عبارة «المنطقة المحايدة» تعني الأراضي المحايدة الواقعة بين الكويت والمملكة العربية السعودية والمشار إليها سابقا في هذا الاتفاق.

عبارة «تاريخ التنفيذ» تعني تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

كلمة «غاز» تعني جميع المواد الغازية بصرف النظر عن الكثافة وتشمل الغاز الخارج من رأس البئر والمستخرج من منطقة الامتياز على هيئة بخارية أو غازية سواء كانت هذه المواد الغازية موجودة على هيئة سائلة أو غازية في الحقل او مخلوطة بالبترول الخام.

المادة الثانية:

(أ) يمنح الشيخ بهذا الاتفاق للشركة في حدود حقه في حصة النصف المشاع في منطقة الامتياز لمدة أربع وأربعين سنة ونصف (٤٤.٥) ابتداء من تاريخ التنفيذ:

(١) الحق المطلق في أن تستكشف البترول وتبحث وتحفر عنه وتختزنه ضمن منطقة الامتياز.

(٢) الملكية الخالصة لجميع البترول الذي تنتجه هي وتختزنه تبعا لهذا الاتفاق في داخل منطقة

الامتياز، وهي بشرط مراعاة ما هو منصوص عليه فيما بعد في هذا الاتفاق.

(٣) الحق، داخل الكويت ومنطقة الامتياز والمنطقة المحايدة والمياه الامتيازية - وبعد مراعاة ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق - في تصفية جميع هذا البترول أوبعضه أو نقله أو بيعه للاستعمال في هذه المناطق المذكورة آنفا أو للتصدير أو في تصدير جميع هذا البترول او بعضه او التعامل به أو التصرف فيه بصورة أخرى.

(٤) الحق، بعد مراعاة النصوص المذكورة فيما بعد في هذا الاتفاق في القيام بجميع الأمور الضرورية من أجل العمليات السابقة الذكر.

(ب) تمارس الشركة الحقوق الممنوحة بهذا الاتفاق بعد مراعاة الحقوق الموجودة من قبل وخصوصا الحقوق الممنوحة بموجب اتفاقات امتيازية تتعلق (١) بالبر الأصلي للكويت وبجزر وربة وبوبيان وفيلكة ومسكان وعوهة و (٢) بالمنطقة المحايدة و (٣) بجزر كبر وقاروه وأم المرادم. وعلى الشركة أن لا تحدث أضرارا أو تعطيلا أو تدخلا في أملاك أصحاب هذه الامتيازات وعملياتهم ومصالحهم.

(ج) تجري علميات الشركة مع أخذها بعين الاعتبار طبيعةالبحر الواقع فوق منطقة الامتياز والمياه الامتيازية، وتتعهد الشركة على الخصوص بأنها في أثناء ممارستها لحقوقها وقيامها بواجباتها بموجب هذا الاتفاق تتدخل بأقل ما يمكن في حركة الملاحة لصيد الأسماك وصيد اللؤلؤ وتتخذ الاحتياطات الكافية لحماية حركة الملاحة هذه، وبأنها تمتثل لجميع المطالب المعقولة التي تفرضها السلطات صاحبة الشأن بخصوص ملاحة السفن والطائرات.

(د) تتعهد الشركة بأنها لن تقوم في داخل الكويت أو المنطقة المحايدة أو أية جزر تحت ولاية الشيخ بعمليات داخل مناطق تقوم عليها المساجد أو المباني المقدسة أو المقابر أو مخصصة لها ولا أن تقوم بعمليات، عدا بيع البترول وإيواء الموظفين والمستخدمين والأعمال الإدارية، داخل المنطقة المخططة للعمران والبناء بحسب المخطط الرئيسي لمدينة الكويت بتاريخ الثامن من شهر أيار (مايو) ١٩٥٢.

(هـ) كل غاز من حصة النصف المشاع التي للشيخ لا تنتفع الشركة به في عملياتها المنصوص عليها في هذا الاتفاق ولا تدخله في عمليات كيمائية أو تبيعه يبقى ملكا للشيخ. ويسلم إليه، إذا طلب هو ذلك، ويكون التسليم بدون رسوم وفي مركز للتجميع أو في أي مكان آخر يكون مناسبا من ناحية علمية فنية، ولكن لا تكون الشركة ملزمة بخزن الغاز للشيخ.

(و) ممارسة حقوق الشركة المنصوص عليها في هذا الاتفاق تكون بطريقة شرعية بشرط مراعاة القوانين القابلة التطبيق في الكويت والاتفاقات القائمة التي يكون الشيخ فريقا فيها، وبعد مراعاة حقوق الفريق الثالث في التعويض المناسب إذا وجدت هذه الحقوق، وتحترم الشركة ديانة الشعب وعاداته الاحترام الواجب في أثناء ممارسة هذه الحقوق.

وتكون الشركة مطالبة بحسب ما ينص عليه القانون بكل خسارة أو ضرر للفريق الثالث تسببه الشركة خلافا للقانون، ولا يكون الشيخ مطالبا بشيء في ذلك.

المادة الثالثة:

(أ) في خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق تبدأ الشركة بالاستكشافات في الطبقات الأرضية / أو الاستكشافات الجيولوجية.

(ب) في خلال سنتين ابتداء من تاريخ توقيع هذا الاتفاق تبدأ الشركة بحفر بئر اختبارية.

(ج) تمضي الشركة بعد ذلك بنشاط وهمة (أ) في حفر بئر أو آبار اختبارية إلى ما لا يقل مجموع العمق فيها عن عشرين ألف قدم، إلا إذا اكتشف النفط بكميات تجارية قبل الوصول إلى ذلك المجموع من العمق، و (ب) في إدارة عملياتها من أجل اكتشاف البترول واستخراجه في منطقة الامتياز وتصديره.

وترفع الشركة إلى الشيخ كل ثلاثة أشهر تقارير تذكر فيها بالتفصيل مدى تقدم عملياتها في الحفر والاستكشاف.

(د) تقوم الشركة بإدارة عملياتها بمهارة وبالطرق العلمية المناسبة وتتخذ جميع الإجراءات المعقولة لمنع شبوب النار ولمنع تلويث البحر ولمنع دخول الماء لأية طبقة تحمل البترول وتغلق بصورة صحيحة جميع الآبار التي لا ينتفع منها في الإنتاج والتي كانت حفرتها ثم تركتها من بعد. وعلى الشركة عند الحاجة أن تتشاور مع الشيخ حول الإجراءات المرغوب فيها للمحافظة على الضغط في الحقل ولضمان استعادة أكبر مقدار من البترول من كل حقل. وعلى الشركة أن تطلع باستمرار الشيخ أو ممثليه المعينين تعيينا صحيحا على تقدم جميع عملياتها وبنتيجتها على أن تعتبر هذه المعلومات سرية، إلا ما كان منها مطلوبا من أجل تسوية نزاع بطريق التحكيم بين الفريقين في هذا الاتفاق.

(هـ) على الشركة، في أقرب وقت ممكن بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية، أن تقيم ما لا يقل

عن جهازين آليين دولابيين للحفر وأن تبقى الجهازين أو الأجهزة بعد ذلك في عمل مستمر في منطقة الامتياز .

(و) إذا اختلفت درجة النفط الخام أو كثافته من حقل لآخر أو من مستوى لآخر ، فعلى الشركة ، إذا طالب الشيخ ، أن تجمع هذا البترول وتخزنه في أمكنة منفصلة للتجميع والخزن .

المادة الرابعة :

يعتبر نصف مجموع البترول الناتج في داخل منطقة الامتياز ناتجا من حصة النصف المشاع . التي للشيخ في ثروة البترول في المنطقة المذكورة ، ويعتبر نصف المجموع الآخر ناتجا من حصة النصف المشاع هنالك التي لحكومة المملكة العربية السعودية .

المادة الخامسة :

بالإضافة إلى العمليات المبينة في المادة الثانية (١) من هذا الاتفاق ، على الشركة ، متى سمح مستوى الإنتاج ومتى طلب الشيخ ، أن تقوم بجميع أدوار صناعة النفط بما في ذلك التصفية وعمليات التنمية والنقل والخزن والتسويق .

ومتى بلغ إنتاج البترول الخام الذي تستخرجه الشركة من حصة النصف المشاع التي للشيخ في منطقة الامتياز مقدار ثلاثين ألف (٣٠,٠٠٠) برميل في اليوم لمدة تسعين يوما متالية ، فالشركة تتعهد بأن تتباحث مع الشيخ بشأن إنشاء مصفاة زيت في الكويت أو في المنطقةالمحايدة . ومن العوامل التي تؤخذ في الحسبان للوصول إلى قرار بهذا الشأن (أ) الرغبة في زيادة حصة الشيخ في الأرباح من عمليات الشركة و(ب) الاعتبارات الاقتصادية للشركة في مسألة التصفية في الكويت أو في المنطقة المحايدة . وفي أي وقت يكون إنتاج الشركة من البترول الخام من حصة النصف المشاع التي للشيخ في منطقة الامتياز قد وصل معدله إلى خمسة وسعبين ألف (٧٥,٠٠٠) برميل في اليوم لمدة تسعين يوما متتالية ، فعلى الشركة ، إذا طلب منها الشيخ ، أن تشرع في إنشاء مصفاة أو مصاف في دولة الكويت أو في المنطقة المحايدة تكون سعتها الصغرى يوميا طول المدة بما لا تقل عن ثلاثين (٣٠) في المئة مما تنتجه الشركة من منطقة الامتياز ، وعليها أن تتم تشييد المصفاة أو المصافي بأسرع ما يمكن في مدة لا تزيد عن سنتين ، ويجب أن تصنع هذه المصفاة أو المصافي جميع المنتجات الممكنة ذوات السعر العالي ومن بينها زيوت الآلات وزيوت التشحيم والأسفلت أيضا وعلى الشركة ، من وقت إلى آخر ، أن تتباحث مع الشيخ في مسألة تأسيس مصنع أو مصانع في دولة الكويت أو المنطقة المحايدة للانتفاع بالغاز الذي ستخرجه الشركة .

وموقع المصفاة والمصنع أو المصانع المذكورة آنفا يكون موضع اتفاق متبادل بين الشيخ والشركة .

ويجوز للشركة بعد موافقة حكومة المملكة العربية السعودية أن تشيد مصفاة في منطقة الامتياز أو المنطقة المحايدة يكون في استطاعتها الوفاء بالتزامات الشركة بموجب هذا الاتفاق وبموجب الاتفاق السابق الذكر المؤرخ في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٥٧ وتعتبر هذه المصفاة بانها تفي بالتزام الشركة بموجب هذا الاتفاق .

المادة السادسة :

(أ) في مقابل الحقوق الممنوحة من الشيخ للشركة بموجب الفقرة الفرعية (أ) (١)و «٢٠» من هذا الاتفاق وفي مقابل المساعدة والحماية اللتين يتعهد الشيخ بهذا الاتفاق أن يقدمها بجميع ما لديه من الإمكانيات إلى الشركة وإلى عملياتها وموظفيها ومستخدميها وأملاكها ، تدفع الشركة للشيخ المبالغ والتعويضات التالية :

(أ) عن سنة ١٩٥٨ عند تاريخ التنفيذ أو في خلال أربعة عشر يوما بعد تاريخ التنفيذ وفي اليوم الأول من شهر كانون الثاني (يناير) من كل سنة بعد ذلك عن تلك السنة وإلى أن يكتشف النفط بكميات تجارية بما في ذلك السنة التي يكتشف فيها النفط ، على هذه الصورة ، تدفع الشركة إيجارا بمعدل مليون ونصف مليون دولار سنويا بعملة الولايات التحدة الامريكية ، وتكون الدفعة الأولى مبلغا محسوبا بالتناسب على أساس يومي من تاريخ التنفيذ حتى اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول (ديسمبر) لسنة ١٩٥٨ .

(ب) عند اكتشاف النفط ، بكميات تجارية ، تدفع الشركةمبلغا محسوبا بالتناسب على أساس يومي من تاريخ التنفيذ حتى تاريخ ذلك الاكتشاف بمعدل مليون دولار في السنة بعملة الولايات المتحدة الامريكية ، ويدفع هذا المبلغ إلى الشيخ في خلال شهرين من تاريخ ذلك الاكتشاف .

(ج) تدفع الشركة ابتداء من تاريخ اكتشاف النفط بكميات تجارية دفعة أقلها مليونان ونصف مليون دولار سنويا بعملة الولايات التحدة الامريكية ، وتدفع مبلغا بالمعدل السابق الذكر محسوبا بالتناسب على أساس يومي من ذلك التاريخ حتى الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول «ديسمبر» التالي بعد ذلك ويكون الدفع خلال شهرين من ذلك التاريخ . وتدفع المبالغ عن كل سنة بعد ذلك مقدما في اليوم الأول من شهر كانون الثاني (يناير) من كل سنة .

والمقدار من الدفعة التي تدفع تبعا للفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة عن السنة التي يكتشف فيها النفط بكميات تجارية محسوبا على أساس يومي من تاريخ الاكتشاف حتى كانون الأول (ديسمبر) في تلك السنة يقيد على حساب المبالغ الواجب دفعها بحسب هذه الفقرة الفرعية (ج) والمبالغ الواجب دفعها بحسب هذه الفقرة الفرعية (ج) تقيد على حساب المبالغ الواجب دفعها بحسب الفقرة الفرعية (د) التالية :

(د) تدفع الشركة خلال ثلاثين يوما بعد الحادي والثلاثين من شهر آذار (مارس) والثلاثين من حزيران (يونيو) والثلاثين من أيلول (سبتمبر) والحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) من كل سنة عائدات الامتياز التالية :

(أ) عشرين في المئة من السعر المعلن عن كل برميل من النفط الخام تستخرجه الشركة وتختزنه بموجب هذا الاتفاق من حصة النصف المشاع التي للشيخ.

(ب) عشرين في المئة عن الأسفلت الطبيعي الذي تستخلصه الشركة بموجب هذا الاتفاق من حصة النصف المشاع التي للشيخ.

(ج) عشرين في المائة من الغاز الذي تستخرجه الشركة وتخزنه بموجب هذا الاتفاق من حصة النصف المشاع التي للشيخ وهو الغاز الذي تسلمه الشركة إلى الشيخ بموجب نصوص المادة. (هـ) وغير الغاز المستمد من المصفاة.

وذلك في خلال الأشهر الثلاثة المنتهية بالتواريخ المذكورة أعلاه على الترتيب والتوالي. ولحساب عائدات الامتياز المطلوب دفعها بموجب هذا الاتفاق :

(١) يتفق على أن البترول المعاد إلى الحقل والبترول الذي تدعو الحاجة إليه من أجل العمليات المعتادة التي تقرم بها منشآت الشركة ضمن حدود منطقة الامتياز أو دولة الكويت أو المنطقة المحايدة أو المياه الامتيازية يجب إخراجه من الحساب.

(٢) تحسب عائدات الامتياز عن الأسفلت الطبيعي والغاز على أساس القيمة التي تقرر لكل منهما من وقت إلى آخر بالاتفاق بين الشيخ والشركة.

ويجوز للشيخ، إذا أراد وبلغ إنذارا إلى الشركة قبل مالا يقل عن ثلاثة أشهر من ابتداء أية سنة، أن يأخذ أي قسم من عائدات الامتياز الواجب دفعها له عن تلك السنة أو جميع تلك العائدات عينا لا نقدا. والكمية التي تؤخذ عينا تقدر قيمتها قبل خمسة عشر يوما من ابتداء تلك

السنة والحد الأدنى للدفعة الواجب دفعها بموجب الفقرة (أ) (ج) من هذه المادة عن تلك السنة يخفض بمبلغ مماثل مع تعديل عند نهاية تلك السنة إذا طرأ تبدل في الكميات والقيم عند تواريخ التسليم.

والنفط الذي يريد الشيخ أن يأخذه عينا بموجب هذه المادة يجب أن يسلم على ظهر السفينة في محطة التعبئة للشركة عند الساحل أو في مكان في دولة الكويت أو المنطقة المحايدة بحسب ما يتفق عليه الشيخ والشركة. والأسفلت الذي يريد الشيخ أن يأخذه عينا بموجب هذه المادة يجب أن يسلم في براميل أو بترتيب آخر مع الشيخ في أي ميناء بحري أو مكان آخر في الكويت أو في المنطقة المحايدة بحسب ما يطلب الشيخ. والغاز الذي يريد الشيخ أخذه عينا يجب أن يسلم في مركز التجميع أو في مكان آخر مناسب من ناحية علمية فنية، ولكن الشركة لا تكون مجبرة فيما يتعلق بالغاز الذي هو بدل من عائدات الامتياز على خزن هذا الغاز للشيخ.

(هـ) متى استخرجت الشركة لأول مرة من حصة النصف المشاع التي للشيخ في منطقة الامتياز خمسين ألف (٥٠,٠٠٠) برميل من البترول الخام في يوم واحد فعلى الشركة أن تدفع إلى الشيخ مبلغ خمسة ملايين دولار بعملة الولايات المتحدة الامريكية.

(و) جميع الأمور التي يحتاج إليها لتنفيذ هذه المادة ولم يسبق عنها نص على وجه التعيين في هذا الاتفاق يكون البت فيها وتقريرها على وجه يتفق عليه بين الشيخ والشركة.

(ب) لا يعاد في أي حال من الأحوال المال الذي تدفعه الشركة إلى الشيخ إلا في حالة حدوث خطأ في الحسابات.

المادة السابعة:

١ - تتعهد الشركة بأن يحصل الشيخ في المدة الأولية وفي كل سنة بعد ذلك بالصورة المنصوص عليها في هذه المادة على مالا يقل عن أكبر مبلغ من المبالغ التالية:

(أ) المبلغ الواحب دفعه بمقتضى المادة ٦ (أ) (ج) عن تلك المدة أو السنة، أو.

(ب) سبعة وخمسين (٥٧) في المائة من ربح النفط ويقدر بحسب الماد ٨ أو.

(ج) مبلغ يساوي مجموع:

(أ) عائدات الامتياز الواجب دفعها بمقتضى المادة ٦ (أ) (د) لتلك المدة أو السنة (بدون تخفيض

فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (ج) (أ) من أجل أي مبلغ يدفع بموجب المادة ٦ (أ) (ج)،

(ب) أربعين (٤٠) في المائة من المقدار، إذا وجد الذي يكون به ربح النفط (الذي يقدر بحسب المادة ×) اتلك المدة أو السنة زائدا عن المبالغ المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة (ج) لتلك المدة أو السنة.

٢ - التعهد الوارد في الفقرة ١ من هذه المادة يكون قد أوفى به عن أية سنة إذا تسلم الشيخ الدفعات التالية:

(أ) ضريبة الدخل الكويتية على عمليات النفط الخاصة بالشركة عن تلك السنة،

(ب) الدفعة بموب المادة ٦ (أ) (ج) عن تلك السنة (وعن السنة التي تبدأ الشركة فيها الصادرات المنتظمة فالمقدار الذي يدفع من هذه الدفعة يكون بنسبة المدة من تاريخ هذا الابتداء حتى اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول (ديسمبر) التالي بعد ذلك،

(ج) عائدات الامتياز الواجب دفعها بمقتضى الماد ٦ (أ) (د) من هذا الاتفاق (بحسب ما تكون هذه العائدات زائدة عن المبلغ الواجب دفعه بمقتضى المادة ٦ (أ) (ج) من هذا الاتفاق) عن تلك السنة،

(د) أي مبلغ آخر قد يكون مطلوبا (ويسمى في هذا الاتفاق باسم الدفعة التكميلية).

تدفع عائدات الامتياز وضريبة الدخل الكويتية والدفعة التكميلية بالدولارات بعملة الولايات المتحدة الأميركية بحسب الأصول المذكورة في المادة (١٠).

٣ - تتعهد الشركة بأن يحصل الشيخ على سبعة وخمسين (٥٧) في المائة من ربح التسويق ويقدر هذا الربح بحسب ما هو منصوص عليه في المادة ٩ من هذا الاتفاق. والوفاء بهذا التعهد عن أية سنة يكون بأن يحصل الشيخ على مبلغ (يسمى فيها بعد هذا الاتفاق باسم الدفعة التكميلية للتسويق) إذا أضيف إلى ضريبة الدخل الكبرى الواجب دفعها عن عمليات الشركة للتسويق عن تلك السنة، كان المجموع مساويا لسبعة وخمسين (٥٧) في المائة من ربح الشركة.

٤ - (أ) لأجل تقدير ربح النفط وربح التسويق.

١ - جميع الدفاتر الرئيسية للحسابات والحسابات تكون بعملة الدولار للولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - جميع المصروفات والمقبوضات والأسعار المعلنة تكون مرقومة بعملة الدولار للولايات المتحدة الأمريكية .

٣- أية مصروفات ومقبوضات بعملة غير عملة الدولار للولايات المتحدة تحول إلى عملة الدولار للولايات المتحدة بحسب الأصول المتبعة المعتادة في المعاملات التجارية .

٤ - الاسعار المعلنة المذكورة بعملة غير عملة الدولار للولايات المتحدة تحول إلى عملة الدولار للولايات المتحدة على أساس سعر العملة في السوق في تلك المدة بحسب ما هو مقرر بموجب قانون التأسيس لصندوق النقد الدولي . وفي حالة عدم وجود سعر مقرر للنقد في السوق كما هو مذكور آنفا أو أن أحد الفريقين يعتبر سعر النقد هذا غير معقول أو عادل ليكون أساسا للتحويل فإن الفريقين يسعيان للاتفاق على اساس آخر . وإذا لم يتم الاتفاق على أساس آخر فإن الأسعار المعلنة تحول على أساس يعينه ذفيرست ناشنال ستي بنك أوف نيويورك بانه معقول وعادل .

(ب) تحفظ الشركة دفاترها الرئيسية للحسابات وحساباتها في المنطقة المحايدة أو تحفظ نسخا عن دفاترها وحساباتها في الكويت .

المادة الثامنة :

١ - على الشركة أن تقرر وتعلن ، أو أن تجعل الشركة المنتسبة تقر وتعلن ، أسعارها المعلنة وذلك بحسب الأصول المتبعة في الخليج العربي وبمستوى الأسعار المعمول بها فيه . وللشيخ الحق في أي وقت في أن يطلب من الشركة أن تثبت أن سعرها المعلن أو السعر المعلن للشركة المنتسبة لها ينطبق على البترول الخام من منطقة الامتياز المعروض (كما هو منصوص في تعريف السعر المعلن في المادة ١) على المشترين عموما .

٢ - قبل ابتداء الصادرات المنتظمة من البترول الخام وعلى فترات يتفق عليها فيما بعد يبحث الشيخ والشركة ويقرران إذا كان من الواجب تطبيق رسم للبيع أو تخفيض في الحجم أو تخفيض آخر على السعر المعلن وذلك من أجل حساب ربح الفط وحساب مقدار أي رسم للبيع أو الحجم الذي يراد تخفيضه أو أي تخفيض آخر وحساب الأطنان من البترول الخام التي ينطبق عليها ذلك . وفي الوصول إلى قرار من هذا النوع يجب النظر في رسم مباشر للبيع أو في تخفيض في الحجم أو تخفيض آخر جرى تطبيقه ، من أجل حساب الدخل الآتي إلى كل من الحكومات من البترول ، على الأسعار المعلنة لبترول آخر مصدر من الكويت ولبترول مصدر من البلاد المجاورة .

٣ - يقدر ربح النفط بالصورة التالية :

(أ) الكمية والدرجة الخاصتان بالنفط المصدر وبنفط التصفية والنفط المسلم إلى الشيخ تبعا للمادة ٦ (أ) (د) وبالبترول الخام المباع للشيخ تبعا للمادة (١١) تقدران عن كل يوم.

(ب) الاسعار المعلنة تقدر يوميا ويجرى تطبيق السعر المعلن المعدل المناسب على كل برميل من البترول الخام (يجرى تسليمه من خزانات الشركة للتصدير أو التصفية في ذلك اليوم أو يجرى تسليمه إلى الشيخ تبعا للمادتين ٦ (أ)، (د) أو (١١).

(جـ) يقدر سعر التكليف للنفط المصدر ولنفط التصفية وللنفط المسلم إلى الشيخ كما ذكر سابقا بطرق صحيحة ثابتة في الحسابات كما يلي :

(أ) يعين مجموع التكاليف والنفقات التي تتحملها الشركة (باستثناء أي مبلغ عن دفعات تدفع بموجب المادتني ٦ و٧ وتكاليف الخدمات التي تقدم تبعا للمادة ٢٨ وضريبة الدخل الكويتية وأية ضريبة على الدخل أو الأرباح مفروضة خارج الكويت) للمدة الأولية ولكل سنة فيما بعد إذا كانت هذه التكاليف والنفقات ناشئة بحق وبوجه صحيح عن عمليات الشركة في منطقة الامتياز ودولة الكويت والمنطقة المحايدة ومنطقة المياه الامتيازية من أجل إنتاج البترول الخام وتسليمه للتصدير أو للتصفية أو تسليمه للشيخ كما ذكر سابقا. هذه التكاليف والنفقات بما في ذلك حسابا يطرأ من استهلاك وتقادم على الممتلكات التي استعملت في القيام بهذه العمليات تقدر (إلا حسب ما نصت عليه هذه المادة) بمقتضى مرسوم ضريبة الدخل الكويتية.

ولا يحسب حساب للاستهلاك وللتقادم عن أي ممتلكات إذا كان الحساب عند إضافة إلى الحسابات عن السنين السابقة يزيد على جملة التكاليف لهذه الممتلكات.

جميع المصروفات بما في ذلك تكاليف المساحة والاستكشافات والتنمية قبل تاريخ ابتداء الصادرات المنتظمة تعامل في دفاتر حسابات الشركة بأنها مصروفات تأسيسية ولا تدخل في مجموع تكاليف الشركة ونفقاتها أو تستهلك من أجل هذه المادة أو من أجل ضريبة الدخل الكويتية إلا إذا كان الحصول على هذه الممتلكات قبل تاريخ ابتداء الصادرات المنتظمة ولا يزال مستعملا في ذلك التاريخ فيمكن حينئذ استهلاكها بحسب المعدلات المنصوص عليها في المادة ٣(جـ) من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية من تاريخ هذا الابتداء إلى أن تشطب بقية تكاليف هذه الممتلكات.

عبارة «بقية التكاليف» تعني بقية التكاليف الأصلية للممتلكات مطروحا منها المبالغ التي كانت

ستشطب لو أن المادة ٣ (ج) من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية كانت مطبقة في أثناء المدة السابقة لابتداء الصادرات المنتظمة .

التكاليف والنفقات التالية تعتبر في دفاتر حسابات الشركة مصروفات تأسيسية ولا تدخل في مجموع التكاليف والنفقات من أجل هذه المادة ، إلا انه يمكن إدخال مبلغ لا يزيد على عشرة (١٠) في المئة من هذه التكاليف والنفقات على هذه الصورة عند أو بعد تاريخ الصادرات المنتظمة إلا أن تشطب هذه التكاليف والنفقات بأجمعها .

(١) تكاليف المساحة والاستكشاف التي تتحملها الشركة .

(٢) جزء معقول من النفقات الغير المباشرة التي تتحملها الشركة في عمليات التنمية والعمليات في الحقل .

من أجل ضريبة الدخل الكويتية تعامل التكاليف والنفقات المذكورة أعلاه في (١) و (٢) بنفس المعاملة ، ويعتبر أن عشرة (١٠) في المئة معدل معقول من أجل المادة (٣) جـ من المرسوم السابق الذكر .

(ب) مراقبو الحسابات في المدة المتعلقة بذلك التابعون للشركة والتابعون للشيخ يوافقون كتابة في خلال ثلاثة أشهر بعد نهاية المدة الأولية ونهاية كل سنة بعد ذلك ، على مجموع تكاليف الشركة ونفقاتها عن تلك المدة أو تلك السنة بحسب مقتضى الحال محسوبا بموجب الفقرة الفرعية (أ) سابقا .

(ج) إذا حدث خلاف بين مراقبي الحسابات للشركة ومراقبي الحسابات للشيخ حول ما جاء في الفقرة الفرعية (ب) آنفا فحينئذ يعتبر أن خلافا أو نزاعا قد حصل وتسري عليه المادة ٣٣ من هذا الاتفاق ، ويجب إحالة هذا الخلاف أو النزاع للتحكيم تبعا لنصوص تلك المادة إذا لم يمكن الوصول إلى اتفاق لتسويته بطريقة أخرى .

(د) يكون ربح النفط هو مجموع المبلغ للمدة الأولية وللسنة المنصوص علهيا الناتج من المبالغ المحسوبة تبعا للفقرة الفرعية ٨ (٣) (أ) و(ب) مطروحا منها التكاليف والنفقات المقدرة بموجب الفقرة الفرعية ٨ (٣) (ج) من هذا الاتفاق .

٤- ربح النفط المتعلق بإنتاج الأسفلت الطبيعي والغاز يقدر بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة ٣ من هذه المادة فيما يتعلق بالنفط المصدر ونفط التصفية والنفط المسلم إلى الشيخ كما هو

منصوص عليه سابقا. وإذا لم توجد أسعار معلنة للأسفلت الطبيعي والغاز فحينئذ تتخذ بالاتفاق بين الشيخ والشركة أسعار تكون أفضل الأسعار التي تنتظر الشركة في حد المعقول أن تحصل عليها من بيع هذا الأسفلت الطبيعي أو هذا الغاز بين مشتر راغب وبائع راغب.

٥ - تكاليف تقديم الخدمات تبعا للمادة ٢٨ لا تطرح باسم نفقات ولا تستهلك من أجل حسابات ربح النفط أو ربح التسويق.

٦- إذا كان الحساب من أجل الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة يسفر عن خسارة فإن مقدار هذه الخسارة يجوز تجميعه وطرحه بقدر ما يمكن أو رصده في مقابل مبلغ ربح النفط عن المدد اللاحقة. وهذا الطرح أو هذا الرصد بحسب هذه الفقرة يجب أن يجري بقدر الإمكان في أول سنة تتلو، وأن يجري إذا لم يمكن ذلك في السنة التي بعد التالية وهكذا.

المادة التاسعة:

(أ) يقدر ربح التسويق بطرق صحيحة ثابتة في الحسابات، ويخص بالذكر أن:

(أ) جميع كميات (١) البترول الخام و (٢) الأسفلت الطبيعي والغاز الداخلة في عمليات التسويق تؤخذ كل منها بالترتيب السعر المعلن المعدل المقدر والمطبق على هذه الكميات من أجل المادة ٨ (٣) (ب) أو المبالغ المقدرة بموجب المادة ٨ (٤) من هذا الاتفاق. ويكون تثمين قيمة المخزونات على أساس أن الداخل إلى الخزان أولا هو الخارج أولا.

(ب) جميع التكاليف والنفقات بما في ذلك حساب الاستهلاك والتقادم للمتلكات المستعملة في إجراء هذه العمليات تقدر كما تقدر التكاليف والنفقات (بما في ذلك الحساب المذكور آنفا) بحسب الفقرة ٣ (ج) من المادة ٨ من هذا الاتفاق.

(ج) الضرائب الأجنبية التي تفرض على أرباح الشركة والتي تدفع عن عمليات التسويق التي تجرى بأجمعها خارج الكويت وخارج المنطقة المحايدة والمياه الامتيازية ومنطقة الامتياز يمكن اعتبارها نفقات من أجل تعيين هذه الأرباح. والأرباح التي تتحصل عليها الشركة من عمليات ناقلات النفط من محطات التعبئة الساحلية التي للشركة في شبه الجزيرة العربية وإليها لا تعتبر أنها أرباح من عملية أجريت بكاملها خارج المناطق المذكورة آنفا. والضرائب الأجنبية التي تدفعها الشركة تقسم بين عملية وأخرى من عمليات الشركة بصورة عادلة منصفة يتفق عليها من وقت إلى آخر بين الشيخ والشركة. والضرائب الأجنبية التي قد تكون واجبة الدفع عن أية مدة غير مدة سنة

تقسم على أساس يومي، والمقدار من كل دفعة الراجع إلى أي جزء من أية سنة يقسم على أساس يومي، والمقدار من كل دفعة الراجع إلى أي جزء من أية سنة يعتبر أنه قد دفع في تلك السنة.

(ب) تتعهد الشركة بأن تسير في عملياتها للتسويق على أنفع وجه وبأن تبيع المنتجات بأحسن الأسعار التي تستطيع الحصول عليها في سوق حرة المنافسة، على أن تكون الأسعار على أي حال لا تقل عن الأسعار التي يتفق عليها من وقت إلى آخر بين الشيخ والشركة. وأسلوب التعامل تجاريا بالمنتجات المصفاة في الكويت أو في المنطقة المحايدة والمباعة للاستهلاك في الكويت، أو في المنطقة المحايدة لا للتصدير والأسعار التي تباع بها هذه المنتجات تحدد كلها بطريقة يتفق عليها فيما بعد بين الشيخ والشركة.

المادة العاشرة:

اعتبارا من تاريخ ابتداء الصادرات المنتظمة من البترول الخام.

١ - (أ) وفي خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد انتهاء كل ربع من السنة ينتهي في الحادي والثلاثين من آذار «مارس» وفي الثلاثين من حزيران «يونيو» وفي الثلاثين من أيلول «سبتمبر» وفي الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) من كل سنة ترفع الشركة إلى الشيخ بيانا مؤقتا بعدد الأطنان تظهر فيه كمية ودرجة النفط المصدر ونفط التصفية والأسفلت الطبيعي والغاز المستخرجة من حصة النصف المشاع للشيخ في أثناء ذلك الربع من السنة أو (إذا كان البيان هو أول مؤقت بعدد الأطنان) في أثناء المدة التي انصرمت منذ تاريخ ابتداء الصادرات المنتظمة من البترول الخام ويحتوي جميع المعلومات الأخرى التي قد تطلب ضمن المعقول، ليتمكن الشيخ بواسطتها من أن يحسب مقدار ربح النفط في ذلك الربع من السنة أو تلك المدة، ولهذا الغرض تكون تكاليف النفط المصدر ونفط التصفية بحسب تقدير الشركة لها.

(ب) في خلال ثلاثة (٣) أشهر بعد انتهاء كل سنة ترفع الشركة إلى الشيخ بيانا نهائيا بعدد الأطنان يحتوي، عن تلك السنة أو (إذا كان البيان هو أول بيان نهائي بعدد الأطنان) عن المدة الأولية، على المعلومات التي يطلب بيانها في بيان مؤقت بعدد الأطنان، إلا إذا كانت تكاليف النفط المصدر ونفط التصفية والأسفلت الطبيعي والغاز التي يتعلق بها البيان النهائي قد اتفق عليها تبعا للمادة ٨ من هذا الاتفاق فهذه التكاليف المتفق عليها تستعمل حينئذ من أجل ذلك البيان النهائي بعدد الأطنان. والبيان النهائي بعدد الأطنان، كما هو عند رفعه إلى الشيخ أو كما هو عندما يعدل فيما بعد بالاتفاق بين الطرفين، يصبح قاطعا في موعد لا يتأخر عن اليوم الخامس

عشر من نيسان (أبريل) في السنة التي يرفع فيها إلا أن هذا البيان بعدد الأطنان لا يكون قاطعا في إحدى الحالتين التاليتين أو كلتيهما :

(١) إذا طلب الشيخ أو طلبت الشركة قبل ذلك التاريخ وبإنذار خطي يرسل إلى الشركة أو إلى الشيخ بحسب مقتضى الحال وجوب إحالة أي نزاع يتعلق بأية مسألة يشتمل عليها ذلك البيان النهائي بعدد الأطنان للتحكيم لاتخاذ قرار فيه.

(٢) أن يعتبر الخلاف أو النزاع المتعلق بالتكاليف ناشئا بحسب المادة ٨ (٣) (ج) (ج) من هذا الاتفاق.

٢ - عائدات الامتياز المذكورة في بيان مؤقت بعدد الأطنان بأنها مستحقة الدفع يجب أن تدفعها الشركة وتسددها عند رفع ذلك البيان المؤقت بعدد الأطنان. وإذا ظهر في بيان نهائي بعدد الأطنان أي مبلغ آخر يستحق دفعه للشيخ عن عائدات الامتياز الذي يتعلق بها ذلك المبلغ فالشركة تدفع هذا المبلغ في الحال، وإذا ظهر في بيان نهائي بعدد الأطنان أن المبلغ الذي دفعته الشركة عن عائدات الامتياز كان أكثر من المبلغ الذي كان من الواجب دفعه فإن الزيادة تعتبر سلفة من الشركة على حساب عائدات الامتياز في المستقبل.

٣- أية دفعة تكميلية عن أية سنة يجب أن تدفع على أربع دفعات متساوية تقريبا و(إذا اقتضت الضرورة) على دفعات مؤقتة كل ثلاثة أشهر في التواريخ التي يستحق فيها دفع أقساط ضريبة الدخل الكويتية عن تلك السنة. ولكن إذا وجد حينما يتقرر نهائيا مجموع المبلغ الذي يحق للشيخ أن يتقاضاه بموجب الفقرة (أ) من المادة ٧ من هذا الاتفاق عن تلك السنة، أن الدفعات المؤقتة المشار إليها آنفا أقل في مجموعها من الدفعة التكميلية فعلى الشركة أن تتدارك هذا النقص في الحال وتسدده. وإذا وجد أن الدفعات المؤقتة المشار إليها آنفا تزيد في مجموعها على الدفعة التكميلية فإن هذه الزيادة تعتبر سلفة من الشركة على حساب عائدات الامتياز في المستقبل.

٤- على الشركة أيضا في خلال ثلاثة أشهر بعد نهاية كل سنة أن ترفع إلى الشيخ بيانا يحتوي على جميع المعلومات التي قد تطلب في حدود المعقول ليتمكن الشيخ بواسطتها من حساب المبلغ المستحق له عن السنة بحسب المادة ٧ (٣) من هذا الاتفاق.

المادة الحادية عشرة :

(أ) بالإضافة إلى حقوق الشيخ في تسلم البترول الخام والأسفلت الطبيعي والغاز عينا بحسب

المادة ٦ فإن له الحق في أن يشتري من الشركة بالأسعار المنصوص عليها فيما بعد في هذا الاتفاق مع خصم خمسة (٥) في المئة كمية لا تزيد نسبتها عن عشر (١٠) في المئة من جميع البترول المستخرج من الشركة لحسابها الخاص وذلك لاستعماله الخاص وللاستعمال داخل الكويت وداخل المنطقة المحايدة لا لبيعه مرة ثانية إلى أشخاص آخرين في الخارج ولا لتصديره.

(ب) ويكون للشيخ أيضا الحق في أن يشتري من الشركة للبيع مرة ثانية للبلاد العربية الصديقة بالأسعار المنصوص علهيا فيما بعد في هذا الاتفاق كمية لا تزيد نسبتها عن عشرة (١٠) في المئة من جميع البترول الذي تستخرجه الشركة لحسابها الخاص.

(ج) من أجل هذه المادة: (١) يمكن للشيخ أن يشتري البترول في شكل البترول الخام والأسفلت الطبيعي أو الغاز في شكل أي منتج أو مشتق مصفى أو معالج استخرجته الشركة من هذه المواد في الكويت أو في المنطقة المحايدة أو منطقة الامتياز.

(٢) تقدر قيمة البترول، بقصد تحديد الكمية التي يريد الشيخ شراءها، بالأسعار المعلنة إذا كان البترول خاما، وتقدر القيمة، إذا كان البترول من أشكال أخرى، بطريقة يتفق عليها الفريقان من وقت إلى آخر.

(٣) عبارة «الأسعار المنصوص عليها فيما بعد في هذا الاتفاق» تعني فيما يتعلق بالبترول الخام السعر المعلن المعدل وتعني فيما يتعلق بالأشكال الأخرى من البترول سعرا يحدده الشيخ والشركة فيما بعد في هذا الاتفاق مع النظر إلى الأسعار التي دفعت للشركة ولغيرها من المنتجين في الكويت والبلاد المجاورة على العقود الخاصة ببيع البترول الذي هو من نفس الدرجة والنوع أو من الدرجة والنوع المماثلين.

المادة الثانية عشرة:

تتعهد الشركة بأنها:

(أ) بعد اكتشاف النفط بكميات كبيرة تجارية إما أن تجعل حملة الأسهم يعرضون للبيع للشيخ بالقيمة الإسمية للسهم عشرة (١٠) في المئة من رأس مالها الصادر بأسهم حينئذ وإما أن تعرض عليه للاشتراك في مقابل ثمن نقدي بالقيمة الإسمية للسهم عددا من الأسهم يحصل بها إذا اشترك فيها كلها على عشرة (١٠) في المئة من رأس المال بالأسهم بعد هذا الاشتراك، وتكون هذه العروض خطية، ويكون للشيخ الحق في أي وقت قبل انقضاء ٦٠ يوما بعد تسلمه العرض أن

يشتري جميع الأسهم المعروضة أو بعضها أو يشترك في جميعها أو بعضها. وشروط الشراء أو الاشتراك تكون من جميع الوجوه نفس الشروط التي كانت ستصدر بمقتضاها الأسهم حينئذ بما في ذلك العملة التي يدفع بها الاشتراك.

(ب) وتتعهد الشركة بأنها حينما تقرر إصدار أسهم جديدة بعد ذلك تعرض على الشيخ للاشتراك في مقابل ثمن نقدي بالقيمة الاسمية للسهم عشرة (١٠) في المئة من الأسهم من كل صنف من الأسهم يراد إصدارها ويكون للشخ الحق في أي وقت في خلال (٦٠) يوما من تسلمه العرض في أن يشترك بجميع أو ببعض الأسهم المعروضة. وشروط الاشتراك بالأسهم تكون من جميع الوجوه نفس الشروط التي تصدر بها الأسهم إلى الآخرين بما في ذلك العملة التي يدفع بها ثمن الاشتراك.

المادة الثالثة عشرة:

عند الميعاد السنوي الثالث لاكتشاف النفط بكميات تجارية وعند انقضاء كل خمس سنوات بعد ذلك تتخلى الشركة للشيخ ولحكومة المملكة العربية السعودية عن مساحة تساوي عشرين في المئة من المساحة غير المستغلة عند تاريخ التخلي. والأجزاء التي يجري التخلي عنها على هذه الصورة يجب أن تكون من الاتساع الكافي ومن الشكل المناسب بحيث يمكن إجراء عمليات للنفط فيها. وعندئذ تعفى هذه الأجزاء من شروط هذا الاتفاق ونصوصه، وإنما تظل الشركة في أثناء مدة هذا الاتفاق تتمتع بالحق في أن تستغل الأجزاء المتخلي عنها هذه التسهيلات النقل والمواصلات بشرط أن لا تتعارض هذه التسهيلات إلا بأقل ما يمكن مع أي استعمال آخر قد تستعمل به هذه الأجزاء المتخلى عنها.

المادة الرابعة عشرة:

(أ) من أجل عمليات الشركة يكون للشركة في منطقة الامتياز وفي دولة الكويت والمنطقة المحايدة ومنطقة المياه الامتيازية الحق بلا معارضة في بناء وتشغيل محطات توليد القوى والمصافي وأنابيب النفط والخزانات وتسهيلات توريد القوى والمصافي وأنابيب النفط والخزانات وتسهيلات توريد المياه وحفر آبار الماء والمنشآت التلغرافية والتلفونية واللاسلكية والطرق والخطوط الحديدية وخطوط الترام والأبنية والمرافئ ومعامل المرافئ وأرصفة الميناء وسدود الميناء وأنابيب التعبئة البحرية وما تحت البحر بما في ذلك خطوط تمتد من البر الكويتي الأصلي واليه، وجميع المضخات الضرورية ومحطات المضخات ومنظمات التجميع والتوزيع ومحطات تزويد النفط والفحم مع ما

يحتاج إليه من إنارة ومع تسهيلات أو معامل أخرى قد تراها الشركة ضرورية، وللشركة تحقيقا لهذه الأغراض أن تستعمل بلا مقابل تدفعه للشيخ أي أحجار أو رمل أو حصباء أو جص أو صلصال أو ماء إذا كانت هذه متيسرة وكانت ضرورية لعمليات بموجب هذا الاتفاق بشرط أن السكان على الدوام لا يمنعون من أخذ ما يحتاجون إليه من هذه المواد وبشرط أن موارد المياه للسكان المحليين وللسكان الذين يعتمدون في معيشتهم على هذه الموارد لا تتعرض في أي حال من الأحوال لأي خطر، وهذا جميعه بعد مراعاة نصوص المادة ٢ ومراعاة الحقوق الموجودة السابقة المذكورة في تلك المادة. ويوافق الشيخ على الموقع الذي يقام فيه أي من هذه المنشآت والمعامل. ويمكن للشركة كذلك أن تستعمل بلا معارضة جميع وسائل النقل برا وجوا والأنابيب والمواصلات المائية أو العمليات المائية التي قد تكون ضرورية لتسيير عملياتها بموجب هذا الاتفاق تسييرا منتجا.

ولكن لا يوجد في هذه المادة (١٤) ما يخول الشركة الحق في أن تتصرف بالأحجار والرمل والحصباء والصلصال والماء بطريق البيع أو التصدير أو غير ذلك لأية شركة أخرى أو لأي شخص داخل المناطق المبينة أعلاه أو خارجها.

(ب) تقبل الشركة في الظروف العادية رسائل الشيخ وترسلها بواسطة منشآتها اللاسلكية والتلغرافية مجانا إذا كانت هذه الرسائل لا تدخل في أعمال الشركة، وللشيخ في أثناء قيام حالة الطوارئ في البلاد أن يستخدم استخداما كاملا جميع منشآت الشركة التلغرافية واللاسلكية والسكك الحديدية للأغراض الحكومية مجانا.

(ج) للشيخ الحق في أن يستعمل مجانا أنابيب النفط والمرافئ وغيرها من تسهيلات النقل المؤسسة من الشركة بما في ذلك تسهيلات النقل لموظفي الشيخ في أثناء أداء واجباتهم في الكويت والمنطقة المحايدة والمياه الامتيازية ومنطقة الامتياز بشرط ان لا يسبب هذا الاستعمال تعطيلا للشركة بأي وجه من الوجوه أو تدخلا في سلامة عملياتها بأي وجه من الوجوه، وللشركة القول الفصل في ذلك. وأي رصيف في ميناء أو أية منشآت تابعة أنشأتها الشركة تكون مخصصة لاستعمالها دون غيرها.

يجوز للشركة من أجل عملياتها أن تستعمل المرافئ الموجودة على الساحل في دولة الكويت في مقابل دفع رسوم المرفأ المناسبة وتبعا لانظمة الموانئ، وذلك بعد مراعاة الحقوق الموجودة السابقة وخصوصا الحقوق المذكورة في المادة ٢، ولكن على الشركة أن لا تعرقل أعمال رعايا الشيخ أو حقوقهم أو تتدخل فيهم أو في حقوقهم في مواصلة استعمال أي من المرافئ والمراسي وأرصفة المرافئ وأحواضها الموجودة التي ينتفعون بها في الوقت الحاضر لمراكبهم وقوارب

صيدهم.

على الشركة في استخدامها لمرفأ الكويت وغيره من المرافئ على البر الأصلي للكويت أن تستعمل خدمات المرافق التجارية المحلية بقدر المستطاع، وينظر في ذلك إلى مقدار العمل الذي يراد عمله والتسهيلات والخدمات التي تقدمها هذه المرافق وعلى الشركة أن تراعي جميع الأنظمة الرئيسية والفرعية الخاصة بميناء الكويت.

(د) تنظر الشركة بعين العطف في أن تستخدم بقدر الإمكان مراكب نقل النفط الملائمة التي يملكها رعايا كويتيون وذلك لنقل بترولهم الخام أو منتجاتها المصدرة عبر البحار، على أن يكون هذا الاستخدام بالأسعار السائدة في الأسواق.

المادة الخامسة عشرة:

(أ) يحق للشيخ ان يرشح لمجلس الإدارة الخاص بالشركة أو بأية شركة يحول إليها هذا الامتياز سدس المجلس «على أن لا يقل ذلك عن اثنين وعلى الشركة المذكورة عندئذ أن تجري الترتيبات التي تكفل انتخاب هؤلاء المرشحين لمجلس الإدارة او لاية هيئة قد تقوم باداء واجبات مجلس الإدارة أو أي واجب منها.

وهذا السدس من مجلس الإدارة يتمتع بالحقوق والامتيازات التي للأشخاص الآخرين الذين هم في مركز مماثل ويتلقى مرتبات لا تقل عن مرتبات الآخرين الذين هم في مركز مماثل. ويكون لهذا السدس من الأعضاء ولمراقبي الحسابات التابعين للشيخ نفس الحقوق في فحص جميع الحسابات والقيود الخاصة بعمليات الشركة بموجب هذا الاتفاق.

(ب) يكون للشيخ الحق في أن يعين شخصا عربيا ملما باللغة الإنجليزية ليكون ممثله الرسمي ويمثله لدى الشركة في دولة الكويت ومنطقة الامتياز في الأمور المتعلقة بهذا الاتفاق، خاصة عند استخدام العمال غير الماهرين من بين رعايا الشيخ فإن هذا الممثل يجب أن يستشار بشأن هذا الاستخدام وهو يشير على الشركة بهذا الشأن. ويتقاضى ممثل الشيخ راتبا شهريا يتفق عليه تدفعه الشركة مع جميع النفقات المعقولة التي ينفقها هذا الممثل في أداء واجباته بموجب هذا الاتفاق.

ويكون أول ممثل بموجب هذا البند السيد بدر عبد الله الملا من رعايا الكويت.

(ج) يكون للشيخ الحق في أن يعين ممثلا في لندن لتمثيله في جميع الأمور المتعلقة بهذا الاتفاق ويكون لهذا الممثل حرية الاطلاع التامة على قيود إنتاج الشركة بما في ذلك جدول أعمال اجتماعات ملجس الإدارة، ويكون له الحق في حضور اجتماعات مجلس الإدارة التي يجرى فيها بحث مصالح الشيخ. وجميع المعلومات التي يحصل عليها ممثل الشيخ الموجود في لندن في أثناء

القيام بواجباته تعتبر معلومات سرية إلا ما كان منها مطلوبا لتسوية نزاع بالتحكيم بين الفريقين في هذا الاتفاق. ويتقاضى هذا الممثل راتبا شهريا يتفق عليه تدفعه الشركة في لندن وتدفع الشركة جميع نفقات السفر وغيرها من النفقات المعقولة التي أنفقها ممثل لندن في أداء واجباته بموجب هذا الاتفاق، ويكون أول ممثل في لندن بموجب هذا البند المستر هربرت تومس كسب وعنوانه:

The White house, pages lane, London No. 10.

(د) يدفع مرتبا الممثلين المذكورين أعلاه بعملة الدولار للولايات المتحدة أو بالعملة الاسترلينية أو الروبيات بحسب رغبة الممثلين وفي الأمكنة التي يريدانها. وعند ابتداء الصادرات المنتظمة من البترول تنظر الشركة بعين العطف في زيادة المرتبين المذكورين آنفا.

(هـ) يكون للشيخ الحق في أن يعين شركة من مراقبي الحسابات تكون شركة للحسابات معترفا بها دوليا ويختارها هو، وذلك لفحص دفاتر حسابات الشركة بالنيابة عنه. وجميع المصروفات الناشئة بسبب مراقبة الحسابات هذه يدفعها الشيخ.

وعلى الشركة أن تتيح لشركة مراقبي الحسابات هذه التسهيلات الضرورية لتمكنها من تدقيق دفاتر حسابات الشركة وسجلاتها وبياناتها، وأن تقدم كل مساعدة لمراقبي الحسابات هؤلاء ليتمكنوا من أن يفحصوا هذه الدفاتر والسجلات والبيانات فحصا دقيقا وأن تساعدهم في كل وجه ممكن لصيانة مصالح الشيخ.

وعلى الشيخ ومراقبي الحسابات أن يعتبروا أن جميع المعلومات التي تقدم إليهم أثناء مراقبتهم للحسابات معلومات سرية إلا في حالة ما تكون هذه المعلومات مطلوبة لتسوية نزاع بالتحكيم بين الفريقين في هذا الاتفاق.

(و) يقيم في مدينة الكويت ممثل للشركة (وهو ليس من المدراء المعينين من قبل الشيخ بموجب هذا الاتفاق). ويخول هذا الممثل سلطات كافية تمكنه من أن ينظر في الأمور المتعلقة بأعمال الشركة يوما بعد يوم فيما يتعلق بحفر الآبار والإنتاج، وأن يقرر فيها، بالإضافة إلى سلطات غيرها قد تحول إليه من مجلس الإدارة، والأمور التي ليس لهذا الممثل سلطة للفصل فيها يتولى معالجتها مجلس الإدارة بأسرع ما يمكن وعلى هذا الممثل في كل فرصة مناسبة أن يتشاور في عمله مع الممثل الذي عينته الشركة في المملكة العربية السعودية.

المادة السادسة عشرة:

(أ) تتعهد الشركة بأن تقدم إلى الشيخ جميع المعلومات التفصيلية لكي يتمكن بواسطتها من أن يطلع اطلاعا تاما على عمليات الشركة، وأن تقدم إليه أيضا المعلومات الوافية الجيولوجية

والخاصة بطبيعة الأرض عن المناطق التي تجرى دراستها وعن الآبار التي يجري حفرها، وجميع التقارير ونتائج الأبحاث في داخل منطقة الامتياز والمنطقة المحايدة وفي خارجهما كما قدمت نهائيا إلى كبار موظفي الشركة، وهذا بالإضافة إلى النتائج التي تم الوصول إليها بناء على المعلومات التفصيلية الأساسية التي كانت أساسا للقرارات والعمليات الهندسية للشركة وتقدم هذه المعلومات جميعها في خلال مدة معقولة لا تزيد على ستة أشهر بعد إتمام العمليات المعينة أو بعد توفرا المعلومات أو التقارير. والمعلومات التفصيلية والمعلومات المذكورة آنفا تعتبر سرية جدا إلا ما كان منها ضروريا لتسوية نزاع بالتحكيم بين الفريقين في هذا الاتفاق.

وعلى الشركة أن تواصل على الدوام إعلام الشيخ عن المشكلات الهندسية ومشكلات البحث العلمي التي تكون قيد الدراسة. ويكون لممثلي الشيخ الرسميين الحق في الاطلاع مباشرة في جميع الأوقات المعقولة على جميع القيود الفنية للشركة وهي القيود التي يجب أن تكون محفوظة في المنطقة المحايدة أو أن تكون نسخ منها محفوظة في الكويت.

(ب) وعلى الشركة أيضا أن تقدم إلى الشيخ نسخا عن التقارير التامة الخاصة بالدراسات الاقتصادية المتعلقة بجميع نواحي عمليات النفط للشرطة والأسواق العالمية وخاصة الأسواق التي لها تأثير مباشر في عمليات الشركة. يعتبر الشيخ جميع هذه التقارير سرية جدا إلا ما كان منها مطلوبا لتسوية نزاع بالتحكيم بين الفريقين في هذا الاتفاق.

(ج) على الشركة أن تعلم الشيخ في أقرب وقت ممكن بأي ضرر أيا كان نوعه يقع في حقول النفط او في المعامل وعليها أن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لإيقاف هذا الضرر وإصلاحه.

(د) تقدم الشركة إلى الشيخ في خلال ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة تقريرا يتعلق بعملياتها في تلك السنة مع المخططات والصور الفوتوغرافية والإحصائيات ويجب أن يحتوي هذا التقرير على:

(أ) بيان بعمليات الحفر التي أجريت في أثناء السنة.

(ب) بيان عن عمليات التصفية والنقل والتسويق التي أجريت في أثناء المدة نفسها.

(ج) المجموع العمومي للضرائب التي دفعتها الشركة في أثناء السنة مع بيان أسباب دفع هذه الضرائب والمجموع العمومي الذي لم يدفع بعد.

(د) عدد العمال والمستخدمين والموظفين، مع بيان رعوية كل منهم ومرتبه وأجره، بالإضافة إلى تقرير عن المساعدات الطبية والتعليمية لهؤلاء المستخدمين والموظفين وعن أحوالهم المعيشية ونوع عملهم.

(هـ) على الشركة وكل شركة تشغيل أن تقدم إلى الشيخ وإلى ممثله الرسمي في الكويت وممثلة في لندن نسخا عن جميع الإنذارات والحسابات والتفارير وغيرها من الوثائق التي يتسلمها حملة الأسهم في الشركة أو في شركات التشغيل تلك أو يكون لهم الحق في تسلمها. ونسخ هذه الإنذارات والحسابات والتقارير وغيرها من الوثائق يجب أن تقدم تلك الصورة في موعد لا يتأخر عن موعد تبليغها لحملة الأسهم أو تقديمها إليهم، ويجب أن تكون مصحوبة في كل حالة بثلاث نسخ من هذه الإنذارات والحسابات والتقارير مترجمة إلى العربية والإنجليزية إذا كانت مقدمة إلى الشيخ وإلى ممثله الرسمي في الكويت ومترجمة إلى اللغة الانجليزية إذا كانت مقدمة إلى ممثله الرسمي في لندن.

(و) تتشاور الشركة مع الشيخ بشأن عدد البراميل التي يراد استخراجها من كل بئر أو حقل. وعلى الشركة بعد مراعاة ذلك أن تتخذ بعد اكتشاف البترول في أية بئر جميع الإجراءات الضرورية من أجل تنفيذ العمليات في هذه البئر من غير تأخير زائد، ويجب استخراج البترول من جميع الآبار إلى أقصى حد بشرط أن توجد سوق للبترول تكون وافية بالغرض. وعلى الشركة أن لا تشرع في الإنتاج من أي حقل أو بئر قبل إجراء الاختبار وقبل الوثوق وثوقا يقتنع به ممثلو الشيخ بأن البئر قد أنجزت وأكملت على الوجه الصحيح بحسب أفضل الأصول المتبعة في حقول النفط.

(ز) يكون للشيخ بواسطة ممثليه المفوضين الحق في تفتيش معامل الشركة وأعمالها المتعلقة بالاستكشافات والاستغلال والإنتاج والصنع والتصفية والنقل والتسويق.

المادة السابعة عشرة:

(أ) يحق للشركة في داخل منطقة الامتياز بعد موافقة الشيخ، وفي دولة الكويت والمنطقة المحايدة بعد موافقة الشيخ ومراعاة الحقوق الموجودة السابق وخصوصا منها الحقوق الوارد ذكرها في المادة ٢، أن تستعمل مجانا وبدون تقييد الأراضي البور التي للشيخ وذلك بحسب حاجة الشركة ومن أجل عملياتها، وأن تشغل هذه الأراضي وأن يكون لها حقوق في سطحها، ويحق للشركة بصورة خاصة بعد الموافقة والمراعاة كما تقدم أن تنتخب منطقة أو مناطق من الأرض اختارتها الشركة بحقوق مقصورة عليها دون غيرها وذلك لإقامة مصاف لتصفية النفط وتسهيلات للتخزين ولمحطة التعبئة وللملاحة ولمعامل أخرى يحتاج إليها من أجل عمليات الشركة. ويجوز للشركة بعد الموافقة والمراعاة كما تقدم أن تشتري أو تستأجر لهذه الأغراض أية أراض أو بيوت برضاء المالكين وبشروط يتفق عليها معهم، على أن لا تكون شروط هذا الشراء أو هذا الاستئجار أكثر من الشروط الجارية عادة في المحلات أو الأماكن التي توجد فيها هذه الممتلكات.

(ب) لا يجوز للشركة أن تتملك من الأراضي والبيوت والبنايات إلا ما كان ضروريا لعملياتها

بموجب هذا الاتفاق. وعلى الشركة أن تخبر الشيخ من وقت إلى آخر عن الأراضي والبيوت والبنايات التي تحتاج هي إلى حيازتها من أجل عملياتها. والأراضي والبيوت والبنايات التي حازت عليها الشركة من الشيخ (بما في ذلك الأراضي والجزر التي تبرز من البحر أو التي أوجدتها الشركة) والتي تبين أنها لم تعد ضرورية من أجل عمليات الشركة يجب أن تعيدها الشركة إلى الشيخ بدون مقابل.

(ج) يحتفظ الشيخ لنفسه بالحق في أن يمنح، بعد استشارة الشركة، لشركة أو لشركات أخرى تقوم بعمليات في مناطق بترولية داخل مناطق ملاصقة لمنطقة الامتياز، الحق في مد أنابيب النفط وأن يسمح لتلك الشركة أو لتلك الشركات أن تبنى وتقيم في داخل منطقة الامتياز أو غيرها أي شيء يحتاج إليه من أجل نقل نفط خام إلى موقع مناسب يعتبر بأنه ملائم لشحن هذا النفط، ويكون هذا النقل بطريق الترانزيت والمرور فوق منطقة الامتياز ، بشرط أن لا يحدث هذا عرقلة لعمليات الشركة.

(د) لا يحق للشركة إنشاء المطارات في داخل دولة الكويت والمنطقة المحايدة بدون موافقة الشيخ الخطية.

المادة الثامنة عشرة:

(أ) يكون للشركة الحق في أن تستورد الماء والبترول والوقود والآلات والسيارات وسيارات الشحن (اللوريات) والأجهزة وآلات المصانع والأخشاب والأوعية والمواد الحديدية ومواد البناء والمواد الغذائية والأدوية والمواد الطبية وأجهزة المكاتب وأثاث البيوت وجميع المواد والأجهزة والسلع الأخرى مما تحتاج إليها الشركة ومستخدموها وموظفوها من أجل عملياتها بموجب هذا الاتفاق لا من أجل بيعها مرة ثانية، وللشركة أن تصدر بترولها وأدواتها التي استوردتها من قبل وذلك بدون ضرائب جمركية أو ضرائب استيراد أوتصدير وبدون ضرائب أو رسوم أخرى، ولكن عليها أن تدفع الضرائب الجمركية المعتادة والضرائب والرسوم الأخرى الجاري العمل بها في ذلك الوقت في دولة الكويت على جميع الأمتعة الشخصية والملابس والسلع التجارية العمومية التي استوردها لاستعمال مستخدميها وموظفيها الشخصي أو لبيعها مرة ثانية لهم. وباستثناء ما ورد في المادة ٦ وفي هذه المادة فإن الشركة وعملياتها وأرباح دخلها وممتلكاتها بما في ذلك البترول تكون معفاة وخالصة في مدة هذا الاتفاق من جمعي ضرائب الاستيراد والتصدير والضرائب (غير ضريبة الدخل الكويتية المعروفة في المادة الأولى) ومن الضرائب والرسوم من أي نوع، حكومية كانت أم محلية، ومن رسوم المرور وإيجار سطح الأرض سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

(ب) يحظر على الشركة أن تستورد الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة إلا بإذن خطي من الشيخ.

(ج) إذا باعت الشركة أية مواد أو سلع كانت قد استوردتها من أجل عملياتها بموجب هذا الاتفاق فإنها تدفع إلى الشيخ ما يعادل الضرائب الجمركية وضرائب الاستيراد التي تؤخذ عنها بحسب النسبة المعمول بها عند وقت البيع. ويكون حساب الضريبة على أساس السعر الذي جرى به البيع.

(د) موظفو الجمارك والحجر الصحي «الكرنتينا» في المرافئ والمطارات التي تنشئها الشركة وموظفو الجمارك والحجر الصحي الإضافيون الذين يحتاج إليهم في مرافئ أو مطارات أخرى تنتفع بها الشركة يعينهم الشيخ بالتشاور مع الشركة، ومرتباتهم التي لا يجوز أن تزيد على المرتبات العادية لأمثال هؤلاء الموظفين تدفعها الشركة. وعلى الشركة أيضا أن تهيئ على نفقتها الخاصة أبنية مناسبة للمكاتب وللسكن لموظفي الجمارك والحجر الصحي في المرافئ والمطارات التي تنشئها الشركة.

يجب تنفيذ النصوص المعقولة والمناسبة للحجر الصحي على نفقة الشركة في المرافئ والموانئ الجوية التي تنشئها الشركة وعلى الشركة أن تتخذ جميع الاحتياطات في عملياتها بموجب هذا الاتفاق لتحول دون انتشار المرض في الكويت وفي المنطقة المحايدة ومنطقة الامتياز المذكورة.

المادة التاسعة عشرة:

(أ) تؤلف لجنة مكونة من عددين متساويين من الأعضاء من ممثلي الشيخ وممثلي الشركة لمراقبة جميع نفقات الشركة ومشترياتها ولفحصها والوثوق من أنها معقولة ومن أن أسعار السلع والمواد التي تشتريها الشركة ودرجة جودتها هي أيضا معقولة. ويجوز للشركة أن تشتري في دولة الكويت بالأسعار الجارية في السوق الوقود والماء والأغذية ومواد البناء والإنشاء ومواد أخرى من كل نوع تتعلق بعمليات الشركة بموجب هذا الاتفاق.

(ب) تفضل الشركة السلع والمواد المتيسرة في الكويت وفي البلاد العربية الصديقة إذا كانت هذه من النوع المناسب وأسعارها ودرجات جودتها مماثلة لغيرها إلى حد معقول، ولا يجوز للشركة أن تشتري السلع أو المواد من أي بلد أجنبي معاد أو غير مصادق للشيخ.

المادة العشرون:

(أ) لا يجوز للشركة عن علم منها أن تبيع، مباشرة أو بالوساطة، شيئا من البترول الذي تنتجه

من منطقة الامتياز لأية دولة أجنبية معادية أو غير صديقة للشيخ أو لأي فرد أو مواطن من رعايا هذه الدولة.

(ب) اذا تساوت الاعتبارات الأخرى، فعلى الشركة في بيع المنتجات والمنتجات الفرعية من أية مصفاة أو مصاف للزيت تشيدها الشركة في داخل الكويت أو في داخل المنطقة المحايدة، أن تعطي الأولوية للمشترين المحليين أو المشترين في داخل البلاد العربية الصديقة بنفس الشروط التي تعرض بها هذه المنتجات أو المنتجات الفرعية للبيع عموما.

المادة الحادية والعشرون:

(أ) على الشركة أن تستخدم الكويتيين في إدارة وتنفيذ أعمالها بموجب هذا الاتفاق، وتجب مراعاة النسب التالية:

(أ) ما لا يقل عن سبعين (٧٠) في المئة من مستخدمي الشركة وعمالها في داخل الكويت والمنطقة المحايدة والمياه الامتيازية يجب أن يكونوا من رعايا الشيخ.

(ب) مالا يقل عن ثلاثين في المئة من المستخدمين والعمال خارج الكويت والمنطقة المحايدة والمياه الامتيازية يجب أن يكونوا من رعايا الشيخ إذا وجدوا ومتى وجدوا.

وإذا كان المورد المحلي من المستخدمين في رأي الشركة غير كاف أو غير مناسب فللشركة الحق، مع موافقة الشيخ التي لا يمتنع عن إعطائها بدون أسباب معقولة، في استيراد المستخدمين على أن يكونوا (أ) المواطنون من الدول العربية. (ب) فالمواطنون من الدول الصديقة الأخرى. ويكون أيضا للشركة الحق في استيراد المستخدمين الفنيين والماهرين. وأي مستخدم تستورده الشركة يقترف بسوء سلوكه خرقا للأمن العام أو يحدث اضطرابا عاما أو يجعل نفسه بطريقة اخرى غير مرغوب فيه يجب لدى طلب الشيخ أن تعزله الشركة من عمله وأن تبعده خارج دولة الكويت وخارج المنطقة المحايدة إذا كانت لديها السلطة في ذلك. ويجب على الشركة أن تدفع للمستخدمين الذين تستخدمهم مرتبا أو أجرا عادلا على أن تقرر الشركة هذا المرتب أو الأجر وتبينه عند التعاقد مع المستخدمين.

وتتعهد الشركة بألا تستخدم شخصا أو شركة في الكويت أو في المنطقة المحايدة أو في منطقة الامتياز لا يكون مرغوبا فيه أو لا تكون مرغوبا فيها لدى الشيخ لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق بالأمن.

(ب) على الشركة أيضا، بالتشاور مع الشيخ أن تعد برنامجا للتدريب التخصصي وتنفذه من أجل مستخدمي الشركة الكويتيين ويتعلق هذا البرنامج بجميع نواحي الصناعة بما في ذلك

التدريب الإشرافي والإداري من جميع الدرجات .

(ج) تقدم الشركة مجانا إلى جميع مستخدميها وإلى موظفي الشيخ الذين يعملون في منطقة الامتياز جميع الخدمات الطبية الضرورية بما في ذلك تسهيلات الأدوية والعيادات والمستشفيات . ويحق للشيخ ولأفراد أسرته أن يتمتعوا بهذه الخدمات الطبية مجانا بدون مقابل .

المادة الثانية والعشرون :

يبسط الشيخ على الشركة ومستخدميها وممتلكاتها كل حماية ممكنة من السرقة ومن قطاع الطرق ومن التعدي والأضرار والإتلاف عمدا ، ويجوز للشركة أن تعين بالتشاور مع الشيخ خفراء موثوقا بهم تدفع هي أجورهم ليساعدوا في حماية مملتكات الشركة ومستخدميها . ويجب أن يكون هؤلاء الخفراء في جميع الأوقات من رعايا الكويت إلا إذا سمح الشيخ بخلاف ذلك ، ويكونون تحت إدارة الشيخ وسيطرته . وعلى الشركة أن تقيم على نفقتها الخاصة أبنية مناسبة لإسكان هؤلاء الخفراء أو أفراد البوليس التابعين للشيخ وتكون هذه الأبنية في أمكنة تنتخبها الشركة ويوافق عليها الشيخ .

المادة الثالثة والعشرون :

(أ) إذا لم تدفع الشركة للشيخ في خلال أربعة (٤) أشهر شمسية بعد التاريخ المحدد لدفع أية دفعة مستحقة بموجب المادة ٦ أو ٧ بدون أن تكون هذه الدفعة موضع نزاع أو خلاف فإن للشيخ الحق حينئذ في أن يمنع تصدير البترول إلى أن يدفع المبلغ المذكور ، وإذا لم يجر الدفع في خلال ثلاثة «٣» أشهر أخرى بعد انقضاء الأشهر الأربعة المذكورة آنفا (سواء منع الشيخ تصدير البترول كما تقدم أم لا) فإن للشيخ الحق في إنهاء هذا الاتفاق فورا .

(ب) يحق للشيخ إنهاء هذا الاتفاق قبل انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا الاتفاق .

(١) بحسب نصوص الفقرة (أ) من هذه المادة ٢٣ أو .

(٢) بالتنازل كما هو منصوص عليه في المادة ٢٤ ، أو .

(٣) بحسب نصوص المادة ٣٠ ، أو .

(٤) إذا أخفقت الشركة في الوفاء بالتزاماتها بموجب الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٣) أو بالتزامها الخاص بالحفر بموجب الفترة (ج) من المادة ٣ من هذا الاتفاق ، أو .

(٥) إذا تخلفت الشركة بموجب نصوص التحكيم في الفقرة (د) من المادة ٣٣.

ففي حالة الإنهاء عند انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة ٢ أو في أية حالة من الحالات المذكورة في الفقرات الفرعية (١) أو (٣) أو (٤) أو (٥) من هذه الفقرة فإن الشركة تتعهد حينئذ أن تنقل إلى الشيخ جميع ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة في داخل دولة الكويت والمنطقة المحايدة ومنطقة الامتياز ومنطقة المياه الامتيازية بحسب ما تكون هذه الممتلكات مستخدمة بصورة مباشرة في العمليات المنصوص علهيا في هذا الاتفاق، وتتعهد الشركة أيضا بأن تنقل أيضا إلى الشيخ جميع الحقوق التي لها في استعمال تلك الممتلكات المستخدمة على تلك الصورة، أيا كان المالك، والتي تتمتع بها في ذلك الوقت.

(ج) إذا لم يكتشف النفط بكميات تجارية في خلال مدة أربع سنوات ونصف (٤,٥) من تاريخ التنفيذ أو أي تاريخ يوافق عليه الشيخ فإن هذا الاتفاق يصبح حينئذ قابلا للإنهاء من الشيخ. وللشركة في خلال شهرين من هذا الإنهاء وعند إنجازها لجميع الالتزامات بموجب هذا الاتفاق على وجه يرضي الشيخ، الحق في أن يرد لها الشيخ مبلغا بعملة الولايات المتحدة تكون نسبته إلى الدفعة السنوية بموجب المادة ٦ (أ) للسنة التي ينهي فيها هذا الاتفاق على تلك الصورة كنسبة الأيام الباقية في تلك السنة بعد تاريخ الإنهاء إلى ٣٦٥ يوما.

المادة الرابعة والعشرون:

(أ) يكون للشركة الحق في أي وقت بعد سنتين من تاريخ التنفيذ وقبل اكتشاف النفط بكميات تجارية في أن تنهي هذا الاتفاق بإنذار مدته ستون (٦٠) يوما يعطى إلى الشيخ خطيا.

(ب) ويكون للشركة أيضا الحق في أي وقت بعد هذا الاكتشاف في أن تنهي هذا الاتفاق.

(١) بإنذار مدته (١٨٠) يوما يعطى إلى الشيخ خطيا أو.

(٢) عند دفع مبلغ إلى الشيخ يساوي نصف مجموع المبالغ المدفوعة أو الواجب دفعها بموجب هذا الاتفاق عن السنة السابقة.

(ج) إذا أنهت الشركة هذا الاتفاق بموجب هذه المادة ٢٤ فحينئذ.

(أ) إذا جرى هذا الإنهاء بعد ما لا يزيد على عشر سنوت سنوات من تاريخ التنفيذ فإن جميع الأراضي التي منحها الشيخ أو أراض أو بنايات تكون الشركة قد اشترتها وأي بيوت أو بنايات أنشأتها وأي أملاك غير منقولة للشركة في داخل دولة الكويت والجزر المذكورة في المادة ٢ (ب) (٣) ومياهها الامتيازية يجب أن تسلم إلى الشيخ بدون قيمة مقابلة. وجميع هذه الممتلكات

الواقعة ضمن منطقة الامتياز أو المنطقة المحايدة أو مياهها الامتيازية يجب أن تصبح ملكا مشتركا للشيخ وللمملكة العربية السعودية. والآبار المحفورة المنتجة في وقت هذا الإنهاء يجب أن تسلم في حالة معقولة من العمران والترميم.

(ب) ولكن إذا جرى هذا الإنهاء بعد أكثر من عشر (١٠) سنوات من تاريخ التنفيذ فإن جميع ممتلكات الشركة المنقولة وغير المنقولة في دولة الكويت والجزر المذكورة في المادة ٢ (ب) (٣) والمياه الامتيازية لها يجب أن تسلم إلى الشيخ دون قيمة مقابلة. وجميع ممتلكات الشركة في داخل منطقة الامتياز والمنطقة المحايدة ومياهها الامتيازية يجب أن تصبح ملكا مشتركا للشيخ وللمملكة العربية السعودية. والآبار المحفورة المنتجة عند وقت هذا الإنهاء يجب أن تسلم في حالة معقولة من العمران والترميم.

المادة الخامسة والعشرون:

عند إنهاء هذا الاتفاق لسبب من الأسباب أو في أية صورة إلا بموجب المادة ٢٣ (ج).

(أ) على الشركة، علاوة على أية مبالغ يجب دفعها للشيخ تبعا للفقرة «ب» (٢) من المادة ٢٤، أن تدفع للشيخ جميع المبالغ الواجب دفعها له تبعا لهذا الاتفاق.

(ب) جميع ممتلكات الشركة خارج الكويت والمملكة العربية السعودية ومنطقة الامتياز والمياه الامتيازية والمنطقة المحايدة تصبح ملكا مشتركا للشيخ ولحكومة المملكة العربية السعودية، إلا إذا كان الشيخ والحكومة المذكورة آنفا باختيار منهما:

(١) يدفعان للشركة، عند تنازلها عن الممتلكات التي تكون جميعها برسم الاستهلاك، ٤٣ في المئة من قيمة هذه الممتلكات بحسب السوق ويدفعان عن الممتلكات التي يكون بعضها برسم الاستهلاك ٤٣ في المئة من المقدار (إذا وجد) الذي تكون به القيمة بحسب السوق زائدة عن القيمة المسجلة في الدفاتر، او.

(٢) يسمحان بهذه الممتلكات أن تبقى في ملك الشركة بشرط أن تدفع الشركة للشيخ وللحكومة المذكورة آنفا عند التنازل عن حقوقها في تلك المملتكات التي تكون جميعا برسم الاستهلاك، (٥٧) في المئة من القيمة بحيسب السوق وتدفع عن الممتلكات التي يكون بعضها برسم الاستهلاك (٥٧) في المئة من المقدار (إذا وجد) الذي يتكون به القيمة بحسب السوق زائدة عن القيمة المسجلة في الدفاتر.

والقيمة المسجلة في الدفاتر لهذه المملتكات تكون تكاليف الشراء مطروحا منها المبالغ التي شطبت على أساس النسب المنصوص عليها في مرسوم ضريبة الدخل الكويتية.

(ج) العوائق، أيا كانت، التي تعوق الملاحة والتي وضعتها الشركة، تزيلها الشركة إذا أراد الشيخ ذلك.

المادة السادسة والعشرون:

(أ) لا يجوز للشركة بدون موافقة خطية من الشيخ أن تحول حقوقها والتزاماتها بموجب هذا الاتفاق إلى أي شخص آخر أو هيئة مؤسسة ولا أن تحول هذا الاتفاق على هذه الصورة لأية هيئة مؤسسة يكون فيها حملة أسهم غير مرغوب فيهم من الشيخ.

(ب) يكون للشيخ الحق في أن يطلب إلى من حول إليه هذا الاتفاق أن يتخذ الخطوات التي يراها الشيخ مناسبة حتى يضمن الشيخ أو لرعاياه (إذا أراد الشيخ ذلك) أن يكون لهم في خلال ستة أشهر بعد هذا التحويل الحق في الحصول على عشرة (١٠) في المئة من رأس المال الذي صدرت به أسهم والخاص بالمحول إليه بالسعر الجاري في السوق أو بسعر الإصدار، أيهما أقل من الآخر، وذلك كله بدون إجحاف بحق الشيخ في أن يمتنع عن إعطاء موافقة على تحويل من هذا النوع أو بحقه في أن يطلب ان لا تعطى هذه الموافقة إلا بالشروط التي يراها هو مناسبة.

(ج) ويتفق أيضا بين الشيخ والشركة على أن يكون للشيخ الخيار في الحصول على الحقوق والحصص المعروضة من الشركة بالسعر وبالشروط المنصوص عليها في أي تحويل مقترح.

(د) يكون للشركة الحق في تعيين شركة أو شركات تشغيل من أجل القيام بتنفيذ حقوقها والتزاماتها بموجب هذا الاتفاق. وكل شركة تشغيل من هذا النوع تكون خاضعة لنصوص هذا الاتفاق وشروطه، وإذا عرضت أسهم أو حصص شركة التشغيل هذه على أفراد الجمهور فعلى الشركة أن تجعل شركة التشغيل هذه تعرض عشرة في المئة من هذه الأسهم أو الحصص على الشيخ بالشروط والنصوص ذاتها التي تعرضها على أفراد الجمهور. والقانون الداخلي والقوانين الفرعية لأية شركة تشغيل يجب أن تسجل لدى الشيخ وكل نص فيها يتنافى مع هذا الاتفاق يكون باطلا لا حكم له.

(هـ) على الشركة أن تحتفظ في جميع الأوقات بقسط من الرقابة على شئون شركة التشغيل هذه بالقدر الذي يراه الشيخ مناسبا، ويكون للشيخ الحق في أن يعين شخصا في مجلس الإدارة التابع لشركة التشغيل هذه أو في أية لجنة إدارية تابعة لها، ويتمتع هذا الشخص بجميع الحقوق والامتيازات التي للمديرين الآخرين لهذه الشركة ويتقاضى مرتبا لا يقل عن مرتبات هؤلاء المديرين. ويكون لهذا الشخص ولمراقب الحسابات التابع للشيخ حق في تسلم التقارير والمعلومات الأخرى عن عمليات شركة التشغيل المذكورة التي تجري بموجب هذا الاتفاق وفي

فحص جميع حسابات هذه العملية وقيودها كالحق الذي كان لهما فيما يتعلق بالشركة الأصلية نفسها تبعا لهذا الاتفاق.

المادة السابعة والعشرون:

تبني الشركة أو تقدم في كل منشأة دائمة تنفق هي عليها:

(أ) مكتبا ومنازل للمفتشين والممثلين الذين يعينهم الشيخ لدى الشركة.

(ب) أبنية ومساكن مناسبة لاستعمال الشرطة.

(ج) بناية أو بنايات لاستعمال دائرة البريد ودائرة الصحة وبدالة التليفون التابع للحكومة والتسهيلات التلغرافية الحكومية وتكون هذه البناية مشتملة على منازل لائقة لعمال الحكومة في هذه الدوائر والمصالح.

(د) مساكن لائقة للأشخاص الكويتيين المستخدمين من الشركة في أعمال تتعلق بهذه المنشآت الدائمة وتكون هذه المساكن في بنايات.

(هـ) مسجدا.

(و) أنابيب ماء وحمامات مشتركة، إذا كان هذا في الإمكان عمليا.

(ز) تسهيلات للتلفون والإنارة والماء من أجل الشرطة، وبنايات للجمارك والبريد والصحة العامة والتلغراف والتلفون.

(حـ) تسهيلات للبيع والشراء إذا كان هذا في الإمكان عمليا.

(ط) شوارع وتحسينات عامة.

المادة الثامنة والعشرون:

(أ) تتعهد الشركة في أقرب وقت ممكن بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية أن تسهم في إصلاح أحوال الشعب الكويتي بتقديم الخدمات التعليمية والطبية والصحية وغيرها من الخدمات التي يتفق عليها مع الشيخ.

(ب) حينما يزيد إنتاج الشركة من البترول الخام من حصة النصف المشاع التي للشيخ في منطقة الامتياز في أي يوم على ثلاثين ألف (٣٠.٠٠٠) برميل على الشركة أن تقوم في الحال بتأسيس معهد للبحث العلمي في الكويت وتنفق علهي ويكون له موظفون وتسهيلات لدراسة موارد

الثروة الطبيعية والكشف عنها ولتحسين موارد المياه ولمقاومة الحشرات ولدراسة حياة النبات وتعرية التربية بالرياح والأحوال الإقليمية وغير ذلك في الكويت وأنواع الأبحاث التي يقوم بإجرائها هذا المعهد يتفق عليها من وقت إلى آخر بين الشيخ والشركة. ويجب أن تقدم للشيخ باستمرار اكتشافات هذا المعهد.

(ج) تعترف الشركة بهذا الاتفاق بأن نفقات الخدمات التي تقدمها بحسب هذه المادة لا يجوز تخفيضها بموجب المادة ٣ من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية.

المادة التاسعة والعشرون:

(أ) ليس في هذا الاتفاق ما يفهم منه بأنه مقيد في أي وجه من الوجوه لحق الشيخ في أن يمنح لفرقاء آخرين امتيازات أو ترخيصات تتعلق بمنطقة الامتياز من أجل مواد غير البترول بشرط أن لا يؤثر ذلك تأثيرا ضارا في عمليات الشركة وحقوقها بموجب هذا الاتفاق.

وإذا منح الشيخ لفرقاء آخرين في تاريخ ما بعد تاريخ توقيع هذا الاتفاق امتيازات أو ترخيصات تتعلق بمنطقة الامتياز من أجل مواد غير البترول فإنه يتعهد بأن يتضمن هذه الامتيازات نصوصا تستوجب من أصحاب الامتيازات أن يمتنعوا عن الإضرار بممتلكات الشركة وعملياتها ومصالحها أو عرقلتها أو التدخل فيها.

والمدخرات من الموارد المعدنية غير البترول، مثل الذهب أو الفضة أو النحاس أو الرصاص أو البوتاس أو الكبريت أو الملح أو ما شابه ذلك، التي قد تكتشفها الشركة في داخل منطقة الامتياز يجب أن يبلغ عنها الشيخ ويجب أن لا تعمل الشركة في إنتاجها إلا بموجب امتياز أو ترخيص خاص من الشيخ.

(ب) على الشركة أن تستعمل علم الشيخ في داخل الكويت والمنطقة المحايدة ومنطقة الامتياز.

المادة الثلاثون:

عدم قيام الشركة بالوفاء بأي من شروط هذا الاتفاق لا يعطي الشيخ أي حق يطالب به ضد الشركة ولا يعتبر بأنه خرق لهذا الاتفاق إذا كان عدم القيام هذا ناشئا عن ظروف قاهرة (لا عن إجراء من الحكومة اليابانية أو قصور منها منع الشركة من دفع دفعة مالية إلى الشيخ بموجب هذا الاتفاق) وإذا حدث لظروف قاهرة (غير الاجراء أو القصور المذكور آنفا) تأخر من الشركة بالوفاء بأي من شروط الاتفاق فإن مدة التأخير هذه تضاف إلى المدة المحددة بهذا الاتفاق.

وإذا اخفقت الشركة في دفع عائدات للامتياز أو أية دفعة أخرى إلى الشيخ بموجب هذا الاتفاق، وكان هذا الإخفاق ناشئا عن ظروف قاهرة، فإن الشركة تتوقف، إذا طلب الشيخ منها ذلك، عن مواصلة عملياتها بموجب هذا الاتفاق إلى أن يزال السبب في ذلك الإخفاق. وإذا لم يزل هذا السبب لمدة اثنى عشر شهرا بعد إخفاق الشركة المذكورة فللشيخ الحق في إنهاء هذا الاتفاق.

عبارة «الظروف القاهرة» كما هي مستعملة في هذا الاتفاق تعني أي حادث لم تستطع الشركة في حد المعقول أن تحول دون وقوعه أو أن تتغلب عليه ومن ذلك حوادث القضاء والقدر والحرب والطوفان والبرق والانفجار والنار والزلازل ولكن بدون حصر لشمول المعنى السابق الذكر.

المادة الحادية والثلاثون:

(أ) لا يجوز للشركة ولا لأي من مستخدميها أن يتدخل في شؤون الشيخ أو شئون رعاياه الإدارية أو السياسية أو الدينية.

(ب) تتخلي الشركة عن كل حق في اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية بشأن الأمور، أيا كانت، المتعلقة بهذا الاتفاق وبشأن الحقوق المنصوص علهيا في هذا الاتفاق.

(ج) لا يجوز لأية حكومةأو دولة أجنبية أو حكومات أو دول أجنبيةأو هيئة مؤسسة أو أية هيئة أخرى تابعة لهذه الحكومات أو الدول أن تحصل الآن أو في المستقبل وفي أية صورة، سواء مباشرة أو بالواسطة، على أي حق بموجب هذا الاتفاق ولا يجوز قبول أو إدخال هذه الحكومات أو الهيئات المؤسسة، شركاء أو حملة أسهم.

(د) على الشركة أن لا تقوم بعمل أو تتسبب في عمل يكون فيه تجاوز على حقوق الشيخ أو امتيازاته أو سيادته أو يكون مخلا بها.

وإذا ثبت أن أي مستخدم من مستخدمي الشركة قد اقترف ذنبا من هذا النوع فللشيخ الحق في نفيه من الكويت ومن المنطقة المحايدة فضلا عن أية عقوبة أخرى بموجب القانون.

(هـ) يكون مستخدمو الشركة خاضعين في جميع تصرفاتهم لقوانين الكويت.

المادة الثانية والثلاثون:

لا يحق للشيخ أن يبطل هذا الاتفاق بتشريع خاص أو عام أو بإجراءات إدارية أو بأي عمل آخر الا بحسب ما هو منصوص عليه في المداة ٢٣. ولا يجوز إجراء تبديلات في نصوص هذا الاتفاق سواء من الشيخ أو من الشركة إلا إذا اتفق الشيخ والشركة معا على أنه من المرغوب فيه

لمصلحة الفريقين إجراء بعض التبديلات أو الحذف أو الإضافات في هذا الاتفاق.

المادة الثالثة والثلاثون:

(أ) إذا نشأ في أي وقت أثناء سريان هذا الاتفاق خلاف أو نزاع بين الفريقين في هذا الاتفاق بشأن تفسيره أو تنفيذه أو بشأن أي شيء وارد فيه أو يتعلق به أو بشأن الحقوق أو الامتيازات التي لأي من الفريقين فإن هذا الخلاف أو النزاع، إذا لم يتفق على تسويته بطريقة غير التحكيم، يحال إلى محكمين اثنين يختار كل فريق واحدا منهما، وإلى حكم فيصل يختاره المحكمان قبل المضي بالتحكيم.

(ب) يرشح كل فريق من الفريقين الحكم الخاص به خلال ستين يوما بعد أن يسلم الفريق الآخر طلبا بذلك، وإذا لم يرشح الفريق المطلوب إليه ذلك محكمه الخاص فإن هذا المحكم يمكن بطلب من الفريق الآخر، أن يعينه رئيس محكمة العدل الدولية وإذا لم يتفق المحكمان على اختيار حكم فيصل خلال ستين (٦٠) يوما بعد أن تم اختيارهما أو تعيينهما فإن رئيس محكمة العدل الدولية يمكنه تعيين حكم فيصل بطلب من المحكمين أو من أحدهما.

(ج) قرار المحكمين، أو قرار الحكم الفيصل عند اختلاف المحكمين، يعتبر قرارا باتا وملزما للفريقين.

(د) يعين المحكمان أو الحكم الفيصل عند إعطاء القرار مدة كافية للإمهال يجب خلالها على الفريق الذي أعطى القرار ضده أن يمتثل لهذا القرار، ويعتبر هذا الفريق أنه متخلف إذا لم يمتثل للقرار قبل انقضاء تلك المدة وليس قبل ذلك.

(هـ) مكان التحكيم يكون بحسب ما يتفق عليه الفريقان، وفي حالة عدم الاتفاق تكون الكويت مكان التحكيم.

(و) إذا نشأ نزاع كانت الشركة طرفا فيه ويتعلق بمرسوم ضريبة الدخل الكويتية فإن هذا النزاع، إذا طلبت الشركة يمكن الفصل فيه بعرضه على التحكيم.

المادة الرابعة والثلاثون:

جميع الدفعات المالية التي استحق دفعها إلى الشيخ بموجب هذا الاتفاق (بما في ذلك دفعات ضريبة الدخل الكويتية) تدفع بالدولارات بعملة الولايات المتحدة في حساب الشيخ في بنك أو بنوك يعينه أو يعينها الشيخ خطيا. وإيصال البنك يعتبر تبرئة تامة لذمة الشركة عن الدفعة المذكورة في الإيصال.

المادة الخامسة والثلاثون :

على الشركة، من أجل الدفعات المالية التي تدفع إلى الشيخ، أن تتخذ طريقة معهودة ومستعملة استعمالا فنيا معتمدا لقياس جميع البترول الذي يستخرج بموجب هذا الاتفاق، ويكون للشيخ، أو لممثله المفوض تفويضا صحيحا، الحق في أن يفحص الأدوات التي تستعمل لهذا القياس وأن يختبرها. وعلى هذا الممثل أن يمتثل لجميع الاحتياطات الضرورية العادية المتخذة لمنع شبوب النار أو غيره من الحوادث الطارئة، وعليه أن يجري جميع فحوصه واختباراته في أوقات وبطريقة لا تسبب إلا أقل ما يمكن من التدخل في عمليات الشركة. وإذا ظهر عند هذا الفحص او الاختبار أن أداة من تلك الأدوات مختلة غير مضبوطة فعلى الشركة أن تصلحها على نفقتها الخاصة في ظرف مدة معقولة، وإذا اكتشف عند الفحص المذكور آنفا أي خطأ في أية أداة من تلك الأدوات فإن هذا الخطأ، إذا قرر الشيخ بعد سماع بيان تفسيري من الشركة، يعتبر أنه كان موجودا منذ ثلاثة (٣) أشهر شمسية قبل اكتشافه أو أنه كان موجودا منذ اخر مرة جرى فيها فحص هذه الأداة إذا كانت تلك المرة ضمن مدة الثلاثة الأشهر الشمسية فإنه يجب في تلك الحالة تعديل الدفعات على هذا الاساس. وإذا رأت الشركة صورة للتغيير في أية أداة للقياس أو لإصلاحها أو لاستبدالها بغيرها فعليها أن تعلم الشيخ أو ممثليه وتمهله مهلة معقولة ليتمكن ممثل الشيخ من الحضور عند إجراء هذا التغيير او الإصلاح أو الاستببدال.

تحتفظ الشركة بقيود تامة صحيحة عن جميع القياسات ما ذكر آنفا ويكون لممثل الشيخ المذكور الحق في الاطلاع في بعض الأوقات المعقولة على هذه القيود وتكون له الحرية في استخراج نسخ منها. وتعامل هذه القيود من الشيخ ومن ممثليه على أنها قيود سرية باستثناء بعض الأرقام منها التي يطلب الشيخ قانونيا نشرها.

المادة السادسة والثلاثون :

أي إنذار أو أي تبليغ غير ذلك يراد إيصاله إلى الشيخ بموجب هذا الاتفاق يجب أن يعنون إلى الشخص الذي يعينه الشيخ. وأي إنذار أو تبليغ غير ذلك يطلب إرساله من الشركة بموجب هذا الاتفاق يجب أن يكتب في اللغتين العربية والإنجليزية وأن يوقع ويكون على عدد معقول من النسخ كما يطلب الشيخ.

المادة السابعة والثلاثون :

إذا رأى الشيخ مناسبا، وحرصا على مصلحة الأمة، أن يمنح امتيازا بالبترول في حصة النصف المشاع التي له في منطقة الامتياز لأية مدة من الزمان بعد انتهاء هذه الإتفاق فإن الشركة، إذا لم تكن قد تخلفت في الوفاء بتعهداتها بموجب هذا الاتفاق، يكون لها أحقية التفضيل على

غيرها من المتقدمين بالطلبات من غير رعايا الشيخ إذا تساوت الشروط.

المادة الثامنة والثلاثون:

إذا أجريت ترتيبات بين حكومات بلاد أخرى من الشرق الأوسط أو أي وكلاء عن هذه الحكومات وبين أي فريق آخر فيما يتعلق بتنمية حقول النفط باستخراج النفط وتسويقه، ويكون من نتيجة تلك الترتيبات أن أية حكومة من هذه الحكومات، أو وكلاءها، أصبحت تتقاضى نسبة من الأرباح من هذه التنمية والاستخراج والتسويق أعلى من النسبة المنصوص عليها في هذا الأنفاق، فإن الشركة تكون مستعدة لإعادة النظر في الوضع ولبحثه مع الشيخ على ضوء الشروط الجديدة والوقائع والظروف الأخرى جميعها المتعلقة بذلك.

المادة التاسعة والثلاثون:

يقيم الفريقان علاقتهما فيما يتعلق بهذا الاتفاق على مبدأ حسن النية والإخلاص، وبالنظر إلى اختلاف جنسية الفريقين فإن هذا التفاق ينفذ ويفسر ويطبق وفقا للمبادئ القانونية المشتركة بين الكويت واليابان، واذا لم توجد هذه المبادئ المشتركة فوفقا للمبادئ القانونية المعترف بها عادة في الدول المتمدنة بصورة عامة بما في ذلك المبادئ التي طبقتها المحاكم الدولية.

المادة الأربعون:

كتب هذا الاتفاق باللغة الانجليزية وترجم إلى اللغة العربية. وإذا حدث في وقت من الأوقات أي اختلاف بشأن معنى أي بند في هذا الاتفاق أو تفسيره فالنص الإنجليزي هو المرجع المعتمد.

إقرارا بذلك وقع الفريقان في هذا الاتفاق توقيعيهما في تاريخ اليوم والسنة المذكورين أولا فيما تقدم.

عبد الله السالم الصباح

شيخ الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

نصوص اتفاقية الامتياز

المعقودة بين حضرة صاحب السمو أمير البلاد المعظم وشركة كويت شل لاستثمار البترول المحدودة

هذه الاتفاقية المعقودة في الكويت في اليوم الخامس عشر من شهر كانون ثان (جنيوري) من سنة ألف وتسعمائة وواحد وستين ميلادية الموافق اليوم ٢٨ من شهر رجب سنةً ألف وثلاثمائة وثمانين هجرية بين صاحب السمو الشيخ سير عبدالله السالم الصباح . جي . سي . ا . جي . سي . آي . اي . بما له من سلطات بصفته حاكم الكويت ، أصالة عن نفسه وباسم وارثيه وخلفائه ، وبالنيابة عنهم ، ممن تكون بيدهم في ذلك الوقت مسؤولية السلطة والحكم في دولة الكويت (والمشار إليه فيما يلي من هذه الاتفاقية باسم «الأمير»

وهو الفريق الأول،

وبين «شركة كويت شل لاستثمار البترول المحدودة» . وهي شركة مؤسسة في إنجلترا ومركزها المسجل هو في سانت هيلينز كورت . غريت سانت هيلينز لندن آي . سي . (٣) (والمشار إليها فيما يلي باسم «الشركة» بحسب التعريف المبين فيما بعد) . **وهي الفريق الثاني .**

تنص على ما يلي :

حيث (١) إن دولة الكويت تلتحق بها أرض البحر والطبقة الأرضية الباطنية الواقعتان تحت عرض البحر -في الخليج العربي- الملاصق لمياه الكويت الإقليمية والممتدتان من ناحية البحر إلى حدود سيجري تقريرها بصورة أدق عندما تسنح الفرصة وبحسب مبادئ العدالة بعد إجراء مباحثات بين الكويت والدول المجاورة . وأرض البحر ، والطبقة الأرضية الباطنية هاتان تقعان تحت ولاية الأمير وسيطرته ، والأمير وفقا لذلك هو صاحب الحقوق في النفط والغاز الموجودين في أرض البحر والطبقة الأرضية الباطنية المذكورتين .

وحيث (٢) إن الشركة راغبة في الحصول من الأمير على الامتيازات والحقوق المبينة والمعرفة فيما بعد . في منطقة الامتياز المعرفة فيما يلي من هذه الاتفاقية وذلك بالشروط والنصوص التي ستدرج فيما بعد ، وحيث إن الأمير راغب في منح الشركة هذه الامتيازات والحقوق .

لذلك، وبالنظر إلى ما تقدم، وإلى الاتفاقات والتعهدات المتبادلة الواردة فيما بعد في هذه الاتفاقية، فإن الأمير والشركة يتفقان هاهنا على ما يلي:

المادة الأولى:

في هذه الاتفاقية، وما لم يوجد هناك ما يتنافى مع الموضوع والقرينة فإن.

عبارة «منطقة الامتياز» تعني وتشمل:

١ - أرض البحر والطبقة الأرضية الباطنية الواقعتين تحت مياه البحر في الخليج العربي التي هي موضوع البيان الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩٤٩ عن حاكم الكويت حينئذ. ولكنها لا تشمل المياه الامتيازية كما هي معرفة فيما بعد.

٢ - جميع الجزر الصغيرة والأراضي الضحلة والحواجز الرملية التي هي تحت ولاية الأمير. وتقع ضمن المنطقة المحددة أعلاه في الفقرة (١) أو أي منها، ولكنها لا تشمل جزر «وربة» و«وبوبيان» و«كبَّر» أو المياه الامتيازية لهذه الجزر. (إن جزيرتي قاروه وأم المرادم هما تحت ولاية الأمير إلا أنهما تقعان خارج حدود منطقة الامتياز، وهما ومياههما الامتيازية ليسوا مشمولين في هذا التعريف).

إن الحدود التقريبية لأرض البحر التي للكويت الحق فيها هي الخطوط المستقيمة التي تصل النقط التالية:

١ - الطرف الواقع على شاطئ البحر من الحدود بين الكويت والعراق في خور عبدالله.

٢ - النقطة الواقعة على خط عرض ١٢ ٤٣ ٢٩ شمالا وخط طول ٣٠ ٣١ ٤٨ شرقا.

٣ - النقطة الواقعة على خط عرض صفر ٣٥ ٢٩ شمالا وخط طول صفر ٣٧ ٤٨ شرقا.

٤ - النفط الواقعة على خط عرض ٢٤ ٣٢ ٢٩ شمالا وخط طول ٢٤ ٤٧ ٤٨ شرقا.

٥ - النقط الواقعة على خط عرض ٥٤ ٢١ ٢٩ شمالا وخط طول ١٨ ١٣ ٤٩ شرقا.

٦ - النقط الواقعة على خط عرض ٣٦ ٥٨ ٢٨ شمالا وخط طول ٤٨ ٢٩ ٤٩ شرقا.

٧ - النقط الواقعة على خط عرض ٣٦ ٠١ ٢٩ شمالا وخط طول ١٢ ٥٢ ٤٨ شرقا.

٨ - النقط الواقعة على خط عرض ٤٢ ٥٠ ٢٨ شمالا وخط طول ٠٦ ١٩ ٤٨ شرقا.

٩ - النفط الواقعة على خط عرض ٤٢ ٥٠ ٢٨ شمالا وخط طول ٠٦ ١٩ ٤٨ شرقا.

١٠ - الطرف الواقع على شاطئ البحر من الحدود بين الكويت والمنطقة المحايدة بين الكويت

والمملكة العربية السعودية .

وعبارة «المياه الامتيازية»

تعني المياه الملاصقة للبر الأصلي من الكويت والجزر الكويتية المذكورة فيما بعد . والممتدة : -

(١) - إلى مسافة ستة أميال بحرية ابتداء من خط الأساس أو نقط الأساس لمستوى المياه عند الجزر المنخفض، وهو الخط الذي استعمل . أو هي النقط التي استعملت في الحادي عشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٥٥ الموافق لليوم الرابع والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٧٥ لتحديد المياه الإقليمية للكويت بما في ذلك خط الأساس أو نقط الأساس على شواطئ جزر وربة، بوبيان، فيلكا، مسكان . وعوهه . بشرط أنه حيثما يقطع خط الأساس المذكور خليج الكويت فإن الخط المذكور بالنسبة لأغراض هذا التعريف يرسم قاطعا مدخل خليج الكويت .

أي انه يرسم من نقطة مستوى المياه عند الجزر المنخفض على «رأس الأرض» إلى نقطة مستوى المياه عند الجزر المنخفض على الشاطئ المقابل عند خط عرض (١٠ً ٢٧َ ٢٩ْ) شمالا وخط طول (صفرً ١٤َ ٤٨ْ) شرقا .

وكذلك (٢) إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية من خط الأساس أو نقط الأساس لمستوى المياه عند الجزر المنخفض وهو الخط الذي استعمل أو النقط التي استعملت في اليوم الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٩ الموافق ليوم الثلاثين من ذي القعدة سنة ١٣٦٨ لتحديد المياه الإقليمية الملاصقة لشواطئ جزيرة كبّر .

وعبارة «المنطقة غير المستغلة»-

تعني ذلك الجزء من «منطقة الامتياز» الذي لا توجد فيه طبقات منتجة . ومن أجل هذا التعريف فإن عبارة «طبقات منتجة» تشمل الأراضي التي تقع عموديا فوق أية منطقة تجمع أو مناطق تجمع نفطية يمكن أن يستخرج منها النفط عن طريق بئر أو آبار موجودة .

وكلمة «شركة»-

تعني وتشمل جماعة الفريق الثاني في هذه الاتفاقية، وأية شركة تخلفها أو تحول إليها هذه الاتفاقية . . وإذا عينت الشركة «شركة إجرائية» واحدة أو أكثر بموجب الحق المخول لها بذلك في البند الثاني من المادة (٢٨) من هذه الاتفاقية فإن كلمة «شركة» تشمل حينئذ هذه الشركة الإجرائية أو الشركات الإجرائية بالنسبة لما تكون «الشركة» خولتها أو خولتهم من الأعمال بعضها أو جميعها - التي خولت إليها هي بموجب هذه الاتفاقية .

وعبارة «الشركة الإجرائية»-

تعني أية شركة قد تعينها «الشركة» في أي وقت ما في سبيل تسيير عملياتها بمقتضى هذه الاتفاقية.

وتعتبر أية شركة ما بأنها «شركة منتسبة» إلى «الشركة»

(١) - إذا كانت «الشركة»، مباشرة أو بالوساطة، تملك ملكية صحيحة أغلبية رأس المال المدفوع ثمنا للأسهم الصادرة عن تلك الشركة والتي تعطي حاملها حق التصويت.

أو (٢) - إذا كانت هي، مباشرة أو بالوساطة تملك ملكية صحيحة أغلبية رأس المال المدفوع ثمنا للأسهم الصادرة عن «الشركة» والتي تعطي حاملها حق التصويت.

أو (٣) - إذا كانت شركة أخرى أو شركات أخر تملك في نفس الوقت مباشرة أو بالوساطة أغلبية رأس المال المدفوع ثمنا للأسهم التي تعطي حاملها حق التصويت، الصادرة عن تلك الشركة، ولأغراض هذا التعريف فإن شركة ما تعتبر انها مملوكة بالوساطة لشركة أخرى (تسمى فيما بعد «الشركة الأم») عندما يمكن تحديد سلسلة من الشركات مبتدئين من «الشركة الأم» ومنتهين بتلك الشركة المعنية تكون مرتبطة معا بحيث إن كل شركة في تلك السلسلة، ما عدا «الشركة الأم»، تكون فيها أغلبية رأس المال المدفوع ثمنا للأسهم فيها التي تعطي حاملها حق التصويت مملوكة لشركة أو لشركات آخر وردت قبلها في تلك السلسلة.

وكلمة «بترول»-

تعني البترول الخام، والغاز الطبيعي، والأسفلت والأوزوكريت ومستخرجاتها والمواد المشتقة منها.

وعبارة «البترول الخام»-

تعني البترول الخام الذي تستخرجه الشركة من منطقة الامتياز خاليا من الماء والرمل والشوائب الأخرى.

وعبارة «الغاز الطبيعي»-

تعني جميع المواد الغازية - بصرف النظر عن كثافتها - التي تنتجها الشركة في منطقة الامتياز على صورة بخار أو غاز. بغض النظر عما إذا كانت هذه المواد الغازية قد كانت موجودة أصلا على صورة سائل أو غاز في مكان تجمع البترول، أو كانت ذائبة في البترول الخام. وتستثنى من ذلك المواد المكثفة بعد التبخير والتي تفصل بالطرق العادية المستعملة في حقول الإنتاج لمعالجة غاز البترول، تلك المواد التي لا تباع وحدها دون البترول الخام.

أما عبارة «كميات مربحة»-

فإن البترول يعتبر بأنه قد اكتشف «بكميات مربحة» عندما يتم العمل في بئرين أو أكثر ويتضح من اختبارهما أو اختبارهم - بالطرق الجيدة للعمل في حقول البترول - بأنهما قادران أو انهم قادرون، معا على إنتاج ما لايقل عن خمسة عشر ألف (١٥٠٠٠) برميل من البترول الخام يوميا. وعلى الشركة عندما تتم مثل هذه الاختبارات المشار إليها سابقا أن تقوم بإرسال إشعار للأمير تعلن فيه أن البترول الخام قد وجد بكميات مربحة. وعلى الشركة أن ترفق بالإشعار هذا جميع المعلومات والحقائق الفنية المتعلقة بالاختبارات المذكورة، وبالاختبارات الجيولوجية والجيوفيزيقية التي أجريت في منطقة الامتياز. وجميع هذه الحقائق والمعلومات التي تقدم للأمير يعتبرها هو - أو أي خبراء قد يحيل هذه المعلومات والحقائق إليهم لأخذ المشورة بشأنها - على أنها معلومات سرية وفي حالة ما إذا أثار الأمير خلال ثلاثين يوما من تسلم مثل هذا الإشعار أي خلاف بالنسبة للنتائج التي يمكن استقراؤها من مثل هذه الاختبارات، فإن اكتشاف البترول بكميات مربحة يثبت عندما تبين الشركة أن آبارا كالمشار إليها قد أنتجت بالمعدل المبين سابقا لمدة ثلاثين يوما تكون إما متتالية، أو - إذا حدث أن انقطع تسلسلها نتيجة ظروف لا يمكن للشركة التحكم فيها - فبشكل يمكن فيه أن يتم بصورة صحيحة إيجاد مقدرة الآبار التي يجري اختبارها على الإنتاج.

وعبارة «تاريخ الاكتشاف»-

تعني تاريخ اليوم الذي قدمت فيه الشركة إلى الأمير الإشعار المشار إليه في التعريف السابق مباشرة، والمتعلق باكتشاف البترول الخام بكميات مربحة.

وعبارة «الإنتاج الصافى للشركة»-

تعني كمية البترول الخام الذي استخرجته الشركة مطروحا منها كمية البترول الذي أعيد إلى موطن أو مكان تجمع البترول الأصلي، ومطروحا منه أيضا البترول الذي تحتاجه الشركة لعملياتها المبينة فيما بعد والتي تقوم بها في منطقة الامتياز، أو في دولة الكويت، أو في منطقة المياه الامتيازية.

وعبارة «السعر المعلن عنه»-

تعني السعر لكل نوع من أنواع البترول المعد للتصدير حسب نوعيته وكثافته، الذي يتم الإعلان عنه بين فترة وأخرى، ويكون قد تم تقريره، حسب العرف التجاري المعتاد، من قبل «الشركة» أو «الشركات المنتسبة لها» ليكون هو السعر الذي تعرض فيه تلك الشركة أو الشركات بترولا خاما من نفس النوعية والكثافة للبيع للمشترين عموما كشحنات كاملة من على ظهر حاملة النفط في محطة التصدير التابعة للشركة والواقعة في الكويت أو في منطقة الامتياز.

كلمة «برميل»-

تعني كمية من البترول تساوي في الحجم اثنين وأربعين (٤٢) غالونا حسبما يعرف الغالون في الولايات المتحدة الأميركية معدلا إلى درجة حرارة ٦٠ فهرنهيت.

وكلمة «طن»-

تعني طنا انكليزيا مساويا لألفين ومائتين وأربعين باوندا.

وعبارة «صادرات البترول المنتظمة»-

تعني الصادرات المنتظمة من البترول الخام لأغراض تجارية وصناعية، ولاتشمل الكميات المصدرة من وقت لآخر لأجل اختبار مركز تجمع للنفط، أو اختبار آلات إنتاج، كما أنها لاتشمل الكميات المصدرة لأغراض تحليل البترول الخام أو اختباره أو أخذ عينات منه.

عبارة «النفط الخاضع للرسوم»-

بالنسبة لأية فترة زمنية تعني كميات البترول الخام التي تصدرها الشركة من الكويت من منطقة الامتياز خلال تلك الفترة الزمنية، مضافا إليها كميات البترول الخام (غير الذي جرى تصديره بالطريقة المبينة أعلاه) الذي تصرفت به الشركة بتسليمه إلى أي شخص آخر أو هيئة لها الصفة الاعتبارية خلال تلك الفترة بما في ذلك كميات النفط المسلمة للأمير بموجب البند (ج) من الفقرة الثانية من المادة التاسعة.

وعبارة «تاريخ الميعاد السنوي»-

تعني بالنسبة لأية سنة من سنوات سريان مفعول هذه الاتفاقية ميعاد «تاريخ التنفيذ».

وكلمة «سنة»-

تعني السنة محسوبة بالتقويم الغريغوري. وبالنسبة لأغراض هذه الاتفاقية فإنها أيضا تشمل المدة، إن وجدت، بين تاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة وبين اليوم الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها التي وقع فيها ذلك التاريخ.

وعبارة «مرسوم ضريبة الدخل الكويتية»-

تعني المرسوم الكويتي رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ المتعلق بضريبة الدخل، وبالشروط ذاتها التي يجري عليها تطبيق ذلك المرسوم في تاريخ عقد هذه الاتفاقية.

وعبارة «ضريبة الدخل الكويتية»-

تعني، بالنسبة إلى أية سنة، مجموع المبالغ التي يحق للأمير بمقتضى «مرسوم ضريبة الدخل الكويتية» أن يتلقاها عن تلك السنة عن طريق ضريبة الدخل على أساس المرابح أو المكاسب لتلك السنة من عمليات أو معاملات متعلقة بالبترول الذي تنتجه «الشركة» في منطقة الامتياز أو بالنسبة لأية حقوق لها في تلك المنطقة، سواء كانت ضريبة الدخل هذه تدفع من الشركة أو من أي شخص آخر أو هيئة أخرى.

عبارة «تاريخ التنفيذ»-

تعني تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

عبارة «العملية التجارية»-

تعني الحقوق والواجبات المترتبة على الشركة بموجب هذه الاتفاقية، وحيثما سمحت القرينة فإنها تشمل أيضا جميع الأعمال المترتبة على الشركة بالنسبة لما هو متفق عليه ها هنا.

وعبارة «الشريك الكويتي»-

تعني إما الأمير، إذا مارس حقه في الاختيار الوارد في المادة (٢٣ فيما بعد لصالحه الشخصي أو تعني الشركة الكويتية التي للأمير أغلبية ملكيتها؛ التي قد يعينها الأمير لكي تحصل على حصة من «العملية التجارية» بموجب المادة المذكورة.

***

المادة الثانية -

(١) يمنح الأمير للشركة بموجب هذه الاتفاقية ولمدة خمس وأربعين سنة من تاريخ التوقيع عليها.

١ - الحق الخالص في أن تستكشف البترول وتبحث وتحفر عنه، وتستخرجه من داخل منطقة الامتياز.

٢ - الملكية الخالصة لجميع البترول الذي ينتج أو يستخرج من داخل منطقة الامتياز.

٣ - الحق، داخل منطقة الامتياز، ودولة الكويت، ومنطقة المياه الامتيازية، وبعد مراعاة ما هو منصوص عليه فيما بعد في هذه الاتفاقية، في تكرير جميع هذا البترول أو بعضه، وفي نقله أو بيعه داخل دولة الكويت للاستعمال فيها أو للتصدير وفي تصدير جميع هذه البترول أو بعضه أو التعامل به أو تصريفه بأية صورة أخرى.

و٤- الحق، بعد مراعاة النصوص المذكورة فيما بعد في هذه الاتفاقية في القيام بجميع الأشياء الضرورية من أجل العمليات السابقة الذكر.

(٢) تمارس الشركة الحقوق الممنوحة في هذه الاتفاقية بعد مراعاة الحقوق الموجودة من قبل وخصوصا الحقوق الممنوحة. بموجب اتفاقيات امتيازية تتعلق.

١- بالبر الأصلي في الكويت وفي جزر وربة، وبوبيان، وفيلكا، ومسكان، وعوهة.

٢- بالمنطقة الحيادية بين الكويت والمملكة العربية السعودية والجرف القاري التابع لها.

٣- جزر كبر وقاروه وأم المرادم.

(٣) تجرى عمليات الشركة مع المراعاة اللازمة لطبيعة البحر الواقع فوق منطقة الامتياز والمياه الامتيازية. وتتعهد الشركة على الخصوص بأنها أثناء ممارستها لحقوقها وقضائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية فإنها تتداخل بأقل شكل ممكن في حركة الملاحة وصيد الاسماك، والغوص على اللؤلؤ. وتتخذ الاحتياطات الكافية لحماية هذه الملاحة والصيد والغوص. وتتعهد أيضا بأن تمتثل لجميع المقتضيات المعقولة التي تطلبها السلطات صاحبة الشأن بخصوص ملاحة السفن والطائرات.

(٤) تتعهد الشركة بأنها لن تقوم في داخل دولة الكويت أو منطقة الامتياز أو المياه الامتيازية بأية عمليات داخل مناطق تقوم عليها المساجد أو المباني المقدسة أو المقابر أو تكون مخصصة لها، كما تتعهد بألا تقوم، إلا إذا سمح لها الأمير بذلك، بأية عمليات سوى بيع البترول، وإسكان الموظفين والمستخدمين، والأعمال الإدارية داخل المنطقة المخططة للتوسع العمراني والبنائي لمدينة الكويت.

(٥) ممارسة حقوق الشركة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تكون بطريقة شرعية بموجب القوانين الكويتية، وبعد مراعاة الحقوق السابقة لأي فريق ثالث. إن وجدت تلك الحقوق. كما تحترم الشركة ديانة الشعب وعاداته الاحترام الواجب أثناء ممارستها لهذه الحقوق.

(٦) تتحمل «الشركة» المسؤولية عن أية خسارة أو ضرر يصيب أي فرقاء آخرين ويكون قد تسبب عن خطأ أو إهمال في أعمالها أو عن إهمال بما هو ضروري لتسيير عملياتها. وعليها في كل وقت أن تقوم بتعويض الأمير عن جميع المطالبات والحقوق المثارة نتيجة لذلك.

المادة الثالثة

(١) في خلال تسعة شهور من «تاريخ التنفيذ» تبدأ الشركة بالاستكشافات الجيولوجية (أي

المتعلقة بطبقات الأرض) والجيوفيزيقية (أي المتعلقة بطبيعة الأرض).

(٢) في خلال ثلاثين شهرا من «تاريخ التنفيذ» تبدأ «الشركة» بحفر بئر اختبارية.

(٣) تمضي «الشركة» بعد ذلك بنشاط وهمة وبموجب ما يعتبر أنه تصرف صحيح بالنسبة للعمليات في حقول النفط في:

أ- حفر بئر أو آبار اختبارية إلى ما لايقل مجموع العمق فيها عن عشرين ألف قدم إلا إذا اكتشف النفط بكميات مربحة قبل الوصول إلى ذلك المجموع من العمق، وفي

ب- تسيير عملياتها من أجل اكتشاف البترول واستخراجه في منطقة الامتياز وتصديره.

(٤) تقوم الشركة بتسيير عملياتها بطريقة حاذقة نشيطة وبالطرق العلمية اللائقة وتتخذ جميع الإجراءات المعقولة لمنع شبوب النار، ولمنع دخول الماء إلى أية طبقة أرضية تحمل البترول، ولمنع تلويث البحر. وتغلق بصورة صحيحة جميع الآبار غير المنتجة التي كانت قد حفرتها ثم أهملتها وتركتها بعد ذلك. وعلى الشركة أن تبقي الأمير أو ممثله في لندن على علم تام بتقدم جميع عملياتها ونتائجها على أن تعتبر هذه المعلومات سرية إلا ما كان منها لازما لأجل تسوية نزاع بطريق التحكيم بين الفريقين المتعاقدين في هذه الاتفاقية.

المادة الرابعة

بعد أن يصل الإنتاج اليومي للبترول الخام إلى مستوى وافر، وبعد اكتشاف كميات مخزونة كافية للاحتفاظ بمستوى الإنتاج هذا إلى أمد طويل. فإن الشركة تتعهد بأن تبحث مع الأمير وتقرر ما إذا كان من المناسب أن تقوم الشركة بإنشاء مصفاة لتكرير النفط أو أي معمل آخر لمعالجة النفط في الكويت. ومن ضمن الأمور التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في الوصول إلى قرار بهذا الشأن النقاط التالية-

أ- الرغبة في زيادة الأرباح الناتجة عن أعمال الشركة التي للأمير حصة في أرباحها والتي قد تتحقق بإقامة مصفاة التكرير أو معمل معالجة هذين في الكويت.

ب- الناحية الاقتصادية بالنسبة للشركة المتعلقة بتكرير النفط أو معالجته في الكويت. ويكون تقرير المكان الذي تقام عليه أية مصفاة للنفط، أو معمل لمعالجته بالاتفاق المتبادل بين الأمير والشركة.

المادة الخامسة

وفي مقابل الحقوق الممنوحة من الأمير للشركة بموجب هذه الاتفاقية وفي مقابل المساعدة

والحماية اللتين يتعهد الأمير ها هنا بتقديمها بكل ما في إمكانياته من الوسع، إلى الشركة وعملياتها وموظفيها ومستخدميها وممتلكاتها فإن الشركة تدفع للأمير المبالغ والتعويضات التالية -

أ- مكافأة توقيع الاتفاقية، وتدفع عندما توقع هذه الاتفاقية ومقدارها ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني (سبعة ملايين جنيه استرليني).

ب- إيجار يدفع على الشكل التالي -

١- بمعدل ١٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني (مليون جنيه استرليني) سنويا يسرى إلى - إما تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات مربحة أو إلى تاريخ الميعاد السنوي الثاني.

أيهما كان الأسبق، أمابعد ذلك التاريخ فيصبح الإيجار.

٢- بمعدل (٢٠٠٠٠٠٠) جنيه استرليني (مليوني جنيه استرليني) سنويا يسرى إلى التاريخ الذي تبدأ فيه صادرات البترول الخام المنتظمة.

ويجرى دفع هذا الإيجار إما في تاريخ الميعاد السنوي من كل سنة عن الاثني عشر شهرا السابقة أو في حالة إنهاء هذه الاتفاقية من طرف الشركة بموجب المادة (٢١) المدرجة فيما بعد - وحينئذ يتم الدفع في تاريخ إنهاء الاتفاقية عن المدة التي سلفت ما بين تاريخ الميعاد السنوي السابق حتى تاريخ الانتهاء أو بالنسبة لآخر دفعة تتم بموجب البند (٢) من الفقرة (ب) من هذه المادة فإن الدفع يكون في تاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة وذلك عن المدة السالفة ما بين تاريخ الميعاد السنوي السابق وحتى تاريخ بدء الصادرات المنتظمة.

(جـ) ١- مكافأة مؤجلة تدفع إما عند تاريخ الميعاد السنوي الرابع أو في التاريخ الذي يصل فيه الإنتاج الصافي للشركة لأول مرة إلى ١٠٠٠٠٠ برميل يوميا ويستمر بنفس المعدل هذا مدة ثلاثين يوما متتالية - أيهما كان الأسبق، ومقدار هذه المكافأة ٧٠٠٠٠٠٠ (سبعة ملايين) جنيه استرليني.

٢- مكافآت أخرى مؤجلة تدفع كما يلي -

عندما يصل الإنتاج اليومي الصافي للشركة لأول مرة مستمرا على نفس المعدل لمدة ثلاثين يوما.

أ- إلى ٢٠٠٠٠٠ برميل مكافأة قدرها ٤٠٠٠٠٠٠ (أربعة ملايين جنيه استرليني).

ب- إلى ٣٠٠٠٠٠ برميل مكافأة قدرها ٤٠٠٠٠٠٠ (أربعة ملايين جنيه استرليني).

و جـ - إلى ٤٠٠٠٠٠ برميل مكافأة قدرها ٤٠٠٠٠٠٠ (أربعة ملايين جنيه استرليني).

ود - إلى ٥٠٠٠٠٠ برميل مكافأة قدرها ٤٠٠٠٠٠٠ (أربعة ملايين جنيه استرليني).

(د) ١ - عن كل طن من «الإنتاج الصافي للشركة» يتم خلال السنة أو جزء من السنة السابقة لتاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة، تدفع الشركة رسوم امتياز مقدارها خمسة شلنات. ويتم الدفع بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (٩) من هذه الاتفاقية.

٢ - عن كل برميل من «الإنتاج الصافي للشركة» يتم خلال كل سنة تالية لبدء صادرات البترول الخام المنتظمة، تدفع الشركة رسوم امتياز مقدارها ٥ , ١٢٪ من «السعر المعلن عنه» يوم الإنتاج، ويتم الدفع بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من هذه الاتفاقية.

المادة السادسة

(١) تتعهد الشركة أنه بالنسبة لكل سنة تالية لتاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة، فإنها ستدفع للأمير، وبالطريقة المبينة في هذه المادة خمسين بالمائة (٥٠٪) من أرباح النفط المحسوبة بالطريقة المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذه الاتفاقية.

(٢) كما تتعهد الشركة، بالإضافة إلى ذلك، بأنه إذا كان المبلغ المدفوع للأمير بموجب الفقرة (١) من هذه المادة عن أية سنة من السنوات أقل من المبلغ التالي -

أ - مليوني جنيه استرليني سنويا، مضافا إليها.

ب - مقدار رسوم الامتياز المدفوعة أو المتوجب دفعها عن الاثني عشر شهرا السابقة لتاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة، فإن الشركة تدفع للأمير مبلغا يساوى الفرق بين هذين المبلغين وذلك في التواريخ المبينة في الفقرة الثانية من المادة التاسعة وبالطريقة المنصوص عليها في تلك الفقرة.

(٣) إن التعهد المعطي في الفقرة (١) من هذه المادة يكون قد تم الوفاء به بالنسبة لأية سنة عندما يقبض الأمير مبلغا (يسمى فيما يلي «الدفعة التكميلية») إذا أضيف إلى مجموع.

أ - ضريبة الدخل الكويتية المدفوعة عن تلك السنة.

وب - قيمة رسوم الامتياز المدفوعة، ولكن غير تلك المنصوص عنها في البند (١) من الفقرة (د) من المادة الخامسة من هذه الاتفاقية فإن المجموع الكلي يكون مساويا لخمسين بالمائة (٥٠٪) من أرباح النفط ويتم دفع «الدفعة التكميلية» هذه بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة التاسعة من هذه الاتفاقية.

المادة السابعة

إن على الشركة أن تقرر «السعر المعلن عنه» بالنسبه لها (كما هو معرف في المادة (١) من هذه الاتفاقية وحسب الأصول المتبعة في الخليج العربي) وتقوم بإعلانه، أو أن تجعل الشركة المنتسبة لها تقوم بتقرير السعر المعلن عنه وإعلانه، وللأمير الحق في أن يطلب من الشركة في أي وقت أن تثبت له بأن سعرها المعلن عنه أو السعر المعلن عنه للشركة المنتسبة لها ينطبق على النفط الخام المعروض على المشترين عموما.

المادة الثامنة

(١) في هذه المادة الثامنة، وحيثما لا يتعارض ذلك مع الموضوع والقرينة، ومع الأخذ بعين الاعتبار أية اتفاقية بين الأمير والشركة قد تعقد بموجب الفقرة الرابعة من هذه المادة فإن عبارة «القيمة اليومية للنفط الخاضع للرسوم» تعني مجموع قيمة النفط الخاضع للرسوم في أي يوم من الأيام محسوبة بإعطاء كل برميل منه، جرى تصديره أو التصرف به في ذلك اليوم، ثمنا مساويا للسعر المعلن عنه المناسب له كما هو معرف في المادة الأولى من هذه الاتفاقية.

وعبارة «مجموع الدخل»-

تعني بالنسبة لأية سنة المجموع الكلي لتلك السنة للقيم اليومية للنفط الخاضع للرسوم.

(٢) إن «أرباح النفط» بالنسبة لأية سنة تكون هي الفرق بين «مجموع الدخل» لتلك السنة و«تكاليف العمليات» في تلك السنة (وتحسب هذه التكاليف بالطريقة المبينة في الفقرة (٣) من هذه المادة). ولكن إذا حدث وكانت «تكاليف العمليات» في سنة من السنين أكبر من «مجموع الدخل» فإن مقدار الزيادة هذا ينقل إلى السنة أو السنوات التالية لكي يمكن تسديده فيها وذلك بأن يضاف إلى تكاليف العمليات في السنة التالية مباشرة للسنة التي حصلت فيها هذه الزيادة ويصبح جزءا من تكاليف العمليات في تلك السنة.

(٣) أ - مع أخذ ما نصت عليه هذه الفقرة بعين الاعتبار، تكون «تكاليف العمليات» لأية سنة ما هي مجموع التكاليف والنفقات - مقدرة بموجب مبادئ حسابية صحيحة ومطردة - التي تحملتها الشركة في تلك السنة والناشئة بحق وبوجه صحيح عن عمليات الشركة، في منطقة الامتياز وداخل حدود دولة الكويت وفي منطقة المياه الامتيازية، وهي العمليات التي تقوم بها الشركة في سبيل ممارستها لحقوقها وقضائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية، ومضافا إلى تلك التكاليف والنفقات أية زيادة في «تكاليف العمليات» عن «مجموع الدخل» في السنة السابقة لها مباشرة، وهي الزيادة التي تنص الفقرة (٢) من هذه المادة على وجوب إضافتها إلى تكاليف العمليات للسنة المعنية، وجعلها جزءا منها.

ولكن يشترط أن تستبعد من «تكاليف العمليات» جميع المبالغ المدفوعة بموجب المادة الخامسة أو المادة السادسة من هذه الاتفاقية، وكذلك المبالغ المدفوعة بموجب مرسوم ضريبة الدخل الكويتية، والمبالغ المدفوعة خارج الكويت كضرائب دخل على الدخل أو الأرباح والمبالغ المدفوعة كأرباح على الأموال المقترضة.

ب- إن التكاليف والنفقات الداخلة في «تكاليف العمليات» يجب أن تشمل ما يحسب كبدل إنهاك أو استهلاك أو تقادم على ممتلكات الشركة التي استعملت في القيام بهذه العمليات المذكورة سابقا. ومع أخذ ما تنص عليه هذه الفقرة الثالثة بعين الاعتبار يقدر هذا البدل بموجب نصوص مرسوم ضريبة الدخل الكويتية، ولكن بشرط-

١- ألا يحسب بدل إنهاك أو استهلاك أو تقادم على أي من ممتلكات الشركة إذا كان هذا البدل عند إضافته إلى مجموع ما سبق وحسب كبدل في السنين السابقة يجعل القيمة الناتجة تزيد عن القيمة الرأسمالية لهذا الممتلك.

كما أنه لايجوز أن تحسب أي مبالغ على اأها تكاليف عمليات مسح أو استكشاف أو تنمية إذا كان المبلغ المحسوب بإضافته إلى ما حسب في السنين السابقة كتكاليف لمثل هذه العمليات يجعل المجموع يزيد عن القيمة الرأسمالية لمثل هذه العمليات.

٢- إن المبلغ الذي يجب أن تعدل به قيمة أية ممتلكات حصلت عليها الشركة قبل حلول أول فترة يتوجب دفع ضريبة الدخل عنها بموجب مرسوم ضريبة الدخل الكويتية. والمعتبر كبدل إنهاك أو استهلاك أو تقادم بموجب المادة الرابعة من المرسوم المشار إليه. مضافا إليه أي مبلغ معتبر كبدل إنهاك أو استهلاك أو تقادم محسوب بموجب التعديلات المبينة في الفقرة (أ) جـ من المادة (٣) من المرسوم المذكور، وعن المد ةالمبتدئة من أول يوم من أيام أول فترة يتوجب دفع ضريبة الدخل عنها. والمنتهية في اليوم السابق لتاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة. وذلك عن الممتلكات التي حصلت عليها الشركة قبل تاريخ انتهاء تلك المدة، يجب أن يحسب كأنه تكاليف أعمال مسح واستكشاف وتنمية مصروفة قبل تاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة، ويجب أن يعامل نفس المعاملة التي تعاملها تلك التكاليف.

(٣) إن تكاليف عمليات المسح والاستكشاف والتنمية التي حصلت قبل تاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة تعتبر في دفاتر حسابات الشركة على أنها مصروفات رأسمالية. ولاتدخل في «تكاليف العمليات». إلا أن مبلغا لا يزيد على ١٠ (عشرة) بالمائة كل سنة من مجموع جميع تكاليف مثل عمليات المسح والاستكشاف والتنمية هذه يمكن إدخاله ضمن «تكاليف العمليات» ابتداء من تاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة إلى أن يتم شطب جميع هذه التكاليف، كما يمكن أن تعامل هذه التكاليف بنفس الطريقة بالنسبة لأغراض مرسوم ضريبة الدخل الكويتية،

ويعتبر معدل ١٠٪ سنويا معدلا معقولا بالنسبة لأغراض الفقرة (جـ) من المادة الثالثة من ذلك المرسوم.

(٤) قبل أن تقوم الشركة بتركيب مرافق داخل حدود دولة الكويت لكي-

أ- تستخرج الغاز الطبيعي وتنتجه لتستفيد منه في الأغراض الصناعية والتجارية (غير ما تعيده من الغاز الطبيعي إلى مكان تجمع النفط أو تستعمله في عملياتها داخل منطقة الامتياز ودولة الكويت. ومنطقة المياه الامتيازية) أو للبيع أو التصدير. أو لكي تصنع من ذلك الغاز الطبيعي منتجات للبيع أو التصدير، أو

ب- لإنتاج منتجات بترولية للبيع أو التصدير بتكرير البترول الخام أو تصنيعه بأي شكل آخر، فإن الأمير والشركة حينئذ يتفاوضان لعقد اتفاقية تنص على الأمور التالية-

١- أن تدفع الشركة للأمير رسوم امتياز لا تزيد عن ١٢.٥ من ثمن الغاز الطبيعي المبيع في حالته تلك، ومن ثمن الغاز الطبيعي المستعمل لاستخراج منتجات منه كما ورد في البند (أ) من هذه الفقرة.

٢- أن يضاف الدخل المتحقق للشركة من مثل هذه العمليات إلى «مجموع الدخل» ويصبح جزءا منه وذلك من أجل حساب أرباح النفط كما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة. والمقصود من ذلك أن يتسلم الأمير من تاريخ بدء عمليات كهذه وبالطريقة المنصوص عليها في المادة السادسة من هذه الاتفاقية، مبلغا يساوي ٥٠٪ من مجموع الأرباح المتحققة للشركة من مثل هذه العمليات. ومن إنتاج النفط الخاضع للرسوم. ويحسب هذا الدخل بطريقة توضحها تلك الاتفاقية، بحيث يرجع إلى مقياس ملائم لسعر السوق في الكويت لمنتجات البترول المنتجة والمبيعة أو المصدرة، أو لسعر الغاز الطبيعي المبيع أو المصدر أو مستخرجاته المبيعة أو المصدرة طبقا لهذه العمليات. كما أن تلك الاتفاقية يجب ان تشتمل أيضا على الإضافات التي تصبح، نتيجة لعقدها، ضرورية لإيضاح الأمور الواجب إدخالها في كشوف الحسابات التي تقدمها الشركة للأمير بمقتضي المادة التاسعة من هذه الاتفاقية كما يجب أن توضح الاتفاقية التواريخ والطرق التي تدفع فيها الدفعات المستحقة للأمير نتيجة لعقدها.

(٥) من أجل تقدير أرباح النفط تقديرا صحيحا.

أ- جميع الحسابات ودفاتر الحسابات الرئيسية تكون بالنقد الاسترليني.

ب- جميع المصروفات والمقبوضات والأسعار المعلن عنها تكون معبرا عنها بالنقد الاسترليني.

جـ - أية مصروفات أو مقبوضات بنقد غير الاسترليني تحول إلى الاسترليني حسب الأصول العادية المتبعة في المعاملات التجارية .

د- الأسعار المعلن عنها المذكورة بنقد غير الاسترليني تحول إلى الاسترليني على أساس السعر الرسمي في ذلك الوقت كما هو بحسب مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي . وفي حالة عدم وجود أسعار رسمية مقررة بالطريقة المذكورة آنفا أو إذا اعتبر أحد الطرفين أن الاسعار الرسمية لاتعطي أساسا عادلا ومعقولا لتحويل النقد ، فإن الفريقين يسعيان للاتفاق على أساس آخر . وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق كهذا ، فإن الأسعار المعلن عنها تحول حينئذ على أساس يقرر أنه عادل ومعقول بنك في الولايات المتحدة معترف به دوليا ومتفق عليه بين الأمير والشركة .

المادة التاسعة

(١) إلى أن تبدأ صادرات البترول الخام المنتظمة ، ترفع الشركة للأمير بيانا عن كل سنة بدأت قبل ذلك التاريخ ، تبين فيه الإنتاج الصافي للشركة في تلك السنة ، ورسوم الامتياز المستحقة على ذلك . وترفع مثل هذه البيانات في موعد لا يتأخر عن اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار (مارس) من السنة التالية مباشرة للسنة التي هي موضوع البيان .

(٢) ابتداء من تاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة .

أ - ١ - وفي خلال ثلاثين يوما بعد انتهاء كل ربع من السنة ينتهى في الحادى والثلاثين من اذار (مارس) وفي الثلاثين من حزيران (جون) وفي الثلاثين من أيلول (سبتمبر) وفي الحادى والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) من كل سنة ترفع الشركة إلى الأمير بيانا مؤقتا بعدد الأطنان تبين فيه كمية الإنتاج الصافي للشركة وكمية النفط الخاضع للرسوم ودرجته مما أنتج في ذلك الربع من السنة أو (إذا كان البيان هو أول بيان مؤقت بعدد الأطنان) في أثناء المدة التي انصرفت منذ تاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة ، ويحتوى هذا البيان جميع المعلومات الأخرى التي قد تطلب ضمن المعقول ، ليتمكن الأمير بوساطتها من أن يحسب مقدار رسوم الامتياز المستحقة عن ذلك الربع من السنة أو تلك المدة ، وليتمكن من أن يحسب مقدار أرباح النفط في ذلك الربع من السنة أو تلك المدة ، ولهذا الغرض تحسب «تكاليف العمليات» حسبما تقدرها الشركة .

٢- وفي خلال ثلاثة أشهر من انتهاء كل سنة ترفع الشركة للأمير بيانا نهائيا بعدد الأطنان يحتوى بالنسبة إلى تلك السنة المعلومات التي يطلب تقديمها في البيان المؤقت كما هي مبينة في القسم (١) من البند (أ) من هذه الفقرة الثانية . فيما عدا أن القيمة الحقيقية «لتكاليف العمليات» في السنة المعنية كما تحسب بموجب المادة الثامنة من هذه الاتفاقية . هي التي تستعمل في هذا البيان النهائي عن عدد الأطنان كما أن حساب أرباح النفط لتلك السنة يجب أن يبين فيه ، ويجب أن

ترفق ببيان عدد الأطنان النهائي وحساب أرباح النفط هذين تقارير عنهما موقعة من مراقبي الحسابات لكل من الشركة والأمير والمعينين للقيام بذلك العمل في تلك الفترة. فإذا لم يكن هناك أي اختلاف أو خلاف حولهما، فإن الأمير أو نائبه المعين خصيصا لهذا العمل يقبل بيان عدد الأطنان النهائي وحساب أرباح النفط هذين على أنهما نهائيين، ويشعر الشركة كتابة بذلك في موعد لا يتأخر عن اليوم الثلاثين من شهر حزيران من السنة التي قدما فيها. فإذا لم يقدم إشعار كتابي من هذا النوع، أو في حالة حدوث خلاف في الرأي بين الشركة والأمير، أو بين مراقبي حساباتهما بالنسبة لأي بند في بيان عدد الأطنان النهائي أو في حساب «أرباح النفط» لأي سنة من السنين فيعتبر أن اختلافا أو نزاعا قد حصل بموجب منطوق المادة (٢٩) من هذه الاتفاقية ويجب حينئذ إذا لم يمكن الوصول إلى اتفاق حوله بأية طريقة أخرى، أن يحول هذا الاختلاف أو النزاع للتحكيم بموجب نصوص المادة المذكورة.

ب- يجب أن تدفع الشركة وتسدد رسوم الامتياز التي يتبين أنهاقد استحقت من البيان المقدم بموجب الفقرة (١) من هذه المادة أو بموجب بيان مؤقت لعدد الأطنان، في الوقت الذي تقدم فيه مثل هذه البيانات فإذا ظهر من البيان النهائي لعدد الأطنان أن مبلغا آخر من رسوم الامتياز قد استحق للأمير فإن على الشركة أن تدفع ذلك المبلغ حالا. أما إذا ظهر من البيان النهائي لعدد الأطنان أن المبلغ الذي دفعته الشركة كرسوم امتياز هو أكثر من المبلغ الذي كان يجب أن يدفع، فإن هذه الزيادة تعتبر كمبلغ مدفوع مقدما على حساب رسوم الامتياز التي ستستحق مستقبلا.

جـ - ١- وعلى الرغم مما نص عليه البند (ب) من هذه المادة فإنه يحق للأمير إذا ما أعطى الشركة إنذارا قبل مدة من ابتداء أية سنة تلي تاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة، يكون قد اتفق على كونها مدة مناسبة إذا ما أخذنا الكميات المعنية بعين الاعتبار، أن يختار بين أن يتسلم كل رسوم الامتياز المستحقة عن تلك السنة، أو بعضها، عينا وتحسب قيمة النفط المأخوذ كرسوم امتياز عينية بالنسبة لأية سنة من السنين بتطبيق السعر المعلن عنه المناسب على النفط المدفوع كرسوم امتياز. وأي بترول خام يختار الأمير أن يتسلمه عينا بموجب نصوص هذه الفقرة يقدم له على ظهر الناقلة من محطة التصدير التابعة للشركة أو إلى أي مكان داخل حدود منطقة الامتياز يتفق الأمير والشركة على إيصاله إليه.

٢- يتعهد الأمير أنه سيتسلم كميات البترول الخام التي اختار استلامها عينا بالطرق العادية وعلى فترات معقولة، ولا تكون الشركة مجبرة على أن تخزن هذا البترول الخام لمدة أطول من ثلاثين يوما، ولا كمية منه تزيد عن حمولة ناقلة نفط واحدة في أي وقت ما.

د- أية دفعة تكميلية عن أية سنة يجب أن تدفع على أربع دفعات متساوية تقريبا و (إذا اقتضت الضرورة) على دفعات مؤقتة كل ثلاثة أشهر في التواريخ التي يستحق فيها دفع أقساط

ضريبة الدخل الكويتية عن تلك السنة .

ولكن إذا وجد حينما يتقرر نهائيا مجموع المبلغ الذي يستحقه الأمير عن تلك السنة بموجب الفقرة (١) من المادة السادسة من هذه الاتفاقية أن الدفعات المؤقتة المشار إليها آنفا أقل في مجموعها من الدفعة التكميلية فعلى الشركة أن تتدارك هذا النقص حالا وتسدده . اما إذا وجد أن الدفعات المؤقتة المشار إليها آنفا تزيد في مجموعها عن الدفعة التكميلية فإن هذه الزيادة تعتبر بانها مبلغ مدفوع مقدما على حساب رسوم الامتياز التي ستستحق في المستقبل .

٣- أي مبلغ من المال تدفعه الشركة للأمير بموجب هذه الاتفاقية يكون غير قابل للرد مهما كانت الظروف إلا في حالة حدوث خطأ في الحسابات .

المادة العاشرة

عند الميعاد السنوي الثالث لاكتشاف النفط بكميات مربحة ، وعند انقضاء كل خمس سنوات بعد ذلك تتخلى الشركة للأمير عن مساحة أو مساحات تقوم هي باختيارها على أن تكون في مجموعها مساوية لعشرين بالمائة من المنطقة غير المستغلة عند تاريخ التخلي . والأجزاء التي يجرى التخلى عنها على هذه الصورة يجب أن تكون بقدر ما هو ممكن ومعقول من الاتساع الكافى والشكل المناسب ، إذا أخذنا بعين الاعتبار المساحات المجاورة لها التي قد جرى التخلى عنها سابقا كما أنها ليست موضوع امتياز آخر ، بحيث يمكن إجراء عمليات نفطية عليها . وعندما يتم التخلى عن هذه المناطق فإنها تعفى من شروط هذا الاتفاق ونصوصه ، ولاتعود معتبرة جزءا من منطقة الامتياز إلا أنه ما دامت هذه الاتفاقية سارية المفعول ، فإن الشركة تستمر في التمتع بالحق في أن تستعمل الأجزاء المتخلى عنها هذه لتسهيلات النقل والمواصلات بشرط ألا تتعارض هذه التسهيلات إلا بأقل ما يمكن من التعارض مع أي استعمال آخر قد تستعمل فيه هذه الأجزاء المتخلي عنها .

المادة الحادية عشرة

(١) في سبيل القيام بعملياتها بموجب هذه الاتفاقية يكون للشركة في منطقة الامتياز وفي دولة الكويت ، ومنطقة المياه الامتيازية الحق بلا معارضة - ولكن مع مراعاة نصوص هذه الاتفاقية وبصورة خاصة ما نص عليه في المادة (٢) ومراعاة الحقوق الحالية الممنوحة سابقا والمذكورة في تلك المادة - في بناء وتشغيل محطات توليد القوى ، والمصافى ، وأنابيب النفط ، والخزانات ، والمرافق اللازمة لتوريد المياه بما في ذلك حفر الآبار بحثا عن الماء والمنشآت البرقية والهاتفية واللاسلكية ، والطرق ، وخطوط سكة الحديد ، وخطوط الترام ، والأبنية ، والمساكن وغيرها من المرافق اللازمة للموظفين والمستخدمين ، والموانى ، والمرافىء ، والمرافق المرتبطة بالمرافىء ، وأرصفة

الميناء، والأرصفة البحرية، وخطوط أنابيب التحميل البحرية أو الممتدة تحت البحر، بما فيها خطوط أنابيب التحميل البحرية أو الممتدة تحت البحر، وخطوط أنابيب تمتد من البر الكويتي الأصلي وإليه، وجميع المضخات الضرورية ومحطات الضخ ومنشآت التجميع والتوزيع، ومحطات التزويد بالفحم أو بالنفط، مع ما يحتاج إليه من إنارة ومع أية تسهيلات أو معامل أخرى قد تراها الشركة ضرورية. وللشركة تحقيقا لهذه الأغراض أن تستعمل دون مقابل تدفعه للأمير أي أحجار أو رمل أو صلبوخ أو جص أو صلصال أو ماء إذا كانت هذه المواد متوافرة وكانت ضرورية لعملياتها بموجب هذه الاتفاقية، على أن يشترط دوما أن السكان لايمنعون من أخذ ما يحتاجون إليه عادة من هذه المواد وبشرط أن موارد المياه للسكان المحليين وللسكان البدو والرحل الذين يعتمدون في معيشتهم على هذه الموارد، لاتتعرض في جميع الأحوال لأي خطر.

ويجب أن تؤخذ موافقة الأمير على الموقع الذي تقام فيه أي من هذه المنشآت والمعامل. وللشركة أيضا أن تستعمل دون معارضة جميع وسائط النقل برا وجوا أو بالأنابيب والمواصلات المائية أو العمليات المائية التي قد تكون ضرورية لتسيير عملياتها بموجب هذه الاتفاقية تسييرا منتجا. ولكن ليس في هذه الفقرة (١) من المادة (١١) ما يخول الشركة الحق في أن تتصرف بالأحجار أو الرمل أو الصلبوخ أو الجص أو الصلصال أو الماء بطريق البيع أو التصدير أو غير ذلك إلى أية شركة أخرى أو اشخاص آخرين موجودين داخل دولة الكويت أو خارجها.

(٢) على الشركة في الظروف العادية أن تقبل رسائل الأمير وترسلها بوساطة منشآتها اللاسلكية والبرقية مجانا إذا كانت هذه الرسائل لاتدخل في أعمال الشركة. وللأمير، في أثناء قيام حالة الطوارئ في البلاد أن يستعمل تمام الاستعمال جميع منشآت الشركة اللاسلكية والبرقية للأغراض الحكومية مجانا.

(٣) إن للأمير - بصفته الحكومية - الحق غير القابل للتحويل في أن يستعمل مجانا - فيما يتعلق بكميات النفط التي هي جزء من رسوم الامتياز - أنابيب النفط والمرافئ وغيرها من مرافق النقل التي اقامتها الشركة بما في ذلك وسائل المواصلات لموظفي الأمير في أثناء أداء واجباتهم في الكويت والمياه الامتيازية ومنطقة الامتياز بشرط ألا يسبب ذلك أية مضايقة للشركة على أي وجه من الوجوه، أو تداخلا في سلامة عملياتها على أية صورة من الصور، وللشركة وحدها القول الفصل في تقدير ذلك. وأي رصيف ميناء أو أية منشآت أخرى تابعة لذلك أقامتها الشركة تكون مخصصة لاستعمالها وحدها دون غيرها.

يجوز للشركة في سبيل القيام بعملياتها أن تستعمل ميناء الكويت وأية مرافئ أخرى موجودة على ساحل دولة الكويت مقابل دفع رسوم الميناء أو المرفأ المناسبة والمطبقة عموما وذلك تبعا لانظمة الميناء ومع مراعاة الحقوق الحالية الممنوحة سابقا وخاصة الحقوق المذكورة في المادة الثانية

ولكن على الشركة ألا تعيق رعايا الأمير أو حقوقهم في مواصلة استعمال أي من المرافئ، والمراسي، والأحواض، والأرصفة التي يستعملونها في الوقت الحاضر أو تتداخل فيهم أو في حقوقهم تلك، وعلى الشركة في استخدامها لميناء الكويت وأي مرافى أخرى على بر الكويت أن تستخدم المؤسسات التجارية المحلية بقدر الإمكان ناظرة بعين الاعتبار مدى العمل المطلوب والمرافق والخدمات التي يمكن أن تقدمها مثل هذه المؤسسات وعلى الشركة أن تراعى جميع الأنظمة والقوانين الفرعية الخاصة بميناء الكويت أو المرافئ الأخرى.

(٤) كلما احتاجت الشركة إلى استئجار ناقلات للنفط عليها أن تستأجر ناقلة نفط واحدة على الأقل ترفع العلم الكويتي ويملك القسم الأكبر منها مواطنون كويتيون إذا كانت تلك الناقلة مناسبة لاحتياجات الشركة، وإذا كان يمكن استئجارها بالاسعار والشروط السارية في الأسواق في الوقت الذي يتم فيه الاستئجار. كما أن عليها أن تنظر بعين العطف إلى استخدام ناقلات أخرى تكون مملوكة بنفس الطريقة لرعايا كويتيين وبنفس الشروط والأسعار المشار إليها سابقا.

المادة الثانية عشرة

(١) يكون للأمير الحق من «تاريخ التنفيذ» أن يعين ممثلا رسميا له يكون ممثله في دولة الكويت وفي منطقة الامتياز في جميع الأمور المتعلقة بهذه الاتفاقية مع الشركة.

ويكون أول ممثل بموجب هذا البند هو سعادة الشيخ جابر الأحمد الصباح بصفته رئيس إدارة المالية والاقتصاد.

(٢) يكون للأمير الحق من «تاريخ التنفيذ» أن يعين ممثلا له في لندن لتمثيله في جميع الأمور المتعلقة بهذا الاتفاقية، وتكون لهذا الممثل حرية الاطلاع التامة على قيودات إنتاج الشركة بالنسبة لمنطقة الامتياز (ويسرى هذا على قيودات أية شركة إجرائية) بما في ذلك جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة ويكون له الحق في حضور اجتماعات مجلس الإدارة التي يجرى فيها بحث مصالح الأمير.

يكون أول ممثل للأمير في لندن بموجب هذا البند هو السيد هربرت توماس كمب الذي عنوانه «ذي وايت هاوس، باجزلين - لندن نورث (١٠)».

(٣) يكون للأمير الحق في أن يعين مراقبي حسابات يختارهم هو يكونون من بين مراقبي الحسابات المعترف بهم دوليا، وذلك لفحص دفاتر الشركة بالنيابة عنه. ويقوم الأمير بدفع جميع المصروفات الناشئة عن مراقبة الحسابات هذه. وعلى الشركة أن تتيح لمراقبي الحسابات هؤلاء جميع التسهيلات الضرورية لكي يتمكنوا من تدقيق دفاتر حسابات الشركة وسجلاتها وبياناتها. وأن تقدم كل مساعدة لمراقبي الحسابات هؤلاء ليتمكنوا من أن يفحصوا هذه الدفاتر والسجلات

والبيانات فحصا متقنا وأن تساعدهم بكل طريقة ممكنة في صيانة مصالح الأمير، وعلى الأمير ومراقبي الحسابات الذين يعينهم أن يعتبروا جميع المعلومات التي يحصلون عليها أثناء تدقيق الحسابات معلومات سرية إلا في حالة المعلومات التي قد تكون مطلوبة لتسوية نزاع بين فريقي هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم.

(٤) تتعهد الشركة بأن يكون لها مكتب في الكويت يرأسه ممثل رسمي للشركة يقيم في الكويت يكون مخولا سلطات كافية تمكنه من بحث الأمور المتعلقة بأعمال الشركة التي تطرأ يوميا، وأن يبت فيها، ومن ضمنها ما يتعلق بحفر الآبار والإنتاج.

اما الأمور التي لا تكون لممثل الشركة صلاحية بحثها فعلى مجلس إدارة الشركة أن يعالجها بأسرع وقت ممكن.

المادة الثالثة عشرة

(١) تتعهد الشركة بأن تقدم إلى الأمير جميع الحقائق والمعلومات لكى يتمكن من أن يقف وقوفا تاما على عمليات الشركة.

وأن تقدم إليه أيضا معلومات جيولوجية وجيوفيزيقية كافية عن المناطق التي تجرى دراستها وعن الآبار التي يجرى حفرها وجميع التقارير ونتائج الأبحاث التي أجريت بالنسبة لمنطقة الامتياز بالشكل الذي قدمت فيه إلى كبار موظفي الشركة بصفتهم الرسمية. هذا بالاضافة إلى النتائج التي تم الوصول إليها بناء على الحقائق والمعلومات التي كانت أساسا للقرارات والعمليات الهندسية للشركة. وتقدم هذه المعلومات جميعها خلال مدة معقولة ولكن لايجب أن تزيد هذه المدة عن ثلاثة أشهر من تاريخ القيام بالعمليات المعنية أو تزيد عن ستة أسابيع بعد التاريخ الذي أصبحت فيه هذه المعلومات أو التقارير متيسرة، والحقائق والمعلومات المشار إليها أعلاه تعتبر سرية جدا إلا ما كان منها ضروريا لتسوية نزاع بالتحكيم بين الفريقين المتعاقدين في هذه الاتفاقية. وعلى الشركة أيضا أن تواصل إعلام الأمير عن انواع البحث العلمي في طبيعة المواد، والمشكلات الهندسية، التي قد تكون تحت الدرس. ويكون لممثلي الأمير المأذونين الحق في الاطلاع مباشرة في جميع الأوقات المعقولة على جميع القيود الفنية للشركة وهي القيود التي يجب الاحتفاظ بنسخ منها في الكويت.

(٢) وعلى الشركة أيضا أن تقدم إلى الأمير نسخا عن التقارير التامة الخاصة بالدراسات الاقتصادية المتعلقة بجميع عمليات النفط للشركة وبالأسواق العالمية التي لها تأثير مباشر على عمليات الشركة. ويعتبر الأمير جميع هذه التقارير سرية جدا إلا ما كان منها ضروريا لتسوية نزاع بالتحكيم بين الفريقين المتعاقدين في هذه الاتفاقية.

(٣) على الشركة أن تعلم الأمير في أقرب وقت ممكن عن أي ضرر ايا كان نوعه يصيب حقول النفط أو المنشآت، وعليها أن تتخذ الإجراءات الضرورية لإيقاف هذا الضرر وإصلاحه.

(٤) تقدم الشركة إلى الأمير خلال ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة تقريرا يتعلق بعملياتها التي اجريت في تلك السنة في كل من منطقة الامتياز، ودولة الكويت، وفي منطقة المياه الامتيازية. وترفق معها المخططات والصور الشمسية والإحصائيات ويجب أن يحتوى هذا التقرير على:

- بيان بعمليات الحفر التي أجريت خلال تلك السنة.

ب- بيان عن عمليات التكرير والتسويق إن وجدت.

جـ - المجموع الكلى للضرائب التي دفعتها الشركة في أثناء السنة وبيان أنواعها، والمجموع الكلى الذي تقدر الشركة أنها ستدفعه بالنسبة إلى تلك السنة.

د- عدد العمال والمستخدمين والموظفين، مع بيان جنسياتهم ومجموع الرواتب والأجور المدفوعة لهم، مع تقرير عن المساعدات الطبية والتعليمية التي قدمت لهم، وعن أحوالهم المعيشية والعملية.

(٥) على الشركة، وكل شركة إجرائية أن تقدم إلى الأمير وإلى ممثله الرسمى في الكويت وممثله الرسمي في لندن نسخا من جميع الإعلانات والحسابات والتقارير وغيرها من الوثائق التي يحق لحملة الأسهم في الشركة أو في مثل تلك الشركات الإجرائية تسلمها. ويجب أن تقدم نسخ هذه الإعلانات والحسابات والتقارير وغيرها من الوثائق بالصورة المبينة آنفا في موعد لايتأخر عن موعد تقديمها لحملة الأسهم. وإذا طلب إليها فإن على الشركة أن تقدم ثلاث نسخ تكون مترجمة إلى اللغة العربية من أية وثيقة ترفع إلى الأمير أو ممثله في الكويت.

(٦) تعمل الشركة على أن تعلم الأمير بين الحين والآخر عن عدد البراميل التي سيجرى إنتاجها من كل بئر أو حقل. وتقوم الشركة بعد اكتشاف النفط في أية بئر ما باتخاذ الإجراءات التي تكفل بأن يبدأ إنتاج تلك البئر دونما أي تأخير غير ضروري.

ولا تبدأ الشركة بإنتاج النفط من أية بئر أو حقل قبل أن تجرى التجارب اللازمة وتتأكد من أن البئر قد تم إعدادها تماما بموجب الطرق الجيدة للعمل في حقول النفط. وعلى الشركة أن تعلم الأمير مقدما وقبل وقت كاف ليتمكن من إرسال ممثل عنه ليحضر تلك التجارب.

(٧) يكون للأمير، عن طريق ممثليه المأذونين بالطرق الصحيحة، الحق في تفتيش مرافق الشركة وأنواع نشاطاتها وأعمالها المختلفة في جميع الأوقات المعقولة.

المادة الرابعة عشرة

(١) يكون للشركة الحق في أن تستورد الآلات والسيارات وسيارات الشحن (اللوريات)، والمواد والمعدات اللازمة لحقول النفط، وآلات المصانع (المكاين) والأخشاب والمواعين والمواد الفولاذية والحديدية، والأدوية والمواد الطبية ومعدات المكاتب وأثاث البيوت وجميع المواد والمعدات والبضائع الأخرى التى تحتاج إليها الشركة ومستخدموها وموظفوها من أجل عملياتها بموجب هذه الاتفاقية، ولكن لايجوز لها بيعها مرة ثانية لآخرين. وللشركة أن تصدر بترولها وأدواتها التي استوردتها من قبل وذلك دون مكوس جمركية أو رسوم استيراد أو تصدير، وبدون ضرائب أو أية رسوم أخرى.

ولكن عليها أن تدفع المكوس الجمركية المعتادة والضرائب والرسوم الأخرى الجارى العمل بها في ذلك الوقت في دولة الكويت على جميع الأمتعة الشخصية والملابس والبضائع التجارية عامة، التي تستوردها لاستعمال مستخدميها وموظفيها الشخصي، أو لبيعها مرة ثانية لهم. وباستثناء ما ورد في المادتين الخامسة والسادسة، فإن الشركة والمساهمين فيها يكونون معفيين طوال مدة سريان مفعول هذه الاتفاقية، وبالنسبة لجميع الدخل المتحقق من عمليات الشركة بموجب هذه الاتفاقية ولجميع المبالغ المدفوعة من هذا الدخل كأرباح للأسهم أو غير ذلك، من جميع الضرائب الحالية والمستقبلة، والمكوس والرسوم مهما كان نوعها (فيما عدا الضرائب التي يستحق دفعها بموجب مرسوم ضريبة الدخل الكويتية).

وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركة ورأسمالها وعملياتها وممتلكاتها، ومن جملتها البترول المستعمل في عملياتها بموجب هذه الاتفاقية أو الناتج من تلك العمليات، تكون معفاة لنفس المدة - إلا في حدود ما ذكر سابقا - من جميع رسوم الموانى والمرافئ ومكوس الاستيراد أو التصدير والضرائب والرسوم مهما كان نوعها، حكومية كانت أو محلية، ومن رسوم المرور وإيجار استغلال سطح الأرض سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

(٢) يحظر على الشركة أن تستورد الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة إلا بإذن خطي من الأمير.

(٣) إذا باعت الشركة، داخل حدود دولة الكويت أو في المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت، إلى اشخاص أو هيئات، غير شركة أو شركات متمتعة بنفس الإعفاءات الممنوحة للشركة بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة ولأغراض أخرى غير إعادة تصديرها، أية مواد أو بضائع كانت قد استوردتها الشركة من قبل لتستعملها في عملياتها بموجب هذه الاتفاقية، ثم لم تعد هي بحاجة إليها، فإن على الشركة أن تدفع للأمير عن هذه المواد أو البضائع المباعة مبلغا يساوي المكوس الجمركية أو مكوس الاستيراد التي تستحق عليها حينئذ بموجب النسب

المعمول بها في وقت البيع . وتحسب المكوس على أساس السعر الذي جرى به البيع .

(٤) موظفو الجمارك والحجر الصحي في المرافى والمطارات التي تقوم الشركة بإنشائها، وموظفو الجمارك والحجر الصحي الإضافيون الذين يحتاج إليهم في المرافئ والمطارات الأخرى التي تسعملها الشركة يعينهم بالتشاور مع الشركة، وتدفع الشركة رواتب هؤلاء الموظفين على ألا تزيد هذه الرواتب على المرتبات العادية لأمثال هؤلاء الموظفين وعلى الشركة أيضا أن تهيئ على نفقتها الخاصة مساكن ومكاتب مناسبة لموظفي الجمارك والحجر الصحي في المرافئ والمطارات التي أنشأتها الشركة .

ويجب تنفيذ مقتضيات معقولة ومناسبة للحجر الصحي على نفقة الشركة في المرافئ والمطارات التي تقوم الشركة بانشائها .

وتتخذ الشركة جميع الاحتياطات المعقولة في عملياتها بموجب هذه الاتفاقية لتحول دون انتشار الامراض .

المادة الخامسة عشرة

(١) تؤلف الشركة لجنة لمراقبة جميع نفقات الشركة ومشترياتها ولفحصها والتأكد من أنها معقولة، ومن أن أسعار البضائع التي تشتريها الشركة، وجودتها هي أيضا معقولة . ويحق للأمير أن يعين مندوبا عنه لحضور اجتماعاتها .

(٢) للشركة أن تشترى من داخل دولة الكويت وبالأسعار الجارية في السوق أية مواد تحتاج إليها في عملياتها بموجب هذه الاتفاقية كالوقود والماء والمواد الغذائية، ومواد البناء ولوازم الإنشاءات وغيرها من المواد الأخرى من كل نوع . وعليها أن تعطى الأفضلية للمواد المتيسرة مما تنتجه الكويت أو أي من الدول العربية الصديقة، إذا كانت هذه المواد متوافرة في الكويت بأسعار مزاحمة إلى حد معقول، وكانت جودتها مناسبة لما هو مطلوب . ولايجوز للشركة أن تشتري البضائع أو المواد من أي بلد يكون الأمير قد أعلن أنه بلد معاد له أو غير صديق .

(٣) على الشركة أن تدرب رعايا الأمير بقدر ما هو ممكن عمليا على جميع الأعمال التي يصلحون لها في إدارة وتشغيل عملياتها بموجب هذه الاتفاقية . وأن توظفهم في تلك الأعمال . ويجب كذلك بقدر ما أمكن عمليا أن يكون سبعون بالمائة من عمالها ومستخدميها وموظفيها داخل الكويت ومنطقة الامتياز ومنطقة المياه الامتيازية، من رعايا الأمير . فإذا كان المورد المحلي للعمال والمستخدمين في رأي الشركة غير كاف أو مناسب فإن للشركة الحق بعد الحصول على موافقة الأمير، التي لا يمتنع عن إعطائها دون أسباب معقولة، في استيراد العمال والمستخدمين على أن تعطى الأفضلية للعمال في البلاد العربية المجاورة .

وتتعهد الشركة أن يكون تسعون بالمائة من مستخدميها في اقسام العمال غير الماهرين من رعايا الأمير أو رعايا الدول العربية المجاورة. ويكون للشركة أيضا الحق في استيراد المستخدمين الماهرين من رعايا الأمير أو رعايا الدول العربية المجاورة.

ويكون للشركة أيضا الحق في استيراد المستخدمين الماهرين والفنيين.

وأي مستخدم تستورده الشركة يقترف بسوء سلوكه خرقا للأمن العام أو اضطرابا عاما أو يجعل نفسه بأية طريقة أخرى غير مرغوب فيه فإن على الشركة، إذا ما طلب الأمير منها ذلك، أن تعزله أو تطرده من عمله وتبعده إلى خارج دولة الكويت إذا كانت لديها السلطة لعمل ذلك، ويجب على الشركة أن تدفع للعمال والمستخدمين الذين توظفهم مرتبا أو أجرا عادلا على أن تقرر الشركة هذا المرتب أو الأجر وتبينه عند التعاقد معهم. وتتعهد الشركة ألا تستخدم شخصا أو شركة في الكويت أو في منطقة الامتياز لا يكون مرغوبا فيه لدى الأمير لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق بالأمن.

(٤) تقدم الشركة مجانا إلى جميع مستخدميها وموظفيها وإلى موظفي الأمير الذين يعملون في منطقة الامتياز جميع الخدمات الطبية الضرورية بما في ذلك المستشفيات، والصيدليات والعيادات.

(٥) على الشركة أيضا أن تعطي الأفضلية للمتعهدين الكويتيين حيثما كانت الأعمال المطلوب القيام بها هي ضمن إمكانيات هؤلاء المتعهدين وحيثما كانت أسعارها وشروطهم مزاحمة بشكل معقول.

المادة السادسة عشرة

(١) تقوم الشركة من تاريخ اكتشاف النفط، وبالتشاور مع الأمير بإعداد برنامج خاص للتعليم العالي في الجامعات والكليات الصناعية أو المعاهد المساوية لها في المستوى، في الكويت أو في خارجها، وتقوم الشركة بتنفيذ هذا البرنامج كما جرى الاتفاق عليه مع الأمير من تاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة. ويعاد النظر في هذا البرنامج في كل سنة تالية، وترفع للأمير التوصيات بالتعديلات المقترحة عليه، فإذا وافق عليها، تقوم الشركة بتطبيقها.

(٢) إن هذا البرنامج يعد ليستفيد منه المواطنون الكويتيين، وتعطى الأفضلية لموظفي الشركة وأبنائهم. فإن لم يوجد العدد الكافي من الكويتيين ممن يجوزون الصفات المشار إليها في البند الثالث من هذه المادة، فإن للأمير إن شاء أن يختار بعد التشاور مع الشركة العدد الباقي من هؤلاء من بين العرب غير الكويتيين المستخدمين في الحكومة أو في الشركة، أو من التلاميذ في المدارس الثانوية أو الصناعية الكويتية.

(٣) لا يجوز أن يقل عدد الذين يتدربون في الجامعات أو المعاهد بموجب هذه المادة عن ١٥٪ من المجموع الكلي لجميع الموظفين غير العرب الذين كانت تستخدمهم الشركة في السنة السابقة في غير وظائف صغار الكتبة أو خدم المنازل، أو العمال.

(٤) على الشركة أن تعرض على المتدربين الذين يتمون بنجاح تدريبهم الذي نالوه بموجب هذه المادة وظائف للعمل في الشركة عند رجوعهم للكويت، ولكنهم يكونون أحرارا (في حدود ارتباطاتهم التعاقدية) في أن يختاروا التوظف عند الأمير أو عند آخرين إذا هم شاءوا ذلك.

(٥) لهؤلاء المتدربين الذين يقع عليهم الاختيار بموجب هذه المادة أن يتخصصوا في أي من المواضيع التالية، إلا أن ذلك لا يحد من إمكانيات التخصص في أي مواضيع أخرى لم تذكر هنا.

أ- الكيمياء الصناعية، البحث العلمي في كيميائيات البترول والمواضيع المتعلقة بها هندسة النفط، الهندسة الميكانيكية والكهربائية والمدنية، المساحة الطبيعيات (علم طبيعة الأرض «الجيوفيزيا») الطبيعيات التطبيقية بما فيها الجاذبية ودراسة الزلازل أو الاهتزازات الأرضية السيسمولوجيا، علم طبقات الأرض «الجيولوجيا» الدراسات البترولية «البترولوجيا»، علم دراسة النباتات والحيوانات المتحجرة «باليوتنولوجيا»، حفر الآبار والمواضيع المتعلقة به، الراديو واللاسلكي، هندسة الإنتاج، والهندسة البحرية.

ب- العلاقات الصناعية الإدارة الصناعية، الاقتصاد والدراسات المالية.

أو جـ - أي مواضيع أخرى قد يتضمنها البرنامج المتفق عليه مع الأمير من وقت إلى آخر.

(٦) على الشركة أن تنشئ في الكويت لأغراضها الخاصة وفي سبيل العمل بما نصت عليه هذه المادة كل ما قد تتطلبه عملياتها وارتباطاتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من مختبرات أو وسائل للبحث العلمي.

المادة السابعة عشرة

(١) يحق للشركة في داخل منطقة الامتياز وفي دولة الكويت، وبعد أن تحصل على موافقة الأمير، ومع مراعاة الحقوق الموجودة السابقة وبشكل خاص الحقوق المذكورة في المادة الثانية، أن تستعمل مجانا وبدون تقييد الأراضي غير المفنلحة التي للأمير وذلك بحسب حاجة الشركة من أجل عملياتها، وأن تستغل هذه الأراضي وتكون لها حقوق في سطحها. ويحق للشركة بشكل خاص بعد الموافقة والمراعاة المذكورتين سابقا، أن تنتخب مساحة أو مساحات معينة من الأرض تكون لها فيها حقوق لا يشاركها فيها أحد، وذلك لتقيم عليها مصاف لتكرير النفط، وأماكن للتخزين ومرافق محطة التصدير والمرافق البحرية وأي معامل أخرى تحتاج إليها الشركة من أجل

عملياتها . ويجوز للشركة بعد الموافقة والمراعاة كما تقدم، أن تشترى أو تستأجر لهذه الأغراض أية أراض أو بيوت أو بنايات يرضى مالكوها بيعها أو تأجيرها وبشروط يجرى الاتفاق عليها معهم . على ألا يجوز أن تكون شروط هذا الشراء أو الاستئجار أحسن من الشروط الجارية عادة في الأماكن التي توجد فيها هذه الممتلكات .

(٢) لا يجوز للشركة أن تتملك من الأراضي والبيوت والبنايات إلا ما كان ضروريا لعملياتها بموجب هذه الاتفاقية . وعلى الشركة أن تخبر الأمير بين حين وآخر عن الأراضي والبيوت والبنايات التي تحتاج إلى حيازتها لأجل عملياتها ويجب أن تسلم الشركة إلى الأمير دون مقابل جميع الأراضي والبيوت والبنايات التي كانت الشركة قد حازت عليها سابقا «وفي جملتها الأراضي والجزر التي استعيدت من البحر أو التي أوجدتها الشركة» والتي تبين أنها لم تعد ضرورية لعمليات الشركة .

(٣) يحتفظ الأمير لنفسه بالحق في أن يمنح، بعد استشارة الشركة لأية شركة أخرى أو شركات أخر تعمل ضمن المناطق المجاورة لمنطقة الامتياز، الحق في مد الأنابيب فوق منطقة الامتياز، وأن يسمح لمثل هذه الشركة أو الشركات بأن تبني وتقيم داخل منطقة الامتياز أو فوقها أية إنشاءات ضرورية لنقل الخام عبر منطقة الامتياز بشرط ألا يعوق ذلك أيا من عمليات الشركة .

(٤) لايحق للشركة أن تنشئ مطارات داخل دولة الكويت دون أخذ موافقة الأمير الخطية .

المادة الثامنة عشرة

على الشركة أن توفر للأمير الحصول مجانا، في مكان الإنتاج أو في مكان قريب منه، على أي غاز طبيعي لا ترغب الشركة في استعماله بنفسها فيما يتعلق بعملياتها أو في تسويقه أو استغلاله بأية طريقة اقتصادية أخرى . فإذا ما أصبح الأمير يستعمل هذا الغاز لنفسه فإنه لايجوز للشركة بعد ذلك أن تزيد من استعمالها لذلك الغاز في أغراضها الخاصة بشكل ينتج عنه تخفيض الكميات المتوافرة للأمير منه، إلا بقدر ما قد تحتاج إليه لعملياتها بموجب الطرق الجيدة للعمل في حقول النفط .

المادة التاسعة عشرة

يولي الأمير الشركة ومستخدميها وموظفيها وممتلكاتها كل حماية يستطيعها ضد السرقة والسلب على الطريق العام، ومن التعدى، والإتلاف العمد . وعلى الشركة أن تدفع جميع النفقات المتعلقة بالشرطة اللازمة لحماية ممتلكات الشركة ومستخدميها . وعلى الشركة أن تقيم على نفقتها الخاصة أبنية خاصة لإسكان هؤلاء الشرطة في أماكن تنتخبها الشركة بموافقة الأمير .

المادة العشرون

(١) إذا لم تدفع الشركة للأمير في خلال أربعة أشهر شمسية من التاريخ المحدد لدفع أي مبلغ مستحق بموجب المادة الخامسة أو السادسة . ولم تكن قيمة هذه الدفعة موضع خلاف ، فإنه يحق للأمير حينئذ وبعد أن يعطي إنذارا خطيا مدته شهر واحد أن يمنع تصدير البترول إلى أن يدفع المبلغ المذكور . وإذا لم يجر الدفع خلال ثلاثة اشهر أخرى بعد انقضاء الأشهر الأربعة الأولى المذكورة آنفا (سواء منع الأمير تصدير البترول كما ورد آنفا أم لم يمنعه) فإن للأمير الحق في إنهاء هذه الاتفاقية فورا .

(٢) فيما عدا الحالة المذكورة آنفا ، فإنه لا يجوز انهاء هذه الاتفاقية قبل انتهاءا لمدة المذكورة في المادة الثانية منها إلا بالتنازل كما هو مبين في المادة الحادية والعشرين أو بإحدى الحالتين التاليتين :

أ - إذا أخفقت الشركة في الوفاء بالتزاماتها بموجب الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالاستكشاف الجيولوجي أو الجيوفيزيقي ، أو بالتزاماتها في حفر الآبار المبينة في الفقرة الثالثة من تلك المادة .

ب - إذا كانت الشركة قد تخلفت عن الانصياع لقرار التحكيم كما هو مبين في مقتضيات التحكيم الواردة في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة والعشرين . وفي أية حالة من الحالات المذكورة أعلاه ، يكون للأمير الحق في إنهاء هذه الاتفاقية دون إجحاف بأي من الحقوق المذكورة سابقا فيها ، وتتعهد الشركة حينئذ بأن تنقل إلى الأمير جميع ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة الموجودة داخل دولة الكويت وفي منطقة الامتياز . ومنطقة المياه الامتيازية إلى الحد الذي تكون فيه هذه الممتلكات مستخدمة بصورة مباشرة في العمليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

وتتعهد الشركة أيضا بأن تنقل إلى الأمير جميع الحقوق التي لها في استعمال تلك الممتلكات المستخدمة في تلك الصورة ، أيا كان المالك لتلك الحقوق التي كانت الشركة تتمتع بها في ذلك الوقت .

ويشترط أن يتحمل الأمير من تاريخ نقل تلك الحقوق إليه جميع الالتزامات المترتبة على الشركة نظرا لتمتعها بالحقوق المذكورة .

المادة الحادية والعشرون

(١) يكون للشركة الحق في أي وقت بعد تاريخ الميعاد السنوي الثالث أن تعطي الأمير إشعارا مسبقا مدته ستون يوما لإنهاء هذه الاتفاقية ولا تكون على الشركة بعد انقضاء هذا التاريخ أية التزامات سوى دفع جميع المبالغ التي تكون قد استحقت للأمير حتى تاريخ الإنهاء .

(٢) فإذا ما أنهت الشركة هذه الاتفاقية بموجب هذه المادة الحادية والعشرين فإنه :

أ- إذا كان هذا الانهاء قد حصل خلال خمسة وعشرين (٢٥) سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية فإن جميع الأراضي التي منحها الأمير وأية أراض أو بنايات تكون الشركة قد اشترتها، واي بيوت أو بنايات انشأتها الشركة وأية ممتلكات غير منقولة أخرى للشركة داخل دولة الكويت.

ومنطقة الامتياز، ومنطقة المياه الامتيازية، يجب أن تسلم إلى الأمير دون مقابل، كما يجب أن تسلم الآبار أو الحفر المنتجة في وقت هذا الإنهاء في حالة معقولة من العمران والترميم، ولكن-

ب- إذا جرى هذا الإنهاء بعد خمس وعشرين (٢٥) سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية فإن جميع ممتلكات الشركة المنقولة وغير المنقولة الموجودة داخل دولة الكويت ومنطقة الامتياز ومنطقة المياه الامتيازية تسلم إلى الأمير دون مقابل.

وتسلم الآبار أو الحفر المنتجة. في وقت هذا الانهاء في حالة معقولة من العمران والترميم.

جـ- إذا كانت الشركة قد اقامت أية إنشاءات تعوق حرية الملاحة فإن للأمير أن يطلب للشركة إزالتها إذا شاء ذلك.

المادة الثانية والعشرون

عند إنتهاء هذه الاتفاقية بعد مدة الخمس واربعين (٤٥) سنة المنصوص عنها في المادة الثانية. أو انتهاء أي تجديد أو تمديد لتلك المدة، فإن جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي تكون للشركة داخل دولة الكويت ومنطقة الامتياز ومنطقة المياه الامتيازية، تسلم إلى الأمير دون مقابل ويجب أن تسلم الآبار والحفر المنتجة حينئذ في حالة معقولة من العمران والترميم. وأية إنشاءات تعوق حرية الملاحة تكون الشركة قد أقامتها يجب أن تزال إذا شاء الأمير ذلك.

المادة الثالثة والعشرون

(١) يجوز للأمير خلال تسعين يوما من تاريخ اليوم الذي ثبت فيه أن البترول الخام قد اكتشف بكميات مربحة إذا ما أعلم الشركة بذلك كتابة ودفع المبلغ المشار إليه في الفقرة الثالثة المبينة أدناه أن يختار اما بنفسه أو عن طريق شركة كويتية يسميها هو ويكون له فيها أغلبية تمكنه من التحكم في إدارتها. أن يأخذ حصة مقدارها عشرون بالمائة (آو أية نسبة أقل من ذلك يختارها الأمير حينئذ) في هذه «العملية التجارية».

(٢) تقوم الشركة حينئذ مع المساهمين فيها والشريك الكويتي بالتشاور معا لتقرير الشكل

الملائم الذي يجب أن تكون عليه الشركة لكي تحافظ على حقوقهم وتنميها في هذه «العملية التجارية».

(٣) على الشريك الكويتي أن يدفع ثمنا لحصته هذه مبلغا بالنقد الاسترليني يساوي عشرين بالمائة (أو أية نسبة أقل من ذلك كما أسلفنا أعلاه) من مجموع المصروفات (بما في ذلك المبالغ الموجودة نقدا في صندوق الشركة وفي البنك مطروحا منها الالتزامات غير التي تمثل حصة مساهمي الشركة أو مساهمي أية شركة منتسبة إليها في «العملية التجارية» سواء أكان ذلك على شكل حصة في رأس المال أو قروض باستثناء أية مكافأة أو دفعات بدل الإيجار التي تكون قد تجمعت أو استحق دفعها بموجب المادة الخامسة من هذه الاتفاقية) التي تكون قد تحملتها الشركة حتى «تاريخ الاكتشاف» بالنسبة لعملياتها بموجب هذه الاتفاقية. ويصبح الشريك الكويتي منذ ذلك التاريخ شريكا في الحقوق التي للشركة وفي الالتزامات التي عليها بالقدر الذي يكون قد ساهم فيه في هذه «العملية التجارية».

(٤) للأمير الحق في أن يعين عضوا واحدا في مجلس إدارة الشركة سواء أكان قد استعمل حقه في الاختيار المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو لم يستعمله.

(٥) يصبح للشريك الكويتي، عندما يدفع المبلغ المشار إليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة، الحق في أن يعين عضوا أو ممثلا واحدا أو أكثر تبعا للنسبة التي ساهم فيها في «العملية التجارية» - ويبقيه عاملا - أو يبقيهم عاملين في مجلس إدارة الشركة أو أية شركة مشتركة تنشأ بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة، أو أية لجنة إدارية أو لجنة مشابهة لها (تكون مناسبة للشكل الذي تتخذه الشركة بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة).

وتكون لهؤلاء الأشخاص جميع الحقوق والامتيازات التي لغيرهم من أعضاء مجالس الإدارة أو اللجان المشار إليها سابقا والتي يكتسبونها نتيجة لعضويتهم تلك. كما يجب أن تدفع لهم مكافآت لا تقل أبدا عن المكافآت المدفوعة للآخرين. ويجب أن ينص عقد تأسيس أية شركة. كالمشار إليها - وكذلك نظامها الأساسي - على جميع هذه الأمور. والحقوق التي يكتسبها الشريك الكويتي بموجب هذه الفقرة، هي بالإضافة إلى حقوق الأمير المبينة في الفقرة الرابعة من هذه المادة.

(٦) تتعاون الشركة مع الشريك الكويتي بروح المشاركة الصحيحة وتداوم على التشاور معه بكل إخلاص، وتحاول باستمرار أن تنمي مصالحها الفردية والمشتركة. وعلى الشركة والشركات المنتسبة إليها أن تبحث بروح الصداقة الحقة في أية إمكانيات لزيادة التعاون قد تطرأ في المستقبل.

المادة الرابعة والعشرون

على الشركة أن تستعمل علم الكويت داخل دولة الكويت ومنطقة الامتياز .

المادة الخامسة والعشرون

ليس في هذه الاتفاقية ما يفهم منه بأنه مقيد بأي وجه من الوجوه لحق الأمير في أن يمنح لفرقاء آخرين امتيازات أو ترخيصات في منطقة الامتياز تتعلق بمواد أخرى غير البترول بشرط ألا يؤثر ذلك تأثيرا ضارا في عمليات الشركة وحقوقها بموجب هذه الاتفاقية .

وإذا منح الأمير لفرقاء آخرين في أي تاريخ ما بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية امتيازات أو ترخيصات تتعلق بمنطقة الامتياز من أجل مواد أخرى غير البترول ، فإنه يتعهد بأن يضمن هذه الامتيازات نصوصا تستوجب من أصحاب الامتيازات أن يمتنعوا عن الإضرار بممتلكات الشركة وعملياتها ومصالحها أو إعاقتها أو التدخل فيها .

وإذا اكتشفت الشركة وجود أية مواد معدنية أخرى غير البترول في منطقة الامتياز مثل الذهب أو الفضة أو النحاس أو الرصاص أو البوتاس ، أو الكبريت أو الملح أو غيرها فيجب أن تبلغ الأمير عنها ، وعليها أن تمتنع عن تعدينها إلا بموجب امتياز أو ترخيص خاص من الأمير .

المادة السادسة والعشرون

عدم قيام الشركة بإيفاء أي من شروط هذا الاتفاق لا يعطي الأمير أي حق يطالب به ضد الشركة ، كما أنه لا يعتبر خرقا لهذه الاتفاقية ، إذا كان عدم القيام هذا ناشئا عن «ظروف قاهرة» ، وإذا حدث نتيجة لظروف قاهرة ، أن تأخرت الشركة في إيفاء أي من شروط الاتفاقية فإن مدة التأخر هذه تضاف إلى المدة المحددة في هذه الاتفاقية .

وعبارة «ظروف قاهرة» في هذه الاتفاقية تعني ما يحدث قضاءا وقدرا ، أو الحرب ، أو الثورة أو الاضطرابات ، أو العصيان المدني أو المد البحري أو العواصف أو الطوفان البحري ، أو الطوفان أو الصواعق ، أو الانفجارات أو الحرائق أو الزلازل وأية حوادث أخرى لم تستطع الشركة في حدود المعقول الحيلولة دون وقوعها أو التغلب عليها .

وإذا تخلفت الشركة لمدة ستة شهور عن دفع أية رسوم امتياز أو أية مبالغ أخرى مستحقة للأمير بموجب هذه الاتفاقية ، وكان هذا التخلف ناتجا عن ظروف قاهرة ، فإن على الشركة إذا طلب منها الأمير ذلك أن تتوقف عن تصدير البترول الناتج بموجب هذه الاتفاقية إلى أن تتم معالجة الأمر الذي أدى إلى هذا التخلف .

المادة السابعة والعشرون

(١) لا يحق للأمير أن يبطل هذا الاتفاق بتشريع خصوصي أو عمومي أو بإجراءات إدارية أو بأي عمل آخر إلا بحسب ما هو منصوص عليه في المادة الثامنة عشرة. ولا يجوز إحداث تغييرات في نصوص هذا الاتفاق سواء من الأمير أو الشركة إلا إذا اتفق الأمير والشركة معا على أنه من المستحب لمصلحة الفريقين إجراء بعض التعديلات أو حذف أشياء من الاتفاقية أو إضافة أشياء أخرى إليها.

(٢) إذا حدث، نتيجة لتغيرات في شروط الامتيازات الموجودة في تاريخ التنفيذ، أو نتيجة لشروط الامتيازات الممنوحة بعد ذلك التاريخ، أن ازدادت الفوائد التي تجنيها حكومات الشرق الأوسط بصورة عامة فإن على الشركة أن تتشاور مع الأمير في ضوء جميع الأحوال ذات العلاقة بما فيها الظروف التي تجرى فيها عمليات الشركة، ومع أخذ جميع المبالغ التي دفعت بعين الاعتبار، فيما إذا كان إدخال أي تعديل على شروط هذه الاتفاقية يكون فيه إنصاف للطرفين.

المادة الثامنة والعشرون

(١) إذا شاءت الشركة أن تبيع حقوقها أو السلطات المخولة لها أو مصالحها بموجب هذه الاتفاقية. بعضها أو جميعها. أو تحولها إلى شركة أخرى فإنها يجب أولا أن تحصل على موافقة الأمير الخطية. إلا أنه لن تكون هناك حاجة إلى تلك الموافقة إذا كان هذا البيع أو التحويل هو لشركة تملك جميع أسهمها مباشرة أو بالوساطة - شركة «ن. ف.» كونينكليك نيدرلندش بتروليوم متساخابي» (رويال دتش بتروليوم كومباني أي الشركة الهولندية الملكية للبترول) أو شركة «شل ترانسبورت آند تريدنغ كومباني ليمتد» (أي شركة شل للنقل والتجارة المحدودة) أو كلتا الشركتين معا.

المادة التاسعة والعشرون

(١) إذا نشأ في أي وقت أثناء سريان هذا الاتفاق خلاف أو نزاع بين الفريقين في هذا الاتفاق بشأن تفسيره أو تنفيذه أو بشأن أي شيء وارد فيه أو يتعلق به أو بشأن الحقوق التي لأي من الفريقين أو المطلوبات منه فإن هذا الخلاف أو النزاع. إذا لم يتفق على تسويته بطريقة غير التحكيم. يحال إلى محكمين اثنين يختار كل فريق واحدا منهما. وإلى حكم يختاره المحكمان قبل المضي بالتحكيم.

(٢) يرشح كل فريق من الفريقين المحكم الخاص به خلال ستين يوما بعد أن يسلم الفريق الآخر طلبا بذلك. واذا لم يرشح الفريق المطلوب إليه ذلك محكمه الخاص فإن هذا المحكم يمكن بطلب من الفريق الآخر. أن يعينه رئيس محكمة العدل الدولية. واذا لم يتفق المحكمان على

اختيار حكم خلال ستين (٦٠) يوما بعد أن تم اختيارهما أو تعيينهما فإن رئيس محكمة العدل الدولية يمكنه تعيين حكم بطلب من المحكمين أو من أحدهما .

(٣) قرار المحكمين . أو قرار الحكم عند إعطاء القرار مدة كافية للإمهال، يجب خلالها على الفريق الذي أعطي القرار ضده أن يمتثل لهذا القرار . ويعتبر هذا الفريق انه متخلف إذا لم يمتثل للقرار قبل انقضاء تلك المدة وليس غير ذلك .

(٥) مكان التحكيم يكون بحسب ما يتفق عليه الفريقان، وفي حالة عدم الاتفاق تكون الكويت مكان التحكيم .

(٦) إذا نشأ نزاع كانت الشركة طرفا فيه ويتعلق بمرسوم ضريبة الدخل الكويتية فإن هذا النزاع . إذا طلبت الشركة، يمكن الفصل فيه بعرضه على التحكيم .

المادة الثلاثون

على الشركة من أجل الدفعات المالية التي تدفع إلى الأمير . أن تتخذ طريقة معهودة ومستعملة استعمالا فنيا معتمدا لقياس جميع البترول الذي يستخرج بموجب هذا الاتفاق . ويكون الأمير . أو لممثله المفوض تفويضا صحيحا . الحق في أن يفحص الأدوات التي تستعمل لهذا القياس وأن يختبرها . وعلى هذا الممثل أن يمتثل لجميع الاحتراسات الضرورية العادية المتخذة لمنع شبوب النار أو غيره من الحوادث الطارئة . وعليه أن يجرى فحوصه واختباراته في أوقات وفي طريقة لاتسبب إلا أقل ما يمكن من التدخل في عمليات الشركة .

واذا ظهر عند هذا الفحص أو الاختبار أن أداة من تلك الأدوات مختلفة غير مضبوطة فعلى الشركة أن تصلحها على نفقتها الخاصة في ظرف مدة معقولة . وإذا اكتشف عند الفحص المذكور آنفا أي خطأ في أية أداة من تلك الادوات فإن هذا الخطأ، إذا قرر الأمير بعد سماع بيان تفسيري من الشركة . يعتبر أنه كان موجودا منذ ثلاثة (٣) أشهر شمسية قبل اكتشافه أو أنه كان موجودا منذ آخر مرة جرى فيها فحص هذه الأداة إذا كانت تلك المرة ضمن مدة الثلاثة الاشهر الشمسية ويجب حينئذ تعديل الدفعات على هذا الأساس . وإذا رأت الشركة ضرورة لتغيير في أية أداة للقياس أو لاصلاحها أو لاستبدالها بغيرها فعليها أن تسلم الأمير أو ممثله وتمهله مهلة معقولة ليتمكن ممثل الأمير من الحضور عند إجراء هذا التغيير أو الاصلاح أو الاستبدال .

تحتفظ الشركة بقيود تامة صحيحة عن جميع القياسات بحسب ما ذكر آنفا ويكون لممثل الأمير المذكور الحق في الاطلاع في جميع الأوقات المعقولة على هذه القيود وتكون له الحرية في أخذ مقتطفات منها . وتعامل هذه القيود من الأمير ومن ممثله على أنها قيود سرية باستثناء بعض الأرقام منها التي قد يطلب من الأمير بموجب القانون أن ينشرها .

المادة الحادية والثلاثون

إذا اقامت الشركة على أرض داخل دولة الكويت أية إنشاءات ثابتة أو مكاتب أو مساكن لموظفيها ومستخدميها في أماكن لا يمكن اعتبارها على بعد معقول من دولة الكويت. فإنها توافق على أن تؤمن مكاتب مناسبة، وإذا دعت الحاجة، مساكن مناسبة لمن من بين الاشخاص التاليين مستحقا لها بموجب هذه الاتفاقية.

أ- ممثلو الأمير والمفتشون الذين يعينهم لذلك العمل.

ب- موظفو الشرطة، والصحة العامة، والجمارك.

وتقوم الشركة حينئذ بتأمين مسجد وغيره من المرافق والخدمات الضرورية في حدود المعقول.

المادة الثانية والثلاثون

تدفع الشركة جميع المبالغ التي استحق دفعها للأمير بموجب هذه الاتفاقية. إلى الأمير أو لحسابه بالنقد الاسترليني أو بأي نقد آخر يجرى الاتفاق عليه. وإيصال البنك أو الشخص الذي عينه الأمير ليتسلم هذه الدفعات يعتبر تبرئة لذمة الشركة عن الدفعة المبينة في ذلك الإيصال.

المادة الثالثة والثلاثون

إن الحقوق التي تمنحها هذه الاتفاقية، بالنسبة لما ينطبق منها على دولة الكويت. يجب أن تستعمل بطريقة لا تضر الممتلكات أو العمليات أو مصالح أصحاب الامتيازات البترولية الحالية الممنوحة بموجب الاتفاقية المعقودة بين الأمير وكل واحد منهم، ولا تعوقها ولا تتداخل فيها.

المادة الرابعة والثلاثون

أي إشعار أو تبليغ آخر يراد إيصاله إلى الأمير بموجب هذه الاتفاقية يجب أن يرسل إلى عنوان الشخص الذي يعينه الأمير لذلك.

وأي اشعار أو تبليغ آخر يطلب ارساله من الشركة بموجب هذه الاتفاقية يجب أن يكتب باللغتين العربية والانكليزية وأن يوقع، ويكون على عدد معقول من النسخ حسبما يطلب ذلك الأمير.

المادة الخامسة والثلاثون

(١) يقيم الفريقان علاقاتهما بالنسبة لهذه الاتفاقية على مبدأ حسن النية والإخلاص. وبالنظر إلى اختلاف جنسية الفريقين فإن هذه الاتفاقية يجب أن تنفذ وتفسر وتطبق وفقا للمبادئ القانونية المشتركة بين الكويت وانكلترا. وفي الحالات التي لا توجد فيها هذه المبادئ المشتركة

فوفقا للمبادئ القانونية المعترف بها عادة في الدول المتمدنة بصورة عامة، بما في ذلك المبادئ التي طبقتها المحاكم الدولية.

(٢) تتخلى الشركة عن أية حقوق لها في اللجوء إلى الطرق الدبلوماسية بالنسبة إلى أية مسألة تتعلق بهذه الاتفاقية أو الحقوق الممنوحة بموجبها.

المادة السادسة والثلاثون

كتبت هذه الاتفاقية باللغة الانكليزية وترجمت إلى اللغة العربية. وإذا حدث في أي وقت من الأوقات أي اختلاف على معنى أي بند من هذه الاتفاقية أو على تفسيره فيكون النص الانكليزي هو النص المعتمد.

***

إقرارا بذلك وقع الفريقان في هذه الاتفاقية توقيعهما في اليوم والسنة المذكورين أولا فيما تقدم.

شركة كويت شل لاستثمار البترول المحدودة

كويت

١٥ كانون الثاني سنة ١٩٦١

يا صاحب السمو .

بالإشارة إلى اتفاقية الامتياز التي عقدت اليوم بين سموكم وبيننا : -

١ - إننا نقر بأن التحديد النهائي لمساحة أرض البحر التابعة للكويت يعتمد على الاتفاق بين الكويت والدول الأخرى ذات المصلحة . وإلى أن يتم اتفاق نهائي فإننا سنعمل على أن تكون الأراضي المتخلى عنها المشار إليها في المادة العاشرة هي من ضمن الأراضي الداخلة في الحدود التقريبية لمنطقة الامتياز المبينة في المادة الأولى .

٢ - وبالنسبة للفقرة الثالثة من المادة الثانية فإننا ندرك أنه في النية أن تتسلم شركة البترول الوطنية الكويتية من شركة نفط الكويت منظمتها التي تقوم حاليا بتوزيع منتجات البترول وبيعها في الكويت . إننا نوافق ها هنا على أن حقوقنا بموجب المادة المشار إليها أعلاه لن تستغل . بالنسبة لبيع المنتجات للاستعمال داخل حدود دولة الكويت والمنطقة المحايدة ، بشكل تنافس فيه شركة البترول الوطنية الكويتية .

٣ - إذا كانت نوعية البترول الخام ، أو كثافته تختلف اختلافا بينا من حقل إلى آخر أو من طبقة أرض إلى أخرى . فإننا . إذا طلبتم سموكم ذلك ، مستعدون للبحث مع سموكم في ما إذا كان من المستحب اللجوء إلى مناولة البترول الخام في مجموعات مستقلة من مراكز التجميع مع إعطاء الاعتبار الكافي للأساليب الجيدة المتبعة في العمل في حقول النفط والنتائج الاقتصادية التي تصيب سموكم وتصيبنا نتيجة لذلك .

٤ - بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة فإننا نتعهد بأنه بعد بدء الصادرات المنتظمة فإننا سنساهم في دفع مصاريف «مكتب شؤون النفط» بالاشتراك مع الهيئات الأخرى التي لها امتيازات للبترول بنسب يجري الاتفاق عليها . كما أننا نوافق أيضا على أن ندفع مبلغا لا يقل عن ألف جنيه استرليني سنويا إلى ممثل سموكم في لندن مع جميع مصاريف السفر المعقولة وأية مصاريف معقولة أخرى يتحملها في سبيل تأدية وظيفته .

وتعتبر المبالغ المدفوعة بموجب هذه الفقرة جزءا من تكاليف العمليات كما هي معرفة في المادة الثامنة.

٥- وإننا ننتهز هذه الفرصة لنؤكد أن الشركات المتنسبة إلى شركاتنا مستعدة للبحث في استئجار ناقلتي نفط ممولتين برأسمال كويتي. وحتى نتفادى إضافة نقالتين أخريين إلى الأسطول الحالي لهذه الصناعة والذي ينتظر أن يكون فيه فائض وافر لعدة سنوات قادمة. فإننا سندرس ما إذا كان يمكن الحصول على هاتين الناقلتين الممولتين بالطريقة المذكورة من الناقلات التي قد تم التفكير في إعدادها لخدمة مجموعة شركات شل.

ولنا الشرف يا صاحب السمو أن نكون خدمكم المطيعين، باسم شركة كويت شل لاستثمار البترول المحدودة وبالنيابة عنها.

مذكرة بالاتفاق المعقود

بين حضرة صاحب السمو الشيخ سير عبد الله السالم الصباح جي. سي. ام. جي. سي. اي. اي. أمير الكويت، وشركة كويت شل لاستثمار البترول المحدودة

(١) في هذه المذكرة

عبارة «الشريك الكويتي»

لها نفس المعنى المعروف في الاتفاقية الأساسية وتشمل أي خلفاء للشريك الكويتي يحملون نفس لقبه، إذا ما التزموا بما هو منصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذه المذكرة. وهي تشمل أيضا، إذا سمحت القرينة بذلك، أية شركة تجارية أو شركات تجارية تؤسس لبيع «النسبة المخصصة للكويت» من البترول الخام المعد للتصدير.

وعبارة «الشريك من شل»

تعني وتشمل أية شركة أو شركات من مجموعة شركات رويال دتش شل «شركة شل الهولندية الملكية» التي تكون في ذلك الوقت مالكة لأسهم في «العملية التجارية» وهي تشمل أيضا، إذا سمحت القرينة بذلك. أية شركة تجارية أو شركات تجارية تؤسس لبيع «النسبة المخصصة لشل» من البترول الخام المعد للتصدير.

وعبارة «النسبة المخصصة للكويت»

تعني النسبة المئوية التي يكون الشريك الكويتي مساهما بها في «العملية التجارية» بين وقت وآخر.

وعبارة «النسبة المخصصة لشل»

تعني النسبة المئوية التي يكون الشريك من شل «مساهما بها في العملية التجارية» بين وقت وآخر.

وعبارة «الاتفاقية الأساسية»

تعني اتفاقية الامتياز بين الفريقين المتعاقدين في هذه المذكرة والتي تم التعاقد عليها في نفس الوقت الذي تم فيه التعاقد على مضمون هذه المذكرة.

وكلمة «فترة»

تعني سنة ميلادية واحدة (بالتقويم الغريغوري) ما لم يتفق على أي تعريف آخر لها.

ويكون لجميع العبارات والكلمات والاصطلاحات الأخرى الموجودة في هذه المذكرة نفس المعاني التي استعملت بموجبها في الاتفاقية الأساسية.

(٢) أ- يكون «للشريك الكويتي» و«الشريك من شل» - إذا ما اختار الأمير أن يشارك في «العملية التجارية» بموجب الحق المخول له في الفقرة الأولى من المادة الثالثة والعشرين من الاتفاقية الأساسية: الحقوق المبينة في هذه المذكرة بالإضافة إلى ما لهما من الحقوق بموجب الاتفاقية الأساسية.

ويجب أخذ الأمور المنصوص عنها في هذه المذكرة بعين الاعتبار في المشاورات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة والعشرين من الاتفاقية الأساسية.

ب - يجب أن يكون المساهمون في «الشريك الكويتي» هم دائما من الرعايا الكويتيين.

جـ - يجب أن يكون «الشريك من شل» هو دائما إحدى شركات مجموعة «رويال دتش شل» (شركة شل الهولندية الملكية).

(٣) أ- على الشركة أن تخبر «الشريك الكويتي» خلال ٢٨ يوما من تاريخ الاكتشاف عن المبلغ الذي صرفته الشركة حتى ذلك التاريخ والمشار إليه في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة والعشرين من الاتفاقية الأساسية، حتى يتمكن الشريك الكويتي من أن يقدر بدقة المبلغ المتوجب

دفعه من قبله إذا تم العمل بحق الاختيار المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثالثة والعشرين.

ب- يدفع المبلغ، الذي يتوجب على الشريك الكويتي دفعه بالنسبة لاختيار المشاركة في «العملية التجارية»، إلى المساهم الأساسي في الشركة، الذي تكون الشركة قد أخبرت الأمير عنه، أو لحساب ذلك المساهم ويعتبر إيصال ذلك المساهم بمثابة إبراء ذمة الشريك الكويتي إبراء تاما.

(٤) كل من «الشريك الكويتي» «والشريك من شل».

١- لهما الحق، وعليهما الالتزام، بأن يقدما التمويل أو يؤمنا تقديم التمويل ـ كل منهما بالنسبة لحصته في ذلك الوقت ـ الذي قد تدعو الحاجة إليه بين الحين والآخر لإدارة عمليات «العملية التجارية».

٢- لهما الحق، وعليهما الالتزام ـ كل منهما بالنسبة لحصته ـ بأن يدفعا في أية فترة أو يؤمنا دفع جميع التكاليف والمصروفات (بما فيها المبالغ المخصصة للاستهلاك أو النفقات) التي تكون الشركة قد صرفتها فعلا في تلك المدة في سبيل استغلال حقوقها والقيام بواجباتها بموجب الاتفاقية الأساسية. وبما في ذلك المبالغ (ولكن بالنسبة للشريك الكويتي لا تحسب دفعات المكافآت أو بدل الإيجار المنصوص عليه في المادة الخامسة من الاتفاقية الأساسية والتي تكون قد تجمعت أو استحقت قبل تاريخ الاكتشاف) المستحق دفعها للأمير بموجب نصوص الاتفاقية الأساسية، مضافا إليها أية نسبة أرباح يتفق عليها.

(٥) في حالة تخلف الشريك الكويتي أو الشريك من شل خلال المدة المنصوص عليها في إشعار طلب الأموال عن دفع المبالغ المطلوبة للتمويل بموجب الفقرة الأولى من المادة الرابعة من هذه المذكرة فإن حصة ذلك الشريك في العملية التجارية تنقص لتتناسب مع مدفوعاته، ولكن لا توقع على ذلك الشريك أية عقوبات أخرى.

(٦) للشريك الكويتي والشريك من شل الحق في أية فترة وعليهما الالتزام كذلك بأن يتسلم كل منهما كمية من البترول الخام من الشركة تتناسب مع حصته من:

أ- الإنتاج الصافي للشركة، مطروحا منه.

ب - أية كمية من البترول الخام يكون الأمير قد تسلمها كرسوم امتياز عينية بموجب الجزء الأول من البند (جـ) من الفقرة الثانية من المادة التاسعة من الاتفاقية الأساسية.

(٧) على «الشريك من شل» في أية فترة أن يشتري من الشريك الكويتي كمية البترول الخام

المستحقة له بموجب المادة السادسة من هذه المذكرة إلا إذا كان الشريك الكويتي قد قدم الإشعار المذكور في المادة الثامنة من هذه المذكرة بأنه يرغب في الاحتفاظ بالبترول الخام كله أو بعضه ليتصرف به بصورة أخرى.

(٨) بالنسبة لأية فترة. وعندما يقدم الشريك الكويتي الإشعار المناسب للكمية المعينة كما هو مبين فيما بعد، يحق للشريك الكويتي أن يقرر أنه لا يرغب في أن يشتري الشريك من شل كمية البترول الخام، كلها أو بعضها، المستحقة للشريك الكويتي عن تلك الفترة. وفي تلك الحالة فإنه يكون للشريك الكويتي الحق، وعليه الالتزام، بأن يحتفظ بتلك الكمية التي تصبح متوافرة له بهذه الطريقة. وأن يتصرف بها.

وعلى الشريك الكويتي أن يعلم «الشريك من شل» عن رغبته في الاحتفاظ بالنفط والتصرف فيه بنفسه، وعليه ـ بالنظر لما قد تسببه زيادة أو نقصان كميات النفط، بإشعار قصير المدى، التي يرغب الشريك الكويتي في الاحتفاظ بها والتصرف بها بنفسه من مشاكل للشريك من شل بالنسبة للتخطيط المتعلق بتأمين كميات النفط المطلوبة ـ أن يحاول أن يعطي الإشعار ات المتعلقة بالزيادة المعينة أو النقصان المعين في الكميات حسب الجدول التالي.

الكميات حتى ٢٥٠٠٠ برميل يوميا، قبل ٦ شهور.

الكميات حتى ٥٠٠٠٠ برميل يوميا قبل ١٢ شهرا.

الكميات حتى ٧٥٠٠٠ برميل يوميا قبل ١٨ شهرا.

الكميات التي هي أكثر من ٧٥٠٠٠ برميل يوميا قبل ٢٤ شهرا.

ولكن لا يجوز بأية صورة من الصور أن يعطي الشريك الكويتي فترة إشعار أقل من ١٨ شهرا عن الكميات التي تزيد عن ٧٥٠٠٠ برميل يوميا.

(٩) ما لم يجر الاتفاق على غير ذلك، فإن تسليم البترول الخام بموجب هذه المذكرة يكون على ظهر الناقلة في محطة التصدير التابعة للشركة في الكويت أو في منطقة الامتياز، وعلى «الشريك الكويتي ـ والشريك من شل» أن يأخذا الكميات المخصصة لكل منهما بمعدل منتظم خلال كل فترة.

(١٠) والنسبة لأية كمية مبيعة من «الشريك الكويتي» إلى «الشريك من شل» بموجب نص المادة السابعة تكون الأسعار لكل نوع من البترول الخام كما يلي:

أ - «السعر المتحقق» من بيع ذلك النوع من البترول الخام.

أو ب - السعر المعلن عنه لذلك النوع من البترول الخام مطروحا منه ١٠٪، أيهما كان الأعلى.

وبالنسبة لهذه المادة فإن عبارة «السعر المتحقق» تعني متوسط السعر الصافي على ظهر الناقلة من محطة التصدير التابعة للشركة في الكويت أو منطقة الامتياز، الذي قبضه «الشريك من شل» (مقدرا من الأسعار الواقعية التي تسلمها «الشريك من شل» بعد أن تطرح منها المصاريف المناسبة للنقل والتأمين وغيرها من مصاريف التوريد التي تحملها) عن جميع المبيعات التجارية للتصدير التي جرت من ذلك النوع من البترول الخام ويحسب هذا المتوسط شهريا أو لأية فترات زمنية أخرى قد يجري الاتفاق عليها بين «الشريك الكويتي» و«الشريك من شل».

(١١) جميع الدفعات المتوجبة بمقتضى المذكرة تكون بالنقد الاسترليني أو بأي أنواع نقد أخرى يجرى الاتفاق عليها.

(١٢) وفي الحالات التي يشملها البندان (أ) و (ب) من الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من الاتفاقية الأساسية، فإن على الفريقين أن يتشاوروا معا لغرض إجراء الترتيبات المناسبة بينهما، ويتقيدان في عملهما هذا بالمبادئ التي عقدت هذه المذكرة بموجبها إلى الحد الذي تكون فيه هذه المبادئ قابلة للتطبيق.

(١٣) أي نزاع ينشأ بين الفريقين في هذه المذكرة، أو بينهما وبين «الشريك الكويتي» بالنسبة لهذه المذكرة، أو عند عدم وصولهما إلى اتفاق حول الشكل الذي تكون فيه الشراكة حتى ترعى وتنمى مصالحهما في «العملية التجارية» أو بالنسبة لتطبيق هذه المذكرة، يجب أن يحال إلى التحكيم بموجب نصوص مماثلة لنصوص المادة التاسعة والعشرين من الاتفاقية الأساسية والتي تعتبر كأنها أصبحت جزءا من هذه المذكرة.

(١٤) إذا اختار الأمير أن يشارك في «العملية التجارية» بموجب الحق المخول له في الفقرة الأولى من المادة الثالثة والعشرين من الاتفاقية الأساسية فإن على «الشريك الكويتي» و«الشريك من شل» أن يعقدا معا الاتفاقية التي قد تكون ضرورية لكي تتضمن نصوص هذه المذكرة أو ما كان منها منطبقا على واقع الحال حينئذ وأي نصوص أخرى قد تبدو في ذلك الوقت ضرورية أو مرغوب فيها.

***

إقرارا بذلك وقع الفريقان في هذه الاتفاقية توقيعهما في اليوم الخامس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦١ الموافق ٢٨ رجب سنة ١٣٨٠ هـ.

اتفاقية امتثال لضريبة الدخل

فيما بين

صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت

وشركة الزيت الأمريكية المستقلة من ديلاوير في الولات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ٢٩ جولاي ١٩٦١م الموافق ١٦ صفر ١٣٨١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

حيث (١) إن شركة الزيت الأمريكية المستقلة (والمشار إليها فيما يلي باسم «الشركة») وهي شركة مؤسسة في ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية ولها مكتب في «٥٠» روكفلر بلازا، في مدينة نيويورك من ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية هي أحد طرفي اتفاقية امتياز البترول المؤرخة في اليوم الثامن والعشرين من حزيران (جون) سنة ١٩٤٨ والموافق لليوم الثالث والعشرين من شعبان سنة ١٣٦٧ (وكانت مسماة في تلك الاتفاقية «الشركة المستقلة الأمريكية للنفط») والمعقودة بين أمير دولة الكويت حينئذ و«الشركة» والمعدلة بالاتفاقية اللاحقة بها (والمشار إليها فيما يلي «بالاتفاقية اللاحقة») المؤرخة في ٢٩ من تموز (جولاي) سنة ١٩٦١ الموافق لليوم ١٦ من صفر سنة ١٣٨١ (وسيشار فيما يلي إلى اتفاقية امتياز البترول هذه بعد التعديل بكلمة «الامتياز»).

(٢)إن حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت (والمشار إليه فيما يلي باسم «الأمير») قد فرض ضرائب دخل على الهيئات المعنوية التي تتعاطى التجارة أو العمل التجاري في الكويت وذلك بموجب المرسوم رقم «٣٠» المؤرخ في ١٠ تشرين أول (اكتوبر) سنة ١٩٥٥ (والمشار إليه فيما يلي باسم «مرسوم ضريبة الدخل الكويتية سنة ١٩٥٥»). كما أنه قام بتوسيع تطبيق «مرسوم ضريبة الدخل الكويتية سنة ١٩٥٥» وذلك بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١ وبالشكل المبين فيه، (وسيشار إلى ذلك المرسوم وهذا القانون فيما يلي باسم «مراسيم ضريبة الدخل الكويتية»).

(٣) إن الأمير، بموجب القانون رقم ٢٣ المؤرخ في ١٥ تموز (جولاي) سنة ١٩٦١ والمشار إليه فيما يلي باسم «قانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) سنة ١٩٦١» قد فرض ضريبة دخل على الهيئات المعنوية التي تتعاطى التجارة أو العمل التجاري في المنطقة المحايدة.

لذلك :

١ - فإن الشركة بغض النظر عن شروط «الامتياز» تعترف ها هنا بأن ضرائب الدخل المفروضة بموجب «مراسيم الدخل الكويتية» وقانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) سنة ١٩٦١» تنطبق عليها تماما بالشكل والنصوص ذاتها الواردة في تلك المراسيم والتي ترفق ترجمة إنجليزية صحيحة لها مع هذا الاتفاق*.

٢- تقوم الشركة في تاريخ لا يتعدى الحادي والثلاثين من تموز (جولاي) سنة ١٩٦١ بتقديم بيانات إلى مدير ضرائب الدخل عن الفترات الخاضعة للضريبة المنتهية في الحادي والثلاثين من تموز (جولاي) من كل من السنوات ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠، وبيان مؤقت عن الفترة الأخرى الخاضعة للضريبة الواقعة ما بين أول آب (اغسطس) سنة ١٩٦٠ إلى ٣١ كانون أول (ديسمبر) سنة ١٩٦٠ وتدفع الشركة إلى مدير ضرائب الدخل عند تقديمها هذه البيانات قيمة ضريبة الدخل التي يبدو من تلك البيانات أنها استحقت عليها بالنسبة إلى الفترات الخاضعة للضريبة المذكورة اعلاه فيما عدا تلك التي تنتهي في ٣١ كانون أول (ديسمبر) سنة ١٩٦٠ . وتقوم الشركة بتقديم بيان بالنسبة للفترة الخاضعة للضريبة الواقعة بين أول آب (أغسطس) سنة ١٩٦٠ و٣١ كانون أول (ديسمبر) سنة ١٩٦٠ في موعد لا يتأخر عن ٣١ كانون أول (ديسمبر) سنة ١٩٦١، وتدفع ضريبة الدخل المستحق عن هذه الفترة الخاضعة للضريبة المذكورة أخيرا، على أربع دفعات متساوية تدفع الأولى والثانية منها في الوقت الذي يقدم فيه البيان المؤقت عنها، أما الدفعتان الباقيتان فتدفعان بموجب المادة الثامنة من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية لسنة ١٩٥٥ .

٣- يعترف الطرفان ها هنا أن الفقرات التالية هي وفق المفهوم الحالي لمراسيم ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) لسنة ١٩٦١ (وهي كذلك، وإلى الحد الذي تكون فيه قابلة للتطبيق، تمثل المفهوم الصحيح للمادة الخامسة من الاتفاقية اللاحقة).

(أ) إن مبلغ ١٣٨٠٨٨٠ دولارا، وهو مجموع العوائد المدفوعة للأمير كبدل لتعديلات عدم التوازن مع شركة جتي للزيت، بموجب اتفاقية عدم التوازن المؤرخة ١٥ آذار (مارس) سنة ١٩٦٠، يمكن أن يطبق كخصميات في ضريبة الدخل المستحقة على الشركة عن الفترة الخاضعة للضريبة الواقعة بين أول آب (أغسطس) سنة ١٩٥٨ و٣١ تموز (جولاي) سنة ١٩٥٩، ولكن لا يجوز تطبيقه على أية فترة أخرى.

(ب) عند تقدير قيمة الدخل المتحقق للشركة المجني من مزاولة التجارة أو العمل التجاري في دولة الكويت وفي منطقة الامتياز فإنه يجب أن يخصم من واردات الشركة ومصروفاتها ذلك الجزء من الواردات والمصروفات الذي يمكن نسبته بحق إلى تكاليف النقليات أو التكرير أو

* ملاحظة: نشرت في العدد ٢٢٦ من «الكويت اليوم».

التصنيع أو التسليم أو أية عمليات أخرى متعلقة بعمل تجاري خارج الكويت والمنطقة المحايدة.

(جـ) إن الرسوم والرواتب وغيرها من الدفعات المدفوعة لممثلي الأمير هي غير مؤهلة لان تعتبر ضمن الخصميات في ضريبة الدخل المسموح بها بموجب الفقرة (جـ) من المادة الأولى من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية لسنة ١٩٥٥، ولا بموجب تلك المادة كما هي مطبقة بموجب مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١ ولا بموجب البند (جـ) من الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) لسنة ١٩٦١. وكذلك فإن الدفعات التكميلية المدفوعة بموجب المادة الثالثة من «الاتفاقية اللاحقة» هي أيضا غير مؤهلة لأن تعتبر ضمن الخصميات المسموح بها في ضريبة الدخل أو كخصميات مسموح بها بالنسبة لتقدير الدخل بموجب أي من القانون أو المرسوم المذكورين أعلاه.

(د) إن تكاليف عمليات المسح والاستكشاف والتطوير التي جرى تكبدها قبل اليوم الثاني عشر من كانون ثاني (جنيوري) سنة ١٩٥٤ (وهو تاريخ بدء الصادرات المنتظمة للبترول الخام للشركة) والبالغة في مجموعها ٩٣٧٣٢٢٩ دولارا. لا يسمح بها كخصميات بموجب المادة الثالثة من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية لسنة ١٩٥٥ ولا بموجب تلك المادة كما هي مطبقة بموجب قانون ضريبة الدخل الكويتية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١. ولكن الجزء -من تلك التكاليف- المبين في القسم الثاني من البند (ب) من الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية اللاحقة يمكن السماح به كخصميات بموجب المادة الثالثة من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) لسنة ١٩٦١. أما تكاليف عمليات المسح والاستكشاف والتطوير المتكلفة في اليوم الثاني عشر من كانون ثاني (جنيوري) سنة ١٩٥٤ أو بعده فيكون مسموحا بها كخصميات في الفترات الخاضعة للضريبة التي جرى تكبدها فيها.

(هـ) يسمح كذلك باستعمال جزء من مصروفات مكاتب الشركة فيما وراء البحار. وغيرها من المصروفات المتكبدة خارج دول الكويت، كخصميات إلى الحد الذي تكون فيه هذه المصروفات منسوبة بوجه حق إلى قيام الشركة داخل حدود دولة الكويت ومنطقة الامتياز بمزاولتها لحقوقها وقيامها بالتزاماتها بموجب هذا الامتياز.

٤- بالنسبة لأغراض مراسيم ضريبة الدخل الكويتية، وبالنسبة للفترة الخاضعة للضريبة المنتهية في ٣١ كانون أول «ديسمبر» سنة ١٩٦٠ وكذلك جميع الفترات الخاضعة للضريبة الواردة قبلها، فإن المبالغ المسمرح باعتبارها مصاريف إنهاك واستهلاك وقدم خلال تلك الفترات الخاضعة للضريبة على الممتلكمات التي كانت تستعملها الشركة تقدر بحسب النسبة المئوية التي كانت تستعملها الشركة في حفظ سجلاتها خلال المدة التي تشملها تلك الفترات الخاضعة للضريبة بدلا من النسب المذكورة في الفقرة (جـ) من المادة الثالثة من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية لسنة ١٩٥٥. وأما المبالغ المسموح بها في الفترات الخاضعة للضريبة التالية لذلك فيجب

أن تقدر بموجب ما هو منصوص عليه . في قانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) لسنة ١٩٦١ . وهذه النسب المئوية المستعملة من قبل الشركة والمشار إليها سابقا تستعمل أيضا بالنسبة لأغراض الجملة الثانية من المادة الرابعة من مرسوم ضريبة الدخل الكويتية لسنة ١٩٥٥ وكذلك بالنسبة لأغراض ذلك النص كما هو مطبق بموجب مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١ .

٥- في حالة حدوث نزاع تكون الشركة أحد طرفيه، ناشئ بالنسبة لمراسيم ضريبة الدخل الكويتية أو قانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) لسنة ١٩٦١ فإن هذا النزاع يسوى، إذا طلبت الشركة ذلك، بعرضه للتحكيم كما هو منصوص عليه في المادة الثامنة عشرة من الامتياز .

٦- إنه لمن المعترف به أن تقسيم الدخل بموجب الفقرة (ب) من المادة الثامنة من قانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ والفقرة (أ) من المادة الثالثة من قانون ضريبة الدخل الكويتية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١ يثير مسائل معقدة يكون حلها الأكثر عدلا بالنسبة لشركة هو باستعمال الأسس المنطبقة عليها بموجب قوانين البلاد التي تأسست فيها الشركة، وعلى الشركة أن تقدم حساباتها بأقصى ما عندها من إمكانيات، بموجب هذه الأسس . ويمكن للشركة أو للمدير أن يقوم في وقت لاحق بطلب إعادة بحث هذا التقسيم لكي يصبح متوافقا مع هذه الأسس وعندئذ يجب القيام بمثل إعادة البحث هذا، ويعاد تقدير الضرائب بموجب ذلك مستعملين الدفعات الزائدة المتبينة في إحدى الضرائب لسداد القيمة الإضافية التي يظهر استحقاقها بالنسبة للضريبة الأخرى، ويقوم المدير بإصدار إيصالات بالضرائب كما أيد تقديرها بدلا من الإيصالات الصادرة سابقا لذلك الغرض .

٧- فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق فإن حقوق الشركة والتزاماتها بموجب الامتياز لا تتغير ولا تتأثر بأي شكل من الأشكال .

٨- كتب هذا الاتفاق باللغة الإنجليزية وترجم إلى اللغة العربية . واذا حصل في أي وقت من الأوقات أي اختلاف على معنى هذا الاتفاق أو تفسيره فإن النص الإنجليزي يكون هو المعتمد . إقرارا بما جاء فيه فإن الفريقين قد وقعا هذه الاتفاقية في اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز عام ١٩٦١ ميلادية الموافق لليوم السادس عشر من شهر صفر عام ١٣٨١ هجرية .

أمير دولة الكويت

عبد الله السالم الصباح

رئيس شركة الزيت الأمريكية المستقلة

دي . سي . داناوي

اتفاقية لاحقة فيما بين
صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت
وشركة الزيت الأميركية المستقلة من ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ٢٩ جولاي ١٩٦١م الموافق ١٦ صفر ١٣٨١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الاتفاقية المعقودة في الكويت في اليوم ٢٩ من شهر تموز (جولاي) من سنة ألف وتسعمائة وواحد وستين ميلادية الموافق لليوم ١٦ من شهر صفر من سنة ألف وثلاثمائة وإحدى وثمانين هجرية بين صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت بما له من سلطات بصفته أمير دولة الكويت أصالة عن نفسه وباسم وارثيه وخلفائه وبالنيابة عنهم ممن تكون بيدهم في ذلك الوقت مسؤولية السلطة والحكم في دولة الكويت (المشار إليه فيما يلي من هذه الاتفاقية باسم «الأمير»)... وهو الفريق الأول، وبين شركة الزيت الأميركية المستقلة وهي شركة مؤسسة في ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأميركية والتي لها مكتب في «٥٠ روكفلر بلازا في مدينة نيويورك من ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأميركية، والشركات المشتقة منها أو التي تخلفها أو التي تحول إليها هذه الاتفاقية (والمشار إليها فيما يلي باسم «الشركة»).... وهي الفريق الثاني وتنص على ما يلي: -

حيث (١) بموجب اتفاقية (يشار إليها فيما يلي باسم الاتفاقية الأساسية) مؤرخة في اليوم الثامن والعشرين من شهر حزيران (جون) سنة ١٩٤٨م. الموافق لليوم الثالث والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٦٧هـ. كان سمو الشيخ سير أحمد الجابر الصباح. كي. سي. إس، آي، كي. سي. آي. اي. حاكم دولة الكويت السابق لأميرها الحالي قد منح «الشركة» (وكانت مسماة في تلك الاتفاقية «الشركة المستقلة الأميركية للنفط») بقدر ما له من حقوق صحيحة الحق الخالص في أن تستكشف عن الغاز الطبيعي والأسفلت والأوزوكريت والبترول الخام ومستخرجاتها والمواد المشتقة منها وتبحث وتحفر عنها وتستخرجها من المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية بما في ذلك جميع الجزر والمياه الإقليمية التابعة لتلك المنطقة وكذلك حقوق أخرى مبينة في تلك الاتفاقية وخاضعة للشروط الواردة فيها:

وحيث (٢) إن الأمير قد قام، بموجب مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم (٣) لسنة ١٩٥٥

وقانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ ، وقانون ضريبة الدخل الكويتية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١ بفرض ضرائب دخل يتوجب على الشركة دفعها بموجب إحكام المراسيم المذكورة.

وحيث (٣) إن الشركة وافقت على أنه حالما تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول فإنها ستعترف بمذكرة تحمل نفس تاريخ هذه الاتفاقية ، بأنها خاضعة لضرائب الدخل المفروضة ، بموجب المرسوم والقوانين المشار إليها أعلاه.

وحيث (٤) إن «الأمير» «والشركة» قد اتفقا على أن الاتفاقية الأساسية يجب أن تعدل بالشكل المنصوص عليه فيما يلي : -

لذلك ، وبالنظر إلى ما تقدم ، وإلى الاتفاقات والتعهدات المتبادلة الواردة فيما بعد في هذه الاتفاقية ، فإن الأمير والشركة يتفقان ها هنا على ما يلى : -

المادة الأولى :

في هذه الاتفاقية ، وما لم يوجد هناك ما يتنافى مع الموضوع والقرينة فإن : -

كلمة «سنة»

تعني السنة محسوبة بالتقويم الغريغوري.

وعبارة الإنتاج الصافي

تعني كمية البترول الخام الذي استخرجته «الشركة» مطروحا منها كمية البترول المشتق منه والذي تحتاجه «الشركة» لعملياتها المبينة في «الاتفاقية الأساسية» وفي هذه الاتفاقية ، والتي تقوم بها داخل منطقة الامتياز أو في دولة الكويت ، ومطروحا منها أيضا كمية البترول الذي أعيد إلى موطن أو مكان تجمع البترول الأصلي.

وأما عبارة «الشركة المنتسبة»

فإن أية شركة تعتبر «شركة منتسبة» إلى «الشركة»

(١) إذا كانت «الشركة» مباشرة أو بالوساطة ، تملك ملكية صحيحة أغلبية رأس المال المدفوع ثمنا للأسهم الصادرة عن تلك الشركة والتي تعطى حاملها حق التصويت.

أو (٢) إذا كانت هي تملك ملكية صحيحة أغلبية رأس المال المدفوع ثمنا للأسهم الصادرة عن «الشركة» والتي تعطي حاملها حق التصويت.

أو (٣) إذا كانت شركة أخرى أو شركات أخر من النوع المشار إليه في الفقرة (٢) التي تسبق هذه الفقرة مباشرة في هذا التعريف تملك مباشرة أو بالوساطة أغلبية رأس المال المدفوع ثمنا للأسهم الصادرة عن الشركة والتي تعطي حاملها حق التصويت.

أو (٤) إذا كانت هي تملك ملكية حقيقية مباشرة أو بالوساطة أغلبية رأس المال المدفوع ثمنا للأسهم (التي تعطي حاملها حق التصويت) الصادرة عن شركة من النوع المشار إليه في الفقرة (٢) من هذا التعريف. ولأغراض هذا التعريف فإن شركة ما تعتبر أنها مملوكة بالوساطة لشركة أخرى (تسمى فيما بعد «الشركة الأم») عندما يمكن تحديد سلسلة من الشركات مبتدئين من «الشركة الأم» ومنتهين بتلك الشركة المعينة تكون مرتبطة معا بحيث إن كل شركة في تلك السلسلة، ما عدا «الشركة الأم»، تكون فيها أغلبية رأس المال المدفوع ثمنا للأسهم (التي تعطي حاملها حق التصويت) مملوكة لشركة أوشركات أخر وردت قبلها في تلك السلسلة.

وعبارة «السعر المعلن عنه»

تعني السعر لكل نوع من أنواع البترول المعد للتصدير حسب نوعيته وكثافته، الذي يتم الإعلان عنه بين فترة وأخرى ويكون قد تم تقديره، حسب العرف التجاري المعتاد، من قبل «الشركة» أو «الشركات المنتسبة إليها» ليكون هو السعر الذي تعرض فيه تلك الشركة أو الشركات بترولا خاما من نفس النوعية والكثافة للبيع للمشترين عموما كشحنات كاملة على ظهر حاملة النفط في محطة التصدير التابعة للشركة والواقعة في دولة الكويت أو في مياهها الإقليمية أو في منطقة الامتياز.

وعبارة «قانون ضريبة الدخل الكويتية» (للمنطقة المعينة)

تعني قانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ والمتعلق بضريبة الدخل وبالشروط ذاتها التي يجرى عليها تطبيق ذلك المرسوم في تاريخ عقد هذه الاتفاقية.

وعبارة «ضريبة الدخل الكويتية»

تعني، بالنسبة إلى أية سنة، مجموع المبالغ التي يحق للأمير بمقتضى «قانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة)» أو بمقتضى «مرسوم ضريبة الدخل الكويتي رقم (٣) لسنة ١٩٥٥» أن يتلقاها عن تلك السنة عن طريق ضريبة الدخل على أساس المرابح أو المكاسب لتلك السنة من عمليات أو معاملات متعلقة بالبترول الذي تنتجه «الشركة» في منطقة الامتياز، أو بالنسبة لأية

حقوق لها في تلك المنطقة سواء كانت ضريبة الدخل هذه تدفع من قبل الشركة أو من أي شخص آخر أو هيئة معنوية أخرى.

وعبارة «النفط الخاضع للرسوم»

بالنسبة لأية فترة زمنية تعني كمية البترول الخام المباع أو الذي قد تصرفت به الشركة بطريقة أخرى بتسليمه إلى أي شخص آخر أو هيئة معنوية خلال تلك الفترة.

وكلمة «بترول»

تعني البترول الخام والغاز الطبيعي والأسفلت والأوزوكريت ومستخرجاتها والمواد المشتقة منها.

وعبارة «البترول الخام»

تعني البترول الخام الذي تستخرجه الشركة من منطقة الامتياز خاليا من الماء والرمل والشوائب الأخرى.

وكلمة «برميل»

تعني كمية من البترول تساوي في الحجم مجموع اثنين وأربعين غالونا حسبما يعرف الغالون في الولايات المتحدة الأميريكة معدلا إلى درجة ٦٠ فهرنهيت.

وعبارة «القيمة اليومية للنفط الخاضع للرسوم»

تعني مجموع قيمة النفط الخاضع للرسوم في أي يوم من الأيام محسوبة بإعطاء كل برميل منه، جرى تصديره أو التصرف به في ذلك اليوم، ثمنا مساويا للسعر المعلن عنه المناسب له كما هو معرف في المادة الأولى من هذه الاتفاقية.

وعبارة «مجموع الدخل»

تعني بالنسبة لأية سنة المجموع الكلي لتلك السنة «للقيمة اليومية للنفط الخاضع للرسوم» ومعها أيضا الكميات (أن وجدت) التي يجب أن تكون متضمنة فيها بموجب البند الثاني من الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من هذه الاتفاقية.

المادة الثانية:

بالنسبة للسنة التي تنتهي في ٣١ كانون أول (ديسمبر) سنة ١٩٦١ ولكل سنة تلى ذلك من المدة التي تكون فيها «الاتفاقية الأساسية» سارية المفعول، تدفع الشركة للأمير رسوم امتياز مقدارها اثنا

عشر ونصف بالمائة من قيمة «السعر المعلن عنه» في اليوم الذي جرى فيه الإنتاج عن كل برميل من «الإنتاج الصافي للشركة»، على أن يكون الحد الأدني لهذه الرسوم مليوني دولار سنويا. وتدفع هذه الرسوم بالطريقة المنصوص عليها في المادة السادسة من هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة:

تتعهد الشركة أنه إذا حدث في السنة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ أو أية سنة تليها إن زادت قيمة الأكبر من المبلغين التاليين:

(أ) خمسون (٥٠) بالمائة من أرباح النفط.

أو (ب) سبعة وخمسين (٥٧) بالمائة من دخل النفط.

(بحيث يكون كل منهما قد حسب بموجب ما هو منصوص عليه في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية).

على مجموع (١) المدفوعات بموجب المادة الثانية والبند الأول من الفقرة الثالثة من المادة الخامسة في هذه الاتفاقية.

مع (٢) ضريبة الدخل الكويتية المتوجب دفعها بالنسبة لتلك السنة.

فإن الشركة تدفع للأمير مبلغا يساوي قيمة هذه الزيادة (ويسمى هذا المبلغ في هذه الاتفاقية «الدفعة التكميلية». ويتم دفع «الدفعة التكميلية» بالطريقة المنصوص عليها في المادة السادسة.

وعندما يراد إيجاد مجموع المبلغين المشار إليهما في البندين (١)، (٢) أعلاه فإن المبلغ الذي يدرج في الحساب باعتبار أنه قيمة ضريبة الدخل الكويتية المدفوعة من قبل أشخاص أو هيئات معنوية غير الشركة أو الشركات المنتسبة إليها، لا يجوز أن يزيد في مجموعه عن الكمية (إن وجدت) التي يزيد فيها خمسون (٥٠) بالمائة من أرباح النفط على سبعة وخمسين (٥٧) بالمائة من دخل النفط.

المادة الرابعة:

إن على الشركة أن تقرر «السعر المعلن عنه» بالنسبة لها (كما هو معرف في المادة الأولى من هذه الاتفاقية وحسب الطريقة المتبعة في الخليج العربي) وتقوم بإعلانه، أو تجعل الشركة المنتسبة لها تقوم بتقرير «السعر المعلن عنه» وإعلانه، وللأمير الحق أن يطلب من الشركة في أي وقت أن تثبت له أن سعرها المعلن عنه أو السعر المعلن عنه للشركة المنتسبة لها ينطبق على النفط الخام المعروض على المشترين عموما.

المادة الخامسة :

١ - (أ) إن «أرباح النفط» بالنسبة لأية سنة تكون هي الفرق بين «مجموع الدخل» لتلك السنة وبين «تكاليف العمليات» في تلك السنة (تحسب هذه المادة التكاليف بالطريقة المبينة في الفقرة الثانية من هذه المادة). ولكن إذا حدث وكانت «تكاليف العمليات» في سنة من السنين أكبر من مجموع الدخل فإن مقدار الزيادة هذا ينقل إلى السنة أو السنوات التالية لكي يمكن تسديده فيها وذلك بأن يضاف إلى تكاليف العمليات في السنة التالية مباشرة للسنة التي حصلت فيها هذه الزيادة ويصبح جزءا من «تكاليف العمليات» في تلك السنة .

(ب) ويحسب «دخل النفط» بنفس الطريقة التي تحسب بها «أرباح النفط» بموجب هذه المادة سوى أنه يوضع بدلا من «مجموع الدخل» مبلغ يتوصل إليه بإعطاء كل برميل من البترول المباع إلى شركة منتسبة القيمة الأعلى من بين القيمتين التاليتين :

(١) السعر الذي بيع بموجبه ذلك البرميل .

أو (٢) «السعر المعلن عنه» (إلا أنه في الحالات التي يكون قد تم الاتفاق فيها على طريقة أخرى لحساب سعر السوق بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة فيستعمل حينئذ ذلك السعر ذاته) كما يعطى لكل برميل من البترول المبيع لغير الشركة المنتسبة القيمة التي جرى بموجبها ذلك البيع .

٢ - (أ) مع أخذ ما نصت عليه هذه الفقرة بعين الاعتبار ، تكون «تكاليف العمليات» لأية سنة هي مجموع التكاليف والنفقات ، مقدرة بموجب مبادئ حسابية صحيحة ومطردة ، التي تحملتها الشركة في تلك السنة ، أو تجمعت عليها ، والناشئة بحق وبوجه صحيح عن عمليات الشركة في منطقة الامتياز وداخل حدود دولة الكويت ، وهي العمليات التي تقوم بها الشركة في سبيل ممارستها لحقوقها وقضائها لواجباتها بموجب «الاتفاقية الأساسية» وهذه الاتفاقية ، ومضافا إلى تلك التكاليف والنفقات أية زيادة في «تكاليف العمليات» عن «مجموع الدخل» (أو بالنسبة لأغراض حساب «دخل النفط» فعن القيمة المتوصل إليها بالطريقة المنصوص عليها في البند (ب) من الفقرة الأولى من هذه المادة) في السنة السابقة لها مباشرة وهي الزيادة التي تنص الفقرة الأولى من هذه المادة على وجوب إضافتها إلى تكاليف العمليات للسنة المعينة وجعلها جزءا منها . ولكن يشترط أن تستبعد من تكاليف العمليات جميع المبالغ المدفوعة بموجب المادة الثانية أو المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، وكذلك المبالغ المدفوعة للأمير كضريبة دخل ، ومثلها المبالغ المدفوعة خارج الكويت كضرائب على الدخل أو الأرباح ، والمبالغ المدفوعة كفوائد على الأموال المقترضة إن ما يشار إليه هنا باعتباره مبالغ مدفوعة كفوائد على الأموال المقترضة (لا يشمل الخصم أو غيره من الرسوم المصرفية العادية .)

(ب) إن التكاليف والنفقات الداخلة في «تكاليف العمليات» يجب أن تحسب، مع أخذ نصوص الفقرة الثانية هذه بعين الاعتبار، بموجب ما ينص عليه قانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) ويجب أن تشمل ما يحسب كبدل إنهاك أو استهلاك أو قدم على ممتلكات الشركة التي استعملت في القيام بهذه العمليات المذكورة سابقا، ولكن بشرط :

١ - إلا يحسب بدل إنهاك أو استهلاك أو قدم على أي من ممتلكات الشركة إذا كان هذا البدل عند إضافته إلى مجموع ما سبق وحسب كبدل في السنين السابقة يجعل القيمة الناتجة تزيد عن القيمة الرأسمالية لهذا الممتلكات.

٢ - إن تكاليف عمليات المسح والاستكشاف والتنمية المتكبدة من قبل الشركة قبل تاريخ بدء صادرات البترول الخام المنتظمة يجب أن تعتبر في دفاتر حسابات الشركة على أنها مصروفات رأسمالية ولا تدخل في «تكاليف العمليات» إلا أن مبالغ لاتزيد على عشرة بالمائة كل سنة من مجموع جميع هذه التكاليف (ويبلغ هذا المجموع ٩٣٧٣٢٢٩ دولارا) يمكن إدخالها ضمن تكاليف العمليات ابتداء من اليوم الأول من كانون ثان (جنيوري) سنة ١٩٦١ حتى اليوم الحادى والثلاثين من كانون أول (ديسمبر) سنة ١٩٦٤ . وتعامل هذه التكاليف بنفس الطريقة بالنسبة لأغراض قانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة) ويعتبر معدل ١٠٪ سنويا معدلا معقولا بالنسبة لأغراض الفقرة (جـ) من المادة الثالثة من القانون المذكور.

(جـ) عند حساب قيمة «دخل النفط» «وأرباح النفط» يستثنى من مقبوضات الشركة ومدفوعاتها ذلك الجزء من المقبوضات والمدفوعات الذي يمكن نسبته حقا إلى عمليات النقل، والتكرير والتصنيع والتسليم التي تتم خارج دولة الكويت والمنطقة المحايدة. وإذا كانت الأرباح الناتجة عن هذه العمليات خاضعة للضرائب الكويتية فإنها حينئذ تعتبر أرباحا ناتجة عن عملية تجارية منفصلة، والضرائب الكويتية المجباة عنها لا تدخل تحت البند الثاني في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

٣- بالنسبة للعمليات التي تقوم بها الشركة داخل حدود دولة الكويت وفي منطقة الامتياز.

(أ) لكي تستخرج الغاز الطبيعي وتنتجه لتستفيد منه في الأغراض الصناعية والتجارية (غير ما تعيده من الغاز الطبيعي إلى مكان تجمع النفط، أو تستعمله في عملياتها داخل منطقة الامتياز ودولة الكويت) أو للبيع أو التصدير أو لتصنع من ذلك الغاز الطبيعي منتجات للبيع أو التصدير.

أو (ب) لإنتاج منتجات للبيع أو التصدير بتكرير البترول الخام أو تصنيعه بأي شكل آخر.

فإن الأمير والشركة يتفاوضان بين الحين والآخر لعقد اتفاقات تنص على الأمور التالية : -

(١) أن تدفع للأمير رسوم امتياز لاتزيد عن ١٢,٥٪ من قيمة الغاز الطبيعي المستعمل في الأغراض الصناعية أو التجارية (غير ما يعاد من الغاز الطبيعي إلى مكان تجمع النفط أو تحتاجه الشركة لعملياتها داخل منطقة الامتياز ودولة الكويت) أو للبيع أو التصدير أو لإنتاج منتجات من هذا الغاز الطبيعي لبيعها أو تصديرها. وتنص أيضا على أن تضاف دفعات رسوم الامتياز هذه إلى رسوم الامتياز المتوجب دفعها بموجب المادة الثانية، بغرض تحقيق الوصول إلى الدفعات التي حدها الأدنى مليونا دولار والمنصوص عليها في تلك المادة.

(٢) أن يضاف الدخل المتحقق للشركة من العمليات المبينة في البندين (أ ، ب) من هذه الفقرة إلى «مجموع الدخل» ويصبح جزءا منه وتضاف التكاليف والنفقات، التي يمكن نسبتها بصورة حقيقية وصحيحة إلى هذه العمليات، إلى «تكاليف العمليات» عندما يراد إيجاد مقدار «أرباح النفط» و «دخل النفط» بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة. وبالنسبة لحساب مقدار «أرباح النفط» فإن الربح الذي تجنيه الشركة من هذه العمليات يجب أن يحسب، بالطريقة التي تنص عليها أي من هذه الاتفاقات، بالرجوع إلى تقدير مناسب لسعر السوق في الكويت لمنتجات البترول المنتجة والمباعة أو للغاز الطبيعي أو مشتقاته المستعملة في سبيل القيام بهذه العمليات كما هو مبين في البندين (أ ، ب) من هذه الفقرة.

٤- من أجل تقدير «دخل النفط» «وأرباح النفط» تقديرا صحيحا: -

(أ) جميع الحسابات ودفاتر الحسابات الرئيسية تكون بدولارات الولايات المتحدة الأميركية.

(ب) جميع المصروفات والمقبوضات والأسعار المعلن عنها تكون معبرا عنها بدولارات الولايات المتحدة الأميركية.

(جـ) أية مصروفات أو مقبوضات بنقد غير دولارات الولايات المتحدة الأميركية تحول إلى تلك الدولارات حسب الأصول العادية المتبعة في المعاملات التجارية.

(د) الأسعار المعلن عنها المذكورة بنقد غير دولارات الولايات المتحدة الأميركية تحول إلى تلك الدولارات على أساس السعر الرسمي في ذلك الوقت كما هو معين بحسب مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي، وفي حالة عدم وجود أسعار رسمية مقررة بالطريقة المذكورة آنفا، أو إذا اعتبر أحد الطرفين أن الأسعار الرسمية لا تعطي أساسا عادلا ومعقولا لتحويل النقد، فإن الفريقين يسعيان للاتفاق على أساس آخر. وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق كهذا، فإن الأسعار المعلن عنها تحول حينئذ على أساس يقرر أنه عادل ومعقول بنك في الولايات المتحدة معترف به دوليا ومتفق عليه بين الأمير والشركة.

٥ - يكون للأمير الحق في أن يعين مراقبي حسابات يختارهم هو، يكونون من بين مراقبي الحسابات المعترف بهم دوليا وذلك لفحص دفاتر الشركة بالنيابة عنه، ويقوم الأمير بدفع جميع المصروفات الناشئة عن مراقبة الحسابات هذه. وعلى الشركة أن تتيح لمراقبي الحسابات هؤلاء جميع التسهيلات الضرورية لكي يتمكنوا من تدقيق دفاتر حسابات الشركة وسجلاتها وبياناتها، وان تقدم كل مساعدة لمراقبي الحسابات ليتمكنوا من أن يفحصوا هذه الدفاتر والسجلات والبيانات فحصا متقنا وأن تساعدهم بكل طريقة ممكنة في صيانة مصالح الأمير.

وعلى الأمير ومراقبي الحسابات أن يعتبروا جميع المعلومات التي يحصلون عليها أثناء تدقيق الحسابات معلومات سرية إلا في حالة المعلومات التي قد تكون مطلوبة لتسوية نزاع بين فريقي هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم.

المادة السادسة:

١ - (أ) - (١) على الشركة، خلال ثلاثين يوما بعد انتهاء كل ربع من السنة ينتهي في الحادي والثلاثين من آذار (مارس) وفي الثلاثين من حزيران (جون) وفي الثلاثين من أيلول (سبتمبر) وفي الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) من كل سنة، أن ترفع إلى الأمير بيانا مؤقتا ربع سنوي تبين فيه كمية الإنتاج الصافي للشركة وكمية النفط الخاضع للرسوم ودرجته مما أنتج في ذلك الربع من السنة ويحتوى هذا البيان على جميع المعلومات الأخرى التي قد تطلب ضمن المعقول ليتمكن الأمير بوساطتها من أن يحسب مقدار رسوم الامتياز المستحقة عن ذلك الربع من السنة وليتمكن من أن يحسب مقدار «دخل النفط» و «أرباح النفط» في ذلك الربع من السنة. ولهذا الغرض تحسب «تكاليف العمليات» حسبما تقدرها الشركة ويقدم البيانان المؤقتان الربع سنويين المتعلقين بالربعين الأولين من سنة ١٩٦١ في اليوم الثلاثين من تموز سنة ١٩٦١ أو قبل ذلك التاريخ.

(٢) وفي خلال ثلاثة أشهر من انتهاء كل سنة ترفع الشركة للأمير بيانا مؤقتا آخر يحتوى بالنسبة إلى تلك السنة على المعلومات التي يطلب تقديمها في البيانات المؤقتة الربع سنوية المتعلقة بتلك السنة. وعلى الشركة أن تقدم خلال ستة أشهر من انتهاء كل سنة بيانا نهائيا وحسابا نهائيا «لدخل النفط» و «أرباح النفط» ويجب أن ترفق بهما تقارير عنهما موقعة من مراقبي الحسابات لكل من الشركة والأمير والمعينين للقيام بذلك العمل في تلك الفترة. فإذا لم يكن هناك أي اختلاف أو خلاف حولهما، فإن الأمير أو نائبه المعين خصيصا لهذا العمل يقبل البيان النهائي وحساب «دخل النفط» و «أرباح النفط» هذين على أنهما نهائيين ويشعر الشركة بذلك كتابة في موعد لا يتعدى آخر يوم من الشهر التاسع بعد انتهاء السنة التي قدم البيان والحساب بشأنها. فإذا

لم يقدم إشعار كتابي من هذا النوع، أو في حالة حدوث خلاف في الرأي بين الشركة والأمير، أو بين مراقبي حساباتهما بالنسبة لأي بند في البيان النهائي أو حساب «دخل النفط» «وأرباح النفط» لأي سنة من السنين فيعتبر أن اختلافا أو نزاعا قد وقع بموجب منطوق المادة (١٨) من الاتفاقية الأساسية ويجب حينئذ إذا لم يمكن الوصول إلى اتفاق حوله بأية طريقة أخرى أن يحول هذا الاختلاف أو النزاع للتحكيم بموجب نصوص المادة المذكورة.

(ب) يجب أن تدفع الشركة وتسدد رسوم الامتياز التي يتبين أنها قد استحقت من البيان المؤقت الربع سنوي في نفس الوقت الذي يقدم فيه ذلك البيان. شريطة أنه حتى تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها بالنسبة للحد الأدنى لرسوم الامتياز والمتضمنة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية فإن عليها أن تدفع عن الربع الأول من كل سنة مبلغا لايقل عن خمسمائة ألف دولار أميركي، وعن كل ربع تال من السنة مبلغا إذا ما أضيف إلى ما سبق وتم دفعه عن الأرباح السابقة من تلك السنة (بما في ذلك المبالغ المدفوعة بموجب هذا الشرط) كان المجموع لايقل عن مليون دولار، أو مليون وخمسمائة ألف دولار أو مليوني دولار على الترتيب وتتم الدفعة الأولى من رسوم الامتياز بموجب هذه الاتفاقية في الوقت الذي يقدم فيه البيانان المؤقتان الربع سنويين المتعلقان بالربعين الاول والثاني من سنة ١٩٦١. وتشتمل هذه الدفعة على المبالغ التي يتبين أنها قد استحقت بموجب البيانين المذكورين مضافا إليها الحد الأدنى من المبالغ المستحقة بموجب الشرط المشار إليه أعلاه.

كما يعطى الاعتبار اللازم للمبالغ التي تكون قد دفعتها الشركة عن الربع الأول من سنة ١٩٦١ كرسوم امتياز وكدفعات بموجب كل من الفقرة (جـ) من المادة الثالثة، والفقرة (أ) من المادة السابعة من الاتفاقية الأساسية.

(جـ) إذا ظهر من البيان النهائي أن مبلغا آخر من رسوم الامتياز قد استحق للأمير فإن على الشركة أن تدفع ذلك المبلغ حالا. أما إذا ظهر من البيان النهائي أن المبلغ الذي دفعته الشركة كرسوم امتياز هو أكثر من المبلغ الذي كان يجب أن تدفع، فإن هذه الزيادة تعتبر كمبلغ مدفوع مقدما على حساب رسوم الامتياز التي ستستحق مستقبلا.

(د) أية دفعة تكميلية عن أية سنة يجب أن تدفع على أربع دفعات متساوية تقريبا تكون مؤقتة (إذا اقتضت الضرورة ذلك) وتدفع كل ثلاثة أشهر في التواريخ التي يستحق فيها دفع أقساط ضريبة الدخل المستحقة على الشركة بالنسبة لتلك السنة بموجب قانون ضريبة الدخل الكويتية (للمنطقة المعينة). ولكن إذا وجد حينما تتقرر نهائيا القيمة الكلية للدفعة التكميلية التي يستحقها الأمير أن الدفعات المؤقتة المشار إليها سابقا أقل في مجموعها من الدفعة التكميلية فعلى الشركة أن

تتدارك هذا النقص حالا وتسدده. أما إذا وجد أن الدفعات المؤقتة المشار إليها آنفا تزيد في مجموعها عن الدفعة التكميلية فإن هذه الزيادة تعتبر بأنها مبلغ مدفوع مقدما على حساب رسوم الامتياز التي ستستحق في المستقبل.

٢- أي مبلغ من المال تدفعه الشركة للأمير بموجب هذه الاتفاقية يكون غير قابل للرد مهما كانت الظروف إلا في حالة حدوث خطأ في الحسابات.

المادة السابعة:

تعتبر «الاتفاقية الأساسية» بأنها قد عدلت بالطريقة التالية: -

(أ) بإلغاء الفقرات (جـ) (د) (هـ) من المادة الثالثة ابتداء من أول كانون ثاني (جنيوري) سنة ١٩٦١.

(ب) بإلغاء الفقرة (و) من المادة الثالثة اعتبارا من تاريخ وضع الاتفاقية الأساسية موضع التنفيذ.

(جـ) بإلغاء البند الثاني من الفقرة (ز) من المادة الثالثة اعتبارا من تاريخ وضع الاتفاقية الأساسية موضع التنفيذ.

(د) بإلغاء المادة الرابعة.

(هـ) بإلغاء البند (د) من المادة السادسة.

(و) بإلغاء المادة السابعة وإحلال ما يلي مكانها: -

المادة السابعة:

(١) يكون للشركة الحق في أن تستورد الآلات والسيارات وسيارات الشحن (اللوريات) والمواد والمعدات اللازمة لحقول النفط وآلات المصانع (المكاين) والأخشاب والمواعين والمواد الفولاذية والحديدية، والأدوية والمواد الطبية ومعدات المكاتب وأثاث البيوت وجميع المواد والمعدات والبضائع الأخرى التى تحتاج إليها الشركة ومستخدموها وموظفوها من أجل عملياتها بموجب هذه الاتفاقية، ولكن لايجوز لها بيعها مرة ثانية لآخرين.

وللشركة أن تصدر بترولها وأدواتها التي استوردتها من قبل وذلك دون مكوس جمركية أو رسوم استيراد أو تصدير، ودون ضرائب أو أية رسوم أخرى. ولكن عليها أن تدفع المكوس

الجمركية المعتادة والضرائب والرسوم الأخرى الجاري العمل بها في ذلك الوقت في دولة الكويت على جميع الأمتعة الشخصية والملابس والبضائع التجارية عامة التي تسوردها لاستعمال مستخدميها وموظفيها الشخصي، أو لبيعها مرة ثانية لهم. وباستثناء ما نص عليه في هذه الاتفاقية وأية اتفاقية لاحقة بها فإن الشركة والمساهمين فيها يكونون معفيين طوال مدة سريان مفعول هذه الاتفاقية، وبالنسبة لجميع الدخل المتحقق من عمليات الشركة بموجب هذه الاتفاقية ولجميع المبالغ من هذا الدخل كأرباح للأسهم أو غير ذلك من جميع الضرائب الحالية والمستقبلة والمكوس والرسوم مهما كان نوعها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركة ورأسمالها وعملياتها، ومن جملتها البترول المستعمل في عملياتها بموجب هذه الاتفاقية أو الناتج من تلك العمليات، تكون معفاة لنفس المدة - إلا في حدود ما ذكر سابقا - من جميع رسوم المواني ومكوس الاستيراد والتصدير والضرائب والرسوم مهما كان نوعها، حكومية كانت أو محلية، ومن رسوم المرور وإيجار استغلال سطح الأرض سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

(٢) يحظر على الشركة أن تستورد الاسلحة النارية وغيرها من الأسلحة إلا بإذن خطي من الأمير.

(٣) إذا باعت الشركة. داخل حدود دولة الكويت أو في المنطقة المحايدة الكويتية العربية السعودية، إلى أشخاص أو هيئات، غير شركة أو شركات متمتعة بنفس الإعفاءات الممنوحة للشركة بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة ولأغراض أخرى غير إعادة تصديرها، أية مواد أو بضائع كانت قد استوردتها الشركة من قبل لاستعمالها في عملياتها بموجب هذه الاتفاقية، ثم لم تعد هي بحاجة إليها، فإن على الشركة أن تدفع للأمير عن هذه المواد أو البضائع المبيعة مبلغا يساوى المكوس الجمركية أو مكوس الاستيراد التي تستحق عليها حينئذ بموجب النسب المعمول بها في وقت البيع. وتحسب المكوس على أساس السعر الذي جرى به البيع.

(٤) موظفو الجمارك والحجر في المرافئ والمطارات التي تقوم الشركة بإنشائها، وموظفو الجمارك والحجر الصحي الإضافيون الذين يحتاج إليهم في المرافئ والمطارات الأخرى التي تسعملها الشركة يعينهم الأمير بالتشاور مع الشركة، وتدفع الشركة رواتب هؤلاء الموظفين على ألا تزيد هذه الرواتب على المرتبات العادية لأمثال هؤلاء الموظفين وعلى الشركة أيضا أن تهيئ على نفقتها الخاصة مساكن ومكاتب مناسبة لموظفي الجمارك والحجر الصحي في المرافئ والمطارات التي أنشأتها الشركة.

ويجب تنفيذ مقتضيات معقولة ومناسبة للحجر الصحى على نفقة الشركة في المرافئ والمطارات التي تقوم الشركة بإنشائها. وتتخذ الشركة جميع الاحتياطات المعقولة في عملياتها

بموجب هذه الاتفاقية لتحول دون انتشار الأمراض .

(ز) بإلغاء المادة الحادية عشرة وإحلال ما يلي مكانها : -

«المادة الحادية عشرة» :

أ - إذا لم تقم الشركة خلال أربعة أشهر شمسية من تاريخ استحقاق أية دفعة بدفع المبلغ المستحق للأمير بموجب هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية لاحقة بها ، ولم تكن قيمة هذه الدفعة موضع خلاف ، فإنه يحق للأمير حينئذ ، وبعد أن يعطي إنذارا خطيا مدته شهر واحد ، أن يمنع تصدير البترول إلى أن يدفع المبلغ المذكور . وإذا لم يجر الدفع خلال ثلاثة أشهر أخرى بعد انقضاء الأشهر الأربعة الأولى المذكورة آنفا (سواء منع الأمير تصدير البترول كما ورد آنفا أم لم يمنعه) فإن للأمير الحق في إنهاء هذه الاتفاقية فورا .

ب- باستثناء ما تقدم بيانه لاتنتهي هذه الاتفاقية قبل انقضاء المدة المحددة في المادة (١) منها إلا بالتنازل على النحو المنصوص عنه في المادة (١٢) أو إذا نكلت الشركة بأحكام التحكيم المنصوص عليها في المادة (١٨) .

جـ - في أية حالة من الحالات المذكورة أعلاه ، يكون للحاكم الحق في إنهاء هذه الاتفاقية دون إجحاف بأي من الحقوق المذكورة سابقا فيها ، وعلى الشركة حينئذ أن تنقل إلى الأمير جميع ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة الموجودة داخل دولة الكويت وفي منطقة الامتياز إلى الحد الذي تكون فيه هذه الممتلكات مستخدمة بصورة مباشرة في العمليات المذكورة في هذه الاتفاقية وكذلك جميع الحقوق التي قد تكون لها في استعمال الممتلكات المستخدمة على هذه الصورة أيا كان المالك لتلك الحقوق التي كانت الشركة تتمتع بها في ذلك الوقت ، بشرط أن يتحمل الأمير من تاريخ نقل تلك الحقوق إليه جميع الالتزامات المترتبة على الشركة نظير تمتعها بالحقوق المذكورة .

2- إلغاء الكلمات التالية من المادة العشرين «التعيين قيمة العوائد الواجب دفعها تقيس الشركة حسب خير الأصول المتبعة عادة في مثل هذه الأحوال جميع كميات النفط التي تستوفى عليها العوائد» ويوضع مكانها ما يلي «تستعمل الشركة طريقة متبعة عادة في الأصول الفنية الجيدة لقياس جميع البترول الذي تدعو الحاجة لقياسه بالنسبة لأغراض هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية لاحقة بها» وكذلك تلغى جملة «وتعدل العوائد على هذا الأساس» ويوضع مكانها ما يلي «وتدخل التعديلات المترتبة على ذلك على أية دفعات تتأثر به» .

وجميع الإشارات في المواد (١٦)، (١٧) ، (١٨) ، (١٩) من «الاتفاقية الأساسية» إلى تلك الاتفاقية ذاتها تعتبر إشارات إلى الاتفاقية الأساسية وإلى أية اتفاقية لاحقة بها .

المادة الثامنة :

(١) تتعهد الشركة بأن تقدم للأمير تقارير عن استكشافاتها ودراساتها الجيولوجية والجيوفيزيقية وغيرها من المعلومات والحقائق عن حقول النفط بحيث تمكنه من أن يقف وقوفا تاما على عمليات الشركة والتطويرات المقترحة في تلك العمليات القائمة في منطقة الامتياز وجميع هذه التقارير والمعلومات تقدم خلال مدة معقولة ولكن لايجب أن تزيد هذه المدة عن ستة أسابيع بعد ا لتاريخ الذي أصبحت فيه هذه التقارير أو المعلومات متيسرة . وتعتبر التقارير والمعلومات المشار إليها أعلاه سرية جدا إلا ما كان منها ضروريا لتسوية نزاع بالتحكيم بين الفريقين المتعاقدين في هذه الاتفاقية . ويكون لممثلي الحاكم المأذونين الحق في الاطلاع مباشرة في جميع الأوقات المعقولة على جميع القيود الفنية للشركة ، والتي يجب الاحتفاظ بنسخ منها في دولة الكويت أو منطقة الامتياز .

(٢) وعلى الشركة أيضا أن تقدم إلى الأمير نسخا عن دراساتها الاقتصادية والهندسية وغيرها من الدراسات التي لها تأثير ملموس على عمليات الشركة وتطورها ونموها . ويعتبر الأمير جميع هذه التقارير سرية جدا إلا ما كان منها ضروريا لتسوية نزاع بالتحكيم بين الفريقين المتعاقدين في هذه الاتفاقية .

(٣) على الشركة أن تعلم الأمير في أقرب وقت ممكن عن أي ضرر كبير اي كان نوعه يصيب حقول النفط والمنشآت ، وعليها أن تتخذ الإجراءات الضرورية لإيقاف هذا الضرر وإصلاحه .

(٤) تقدم الشركة للأمير خلال أربعة أشهر بعد انتهاء كل سنة تقريرا يتعلق بعملياتها التي أجريت في تلك السنة في كل من منطقة الامتياز ودولة الكويت وترفق به المخططات والصور الشمسية والإحصاءات . ويجب أن يحتوى هذا التقرير على :

(أ) بيان بعمليات الحفر التي أجريت خلال تلك السنة .

(ب) بيان عن عمليات التكرير والتسويق إن وجدت .

(جـ) المجموع الكلي لرسوم الامتياز ، والضرائب . والدفعات التكميلية التي دفعتها الشركة لأمير دولة الكويت خلال تلك السنة مع بيان طبيعة هذه الدفعات .

(د) عدد العمال والمستخدمين والموظفين مع بيان جنسياتهم ومجموع الرواتب والأجور المدفوعة لهم مع تقرير عن المساعدات الطبية والتعليمية التي قدمت لهم وعن أحوالهم المعيشية والعملية .

وعلاوة على ذلك فإن على الشركة أن تقدم للأمير في موعد لا يتعدى اليوم السابع من كانون

ثاني (جنيوري) من كل سنة بيانا يشتمل على المجموع الكلي للضرائب والدفعات التكليفية التي تقدر الشركة أنها ستدفعها في تلك السنة.

(٥) وعلى الشركة أن تقدم إلى الأمير وإلى ممثله الرسمي في دولة الكويت وممثله الرسمي في لندن نسخا من جميع الإعلانات والحسابات والتقارير وغيرها من الوثائق التي يحق لأعضاء مجلس إدارة الشركة ان يتسلموها. ويجب أن تقدم هذه الإعلانات والحسابات والتقارير وغيرها من الوثائق بالصورة المبينة آنفا في موعد لا يتأخر عن موعد تقديمها لأعضاء مجلس الإدارة، وإذا طلب إليها ذلك فإن على الشركة أن تقدم ثلاث نسخ من الترجمة إلى اللغة العربية لأية وثيقة ترفع إلى الأمير أو ممثله في دولة الكويت.

(٦) تعمل الشركة على أن تعلم الأمير بين الحين والآخر عن عدد البراميل التي سيجري إنتاجها من كل بئر أو حقل. وتقوم الشركة بعد اكتشاف النفط في أية بئر باتخاذ الإجراءات التي تكفل وضع البئر في حالة تمكنه من الإنتاج ودون أي تأخير غير ضروري ولاتبدأ الشركة بإنتاج النفط من أية بئر أو حقل إلا بعد إجراء التجارب اللازمة وتتأكد من أن البئر قد تم إعدادها تماما بموجب الطرق الجيدة للعمل في حقول النفط.

وعلى الشركة أن تعلم الأمير باستمرار عن برامجها في عمليات الحفر والتجارب حتى يتمكن من إرسال ممثل عنه لحضور مثل هذه العمليات المتعلقة بالحفر أو التجارب على الآبار.

(٧) يكون للأمير، عن طريق ممثليه المأذونين بالطرق الصحيحة، الحق في تفتيش مرافق الشركة وأنواع نشاطاتها وأعمالها المختلفة في جميع الأوقات المعقولة.

المادة التاسعة:

إذا وجدت، نتيجة لتغيرات في شروط الامتياز الموجودة حاليا أو نتيجة لشروط الامتيازات الممنوحة في وقت لاحق، أن ازدادت الفوائد التي تجنيها حكومات الشرق الأوسط بصورة عامة. فإن على الشركة أن تتشاور مع الأمير. في ضوء جميع الأحوال ذات العلاقة بما فيها الظروف التي تجري فيها عمليات الشركة ومع أخذ جميع المبالغ التي دفعت بعين الاعتبار. فيما إذا كان إدخال أي تعديل على شروط هذه الاتفاقية يكون فيه إنصاف للطرفين.

المادة العاشرة:

كتبت هذه الاتفاقية باللغة الإنكليزية وترجمت الى اللغة العربية وإذا حدث في أي وقت من الأوقات أي اختلاف على معنى هذه الاتفاقية أو تفسيرها، فإن النص الانكليزي يكون هو المعتمد.

المادة الحادية عشرة :

تعتبر هذه الاتفاقية تعديلا وملحقا «للاتفاقية الأساسية» وتبقى جميع نصوص الاتفاقية الأساسية سارية المفعول والأثر إلا حيثما تكون تلك النصوص متعارضة مع هذه الاتفاقية ، أو قد جرى تعديلها بموجب هذه الاتفاقية الحالية .

إقرارا بذلك وقع الفريقان في هذه الاتفاقية توقيعهما في اليوم والسنة المذكورين أولا فيما تقدم .

أمير دولة الكويت

عبدالله السالم الصباح

رئيس شركة الزيت الأمريكية المستقلة

دي . سي داناوي

قانون ٧ لسنة ١٩٦٧
بالموافقة على اتفاقية تنفيق العوائد
بين
الحكومة وبعض شركات النفط العاملة في الكويت

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المواد ٦٥ و ١٣٤ و١٥٢ من الدستور .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة أولى

ووفق على الاتفاقية المرافقة بهذا القانون في شأن تنفيق العوائد والموقعة في ٦ شعبان سنة ١٣٨٦ هـ الموافق ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦م بين حكومة الكويت وبين شركة بي بي (كويت) المحدودة وشركة غالف كويت وشركة نفط الكويت المحدودة .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والنفط كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر في : ٢ صفر ١٣٨٧هـ

الموافق : ١١ مايو ١٩٦٧م

اتفاقية

بين حكومة الكويت

وبين شركة بي بي (كويت) المحدودة

وشركة غالف كويت

وشركة نفط الكويت المحدودة

بشأن تنفيق العوائد

بسم الله الرحمن الرحيم

عقدت هذه الاتفاقية في الكويت في اليوم السادس من شعبان ١٣٨٦هـ الموافق لليوم التاسع عشر من نوفمبر ١٩٦٦م بين حكومة الكويت ويمثلها سعادة الشيخ صباح الأحمد الصباح بصفته وزير المالية والنفط (ويشار إليها فيما يلي باسم «الحكومة») فريقا أولا، وبين شركة بي بي (كويت) المحدودة وشركة غالف كويت (ويشار فيما يلي إليهما معا باسم «الشركتان») وشركة نفط الكويت المحدودة (ويشار إليها فيما يلي باسم «الشركة العاملة») فريقا ثانيا إضافة إلى الاتفاقيات القائمة بين الفريقين المذكورين وتعديلا لها.

لقد اتفق الفريقان على ما يلي:

مادة (١)

أ - من أجل أن ينص على اعتبار العوائد على البترول الخام من ضمن النفقات بدلا من اعتبارها دفعة على حساب ضريبة الدخل، ومن أجل رسملة واستهلاك نفقات التنقيب والحفر، تعتزم الحكومة تعديل مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ وذلك بتقديم مشروع قانون بالصيغة المبينة في ملحق هذه الاتفاقية (مع ترجمة متفق عليها) إلى مجلس الأمة في دولة الكويت. ويشار فيما يلي إلى القانون المذكور عند سنه وإصداره بتلك الصيغة باسم (قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٧).

ب- حالما يتم سن وإصدار قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٧ تقر الشركتان والشركة العاملة على الفور بانطباقه عليها عن جميع الفترات الخاضعة للضريبة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤، وما بعدها، وتقوم خلال عشرة أيام من التصديق على هذه الاتفاقية وسن وإصدار قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٧، إما بنفسها وإما بالواسطة إلى الحكومة، بأداء تلك الدفعات التي بإضافتها إلى مجموع المبالغ السابق استحقاقها وتأديتها بموجب نصوص التشريع القائم لضريبة

الدخل ستساوى مجموع المبالغ المستحقة والواجبة الدفع في ذلك التاريخ بموجب نصوص ذلك التشريع حسبما عدل بقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٧ .

جـ - يكون مجموع دخل الحكومة وهيئاتها الإدارية من عمليات إنتاج البترول الخام أو الغاز الطبيعي أو منتجات هذا البترول أو الغاز التي تنتجها الشركتان في الكويت، والتي تبيعها الشركتان أو يبيعها المشترون منهما الذين هم من دافعي الضريبة في الكويت، من أجل التصدير من الكويت، ومن عمليات التكرير والشراء والبيع والتصدير والنقل والأرباح (والتوزيع منها)، المتعلقة بكل ذلك مساويا عن أية سنة ما، للمبلغ الواجب دفعه إلى الحكومة عن تلك السنة، محسوبا بموجب الاتفاقيات القائمة حسبما عدلت بهذه الاتفاقية .

د- وعلى أية حال إذا حدث بعد التاريخ المحدد المنصوص عليه في هذه الاتفاقية، إن أدخلت تغييرات على شروط أية اتفاقية قائمة الآن بين أية حكومة من حكومات بلدان الشرق الأوسط وبين شركة بترول تعمل في ذلك البلد وتنتج بترولا خاما بكميات تجارى الكميات المنتجة من قبل الشركتين في الكويت، وكان من شأن هذه التغييرات حصول تلك الحكومة على حصة مقررة من الأرباح الناشئة عن إنتاج وبيع ذلك البترول، أعلى من الحصة المقررة من الأرباح المستحقة الدفع إلى حكومة الكويت بموجب الاتفاقيات القائمة المعدلة بهذه الاتفاقية، فإنه يحق للحكومة أن تطلب إلى الشركتين إدخال أية تغييرات منصفة على شروط هذه الاتفاقيات وذلك في ضوء جميع الظروف ذات العلاقة بالموضوع .

مادة (٢)

وافقت الشركتان اعتبارا من ٢٤ رجب سنة ١٣٨١ هـ الموافق أول يناير سنة ١٩٦٢م على تخفيض عمولة البيع الدائمة المنصوص عليها في «اتفاقية النفط الخام ومنتجاته» المؤرخة في ٢٤ صفر سنة ١٣٧٥هـ الموافق ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٥م بحيث تكون بالاسترليني ما يعادل نصف (١/٢) سنت أمريكي عن كل برميل من البترول الخام .

مادة (٣)

أ- بما أن الاتفاقيات القائمة بين الفريقين لا تنص على حق الحكومة في أن تتسلم عوائد بشكل بترول خام بدلا من تسلمها هذه العوائد نقدا، فقد تم الاتفاق على أنه يحق للحكومة أن تتسلم بترولا خاما من كل من الشركتين في أي سنة، بما لايجاوز النسبة المئوية للعوائد (١٢ ١/٢٪) من صافي كمية البترول الخام المنتج لحساب هذه الشركة خلال تلك السنة، وذلك طبقا للنصوص التالية :

ب- تكون قيمة البترول الخام الذي يتم تسلمه على هذا النحو مساوية للسعر المعلن للشركة المتسلم منها، الساري المفعول عند تاريخ تسليم كل كمية منها والمنطبق على نفس النوع والكثافة ناقصا:

(١) عمولة البيع الدائمة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذه الاتفاقية، وكذلك

(٢) مسموحات محسوبة على أساس السعر المعلن المذكور آنفا، بالفئة المنصوص عليها في المادة (٤) من هذه الاتفاقية من أجل حساب المسموحات.

جـ - وتنفيذا لهذه المادة تتفق وزارة المالية والنفط والشركتان على الإجراءات المناسبة التي يجرى بموجبها تسليم الكميات.

د- يعتبر البترول الخام الذي تتسلمه الحكومة بموجب هذه المادة (سواء صدر أو لم يصدر) أنه مبيعات ستصدر وأنه أنتج لحساب الشركة التي سلمته وأنه صدر من الكويت، وذلك بالنسبة إلى جميع الأغراض ذات العلاقة في الاتفاقيات القائمة بين الفريقين وفي هذه الاتفاقية.

هـ - ليس في أحكام هذه المادة ما يؤثر بحال من الأحوال على الترتيبات المعمول بها حاليا في شأن تزويد الحكومة بمنتجات البترول لأغراض الاستهلاك المحلي.

مادة (٤)

أ- كتعويض جزئي مقابل، وفي نظير خضوع الشركتين لتنفيق العوائد كما هو مقرر في هذه الاتفاقية يسمح بخصم إضافي من كل مبلغ من المبالغ المعينة في البند ٣ (أ) (١) والبند ٣ (ب).

(١) من اتفاقية النفط الخام ومنتجاته كالآتي:

١- فيما يتعلق بالبند ٣ (أ) (١) ينطبق هذا الخصم على كل نوع وكثافة من البترول الخام المبيع من كل من الشركتين للتصدير، أو المسلم إلى الحكومة بموجب المادة ٣ من هذه الاتفاقية سواء صدر أو لم يصدر،

٢- وفيما يتعلق البند ٣ (ب) (١) ينطبق على كل نوع وكثافة من البترول الخام المستخدم في منتجات البترول المبيعة من كل من الشركتين للتصدير.

ويشار إلى هذا الخصم فيما يلي باسم «المسموحات».

ب) يجرى تحديد الفئات القصوى للمسموحات بحيث يساوى المبلغ النقدي الأقصي عن كل برميل بشأن: -

١ - أية فترة عن سنة ١٩٦٤ ، ثمانية ونصف في المائة من السعر المعلن المنطبق عليها .

٢ - أية فترة من سنة ١٩٦٥ ، سبعة ونصف في المائة من السعر المعلن المنطبق عليها زائدا ٠,٠٠١٣٢٣٥ من الدولار الأمريكي عن كل برميل لكل درجة كاملة تزيد بها كثافة ذلك البترول الخام على سبع وعشرين درجة (أ. بي. آي).

٣ - أية فترة من سنة ١٩٦٦ ومن أية سنة تليها ، ستة ونصف في المئة من السعر المعلن المنطبق عليها زائدا ٠٠٢٦٤٧٠، ٠ من الدولار الأمريكي عن كل برميل لكل درجة كاملة تزيد بها كثافة ذلك البترول الخام على سبع وعشرين درجة (أ. بي. آي).

جـ) ١ - تبحث الشركتان من حين لآخر فيما إذا كان ينبغي تغيير فئة المسموحات بشأن أية سنة أو سنوات تلي سنة ١٩٦٦ .

ويكون إجراء كل بحث من هذا القبيل على ضوء الوضع التنافسي والاقتصادي ووضع السوق بخصوص نوع وكثافة البترول الخام المعني ، وهو الوضع الذي يتوقع عند إجراء ذلك البحث أن يسود أثناء المستقبل الممكن التكهن به آنذاك ، وذلك بالقياس إلى الوضع التنافسي والاقتصادي ووضع السوق في سنة ١٩٦٤ بخصوص ذلك النوع والكثافة من البترول الخام الذي أنتج لحساب كل من الشركتين ، وتوافق الشركتان على إلغاء هذه المسموحات إذا أظهر البحث المشار إليه أن لهذا الإلغاء ما يبرره ، ومع مراعاة الحالة الواردة في الفقرة الفرعية (٢) ، لن تغير فئة المسموحات إلى فئة أكبر من فئة المسموحات التي كانت منطبقة قبل ذلك التغيير مباشرة .

٢ - إن الحالة المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) هي أنه اذا ما خفضت الشركتان فئة المسموحات نتيجة لظروف يمكن اعتبارها استثنائية ، على أن تكونا لدى إجراء هذا التخفيض قد أشارت إلى هذه الحالة عند إشعار وزارة المالية والنفط بهذا التخفيض ، جاز لهما إذا زالت تلك الظروف الاستثنائية وبصرف النظر عن أي نص آخر في هذه المادة ، وبعد إشعار الوزارة المذكورة ، أن تزيد فئة المسموحات المنطبقة على البترول الخام من ذلك النوع والكثافة بما لايجاوز الفئة التي كانت قائمة قبل ذلك التخفيض مباشرة .

د) إذا ما طلبت وزارة المالية والنفط إجراء تغيير في فئة المسموحات المنطبقة بشأن أية سنة أو سنوات تلي سنة ١٩٦٦ ، على أي نوع وكثافة من البترول الخام فتتشاور الشركتان مع الوزارة المذكورة وتنظر ان فيما تقدمه الوزارة من بيانات ووجهات نظر ذات علاقة بالقياس المشار إليه في الفقرة ج (١) أعلاه ، وكذلك فئة المسموحات السائدة ، إن وجدت حينذاك في الترتيبات المماثلة في بلاد الشرق الأوسط الأخرى .

هـ - لن تغير فئة المسموحات المنطبقة على أي نوع أوكثافة من البترول الخام إلا بعد إشعار سابق من الشركتين إلى وزارة المالية والنفط بنيتهما في اجراء ذلك التغيير، ويكون ذلك التغيير سارى المفعول بموجب إشعار كتابي بذلك من الشركتين إلى الوزارة المذكورة.

مادة (٥)

أ) إذا قامت في سنة ما أية شركة أخرى (باستثناء شركة البترول الوطنية الكويتية) مباشرة أو غير مباشرة بمفردها أو بالاشتراك مع الغير بإنتاج وتصدير البترول الخام من أية منطقة بموجب حقوق ممنوحة من الحكومة بشروط - لو طبقت على إحدى الشركتين لأسفرت عن قيامها، هي والمشترون منها الذين هم من دافعي الضريبة في الكويت، معا بتأدية دفعات إلى الحكومة بشأن البترول الخام المنتج والمصدر في تلك السنة (والمشار إليها فيما بعد بعبارة الدفعات الأخرى)، تكون في مجموعها، أقل من الدفعات المستحقة بموجب الاتفاقيات القائمة معدلة بهذه الاتفاقية - فسيكون مجموع الدفعات التي يتعين عليهم معا تأديتها في تلك السنة مقصورا على أحد المبلغين التاليين أيهما أكبر:

١ - الدفعات التي تكون واجبة الدفع بموجب الاتفاقيات القائمة بين الحكومة والشركتين قبل التاريخ المحدد المنصوص عليه في هذه الاتفاقيات مباشرة، أو

٢ - «الدفعات الأخرى» المشار إليها.

ب) إذا ما رأت أي من الشركتين أن الظروف المشار إليها في الفقرة (أ) قد نشأت فيجب عليها قبل إثارة أحكام الفقرة المذكورة أن تدخل في محادثات مع الحكومة بغية تبادل المعلومات المتعلقة بالوقائع والظروف ذات العلاقة بالموضوع، ولبحث تلك الوقائع والظروف سويا. ويجب في هذه المحادثات أن تراعى - ضمن أمور أخرى - الظروف التي تجرى فيها عمليات كل شركة، والفروق الأساسية بين الترتيبات المنطبقة على الشركتين (بما في ذلك الاتفاقيات والقوانين) وتلك التي تنطبق على الشركة الأخرى المعنية.

جـ) وعلى الشركتين أن تستمرا في أن تؤديا إلى الحكومة الدفعات المستحقة بموجب الاتفاقيات القائمة حسبما عدلت بهذه الاتفاقية (باستثناء هذه المادة) إلى أن تحدد المبالغ التي يمكن أن تكون واجبة الأداء من جانبهما بموجب أحكام هذه المادة، إما باتفاق الطرفين سويا وإما بطريق التحكيم طبقا للمادة ٧ من هذه الاتفاقية.

وإذا ظهر أن مجموع الدفعات التي أديت إلى الحكومة بهذه الصورة في أية سنة تجاوز المبالغ المستحقة عن تلك السنة بموجب أحكام هذه المادة، فيجرى خصم المبالغ الزائدة من الدفعات المستحقة التالية.

د) ولأغراض تطبيق هذه المادة يمكن لوزارة المالية والنفط أن تتفق مع الشركتين على العناصر الموصلة إلى إجراء مقارنة صحيحة ومنصفة.

مادة (٦)

اتفق الفريقان وأقرا بأن هذه الاتفاقية تشكل تسوية مرضية بالنسبة إلى جميع الأمور المتعلقة بالآتي:

١- الأسعار المعلنة والمستخدمة من قبل كل شركة من الشركتين والمشترين منها الذين هم من دافعي الضريبة في الكويت في حساب التزاماتهم بموجب ضريبة الدخل الكويتية عن جميع الفترات السابقة للتاريخ المحدد المنصوص عليه في هذه الاتفاقية. بشرط عدم المساس بحال من الأحوال بحق الحكومة في فحص تكاليف ومصروفات التشغيل للشركتين وللشركة العاملة عن هذه الفترات. وكذا بشرط احتفاظ الحكومة بحقوقها بموجب الاتفاقيات القائمة فيما يتعلق بمستوى الأسعار المعلنة والمحدودة من جانب كل من الشركتين بالنسبة للفترات التالية للتاريخ المحدد آنف الذكر.

٢- مبلغ النسبة المئوية عن العوائد ومعالجتها لأغراض ضريبة الدخل.

٣- عمولة البيع الدائمة المشار إليها في المادة (٢) من هذه الاتفاقية والمسموحات المشار إليها في المادة (٤) منها.

مادة (٧)

أ) بغير إخلال بممارسة محاكم دولة الكويت لولايتها بالنسبة لما ينشأ من مسائل بين الشركتين أو الشركة العاملة، وبين الغير في دولة الكويت مما لا مساس له بحقوق الشركتين أو التزاماتهما بموجب هذه الاتفاقية وأية اتفاقيات أو مكاتبات قائمة أو قد تقوم مستقبلا بين الفريقين، فإن نصوص هذه المادة هي التي يعمل بها بدلا من النصوص الواردة في الاتفاقيات القائمة بين الفريقين.

ب) إذا ما نشأ في وقت من الأوقات أي خلاف أي نزاع بين الفريقين بشأن الاتفاقيات آنفة الذكر، أو بتفسيرها أو بتنفيذها أو بأي شيءوارد فيها أو يتعلق بها، أو بحقوق الفريقين ومسؤولياتهما بموجبها، فيحال هذا الخلاف أو النزاع عند تعذر الاتفاق على تسويته بأية وسيلة أخرى، على حكمين اثنين يعين كل طرف من طرفي الخلاف أو النزاع واحدا منهما، ومحكم يعينه الحكمان قبل الشروع في التحكيم.

جـ) يعين كل طرف من طرفي الخلاف أو النزاع حكمه خلال ستين يوما بعد تسلمه طلبا كتابيا

بذلك من الطرف الآخر، فإذا قصر في ذلك جاز تعيين حكمه من قبل رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب الطرف الآخر، أو من قبل نائب الرئيس إذا كان الرئيس من رعايا أو مواطني دولة الكويت أو البلد الذي تأسست فيه إحدى الشركتين. وإذا تعذر على الحكمين خلال ستين يوما بعد تاريخ تعيين اللاحق منهما، الأتفاق على المحكم الذي سيعينانه، جاز تعيين المحكم المذكور من قبل رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب الحكمين أو أيهما، أو من قبل نائب الرئس إذا كان الرئيس من رعايا أو مواطني دولة الكويت أو البلد الذي تأسست فيه إحدى الشركتين. ويشترط دائما ألا يكون المحكم من رعايا أو مواطني دولة الكويت أو أية دولة عربية أخرى أو المملكة المتحدة أو أية بلد من رابطة الكومنولث البريطانية أو الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابة.

د) إذا حلت هيئة قضائية دولية جديدة محل محكمة العدل الدولية أو انتقلت إليها معظم اختصاصاتها، فإن اختصاصات رئيس محكمة العدل الدولية أو نائب الرئيس المنوص عليها في هذه الاتفاقية تناط برئيس الهيئة القضائية الدولية الجديدة أو بنائب الرئيس حسبما يقتضيه الحال دون ضرورة إلى اتفاق آخر بين الطرفين.

هـ) إذا توفى أحد الحكمين او المحكم أو استقال أو رفض العمل أو عجز عن القيام به قبل إصدار القرار، ملئ مكانه الشاغر بنفس طريقة التعيين الأصلي المنصوص عليها في هذه المادة.

و) يحدد المحكم مكان وزمان ترتيبات التحكيم وكذا إجراءات التحكيم وذلك بعد التشاور مع الحكمين معا.

ز) يكون قرار الحكمين أو، في حالة اختلافهما في الرأى، يكون قرار المحكم نهائيا وملزما للفريقين ولايجوز استئنافه إلى أية جهة قضائية.

ح) يجب على الحكمين أو المحكم عند إصدار القرار تحديد مهلة وافية يمتثل خلالها الطرفان للقرار، ويعتبر مخلا ذلك الطرف الذي يكون قد قصر في الامتثال للقرار بانقضاء تلك المهلة، وليس غير.

ط) يقيم الفريقان علاقاتهما فيما يختص بالاتفاقيات المعقودة بينهما على أساس الثقة وحسن النية. ونظرا لاختلاف جنسيات الفريقين فيكون تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بينهما وتفسيرها وتطبيقها بما يتفق والمبادئ المشتركة بين قوانين الكويت وقوانين انجلترا، وفي حالة عدم وجود مثل هذه المبادئ المشتركة بين قوانين الكويت وقوانين انجلترا، وفي حالة عدم وجود مثل هذه المبادئ

المشتركة، يعمل بما يتفق ومبادئ القانون المعترف بها عادة من الدول المتمدنة عموما بما في ذلك تلك المبادئ التي تطبقها المحاكم الدولية.

ى) في حالة نشوء نزاع تكون إحدى الشركتين أو الشركة العاملة طرفا فيه بخصوص أي تشريع من تشريعات ضريبة الدخل الكويتية تكون قد خضعت لأحكامه فتجرى تسوية هذا النزاع بموجب النصوص الإجرائية لمرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٧.

مادة (٨)

حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانجليزية ويكون لكل منهما نفس الوزن في تفسيرها. وفي تفسير هذه الاتفاقية يعتمد في تعريف الكلمات والعبارات المذكورة فيها والواردة في أي من الاتفاقيات القائمة بين الفريقين، نفس المعنى المقصود في تلك الاتفاقيات.

مادة (٩)

تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ أول يناير سنة ١٩٦٤ (ويشار إليه في هذه الاتفاقية بعبارة «التاريخ المحدد» بشرط أنه خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية يكون قد تم بموجب دستور دولة الكويت:

١- التصديق على هذه الاتفاقية.

٢- وسن وإصدار قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٧ حسبما هو مبين في ملحق هذه الاتفاقية.

وإشهادا على ما ذكر فقد وقع هذه الاتفاقية وزير المالية والنفط في حكومة الكويت والممثلون المفوضون بالشركتين والشركة العاملة في اليوم والسنة المشار إليهما في صدر هذه الاتفاقية.

عن حكومة الكويت
وزير المالية والنفط
صباح الأحمد الصباح

عن شركة غالف كويت
ايلستون. ار. لو

عن شركة بي بي (كويت) المحدودة
جي. دبليو. ار. سيتكليف
عن شركة نفط الكويت المحدودة

جيمس. اي. لي

ملحق

مشروع ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٧

بتعديل

مرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن ضريبة الدخل الكويتية

نحن صباح السالم الصباح　　　　　　　　أمير الكويت

بعد الاطلاع على المواد ٦٥ و١٢٤ من الدستور

وافق المجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه

مادة أولى

يستبدل بنص الفقرة (جـ) مادة أولى من المرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن ضريبة الدخل الكويتية، النص التالي:

(جـ) يخصم من المبلغ المحسوب بموجب الفقرة (أ) أو الفقرة (ب) أعلاه أيها أقل. مبلغ يساوى مجموع الضرائب كافة (باستثناء الضريبة المفروضة بموجب هذا المرسوم). والعوائد (باستثناء أية عوائد عن البترول الخام). والإيجارات، والرسوم الجمركية والمكوس، وغير ذلك من الجبايات ذات الطبيعة المماثلة، التي تستحق الدفع لحكومة الكويت أو التي تكون قد تسلمتها خلال الفترة الخاضعة للضريبة، والمتعلقة بمزاولة تلك الهيئة المؤسسة أو أي هيئة مؤسسة أخرى ذات علاقة شراكة بها، لتجارة أو أعمال في الكويت، على ألا يجرى حساب مثل هذه الجبايات، لصالح دافعي الضريبة، لأكثر من مرة واحدة.

وبغير إخلال بأية علاقة شراكة قد تكون موجودة بين هيئة مؤسسة وهيئة مؤسسة أخرى بسبب حيازة أحدهما لأسهم الأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو بسبب حيازة شخص ثالث أو هيئة مؤسسة ثالثة لأسهم في كل من الهيئتين المؤسستين بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فان أي هيئة مؤسسة، ستعتبر لأغراض هذا المرسوم أنها ذات علاقة شراكة بهيئة مؤسسة أخرى، إذا كانت التجارة أو الأعمال التي تزاولها في الكويت كلتا هاتين الهيئتين المؤسستين تنحصر بصورة رئيسية في إنتاج أو بيع أو المتاجرة في نفس السلع أو في سلع ذات طبيعة مماثلة أو في الحقوق المتعلقة بها، وإذا كانت كل منهما اثناء مزاولتها العادية للتجارة أو الاعمال الخاصة بها، قد باشرت في الكويت، في أثناء الفترة الخاضعة للضريبة أعمالا تجارية مع الهيئة المؤسسة الأخرى

في مثل هذه السلع أو ما يتعلق بها من حقوق».

مادة ثانية

يستبدل بنص الفقرة (ب) مادة ثالثة من المرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر، النص التالي:

«(ب) النفقات التي تتجمع على دافع الضريبة أو المدفوعة منه (باستثناء المبالغ المرخص بخصمها بموجب المادة (١) فقرة (جـ) والمستحقة الدفع لحكومة الكويت أو تكون قد تسلمتها والمبالغ التي هي نفقات رأس المال). في أثناء الفترة الخاضعة للضريبة، والمتعلقة بمزاولة تجارة أو أعمال في الكويت، وتشمل، دون حصر لعمومية هذه النفقات المشار إليها، أية عوائد عن البترول الخام، ونفقات الحفر واستغلال وإنتاج البترول أو أي حواص هيدروكربونية أخرى (غير النفقات المشار إليها في الفقرة (هـ) من هذه المادة)، ونفقات الإدارة والمصاريف العامة (أوفرهيد) والمؤسسة، والاشتراكات. والأجور والمكافآت عن الخدمات التي يقدمها الآخرون، سواء استحقت أو دفعت مباشرة لمقدمي تلك الخدمات أو لأشخاص آخرين بصدد التأمين، أو معاشات التقاعد أو الأنظمة الأخرى الموضوعة لفائدة الأشخاص الذين يقدمون هذه الخدمات».

مادة ثالثة

يضاف إلى المادة الثالثة من المرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أعلاه فقرة جديدة (هـ) نصها الآتي: -

« (هـ) مبلغ في كل فترة خاضعة للضريبة من أجل استهلاك النفقات المباشرة المتكبدة في أعمال الكشف المتعلقة بالتنقيب وفي حفر وإنجاز الآبار الجديدة التي حفرت للاستعمال في أغراض الإنتاج أو المراقبة أو الحقن وفي تعميق الآبار القائمة إلى مناطق إنتاجية أخرى وإنجاز هذه الآبار لهذه الاغراض، يحسب كما يلي:

١ - في حالة تكبد هذه النفقات قبل عشر سنوات أو أكثر من تاريخ انتهاء حق الامتياز أو الحق الآخر الذي تكبدت التكاليف طبقا له أو فيما يتعلق به، يكون مبلغ الاستهلاك ١٠٪ من هذه النفقات إلى أن يتم استهلاك هذه النفقات بكاملها.

٢- في حالة تكبد هذه النفقات قبل أقل من عشر سنوات من تاريخ انتهاء حق الامتياز أو الحق الآخر، يكون مبلغ الاستهلاك ما يعادل حاصل قسمة مجموع مبالغ استهلاك النفقات بكاملها على الفترة المتبقية لانتهاء حق الامتياز أو الحق الآخر.

٣- اذا تخلى عن بئر من هذه الآبار إلى الحكومة أو هجر استعمالها قبل استهلاك كامل

النفقات المتكبدة في حفرها وإنجازها، فسيرخص باستهلاك المبلغ المتبقى كخصم من الفترة الخاضعة للضريبة التي يحدث فيها هذا التخلى أو الهجر.

لن يشمل استهلاك النفقات أية نفقات حفر بئر إلى ما بعد أعمق منطقة تستعمل فيها تلك البئر لأغراض الإنتاج أو المراقبة أو الحقن. إذا نقلت بئر من هذه الآبار من هيئة مؤسسة إلى هيئة مؤسسة أخرى، فإن المبالغ التي سيرخص بخصمها من قبل المنقول إليه هي ذاتها التي لو لم يحدث النقل لرخص بها للناقل.

مادة رابعة

تستبدل بعبارة «حاكم الكويت» عبارة «حكومة الكويت» أينما وجدت في نصوص المرسوم الأميري رقم ٣ لسنة ١٩٥٥، في شأن ضريبة الدخل الكويتية.

مادة خامسة

يجرى العمل بالنصوص المعدلة على وفق هذا القانون بالنسبة إلى كل فترة ضريبية تنتهي في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٤، أو بعد ذلك التاريخ.

مادة سادسة

على وزير المالية والنفط تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية.

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥
بالموافقة على اتفاقية إنشاء الشركة العربية
للاستثمارات البترولية

نحن جابر الأحمد الجابر الصباح

نائب أمير الكويت وولي العهد

بعد الاطلاع على المادتين ٦١ ، ٧٠ من الدستور ،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة أولى

ووفق على الاتفاقية الموقعة بتاريخ ١٤/ ٩/ ١٩٧٤ لإنشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية وعلى ملحقاتها المرافقة لهذا القانون .

مادة ثانية

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نائب أمير الكويت

جابر الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : ٢٩ جماد الثاني ١٣٩٥هـ

الموافق : ٨ يوليو ١٩٧٥م

مذكرة إيضاحية
لمشروع قانون
بالموافقة على اتفاقية إنشاء الشركة العربيـــة للاستثمارات البتروليـــة

١ - في نطاق منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وتنفيذا للمادة الثانية من اتفاقية المنظمة والتي تنص على تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء، تم بتاريخ ١٤/ ٩/ ١٩٧٤ التوقيع على اتفاقية الشركة العربية للاستثمارات البترولية.

والشركة المذكورة تعتبر ثالث المشاريع العربية المشتركة، بعد الشركة العربية البحرية لنقل البترول والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن. وهي لاتقل أهمية عنها بالنسبة لإقامة اقتصاد عربي متكامل واستثمار الأموال العربية التي وفرتها الثروة النفطية، إذ أن هدفها الأساسي هو القيام بتمويل المشاريع البترولية العربية والمساعدة على استثمار موارد الدول العربية البترولية استثمارا اقتصاديا منوعا.

والاتفاقية تغطى إحدى العمليات المالية لجزء من الاحتياطي العام للدولة التي جرى العرف على أن يقوم بها وزير المالية والنفط في نطاق أحكام المواد ١٠١ و ١٢٣ و ١٣٠ من الدستور. كما أن رئيس الدولة هو السلطة الأصلية في إبرام الاتفاقيات الدولية والتصديق عليها. ولكن بالنظر إلى أن الاتفاقية المعروضة - تمشيا في ذلك مع ما أخذت به الاتفاقيتان الخاصتان للشركتين العربيتين المشار إليهما بعاليه، قد تضمنت بعض النصوص المعدلة لقوانين الكويت. فقد أصبح لزاما عرضها على مجلس الأمة للموافقة. إعمالا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٧٠ من الدستور.

٢- صيغت الاتفاقية على نسق اتفاقية الشركة العربية البحرية لنقل البترول واتفاقية الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن. مع مراعاة خصائص الشركة الجديدة.

والغرض الأساسي للشركة هو الإسهام في إنشاء وتنمية المشروعات الصناعية البترولية مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة. وذلك بما يعود بالنفع على الدول الأعضاء وتدعيم قدراتهم على الاستفادة من ثرواتها البترولية واستثمار مدخراتها بما يعزز طاقاتها الاقتصادية والمالية.

وتتمتع الشركة بالشخصية القانونية ولها الأهلية الكاملة لتحقيق أغراضها. كما تتمتع تجاه الدول الأعضاء، وبمواجهة الغير. بكافة حقوق وامتيازات الجنسية التي تتمتع بها الشركات الوطنية في كل دولة عضو.

ويقتصر حق المساهمة في الشركة على الدول الأعضاء في المنظمة، على أنه يحق لكل دولة أن تتنازل عن عدد من أسهمها لصالح مواطنيها بما لا يجاوز ٤٩٪ من مجموع تلك الأسهم.

وتلتزم الدول الأعضاء بالامتناع عن الاستيلاء على الشركة وأموالها وأصولها أو تأميمها. كما تلتزم بالامتناع عن الاستيلاء على أي من فروعها وأموالها وأصولها أو تأميمها (المادة الثانية عشرة).

وتعفى الشركة وفروعها في دولة المقر والدول الأعضاء من أداء الرسوم والضرائب وكافة الأعباء والتكاليف المالية العامة عن جميع عملياتها المتعلقة بأغراضها، كما تعفى من الرسوم الخاصة بالاكتتاب والتأسيس والتسجيل وزيادة رأس المال والحل والتصفية.

وتعفى كل ما تستورده هي أو فروعها من أدوات أو معدات أو مواد تحتاجها في عملياتها المتعلقة بأغراضها من جميع الضرائب والرسوم الجمركية وما في حكمها. ومن كافة القيود على الاستيراد، عدا القيود المتعلقة بمقتضيات الأمن العام والصحة (المادتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة).

٣- وللاتفاقية ثلاثة ملاحق، تشكل جزءا لا يتجزأ منها. الملحق الأول خاص بالنظام الأساسي للشركة. والملحق الثاني خاص بإجراءات إعلان تأسيس الشركة، والملحق الثالث خاص بفض الخلافات التي تنشأ بين الأعضاء حول تطبيق أو تفسير أو تنفيذ الاتفاقية حتى قيام الهيئة القضائية المنصوص عليها في المادة ٢١ من اتفاقية المنظمة.

٤- وقد وردت في النظام الأساسي للشركة تفصيلا الأحكام المتعلقة بتأسيسها ونشاطاتها واختصاصات أجهزتها (الجمعية العامة ومجلس الإدارة) وتدقيق الحسابات وتوزيع الأرباح على نمط ما جرى عليه الأمر في الشركات التجارية المماثلة.

وحددت المادة السادسة من النظام رأسمال الشركة المصرح به بثلاثة آلاف وستمائة مليون ريال سعودي (ثلاثمائة مليون دينار كويتي). أما رأس المال المكتتب به فقد حدد بألف ومائتي مليون ريال سعودي (مائة مليون دينار كويتي). اكتتبت كل من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بحصة ١٨٪ منه، وليبيا بـ ١٤٪، وكل من العراق وقطر ١٠٪. وأخيرا كل من مصر وسوريا والبحرين والجزائر بـ ٣٪ (المادة السادسة).

وستقوم كل من الدول الأعضاء. عند التأسيس. بسداد ٥٠٪ من قيمة أسهمها في رأس المال المكتتب به.

اتفاقية إنشاء
الشركة العربية للاستثمارات البترولية

إن حكومات الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الموقعة على هذه الاتفاقية.

رغبة منها في العمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها المنظمة.

وإدراكا منها لأهمية استثمار مواردها البترولية استثمارا اقتصاديا متنوعا في مشاريع إنتاجية وإنشائية تتوافر لها مقومات الحياة والازدهار. وتقديرا منها للحاجة إلى تزويد الدول الأعضاء بشركة تعمل على تحقيق هذا الاستثمار على أحسن وجه وتنفيذا لما نصت عليه الفقرة (هـ) من المادة الثانية من اتفاقية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بشأن الإفادة من موارد الأقطار الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف اوجه النشاط في صناعة البترول.

اتفقت على ما يلي: -

الفصل الأول - تعاريف

المادة الأولى

يقصد بالتعابير التالية في هذه الاتفاقية أو ملاحقها المعاني المبينة إزاءها:

المنظمة: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

مجلس الوزراء: مجلس وزراء المنظمة مقصورا على ممثلي الدول الأعضاء المساهمة في الشركة إلا إذا نص على غير ذلك.

الشركة: الشركة العربية للاستثمارات البترولية.

الدولة العضو: أي قطر من الأقطار الأعضاء في المنظمة يساهم في الشركة.

الاتفاقية: الاتفاقية الحالية الخاصة بإنشاء الشركة.

الفصل الثاني – إنشاء الشركة وأغراضها

المادة الثانية

تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية شركة باسم «الشركة العربية للاستثمارات البترولية» تخضع لأحكام هذه الاتفاقية ولأحكام الملاحق المرفقة بها.

ويبين الملحق رقم (١) المرفق بالاتفاقية النظام الاساسي للشركة والملحق رقم (٢) اجراءات اعلان تأسيس الشركة. كما يبين الملحق رقم (٣) طرق فض الخلافات في تطبيق أو تفسير أو تنفيذ الاتفاقية وملاحقها فيما بين الدول الأعضاء. وتعتبر هذه الملاحق جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية.

ويحدد النظام الأساسي الدولة العضو التي يكون فيها مقر الشركة.

المادة الثالثة

أغراض الشركة هي الإسهام في تمويل المشروعات والصناعات البترولية وأوجه النشاط المتفرعة أو المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة، وذلك بما يعود بالنفع على الدول الأعضاء بغية تدعيم قدراتها على الاستفادة من ثرواتها البترولية واستثمار مدخراتها بما يعزز طاقاتها الاقتصادية والمالية.

الفصل الثالث – النظام القانوني

المادة الرابعة

تخضع الشركة أساسا لأحكام هذه الاتفاقية. وتكون هذه الأحكام نافذة وإن تعارضت مع القانون الداخلي لأي من الدول الأعضاء. وفي حالة عدم وجود حكم في الاتفاقية يؤخذ بالمبادئ المشتركة في قوانين الدول الأعضاء في الحدود التي تتنسق فيها هذه المبادئ ومبادئ هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة

تتمتع الشركة بالشخصية القانونية ويكون لها الأهلية الكاملة لتحقيق أغراضها.

المادة السادسة

للشركة ممارسة نشاطها في أراضي الدول الأعضاء وخارجها، وتتمتع الشركة. تجاه الدول الأعضاء وبمواجهة الغير. بكافة حقوق امتيازات الجنسية التي تتمتع بها الشركات الوطنية في كل دولة عضو.

وتتعهد الدول الأعضاء فرديا وجماعيا بدعم الشركة وحمايتها وبتبنى قضاياها في كل ما يضمن للشركة سلامة حقوقها ومصالحها دوليا، وبغير ذلك تتعهد بأن تسهل لها جميع الأعمال المتعلقة بأغراضها وأن تتخذ في هذا السبيل كافة الوسائل الممكنة.

المادة السابعة

يكون للشركة استقلالها في الادارة ومباشرة أعمالها. وتمارس نشاطها على أساس تجاري وبقصد الكسب.

الفصل الرابع - رأسمال الشركة

المادة الثامنة

يقتصر حق المساهمة في الشركة على الدول الأعضاء في المنظمة، ولهذه الدول أن تعهد بتمثيلها في ممارسة هذا الحق إلى أية هيئة أو مؤسسة أو شركة تابعة لها من أشخاص قانونها العام أو الخاص.

ويحق لكل دولة عضو أن تتنازل عن عدد من أسهمها لصالح مواطنيها من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين. وذلك بما لا يجاوز ٤٩٪ (تسعة واربعون بالمائة) من مجموع الأسهم المخصصة لها. وفي هذه الحالة تقوم الدولة العضو بتنظيم العلاقة بينها وبين مواطنيها الذين يساهمون في الشركة وفق ما تراه مناسبا. على ان لا يناقش ذلك التنظيم أحكام الاتفاقية. وتستمر الدولة في جميع الحالات ضامنة ومسؤولة أمام الشركة عن التزامات المساهمين من مواطنيها.

ولا يجوز لأية هيئة أو مؤسسة أو شركة تتمتع بجنسية إحدى الدول الأعضاء أن تكتسب أسهما في الشركة إلا إذا كان جميع رأسمالها مملوكا لتلك الدولة المعنية أو لمواطنيها.

المادة التاسعة

يكون للشركة رأسمال مصرح به ورأسمال مكتتب به. ويحق للدول الأعضاء عند الاكتتاب في رأسمال الشركة أن تساهم على أساس المساواة فيما بينها. فإذا اكتتبت إحدى الدول بجزء يقل عن النصيب الذي يحق لها الحصول عليه. وزع الباقي منه على سائر الدول الأعضاء الراغبة في الزيادة على أساس المساواة فيما بينها أيضا.

ولا يجوز في جميع الحالات لأية دولة عضو المساهمة في رأسمال الشركة بأقل من ٣٪ (ثلاثة بالمائة) منه.

ويكون الحد الأقصى لاكتتاب كل دولة في رأسمال الشركة ٢٠٪ (عشرون بالمائة) منه إلا إذا

اقتضت الحاجة استكمال رأسمال الشركة فممكن عندئذ تجاوز الحد الأقصى المذكور دون الإخلال بمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء الراغبة في الزيادة .

المادة العاشرة

تقوم الجمعية العمومية للشركة باتخاذ الترتيبات اللازمة لإعادة توزيع رأسمال الشركة . بمراعاة أحكام المادة السابقة .

وذلك في الأحوال التالية : -

أ - مساهمة دولة جديدة في الشركة .

ب- تحويل جزء من أسهم أي من الدول الأعضاء أو أسهم مواطنيها إلى دولة عضو أخرى .

المادة الحادية عشرة

أسهم الشركة اسميه . وتعتبر الأسهم التي تملكها الدولة العضو أو التي يملكها مواطنوها قابلة للتحويل بين الدولة ومواطنيها أو بين مواطني ذات الدولة العضو . ولا يجوز الحجز على الأسهم التي في حوزة مواطني أي من الدول الأعضاء الا لصالح تلك الدولة أو مواطنيها .

وإذا انتقلت ملكية أسهم إلى شخص من غير مواطني الدولة العضو بطريق الميراث أو الوصية فإن على حكومة المتوفى إما أن تشتريها لنفسها أو ان تقوم ببيعها لحساب الورثة إلى مواطنيها .

الفصل الخامس - الإعفاءات والتسهيلات

المادة الثانية عشرة

تلتزم كل من الدول الأعضاء بالامتناع عن الاستيلاء على الشركة وأموالها وأصولها أو تأميمها . كما تلتزم الدول الأعضاء بالامتناع عن الاستيلاء على أي من فروع الشركة وأموالها وأصولها أو تأميمها .

ولا يجوز لأي من الدول الأعضاء حجز أموال وأصول الشركة أو حجز أموال وأصول فروعها أو اتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري ضدها إلا بمقتضى حكم قضائي نهائي .

المادة الثالثة عشرة

تعفى الشركة وفروعها في دولة المقر والدول الأعضاء من أداء الرسوم والضرائب وكافة الأعباء والتكاليف المالية العامة عن جميع عملياتها المتعلقة بأغراضها . كما تعفى من الرسوم

الخاصة بالاكتتاب والتأسيس والتسجيل وزيادة رأس المال والحل والتصفية.

ولا تشمل الإعفاءات المذكورة ما يستوفى من رسوم أو أجور كمقابل لخدمات تقدم للشركة وفروعها.

المادة الرابعة عشرة

يعفى كل ما تستورده الشركة وفروعها من أدوات أو معدات أو مواد تحتاج إليها في عملياتها المتعلقة بأغراضها من جميع الضرائب والرسوم الجمركية وما في حكمها في كل من الدول الأعضاء. وكذلك تعفى الشركة وفروعها من كافة القيود على الاستيراد وذلك شريطة عدم توافر تلك الأدوات أو المعدات أو المواد في الأسواق المحلية بأسعار مقاربة وجودة مماثلة للمواد المستوردة.

ولا يجوز التصرف في ملكية ما استوردته الشركة أو فروعها معفيا على هذا الوجه إلا بالاتفاق مع حكومة الدولة صاحبة الشأن.

المادة الخامسة عشرة

يحق للشركة وفروعها أن تحتفظ بالعملات الأجنبية وبأرصدة حساباتها بأية عملة من العملات. كما يحق لها أن تنقل أموالها حيثما رأت ذلك مناسبا لمصالحها.

وتعفى الشركة من كافة القيود والإجراءات المتعلقة بمراقبة النقد ونقل الأموال.

الفصل السادس - إدارة الشركة

المادة السادسة عشرة

يكون للشركة جمعية عمومية تمثل فيها الدول الأعضاء. كما يكون لها مجلس إدارة لكل دولة مساهمة عضو واحد فيه تختاره الجمعية العمومية. وكذلك يكون للشركة مدير عام من خارج المجلس يتبعه جهاز من العاملين.

المادة السابعة عشرة

يحتسب عند التصويت في الجمعية العمومية ومجلس الإدارة. صوت عن كل سهم تملكه الدولة العضو ومواطنوها.

الفصل السابع - العاملون

المادة الثامنة عشرة

يكون اختيار العاملين في الشركة على أساس المؤهلات العلمية والكفاءات المهنية حسبما تتطلبه طبيعة أعمال الشركة. وعند تساوي المؤهلات والكفاءات تكون الأفضلية لمواطني الدول الأعضاء ثم لمواطني الدول العربية الأخرى.

المادة التاسعة عشرة

تتعهد كل من الدول الأعضاء بمنح العاملين في الشركة وفروعها ومن يعولونهم من أفراد أسرهم. التراخيص اللازمة للدخول والإقامة. مع مراعاة ما يقتضيه النظام العام والأمن والصحة العامة.

ويعفى العاملون في الشركة من الضرائب على مرتباتهم أو مكافآتهم.

الفصل الثامن - أحكام عامة

المادة العشرون

تقوم كل من الدول الأعضاء بسداد ٥٠٪ (خمسين بالمائة) من قيمة أسهمها في رأس المال المكتتب به عند تأسيس الشركة. كما تقوم كل منها بتسديد القدر الباقي حسبما يقرره مجلس الإدارة. على أن يتم هذا التسديد خلال شهرين من تاريخ تسلم الدولة العضو لطلب السداد.

المادة الحادية والعشرون

يحال كل خلاف بين حكومات الدول الأعضاء حول تطبيق أو تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية إلى الهيئة القضائية المنصوص عليها في المادة الحادية والعشرين من اتفاقية المنظمة ويعتبر حكم هذه الهيئة نهائيا وملزما. وإذا وقع الخلاف قبل قيام الهيئة المذكورة فإنه يخضع لإجراءات التحكيم المنصوص عليها في الملحق رقم (٣) من هذه الاتفاقية.

المادة الثانية والعشرون

تسري أحكام هذه الاتفاقية لمدة بقاء الشركة.

المادة الثالثة والعشرون

يجوز تعديل الاتفاقية بقرار من مجلس الوزراء يصدر بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء على أن يمثل ذلك ثلثي رأس المال على الأقل. وتسري في شأن هذا التعديل إجراءات التصديق المتبعة في كل دولة. على أنه يجوز تعديل النظام الأساسي للشركة وفق ما ورد فيه من أحكام.

المادة الرابعة والعشرون

يبدأ نفاذ الاتفاقية عندما يقوم عدد من الدول الأعضاء يمثل مجموع حصصه ثلثي رأسمال الشركة المكتتب به بإيداع وثائق تصديقه عليها لدى الأمانة العامة للمنظمة.

ويبدأ نفاذها بالنسبة لأية دولة عضو أخرى اعتبارا من اليوم الأول من الشهر التالي لإيداع تلك الدولة العضو وثيقة تصديقها على الاتفاقية أو وثيقة انضمامها إليها ووفائها بالتزاماتها المالية القائمة قبل الشركة.

المادة الخامسة والعشرون

تفقد الدولة العضو هي ومواطنوها مساهمتها في الشركة عند انتهاء عضويتها في المنظمة، على أن تظل مسؤولة قبل الشركة عن الالتزامات التي تترتب عليها.

المادة السادسة والعشرون

يجوز لأي من الدول الأعضاء الانسحاب من الاتفاقية بعد مضي أربع سنوات من تاريخ نفاذها بالنسبة لهذه الدولة. ويكون ذلك بإخطار كتابي يوجه إلى الأمانة العامة للمنظمة. تقوم هذه الأخيرة بتبليغه إلى بقية الدول الأعضاء والشركة. ويصبح الانسحاب نافذا. بما يترتب عليه من انتهاء مساهمة الدولة هي ومواطنيها في الشركة. بعد مضي سنة من تاريخ هذا الإخطار.

المادة السابعة والعشرون

في الحالتين المنصوص عليهما في المادتين السابقتين يحق للدول الأعضاء كل بنسبة ما في حيازته من أسهم اكتساب الأسهم المملوكة للدولة التي فقدت مساهمتها في الشركة هي ومواطنيها. فإذا تخلفت أسهم بعد ذلك توزع على جميع الدول الأعضاء كل بنسبة حصته أيضا وتعقد الشركة مع الدول المعنية اتفاقا خاصا لتسوية الوضع المالي الناشئ عن فقدان هذه الدولة مساهمتها في الشركة.

وتقوم الجمعية العمومية باتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك.

المادة الثامنة والعشرون

تتولى الأمانة العامة للمنظمة إخطار جميع الدول المصدقة على هذه الاتفاقية والدول الأعضاء التي قد تنضم إليها بتسليمها أي وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام. كما تقوم بإخطارهم بتاريخ بدء نفاذها.

وقد قام المندوبون المفوضون المبينة أسماؤهم بتوقيع هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم.

وقعت . . . . في اليوم . . . . . . من شهر . . . .

سنة . . . . الموافق لليوم . . . . من شهر . . . . سنة . . . .

من نسخة واحدة تحفظ في مقر الأمانة العامة للمنظمة التي تقوم بتزويد الدول المصدقة والمنضمة بصورة طبق الأصل من الاتفاقية .

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

عن حكومة دولة البحرين

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عن حكومة المملكة العربية السعودية

عن حكومة الجمهورية العربية السورية

عن حكومة الجمهورية العراقية

عن حكومة دولة قطر

عن حكومة دولة الكويت

عن حكومة الجمهورية العربيةالليبية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

وقعت بالأحرف الأولى في القاهرة بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٣٩٤ هـ الموافق ١١ يوليو/ تموز ١٩٧٤م .

ملحق رقم (١)

النظام الأساسي للشركة العربية للاستثمارات

الفصل الأول ـ الاسم والمقر والمدة

المادة الأولى

«الشركة العربية للاستشارات البترولية» شركة أنشئت طبقا لاتفاقية دولية خاصة بها. وتخضع لأحكام هذه الاتفاقية ولهذا النظام الأساسي.

المادة الثانية

مقر الشركة في مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة

تأسست الشركة لمدة غير محدودة، على أنه يجوز حلها بقرار من الجمعية العمومية يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع رأسمال الشركة.

الفصل الثاني ـ أغراض الشركة وعملياتها

المادة الرابعة

أغراض الشركة هي الإسهام في تمويل المشروعات والصناعات البترولية وأوجه النشاط المتفرعة أو المساندة أو المرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة وذلك بما يعود بالنفع على الدول الأعضاء وبغية تدعيم قدراتها على الاستفادة من ثروتها البترولية واستثمار مدخراتها بما يعزز طاقاتها الاقتصادية والمالية.

المادة الخامسة

للشركة أن تقوم بكافة العمليات التي يقتضيها تحقيق أغراضها في الدول الأعضاء وفيما عدا هذه الدول تعطى الأفضلية للمشاريع في الأقطار العربية الأخرى، ولها بصفة خاصة:

١ - أن تقوم بدراسة وإعداد المشروعات التي يمكن للشركة أن تستثمر فيها أموالها.

٢ - أن تقيم فروعا ومكاتب للشركة وأن تنشئ شركات مالية تابعة لها، وذلك داخل وخارج الدول الأعضاء.

٣- أن تساهم في الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة.

٤- أن تنشئ، بعد موافقة مجلس وزراء المنظمة بحسب تشكيله المنصوص عليه في اتفاقية إنشاء المنظمة. الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة.

٥- أن تشتري وتتصرف في أسهم وحصص رأسمال الشركات والمؤسسات العاملة في القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة وذلك سواء في الدول الأعضاء أو غيرها من الدول.

٦- أن تشترك في عمليات إصدار وضمان تصريف الأوراق المالية الخاصة بالشركات والمؤسسات التي تنشأ أو تعمل في الدول الأعضاء في قطاع الصناعات البترولية.

٧- أن تمنح قروضا متوسطة أو طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات والعمليات في قطاع الصناعات البترولية.

وتراعي الشركة عند منحها قروضا لمشروع في دولة من الدول الأعضاء أن تحصل على ضمان تلك الدولة لسداد أصل القروض والفائدة. وإذا كان مكان المشروع خارج الدول الأعضاء فلا يمنح هذا القرض إلا بضمان دولة عضو.

وللشركة أن تقدم كفالتها للقروض المتوسطة والطويلة الأجل التي تمنحها مؤسسات مالية أو تجارية أخرى. على أن تتوافر في هذه القروض كافة الشروط المطلوب توافرها في عمليات الإقراض المماثلة التي تقوم بها الشركة لحسابها.

وتتخذ الشركة الاحتياطات اللازمة لاستخدام القروض التي تمنحها أو تكفلها في الغرض الذي منحت من أجله هذه القروض.

٨- أن تصدر السندات وأن تقترض من أسواق كل من الدول الأعضاء بعد الحصول على موافقتها، وكذلك في الأسواق المالية العالمية.

كما يجوز للشركة أن تقترض من حكومات الدول الأعضاء مباشرة أو عن طريق إحدى مؤسساتها سواء لتمويل عملياتها بصفة عامة أو لتمويل مشروع محدد بالذات.

ولا يجوز في أية حال أن يتعدى مجموع ديون الشركة في أي وقت المبلغ الذي تكون الجمعية العمومية للشركة قد وضعته كحد أقصى لاقتراضها. كما تحرص الشركة بالنسبة إلى حجم الديون التي تلتزم بها ومواعيد سدادها وشروطها على الاحتفاظ دائما بمركز مالي تتوافر فيه السيولة والملائمة المالية.

وتحدد الشركة تكاليف القروض التي تمنحها والعمولة وطرق وفاء الدين ومواعيد الاستحقاق والدفع.

وتراعي الشركة في القروض التي تمنحها أن يجري سدادها مع فوائدها بذات العملة التي تم بها الإقراض.

٩- أن توظف بصفة مؤقتة ما يفيض عن حاجاتها المباشرة من الأموال السائلة، على أن يراعى في هذا الصدد توقيت التزامات الشركة قبل الغير والمسحوبات المتوقعة على قروضها وبصفة عامة الحرص على سيولة الأصول المستثمر فيها وقابلية العملات المقومة بها هذه الأصول للتحويل.

الفصل الثالث ـ رأسمال الشركة

المادة السادسة

تحدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ ٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي (ثلاثة آلاف وستمائة مليون ريال سعودي)، أما رأسمال الشركة المكتتب به فقد حدد بمبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي (ألف ومائتي مليون ريال سعودي) وينقسم إلى مائة ألف سهم. القيمة الإسمية لكل منها ١٢,٠٠٠ ريال سعودي (اثنا عشر ألف ريال سعودي) تم الاكتتاب فيها جميعها ووزعت على النحو التالي:

اسم الدولة	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالريال السعودي
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة		
حكومة دولة البحرين		
حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		
حكومة المملكة العربية السعودية		
حكومة الجمهورية العربية السورية		
حكومة الجمهورية العراقية		
حكومة دولة قطر		
حكومة دولة الكويت		
حكومة الجمهورية العربية الليبية		
حكومة جمهورية مصر العربية		

المادة السابعة

تقوم كل من الدول الأعضاء عند تأسيس الشركة بسداد ٥٠٪ (خمسين بالمائة) من قيمة أسهمها في رأس المال المكتتب به. كما تقوم كل منها بتسديد القدر الباقي حسبما يقرره مجلس الإدارة. على أن يتم سداد هذا الباقي خلال شهرين من تاريخ تسلم الدولة العضو لطلب السداد.

المادة الثامنة

أسهم الشركة اسمية.

المادة التاسعة

يحق لكل دولة عضو أن تتنازل عن عدد أسهمها لصالح مواطنيها من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين. وذلك بما لا يجاوز ٤٩٪ (تسعة وأربعين بالمائة) من مجموعة الأسهم المخصصة لها. وفي هذه الحالة تقوم الدولة العضو بتنظيم العلاقة بينها وبين مواطنيها الذين يساهمون في الشركة وفق ما تراه مناسبا، على ألا يناقض ذلك التنظيم أحكام الاتفاقية. وتستمر الدولة في جميع الحالات ضامنة ومسؤولة أمام الشركة عن التزامات المساهمين من مواطنيها.

ولا يجوز لأية هيئة أو مؤسسة أو شركة تتمتع بجنسية إحدى الدول الأعضاء أن تكتسب أسهما في الشركة إلا إذا كان جميع رأسمالها مملوكا لتلك الدولة المعنية أو لمواطنيها.

المادة العاشرة

يجوز زيادة رأسمال الشركة أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية بأغلبية تمثل ثلثي رأسمال الشركة.

وفي حالة زيادة رأس المال يكون لكل دولة عضو حق الاكتتاب في الأسهم الجديدة بنسبة عدد الأسهم التي تكون حينئذ في حوزتها هي ومواطنيها.

وتحدد الجمعية العمومية شروط إصدار الأسهم الجديدة وسداد قيمتها.

المادة الحادية عشرة

تتساوى الحقوق والالتزامات الناشئة عن الأسهم. وتحدد مسؤولية المساهمين بالمبالغ المكتتب بها.

وتعتبر حيازة السهم قبولا للنظام الأساسي للشركة.

الفصل الرابع ـ الجمعية العمومية

المادة الثانية عشرة

تشكل الجمعية العمومية من المساهمين في الشركة الذين تضمهم جماعات وطنية تمثلها حكوماتها، وتشمل كل مجموعة وطنية الدولة العضو ومواطنيها المساهمين. وتمارس الجماعات الوطنية حقها في التصويت بالتناسب مع القيمة الاسمية لمجموع الأسهم التي في حوزة كل منها.

المادة الثالثة عشرة

تعقد الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة واحدة في السنة، وذلك خلال ستة الأشهر التالية لانتهاء السنة المالية.

وتجوز دعوتها إلى اجتماع غير عادي بناء على طلب مجلس الإدارة أو مراقبي الحسابات أو إذا طلبت ذلك جماعة أو جماعات وطنية تمثل ربع رأس المال.

وتتم الدعوة للاجتماعات، عادية كانت أم غير عادية، بكتاب من رئيس مجلس الإدارة يرسل قبل ثلاثة أسابيع من التاريخ المحدد للاجتماع، ويجب أن يشتمل هذا الكتاب على بيان بجدول الأعمال والصفة العادية أو غير العادية للاجتماع.

وتعقد الجمعية العمومية اجتماعات في مقر الشركة. ما لم يقرر مجلس الإدارة اختيار مكان آخر للاجتماع.

المادة الرابعة عشرة

يحق لمجلس الإدارة حضور اجتماعات الجمعية العمومية، ولا تكون مداولات الجمعية العمومية صحيحة إلا بتمثيل الأغلبية العددية للجماعات الوطنية الممثلة لأغلبية رأسمال الشركة. فإذا تعذر توافر هذا النصاب يدعو مجلس الإدارة الجمعية العمومية لاجتماع ثان خلال ثلاثين يوما من تاريخ اجتماعها الأول مشيرا إلى عدم توافر النصاب في الاجتماع الأول، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره ممثلو ثلث عدد الجماعات الوطنية الممثلة لثلث رأس المال. فإن تعذر ذلك يدعو مجلس الإدارة الجمعية العمومية لاجتماع ثالث خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الثاني مشيرا إلى عدم توافر النصاب مرتين. ويعتبر الاجتماع بهذه الصورة الأخيرة صحيحا بحضور ممثلي خمس عدد الجماعات الوطنية الممثلة لخمس رأس المال.

المادة الخامسة عشرة

يرأس اجتماعات الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه. وتنتخب الجمعية العمومية بأغلبية الحاضرين اثنين من أعضائها للإشراف على التصويت. كما تعين أمينا للاجتماع لا يشترط فيه أن يكون من أعضائها.

المادة السادسة عشرة

يكون للجمعية العمومية محاضر تدون فيها مداولاتها وقراراتها يوقع عليها رئيس الجلسة وأمين الاجتماع. وتوقع صور هذه المحاضر والقرارات أو مستخرجاتها من قبل رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه.

المادة السابعة عشرة

تنظر الجمعية العمومية في جميع المسائل التي تهم الشركة، ولها بصفة خاصة الاختصاصات التالية:

١ - اعتماد اللائحة الداخلية لأعمال مجلس الإدارة .

٢ - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأصليين واختيار عضو احتياطي لكل عضو أصيل .

٣- تحديد مكافأة حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة .

٤ - تعيين مراقبي الحسابات .

٥ - تعيين الحد الأقصى للاقتراض الذي يسمح به للشركة .

٦ - تعديل النظام الأساسي للشركة .

٧- زيادة أو تخفيض رأسمال الشركة .

٨- إعادة توزيع رأسمال الشركة .

٩- اعتماد تقرير مجلس الإدارة السنوي وتقرير مراقبي الحسابات عن ميزانية الشركة للسنة المالية المنتهية وحساب الأرباح والخسائر وتخصيص وتوزيع الأرباح الصافية . وكذلك إعطاء المخالصة لأعضاء مجلس الإدارة عن إدارتهم .

١٠ - تقرير حل الشركة وتعيين المصفين .

المادة الثامنة عشرة

تتخذ الجمعية العمومية قراراتها بأغلبية الأصوات الممثلة للأسهم في الاجتماع . أما بالنسبة إلى القرارات المتعلقة بتعيين الحد الأقصى للاقتراض الذي يسمح به للشركة وكذلك تعديل نظامها الأساسي فيشترط توافر أغلبية ثلثي رأسمال الشركة المكتتب به .

وتكون القرارات الصادرة من الجمعية العمومية ملزمة لجميع المساهمين بما في ذلك الغائبون منهم والمعارضون لهذه القرارات .

الفصل الخامس ـ مجلس الإدارة

المادة التاسعة عشرة

يشكل مجلس الإدارة من عدد من الأعضاء مساو لعدد الدول المساهمة في الشركة . وبحيث يكون لكل من هذه الدول عضو واحد يمثلها في المجلس بصفة أصلية .

وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا له ونائبا للرئيس.

يكون لكل دولة مساهمة في الشركة عضو احتياطي يحل في مجلس الإدارة محل العضو الأصلي لها عند غيابه.

المادة عشرون

مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات يجوز تجديدها. وإذا شغر أحد مقاعد المجلس. لأي سبب كان، تقوم الدولة العضو المعنية بتعيين عضو آخر يمثلها للمدة المتبقية. على أن يعرض ذلك على الجمعية العمومية في أول اجتماع لاحق لها.

المادة الحادية والعشرون

يمثل الشركة أمام القضاء والغير رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من يخوله المجلس النيابة عنه.

المادة الثانية والعشرون

يجتمع مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وذلك بناء على دعوة من رئيسه أو إذا طلب ذلك عدد لا يقل عن ثلاثة من أعضائه.

ويعقد المجلس اجتماعاته في مقر الشركة أو في أي مكان آخر يختاره.

المادة الثالثة والعشرون

لمجلس الإدارة صلاحية البت في جميع الأمور التي لا تدخل بنص صريح في اختصاص جهاز آخر من أجهزة الشركة، وله بصفة خاصة.

١- إعداد لائحة داخلية لأعماله.

٢- اعتماد اللوائح الإدارية والمالية لأجهزة الشركة.

٣- تعيين المدير العام ونوابه وتحديد رواتبهم.

٤- تشكيل لجنة تنفيذية برئاسة المدير العام يخول لها ما يراه المجلس ملائما من الصلاحيات وذلك بهدف سرعة البت في بعض الأمور والمسائل.

٥- اعتماد عمليات تمويل المشروعات.

٦- اعتماد عقد القروض.

٧- الموافقة على إقامة فروع ومكاتب للشركة وعلى إنشاء الشركات المالية التابعةلها، وكذلك

الإسهام في شركات متخصصة في القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة .

٨- إنشاء الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة ، بعد الحصول على الموافقة المشار إليها في البند (٤) من المادة الخامسة من هذا النظام .

٩- توظيف أموال الشركة السائلة الفائضة عن احتياجاتها .

١٠- إعداد تقرير مجلس الإدارة ومشروع الميزانية السنوية العادية التقديرية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية . توطئة لطرحها على الجمعية العمومية .

المادة الرابعة والعشرون

تتخذ قرارات المجلس بأغلبية الأصوات الممثلة للأسهم في الاجتماع وإذا تساوت الأصوات في الموضوع المطروح يؤجل النظر فيه .

المادة الخامسة والعشرون

يكون لمجلس الإدارة محاضر تدون فيها مداولاتها ، وقراراته يوقع عليها رئيس الجلسة . ويوقع الرئيس أو من ينوب عنه جميع المراسلات والمستخرجات .

المادة السادسة والعشرون

لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة في أثناء ولايته أن يرتبط بأي التزام يتعلق بأعمال الشركة لمنفعته الشخصية . كما لا يجوز لأي منهم الارتباط أو التعامل مع أي شخص أو هيئة أو دولة في أي عمل أو مشروع يتناقض مع مصالح الشركة .

المادة السابعة والعشرون

أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون فرديا أو جماعيا عن كل مخالفة لأحكام الاتفاقية وملاحقها وعن سوء إدارتهم للشركة أمام الشركة وقبل الغير .

الفصل السادس - المدير العام ونوابه

المادة الثامنة والعشرون

يعين مجلس الإدارة مديرا عاما يختاره من غير أعضائه على أن يكون من مواطني الأقطار الأعضاء في المنظمة ومن ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجالات الاستثمارات المالية .

ويكون تعيينه لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد .

المادة التاسعة والعشرون

المدير العام هو الرئيس الأعلى للعاملين في الشركة ويكون مسؤولا عن جميع الأعمال تحت إشراف مجلس الإدارة. كما يقوم بتطبيق اللوائح والتنظيمات الإدارية والمالية والفنية داخل الشركة. وله حق تعيين وفصل العاملين وفقا لأنظمة الشركة.

المادة الثلاثون

يكون للمدير العام نائب أو أكثر يختارهم مجلس الإدارة بناء على اقتراح المدير العام.

المادة الحادية والثلاثون

يحدد المدير العام مهام وصلاحيات نوابه ومن يحل منهم محله عند غيابه.

المادة الثانية والثلاثون

تسري على المدير العام للشركة أحكام المادتين ٣٦ و٢٧٠ من هذا النظام الأساسي.

المادة الثالثة والثلاثون

يكون ولاء المدير العام ونوابه والعاملين للشركة، وعليهم الامتناع عن كل ما من شأنه التأثير في إدارة الأعمال لغير صالح الشركة. وأن يلتزموا الحيدة في أعمالهم.

الفصل السابع - الحسابات والتصفية

المادة الرابعة والثلاثون

تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة. وبالنسبة لأول سنة مالية تبدأ يوم إعلان تأسيس الشركة وتختتم في ٣١ ديسمبر اللاحق له، وذلك ما لم تكن هذه المدة أقل من ستة أشهر فتمتد عندئذ إلى ٣١ ديسمبر من السنة التالية.

المادة الخامسة والثلاثون

يوزع صافي أرباح الشركة السنوية، بعد خصم المصروفات العمومية والاستهلاكات والتكاليف الأخرى، على الوجه التالي:

١ - يقتطع أولا مبلغ يوازي ١٠٪ (عشرة بالمائة) من الأرباح لتكوين حساب الاحتياطي، ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي ١٠٠٪ (مائة بالمائة) من رأسمال الشركة المكتتب به. وإذا نقص الاحتياطي عن ذلك تعين العودة إلى الاقتطاع.

٢- ثم يخصم المبلغ اللازم لتوزيع ربح على المساهمين بواقع ٥٪ (خمسة بالمائة) من قيمة أسهمهم المدفوعة متى سمحت الأرباح بذلك .

٣- وبعد ذلك يقسم الباقي من الأرباح على المساهمين .

على أنه لا يجوز توزيع أرباح إلا بعد تغطية خسائر الشركة السابقة إن وجدت .

المادة السادسة والثلاثون

يتم دفع الأرباح الموزعة سنويا في التواريخ التي تعينها الجمعية العمومية .

المادة السابعة الثلاثون

يجري تدقيق حسابات الشركة بواسطة مراقبي حسابات تعينهم الجمعية العمومية سنويا .

ويقوم مراقبو الحسابات بصفة خاصة بمهمة التحقيق من أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مطابقان للسجلات الحسابية . ومن أن مسك هذه السجلات دقيق ومتفق مع القواعد الحسابية السليمة .

ويكون لمراقبي الحسابات -في سبيل القيام بعمل وظيفتهم- الحق في الرجوع إلى السجلات الحسابية وجميع الوثائق المتعلقة بها . ويجب أن تكون الميزانية وحساب الأرباح والخسائر في متناول أيديهم قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية ، وعليهم أن يقدموا للجمعية العمومية تقريرا مكتوبا عن كل ذلك مع ملاحظاتهم .

وتحدد الجمعية العمومية مقدار أتعاب مراقبي الحسابات .

المادة الثامنة والثلاثون

إذا حلت الشركة فإنها تدخل في مرحلة التصفية ، وتعتبر منذ ذلك الحين قائمة من أجل التصفية .

وتتم هذه التصفية بواسطة مصفين تعيّنهم الجمعية العمومية وتحدد أتعابهم .

وللمصفين أوسع السلطات للتحقيق في أصول الشركة والصلاحيات اللازمة لأداء مهامهم .

وبتعيين المصفين تنتهي سلطات أعضاء مجلس الإدارة وتظل الجمعية العمومية قائمة لاعتماد شروط التصفية ولإعطاء المخالصة للمصفين . ويرأس الجمعية العمومية الشخص الذي تختاره من بين أعضائها لهذا الغرض في بداية كل اجتماع يدعو إليه المصفون .

وبعد انقضاء الخصوم ورد قيمة الأسهم ، يوزع الصافي المتبقي على المساهمين كل بنسبة حصته

في الشركة .

المادة التاسعة والثلاثون

يتم الفصل في كل منازعة في شأن حل أو تصفية الشركة وفقا للمادة الحادية والعشرين من الاتفاقية .

المادة الأربعون

تتم الإعلانات الرسمية وكذلك تعديلات النظام الأساسي في الجرائد الرسمية للدول الأعضاء .

المادة الحادية والأربعون

يعتبر هذا النظام الأساسي نافذا من تاريخ نفاذ الاتفاقية .

وقعت . . . . في اليوم . . . . . . من شهر . . . .

سنة . . . . الموافق لليوم . . . . . . من شهر . . . . سنة . . . .

١٩٧٥ من نسخة واحدة تودع لدى الأمانة العامة للمنظمة ، التي تقوم بتزويد الدول المصدقة والمنضمة بصورة طبق الأصل من هذا الملحق .

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

عن حكومة دولة البحرين

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عن حكومة المملكة العربية السعودية

عن حكومة الجمهورية العربية السورية

عن حكومة الجمهورية العراقية

عن حكومة دولة قطر

عن حكومة دولة الكويت

عن حكومة الجمهورية العربيةالليبية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

ملحق رقم (٢)
إجراءات إعلان تأسيس الشركة

إن حكومات الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والموقعة على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية .

تنفيذا للمادة الثانية من الاتفاقية ، اتفقت على ما يلي :

المادة الأولى

عند نفاذ الاتفاقية يقوم أمين عام المنظمة بدعوة مجلس وزراء الدول التي صدقت عليها لاجتماع يخصص لاتخاذ الخطوات اللازمة لإعلان تأسيس الشركة . ويعتبر هذا الاجتماع بمثابة اجتماع للجمعية العمومية التأسيسية للشركة .

المادة الثانية

يرأس اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية ممثل دولة مقر الشركة وتعد هذه الدولة التسهيلات اللازمة لعقد هذا الاجتماع .

المادة الثالثة

تختار الجمعية العمومية التأسيسية أول مجلس إدارة للشركة . ويمارس هذا المجلس صلاحياته وفقا للأوضاع المقررة في النظام الأساسي . كما تعين الجمعية العموميةالتأسيسية مراقبي الحسابات الأولين .

المادة الرابعة

تدعو الجمعية العمومية التأسيسية الدول الأعضاء إلى سداد قيمة أسهمهم لدى المؤسسات المصرفية التي تعينها . وتودع في هذه المؤسسات لحساب الشركة المبالغ المسددة .

المادة الخامسة

تعلن الجمعية العمومية التأسيسية تأسيس الشركة ، وتفوض مجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء نشاطها .

المادة السادسة

يعتبر هذا الملحق نافذا من تاريخ نفاذ الاتفاقية .

وقعت . . . . في اليوم . . . . . . من شهر . . . .

سنة . . . . الموافق لليوم . . . . . . من شهر . . . . سنة . . . .

من نسخة واحدة تودع لدى الأمانة العامة للمنظمة ، التي تقوم بتزويد الدول المصدقة والمنضمة بصورة طبق الأصل من هذا الملحق .

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

عن حكومة دولة البحرين

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عن حكومة المملكة العربية السعودية

عن حكومة الجمهورية العربية السورية

عن حكومة الجمهورية العراقية

عن حكومة دولة قطر

عن حكومة دولة الكويت

عن حكومة الجمهورية العربيةالليبية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

ملحق رقم (٣)

طرق فض الخلافات

إن حكومات الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والموقعة على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية ، تنفيذا للمادة ٢١ من الاتفاقية ،

اتفقت على مايلي :

المادة الأولى

كل خلاف بين الدول الأعضاء حول تطبيق أو تفسير أو تنفيذ الاتفاقية يقع قبل قيام الهيئة القضائية المنصوص عليها المادة ٢١ من اتفاقية المنظمة تطبق بشأنه أحكام المواد الآتية فيما بعد .

المادة الثانية

إذا تعذر تسوية الخلاف وديا يحال إلى هيئة تحكيم تشكل من ثلاثة أعضاء يختار كل من طرفي الخلاف واحدا منهم ويختار العضوان العضو الثالث رئيسا للهيئة .

وفي حالة عدم الاتفاق على اختيار العضو الثالث رئيس الهيئة يتولى الأمين العام للمنظمة هذا الاختيار .

المادة الثالثة

١ - تبلغ الدولةالمعنية الأمين العام للمنظمة بمذكرة تفصيلية وقائع الخلاف وأبعاده المادية والقانونية . ويقوم الأمين العام خلال ستين يوما من تسلمه هذه المذكرة بالاتصال بطرفي الخلاف لمحاولة تسويته وديا .

٢ - إذا تعذرت هذه التسوية الودية ، خلال المدة المذكورة . يعتبر الخلاف موضعا للتحكيم . ويطلب الأمين العام من طرفي الخلاف تعيين حكمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ تسلم كل منهما هذا الطلب .

٣- على الحكمين الاجتماع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتعيينهم من قبل طرفي الخلاف ، وذلك لاختيار العضو الثالث رئيس الهيئة .

٤ - إذا لم يعين أي من طرفي الخلاف حكمه خلال المدة المحددة ، فللأمين العام اختياره ودعوة الحكمين لاختيار العضو الثالث رئيس الهيئة خلال خمسة عشر يوما من التاريخ الذي يحدده الأمين العام لاجتماعهما .

٥ - في حالة عدم اتفاق الحكمين على تسمية العضو الثالث رئيس الهيئة في المدة المحددة ، يتولى الأمين العام اختياره وتحديد تاريخ اجتماع الهيئة ، ويبلغ كل ذلك إلى طرفي الخلاف .

٦ - في حالة اختيار العضو الثالث رئيس الهيئة من قبل الأمين العام يجب ألا يكون هذا العضو من مواطني أي من طرفي الخلاف .

المادة الرابعة

إذا تعذر لأي سبب من الأسباب على أي من أعضاء هيئة التحكيم ممارسة مهمته قبل صدور قرار الهيئة في الخلاف ، عن عضو آخر مكانه بذات طريقة اختيار العضو الأصلي .

المادة الخامسة

يحدد رئيس الهيئة الإجراءات اللازمة لانعقاد الهيئة ومباشرة مهامها وما يتوجب على كل

طرف في الخلاف إيداعه من مصاريف التحكيم الأولية بالتساوي .

ويتحمل كل من طرفي الخلاف مكافأة حكمه ، ويتفق طرفا الخلاف على مكافأة رئيس الهيئة فإذا تعذر ذلك يحددها الأمين العام للمنظمة .

كما يتحمل كل من طرفي الخلاف نفقات من يمثله أمام الهيئة من مستشارين وخبراء وغيرهم .

ويحدد قرار الهيئة في الخلاف الطرف الذي يتحمل نهائيا مصروفات التحكيم .

المادة السادسة

تحدد الهيئة الإجراءات الخاصة بنظر الخلاف بما في ذلك مواعيد الجلسات وتبادل المذكرات والمرافعات وما يقتضيه الفصل في الخلاف من تعيين للخبراء وغير ذلك من الأمور .

وتصدر الهيئة قرارها في الخلاف وفقا لأسس قانونية لفض الخلاف . وإذا تعذر ذلك فإنها تأخذ بعين الاعتبار مبادئ العدالة .

المادة السابعة

يصدر قرار الهيئة بأغلبية أعضاء هيئة التحكيم، وإذا تعذر تحقيق هذه الأغلبية يكون قرار رئيس الهيئة نهائيا وملزما .

المادة الثامنة

ينص قرار التحكيم على تاريخ معين لتنفيذه، ويعتبر أي طرف لا ينفذ القرار بعد انقضاء هذا التاريخ مخلا بالتزاماته ويحق آنذاك للطرف الآخر اتخاذ ما يراه مناسبا لحماية حقوقه .

المادة التاسعة

للهيئة التي أصدرت القرار صلاحية تفسيره والبت في الإشكالات التي يثيرها تنفيذه، وذلك بناء على طلب أي من طرفي الخلاف .

المادة العاشرة

يجوز لأي من الدول الأعضاء طلب التدخل في الخلاف في أثناء نظره، وللهيئة البت في قبول هذا التدخل أو رفضه ، ولا يؤثر هذا التدخل ، على أية حال ، في تشكيل الهيئة .

المادة الحادية عشرة

يعتبر هذا الملحق نافذا من تاريخ نفاذ الاتفاقية .

وقعت . . . . في اليوم . . . . . . من شهر . . . .

سنة . . . . الموافق لليوم . . . . . . من شهر . . . . سنة . . . .

تودع لدى الأمانة العامة للمنظمة التي تقوم بتزويد الدول المصدقة والمنضمة بصورة طبق الأصل من هذا الملحق .

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

عن حكومة دولة البحرين

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عن حكومة المملكة العربية السعودية

عن حكومة الجمهورية العربية السورية

عن حكومة الجمهورية العراقية

عن حكومة دولة قطر

عن حكومة دولة الكويت

عن حكومة الجمهورية العربيةالليبية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٦

بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بأيلولة جميع حقوق شركة بي . بي (الكويت) المحدودة وشركة جلف كويت إلى الدولة

نحن صباح السالم الصباح   أمير الكويت

بعد الاطلاع على المواد ٢١ و٦٥ و١٤٨ و١٥٢ و١٨٠ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ بالموافقة علي اتفاقية المشاركة ، الموقعة بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٧٥ بين حكومة دولة الكويت وشركة بي . بي (الكويت) المحدودة وشركة جلف كويت .

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة ، وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الشركات التجارية ، وعلى المرسوم الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٤ بإنشاء المجلس الأعلى للبترول .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

مادة أولى

ووفق على الاتفاقية المرافقة لهذا القانون والموقعة في الكويت بتاريخ ١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بين حكومة دولة الكويت وشركة بي . بي (الكويت) المحدودة وشركة جلف كويت في شأن أيلولة جميع ما تبقى للشركتين من مصالح في الحقوق (بما في ذلك الحقوق الامتيازية) والعمليات والمرافق والموجودات ، في الكويت ، والخاصة بالبترول ، وذلك اعتبارا من ٥ مارس سنة ١٩٧٥ .

يلغى ، اعتبارا من ٥ مارس سنة ١٩٧٥ ، الامتياز الممنوح بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ لشركة نفط الكويت المحدودة ، كما تلغى ، اعتبارا من ذلك التاريخ ، جميع الاتفاقيات والترتيبات المرتبطة بهذا الامتياز أو المتعلقة به ، وعلى وجه الخصوص الاتفاقية الإضافية لعام ١٩٥١ الموقعة بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، والاتفاقية الإضافية الجامعة الموقعة بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، واتفاقية تنفيق العوئد الموقعة بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، واتفاقية المشاركة الموقعة بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٧٤ بين الحكومة وشركة بي . بي (الكويت) المحدودة وشركة جلف كويت .

مادة ثانية

يلغى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالموافقة على اتفاقية تنفيق العوائد بين الحكومة وبعض شركات النفط العاملة في الكويت والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ الخاص بالموافقة على اتفاقية المشاركة المبرمة بين حكومة الكويت وشركة بي. بي (الكويت) المحدودة وشركة جلف كويت.

مادة ثالثة

تستمر شركة نفط الكويت (شركة مساهمة كويتية) في مباشرة أعمالها كشركة تجارية طبقا لنظامها الأساسي، وذلك دون التقيد، فيما يتعلق بنشاطها وأسلوبها التجاري، بالقوانين واللوائح الحكومية أو النظم السارية على الهيئات والمؤسسات العامة. ويتولى المجلس الأعلى للبترول اختصاصات الجمعية العمومية، العادية وغير العادية، المنصوص عليها في النظام الأساسي.

وتكون ميزانيتها ميزانية مستقلة تسري في شأنها الأحكام الخاصة بميزانية الدولة، وكذا أحكام المواد رقم ٦ و٢١ و٢٢ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة.

وتبدأ السنة المالية للشركة من أول أبريل وتنتهي في آخر مارس من كل عام.

باستثناء السنة المالية الأولى، التي تبدأ من ٥/ ٣/ ١٩٧٥ وتنتهي في ٣١/ ٣/ ١٩٧٦.

مادة رابعة

على الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر بقصر السيف في: ١٥ ربيع الأول ١٣٩٦ هـ.

الموافق: ١٦ مارس ١٩٧٦م

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦
بالموافقة على اتفاقية إنشاء الصندوق الخاص للأوبك

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت .

بعد الاطلاع على المادتين ٦٥ و٧٠ من الدستور .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة أولى

ووفق على اتفاقية إنشاء الصندوق الخاص للأوبك الموقعة في باريس في ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٦ والمرافقة نصوصها لهذا القانون .

مادة ثانية

يؤذن للحكومة في أن تأخذ ما يعادل مبلغ ٧٢ مليون دولار أميركي مقدار مساهمة دولة الكويت في الصندوق المشار إليه في المادة السابقة من الاحتياطي العام للدولة .

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر بقصر السيف في : ٢٨ ربيع الآخر ١٣٩٦ هـ .

الموافق : ٢٨ أبريل ١٩٧٦م

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦
بالموافقة على اتفاقية إنشاء الشركة العربية للخدمات البترولية

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٧٠ من الدستور،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة أولى

ووفق على اتفاقية إنشاء الشركة العربية للخدمات البترولية التي وقعتها بالكويت حكومات الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بتاريخ ٢٣ ربيع ثان ١٣٩٥ هـ الموافق ٤ مايو ١٩٧٥م والمرافقة لهذا القانون.

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر بقصر السيف في: ١٠ رجب ١٣٩٦ هـ

الموافق: ٧ يوليو ١٩٧٦م

مرسوم بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧
بالموافقة على اتفاقية تعديل اتفاقية النفط الجديدة الخاصة ببحار المنطقة المحايدة

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على الأمر الاميري الصادر بتاريخ ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ، الموافق ٢٩ من أغسطس سة ١٩٧٦م بتنقيح الدستور، وعلى المادتين ٢١ و١٥٢ من الدستور،

وعلى اتفاقية النفط الجديدة الخاصة ببحار المنطقة المحايدة المعقودة بين حكومة الكويت وشركة الزيت العربية المحدودة في الثامن عشر من ذي الحجة سنة ١٣٧٧ هـ الموافق الخامس من يوليو سنة ١٩٥٨م.

وعلى الاتفاق المشترك بين حكومتي الكويت والمملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية المحدودة الموقع في ١٤ مايو سنة ١٩٧١ في شأن بعض الترتيبات المالية.

وبناء على عرض وزير النفط.

وبعدموافقة مجلس الوزراء أصدرنا القانونالآتي نصه:

مادة أولى

ووفق على اتفاقية تعديل النفط الجديدة الخاصة ببحار المنطقة المحايدة الموقعة في الكويت بتاريخ ٨ ربيع ثان سنة ١٣٩١ هـ الموافق أول يونيو سنة ١٩٧١م والموافقة نصوصها لهذا القانون.

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الأحمد الجابر الصباح

وزير النفط

عبد المطلب عبد الحسين الكاظمي

صدر بقصر السيف في: ١٩ جماد الأول ١٣٩٧ هـ

الموافق: ٧ مايو ١٩٧٧م

مذكرة إيضاحية لمرسوم بقانون بالموافقة على اتفاقية تعديل اتفاقية النفط الجديد الخاصة ببحار المنطقة المحايدة

١ - أجرت لجنة كويتية سعودية مشتركة برئاسة وزير المالية والنفط مفاوضات مع شركة الزيت العربية المحدودة التي تعمل في منطقة بترولية مشتركة بين الدولتين وذلك من أجل رفع الأسعار المعلنة لما تصدره الشركة من نفط خام وزيادة حصة الحكومتين الكويتية والسعودية في أرباح الشركة وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه مع الشركات البترولية الكبرى منذ نوفمبر ١٩٧٠.

وأسفرت هذه المفاوضات عن قبول الشركة بمطالب الحكومتين مما يستلزم تعديل اتفاقية النفط المبرمة معها في ٥ يوليو ١٩٥٨ وذلك فيما يتعلق بحصة الحكومة في أرباح الشركة على النحو الوارد في مشروع الاتفاقية المرافق.

٢- تتضمن المادة الأولى من اتفاقية التعديل أربع فقرات.

(أ) الفقرتان (١) و(٢) تجريان تعديلات اصطلاحية على بعض التعاريف المستخدمة في اتفاقية ١٩٥٨ لتتمشى مع الأوضاع القانونية الحالية.

(ب) الفقرة (٣) تعدل الفقرة من المادة ٧ من اتفاقية ١٩٥٨ سالفة الذكر وذلك برفع الحد الأدنى لحصة الحكومة في ارباح النفط، أي أرباح عمليات انتاج الخام وتصديره إلى ٦٢ في المائة بدلا من ٥٧ في المائة أي بمقدار ٥ في المائة، وكذلك رفع الأساس البدل بنفس المقدار أي من ٤٠ إلى ٤٥ في المائة من أرباح النفط يضاف إليها ٢٠ في المائة عوائد كاملة التنفيق.

كل ذلك تمشيا مع الزيادة التي فرضها القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ - بتعديل مرسوم ضريبة الدخل الحكومية .

(جـ) أما الفترة (٤) فتعدل الفقرة ٣ من المادة ٧ من اتفاقية ١٩٥٨ وذلك برفع حصة الحكومة من ٥٧ إلى ٦٢ في المائة من أرباح التسويق (أي أرباح عمليات التكامل التالية لمرحلة إنتاج النفط الخام للتصدير) الناشئة عن عمليات التسويق التي تجرى داخل دولة الكويت والمنطقة المقسومة والمياه الامتيازية ومنطقة الامتياز وذلك تمشيا مع الزيادة التي فرضت علي أرباح عمليات إنتاج الخام . وتبقى على نسبة ٥٧ في المائة كحصة الحكومة في أرباح عمليات التسويق التي تتم خارج تلك المناطق دون تعديل حيث إن هذا العنصر من عناصر دخل الحكومة لا نظير له في أية اتفاقيات بترولية أخرى شملتها التعديلات التي أدخلت منذ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

ويسري مفعول جميع التعديلات التي أدخلتها المادة الأولى هذه اعتبارا من ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، وهو نفس التاريخ الذي طبقت فيه تعديلات مماثلة على الشركات البترولية الكبرى العاملة في الكويت ومنطقة الخليج بوجه عام .

٣- تنص المادة الثانية من مشروع اتفاقية التعديل على أن للغتين اللتين حررت بهما الاتفاقية وهما العربية والإنجليزية نفس الاعتبار في تفسيرها .

٤ - تعين المادة الثالثة تاريخ دخول الاتفاقية دور التنفيذ بأنه تاريخ التصديق عليها وفقا لدستور دولة الكويت . وعندئذ تطبق أحكام التعديل بأثر رجعي يعود إلى ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ كما سبق القول .

لذلك فقد أعد القانون المرافق للموافقة على هذه الاتفاقية بالتعديلات المشار إليها .

اتفاقية

تعديل اتفاقية النفط الجديدة الخاصة ببحار المنطقة المحايدة

عقدت هذه الاتفاقية في الكويت في اليوم الثامن من ربيع ثان سنة ١٣٩١ هـ الموافق لليوم الأول من يونيو لسنة ١٩٧١م بين حكومة دولة الكويت (تسمى فيما يلي «الحكومة») طرفا أول وشركة الزيت العربية المحدودة (وتسمى فيما يلي «الشركة») طرفا ثانيا.

وقد تم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على ما يلي:

المادة ١

تعدل الاتفاقية المعقودة بين صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح شيخ الكويت وشركة الزيت العربية المحدودة والمؤرخة الثامن عشر من ذي الحجة لسنة ١٩٧٧ هـ الموافق الخامس من يوليو لسنة ١٩٥٨م على النحو التالي ويكون هذا التعديل نافذ المفعول اعتبارا من اليوم الرابع عشر من نوفمبر لسنة ١٩٧٠.

١ - تعتبر كل إشارة في الاتفاقية إلى «صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح شيخ الكويت» أو «الشيخ» إشارة إلى «حكومة دولة الكويت» أو «الحكومة» ما لم يقتض السياق غير ذلك.

٢ - يستعاض عن تعريف «المنطقة المحايدة» في المادة الأولى بما يلي: عبارة «المنطقة المحايدة» تعني الأراضي المحايدة الواقعة بين الكويت والمملكة العربية السعودية والمشار إليها سابقا في هذا الاتفاق والمعروفة الآن باسم «المنطقة الكويتية العربية السعودية المقسومة».

٣- يستعاض بما يلي عن الفقرة ١ من المادة السابعة:

«١ - تتعهد الشركة بأن تحصل الحكومة في المدة من ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ وفي كل سنة بعد ذلك بالصورة المنصوص عليها في هذه المادة على ما لا يقل عن أكبر مبلغ من المبالغ التالية:

أ - المبلغ الواجب دفعه بمقتضي المادة ٦ (أ) (جـ) عن تلك المدة أو السنة، أو.

ب - اثنين وستين (٦٢) في المائة من ربح النفط (ويقدر وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ٨) لتلك المدة أو السنة. أو.

جـ - مبلغ يساوي مجموع :

(أ) العوائد الواجب دفعها بمقتضى المادة ٦ (أ) (د) لتلك المدة أو السنة (دون إجراء أي خصم لأغراض الفقرة الفرعية (جـ) (أ) هذه لأي مبلغ يدفع بمقتضى المادة (أ) (جـ)، و

(ب) خمسة وأربعين(٤٥) في المائة من المقدار (إن وجد) الذي يكون به ربح النفط (ويقدر وفقا لما هو منصوصو عليه في المادة ٨) لتلك المدة أو السنة زائدا عن المبالغ المشار إليها في الفترة الفرعية (أ) من هذه الفقرة (جـ) لتلك المدة أو السنة».

٤ - يستعاض بما يلي عن الفقرة ٣ في المادة السابعة :

«٣ - تتعهد الشركة بأن تحصل الحكومة في المدة من ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ وفي كل سنة بعد ذلك على اثنين وستين (٦٢) في المائة من ربح التسويق الناشئ عن عمليات التسويق التي تجري داخل دولة الكويت والمنطقة المحايدة والمياه الامتيازية ومنطقة الامتياز زائدا سبعة وخمسين (٥٧) في المائة من ربح التسويق الناشئ عن عمليات التسويق التي تجرى خارج هذه المناطق. ويقدر ربح التسويق وفقا لما هو منصوص عليه في الماءة ٩ من هذه الاتفاقية. ويكون الوفاء بهذا التعهد قد تم بالنسبة لأية مدة أو سنة باستلام الحكومة ضريبة الدخل الكويتية الواجب دفعها على عمليات التسويق التي تقوم بها الشركة وأي مبلغ إضافي يكون متطلبا (ويسمى في هذه الاتفاقية «الدفعة التكميلية للتسويق»)».

المادة ٢

كتبت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية وللغتين نفس الاعتبار في تفسيرها.

المادة ٣

تدخل هذه الاتفاقية دور التنفيذ عند التصديق عليها وفقا لدستور دولة الكويت.

وإشهادا على ذلك فقد وقع هذه الاتفاقية وزير المالية والنفط لحكومة دولة الكويت وممثل الشركة المفوض في اليوم والسنة المثبتان أعلاه في مستهل هذه الاتفاقية.

عن حكومة دولة الكويت

وزير المالية والنفط **شاهد**

عن وزير الزيت العربية المحدودة

الممثل المفوض للشركة **شاهد**

مرسوم بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٧ بالموافقة على اتفاقية المشاركة في العمليات والحقوق والمنشآت النفطية المبرمة بين حكومة الكويت وشركة الزيت العربية المحدودة

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦م بتنقيح الدستور .

وعلى المادتين ٢١ و١٥٢ من الدستور .

وبناء على عرض وزير النفط .

وبعد موافقة مجلس الوزراء أصدرنا القانون الآتي نصه :

مادة أولى

ووفق على اتفاقية المشاركة في العمليات والحقوق والمنشآت النفطية المبرمة بين حكومة الكويت وبين شركة الزيت العربية المحدودة والموقعة في الكويت بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٤ والمرافقة نصوصها لهذا القانون .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الأحمد الجابر الصباح

وزير النفط

عبد المطلب عبد الحسين الكاظمي

صدر بقصر السيف في : ١٩ جماد الاول ١٣٩٧ هـ

الموافق : ٧ مايو ١٩٧٧م

مذكرة إيضاحية للمرسوم بقانون
بالموافقة على اتفاقية المشاركة في العمليات والحقوق والمنشآت النفطية المبرمة بين حكومة الكويت وشركة الزيت العربية المحدودة

١ - استهدفت المفاوضات التي أجرتها الحكومة مع شركة الزيت العربية (اليابان) المحدودة تطبيق النموذج الكويتي للمشاركة الوطنية في الامتياز البترولي الممنوح للشركة من قبل دولة الكويت، ذلك النموذج الذي سبق أن توصلت إليه الحكومة مع أهم الشركات البترولية الأخرى العاملة في الكويت، ولهذا فإن المبادئ الأساسية للاتفاقية المرافقة تتطابق مع تلك التي تميز بها النموذج الكويتي للمشاركة مع مراعاة الاعتبارات الثلاثة التالية الخاصة بوضع هذه الشركة:

الاعتبار الأول - أن شركة الزيت العربية اليابانية تباشر عملياتها البترولية في المنطقة البحرية المحايدة المتاخمة للمنطقة البرية المقسومة (المنطقة البرية المحايدة سابقا) وكذلك في الجزء السعودي من هذه المنطقة الأخيرة، ولهذا تقع الموجودات والمنشآت الأساسية لعمليات إنتاج النفط الخام وتصديره في هاتين المنطقتين.

الاعتبار الثاني - وهو أن الشركة وإن كانت تمارس عملياتها البترولية في منطقة امتياز واحدة إلا أنها محكومة باتفاقيتي امتياز منفصلتين، وإن كانتا متشابهتين في أحكامهما إلى حد بعيد، فالاتفاقية الأولى منحتها دولة الكويت والأخرى ممنوحة من المملكة العربية السعودية وذلك تأسيسا على أن الثروات الطبيعية في تلك المنطقة تشارك الدولتان بالتساوي فيما بينهما في ملكيتها وفي ثمار استغلالها.

الاعتبار الثالث - أن الحكومة الكويتية تمتلك ١٠٪ من أسهم الشركة منذ تأسيسها ويعتبر ذلك مشاركة في رأس مال الشركة بما يترتب على هذه المشاركة المالية من حق التمثيل في مجلس إدارة الشركة وحق في الأرباح الصافية التي تحققها الشركة يتناسب كل منهما مع حصتها في رأس المال، وهما حقان يضافان إلى حقوق الحكومة كسلطة مانحة للامتياز. وينطبق نفس الوضع على المملكة العربية السعودية.

٣- توصلت المفاوضات سالفة الذكر إلى الاتفاقية المرافقة والتي قرر مجلس الوزراء تفويض وزير المالية والنفط توقيعها نيابة عن الحكومة في ٢٣ أغسطس ١٩٧٤ وفيما يلي عرض إيضاحي لأحكام هذه الاتفاقية.

٣- تقضي المادة الأولى من الاتفاقية بأنه اعتبارا من أول يناير ١٩٧٤ تمتلك الحكومة ٦٠٪ من عمليات وحقوق الشركة القائمة في ذلك التاريخ في منطقة الامتياز والمنطقة المقسومة كما تقرها اتفاقية الامتياز النفطي الممنوح من قبل الحكومة في ٥ يوليو ١٩٥٨. والتي تقضي بين ما تقضي به، بأن يعتبر نصف مجموع البترول الناتج في داخل منطقة الامتياز ناتجا من حصة النصف المشاع التي للكويت في ثروة البترول في المنطقة المذكورة. كما تمتلك الحكومة اعتبارا من نفس التاريخ ٦٠٪ من نصف غير مفرز من مرافق الشركة القائمة حاليا في منطقة الامتياز والمنطقة المقسومة والمتعلقة بإنتاج وتخزين وتصدير البترول الخام، وهي المرافق التي أنشأتها الشركة في تلك المنطقتين لممارسة العمليات والحقوق البترولية الممنوحة لها من قبل حكومتي الكويت والمملكة العربية السعودية بالتساوي فيما بينهما كما سبق القول. وكذلك تمتلك الحكومة ٦٠٪ من مرافق الشركة القائمة حاليا في الكويت والمتعلقة بتلك العمليات.

ولا تمس هذه المادة حق الحكومة الكامل في كل غاز طبيعي منتج من حصة النصف المشاع التي للحكومة والذي لا تستخدمه الشركة في العمليات البترولية المرخص لها بالقيام بها وفق أحكام الترتيبات المعمول بها حاليا.

٤- تحدد المادة الثانية أسس حساب العوض الذي تستحقه الشركة عن كل ما ينقل من حقوق وموجودات إلى الحكومة وفق المادة الأولى وفي هذا المجال تقرر المادة الثانية بأن تدفع الحكومة للشركة ٣٠٪ من القيمة الدفترية الصافية لموجودات الشركة في منطقة الامتياز والمنطقة المقسومة المتعلقة بإنتاج وتخزين وتصدير البترول الخام وتعادل هذه النسبة نسبة ٦٠٪ من نصف القيمة الدفترية الصافية لهذه الموجودات المشار إليها في المادة الأولى سالفة الذكر. كما تدفع الحكومة للشركة ٦٠٪ من القيمة الدفترية الصافية لموجودات الشركة في الكويت، على أن تحدد القيمة الدفترية الصافية بالرجوع إلى دفاتر الشركة المستخدمة لتحديد ما يتوجب على الشركة دفعه إلى الحكومة كسلطة امتياز من ضرائب ورسوم امتياز ودفعات تكميلية بموجب اتفاقية الامتياز، وذلك استبعادا لما تمسكه الشركة من دفاتر أخرى لأغراضها التجارية ووفق قواعد محاسبية لا تسمح بها أحكام تلك الاتفاقية.

ويضاف إلى مبلغ العوض كما يتحدد نهائيا الفوائد التي تحددها المادة الرابعة من الاتفاقية. وذلك عن الفترة ما بين تاريخ استحقاق العوض وتاريخ دفعه بالفعل.

٥- تلزم المادة الثالثة الشركة بأن تدفع للحكومة المبالغ التي كانت ستستحق لها عن عام ١٩٧٣ فيما لو كانت ترتيبات المشاركة بنسبة ٢٥٪ المنطبقة خلال تلك السنة في دول عربية خليجية قد انطبقت في الكويت. وتشمل هذه الترتيبات بالإضافة إلى الاتفاقية العامة للمشاركة، ترتيبات

إعادة بيع نفط المشاركة إلى الشركات بكامل الزيادات التي أدخلت على أسعار إعادة البيع خلال تلك السنة.

وتحسب هذه المبالغ محملة بالفوائد المقررة في المادة الرابعة من الاتفاقية عن الفترة ما بين تاريخ استحقاقها وتاريخ الوفاء بها بالفعل.

٦- تحدد المادة الرابعة الفائدة المستحقة عن المبالغ الواجبة الدفع سواء للحكومة أو للشركة بموجب أحكام هذه الاتفاقية بواقع واحد في المائة سنويا أعلى من سعر الفائدة الذي تعرض به الودائع الدولارية على بنك ناشونال وست منستر لمدة إيداع مداها ستة أشهر في سوق لندن للودائع بين البنوك ظهر يوم العمل الأول من شهري يناير ويوليو من كل سنة. ويتحقق من سعر الفائدة الواجب التطبيق استنادا إلى شهادة يصدرها البنك المذكور ويصدق بمقتضاها على ذلك السعر.

٧- تتناول المادة الخامسة قواعد التصرف في النفط الخام المنتج العائد للكويت، فتقرر لكل من الحكومة باعتبارها شريكا في العمليات والحقوق البترولية والشركة، الحرية الكاملة في تحديد كميات النفط الخام من حصتها المئوية في ذلك الإنتاج التي تود التصرف فيها سواء باستخدامها في منطقة العمليات البترولية أو في الكويت أو بتصديرها مباشرة إلى عملائها في الخارج. وتعطى المادة لكل من الطرفين الخيار في عرض ما قد يفيض من نفطه الخام عن احتياجاته سالفة الذكر على الطرف الآخر لشرائها بالأسعار والشروط التجارية ووفق الإجراءات التي يتفقان عليها من حين لآخر.

٨- تترك المادة السادسة وضع القواعد والترتيبات التفصيلية المتعلقة بتسيير العمليات البترولية المشار إليها في المادة الأولى سواء من الناحية الفنية أو المالية أو الإدارية. وكذلك الشكل التنظيمي للهيئة الاعتبارية التي تقوم بهذه العمليات في إطار المشاركة الفعالية المستحدث بمقتضي هذه الاتفاقية؛ لاتفاق يعقده الطرفان في أقرب وقت مناسب لها يأخذ في الاعتبار ضمان سير العمليات البترولية المشتركة بسهولة ويسر، وتراعى فيه الاعتبارات المحيطة بتلك العمليات على نحو ما ورد في مقدمة هذه المذكرة.

٩- تنص المادة السابعة على استحقاق المبالغ المنصوص عليها في المواد الثانية والثالثة والرابعة من الاتفاقية للدفع بمضي ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية. وذلك على أساس تقديري إذا لم يتيسر خلال هذه المدة التحقق بدقة من المبلغ المستحق الدفع، وتلزم الطرف المعنى بتقدير ذلك المبلغ والوفاء به في التاريخ الذي حددته لاستحقاقه على أن يتم دفع أو استرداد أي رصيد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التحقق من المبلغ المستحق بدقة، مضافا إلى هذا الرصيد الفوائد المقررة في المادة الرابعة.

وهدف المادة السابعة هذه هو تفادى ما قد يفوت على الطرف المستحق للمبالغ المبينة فيها من فوائد واستخدامات إذا ما أرجئ دفع تلك المبالغ إلى حين إتمام التدقيقات المتعارف عليها في هذا المجال ، والتي يصعب التكهن سلفا بما قد تستغرقه من زمن .

١٠ - تقرر المادة الثامنة للحكومة الحق في نقل أو حوالة كل أو بعض ما انتقل إليها من عمليات وحقوق بموجب هذه الاتفاقية إلى أية شركة كويتية أو مؤسسة حكومية على النحو الذي تقرره وتراه الحكومة ، وإذا ما مارست الحكومة هذا الحق فإن الجهة المنقول أو المحال إليها تلك الحقوق والعمليات تتحمل مقابل تلك الحقوق بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الامتياز ، مالية كانت هذه الالتزامات أو غير مالية ، وذلك بنسبة ما نقل أو أحيل إليها من حقوق وعمليات .

١١ - تخضع المادة التاسعة العلاقة بين الحكومة والشركة وكافة ما يحكم وينظم هذه العلاقة من اتفاقيات وترتيبات بما في ذلك الاتفاقية الجديدة ، تخضعها جميعا للمراجعة وإعادة النظر قبل نهاية عام ١٩٧٩ وتبعد بذلك مبدأ المراجعة وإعادة والنظر عن أى جدل في المستقبل .

١٢ - وأخيرا تنص المادة العاشرة على أن تصبح الاتفاقية نافذة المفعول لدى المصادقة عليها وفقا لدستور دولة الكويت ، ومتى تم ذلك التصديق سرت أحكامها وترتبت آثارها نهائيا اعتبارا من التواريخ المقررة فيها وعلى النحو الواردة به .

لذلك فقد أعد القانون المرافق للموافقة على هذه الاتفاقية .

عقدت هذه الاتفاقية في الكويت في اليوم الخامس من شهر شعبان لسنة ١٣٩٤ هجرية الموافق لليوم الثالث والعشرين من شهر أغسطس لسنة ١٩٧٤ ميلادية .

بين حكومة الكويت ممثلة بوزير المالية والنفط (المشار إليها فيما يلي ب (الحكومة) .

(طرفا أولا)

وشركة الزيت العربية المحدودة (والمشار إليها فيما يلى ب (الشركة)ا

(طرفا ثانيا)

وقد تم الاتفاق بموجبها على ما يلى : -

(المادة ١)

اعتبارا من أول يناير ١٩٧٤ تمتلك الحكومة : -

(أ) ٦٠٪ من عمليات وحقوق الشركة في المنطقة المقسومة بين الكويت والمملكة العربية السعودية ومنطقة الامتياز (والمشار إليها فيما يلى بالمنطقة) بموجب الامتياز المؤرخ «يوليو ١٩٥٨ والممنوح للشركة من قبل الحكومة» .

و

(ب) ٦٠٪ من نصف كل من مرافق الشركة القائمة حاليا في المنطقة والمتعلقة بإنتاج وتخزين وتصدير البترول الخام».

و

(جـ) ٦٠٪ من مرافق الشركة القائمة حاليا في دولة الكويت والمتعلقة بالعمليات المذكورة».

علما بأن ليس في هذه المادة ما يمس حقوق الحكومة فيما يتعلق بالغاز الطبيعي بموجب الترتيبات المعمول بها حاليا.

(المادة ٢)

على سبيل العوض عن ذلك تدفع الحكومة إلى الشركة ٣٠٪ من القيمة الدفترية لموجودات الشركة في المنطقة والمتعلقة بإنتاج وتخزين وتصدير البترول الخام و٦٠٪ من القيمة الدفترية الصافية لموجودات الشركة في الكويت حسبما تتحقق بالرجوع إلى دفاتر الشركة المستخدمة لتحديد ما يدفع للحكومة بموجب الامتياز، مضافا لذلك الفائدة على المبلغين المحققين عن المدة من أول يناير سنة ١٩٧٤ إلى تاريخ الدفع.

(المادة ٣)

تدفع الشركة للحكومة عن سنة ١٩٧٣ مبلغا يساوى ما كان يستحق للحكومة لو طبقت على الشركة ترتيبات للمشاركة بنسبة ٢٥٪ مبنية على الترتيبات التي عم تطبيقها بالنسبة لتلك السنة في بلدان عربية أخرى تقع على الخليج العربي، مضافا لذلك الفائدة اللازمة حتى تاريخ الدفع.

(المادة ٤)

تكون الفائدة المستحقة بموجب نصوص هذه الاتفاقية عن كل نصف سنة أعلى بواحد في المائة سنويا من نسبة الفائدة التي تعرض على بنك ناشينال وست منستر على ودائع بالدولار الأمريكي مدة إيداعها ستة اشهر في سوق لندن للتعامل بالودائع بين البنوك ظهر يوم العمل الأول من كل نصف سنة تبدأ في اليوم الأول من يناير وكل نصف سنة تبدأ في اليوم الأول من يوليو من كل سنة، كما يصادق عليها البنك المذكور.

(المادة ٥)

تحدد كل من الحكومة والشركات ما تحتاجان إليه كل سنة ميلادية من النفط الخام للاستعمال في المنطقة وفي الكويت وللتصدير من أصل حصتها المئوية من الإنتاج ويجوز أن يوضع المتبقى من حصة كل طرف من الطرفين في تلك السنة، إن ثمة باق في متناول الطرف الآخر لشرائه بأسعار وشروط تجارية يجرى تحديدها حسب أصول يتفق عليها الطرفان من حين لآخر.

(المادة ٦)

ضمانا لسير العمليات بسهولة ويسر توضع القواعد والأصول المتعلقة بالنواحي الفنية والمالية والإدارية للعمليات البترولية المشار إليها في هذه الاتفاقية وكذلك المتعلقة بتشكيل الهيئة الاعتبارية التي تتولى تلك العمليات ويتفق عليها الطرفان في أقرب وقت مناسب لهما.

(المادة ٧)

تدفع أي مبالغ توجب دفعها المواد ٢ و٣ و٤ من هذه الاتفاقية لأي من الطرفين أو من قبل أي منهما بمضى ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية. فإذا لم يمكن التحقق بدقة من أي مبلغ بحلول الموعد المذكور وجب على الطرف الملزم بدفع ذلك المبلغ أن يقدر المبلغ المستحق الدفع ويقوم بدفعه في الموعد المذكور على أن يتم دفع أو استرداد أي رصيد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التحقق من المبلغ المستحق بدقة. مضافا لذلك ما يستحق عليه من فائدة.

(المادة ٨)

(أ) للحكومة الحق في نقل حصتها بموجب هذه الاتفاقية أو حوالتها، كليا أو جزئيا، لشركة كويتية أو مؤسسة حكومية.

(ب) في حال ممارسة الحكومة للنقل أو الحوالة المشار إليها يتوجب على الجهة التي تم النقل أو الحوالة لصالحها أن تضطلع بالالتزامات المنصوص عليها في الامتياز وما يتعلق بها وأن تخضع لتلك الالتزامات، مالية كانت أو غير مالية، وذلك بنسبة مشاركتها.

(المادة ٩)

يعاد النظر في العلاقة ما بين الحكومة والشركة قبل نهاية عام ١٩٧٩.

(المادة ١٠)

يسرى مفعول هذه الاتفاقية لدى المصادقة عليها وفقا لدستور دولة الكويت.

عن حكومة دولة الكويت	عن شركة الزيت العربية المحدودة
عبدالرحمن سالم العتيقي	يوشيهيما أوجيمي
وزير المالية والنفط	نائب الرئيس التنفيذي

مرسوم بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨
بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٧ بإنهاء الاتفاقية المعقودة مع شركة الزيت الأمريكية المستقلة

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ، الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦م بتنقيح الدستور .

وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٧ بإنهاء الاتفاقية المعقودة مع شركة الزيت الأمريكية المستقلة .

وبناء على عرض وزير النفط .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

أصدرنا القانون الآتي :

مادة أولى

يستبدل بنص المادة (٥) من المرسوم بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه النص الآتي :

«مادة ٥ : تؤلف بقرار من وزير النفط لجنة تنفيذية للقيام بإدارة جميع الأعمال المتعلقة بالعمليات التي آلت إلى الدولة وذلك إلى حين تعيين الجهات التي تقوم بهذه الأعمال بقرار من وزير النفط بناء على توصية المجلس الأعلى للبترول .

وتراعى هذه اللجنة التقيد بأسس التعاون القائم مع شركة جيتي .

مادة ثانية

يصدر وزير النفط القرارات اللازمة لتوزيع الأعمال المشار إليها في المادة السابقة على الجهات المعنية .

مادة ثالثة

تلغى المادة (٦) من المرسوم بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .

مادة رابعة

على وزير النفط تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابر الأحمد

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله الصباح

وزير النفط

علي الخليفة الصباح

صدر بقصر السيف في : ٢١ جمادى الأولى ١٣٩٨ هـ

الموافق : ٢٩ أبريل ١٩٧٨م .

مرسوم بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠
بالموافقة على التعديلات التي أدخلت على اتفاقية
إنشاء الشركة العربية للخدمات البترولية

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ، الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦م بتنقيح الدستور، وعلى المادة ٧٠ (فقرة ثانية) من الدستور،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ بالموافقة على اتفاقية إنشاء الشركة العربية للخدمات البترولية،

وبناء على عرض وزير النفط،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،
أصدرنا القانون الآتي نصه:

مادة أولى

ووفق على التعديلات التي أدخلت على اتفاقية إنشاء الشركة العربية للخدمات البترولية التي أقرها مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بقراره رقم ٦/ ٢٣ الصادر في الكويت بتاريخ ٤ ديسمبر سن ١٩٧٩. والموافق لهذا القانون.

مادة ثانية

على الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

جابر الأحمد

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبد الله الصباح

وزير النفط
علي الخليفة الصباح

صدر بقصر السيف في: ٧ ربيع الثاني ١٤٠٠ هـ الموافق: ٢٣ فبراير ١٩٨٠م

مذكرة إيضاحية

للمرسوم بقانون بالموافقة على التعديلات التي أدخلت على اتفاقية إنشاء الشركة العربية للخدمات البترولية

وافقت دولة الكويت على اتفاقية إنشاء الشركة العربية للخدمات البترولية، إحدى الشركات المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وصدر بهذه الموافقة القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦. وإذا كانت تلك الاتفاقية قد صيغت على نمط الاتفاقيات الثلاثة الأخرى، والتي وافقت عليها، في حينه، دولة الكويت، وأنشئت بمقتضاها الشركة العربية البحرية لنقل البترول والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، وذلك مع مراعاة خصائص الشركة الجديدة باعتبارها شركة قابضة لشركات متخصصة عليها أن تنشئها في مختلف شؤون الخدمات البترولية، إلا أن اتفاقية الشركة العربية للخدمات البترولية انفردت بمعاملة هذه الشركة معاملة خاصة من حيث تعريف الشركة الوطنية»، من جهة، ومن حيث الإعفاءات والتسهيلات المقررة لها، من جهة أخرى. وذلك على الوجه الآتي:

ففيما يتعلق بتعريف الشركة الوطنية ذهبت الاتفاقية إلى ربط الصفة الوطنية للشركة بامتلاك الدولة لأغلبية رأسمالها وبتمتعها بالأغلبية في جمعيتها العمومية وفي مجلس إداراتها. وقد رؤى أن تعتبر «وطنية» أيضا أية شركة تنشئها المنظمة (الفقرة ٧ من المادة الأولى).

وفيما يتعلق بالإعفاءات والتسهيلات (المادة الخامسة عشرة). فقد لوحظ أنه بينما منحت الشركات الشقيقة في دول المقر الإعفاء من أداء كافة الضرائب والرسوم على نشاطاتها وعلى أرباحها فإن الشركة العربية للخدمات البترولية والشركات المتخصصة المتفرعة عنها لم تعامل إلا «المعاملة الأفضل» التي تتلقاها أي شركة من الشركات التي تمارس في دول المنظمة نشاطا مماثلا وذلك فميا يتعلق بضرائب الدخل والرسوم الجمركية والقيود والإجراءات الخاصة بالاستيراد والروسم المستحقة عند الاكتتاب والتأسيس والتسجيل وزيادة رأس المال. ونتيجة لهذا سوف تكون معاملة الشركة وشركاتها مختلفة حسب الوضع القائم في الدول الأعضاء المساهمة فيهما، كما سوف تتأثر أرباحها الصافية والتي هي عائدة لتلك الدول، بقوانين ضرائب الدخل والرسوم الجمركية وغيرها من الأعباء وذلك لصالح دولة من الدول الأعضاء الأخرى.

ولما كان من أهداف إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في تلك الأقطار إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطاتها، وكانت الشركة العربية للخدمات البترولية والشركات الفرعية المتخصصة التابعة لها تشكل أداه وحدة الجهود

العربية نحو إقامة صناعة نفطية عربية، كما أنه ليس هناك ثمة مبرر لاختلاف في المعاملة بين الشركات المنبثقة عن المنظمة وجميعها تنتظم في هيكل صناعي متكامل العناصر، لذلك رؤي إعادة النظر في أحكام الاتفاقية الخاصة بها لتحقيق المساواة في المعاملة مع الشركات الشقيقة في مجال الإعفاءات والتسهيلات كما رؤي في آن واحد إعفاء العاملين بها من الضرائب على مرتباتهم ومكافآتهم أسوة بالمعاملة الفعلية أو القانونية، وذلك بالنص على هذا الإعفاء.

وحيث إن مجلس وزراء المنظمة قد وافق بقراره رقم ٦/ ٢٣ المؤرخ ١٥ محرم ١٤٠٠ هـ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٧٩م على التعديلات المحققة لما تقدم.

لذلك أعد القانون المرافق للموافقة على هذه التعديلات.

مرسوم بالقانون رقم (١ أ/ ٩٠)
في شأن حظر التعامل في نفط دولة الكويت

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق من ٣ من يوليو سنة ١٩٨٦م .

وعلى الأمر الأميري الصادر في ١٢ محرم سنة ١٤١١ هـ الموافق ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٠م .

وبناء على عرض وزير النفط .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

أصدرنا القانون الآتي نصه :

(مادة أولى)

يحظر التعامل بالبيع أو بالشراء أو بأي صورة أخرى في نفط دولة الكويت أو أية منتجات نفطية أخرى إلا عن طريق حكومة دولة الكويت . ويعتبر التعامل الذي يتم بالمخالفة لهذا الحظر غير مشروع وباطلا بطلانا مطلقا .

وللحكومة الحق في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع وإبطال هذا التعامل وجميع ما يترتب عليه من آثار ، وذلك دون الإخلال بأحقيتها في المطالبة بالتعويض عما يصيبها من أضرار نتيجة لهذا التعامل .

محتويات الكتاب